الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

أطروحة

مقدمة بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية

لنيل شهادة: دكتوراه علوم

تخصص إدارة الموارد البشرية

من طرف الطالب: زين الدين خرشي

الموضوع:

الشباب والعمل: دراسة لتمثلات العمل لدى الشباب في المجتمع الجزائري

بتاريخ: .../..../..... أمام اللجنة المكونة من:

1.	د. أنور مقراني	جامعة سطيف 2	رئيسا
2.	أ. د. فيروز مامي زرارقة	جامعة سطيف 2	مشرفا ومقررا
3.	أ. د. عبد العالي دبلة	جامعة بسكرة	ممتحنا
4.	أ. د. الجمعي النوي	جامعة سطيف 2	ممتحنا
5.	د. سميرة لغويل	جامعة تبسة	ممتحنا

السنة الجامعية 2017/2016

إليكم

أبي، أمي،

هاجر، جوليا

أهدي هذا العمل

جزيل الشكر والاعتراف للأستاذة الدكتورة **زرارقة فيروز**، التي شرفتني بقبول الإشراف على هذا العمل، ولم تبخل عليّ طيلة البحث بملاحظاتها وتوجيهاتها الهادفة والدقيقة...

شكرا أستاذة على تشجيعك لي وعلى طول صبرك معي..

أشكر كذلك صديقي وزميلي **نوري دريس**، على مقاسمته لي رحلة السؤال والبحث والشكّ طوال هذه السنين...

ولأساتذتي **سفاري ميلود، النوي الجمعي، عبد الرزاق أمقران ونويصر بلقاسم**، على ما بذلوه من جهد طيلة مساري التكويني في الجامعة.

« ***La question de l'affiliation d'une recherche sociologique à une théorie particulière du social, celle de Marx, de Weber ou de Durkheim par exemple, est toujours seconde par rapport à la question de l'appartenance de cette recherche à la science sociologique***.»

Pierre Bourdieu

« Un algérien qui espère et qui y croit encore est toujours une énigme pour les siens. On le regarde, on l'écoute, on veut connaitre ses raisons cachées. Etrangement, cette suspicion est acceptée comme une évidence ; l'espoir est toujours soupçonné de contrefaçon. D'où vient cette attitude ? Peut-être de notre histoire. Même l'indépendance, après un millénaire de colonisation, ne nous a pas vraiment donné de pays, ou si peu, avant de nous le ravir. »

Kamel Daoud.

فهرس المحتويات:

فهـــــرس الـــمـــــحـــتـــويـــــات

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار الإشكالي للدراسة

أولا. إشكالية الدراسة 6

ثانيا. فرضيات الدراسة 13

ثالثا. الدراسات السابقة 16

رابعا. تحديد ومناقشة المفاهيم 27

خامسا. أسباب اختيار الموضوع 61

سادسا. أهداف الدراسة 62

سابعا. أهمية الدراسة 63

ثامنا. القراءات الموجّهة للدراسة 64

الفصل الثاني: العمل، بحث في السياقات التاريخية والاجتماعية للمفهوم

أولا. التاريخ النقدي لمفهوم العمل 67

1. مجتمع ما قبل وما بعد العمل 67
2. العمل كعامل إنتاج 71
3. العمل كحرية خلاقة مجوهر الانسان 85
4. العمل كنظام لتوزيع الثروة والمكانات الاجتماعية 92

ثانيا. العمل في التراث الفلسفي 95

1. آدم سميث 95
2. فريديريش هيجل 99
3. سيمون فاي 104
4. حنة آرانت 108

5. كارل ماركس 110

ثالثا. العمل في التراث السوسيولوجي 113

1. كلود هنري سان سيمون 113
2. إيميل دوركايم 120
3. ماكس فيبر 121
4. يورغن هابرماس 128
5. بيير-جوزيف برودون 129

الفصل الثالث: التاريخ الاجتماعي والسياسي للعمل والعمال في الجزائر

أولا. العمل والعمال في الجزائر من ما قبل 1830 إلى 2015 132

ثانيا. العمل والتسيير الأبوي للمسألة العمالية 162

ثالثا. العمل والتسيير الشعبوي للمسألة العمالية 166

رابعا. العمل، الأجر والمسألة الأجيرية 172

الفصل الرابع: تاريخ وواقع العمل والشباب في المجتمع الجزائري

أولا. عناصر لمقاربة مفهوم الشباب 180

ثانيا. مفهوم الشباب ورهان السلطة الاجتماعية 185

ثالثا. السياق التاريخي لبروز الشباب كفاعل في الجزائر المعاصرة 188

رابعا. واقع الشباب الجزائري من منظور المقاربة الجيليّة 198

خامسا. أخلاقية القفازة كمحدّد للنموذج القيمي لدى الشباب 209

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا. مجالات وحدود الدراسة الميدانية 216

1. المجال البشري للدراسة 216
2. المجال المكاني للدراسة 217

3. المجال الزمني للدراسة 218

ثانيا. عينة الدراسة 218

ثالثا. منهج الدراسة 219

رابعا. الأدوات المنهجية للدراسة 219

الفصل السادس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أولا. عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية 223

1. عرض وتحليل مضامين الملاحظة 223
2. عرض وتحليل مضامين المقابلة 256

ثانيا. مناقشة نتائج الدراسة 351

1. في ضوء الدراسات السابقة 351
2. في ضوء الأدبيات النظرية 354
3. في ضوء الفرضيات 356

ثالثا. النتيجة العامة للدراسة 363

خاتمة 366

قائمة المصادر والمراجع 369

الملاحق 375

فهرس الجداول:

جدول (01): أعداد ونسب تمدرس الأطفال والشباب الجزائريين قبل 1962 194

جدول (02): تفصيل وضعيات الملاحظة بالمشاركة الـ 26 227

جدول (03): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 1 229

جدول (04): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 2 230

جدول (05): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 3 231

جدول (06): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 4 232

جدول (07): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 5 232

جدول (08): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 6 233

جدول (09): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 7 234

جدول (10): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 8 235

جدول (11): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 9 236

جدول (12): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 10 238

جدول (13): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 11 238

جدول (14): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 12 239

جدول (15): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 13 240

جدول (16): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 14 241

جدول (17): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 15 243

جدول (18): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 16 244

جدول (19): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 17 245

جدول (20): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 18 246

جدول (21): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 19 247

جدول (22): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 20 248
جدول (23): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 21 249
جدول (24): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 22 249
جدول (25): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 23 250
جدول (26): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 24 251
جدول (27): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 25 252
جدول (28): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 26 253
جدول رقم (29): تفصيل المقابلات نصف الموجهة مع أصحاب العمل 256
جدول رقم (30): تفصيل المقابلات نصف الموجهة مع الشباب العامل 257
جدول رقم (31): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 1 258
جدول رقم (32): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 2 260
جدول رقم (33): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 3 262
جدول رقم (34): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 4 264
جدول رقم (35): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 5 267
جدول رقم (36): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 6 268
جدول رقم (37): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 7 271
جدول رقم (38): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 8 273
جدول رقم (39): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 9 276
جدول رقم (40): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 10 279
جدول رقم (41): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 11 281
جدول رقم (42): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 12 285
جدول رقم (43): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 13 288
جدول رقم (44): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 14 291

جدول رقم (45): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 15 293
جدول رقم (46): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 16 295
جدول رقم (47): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 17 297
جدول رقم (48): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 18 300
جدول رقم (49): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 19 302
جدول رقم (50): عرض وتحليل المقابلة/أصحاب العمل رقم 20 305
جدول رقم (51): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 1 308
جدول رقم (52): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 2 310
جدول رقم (53): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 3 311
جدول رقم (54): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 4 314
جدول رقم (55): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 5 316
جدول رقم (56): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 6 318
جدول رقم (57): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 7 319
جدول رقم (58): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 8 322
جدول رقم (59): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 9 323
جدول رقم (60): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 10 327
جدول رقم (61): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 11 330
جدول رقم (62): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 12 332
جدول رقم (63): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 13 333
جدول رقم (64): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 14 335
جدول رقم (65): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 15 337
جدول رقم (66): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 16 339
جدول رقم (67): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 17 341

جدول رقم (68): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 18 342

جدول رقم (69): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 19 345

جدول رقم (70): عرض وتحليل المقابلة/العمال رقم 20 347

مقدمـــــــة

مقدمة:

يتعدى الرابط الذي يجمع مفردتي العمل والشباب المجال الإشكالي للدراسة الحالية، كي يُحيل إلى سياق تاريخي واحد شهد انبثاق المفهومين واشتباكهما فيما بعد ضمن سيرورة تشكّل المجتمع والدولة الحديثة. لقد كان للتحول الكبير الذي عاشته مجتمعات أوربا الغربية مطلع القرن السابع عشر والذي عرف انبثاق وتأسس الاقتصادي كمجال اجتماعي مستجد، جرّ معه باقي حقول المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية إلى نموذج السوق الحرّة والفردانية البرجوازية، أنْ جعل من العمل، النشاط الاجتماعي الأبرز (سميث) والجوهر المعرّف للإنسان (ماركس)، كما دفع إلى بروز وتميّز فاعل اجتماعي جديد هو الشباب، أناط به لعب دور قوة العمل المحركة للآلة الصناعية الرأسمالية، وخصه في هذا الصدد بترسانة من المؤسسات الاجتماعية العاملة على تهيئته وتكوينه لأداء هذا الدور التاريخي على أحسن وجه.

لقد كرّس هذا المنشأ التاريخي الواحد لكل من العمل والشباب، لتاريخ مشترك ومتداخل بينهما ولسُمك سوسيولوجي يجمع بينهما إلى اليوم، إلى درجة أنه صار من الصعب دراسة أحدهما من دون الإحالة إلى الآخر، فنشاط وفضاء العمل هو نشاط وفضاء شبابي بامتياز، كما أن مرحلة الشباب في منظور البيولوجيا كما الاجتماع تمثّل ذروة العمل والفعل. يدفعنا هذا إلى القول بأنّ كلا من العمل والشباب ما هما في الواقع إلا "زوج مفاهيمي" (un couple conceptuel) كان التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحديث شاهدا على ارتباطهما.

النزول بالعلاقة شباب-عمل إلى واقع المجتمع الجزائري، يستحضر تاريخا حاملا بوعي سياسي وفكرة وطنية لازالت فاعلة إلى اليوم، فلقد نشأت الحركة الوطنية بالتماس مع نضالات الحركة العمالية ووجدت في مجتمع العمال –الشباب- الجزائريين في فرنسا قاعدتها الاجتماعية الحاضنة، وبعد الاستقلال حدد المشروع الوطني لنفسه غاية رئيسية هي تكوين انسان جديد، ليكون رمزا للجزائر

المستقلة والمتقدمة، جسدته صورة الشباب المتعلّم الذي لا يبخل في استثمار أناه ومعارفه في المصنع والورشة والقسم والمزرعة. لكن وبعد 20 سنة من الاستقلال تبيّن فشل هذا الطموح في التحقق، لتستيقظ الجزائر على مدنها وأريافها تملأها جماهير من الشباب احتلت الأرصفة سعيا لتلبية شروط العيش والمساجد بحثا عن خلاص من نوع آخر.

وعليه يصير واضحا أهمية البحث في مثل هذه الاشكالية التي يتحول فيها العمل وعلاقة الشباب به إلى مجال لرهانات سياسية واجتماعية كبيرة وحاسمة، تعكس في المقام الاول أثر مختلف أشكال تنظيم العمل وأنماط الانتاج في تخريج النموذج السياسي السائد والترجمة الفعلية لعلاقات السلطة في المجتمع، وتكشف من جانب آخر الدور المحدد لأيديولوجية الدولة وللنهج الاقتصادي المتبع في إنتاج وإعادة إنتاج إيتوس عمل مستبطن من طرف الأفراد في المجتمع على اختلاف انتماءاتهم الجغرافية والاجتماعية والعمرية. إن لدراسة تمثلات الشباب حول العمل في المجتمع الجزائري أهمية أكيدة في فهم أوسع وأعمق لتمفصلات العلاقة بين المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر المعاصرة.

على هذا الأساس، حددت الدراسة الحالية لنفسها أفقا بحثيا تروم إلى بلوغه يتوخى من جانب الاسهام في بسط قاعدة معرفية ومنهجية لحقل في علم الاجتماع الجزائري حساس للبحث في تاريخ وسوسيولوجيا الممارسات الاقتصادية للدولة وللمجتمع، ويسعى من جانب آخر إلى تقديم قراءة وتحليل لمكانة وقيمة العمل في المجتمع الجزائري، تقطع مع المقاربة المعيارية والجوهرانية السائدة وتقدم تفسيرات موضوعية ممتدة في الزمن اعتمادا على حزمة فرضية تتفاعل داخلها عناصر المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي.

لغرض الدراسة الوافية لموضوع تمثلات العمل لدى الشباب الجزائري، تمّ تقسيم البحث إلى ستة فصول، الأربع الأولى منها نظرية، أما الفصلين الخامس والسادس فخصّصا للجانب الميداني للدراسة.

تمحور العمل في الفصل الأول على مشكلة موضوع الدراسة الذي يمثله البحث في تمثلات الشباب الجزائري حول العمل، عبر تحديد مختلف زوايا النظر ومقابلتها ببعضها البعض، وشرح القاعدة الفرضية للدراسة وتفصيل عناصرها، إضافة إلى عرض نقدي ثري للمفاهيم الثلاث التي تشتغل بها وحولها الدراسة. تمّ كذلك مناقشة عديد الدراسات والأبحاث التي اهتمت سابقا بموضوع الدراسة أو بأحد عناصره.

اتصالا مع الأفق النقدي الذي رسمه الفصل الأول، جاء الفصل الثاني، في جزئه الأول، ليعرض ويناقش مختلف السياقات التاريخية والسوسيولوجية التي ساهمت في صقل مفهوم العمل بمضامينه ودلالاته الحديثة، متوقفا عند محطات تاريخية بعينها عارضا لتفاصيلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت في الواقع طبقات جديدة أضافت للسُمك المفاهيمي للعمل. واصل الجزء الثاني من الفصل مهمة مناقشة المفهوم، لكن هذه المرة على لسان الفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين عاصروا وشهدوا على التحولات العميقة والثورية التي شهدها العمل وعالم العمل في سياق الحداثة الذي انتصر لنمط الانتاج الرأسمالي ولاقتصاد السوق.

بعد الانتهاء من هذه المهمة الاستكشافية والنقدية لمفهوم العمل، جاء الفصل الثالث ليخوض في جوانب مختلفة للتاريخ الاجتماعي والسياسي للعمل والعمال في الجزائر المعاصرة، على أساس خط كرونولوجي ينطلق من لحظة ما قبل الاستعمار الفرنسي وواقع التشكيلة الاجتماعية الجزائرية آنذاك، ويمتد إلى اليوم، معتمدا على عناصر تحقيب سياسية في المقام الأول واقتصادية بالدرجة الثانية. كما سعت الدراسة ضمن هذا الفصل إلى تحليل الأسس الايديولوجية والسياسية التي تهيكلت عليها العلاقة دولة-مجتمع وسُيّرت وفقها المسألة العمالية والأجيرية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى اليوم.

أما الفصل الرابع فاهتم بموضوع الشباب في الجزائر المعاصرة، لناحية العرض التاريخي لعملية بروزه كفاعل اجتماعي وسياسي جديد سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، ولناحية التحليل السوسيولوجي

للمواجهة وللصراع الجيلي الذي صار عنصرا مهيكلا قويا لكل من حقلي السلطة الاجتماعية والسياسية في الجزائر.

الجانب الميداني للدراسة الذي اشتغل عليه الفصلان الخامس والسادس، اهتم في مرحلة أولى بالتعريف بمجتمع الدراسة وبالمقاربة والأدوات المنهجية التي تمّ اعتمادها لمسائلة واقع العلاقة شباب-عمل، لينتقل في المرحلة الثانية (الفصل السادس) إلى عرض مجمل البيانات والمعطيات التي مكنّ استعمال الأدوات الكيفية والكمية من جمعها، ثم اتجه إلى تحليلها ومناقشتها على ضوء فرضيات وسؤال الدراسة.

لكن وقبل الانتقال إلى عرض مفصل للإطار المفاهيمي للدراسة، نعتقد بلزوم الالتفات إلى ما نراه محاذير منهجية وجب الوعي والأخذ بها لتفادي الوقوع في ملابسات تُبعد البحث عن موضوعيته المنشودة وعن غايته العلمية. لو لم يكن موضوع بحثنا هو العمل من ناحية تمثّل الأفراد والجماعات له، لما ظهرت الحاجة ربما لتناول مثل هذه القضية، خاصة وأن موضوع العمل ومكانته في مجتمعنا وفي المجتمعات الأخرى هو في الأصل مدعاة لدى الحس المشترك وكذلك لدى المجتمع الأكاديمي لعديد الاختزالات والأفكار المسبقة التي وعلى اختلافها وتنوعها إلا أن ما يجمعها هو استنادها لخلفية معيارية مقارناتية تكاد تكون هي نفسها دوما؛ هُم: البذل، الاتقان، الابداع، العمل...، ونحن: الكسل، الرداءة...

واضح إذن، أنّ من بين الأفخاخ الأكثر شيوعا في مجال الدراسات والأبحاث المشتغلة على مواضيع مكانة وقيمة العمل في المجتمع، هو سرعة وسهولة/تساهل الانسياق وراء المقولات الاختزالية للمقاربة المعيارية الجوهرانية، كأن يسعى الدارس إلى فهم العمل والبحث في مكانته بقياسه مع العمل في مجتمعات أخرى. وعليه كان استدعاءنا للمقارنة ولنماذج مجتمعية أخرى في إطار الدراسة الحالية، فقط من باب تلبية الحاجة المعرفية والمنهجية، ولتسهيل الوقوف على حقيقة الديناميات والسيرورات التاريخية الكبرى التي انتجت مفهوم العمل السائد اليوم وخصته بالمكانة التي هي له اليوم في

المجتمعات الحديثة، لم يكن أبدا هدفنا هو الخروج باستنتاجات اختزالية مبسَّطة –ومبسِّطة للوعي-، كمثال القول المطلق بجدّية عمل الياباني وبإتقان الألماني وبكسل الجزائري؛ منطق اشتغال السوسيولوجيا وطبيعتها المعرفية يفرض الابتعاد عن هذه التوصيفات.

لذا، لن تأخذ مقاربتنا لموضوع تمثّل الشباب للعمل في المجتمع الجزائري بمفردة الكسل مثلا، لأنها في الواقع تكريس للأحكام القيمية ولروح الحس المشترك وللتفسير الجوهراني القاصر، فما معنى الكسل؟ وما هو مقياسه؟ وأين يبدأ وأين ينتهي؟ واعتبار الكسل كسلا يكون في مقابل ماذا؟ إن مقاربة العمل ومحاولة فهم واقعه في المجتمع الجزائري أو أي مجتمع آخر، من خلال مفردة الكسل، لن يقدّم في الأخير إلا رسما مشوّها لحقيقة الواقع. نعتقد أن لا وجود في الواقع لمفردة الكسل، فما يطلق عليه كسلٌ هو وضعية اجتماعية محددة أنتجتها شروط موضوعية وأملتها عقلانية ذاتية يحملها الفاعل الاجتماعي ويؤمن بفعاليتها.

الفصل الأول:

الإطار الإشكالي للدراسة

أولا. إشكالية الدراسة

ثانيا. فرضيات الدراسة

ثالثا. الدراسات السابقة

رابعا. تحديد ومناقشة المفاهيم

خامسا. أسباب اختيار الموضوع

سادسا. أهداف الدراسة

سابعا. أهمية الدراسة

ثامنا. القراءات الموجّهة للدراسة

أولا. إشكالية الدراسة:

تشمل دراستنا الحالية العمل كمفردة اقتصادية تبتغي الانتاج وخلق الثروة، لكنها لا تقف عند ذلك، بل تتجاوزه للبحث في أبعاده الاجتماعية والسياسية وما حققه في سياق الحداثة من خلق ودعم لرابط اجتماعي مستقر وسلمي، تأسست عليه الديمقراطية الاجتماعية ودولة الرفاه الحديثة. لقد تدرج العمل بدءً من القرن الثامن عشر في سلم القيم الاجتماعية إلى أن صار يحتل مكانة محورية في تعريف الأفراد والجماعات وفي ضبط العلاقات بينهم وكذا في منح معنى لمشاريع العيش المشترك.

بعد أن ارتبط العمل لقرون بهوية اجتماعية سلبية، مقرونا بالحاجة والضرورة، ومرادفا للتعب وللبؤس، وخاليا من أي كرامة إنسانية خاصة به، جاءت الأجارة (Le salariat) لتجعل منه سلعة يتم تبادلها في إطار السوق، وهو الأمر الذي قاد في اتجاه إعادة تعريف العمل كمفهوم فلسفي وكواقع قانوني اقتصادي واجتماعي.

لقد كان انبثاق مفهوم العمل عملية بطيئة استلزمت ظهور أشكال جديدة ومحددة من العلاقات الاجتماعية، التي لم تبرز إلا بداية من القرن السادس عشر. ففي المجتمعات التقليدية لم يكن العمل منفصلا عن باقي النشاطات الانسانية، أي أن الاقتصادي كان مدمجا وذائبا في باقي أشكال الحياة الاجتماعية ولم يستقل بذاته بل كان خاضعا للأطر الاجتماعية الأخلاقية والسياسية للمجتمع التقليدي، المجتمع الذي لا تعرف مختلف النشاطات فيه علامات تمايز واضح؛ ليست الغاية من العمل هي خلق الثورة وإنتاج القيمة المضافة، بل يهدف فقط إلى إشباع حاجات الجماعة وتأمين شروط الكفاف لها. لكن، مع بروز نمط اجتماعي جديد من الانتاج بدءً من القرن السابع عشر، نمط الإنتاج الرأسمالي، أخذ العمل تدريجيا في اكتساب كرامته الاجتماعية والأخلاقية، لنجد مثلا أن كل من هويز، لوك وروسو، قد خصّوا مفدرتي العمل والحق في الملكية، مكانة أساسية في فلسفتهم السياسية. فكرة العقد الاجتماعي دمجت حيز الحاجة ضمن الحياة الاجتماعية وحصّنت المكانة القانونية للعامل الذي

من خلال العقد الذي هو أحد طرفيه يقدم قوة عمله مقابل الاستفادة من عائد مالي ومن الاعتراف المجتمعي بمساهمته الفعلية في خلق الثروة. آدم سميث وبتأكيده على مركزية الدور الاجتماعي للتبادل عوض العقد، ذهب إلى اعتبار العمل المصدر الأول لثروة الأمم وأن نزوعه إلى التخصص في إطار تقسيم العمل هو عنصر حاسم لزيادة هذه الثروة. أما هيجل وهو الذي قرأ لـ سميث فأكّد على القيمة التكوينية للعمل المنتج، وضمن جدلية التحكم والخضوع يقدّم العمل على أنه خلق مزدوج، للمادة وللإنسان، وهو ما يفتتح مرحلة جديدة هي مرحلة إنسانية الثقافة، كون فعل الإنتاج وتنظيمه الاجتماعي يجعل الانسان يتجاوز طور تلبية الحاجة والخضوع لها إلى طور الاشتغال على أنسنة ذاته وأنسنة الطبيعة.

لقد أرّخت أعمال كبار الفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين عاشوا القرون الثلاث الأخيرة، أمثال: سميث، هيجل، ماركس، فيبر، دوركايم... للنقلة التاريخية الكبيرة التي حققتها المجتمعات الغربية –في المقام الأول- حين تحوّلت من تنظيم اجتماعي يقوم على الريع العقاري والرابط العضوي إلى تنظيم آخر حديث يقوم على العمل وعلى الفردنة. إذا، فاعتبار انبثاق العمل لحظة حاسمة ضمن سيرورة الحداثة، مرتبط بما أسّس له من مجتمع جديد على أنقاض مجتمع الامتيازات والمكانات الموروثة، وتمكينه من تحرير الفرد ماديا معززا بذلك استقلاليته ومحصنا حريته الشخصية وداعما المجتمع المدني في مقابل المجتمع السياسي الذي جسدته الدولة.

فرادة الفكرة التي جاء بها آدم سميث في مؤلفه الشهير، ثروة الأمم، والتي قاربت المجتمع والعلاقات ما بين أفراده من منظور السوق والتبادل السلعي، هي في الواقع لحظة حاسمة لخّصت فلسفة الحداثة ومفرداتها. إن اعتبار المجتمع سوقا، ينطلق من فكرة أن مربع التبادل وتقسيم العمل هو المكان الذي تنشأ فيه العلاقات ما بين الأفراد لتأخذ في التوسع فيما بعد ومع الوقت بحكم منطق التوسع السوقي ليشمل أفراد وجماعات أخرى ويمس كل مجالات العيش الاجتماعية والسياسية. ينفرد هذا التصور الجديد للمجتمع بالمكانة البارزة التي يخصها للواقع الاقتصادي ولمفردات العملية الاقتصادية حيث

يعتبرها المكان الأكثر قدرة على إنتاج رابط اجتماعي قوي ومستقر اجتماعيا وسياسيا، يضمن للمجتمع الرفاهية عبر خلق الثروة وللأفراد السعادة عبر تحقيقهم لمصالحهم الشخصية. لقد نجح سميث على وجه أخص في التنظير العميق للتوليفة الاجتماعية التي تحقق التزاوج بين المصالح الشخصية للأفراد ومطلب الصالح العام، وتوفق بين الميل الطبيعي للفرد في السعي وراء مصلحته والرهان الوجودي للمجتمع وهو خدمة الصالح العام.

لقد صار للعمل ضمن هذا التصور الجديد دلالات أكبر وأوسع من دلالاته في سياق الجماعة الطبيعية ما قبل انبثاق الاقتصادي. صار فضاء العمل والإنتاج قرينا بالمجتمع على اعتبار أن مهمته تتجاوز بكثير مهمة الإنتاج السلعي مقابل عائد مالي، ليُحمّل مسؤولية إنتاج المجتمع والاشتغال على توليد وإعادة توليد الرابط الاجتماعي بنسجه للعلاقات الاعتمادية بين الأفراد وفق نموذج تقسيم العمل والتبادل، حيث كل واحد في الحاجة للآخر وحيث تمر مصلحة الفرد بمصلحة الجماعة. لقد صار العمل يوجد في قلب الماكينة الاجتماعية وارتقاءه إلى أداة لتنظيم المجتمع واشتغاله على نفسه وتوزيع الأدوار والمكانات فيه يقطع بعمق مع النموذج الجماعاتي التقليدي الذي كان سائدا ما قبل الحداثة، مجتمع الامتيازات المتوارثة واقتصاديات الريع.

من الأهمية بما كان، الالتفات إلى الرابطة القوية بين إشكالية العمل/الريع والمستويين الاجتماعي والسياسي. لقد شكّل العمل المُنتج لحظة حاسمة ضمن سيرورة الحداثة الغربية، وهي المعنيّة بالتأسيس لمجتمع جديد، المجتمع الصناعي، على أنقاض مجتمع الامتيازات والمكانات الموروثة (الريع العقاري). لقد مكّن العمل المنتج من تحرير الفرد ماديا، معززا استقلاليته، ومحصّنا حريّته الشخصية، وداعما المجتمع المدني في مقابل المجتمع السياسي الذي جسدته الدولة الجاثمة تحت سلطة الملكيات المطلقة. إذا صار من الواضح أن الحداثة لم يكن لها أن تتأسس من دون احتلال العمل المنتج للثروة لمكانة مركزية ضمن التنظيم الاجتماعي الجديد. وإن تمكّن فضاء الانتاج (المؤسسة الاقتصادية الرأسمالية) من تكريس شكل ومضمون جديد –تعاقدي- للرابط الاجتماعي وتحوله إلى

الغاية الأسمى للتجمع البشري (آدم سميث، سان سيمون)، لم يكن ليسمح بأقل من أن يُصير العمل النشاط والفعل الاجتماعي الأرقى والأمثل للإنسان الحديث.

لقد كسر صعود المجتمع المدني بدفع من البرجوازية، الاحتكار الذي كان مفروضا على المسارات الاجتماعية للاغتناء والثروة، حيث استحالة تحقيق النجاح والارتقاء في السلم الاجتماعي بمعزل عن الانتماء او التحالف مع الاطراف الماسكة بزمام السلطة السياسية. المجتمع المدني فرض مسارات نجاح وهندسة اجتماعية جديدين لمّا حيّد الملكية الخاصة والعمل وكسبهما لصالحه. فكرة آدم سميث القائلة بأن العمل هو المصدر الوحيد للثروة وريكاردو القائل باللاشرعية الاقتصادية للعائد الريعي، عزز الارتباط ما بين المجتمع المدني وفضاء العمل والانتاج. إن المجتمع المدني ينتظم اقتصاديا على شكل سوق وسياسيا على شكل دولة.

ابتداء من النصف الثاني للقرن التاسع عشر، صار لفضاء العمل والانتاج مكانة مهمة يستمدها من كونه المجال الأول الذي تتم فيه عملية إعادة التوزيع في المجتمع. فالعقد الاجتماعي القائم بين أفراد المجتمع الواحد يُلزم الفرد بتقديم مساهمته في الجهد الوطني لإنتاج الثروة مقابل أن يكون له الحق في حيازة جزء منها؛ زوال أطر وآليات التضامن التي كان يقوم عليها المجتمع التقليدي ارتقى بالعمل إلى مرتبة الفضاء الأساسي لتوليد أطر تضامن جديدة، وهو التحوّل الذي عمل دوركايم على تفسيره حين بحث في الانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي معتمدا على منهجية أبرزت الدور الحاسم لتقسيم العمل في ذلك. وفق هذا الخط التاريخي لتطور المجتمعات يمكننا التمييز ما بين مجتمعات حديثة وأخرى تقليدية، أو بعبارة أخرى، مجتمعات تقوم على العمل وأخرى لا تقوم على العمل، أي مجتمعات يقوم الرابط فيها وتوزيع الأدوار والمكانات على العمل وأخرى تتأسس وتعيد إنتاج نفسها على أسس أخرى غير العمل.

لقد أفضى هذا الواقع الجديد الذي يلعب فيه الاقتصادي دور الضابط والمنظم للحياة الاجتماعية، أفضى إلى انبثاق مجتمع مدني مستقل عن السلطة السياسية القائمة في عملية إعادة إنتاجه المادي وتلبيته لحاجات أفراده. فعبْر العمل المنتج للقيمة المضافة تمكّن المجتمع من فرض حدود على السلطة ومنع تعسفها وألزمها بقواعد عمل ديمقراطية تنظم عمليات حيازتها وممارستها. إن العامل الحاسم في إحداث النقلة من الأنظمة السياسية المطلقة إلى الأنظمة الديمقراطية التمثيلية هو مدى قدرة المجتمع على خلق الثروة وإنتاج القيمة المضافة، أي في مدى تأسس رابطها الاجتماعي على مفردة العمل.

إن المجتمع المدني في عديد دول العالم الثالث خاصة منها ذات الاقتصاد الريعي كالجزائر، مازال يعيش مرحلته الجنينية ومستقبل قوته أو ضعفه مرتبط حصرا بقدرته على تطوير آليات العمل المحلي، الوطني، فعملية إعادة الانتاج المادي ما زالت تتم على أساس إعادة توزيع الموارد الريعية. واتصالا مع الطبيعة الريعية للاقتصاد والدولة في الجزائر فإن اشكالية انبثاق المجتمع المدني وتطوره وطبيعة العلاقة دولة-مجتمع يُحيل مباشرة إلى إشكالية مكانة ومعنى العمل كقيمة ناظمة للمجتمع، وهي الاشكالية التي تطرح قضايا: موقع العمل في التنظيم الاجتماعي والدور الذي يلعبه في تحديد مكانات الأفراد وأدوارهم والمكانة التي يحتلها كقيمة اجتماعية في حياة الناس.

إذا، فتاريخ المجتمع المدني هو تاريخ تحوّل العمل من مفردة اجتماعية إلى أخرى اقتصادو-سياسية. على هذا الأساس خصص جون اهرنبرغ (J. Ehrenberg.) في كتابه المرجع حول المجتمع المدني فصلا كاملا لتبيان تمفصلات العلاقة بين نشوء الانسان الاقتصادي (Homoeconomus) من جهة، وتكوّن المجتمع المدني من جهة أخرى، وفيه يذهب إلى اعتبار أفكار كل من جون لوك، آدم فيرغيسون وآدم سميث حول المجتمع المدني، إعلانا عن أنّ العمليات المادية للحياة الاجتماعية (العمل، الإنتاج، التبادل..) تشكل القوى المكونة للمجتمع المدني.

إن التحدي البحثي، الفلسفي والسوسيولوجي، الذي يطرحه موضوع العمل لم يتراجع طيلة الثلاثة قرون الأخيرة، فكان يعود مع كل موجة من موجات التحولات السياسية والاقتصادية، ليفرض على المشتغلين بالمعرفة وبالسياسة جملة من الأسئلة والتحديات المرتبطة بطبيعة مكانته في المجتمع وبتبعات ظواهر كلية مثل العولمة على عالم العمل والشغل. من جانب آخر تعرف المجتمعات التي يحتل فيها الريع المصدر الأساسي لموارد الدولة بروز إشكاليات متعددة سياسية، اجتماعية واقتصادية تحيل كلها إلى موضوع العمل وماهية دوره ومضمونه في ظل الاقتصاد والدولة الريعية، ولا أدل على ذلك من حديث مختلف الفاعلين الاجتماعيين في الدول الريعية عن ضرورة العودة إلى العمل والرفع من قيمته في المجتمع.

ليس الريع والعمل المُنتج مجرد مفردات اقتصادية جامدة؛ بل أنهما يحملان في داخلهما ديناميتان سوسيولوجيتان متعارضتان تماما؛ المنطق الاقتصادي الاجتماعي والسياسي للريع على النقيض تماما من المنطق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للإنتاج (سميث، ريكاردو، ماركس). الريع والعمل مفردتان متعارضتان على ضوء الاقتصاد السياسي وكذا استنادا إلى ما بيّنه التحليل السوسيولوجي لتطور المجتمعات وانبثاق الفردنة وتحقق الفرد الحر المستقل الذي هو أساس النظامين السياسي والاجتماعي الحديثين. لقد ارتبط الريع بمجتمع ما قبل الحداثة حيث ساهم في تكريس الجمود الاجتماعي والسياسي الذي هو السمة الأساسية في المجتمع الإقطاعي، في حين أن العمل المنتج الذي جاءت به الرأسمالية الصناعية كان المحرك الأهم للتحولات العميقة التي أفضت إلى المجتمع الحديث المبني على الفرد وإلى قيام دولة القانون.

لقد أثبت السياق التاريخي للحداثة أنّ فضاء العمل المنتج كان المجال الخصب، الحاضن لقوى اجتماعية جديدة تصبو إلى إعادة صياغة علاقات السلطة والسيطرة في المجتمع. الأمر الذي يؤكد المضمون والامتداد السياسي للعمل في سياق الحداثة الأوروبية، ففي القرن 19 شكّل فضاء العمل في أوروبا المكان الأبرز للمواجهة الاجتماعية التي حددت مصير المجتمع الأوروبي، إنها المواجهة بين العمل

ورأس المال، بين البروليتاريا والبرجوازية. فضاء العمل في أوروبا القرون الثلاثة الأخيرة أنتج المجتمع الاقتصادي القائم على الفردانية، التي كان لها دور المحرك لدينامية الحداثة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، حاملة مطالب الحرية والكرامة والاستقلالية وحقوق الإنسان والمواطنة.

في المقابل يعزز الاقتصاد السياسي الذي يشهد هيمنة الريع كمورد اقتصادي أساس، استقلال الدولة عن المجتمع بما تحصّله من مداخيل مالية عالية متأتية من بيع النفط في السوق الدولية، من دون أن تضطر إلى تعبئة القوى الوطنية العاملة حول الجهاز الانتاجي. بهذا المعنى تصبح الموارد الريعية أداة في يد النخب الحاكمة تتيح لها الاستقلال بالسلطة وبأجهزة الدولة عن المجتمع، وبذلك إدامة ممارسة علاقة سيطرة على أفراده، ومنع تشكّل فضاءات فعل مستقلة تمهد لولادة مجتمع اقتصادي يكون النواة الأولى لمجتمع مدني نشط وفعّال، قادر على إعادة إنتاج نفسه بالعمل وبالنضال لأجل إرساء قواعد دولة حديثة: دول القانون والمواطنة. إن غياب العمل المنتج للثروة والخلاق للقيمة المضافة يعني استحالة انبثاق الفرد الحر المستقل، الفرد المواطن.

إذا وعلى ضوء ما عرضناه أعلاه من تبيان لتنافر السيرورات التاريخية لكل من العمل والريع وما تشتمل عليه كل واحدة من هاتين المفردتين من ديناميات فاعلة في الحقول السياسية الاقتصادية والاجتماعية، على ضوء هذا تبرز ضرورة تناولنا لموضوع العمل في المجتمع الجزائري، حيث اخترنا تحديدا البحث في تمثلات العمل لدى الشباب، بحكم العلاقة الخاصة التي تجمعهم بتجربة العمل وسوق الشغل وكونهم يمثلون أغلبية قوة العمل في المجتمع وكذا الفئة الاجتماعية الأكثر عددا. إن التقاء سؤال العمل وسؤال الشباب في هذه الدراسة يُبتغى من وراءه الإضاءة على راهن المجتمع الجزائري، لما يوفره البحث في الموضوع من استحضار للعناصر الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ضمن الأفق التاريخي المعاصر.

إن دراسة موضوع تمثلات الشباب الجزائري حول العمل تتعدى في اعتقادنا مجرد البحث في العلاقة بين الجزائري وعمله، لتمتد إلى الإضاءة على تصوره لذاته للآخرين وللعالم، ولتتيح مادة سوسيولوجية صافية حول المجتمع الجزائري ككل. وعليه جاء اختيارنا للسؤال الرئيسي الموجه للبحث: ما الذي يعنيه العمل بالنسبة للشباب الجزائري؟

ثانيا. فرضيات الدراسة:

تأسيسا على إشكالية الدراسة التي نحن بصددها ولأجل بلوغ الغايات البحثية التي تشكل أفقا لها، فإننا سنعمل على تجنيد فرضيتين اثنتين لتأطير مسعانا للفهم وللتحليل.

الفرضية الأولى:

تستلهم من التصنيف الذي وضعه كل من بايكر (Wayne E. Baker) وإنجليهارت (Ronald Inglehart)[1] للمعنى الذي يمنحه الأفراد للعمل كقيمة،[2] حيث ميز الباحثان بين بُعدين متمايزين للقيمة الممنوحة للعمل:

- البعد المادي/الأداتي (Matérialiste/Instrumental): حيث يتم التأكيد على مفردات الراتب والامتيازات المادية التي يمنحها العمل بوصفها التوقعات والانتظارات الأكثر حضورا لدى المستجوبين. وهو بُعد يحيل إلى عناصر تقع خارج كينونة الفرد العامل.

[1] رونالد إنجليهارت هو مدير المؤشر العالمي للقيم (World Values Survey)، وهو مشروع يشمل 80 مجتمعا/بلدا تمثل ساكنتها 90% من سكان العالم، تعمل عليه شبكة دولية من المختصين في العلوم الاجتماعية، بغرض الوقوف على طبيعة ومضمون عديد القيم والاتجاهات (من بين المواضيع التي يهتم بها المؤشر: الديمقراطية، المساواة، الهجرة والمهاجرين، العمل، الأسرة، العولمة، السياسة، الهوية، الدين والتدين، الرفاهية، البيئة...) في مختلف المجتمعات ودراسة التحولات التي تعتريها. أول تقرير للمؤشر صدر سنة 1981، وآخره كان سنة 2014.

[2] Cf. W. E. Baker, R. Inglehart, **Modernization, Cultural change, and the persistence of traditional values**, In: American Sociological Review, Vol. 65, Ferbruary 2000, pp 19–51. Lien web: *http://kodu.ut.ee/~cect/teoreetiline%20seminar%2023.04.2013/Inglehart%20&%20Baker%202000.pdf*

- البعد ما-بعد-المادي/التعبيري (Post-matérialiste/Expressive): ويخص قيم تحقيق الذات والإبداع والتعبير عن الذات من خلال العمل. ويبرز هذا البعد من خلال المكان الذي يحتله العمل في حياة المستجوبين ومدى إسهامه في تكوين هويتهم الاجتماعية وصورتهم لدى الآخرين وما يحتله ضمن الزمن الاجتماعي (مدى استثمارهم لأناهم في العمل).

عملا بهذا التصنيف نفترض أن معنى وتمثّل العمل لدى الشباب الجزائري، ينطوي على هيمنة للبعد المادي الأداتي. يبرز هذا من استحضارٍ حصريٍ لعناصر نفعية مادية تكرّس لعلاقة برّانية/خارجانية بالعمل. لا يرتبط معنى وتمثّل العمل هنا بـ أنا الشاب/العامل كذات-واعية-راغبة، ولا هو صادر ومعبّر عن داخليتها، بل بالامتيازات المادية الآنية التي يُتيحها العمل نفسه.

مؤشرات البعد المادي/الأداتي: الأجر، القدرة الاستهلاكية، الامتيازات المادية للمنصب، درجة الاستثمار العاطفي والنفسي في العمل.

مؤشرات البعد التعبيري/ما-بعد-الأداتي: الأحلام، الطموح، الرغبة في ترك الأثر، الابداع، الحس الجمالي، الذوق الشخصي، مفهوم السعادة، مفهوم الخلاص الدنيوي والآخروي، تحقيق الذات.

الفرضية الثانية:

تتحرى هذه الفرضية مصدر/مصادر التمثلات الاجتماعية التي يحملها الشباب حول العمل، وتذهب إلى تحديد وتمييز مصدرين أساسيين يتدخلان في إنتاج وإعادة إنتاج تمثلات العمل لدى الشباب الجزائري:

1. مصدر على مستوى السطح وهو الأقرب من الناحية الزمنية، يخص التمثلات التي تولدت عن طبيعة وروح النظام الاقتصادي والسياسي القائم في المجتمع الجزائري منذ 1962، أي التمثلات التي تعكس الآليات المعتمدة اجتماعيا لإنتاج الثورة (النظام الاقتصادي) وآليات توزيعها (النظام

السياسي). بهذا المعنى يمكن اعتبار الطابع الريعي للاقتصاد والأيديولوجية الشعبوية للدولة، أحد أهم مصادر تمثلات الشباب الجزائري حول العمل.

2. أما المصدر الآخر، الأعمق في الوعي والأبعد زمنيا، فيحيل إلى القيم التقليدية التي يتضمنها المخيال الاجتماعي السائد لدى الجزائريين. المخيال الذي وجد في مقولات الشعبوية حاملا مكّنه من الاستمرار إلى اليوم في هيكلة وصناعة التمثلات حول العمل في المجتمع، كما أنّ تمفصل القيم التقليدية بالدين دعمها في مقاومة الزمن وتجاوز صدمة التفكيك التي تعرضت لها البنى المادية للمجتمع التقليدي في الجزائر، لحظة الاستعمار وبفعل سياسة التصنيع التي تلت الاستقلال.

مؤشرات الطرف الأول: تُحيل حزمة المؤشرات الدالة على الطرف الأول لهذه الفرضية، أي التمثلات المنتجة بفعل الطابع الشعبوي للممارسات الاقتصادية للدولة الريعية في الجزائر، إلى غلبة النشاط التجاري –الرسمي وغير الرسمي- على حيز الاقتصاد المنتج للثروة، وكذا تفضيل الشباب العمل في القطاع العام خاصة الإداري على خوض تجربة العمل لدى الخواص (القطاع الذي يُنعت بالاستغلال والحُقرة). كذلك، هيمنة الفكرة المساواتية وغياب أخلاقية الواجب عن ممارسات العمل وانتشار مطلبية الحق.

مؤشرات الطرف الثاني: أما مؤشرات الطرف الثاني لهذه الفرضية، أي التمثلات المرتبطة بقيم ومعايير وتصورات الاجتماع التقليدي، فبالإمكان تلمسها من خلال الحضور اللافت للمقولة الدينية ضمن خطاب -الحثّ على- العمل (العمل عبادة، أحاديث شريفة، آيات قرآنية)، والتصور الطوباوي عن العمل وعلاقة العمل الذي يحمله كل من طرفي علاقة العمل.

ثالثا. الدراسات السابقة:

وجب التنبيه إلى أننا في إطار عرضنا ومناقشتنا لمختلف الدراسات التي تناولت موضوعي العمل والشباب من زوايا مختلفة فنحن نُموضع أنفسنا انطلاقا من موقعنا البحثي، لنناقش العناصر المنهجية والمعرفية المتضمنة في كل واحدة من هذه الدراسات.

1. دراسات محلية:

1.1. الدراسة الأولى:

اهتمت الدراسة التي حملت عنوان "الثقافة والتسيير في الجزائر"[3]، والتي قام بها فريق من الباحثين الكنديين (Daniel Mercure[4], André Steenhaut, Baya Harricane) والجزائريين (اسماعيل صغير، ناجي سفير ...)، المنتمين لتخصصات علمية ومعرفية مختلفة (علم اجتماع العمل، علوم التسيير، علم النفس، الاقتصاد) منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بالبحث في طبيعة وواقع العلاقة التي تجمع بين كل من ثقافة المجتمع الجزائري من جهة ونمط التسيير المعتمد في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة من جهة أخرى. خُصّص الجزء الأول من الدراسة لعرض تفصيلي لمجمل الخصائص والعناصر الثقافية المميزة للمجتمع الجزائري (الفصل الأول "الجزائر، المؤسسة والمجتمع"؛ الفصل الثاني "المرتكزات الثقافية": أشكال الاتجاه نحو القيم (الطبيعة، الذات، الفعل، الزمن، الحس الجماعي والفضاء العام)، الأبعاد الثقافية المُهيكلة لبيئة العمل (العقلية الجماعاتية، المسافة

---

[3] صدر الكتاب في نسختين، فرنسية وجزائرية:

Daniel Mercure (dir.), **Culture et Gestion en Algérie**, Ed Harmattan, Paris, 1997.
Daniel Mercure (dir.), **Culture et Gestion en Algérie**, Ed ANEP, Alger, 2006.

[4] عالم اجتماع كندي مختص في سوسيولوجيا العمل، يعمل بقسم علم الاجتماع بجامعة لافال (Laval) بكندا. له العديد من المؤلفات والأبحاث في مواضيع: الإيتوس الحديث للعمل؛ التحولات المعاصرة في قيمة العمل؛ الشباب وسوق العمل...الخ.

Daniel Mercure, **Les temporalités sociales: Le travail déraciné**; **L'impartition flexible dans les entreprises forestières au Québec**; **Les entreprises et l'emploi: Les nouvelles formes de qualification du travail**; **Les temps sociaux**; **Temps et société**; **La culture en mouvement: Nouvelles valeurs et organisations**; **Une société-monde ?**; **Les dynamiques sociales de la mondialisation**.

الهيراركية))، وقد تم في هذا الإطار التمييز بين ثمانية (08) ثقافات فرعية (Culture nationale ; sous-cultures) داخل التشكيلة الاجتماعية الجزائرية:

-مرتفعات القبائل	- السهوب	-تلمسان-مغنية-سبدو
-الهضاب العليا	-الجنوب	-مرتفعات الأوراس
-منطقة الميزاب	-الساحل	

أما الجزء الثاني من الدراسة فخصص لعرض جداول تفصيلية لإجابات أفراد العينة (عددها 1000 عامل) على أسئلة الاستمارة ومحاورها (منطلقات إدارة الموارد البشرية، البنية التنظيمية، نمط التسيير، التغيير). من المفيد التنبيه إلى أن الحالة الجزائرية كموضوع لهذه الدراسة هي في الواقع واحدة من محطات أخرى عديدة لنفس الدراسة –بنفس المقاربة المنهجية والنظرية- قد تمت سابقا ولاحقا في بلدان أخرى (اليونان، الأردن، اليابان، كندا، الأرجنتين، كوستريكا، النرويج، فرنسا، اسبانيا، تركيا، كوريا الجنوبية، السعودية، تايوان ...الخ).

تفاعل الباحث مع هذه الدراسة لم يقتصر على الاطلاع على صيغتها الورقية (الكتاب) بل خصّ كذلك الحضور في ندوتين لتقديم الدراسة نشطهما السيد اسماعيل صغير[5] (دار الثقافة سطيف 2009/5/9؛ مدرسة MBI سطيف 2011)، حيث كان له مجال لمناقشة مختلف عناصرها بالأخص مقاربتها المنهجية والنتائج التي خلصت إليها.

القيمة المضافة لهذه الدراسة هو فيما توصلت إليه من وجود حالة تنافر (Un Hiatus) بين ثقافة المجتمع (والثقافات الفرعية) من جهة، ونمط تسيير قوة العمل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من

[5] سبق وتمتع بعضوية مجلس إدارة مجمّع سيفيتال الجزائري. كما عمل في مجال الاستشارة والتكوين في المانجمانت وإدارة الموارد البشرية.

جهة أخرى. لقد أنارت على جانب مهمّ من جوانب التداخل بين الحقلين الثقافي والاقتصادي، وهو أمر يدفعنا في إطار دراستنا الحالية إلى ضرورة التحلّي بالحذر أكثر من الناحيتين المعرفية المنهجية في تناول واقع ومكانة العمل في المجتمع الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالحتمية السوسيولوجية (Déterminisme sociologique) التي يمكن أن يعتمدها الباحث –من دون نقد أو مراجعة أو تنسيب- بأن يرجع الواقع إلى بنى اقتصادية وسياسية بعينها وبصفة حصرية. المقصود تحديدا هو البنية الريعية للاقتصاد وللدولة في الحالة الجزائرية، فدراسة "الثقافة والتسيير في الجزائر" تبين بوضوح الدور الذي تلعبه، في العمق وعلى الأمد المتوسط والطويل- البنية الثقافية في إنتاج التمثلات الاجتماعية حول العمل الفعل والإنتاج. وهو ما يجعلنا نوسع في منظور مقاربتنا التحليلية لموضوع الدراسة من دون ادعاء الإلمام بمختلف العناصر البنيوية المتدخلة في إنتاج وإعادة إنتاج التمثلات حول العمل.

مع كل هذا، يبقى اعتماد وإفادة الأطروحة الحالية من دراسة "الثقافة والتسيير في الجزائر" محدودا لاعتبارات موضوعية تخص بعض ما نعتبره نقائص وانحرافات –منهجية ومعرفية- سقطت فيها. اعتماد الدراسة حصرا على أداة الاستمارة والنزعة الكميّة الطاغية في تحليلاتها وعرضها للبيانات جعلها تتسم بنوع من السطحية والسهولة والآلية في تفسير وفهم الظاهرة المدروسة. نعتقد أن المسعى/الهوس البحثي الهادف إلى "قياس" كل مضامين وعناصر الاجتماعي ما هو في الحقيقة إلا مسعى فاشل ومُفشل لكل المحاولات الجادة لفهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية، ولقد أبان النقاش الذي حضره الباحث في مناسبتين تمّ خلالهما عرض نتائج الدراسة، الكثير من الانتقادات وحتى التشكيك الذي أبداه عديد الحاضرين (إطارات مسيّرة في مؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة) في خصوص طريقة صياغة الأسئلة وترجمتها وكذا المنهجية المعتمدة والنتائج المتوصل إليها.

من جانب آخر، انطلاق دراسة "الثقافة والتسيير في الجزائر" من مربع الثقافة، كي تذهب فيما بعد وبصفة مباشرة لاستكشاف واقع النمط والممارسات التسيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جعلها تهمل وبشكل مثير الأثر الحاسم والأكيد (لا يعني المطلق) على سيرورة إنتاج وإعادة إنتاج التمثلات حول

العمل وثقافة العمل، للمنظومة والمنطق الريعي الكامن في البنيتين الاقتصادية والسياسية في الجزائر المعاصرة. نميل إلى الاعتقاد أن تموقع الدراسة في مربع الثقافة والمنظور طويل الأمد الذي قاربت به مفردة الثقافة الجزائرية (العودة إلى عناصر ثقافية تنتمي إلى المجتمع التقليدي ما قبل الاستعمار)، جعلها تقفز على واقع المنطق الريعي والسياسي الواقف وراء عديد الممارسات التسييرية السلبية التي "استنكرتها" الدراسة.

2.1. الدراسة الثانية:

دراسة أخرى يمكن العودة إليها في سياق بحثنا، وهي دراسة عالم الاجتماع الجزائري عبد القادر لقجع، الموسومة "الفوضى المجتمعية" (Le désordre sociétaire)، التي تمّ اجراءها سنة 2013 على عينة مكونة من 850 شابا يقطنون الحي الشعبي "سيدي لهواري" بوهران. أجريت الدراسة بتكليف من فرع اليونيسيف بالجزائر. بدءاً يُقرّر لقجع، «على اعتبار أن الشباب يمثلون ما لا يقل عن ثلثي المجتمع الجزائري فإن أي حديث عن الشباب هو حديث عن المجتمع ككل»[6]. ليؤكد على أن الدينامية المشتغلة في العمق هي دينامية صناعة مجتمع جديد انطلاقا من الهامش، تحت وقع الممارسات والقيم والمعايير المتبناة من طرف الشباب في الجزائر. والتي تحيل إلى نزعة واضحة لإرساء رابط اجتماعي جديد وكذا شكل جديد من العلاقات مع مختلف المؤسسات في المجتمع. يرفض لقجع الأخذ بمفهوم الهامشية بدلالاته ومضامينه الغربية، حيث تتعلق ظاهرة التهميش بأقلية في المجتمع، في حين أنها في الجزائر تعني أغلبية القاطنين في المدن (أزمة سكن، بطالة، تدني القدرة الشرائية، تدني الخدمة العمومية...). أشارت الدراسة إلى وجود شكل مميز من الهامشية أطلقت عليه مسمى "الهامشية الحرّة" (Marginalité libre) بمعنى أنها مقصودة ومرادة ولا تأتي بالضرورة من وضعية الفقر. أحد السمات الأساسية لهذا الميل نحو الهامشية هي النزعة لدى الشباب نحو الابتعاد وتفادي العمل النظامي، حيث أبانت الدراسة أن ما نسبته 72% من عينة الدراسة يعانون البطالة، وأن نصف العاملين منهم يعملون في التجارة غير

[6] تمّ عرض نتائج الدراسة وحيثياتها في الوطن الجزائرية الصادرة باللغة الفرنسية:
El Watan, du 12/11/2013, p 6.

النظامية (بيع الأكياس البلاستيكية، التجارة في الأرصفة...)، وأن 60% من البطالين لم يسبق لهم أن تقدموا بطلبات توظيف أو عروض مشاريع للاستفادة من قروض لدى الهيئات الرسمية المكلفة بالادماج المهني وتشغيل الشباب (Anem, Ansej, Angem)؛ في إجابة أفراد العينة على سؤال: إذا كنت بطالا، هل ستبحث عن عمل؟ أجاب 29% منهم بـ لا.

يُفسّر لقجع نتائج الدراسة بأنّ لدى الشباب الجزائري ميلٌ واضح إلى رفض كل ما يأتي من الدولة والتشكيك فيه ومقاومة محاولات التنشئة والتأطير الاجتماعي عن طريق العمل النظامي وأشكال الإدماج المهني الرسمية، مفضلين توجيه طاقاتهم واستثمارها في الممارسات غير الرسمية والعلاقات الاجتماعية المصلحية لتجاوز العجز الذي يعانون منه في الاندماج الاجتماعي. «غالبا ما يكون البطال مندمجا بشكل كبير وقوي في شبكة علائقية مُهيكَلَةٌ حول العمل غير الرسمي، حيث يمثل أفراد الأسرة نواتها الصلبة، ما يجعل احتمالات الإقصاء واللا-انتماء محدودة بفعل تظافر قوى الاندماج إلى الفضاء الغير رسمي والفضاء العائلي»[7].

لقد تمكن الشباب من خلق فضاء اجتماعي خاص بهم، هو امتداد للحيز الخاص العائلي والجغرافي حيث هيئوا لأنفسهم أدوارا ومكانات تتناسب وطموحاتهم في عيش حياة بعيدة قدر الإمكان عن سيطرة الإدارة والمؤسسات الرسمية، مؤسسين لعلاقات اجتماعية ولمسارات اندماج اجتماعي متمحور حول العمل غير الرسمي.

لكن، وعلى الرغم من أن الدراسة أضاءت على حقل الممارسات الاقتصادية غير الرسمية ومكانة ودور الشباب فيه، لتعمّق بذلك من فهمنا لتمثلات العمل لديهم إلا أننا لا نتفق واستنتاجات الباحث التي أرجعت هذا الواقع الشبابي إلى شكل من أشكال الرفض والمقاومة لكل ما يأتي من الدولة أو يمثلها. بالإضافة إلى عدم أخذ الباحث بالحتمية التي تمارسها البنية الريعية للاقتصاد وللدولة في الجزائر على اتجاهات الشباب وقيمهم ونظرتهم نحو العمل وعالم الشغل، نشير إلى أن "الرفض والمقاومة" هو في

[7] Ibid, p 6.

الحقيقة موقف يتم بناءه اجتماعيا ويستلزم وجود ونضج وعي سياسي واضح في هذا الاتجاه، وهو ما لا نرى له شواهد واضحة على الأرض. من جهتنا نميل إلى تفسير هذا الواقع الذي لامسته الدراسة وفهمه، في سياق عام مرتبط بالممارسات الاقتصادية الريعية للدولة وبهيمنة العقلانية السياسية على العقلانية الاقتصادية.

3.1. الدراسة الثالثة:

قام بهذه الدراسة الباحث في علم اجتماع العمل، محمد مضوي، حملت عنوان "المؤسسات والمقاولين في الجزائر والمهجر"[8]. أراد لها مضوي أن تكون محاولة جادة لفهم الظاهرة والممارسات الاقتصادية وفق مقاربة مفاهيمية تنتمي لحقل السوسيولوجيا الاقتصادية. تمّت الدراسة الميدانية في كل من الجزائر وفرنسا في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008، هادفة إلى وضع اليد على دوافع المقاولين ومنطقيات الفعل التي يوظفونها في واقع المقاولة. في هذا الإطار جندت الدراسة الأدوات المنهجية والمفاهيمية التي استعملها كل من كارل بولاني (K. Polanyi) في بحثه حول السياقات التاريخية لتأسس الرأسمالية والسوق، وماكس فيبر (M. Weber) في مؤلفه الشهير حول الأخلاق البروتيستانتية وروح الرأسمالية. لم يخفي الباحث طموحه في التأسيس لمبحث فيبري خاص بالمجتمعات المسلمة: الأخلاق الاسلامية وروح المقاولة، ليبحث عن أثر الدين الإسلامي بالأخص بعض المضامين والمعتقدات الحافّة له في حقل المقاولة وعمل المؤسسات الاقتصادية.

تضمنت الدراسة ستة (06) فصول، جاءت عناوينها على التوالي: عرض لأعمال فيبر وبولاني في السوسيولوجيا الاقتصادية؛ من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق؛ العمل، الدين، الثقافة وفعل المقاولة؛ المقاولين المغاربة في فرنسا؛ المقاولة وفرص الاندماج في المهجر؛ المقاولة هنا وهناك. ولقد كان الفصل الثالث بالعناصر التي تضمنها والإشكاليات التي خاض فيها (فيبر والإسلام؛ مفهوم العمل في

[8] Mohamed Madoui, **Entreprises et entrepreneurs en Algérie: Essai de sociologie économique**, Ed Karthala, Paris, 2012.

القرآن والسنة؛ العمل في فكر ابن خلدون؛ العمل في الأدب الشعبي المغاربي (ق19 وق20)؛ العمل اليوم؛ الأخلاق الاسلامية وروح المقاولة)، الأقرب إلى موضوع بحثنا. حاول فيه الباحث، محمد مضوي، دعم مسعاه في رسم ملامح ما أسماه بالأخلاق الاسلامية للعمل والمقاولة، مبينا علوّ المكانة التي خصها القرآن والسنة والفقه الشيعي لقيمة العمل والإنتاج (ص 97-104). لم يذهب الباحث إلى أبعد من استحضار النصوص والاستشهاد ببعض التفسيرات لها. استعماله لواقع الذكر الكبير للعمل في القرآن (359 مرة) يوحي وكأنه يريد إثبات شيء ما لجهة ما. يريد القول وبصوت عال: إن الاسلام يقدس العمل. نعتقد أن مثل هذا المسعى هو من العبث. كان على الباحث أن يتجاوز قضية "الدفاع عن الإسلام وعن أنه يقدس العمل" ويتركها لآخرين هي من اختصاصهم، إلى تقديم قراءة سوسيولوجية تتناول بوضوح وتفسر لماذا يمتاز راهن المجتمعات الإسلامية بوجود مسافة شاسعة بين المكانة التي خصها القرآن والسنة للعمل وواقعهم الحضاري والاقتصادي البائس؟ إلى أي مدى يشكل الدين –حاضرا وماضيا- دافعا نحو العمل؟

محمد مضوي في دراسته هذه، ارتكب خطأ منهجيا كبيرا، حين ربط بصفة مباشرة بين مستويين، مستوى مضمون النص الديني ومستوى الواقع الذي يشهد تطبيق هذا المضمون، من دون أن يجعل بينهما مساحة للذات الواعية، للفرد (المؤمن). إعطاء النص الديني العمل مكانة كبرى لا يضمن احتلال هذه القيمة نفس المكانة في حياة الناس. وجب التفريق بين وحدة الدين وتعدد أنماط التديّن، فرغم صحة القول بتقديس الاسلام للعمل كما باقي الاديان السماوية، إلا أن سيرورة تحوّل هذا الأمر الديني (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)[9] إلى واقع معاش يتعلق في المقام الأول بالطريقة التي يفهم ويؤول بها مجموع المؤمنين هذا الأمر، في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع. المسألة تخص السياقات التاريخية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية...) التي تنتج في كل مرة فهما مختلفا للنص/الأمر الديني، وبذلك لقيمة ومكانة العمل في المجتمع.

[9] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 105.

اعتماد الدراسة على تقنية المقابلات نصف الموجهة وطريقة توظيفها في البحث شكلت نقطة قوة لصالح الدراسة من الناحيتين المنهجية والمعرفية. وهو الجانب الذي سنعتمد عليه في بحثنا. لكن مع هذا نرى قصورا لدى الباحث في هذه النقطة. في الصفحات 115، 116 و117 وظّف محمد مضوي مضامين مقابلات أجراها مع عديد المقاولين وأرباب العمل، تحت عنوان "العمل اليوم". منها: «لقد اختفى البعد الأخلاقي في العمل تاركا مكانه للمال السهل ... صارت الناس تؤمن بالمال أكثر من إيمانها بالله ... ما يهم العمال هو ربح المال من دون المساهمة الفعالة في حياة المؤسسة ... هم لا يسعون إلى الاعتراف عن طريق العمل، ما يريدونه هو الاعتراف عن طريق المال ... إنها ثقافة اللامبالاة ... الجزائريون يخافون العمل لكنهم لا يخافون الموت ... في السابق كان من المعيب والمهين في منطقة القبائل أن يكون الانسان بطالا (أفنيان، أوري-خدمارا)، أما اليوم فعدم العمل صار مصدرا للفخر ...الخ». رغم تأكيد كل المقابلات على ما يعانيه العمل من حيث هو قيمة اجتماعية وفعل إنتاجي من أزمة ودنو المكانة إلا أن هذا لم يجد لدى الباحث الاهتمام والعناية العلمية اللازمة، ففي تعليقه على هذه المضامين لم يلفت نظره حجم "الأزمة" التي يعيشها العمل في المجتمع الجزائري، ولم يُشر ولو بطريقة ضمنية لمسؤولية الطبيعة الريعية للاقتصاد والدولة عن ذلك.

2. دراسات أجنبية:

في باب الدراسات الأجنبية التي انكبت على اشكالية بحث مشابهة لدراستنا الحالية نجد دراسة معنونة بـ "مكانة ومعنى العمل في أروبا: فرادة فرنسية؟"،[10] للباحثتين: لوسي دافوان ودومينيك ميدا. اهتمت الدراسة بالقيام بمقارنة ومقابلة بين نتائج ثلاثة دراسات دولية حول القيم والمؤشرات الاجتماعية:

- European values surveys (EVS) ;
- International social survey programme (ISSP);

[10] Lucie Davoine, Dominique Meda, **Place et sens du travail en Europe : une singularité française ?**, Document de travail, n 96-1, CEE, Paris, 2008.

- European social survey (ESS).

كما استأنست بنتائج دراسات أخرى اشتغلت على وضعيات العمل وسوق الشغل في المجتمع الفرنسي (العمل ونمط الحياة: 1997، 2002؛ العمل الأجير وظروف المعيشة: 1995؛ السيرة الحياتية وبناء الهويات: 2003).

الذي أثار انتباه الباحثين، دافوان وميدا، هو المفارقة التي تقوم عليها علاقة الفرنسيين بالعمل مقارنة بباقي الأوربيين. فمن جهة، أبانت مختلف الدراسات تفوق الفرنسيين في اعتبارهم العمل أمرا جد مهم في حياتهم، غير أنهم من جهة أخرى كانوا هم أكثر يطالب ويتمنى أن يكون للعمل مكانة أقل في حياتهم. لتفسير هذه المفارقة تقترح الباحثتان فرضيتين اثنتين يمكنهما الإنارة على هذا الموقف المتناقض للفرنسيين من العمل. تقوم الفرضية على اعتبار أهمية ارتفاع معدل البطالة واتساع مساحة العمل الهش وهيمنة مشاعر الخوف من المستقبل واللااستقرار المهني، كما تحيل إلى حجم التوقعات العالي الذي يقرنه الفرنسيون بالعمل، حيث يتفوقون على باقي الاوربيين باعتبارهم العمل المجال الاساس لتحقيق الذات. أما الفرضية الثانية التي تفتح الباب لفهم مطالبة الفرنسيين بعمل أقل، فتعود إلى تدني جودة العلاقات الاجتماعية وإلى تصريحهم بصعوبة التوفيق ما بين الحياة العائلية والمهنية وبرغبتهم في تخصيص وقت اكبر لحياتهم الشخصية.

ضمن رسم بياني يبين "مكانة العمل في حياة الاوربيين" (ص 9) المنجز من خلال الأجوبة المقدمة على السؤال التالي "في حياتكم، هل العمل مهم؟ 1. غير مهم إطلاقا 2. غير مهم 3. مهم إلى درجة ما 4. مهم جدا"،[11] جاء تعليق الدراسة على الشكل التالي: "يظهر التمايز بين الأوربيين في علاقتهم بالعمل حينما نلحظ الفارق الواضح في الاهمية التي يعطونها للعمل في حياتهم. ففي الوقت الذي يعلن فيه غالبية الناس من كل البلدان أن العمل "مهم جدا"، نجد استثناء لهذا في كل من الدنمارك، المملكة المتحدة

[11] *Question : Dans votre vie, le travail est-il important ? 1. Pas important du tout, 2. Pas très important, 3. Assez important, 4. Très important*. Source : EVS 1999.

وهولندا: 40% فقط من الدنماركيين والبريطانيين يصرحون بأن العمل "مهم جدا". في حين ترتفع هذه النسبة إلى حدود الـ 50% في ألمانيا، السويد وفنلندا وكذا تشيكيا وإستونيا ... تشكل فرنسا حالة استثنائية مقارنة بباقي بلدان أوربا الغربية وجيرانها من البلدان المتوسطية، حيث بلغت نسبة من يعتبر العمل "مهم جدا" فيها الـ 70% في الوقت الذي لم تتعدى فيه النسبة الـ 65% لدى البلجيكيين والإسبان والنمساويين. نتائج فرنسا قريبة من نتائج البلدان الأكثر فقرا على المستوى الأوربي، رومانيا وبولندا، فهناك أكثر من 30 نقطة تفصلها على كل من بريطانيا والدنمارك وإنّ هذه الوضعية الاستثنائية لفرنسا تصير بارزة أكثر إذا ما أخذنا بنتائج أوربا الـ15 دولة".[12]

لتفسير هذا الاختلاف لناحية القيمة الممنوحة للعمل بين مختلف المجتمعات الأوربية، تقترح الدراسة فرضية اختلاف البنية السكانية في كل بلد، على أساس السن، الجنس، مستوى التأهيل ونسبة العاملين من مجموع قوة العمل الوطنية. فمثلا نجد النساء الماكثات في البيت والأشخاص الذين تابعوا دراسات عليا يميلون أكثر إلى عدم اعتبار العمل أمرا مهما جدا، عكس أرباب العمل والبطالين وأصحاب الاعمال الحرة الذين يوكلون للعمل أهمية أكبر بكثير. ولأن هذه الفئات تتوزع بطريقة متفاوتة بين مختل البلدان الاوربية فإن هذا يفسر حالة التمايز والفارق الموجود بين مختلف البلدان لناحية القيمة الممنوحة للعمل في حياتهم.

زيادة على هذا التفسير البنيوي للمجتمعات الأوربية تقترح الدراسة تفسيرا آخر ثقافوي، يرى في الاختلاف بين ثقافات البلدان الأوربية عاملا مفسرا للفارق الذي أبداه المستجوبون في علاتهم بالعمل. "فالمجتمع الفرنسي مهيكل على تراتبية اجتماعية وعلى مراتب يبقى الدخول إليها مشروطا بالنجاح في النظام التعليمي. تحتل قمة هذه التراتبية، النخب المتخرجة من المدارس العليا الوطنية التي ورثت امتيازات نبلاء العهد القديم. التعارض ما بين "النبيل" و"الحقير"، الغائر في منطق الشرف، لا زال إلى

[12] L. Davoine, D. Meda, Op. cit. p 9.

اليوم يهيكل علاقة الفرنسيين بالعمل".[13] هذا الثابت الثقافي المميز للفرنسيين يختلف عن منطق التوافق لدى الهولنديين وعن منطق السوق الحرة/العادلة لدى الأمريكان. ويختلف كذلك عن النموذج الاجتماعي الألماني الذي يعكس جماعات متجاورة (une juxtaposition de communautés) تتعايش من دون أن تكون الواحدة أنبل من الأخرى.

كذلك، فلقد اعتمدت الدراسة على عنصر الدين لمحاولة فهم الفروقات لناحية قيمة العمل بين مختلف المجتمعات الأوربية، مبرزة الترابط ما بين هيمنة الكاثوليكية في بلدان جنوب أوربا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا) واعتبار العمل أمرا مهما جدا، في حين أن القيمة الممنوحة للعمل أقل في البلدان البروتيستانتية (انجلترا، الدنمارك، ألمانيا، فنلندا، هولندا). من هنا تقدم الدراسة عرضا لأطروحة فيبر حول "الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" لتعتمد على فيبر نفسه لتفسير هذا التلازم ما بين المعتقد الديني والاهمية المولاة للعمل.

بالانتقال إلى القضية الثانية التي اهتمت بها الدراسة، المتعلقة بمكانة العمل في مختلف المجتمعات الاوربية، وعلى حسب الاجوبة المقدمة على سؤال "هل تعتبر أمرا جيدا احتلال العمل مكانة أقل في حياتك؟ 1. أمر جيد 2. غير مهتم 3. أمر سيء"،[14] فلقد جاءت النتائج على نحو يبيّن الاستثناء الفرنسي، وتفوق خيار "أمر جيد" (الخيار الاول) عن باقي الخيارات، مقارنة حتى بباقي البلدان الاوربية. فـ 65.8% من الفرنسيين يرون في احتمال احتلال العمل مكانة أقل في حياتهم أمرا جيدا، في حين أن النسبة في البرتغال بلغت 19.2% وفي إيطاليا 24.5% وفي النمسا 31.1% وفي المانيا 36% وفي انجلترا 54.3% وفي السويد 50.5%.

إذا، فالحالة الفرنسية تُظهر مفارقة واضحة: فالفرنسيون ومع تفوقهم أوربيا في الأهمية التي يعطونها للعمل وطموحهم إلى تحقيق ذواتهم في العمل إلا أنهم أكثر من يتمنى ويطمح إلى أن يكون للعمل مكانة

[13] Ibid, p 11.
[14] *Question: Serait-ce une bonne chose que le travail prenne une place moins grande dans votre vie ? 1. Bonne chose, 2. Indifférant, 3. Mauvaise chose,* p 46.

أقل في حياتهم. تقترح الدراسة في هذا الصدد أربعة تفسيرات، تركز الأولى والثانية منها على الاختلالات في حيز العمل، فالأفراد الحاملين لتوقعات عالية نحو العمل يصابون بخيبة أمل بفعل عجز حيز العمل عن تحقيقها. أما التفسير الثالث والرابع فيستحضر عنصر تحقيق والتعبير عن الذات، لافتراض أن مصدر المفارقة والعامل الداعي لرغبة الفرنسيين في عمل أقل، لا يرتبط بعجز حيز العمل عن تلبية التوقعات المنتظرة منه بل بالهيمنة المتزايدة والضاغطة للعمل الذي صار يغطي على باقي جوانب الحياة الشخصية والعائلية.

إن هذه الدراسة لـ لافوان وميدا باعتمادها على مادة احصائية كبيرة وثرية تكون قد قدمت قراءة عميقة ومتعددة الجوانب لواقع معنى ومكانة العمل في مختلف المجتمعات الاوربية. وهو الأمر اللافت والمميز لهذه الدراسة، والذي يجعل منها نموذجا بحثيا خاصة من الناحية المنهجية والتحليلية لدراستنا الحالية ولدراسات أخرى في المستقبل. لقد مكنتنا هذه الدراسة الصادرة عن مركز دراسات الشغل بباريس من الاطلاع على أعمال دومينيك ميدا ومن اعتماد مقاربتها النقدية التاريخية لمفهوم العمل. غير أنه لم يكن بوسعنا الاعتماد كثيرا على البناء المنهجي لدراستها هذه كونه يستلزم للاشتغال عليه وتطبيقه في الميدان فريقا بحثيا موسعا يتجاوز إمكانيات الأطروحة الحالية ويفيض على الاهداف التي حددتها لنفسها.

رابعا. تحديد ومناقشة المفاهيم:

يشتغل عالم الاجتماع بحكم اختصاصه في دراسة الواقع الاجتماعي كموضوع للمعرفة، على مفهمة هذا الواقع عبر تنظيم عناصره المميزة والأكثر بروزا وفاعلية في الظاهرة الاجتماعية واختزالها في مفردة تعكس السيرورة والديناميات الواقعة وراءها. ولأن الاجتماعي معطى تاريخي يحكمه التغيّر والتحوّل فإن مضامين ودلالات المفهوم الذي صُقل لغاية فهم هذا الواقع الاجتماعي بدوره محكوم عليه بالتغيّر

والتحول امتدادا لحركة التاريخ على السياقات الكبرى التي أفرزته. لذا نعتقد بأن مطلب تحديد المفاهيم في إطار البحث العلمي السوسيولوجي لا يتأتى حصرا بمجرد تعريفها في نطاق عدد من الجُمل وإن طالت، بل أن الأمر يستدعي بالضرورة شرح مختلف السياقات التاريخية التي عرفت ظهورها وتطورها؛ فالمفاهيم التي تتعامل معها السوسيولوجيا أوسع من أن يُضيّق عليها بين مزدوجين.

1. العمل: Travail

قبل الخوض في تفصيل هذا المفهوم وولوج عالمه، ارتأينا وجود حاجة ماسّة لدينا، أي لدى الذات الباحثة، للحديث عن ما نعتقده حجابا يلفّ الوعي ويمنع رؤية مفهوم العمل في شموليته ويقف حاجزا أمام الإدراك الفعلي لجوهره الممتد إلى مجالات اجتماعية عديدة (سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، ديني...). لا نقصد هنا مجرد ذكرٍ لهذا المانع بل نبتغي من وراء استحضاره وشرحه التمهيد للخوض في مفهوم العمل بالتفصيل بعد ذلك مباشرة.

ما لمسناه من اجتزاء واختزال وأحيانا حتى تشويه حين التعاطي مع مفهوم العمل إن على مستوى الخطاب السياسي والاجتماعي أو على صعيد الممارسة الأكاديمية، يؤشّر على وجود وعي معطوب غير قادر على تحسّس وتعقّل خصوصية العمل من حيث هو قيمة اجتماعية وأخلاقية، وجهل أو حتى إنكار لمكونه السياسي الذي جعله يحتل مكانة أساسية في المجهود الفكري لعديد الفلاسفة والمفكرين في النظرية السياسية والفلسفة السياسية (هوبز، لوك، روسو، أرنت، ماركس، سميث، فيرغسون، برودون...) وطبعا ضمن أعمال علماء الاجتماع المؤسسين (ابن خلدون، دوركايم، فيبر ...). ليس من الصدفة بتاتا أن يرتبط بروز العمل كمفردة اجتماعية سياسية واقتصادية مركزية في عالم اليوم بسيرورة الحداثة والمكانة التي خصتها للعمل كداعم أساس للرابطة الاجتماعية وكضمانة أكيدة للاستقرار السياسي والاجتماعي بل وحتى النفسي للأفراد وللمجتمع. إن العمل من حيث هو مفهوم سوسيولوجي فإنه يتعدى حدود الأطر الاقتصادية التي يضيق عليه فيها دوما حين يصر على تعريفه

فقط بأنه "الجهد العضلي و/أو الفكري الهادف إلى إنتاج سلعة أو خدمة ما"، وكأنه كواقع اجتماعي يبدأ وينتهي داخل مكان العمل.

ولأن الحال على ما هو عليه ارتأينا وجوب مقاربة مفردة العمل من خلال تتبع مختلف السياقات التاريخية للمفهوم، كونها الطريقة الأنسب والأكثر تماشيا مع أبجديات البحث العلمي المكرسة. إنّ العمل من حيث هو نشاط انساني فهو على علاقة متينة بتصور الإنسان لذاته، للآخرين وللطبيعة، هو كذلك علاقة اجتماعية من حيث دفعه الفرد إلى الدخول في علاقات مع الآخرين وأيضا وفي الأساس مع ذاته. في آخر المطاف، العمل موقف من المجتمع، ففي المجتمع التقليدي كان العمل مجالا للتعاون والتضامن وضمان أسباب العيش للعائلة وللقبيلة، أما اليوم فتدفعه غايات أكثر فردانية يمكن حصرها في استكمال شروط الاستقلالية وتحقيق الذات. في المجتمع التقليدي، قيّد العمل بضوابط اجتماعية وأخلاقية في صالح الجماعة وأُخضعت نزعته الفردنية إلى اعتبارات وضرورات المساواة والتضامن والألفة، أما اليوم فلقد تغلب المنطق الاقتصادي (الربح، الفعالية، المنافسة، التفوق، النجاح الفردي ...) ليصبح العمل اداة لخدمة رهانات الانتاج، الاستهلاك، الثروة والوفرة. إنها رحلة طويلة لمفهوم العمل من عالم اجتماعي كان فيه أداة للاندماج والذوبان في الجماعة إلى عالم آخر مختلف تماما صار فيه وسيلة لتحقيق الاستقلالية والتحرر الفردي عن الجماعة.

1.1. العمل من المفهوم التقليدي الى المفهوم الحديث:

يحتل العمل مكانة مركزية في سياق التنشئة الاجتماعية، التي لا تستكمل تمام دورتها إلا به وعبره. العمل كذلك مسار حياتي يضمن انتساب الفرد إلى فضاء المواطنة، فضاء التمتّع بالحقوق والالتزام بالواجبات، وهو بهذا أداة ربط الفرد بالمجتمع. فتح العمل باب الاستفادة من عديد الحقوق الاجتماعية والمدنية وتكريسه لواجب المساهمة الفردية في المجهود العام لخلق الثورة وتحقيق التنمية هو في واقع الأمر تشييد للقاعدة الفعلية التي تنبني عليها العلاقة المواطنية (كعلاقة سياسية) وتعميق لعلاقات

الاعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع في شكل التضامن الآلي الذي تحدث عنه دوركايم والناتج حسبه عن سيرورة تقسيم العمل.

بدأ فضاء العمل –بالمعنى الحديث له- بالتأسس والتمايز عن بقية العوالم والفضاءات الاجتماعية بداية من القرن 17، ليتأكد هذا النزوع في القرن 19 في أوروبا الغربية بفعل تنامي الرأسمالية الصناعية. قبل هذه الحقبة، كان العمل نشاطا ذائبا ومتداخلا في بقية نشاطات الجماعة. ما يقودنا إلى تأكيد أن انبثاقه واستقلاليته هو حدث مرتبط تاريخيا ببروز وتعاظم مكانة الاقتصادي كواقع وشكل جديد في عيش الحياة الاجتماعية. إنه أمر للثورة الصناعية فضل كبير فيه. بداية من هذا التاريخ الممتد لثلاثة قرون (القرن 17، 18 و19) أخذ فضاء العمل في حيازة ثقل اجتماعي اقتصادي وسياسي كبير. فتوجه مئات الآلاف من البشر نحو العمل في القطاع الاقتصادي الصناعي الناشئ واندماجهم ضمن هذه العقلانية الجديدة التي صارت توجه المجتمع (عقلانية خلق الثورة على حسب آدم سميث) والتي تؤطرها معايير جديدة عن مجتمعات ذلك العصر، حيث أنّ مفردات: الاستهلاك، الانتاج، الملكية، الثروة، الغنى، الفقر، العدالة، اللامساواة...الخ، هي في الأصل مفردات آتية من الحقل الاقتصادي لتحتل قلب الحياة الاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات. جعل هذا من العمل بؤرة لانبثاق ديناميات سوسيولجية عميقة وقوية كان لها الأثر الكبير في إحداث تحولات جذرية في البنى التقليدية، السياسية والاجتماعية، لتلك المجتمعات.

لقد انتزعت الرأسمالية الصناعية المزارع الأوربي من أرضه ومن قريته وألقت به إلى المصنع والمدينة، حيث لا وجود، ولا إمكانية مادية لاستمرار وجود، تلك الرابطة التي كان فيما قبل تقيّد ذاتيته وترجعه دائما إلى حضن الجماعة الضيق على طموحاته ومصالحه الأنانية. لقد هذا الإنسان الجديد –على حدّ تعبير ماركس- نفسه في عالم وبيئة جديدين حيث مركز ثقل حياته الجديدة هو المصنع والعمل. هذا الاخير الذي أخذ صورة الحبل السُرّي الذي يربطه بالمجتمع وبالدولة. فتحلّل العناصر المادية والايديولوجية لشبكات التضامن التي كانت تشتغل ضمن المجتمع التقليدي والتي كانت توفر لهذا الفرد

الأمن وأسباب العيش، قذف بالعمل وتوّجه بوصفه الطريق الأوحد لتلبية حاجة الأمن وضمان العيش.[15] على هذا النحو وعلى صورة تخالف تماما ما كان سائدا قبل ذلك، صارت حياة الفرد في أوروبا الغربية –ثم في كل أصقاع المعمورة- تدور حول العمل والإنتاج، ولأن الأمر مسّ الملايين من الناس فلقد صارت المسائل المتعلقة بعالم العمل كالضمان الاجتماعي، التغطية الصحية، التعليم ، السكن، الاستهلاك، الانتاجية والأجر (او ما يصطلح على تسميته بالمسألة الاجتماعية)، قضايا ذات أهمية سياسية كبيرة، كما صار هاجس البطالة مصدر خوف للمواطنين وللحكومات.

لقد مثّل الصراع الكبير الذي كان طرفاه البروليتاريا والبرجوازية مرحلة متقدمة من سيرورة تاريخية بدأت مع بروز فضاء العمل والإنتاج (= الاقتصادي) وهيمنته على باقي مناحي الحياة الاجتماعية. لقد لعب العمل في المصنع دور الرحم التي حوت وعنت بنمو وولادة طبقتين اجتماعيتين جديدتين، البروليتاريا والبرجوازية، اللتان قلبتا قواعد المعادلة الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الأوربية آنذاك؛ إنّ نتائج الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية ومضامين التوافقات التي حصلت بينهما هي التي أفضت إلى ذلك الطابع الديمقراطي الاجتماعي للدولة الأوربية الحديثة.

ما نصطلح على تسميته اليوم بـ"العمل" وما يحيل إليه من نشاط إنتاجي سلعي ذو بعد اقتصادي هادف إلى الربح، لم يكن دائما موجودا بهذا المعنى ولا محمّلا بهذه الدلالات والمضامين، ففي المجتمع التقليدي الذي كان يعيد إنتاج نفسه ماديا على نحو بسيط غير تراكمي من ناحية الكثرة بما يتوافق واقتصاد الكفاف الذي لا يبتغي أكثر من تلبية الحاجات الأساسية للجماعة، لم يكن العمل أكثر من مجرد نشاط اجتماعي غير هادف إلى الربح والغنى أقصى غاياته هو تلبية الحاجات الأساسية. فيما بعد، ومع تسلّل نمط الانتاج الصناعي الخاضع للمنطق الاقتصادي الرأسمالي إلى كافة مسامات الحياة الاجتماعية، وهو

[15] أحد أهم المؤشرات على مركزية العمل في هذا المجتمع الجديد، المجتمع الذي تحكمه العقلانية الاقتصادية وحيث تخضع كل اوجه الحياة الاجتماعية لغايات تحقيق النمو وخدمة السوق وخلق الثورة، هو ما عرفته إنجلترا في سنة 1801 من إقرار لقانون الفقر (Poor Law) والذي يفرض على الفقراء والمشردين القادرين العمل الانضمام إلى "جيوش" العمال في المصانع والورشات، ولقد تمّ توكيل الكنيسة مهمة تطبيق القانون.

الأمر الذي ارتبط في حالة الجزائر بالاستعمار، الذي عمل وبطريقة ممنهجة وبأدوات تقنية قانونية وعسكرية متطورة على تدمير وتفكيك أسس التنظيم الاجتماعي التقليدي –القائم أساسا على الملكية الجماعية للأرض- وبذلك على إلغاء جدوى نمط الانتاج التقليدي المجسد في النشاط الفلاحي والرعوي[16]. حالة التيه التي اصابت الجزائري بعد أن وجد نفسه -فجأة- وسط فضاء اجتماعي تضبطه قوى السوق المجردة وقوانين الاقتصاد النقدي استمرت الى غاية ستينيات القرن العشرين حيث أن الدراسة الرائدة التي أشرف عليها بيير بورديو (P. Bourdieu) رفقه مجموعة من الباحثين[17] بداية تلك العشرية أبانت بجلاء استمرار حالة التيه والاغتراب التي لازمت الجزائريين بفعل اندثار الأطر الاجتماعية والثقافية التقليدية التي كانت تشعرهم بالأمان المادي والمعنوي؛ إن هذا الوضع في مأساويته وآثاره النفسية والاجتماعية هو أشبه ما يكون بحالة اليتيم بعد أن فقد أحد أو كلتا والديه. إنّ هذا السياق العام –والذي سنعرض له بالتفصيل في الصفحات التالية- هو الذي شهد بروز مفهوم العمل -في حالة المجتمع الجزائري- بمضامينه الجديدة التي تقطع مع ما كان يحمله من دلالات في إطار المجتمع التقليدي ونمطه الاجتماعي للإنتاج.

لقد كان نشاط العمل في المجتمع التقليدي أداة في يد النظام التقليدي الأبوي، تمكنه من إعادة إنتاج نفسه ماديا، لذا فإنه لم يكن يشتمل بتاتا على أي مضمون أو بعد سياسي بفعل التأطير الاجتماعي والأخلاقي الصارم الممارس عليه وعلى مخرجاته من قبل هذا النظام التقليدي وثقافته الأبوية المعادية لأي مسعى فرداني. بعبارة أخرى لم يكن للعمل -وللاقتصادي بصفة- من قدرة أو سلطة لتغيير الوضع

[16] للاطلاع اكثر على تفاصيل هذه المرحلة من تاريخ الجزائر والتي تمتد من 1830 (تاريخ بدء الاستعمار) إلى نهايات القرن التاسع عشر واكتشاف حجم الدمار والاجتثاث الذي مسّ العمق الانثروبولوجي للمجتمع والفرد الجزائريين، بالإمكان العودة إلى المؤلفات والأبحاث التالية:

Lahouari Addi, **De l'Algérie pré-coloniale a l'Algérie coloniale : Economie et Société**, Ed Enal, Alger, 1985.

Pierre Bourdieu, Abdelmalek Sayad, **Le déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie**, Ed Minuit, Paris, 1964.

Wadi Bouzar, **La mouvance et la pause, Regards sur la société Algérienne**, 2 tomes, Ed Sned, Alger, 1983.

[17] Pierre Bourdieu (dir.), **Travail et travailleurs en Algérie**, Ed Mouton Paris, 1963.

القائم وميزان القوى في المجتمع، في حين أنّ العمل في سياق الاقتصاد الاستعماري الرأسمالي صار يتمتع بمكنون سياسي قادر على زعزعة الوضع السياسي القائم والعلاقة السياسية –استعمار/أهالي- المكرسة؛ ألم يكن المصنع ومجتمع العمال الجزائريين في المهجر الفرنسي هو البيئة الحاضنة للفكرة الوطنية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي؟

إنّ الفراغ الزمني والروحي الذي خلفه انهيار أسس البناء الاجتماعي التقليدي ما قبل الرأسمالي سارع العمل إلى ملأه ليصبح هو النشاط المركز المُهيكل لباقي نشاطات الحياة الاجتماعية وللزمن الاجتماعي، فصار هناك وقت للعمل ووقت آخر لما بعد/خارج العمل. لم يقف الامر على الحال بل تجاوزه إلى اعتبار عالم الشغل –والاقتصاد بصفة أعم- الغاية التي على كل مؤسسات المجتمع وطاقاته العمل على خدمتها عبر تزويدها باليد العاملة والوسائل التقنية الانسب والاعلى فعالية، وهو الدور الذي صارت تعمل في نطاقه مؤسسات مثل المدرسة، الجامعة، المخابر العلمية، مراكز البحث، الحكومة وحتى الجيش والاستخبارات.

إذن، واختصارا لهذا العرض والمناقشة لمفهوم العمل في سياقة التاريخي العام، نرى أنه من المفيد القول –مرة أخرى- أنّ العمل حين استقل بذاته كنشاط وكزمن اجتماعيين عن باقي نشاطات وأزمنة الحياة الاجتماعية الأخرى، ولمّا اكتسب حتمية وقدرة تأثيرية كبيرة (صار يحتل المركز) عليهم (أزاحهم إلى الهامش)، فلقد دفع في اتجاه بروز دينامية اجتماعية قوية تشتغل في العمق ساهمت بقدر كبير في رسم ملامح المشهد الاجتماعي والسياسي للحداثة: الفرد والفردنة، المواطنة، الأسرة النووية، المدينة، التنظيم البيروقراطي للشأن العام، العلمنة، ثنائية الحيز الخاص/الحيز العام، الدولة، النظام الديمقراطي التمثيلي ..الخ. على أساس هذا الطرح وانطلاقا من قراءة نقدية لهذه التجربة، يقوم اليوم عديد

الباحثين[18] في مجال سوسيولوجيا العمل باعتماد وتبني براديغم معرفي يقوم على التمييز ما بين مجتمعات قائمة على العمل وأخرى غير قائمة على العمل.

2.1. إسقاطات مفهوم العمل على أرض الدراسة الحالية:

سبق وأوردنا في مستهل مناقشة مفهوم العمل ما اعتبرناه حجابا على الوعي يحول دون استكمال الرؤية المعرفية حول مفهوم العمل ويحول دون إدراك كامل لكل أبعاده خاصة السياسية والاجتماعية المعنية بالرباط الاجتماعي. الآن ونحن أقرب إلى ربط المفهوم بإشكالية دراستنا ووضعه على خط فرضيتنا البحثية، وما يستدعيه هذا الاجراء المنهجي من تضييق وتدقيق لأبعاد المفهوم، مهم جدا لفت الانتباه إلى المطاطية l'élasticité التي تميز مفهوم العمل بحيث يضيق ويتسع متى ما قاربناه من الناحية الاقتصادية الصرفة أو من الناحية الاجتماعو-سياسية (السوسيولوجية)، فهو في الحالة الأولى نشاط إنساني بموضوع وهدف واحد محدد: الانتاج، وهو ملمح الضيق الذي نقصده؛ أما في الحالة الثانية فيتسع ليشمل أنشطة عدة ومختلفة إلى درجة تضيق فيه كلمة "العمل" على احتوائها فيُتجه إلى استبدالها بمصطلح "الفعل". لا جديد فيما نقول، فلقد انتبهت إلى هذه الحقيقة الفيلسوفة حنه آرنت (Hannah Arendt) حين ميّزت ما بين العمل (Le travail) ، الأثر (l'œuvre) والفعل (l'Action)[19]، واعتبرت لكل منها مضامين ودلالات خاصة به، بل أن لكل واحد من هذه المفردات من النشاط نوع من الإنسان يتماشى معه (سيتم تفصيل هذا الطرح في احد فصول العمل المخصص لعرض مفهوم العمل في الفكر الفلسفي والسوسيولوجي). آرانت من ناحيتها ترى في "الفعل" النشاط الاكثر انسانية والاكثر انفتاحا على أفق الحرية على خلاف "العمل" الصناعي في سياق الاقتصاد الرأسمالي للقرن التاسع عشر والعشرين الذي مثّل انتكاسة في مقابل "الأثر" الذي هو نموذج العمل الحرفي حيث لا وجود للاغتراب

[18] من أبرز هؤلاء، الفيلسوفة وعالمة الاجتماع الفرنسية دومينيك ميدا (Dominique Meda) والتي لها عديد الأبحاث والمؤلفات في مفهوم العمل، والاشكاليات السياسية والاقتصادية المرتبطة به. كذلك يمكن الإشارة إلى أعمال ألان سيبيو (Alain Supiot) الثرية وهو مختص في قانون وتشريعات العمل وعارف بتاريخ العمل في مختلف المجتمعات.

[19] Cf. Hannah Arendt, **La condition de l'homme moderne,** Ed Calmann-Lévy, Paris, 1994.

وحيث يتّحد العامل الحرفي مع موضوع عمله.[20] وفق فهمنا لمضامين هذه التصنيفية لـ آرانت نعتقد أن مفردة "الفعل" لديها تتماشى والمعنى المقصود في الآية القرآنية « وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ»،[21] أي العمل بمفهومه الواسع الذي لا يقتصر فقط على "العمل" بمدلوله الاقتصادي الضيق بل يتجاوزه إلى "الفعل" بوصفه مجموع نشاطات الانسان في/على محيطه الاجتماعي المادي وغير المادي.

وجه آخر من اوجه إشكالية ضيق واتساع ما يحمله مفهوم العمل من دلالات ومضامين هو في ما يثيره النوع التالي من الأسئلة من اشكالات؛ هل ما تقوم به الزوجة من مهام في بيت الزوجية يدخل في خانة العمل؟ أم أنه شيء آخر يستلزم مصطلحا غير العمل لتوصيفه؟ هل ما يقوم به المتطوع عمل؟ وهو الذي يخصص عدد كبيرا من الساعات أسبوعيا لقضية ما؟ هل أن الانتساب إلى جمعية أو حزب سياسي والنضال داخل أطره هو في واقع الأمر عمل؟ هذا النوع من الأسئلة وعلى بديهيتها يطرح اشكالات كثيرة لا حصر لها (قانونية، أخلاقية، سياسية، ثقافية...) ليس على الباحث فقط بل على مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع ككل. لا ندّعي هنا قدرتنا على حلّ هذا اللغز أو طرح الحل – السحري- للخروج من هذا المأزق، لكننا نشير إلى أن مثل هذه الأسئلة لا زالت تمثل مادة دسمة لأعمال

[20] بإمكاننا توضيح هذا الطرح الذي يقابل العمل الصناعي بالعمل الحرفي وتبيان عمقها ودلالاتها البعيدة باستعراض فلسفة الادارة العلمية لطايلور وكيف انها أسقطت من يد العامل في المصنع سلطته وأعطتها للمهندس، لتحدث بذلك انقلابا "علميا" داخل المصنع وتؤسس لعلوم الادارة والتسيير التي هي كما يراها اتباع المدرسة الماركسية الجديدة ب"علوم" سيطرة وإخضاع العمل (نذكر منهم مثلا: Vincent Gaulejac, **La société malade de la gestion**). علاقة الحرفي في ورشته مع موضوع عمله تتسم بالوحدة مع المنتوج والوعي بكل مراحل عملية الانتاج خاصة وأنها علاقة ممتدة من ما قبل الاشتغال اليدوي على المنتوج إلى ما بعدها، أي من لحظة التفكير في المنتج ورسم صورة له في الذهن إلى تصميمه على الورق إلى اقتناء المواد اللازمة لذلك إلى ملامسة هذه المواد والاحساس بها في اليد إلى الاشتغال عليها وتطويعها نهاية بعيش نشوة رؤية المنتوج مكتملا على الصورة المتخيلة. ضمن هذا المنظور يتمتع الحرفي بكامل مقومات السيطرة والفعل الحر على ما ينتج؛ أما العامل الصناعي فلقد جُرّد من كل مهاراته ومعارفه ومُنع بحكم تقنيات الادارة العلمية وقواعد التسيير أن يستعمل خياله ومشاعره واناه في العمل، المطلوب منه فقط هو استحضار قوته العضلية لأداء العمل والتطبيق الحرفي لتوجيهات وتعليمات المهندسين (F. Taylor) واصحاب الياقات البيضاء (رايت ميلز Right Mills). الفرق واضح اذن ما بين عالمين للعمل، الاول انساني مركزه الحرفي والثاني مُفرغ من الانسانية مركزه الآلة الانتاجية.

[21] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 105.

فلسفية تفكر في مستقبل العمل في المجتمعات الحديثة والتحولات الحاصلة في مجال الانتاج وسوق الشغل ضمن أطروحات خصبة، مثيرة وأحيانا غير متوقعة.[22]

عندما يتجه الدارس لموضوع العمل للبحث عن مختلف التعريفات التي خصصت لمفهوم ومصطلح العمل، يُفاجئ حتما بالعدد الهائل لها، أينما ولّى وجهه وجد تعريفا أو آخر في انتظاره. لا يقتصر الأمر طبعا على القواميس فالحديث هنا لا يشملها ولكن القصود هو كتب الفلسفة، الفقه، السوسيولوجيا، الادب، علوم التسيير، علم النفس، الأنثروبولوجيا، التاريخ ...الخ. إلى حدّ يصير معه السؤال الأنسب الموجه لهذه لمرحلة من البحث هو ليس: منّ عرّف العمل وماذا قال؟ بل من لم يُعرف العمل؟

فلا جدوى إذا من محالة تجميع كل التعاريف الواردة في مفهوم وموضوع العمل واستعراضها على هذه الصفحات، لأن الامر مستحيل، ممل، وقاتل لروح البحث. لذا سنكتفي باستحضار بعض منها حريصين في ذلك على ملامسة أكبر قدر ممكن من الإشكالات المتناولة والأبعاد المرتبطة بالموضوع، لا على سبيل العرض الفجّ بل على سبيل الاسترشاد بما فيها من أفكار خصبة تساعد على استلهام تعريف إجرائي لمفهوم العمل يتقاطع والاشكالية البحثية للدراسة الحالية.

جالك ريُوم (J. Rhéaume) بحكم الاشكاليات البحثية التي يعمل عليها والمنكبة على صبر أغوار المعاناة في العمل، يقدم تعريفا من زاوية نفسية يُعطي فيه الأفضلية للوظيفة النفسية للعمل من دون ان يغفل عن الاشارة إلى الأخطار /الأشباح التي تسكن أماكن العمل. يقول: إن العمل "هو شرط أساسي للبناء الموضوعي للصحة العقلية، فهو يتيح للفرد أن يعرّف نفسه ضمن مسار بناء هوياتي. كما أنه يسمح بتحقيق الذات في الكفاءات والقدرات الشخصية ... العمل مصدر مهم للمتعة أو الالم، على

[22] يمكن في هذا الإطار الإحالة إلى الأطروحات التي تنبؤ بنهاية العمل، مثل أعمال جيريمي ريفكين الأمريكي ودومينيك ميدا الفرنسية. كذلك من المهم التنويه بأعمال الفيلسوف-الميكانيكي ماتيو كروفورد أمريكي الجنسية الذي قاده إيمانه العميق بأفكاره المنتصرة للعمل اليدوي إلى ترك قاعات الدرس في الجامعة التي كان يعمل بها كأستاذ محاضر في الفلسفة السياسية ويتحول إلى ميكانيكي دراجات نارية في ورشة خاصة به:

Jeremy Rifkin, **la Fin du travail,** Ed La Découverte, Paris, 1996.
Dominique Méda, **Le travail : une valeur en voie de disparition?**, Op. cit.
Matthew B. Crawford, **Eloge du carburateur**, Ed La Découverte, Paris, 2010.

حسب مدى إتاحته تحقيق الذات، وإن هذا الاعتراف لهو مكونٌ اساسيٌ في بناء الهوية ... كما أن العمل يسمح للمجتمع بإعادة إنتاج نفسه بنفسه".[23] المهم الذي يجب الاحتفاظ منه من هذا التعريف هو الاسهام الحاسم للعمل في ضمان الصحة العقلية للفرد في عصرنا الحالي، حيث تعني البطالة التهميش وفقدان المكانة والفعالية الاجتماعيتين؛ بالعمل يوجد الانسان كفرد ومن دونه يخسر حتى إنسانيته. كذلك وجب التأكيد على خطى ريُوم على مركزية العمل في المجتمعات الحديثة في سياق بناء الهوية الفردية للإنسان في علاقته بنفسه وبالآخرين؛ وكأن عملك هو هويتك.

من ناحية أخرى لكنها مكمّلة لوجهة نظر جاك ريُوم النفسية، يرى عالم الاجتماع روبير كاستيل (Robert Castel)[24] في العمل جوهر المسألة الاجتماعية، لِما للعلاقة المستقرة في العمل التي يجسدها احتلال منصب شغل، من دور إيجابي في توفير قاعدة صلبة للاندماج الاجتماعي، في الوقت الذي تمنع فيه العلاقة السلبية بالعمل كما في حال البطالة وهشاشة العمل من قيام الشروط اللازمة لأن يكون للفرد مكانة في المجتمع وأن يُعترف به.

توضيح أهمية العمل بالنسبة إلى الصحة النفسية والكينونة الهووية للإنسان وإبراز أثره المباشر على الوضع الاجتماعي والسياسي العام، هو ما تبرزه نتائج الدراسة الشهيرة التي قام بها كل من: جاهودا (Jahoda) ولازارفيلد (Lazarfeld) حول البطالة في القرية النمساوية مارينتال (Marienthal) سنة 1930. والتي أبانت على أن فقدان العمل لا يعني فقط فقدان دخل ماديّ ثابت بل إنه فقدان للهوية الاجتماعية. فحالة البطالة واللاعمل (le non travail) تزعزع الثقة بالنفس وتفكك روابط الانتماء وشبكات العلاقات الاجتماعية، كما أنها تتسبب في الحطّ من نظرة الفرد لنفسه، للمستقبل وللآخرين. إن من أبرز ما لامسته هذه الدراسة هو قدرة العمل على منح المعنى، حيث أنّ العمال "بعد فقدانهم للعمل وفي غياب التواصل مع العالم الخارجي، قد فقدوا كل قدرة/إمكانية مادية أو نفسية لاستغلال

[23] Jacques Rhéaume, **La fin du travail ou le travail sans fin?,** 2001.
Lien web: *http://classiques.uqac.ca/*
[24] R. Castel, **La montée de l'incertitude**, Ed Seuil, Paris, 2009, p 46.

الوقت ... الشكل الأكثر رواجا لاستغلال الوقت هو فعل لا شيء ... لقد فقد الوقت دوره في هيكلة الحياة اليومية".[25] يُعدّد جاهودا خمسة وظائف يضمنها العمل إضافة إلى ما يتيحه من عائد مالي؛ 1. يُهيكل الحياة زمنيا؛ 2. يخلق علاقات اجتماعية خارج الاسرة؛ 3. يفتخ على غايات تتجاوز الأهداف الشخصية؛ 4. يعرّف الهوية الاجتماعية؛ 5. يدفع في اتجاه الفعل.[26]

من جهته، يُشكّك ماتيو كراوفورد (Matthew B. Crawford)[27] في جدية وجدوى التقسيم الصلب والقطعي وواسع الانتشار بين كل من العمل اليدوي والعمل الفكري. حيث يرى أن هذا الفصل قائم على مغالطات عدّة، أهمها أنّ العمل اليدوي يتربع على ثراء معرفي كبير وأن القيام به هو عملية محفزة فكريا إلى أبعد الحدود.[28] يذهب كراوفورد إلى أبعد من ذلك، فيلاحظ أنّ في كل مكان جرى فيه الفصل بين الفكر والتطبيق نتج عن ذلك انحدارٌ وحطّ رهيب من قيمة العمل.[29] الملاحظ على فلسفة كراوفورد حول/في العمل أنها تتسم بالشمولية حيث ينطلق من واقع العمل للتأسيس لنقد شامل للنظام الاقتصادي والسياسي الحديث في صيغته النيوليبرالية الأمريكية ليعود ويقترح مفهوما جديدا للعمل يتسع للعديد من النشاطات الانسانية الغير مقيدة بفضاء الاقتصاد والانتاج فقط بل تشمل كل مناحي الحياة: العائلية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية ...الخ. كراوفورد ينظر إلى العمل نظرة انسانية ويعتبره شكلا من أشكال التجاوز (La transcendance)، وفي إحدى فقرات كتابه يقرر أن العمل هو

---

[25] « *Déliés de leur travail, sans contact avec le monde extérieur, les travailleurs ont perdu toute possibilité matérielle et psychologique d'utiliser le temps ... la forme d'utilisation le plus fréquente du temps chez les hommes est de ne rien faire ... le temps perd son rôle de structuration de la vie quotidienne* ». M. Jahoda, P. Lazarsfeld, **Les chômeurs de Marienthal**, Ed de Minuit, Paris, 1981, p 110.

[26] M. Jahoda, **l'Homme a-t-il besoin de travail ?** 1984. In : D. Meda, **La place du travail dans les identities**, Economie et statistique, n 393-394, 2006, p 24.

[27] ينفرد م. كراوفورد بمسار حياتي ومهني خاص جدا. فبعد حصوله على دكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة شيكاغو وتدريسه في عديد الجامعات الأمريكية وترأسه مركز تفكير (Think Thank) قرر في 2001 تغيير مسار حياته وعمله ليصبح ميكانيكي دراجات نارية ومالك لورشة مختصة في ذلك، مع التزامه بالعمل المؤقت والمتقطع في مجال التدريس في جامعة فيرجينيا. كتابه "في مديح الكاربيراتور" يلخص أفكاره حول العمل في المجتمعات الحديثة وينتصر فيه لصالح العمل اليدوي.

[28] Matthew B. Crawford, Op. cit, p 28.

[29] Ibid, p 48.

"تحويل أشكال الطبيعة لأغراض استعمالية"[30]، الامر الذي يفتح الباب واسعا أمام كل أشكال الفعل الانساني كي تدخل تحت خانة العمل. من الواضح جدا أن التقليد الفلسفي الذي يفكر من داخله كراوفورد ويؤمن بأخلاقية مشروعه السياسي والاجتماعي هو ذلك التقليد الممتد إلى أطروحات ماركس وحنة أرانت والمستلهم من أفكارهما التي اختارت وبوضوح الاصطفاف إلى جانب العمل والتحذير من خطر رأسمال -إن لم يكن معاداته-.

مُبدية موافقتها على ما ذهب إليه هابرماس (J. Habermas)، تؤكد دومينيك ميدا (D. Meda) على أن ما ميّز ويميز المجتمعات الغربية منذ القرن التاسع عشر هو قيامها على العمل، فهو يوجد في قلب نظامها الاجتماعي وهو أحد أهم مواضيع وعناصر دعم والحفاظ على العقد الاجتماعي بين الدولة، السوق والمجتمع، وهو أخيرا المحدد الأساس لمكانة الأفراد في المجتمع وركيزة وقناة الرباط الاجتماعي. ولأن العمل لا زال يمثّل الوسيلة الأبرز للعيش ويحتل مكانة كبيرة في حياة الأفراد فإنه في واقع الأمر معيار وظاهرة اجتماعية كليّة.[31] في موضع آخر تقول ميدا وهي بصدد تعريف مختصر جامع للعمل: "العمل نشاط يستهدف شيئا غير نفسه".[32] القراءة الاولى البسيطة لهذا التعريف تحيل إلى أن هذه الغاية المستهدفة هي الانتاج، لكن قراءة أخرى تأخذ بالخصوصية النقدية لأعمال ميدا تقودنا إلى افتراض أنها من خلال هذا التعريف توجه نقدا مباشرا للتصور الإقتصادوي للعمل (La conception économiste du travail). اعتبار العمل حامل لغاية تتجاوزه هو نفسه، هو في حقيقة الأمر محاولة لكسر القيد الذي يسجن العمل داخل أصوار المؤسسة الاقتصادية ويُخضعه لمنطق العملية الاقتصادية ومنطقها الربحي الصرف ويعزله فعليا عن بيئته وطابعه الانساني والاجتماعي الواقع ما وراء أصوار المؤسسة الإنتاجية؛ كون العمل أحد عناصر العملية الانتاجية لا يعني ولا يجب أن يُنسينا الطبيعة الانسانية للعمل التي هي بالتحديد نفس طبيعة الغاية التي يريدها لنفسه: أي أن يحقق الانسان انسانيته بالعمل فيه.

---

[30] Ibid, p 223.
[31] Dominique Meda, **Le travail**, Ed Puf, Coll Que sais-je?, Paris, 2004, p 3.
[32] « *Le travail est une activité visant autre chose que lui-même* ». In : D. Meda, **Le travail**, Ed Puf, Op. cit., p 5.

من ناحية أخرى، وبالعودة بالتاريخ إلى الوراء، نجد برودون (P-J. Proudhon) المعتقد بتعصب في مثالية وتفوق المجتمع الذي يقوده الصناعيين والمهندسين، حيث أن المجتمع الذي يقوده هؤلاء هو ذاته المجتمع الذي يأتمر بأمر العمل، نجده يُلحّ على المكوّن الدينامي الذي يحويه العمل، حين يعرفه بـ «القوة المطاطة للمجتمع»[33]. يصلح هذا التعريف المكتفي بنفسه لأن يكون عنوانا لفلسفة التاريخ لدى برودون، حيث تقترن كل مرحلة من تاريخ المجتمع والشكل الذي يأخذه تنظيمه الاجتماعي بتمثلات ووظائف معينة للعمل، فتاريخ المجتمعات هو تاريخ مكانة العمل فيها ووتيرته. إن العمل وفق التصور البرودوني هو قوة دينامية واقعة في قلب المجتمع تزوده بطاقة الاشتغال على نفسه (ما يحيل إلى مفهوم التاريخانية لدى ألان تورين Alain Touraine) وتعطيه ميزان الوتيرة التي وجب السير عليها كما أن العمل هو المانح لمعنى والمحدد لغايات الحياة الاجتماعية.

الواقع أن المساهمة الكبيرة للاقتصاد السياسي في دراسة ومفهمة واقع العمل منذ القرن الثامن عشر هو أمر محسوم فيه ولا يقبل الشك، وحيث أن المؤلفات التي خصصت للتأريخ لهذا الجهد الفكري المشتغل على العمل كثيرة جدا، فإننا مجبرون على استحضار تعريفات آتية من هذا الميدان، وعليه فأحد هذه التعريفات يسمي عملا "كلّ نشاط بشري قصدي يؤدي إلى إنتاج سلعة أو خدمة لها قيمة استعمال وقيمة تبادل".[34] التأكيد على الاطار الاقتصادي الأداتي التي يتواجد فيه العمل واضح، كما وضوح المقاربة الاقتصاد-سياسية ما بعد النقد الماركسي[35]، حيث تمّ ربط ما ينتجه العمل من سلعة أو/و خدمة بالقيمة الاستعمالية والتبادلية لها/لهما. إن هذا التعريف يحيل إلى فرضية ليبرالية مركزية

[33] P-J. Proudhon, **De la création de l'ordre humain** (1843). In: **Œuvres complètes**, Vol 5, Paris, 1959, p 421.

[34] فيليب لابورت تولرا، جان بيير فارنييه، **إثنولوجيا أنثروبولوجيا**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص 333. (ترجمة: مصباح الصمد).

[35] كارل ماركس في الكتاب الذي خصصه لنقد الاقتصاد السياسي (سنة صدوره 1859)، اعتبر نظرية القيمة كما وردت لدى الرواد الاوائل للاقتصاد السياسي أو ما يصطلح على تسميتهم بالمدرسة الاسكتلندية، اعتبرها تعاني من عيب كبير وهو عدم التمييز فيها بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية للسلعة.

دعمتها الرأسمالية الصناعية –أمس- والمالية –اليوم- مفادها أنّ السوق هي المرجعية الأقوى والأبرز المحددة لقيمة العمل في المجتمع.

آدم سميث (A. Smith)[36]،أب الاقتصاد السياسي، ارتقى بالعمل وبالفضاء الاجتماعي للإنتاج إلى مصاف القيمة الاجتماعية الأساس في إطار التنظيم الاجتماعي الحديث. العمل في منظور سميث هو أسمى مظاهر الحرية الفردية، وهو أيضا ذلك الجزء من النشاط الانساني القابل لأن يكون موضوع تبادل سلعي. المعادلة السياسية التي طرحها سميث على أساس اقتصادي وتصوره للمجتمع من منطلق قواعد اشتغال السوق دفعه إلى وضع العمل في قلب الحياة الاجتماعية واعتباره ركيزة الرباط الاجتماعي وسبيل التوفيق ما بين متطلبات المصلحة العامة وطموحات المصالح الفردية. إن مقاربة سميث للعمل هي بالفعل مقاربة ثورية مثلت قطيعة تامة مع كل الفكر السياسي والاجتماعي لسابقيه، سميث لم يفكر في العمل كجزء من تفكيره في المجتمع بل إنه فكّر في المجتمع انطلاقا من العمل.

كارل ماركس (K. Marx)، ابن القرن التاسع عشر، قرن الاقتصاد الصناعي والرأسمالية المنتصرة، عاش حياته يُفكّر على العمل ولأجله. يقول ماركس، "إن العمل هو المسار الذي يُنتج الانسان بفضله ذاته ... منتجا شروط وجوده خارج ذاته".[37] كيف ذلك؟ يرى ماركس أن لا وجود للإنسان كحقيقة انطولوجية من دون العمل، أي من دون الفعل على الطبيعة والمادة، فالإنسان وهو يعمل فهو في الواقع يقوم بأنسنة محيطه المادي (الطبيعة والمادة) وغير المادي (العلاقات الاجتماعية) وبذلك وفي نفس الوقت هو يشتغل على أنسنة ذاته وصقلها. تأسيسا على هذا يذهب ماركس إلى اعتبار شكل العمل الرأسمالي (العمل الصناعي حيث يخضع العمل لمنطق رأس المال للبرجوازية) السبب في حالة الاغتاب التي يعانيها العامل والعمل، فبعد أن سُلب العامل عمله بفعل عدم قدرته في سياق الاقتصاد الرأسمالي على السيطرة على منتوج علمه الذي انتزع منه ليُباع في السوق، بعد هذا، دخل العامل في حالة اغتراب عن

[36] أنظر: آدم سميث، **ثروة الأمم**، معهد الدراسات الاستراتيجية، القاهرة. (ترجمة: حسني زينه).

[37] جيرار بن سوسان، جورج لابيكا، **معجم الماركسية النقدي**، دار الفرابي، بيروت، 2003، ص 947. (ترجمة: منجي مقدم وآخرون).

عمله وهن نتيجة عمله، ما يعني في المحصلة فقدان العمل الفعلي لمكونه الانساني الأصلي ولوظيفته الاجتماعية الأولى.[38]

من المؤكد أنّ زاوية نظر ماركس إلى العمل تتسم بالاتساع، فهو حين يقرر أنّ "ما يسمى بالتاريخ العام ما هو في الواقع إلا عملية تناسل مستمرة للإنسان عن طريق العمل، وأن هذا التاريخ ما هو إلا تاريخ إخضاع الطبيعة للإنسان"،[39] فهو يجعل من العمل محرك التاريخ، لا أكثر ولا أقل.

على أثر خطى ماركس، يذهب بيير نافيل (Pierre Naville) وجورج فريدمان (Georges Friedmann)، مؤسسا علم اجتماع العمل، إلى اعتبار العمل التجربة الانسانية والاجتماعية الأعظم.[40]

زاوية أخرى يُقارب بها مفهوم العمل هي زاوية الاستعمالات الدلالية للمصطلح، نجد مثلا آلان كوترو (Alain Cottereau) يُعدّد أربع عشر (14) معنى للعمل تتداخل في ما بينها أحيانا وتتمايز أحيانا أخرى (العمل كواجب، كمهنة، كوظيفة اجتماعية، كدعوة من الداخل (Vocation)، كعلاقة بين رأس المال والعمل، كأجير صناعي، العمل الأجير، كأثر (Œuvre)، كاستجابة لأمر أو مصلحة ما، العمل بمعنى الاقتصاد السياسي (القيمة-العمل)، كسيطرة الانسان على الطبيعة، كمصدر لاغتراب الانسان الحديث، كفعل أداتي). من المثير في هذا الإطار الإشارة إلى الأصل الاصطلاحي للفظ عمل/Travail في اللغة اللاتينية، والذي أفضى إلى وجود واستعمال كلمات travail بالفرنسية وtrabajo بالاسبانية وlavoro بالايطالية، بل وأمدها كذلك بشحنة دلالية قوية لازالت تتضمنها إلى اليوم؛ Tripalium هي كلمة لاتينية كانت تُسمّى بها آلة خشبية من ثلاث قوائم تستعمل في التعذيب وفي تثبيت بعض

---

[38] Voir : Travail, dans: Gérard Duménil (dir.), **Les 100 mots du Marxisme**, Ed Puf, Coll Que sais-je ?, Paris, 2012.

[39] « *l'histoire dite universelle n'est d'autre que la génération de l'homme par le travail , rien d'autre que le devenir de la nature pour l'homme … considérer le travail simplement comme un sacrifice, donc comme source de valeur, comme prix payé par les choses et donnant du prix aux choses suivant qu'elles coutent plus ou moins de travail, c'est s'en tenir à une définition purement négative … le travail est une activité positive, créatrice* ». K. Marx, **Le travail comme sacrifice et comme travail libre**. In : D. Meda, **La place du travail dans les identités**, Economie et statistique, n 393-394, 2006, p 22.

[40] Cf. G. Friedemann, P. Naville, **Traité de sociologie du travail**, Ed Armand Colin, Paris, 1961 (tome 1), 1962 (tome 2).

الحيوانات (الثيران، الأحصنة، البغال ...) بقصد التأشير عليها بالكيّ أو بهدف مداواتها. كما مفردة travail لازالت تستعمل إلى اليوم في اللغة الفرنسية للدلالة على "العمل" الذي يرافق عملية حمل ووضع المرأة لمولودها؛ إن "المعنى الأول لكلمة "العمل" في اللغة الفرنسية يشير إلى ما تكابده المرأة وقت الولادة (le travail d'enfantement). إنه فعلٌ يختلط فيه الألم بالخلق، هو فعل يجسد سرّ الشرط الانساني".[41]

استمرارا لهذه المناقشة الدلالية لمصطلح العمل، وجب الوقوف على الفرق ما بين مفهومي "الشغل/Emploi" و"العمل/Travail". يحيل الأول إلى الإطار التنظيمي أو الوضع التنظيمي والقانوني (Le statut) الذي يتم الثاني (العمل) داخله؛ بعبارة أخرى، يمكن القول أنّ العمل هو المضمون الفعلي للشغل وأن هذا الأخير هو الإطار التنظيمي والمؤسساتي للعمل. «العمل والشغل ليسا مترادفين، هما يتداخلان ويتفاعلان فالثاني يحتوي الأول كغلاف».[42] كما أن "منصب الشغل هو المكان الحقوق التي نحصل عليها بالعمل".[43] ما يعني أنه بالإمكان العمل في غياب منصب شغل كما هو الحال في العمل المنزلي، العمل غير الرسمي، أو العمل التطوعي.

في ختام هذه المناقشة المفتوحة على قدر كبير من الأفكار السوسيولوجية والفلسفية التي خصّت العمل باهتمام وبحث معمقين، نقف أمام ضرورة تحديد واضح للعناصر الاجرائية لمفهوم العمل الذي سنتعامل معه في دراستنا هذه. إن تعاطينا مع مفهوم العمل ضمن هذه الدراسة سيكون وفق مستويين اثنين، ضيق وواسع. يشمل المستوى الأول العمل كتجربة شخصية وكنشاط انساني هادف اقتصاديا، يبذل فيه الشاب جهده لأجل الإنتاج (المادي و/أو غير المادي) أو لتقديم الخدمة مقابل أجر أو عائد مالي يتحصل عليه؛ أما المستوى الثاني الأوسع، فيقارب العمل بوصفه مجالا اجتماعيا للفعل المنظم يتوازى

---

[41] Alain Supiot, **Critique du droit du travail**, Ed Puf, Paris, 2007, p 23.

[42] "*Si travail et emploi ne sont pas synonymes, les deux s'articulent, interagissent, le second enveloppant le premier, lui servant de house plus au moins rigide*". In : F. Piotet, **Emploi et Travail**, Ed Armand Colin, Paris, 2007, p 55.

[43] Dominique Meda, **Le travail**, Op. cit., p 55.

ويتفاعل مع الفضاءين الاقتصادي السياسي، ويحيل الأمر هنا إلى أثر طبيعة الاقتصاد (نمط إنتاج الثروة) وشكل الدولة (نمط توزيع الثروة) على تحديد معنى ومكانة العمل في المجتمع عموما ولدى الشباب على وجه خاص.

2. الشباب والشبيبة: Jeunes et Jeunesse

على الرغم من الوفرة الكبيرة التي تميز الدراسات والأبحاث حول وفي موضوع الشباب في حقل العلوم الاجتماعية إلا أن محاولة الإحاطة بمختلف أبعاد هذا المفهوم لازالت مهمة صعبة؛ هل الشباب مجرد كلمة[44]؟ هل هي مجرد تمثّل اجتماعي؟ هل هي حالة بيولوجية ونفسية؟ أم هي مفردة عمرية؟ ...الخ.

تعدد المقاربات لمفهوم الشباب خاصة عند محاولة التضييق عليه ضمن فئة عمرية في حديها الأدنى والأقصى هو أكبر دليل على صعوبة التعامل مع مثل هذا المفهوم، لذا نجد مثلا منظمة اليونسكو تعتبر الشاب هو الذي يقع بين سني الخمس عشر (15 سنة) والخمس وعشرون (24 سنة)[45] وهو تحديد يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الزمني بين مرحلة الشباب وعملية التربية والتعليم، أما مقاربة المفهوم من زاوية قانون العمل وسوق الشغل فإنه يميل إلى توسيع المروحة العمرية الخاصة بهم لتصير من 18 إلى 35 سنة.

يتناول بحثنا الحالي مفهوم الشباب والشبيبة من حيث هم فاعل اجتماعي متمايز في شروط وظروف حياته وفي اهتماماته واتجاهاته وتمثلاته لمكونات الحياة الاجتماعية. إنهم فاعل اجتماعي يتمتع بالمقارنة مع باقي الفئات الاجتماعية بمشهدية عالية، عدديا واجتماعيا. لذا نجد مختلف العلوم الاجتماعية اتجهت إلى دراستهم كلٌ في إطار ميادين بحث متخصصة (علم نفس الشباب، علم اجتماع الشباب، التسويق الشبابي ...) وهو أمر صعّب من مهمة الاتفاق على مفهمة واحدة جامعة لمفردة الشباب.[46]

---

[44] Pierre Bourdieu, ***Questions de sociologie***, Ed Cérès, Tunis, 1993, p 143.

[45] *http://www.unesco.org/new/fr/social-and-human-sciences/themes/youth/youth-definition/*

[46] Mohamed Saib Musette, **La jeunesse et la violence urbaine en Algérie**. In : D. Le Saout (dir.), **Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb : Perspective comparée,** Ed Karthala, Paris, 1999, p 315.

يُعدّد ميزات (S. Musette) الاختلافات بين عديد العلوم الاجتماعية في تناولها لموضوع الشباب فيرى أن علماء النفس يميلون إلى اعتبار الشباب مرحلة من مراحل الحياة الفردية، تسبقها مرحلتا الطفولة والمراهقة وتليها مرحلتا الكهولة والشيخوخة؛ أما علماء الديمغرافيا فيعتمدون على المقاربة الاحصائية في تقسيم مراحل الحياة إلى فئات عمرية، فيقاربون الشباب في هذا الإطار كفئة من السكان تتحدد بين 15 و24 سنة[47]؛ من جهة أخرى يستند رجال القانون على المفردات القانونية التي تميّز بين حالتين من المسؤولية القانونية للشخص: الحدث (La minorité) والبالغ (La majorité)، ليقرروا وجود مرحلتين للحياة، تتعلق الأولى بمرحلة أقل من 18 سنة والأخرى بمرحلة أكبر من 18 سنة، ليبقى مفهوم الشباب لديهم غير واضح وغير ذي جدوى فعلية؛ علماء الاجتماع من جهتهم اختاروا الذهاب بالمفهوم إلى اتجاه تضمينه مروحة واسعة من الممارسات والقيم والاتجاهات والثقافة، وفي الوقت الذي يرى فيه بورديو (P. Bourdieu) الشباب مجرد كلمة[48] مثقلة بدلالات ايديولوجية، يرى آخرون أن الشباب مفردة عاكسة لظاهرة واقعية متجاوزة للطبقات وللتناقضات الاجتماعية[49]، مشكلة "عالما" مميزا بمنظومته السلوكية والقيمية وبوعي يتمظهر في أشكال بإمكان الدارس ملاحظتها وعزلها.

وفاء بورديو لتصوره لمهمة ووظيفة السوسيولوجيا في أنها يجب أن تشتغل على قلب الإشكاليات والتشكيك في البديهيات، دفعه إلى اعتبار الشباب "مجرد كلمة". ما يعني في نظره عدم الجدوى السوسيولوجية لدراسة المجتمع وقراءته بالانطلاق من مفردة الفئات العمرية، التي يرى أنها موضوع لصراع طبقي دائم ومستميت في المجتمع. «الموقف المهني لعالم الاجتماع هو التذكير بأن التقسيمات على أساس السن ما هي إلا إجراء تعسفي ... في الواقع فإن الحدود الفاصلة بين الشباب والشيخوخة هي في كل المجتمعات رهان يُتصارع عليه ... ما أريد توضيحه هو أن الشباب كما الشيخوخة لا يعتبران معطى

[47] Voir: "**La Jeunesse**", In: Revue international des sciences sociales, Unesco, Genève, n 106, 1985.
[48] Pierre Bourdieu, **Questions de Sociologie**, Op. cit., p 143.
[49] Cf. Michel Field, Jean-Marie Brohm, **Jeunesse et révolution**, Ed Maspero, 1975, Paris. Cité dans, S. Musette, Op. cit.,

جامد، بل هي بناءات اجتماعية تتمّ في إطار الصراع بين الشباب والكهول. إن العلاقة بين السن الاجتماعي والسن البيولوجي علاقة معقدة جدا»[50].

عالم الاجتماع الفرنسي أوليفي غالون (O. Galland) الذي جعل من مفهوم وواقع الشباب اختصاصا بحثيا مستقلا أبدع فيه، يبيّن بشكل مفصل كيف أن الشباب هو في الواقع معطى اجتماعي مبني تاريخيا. وهو أمر من السهل الوقوف عليه إذا ما حللنا الدور الحاسم الذي تعلبه التنشئة الاجتماعية في "صناعة" الشباب حيث يتم صهرهم ضمن فئة جامعة، يكون أفرادها على درجة عالية من التجانس، كذلك فإن هذه السيرورة الاجتماعية التي تجسّر وتربط أفراد هذه الفئة بعديد الميادين والمؤسسات الاجتماعية بعلاقة خاصة ومنفردة (التعليم، الأسرة، العمل، التسلية...الخ)، هو دليل آخر على أن الشباب بناء اجتماعي يتم ضمن سياقات تاريخية معينة.

بيّن غالون كيف أنّ الطفولة كما الشباب والمراهقة هي في واقع الأمر مفردات ترتبط تاريخيا بظهور وتطور المجتمع البرجوازي.[51] لقد فرض الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذا المجتمع الجديد بداية من النصف الثاني للقرن التاسع عشر، على المفكرين والفلاسفة وكذا على رجال السياسة، الاهتمام بهذه الفئات بعينها، بحكم الأهمية التي صارت لمؤسسات اجتماعية كالمدرسة وسوق العمل وأيضا بحكم التحولات العميقة التي طرأت على أشكال الحياة العائلية وعلى أنماط الاستهلاك والعلاقات بين مختلف الأفراد.

دائما واعتمادا على أبحاث غالون،[52] يمكننا التمييز بين ثلاثة مراحل مختلفة في سياق انبثاق الشباب كمفردة سوسيولوجية وكفاعل اجتماعي مرتبط تاريخيا بتأسّس المجتمع البرجوازي، الذي اعترف بهم كفئة اجتماعية متجانسة ومتمايزة عن باقي الفئات.

[50] Pierre Bourdieu, Op. cit., p 144.
[51] Cf. Olivier Galland, **Les jeunes**, Ed La Découverte, Paris, 2002.
[52] Cf. Olivier Galland, **Sociologie de la Jeunesse**, Ed Armand Colin, Paris, 2010.

اتسمت المرحلة الأولى بتجاهل المجتمع للشباب وعدم اعترافه بهم ككيان اجتماعي مميز وقائم بذاته، ففي غياب الفرد وهيمنة الجماعة لم يُعِر المجتمع اهتماما خاصا بهذه الفئة من السكان ولم يخصّهم بالعناية في التكوين والتعليم. كان كل شيء في المجتمع التقليدي يقف حاجزا أمام الاعتراف بالشباب وبروزهم كفاعل اجتماعي مستقل، كما أن مقومات النظام الأبوي مثل مبدأ لاانقسامية الملكية (l'indivision) والزواج المبرمج قد لعبت دورا سالبا لناحية فرص التحرر من الجماعة ماديا واجتماعيا. مع مطلع القرن الثامن عشر، بدأت بوادر التصدع تظهر على هذا النموذج المجتمعي، تحت وقع أفكار جديدة مالت لصالح تأكيد أهمية التعليم، التكوين والتربية، ضمّنها رواد عصر التنوير في أوروبا أعمالهم. فـ جون لوك (John Locke) مثلا نصح بضرورة إعادة التفكير في العلاقة بين الأب والابن كي تُدار بطريقة عقلانية وهادفة في إطار رؤية تربوية واضحة ونادى بلزوم التوقف عن اعتبار الأطفال ملهاة أو أمرا لا ضرر في تركه للأهواء والتقاليد.[53] أما ديدرو (Diderot) في موسوعته[54] فاعتبر مرحلة الشباب المرحلة الأكثر بريقا في الحياة مفضلا إياها على الشيخوخة التي ينظر إليها في المجتمع التقليدي كمرادف للحكمة والنضج. من ناحية أخرى، دعا روسو (J. J. Rousseau) في كتابة "إيميل"[55] لضرورة أن يكون التعليم أمرا مفروغا منه وأن يخضع له كل الأطفال. لقد قام روسو بربط التعليم بأفق فردي يتمثل في طموح تحقيق الذات، مستبقا بذلك خصوصية الشباب كفئة اجتماعية مميزة وفق ما ستكون عليه في القرن التاسع عشر وواضعا قواعد التعليم الغربي الحديث.

---

[53] « *On commence à préconiser une véritable gestion de l'amour paternel qui participerait d'un système de récompenses et de sanctions, indexes sur des objectifs … l'enfant doit cesser d'être un divertissement ou un gène, il doit devenir un être à éduquer ; toute l'attitude parentale va s'en trouver transformée : il ne s'agit plus de se conduire avec les enfants selon des réactions instinctives d'amusement, de lassitude ou de colère, il faut au contraire contrôler son attitude et de l'orienter selon une visée éducative* ». In : O. Galland, Les Jeunes, Op. cit, p 20.

[54] Cf. Diderot, **L'Encyclopédie ou Dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers** (1751). La totalité de l'encyclopédie est consultable gratuitement sur : *http://xn--encyclopdie-ibb.eu/index.php/*

[55] Cf. Jean Jacques Rousseau, **Emile ou de l'éducation** (1762). Disponible pour les trois tomes, sur Gallica (*http://gallica.bnf.fr/*).

في سياق المرحلة الثانية، وهي مرحلة انبثاق الشباب كقوة اجتماعية ثورية ومتمردة، نجد أن التحولات الكبرى التي مست البنية الاقتصادية للمجتمعات الأوربية في القرن التاسع عشر وبروز قطاع صناعي قوي يتمحور حول المؤسسة الاقتصادية وعلاقات العمل الأجيرية، قد شكلت فرصة استثنائية لصعود قوة اجتماعية شبابية حاملة ومكرسة لمشروع مجتمع جديد، اصطدم بصلابة الايديولوجية الارستقراطية والخطاب الأخلاقي للمجتمع القديم. لقد كان القرن التاسع عشر مسرحا للمواجهة بين نموذجين اجتماعيين، محافظ رجعي وثوري تقدمي، ولقد اضطُر لانتظار نهاية هذا القرن كي يُعلن عن "نهاية عصر الآباء المطلقين وبداية عصر الآباء الممأسسين"[56]. ملمح صراع الأجيال الذي مهدت له أنوميا المجتمعات الاوربية في القرن التاسع عشر لازمها إلى فترة متأخرة من القرن العشرين، في شكل حركات احتجاجية دورية يقودها الشباب في مواجهة مع باقي المجتمع (ماي 1968 في فرنسا مثلا) رافعة مطالب الحرية، المساواة والعدالة. لذا فليس من الصدفة أن نجد أن عديد الأعمال التي بحثت في موضوع الشباب في القرن التاسع عشر قد أصرّت على إلصاق أوصاف وتهم العنف، العصيان، المادية، الأنانية والكسل بهم، على الرغم من أن نهاية القرن التاسع عشر قد عرفت نزعة واضحة نحو انحصار الدور الرقابي للأسرة على الشباب وتوجه أكيد من المجتمع والدولة نحو مأسسة تأطيرهم خاصة عبر المدرسة والنظام التعليمي.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة في مسار انبثاق الشباب كفاعل اجتماعي وسياسي، وبذلك كمفردة سوسيولوجية، فهي مرحلة الشباب غير الواهم (désenchanté) على حدّ تعبير غالون. فالقرن العشرين شهد اعتراف السُلط السياسية للشباب بدورهم الريادي في المجتمع لما يمثلونه كفئة اجتماعية وكعنصر اقتصادي وكفاعل سياسي من عامل استقرار للمجتمع وضمانة فعلية لعلاقة مجتمع-دولة سلمية. أحد أهم مؤشرات هذا الاعتراف هو الاهتمام الذي صار يولى للشباب كموضوع للدراسة العلمية في العلوم الانسانية والاجتماعية، التي مكنها البحث في هذا الموضوع من تأكيد وتعزيز مكانتها

[56] « *Le temps des pères absolus est passé, le temps des pères institutionnels est venu* ». Cf. Ernest Legouvé, **Les pères et les enfants du 19ème siècle.**

الأكاديمية وطابعها العلمي، وأدى من جهة أخرى إلى نزع الشرعية عن الخطاب الأخلاقي وانحصار مساحاته في المجتمع بعدما كان يحتكر الحديث في موضوع الشباب من منطلق "ما الذي على الشباب فعله" لتفرض العلوم الاجتماعية -علم النفس وعلم الاجتماع بصفة خاصة- نهجا جديدا في مقاربة إشكالية الشباب من منطلق تحليلي.

من ناحية أخرى، شهد القرن العشرين كذلك، تعاظم دور المدرسة ونظام التعليم في مسار التنشئة الاجتماعية إلى الحد الذي صارت فيه مؤسسة منافسة للأسرة أو حتى بديلة عنها، خاصة فيما يتعلق بتحديدها للمسار الحياتي والمهني للأفراد. هذا الدور البارز للمدرسة ومختلف أطوار التعليم هو في واقع الأمر استجابة لإرادة الدول والطبقات الاجتماعية المهيمنة في توجيه مخرجات التنشئة الاجتماعية إلى خدمة طلبات سوق الشغل ومنظومة العمل والانتاج[57].

بعد هذا العرض لمفهوم الشباب وللسياقات التاريخية التي شهدت بروزه وتطوره في سياق التحولات العميقة التي عاشتها المجتمعات الاوربية في المقام الأول والتي شهدت ولادة تنظيم حديث للمجتمعات يقوم على التبادل والتقسيم الاجتماعي للعمل في إطار السوق، علينا الآن الالتفات إلى المجتمع الجزائري للبحث في السياق التاريخي الذي أنتج الشباب ككيان سياسي واجتماعي متميز.

إن انبثاق الشباب كفاعل اجتماعي وقوة سياسية ترافق في الجزائر مع الأزمة التي خلّفها فشل مشروع التنمية والسياسات الاقتصادية المنتهجة بدءً من السنوات الأولى للاستقلال، وهو الفشل الذي بدأت بوادره تلوح مطلع الثمانينات من القرن الماضي بتسجيل ارتفاع كبير لنسب البطالة ومعدل نمو ديمغرافي فاق الـ 3% سنويا، الأمر الذي دفع في اتجاه توسيع قاعدة الهرم السكاني للجزائر وزاد من حاجيات المجتمع (في الشغل، السكن، الصحة، التعليم ...) في وقت عجزت فيه الدولة عن مسايرة هذا

---

[57] Cf. Emile Durkheim, **Education et sociologie** (1922). Disponible gratuitement sur le site de l'université de Québec, dédié aux classiques des sciences sociales :
http://classiques.uqac.ca/classiques/Durkheim_emile/education_socio/education_socio.html

التطور، فما كان إلا ظهور حركات احتجاجية شبابية عرفت أوجها مع أحداث أكتوبر 1988. لقد ترافق بروز الشباب كفاعل جديد مع انحصار أدوار الفاعلين السياسيين التقليديين (الحركة العمالية، الأسرة الثورة، المنظمات الجماهيرية..) وضعف شرعيتهم ومصداقيتهم في المجتمع، وهم الذين احتكروا الحديث باسم الشباب وعنهم طيلة ما يقارب الثلاثين سنة.

قبل 1988 تكفل "الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية" (UNJA) بتأطير فئة الشباب سياسيا واجتماعيا وفق منظور السلطة الحاكمة ومصلحتها، التي ترى بوجود إلحاقهم بـ "القوى الاجتماعية للثورة" من فلاحين وعمال ونساء وأسرة ثورية، تتكفل منظمات أخرى تابعة للحزب بتجنيدهم وتأطيرهم. لم يكن –والأمر على هذا الحال- يُعترف للشباب بالوجود وبالفعل إلا ضمن هذا الإطار المحدد مسبقا من السلطة السياسية، حيث أنيط بالاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الاهتمام بانشغالات الشباب والرفع من "وعيهم الثوري" في حين أن الدور غير المعلن للاتحاد هو تحييد الشباب سياسيا وسلب حراكهم الاجتماعي المقوّم الاحتجاجي.

بالإمكان تتبع التحولات التي عنت فئة الشباب في المجتمع الجزائري عبر تتبع التغيرات التي طرأت على ثلاث مؤسسات اجتماعية مناط بها التكفل بيوميات هذه الفئة: الأسرة، المدرسة وسوق الشغل.[58] تمثل الأسرة الجزائرية ملجأ صلبا في إدارة وتسيير الشأن الشبابي في إطار المعايير والقيم المهيمنة مجتمعيا، حيث تمثل منظومة التضامن آلية قوية لدمج الشباب وحمايتهم. سنوات الثمانينات عرف المجتمع الجزائري بروز الأسرة النووية في المجال الحضري وقيم عيش جديدة تميل أكثر فأكثر نحو مطابقة نموذج الحياة والعلاقة الزوجية (Vie et relation de couple)، الأمر الذي جعل مسألة الاستقلالية الاقتصادية للشباب تأخذ أبعادا جديدة وأهمية كبرى ومتعاظمة خاصة مع تعمّق ظاهرة البطالة وأزمة السكن اللتان أدتا إلى ارتفاع متوسط سن الزواج. أما فيما يخص منظومة التعليم والتكوين، التي

[58] Mohamed Saib Musette, **La jeunesse et la violence urbaine en Algérie**. In : D. Le Saout (dir.), **Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb : Perspective comparée**, Ed Karthala, Paris, 1999, p 319.

تمثّل ثاني المؤسسات الاجتماعية المكلفة بمرافقة الشباب في يومياتهم وبصقل الشبيبة فيهم، ورغم المكاسب التي تحققت في مجال التعليم والتمدرس إلا أن عقد الثمانينات من القرن الماضي شهد بداية ارتفاع أعداد المتسربين من المؤسسات التعليمية، متجهين إلى سوق العمل من دون أدنى تأهيل قد يساعد على اندماجهم ونجاحهم.

من ناحية أخرى، يرى ميزات[59] أن سوق العمل في الجزائر تمتاز بموقفها السلبي اتجاه الشباب ما يفسر انغلاقها عليه حتى في فترات الوفرة المالية. وهو موقف يتقاطع مع واقع الانجذاب القوي لدى الشباب نحو تفضيل العمل في السوق غير الرسمية (النشاط في مجال "الترابندو" والتجارة الفوضوية على الأرصفة والأسواق ...) البعيدة عن الدولة وأجهزتها المكلفة بالرقابة المالية والاقتصادية.

الآن، وانسجاما مع الضرورة البحثية لتحديد تعريف إجرائي للمفاهيم المتعامل معها في إطار الدراسة، فإننا نعتقد أولا أن الاصطفاف لصالح مقاربة بعينها فيما يخص التحديد العمري لفئة الشباب -أين تبدأ مرحلة الشباب؟ وأين تنتهي؟- هو أمر لا طائل منه بحثيا، فلقد وقفنا على الاختلاف في المعايير التي على أساسها يُعرّف الشباب لدى كل من علماء النفس، علماء الاجتماع، القانونيين والديمغرافيين، لذا فإننا نرى بضرورة اعتماد تحديد عمري يكون أكثر وفاء وارتباطا بواقع موضوع دراستنا وهو تمثّل الشباب للعمل في المجتمع الجزائري؛ أي أن نؤسس هذا التحديد انطلاقا من تفاصيل ورهانات واقع العلاقة شباب-عمل في المجتمع الجزائري وليس بالانطلاق من تحديدات مجردة تمتاز بعموميتها –وربما حتى بكونيتها- ولا تراعي واقع الحال كما يوجد فعلا على الأرض. بهذا المعنى، نوافق بروديو حين يقول بأنّ الشباب مجرد كلمة، أي أنّ التحديد العمري له هو في الأصل بناء اجتماعي خاضع لسياقات تاريخية ومكانية مختلفة.

إن دراستنا لتمثّلات الشباب حول العمل في المجتمع الجزائري يُملي علينا تعاملا مرنا مع المتغير العُمري لهذا المفهوم، على اعتبار التنوع والاختلاف في تجارب الشباب في علاقتهم بالعمل، فمنهم من يعيش هذه

[59] Ibid, p 319.

التجربة مبكرا في سن 14 أو 15 سنة، أو ربما أقل، ومنهم من يعيشها في سن متأخرة نسبيا (23 سنة أو أكثر) لسبب الدراسة أو لسبب آخر. لذا فلقد اعتمدنا في بحثنا هذا على تحديد اجرائي لمفهوم الشباب ينظر إليهم من زاوية جامعة تشمل من أعمارهم بين 16 إلى 30 سنة، إناثا وذكورا، على أساس انصهارهم في هوية شبابية واحدة ومُوحّدة لأذواقهم ومواقفهم واتجاهاتهم ولرؤاهم.

3. التمثلات، التمثلات الاجتماعية: Représentations, Représentations sociales

في البدء وجب التصريح باتفاقنا مع ما ذهب إليه بيير مانوني (P. Mannoni) في كتابه المخصص لموضوع التمثلات الاجتماعية، حين اعتبر البحث في التمثلات في أيامنا مشروعا طموحا، لناحية التوسع الرهيب الذي تعرفه الفكرة، والمشاكل المرتبطة بمحاولة تعريفها ولعلاقاتها المتعددة والمتداخلة مع أفكار ومفاهيم أخرى لا حصر لها ولتعدد الميادين العلمية المهتمة بالموضوع والساعية إلى احتكاره.[60] فعلا، ففي واقع الممارسة البحثية يُفاجئُ الدارس لمفهوم/موضوع التمثلات الاجتماعية من الوفرة الكبيرة للدراسات التي انكبت على المفهوم لكنه وبعد عملية مسح أفقي لها يكتشف حجم التخمة التي تفقده الاحساس والوعي الفعلي حتى بالمعارف التي استقاها من هنا وهناك. بعد كل خطوة يخطوها الباحث على طريق التمثلات الاجتماعية الطويلة يجد نفسه قد ارتحل من ميدان إلى آخر، من السوسيولوجيا إلى علم النفس، إلى الانثروبولوجيا، مرورا بالتاريخ، وليس نهاية بـ "المنطقة الرمادية" التي يجسدها علم النفس الاجتماعي.

نعتقد أن تقديم عرض تاريخي يقدم لمختلف المراحل والأعمال التي انكبت على دراسة موضوع ومفهوم التمثلات الاجتماعية من شأنه تبيان أوجه التنوع والوفرة التي وقفنا عليها. فاعتبار موسكوفيتشي (S. Moscovici) أن التأريخ للتمثلات تبقى مهمة ملحة في انتظار من يتصدى لها،[61] هو حكم صادر عن

[60] P. Mannoni, **Les représentations sociales**, Ed Puf, Coll Que-sais-je, 6e édition, Paris, p 18.
[61] S. Moscovici, **Des représentations collectives aux représentations sociales: Eléments pour une histoire**, In D. Jodelet (dir.), **Les Représentations sociales**, Ed Puf, Paris, 1989, p 62-86.

عارف حقيقي بالموضوع، يدرك بحكم اشتغاله لعقود عليه أهمية الإلمام بتطور المفهوم في سياق مختلف المقاربات والأنساق التي احتضنت دراسته.

على هذا النحو، نجد أن دوركايم في نهايات القرن التاسع عشر، قد عمل على التأسيس للواقع الاجتماعي، موضوع العلم الجديد الذي ينادي به، انطلاقا من التمثلات الجماعية، حيث يقول "لأن الملاحظة تمكننا من الوقوف على وجود نسق من الظواهر المسماة تمثلات والتي تختلف عن الظواهر الاخرى للطبيعة بصفات خاصة بها دون سواها، فإنه ن غير المقبول دراستها بنفس تلك المناهج التي تدرس بها الظواهر الطبيعية".[62] من الواضح إذن في فهم دوركايم أن قوام الوجود الاجتماعي هو هذه البنية المتراسة والمتجانسة من التمثلات التي لها قدرة على التواجد في وعي كل واحد من أفراد المجتمع.

بعد دوركايم تمّ هجر موضوع التمثلات لما يقرب من خمسين سنة إلى أن أعاد مؤرخو الذهنيات (Les historiens des mentalités) أمثال: لوفابر (G. Lefevre)، دوبي (G. Duby)، بلوش (M. Bloch)، فيبر (L. Febre) .. وآخرون، الاهتمام بها في إطار مدرسة تاريخية جديدة أعقبت مدرسة الحوليات (Ecole des annales) وازدهرت في ستينيات القرن الماضي، حيث استهدفت البحث في اتجاهات ومواقف الفاعلين اعتمادا على تمثلاتهم للأوضاع التي عايشوها، وكذا على دراسة قيم ومفردات بعينها كمثل دراسة الاتجاهات نحو الموت، العائلة، الحرب ...الخ. هذا النوع من الدراسات التي سارت على نهج الدراسات الشهيرة لكل من: فوكو (M. Foucault) حول الجنون، الجنس والعقاب، و إلياس (N. Elias) حول عادات النظافة وأخلاق الحضارة، حرصت على القيام بمسح عام ومفصل للتمثلات في المجتمع حول –على سبيل المثال لا الحصر-: الدعارة، الطبيعة، الرغبة، الالم والرعب (G. Corbin)، أو تمثلات النظيف والوسخ (G. Vigarello)، أو تمثلات الخوف في المجتمعات المسيحية (J. Delumeau)، أو الجسد الموضة والمظاهر (D. Roche)... الخ.

[62] Cf. E. Durkheim, **Les formes élémentaires de la vie religieuse** (1898), Ed Livre de poche, Paris, 1991, p 275.

في المحصلة فإن هؤلاء الباحثين لم يتركوا موضوعا مبني اجتماعيا (Un objet construit socialement) إلا واهتموا بدراسته وفهم سيرورات تشكله. إن هذه الطريقة الجديدة في التأريخ أو بعبارة أخرى هذا "التاريخ الجديد يقع على كل كلمة، صورة أو رمز ... إنه يبتغي إعادة بناء الممارسات الثقافية والاجتماعية من منطلق تلقيها وابتداعها وأيضا على أساس صراع التمثلات".[63] لا تقف مهمة هذا التاريخ الجديد كما يسميه فوفال (M. Vovelle) عند هذا الحد بل أن المفاهيم كالمساواة، الأخوة، الحب، الوطن ... ومفهوم العمل في ما يخصنا، صارت تمثل موضوعات للدراسة بوصفها تمثلات عابرة للزمن وللمكان، "إن المؤرخين انتقلوا من مجرد الجرد والوصف إلى رؤية دينامية، مُنصتة لسيرورات البناء التاريخي للواقع الاجتماعي".[64]

فرويد (S. Freud) ضمن أعماله الرائدة في التحليل النفسي، اعتمد التمثلات كحقيقة ومادة نفسية وكمرجع أساس في تكوين الانسان لتصوراته وأفكاره حول مواضيع وأشياء بعينها مثل الجنس، الدين، الله، الآخر ...؛ بياجي (J. Piaget) من ناحيته فضّل العمل على ديناميات تشكل التمثلات وتحولها (حياة التمثلات) مركزا مثلا على معرفة كيف يتعلم الأطفال ويستبطن فكرة الانضباط (الواجب، الاحترام والتعاون) من الوالدين ثم من المدرسة وكيف أن عليهم إدماج مفردات التنشئة الاجتماعية هذه كتمثلات اجتماعية يكون لها فيما بعد دور حاسم في تاطير وتوجيه حياتهم في إطار الجماعة.

في خضم كل هذا التزاحم على موضوع التمثلات لم تكن الانثروبولوجيا في منأى عن تقديم مساهمتها في هذا التشييد المعرفي للتمثلات. وبحكم براعتها وأصالتها في مقاربة المواضيع التي تمس المعتقدات فإن هذا الأمر جعلها تخصّ التمثلات بمكانة محورية في صرحها المنهجي والنظري وفي جهازها المفاهيمي. لنجد ليفي برول (Levy-Bruhl) مثلا في دراسته حول "الروح البدائية"[65] يثير الانتباه إلى ما سماه الأثر الشمولي الذي تمارسه التمثلات الاجتماعية الحاضرة فعليا في كل مجتمع على الفرد. أما إيريتي (F. Héritier)

---

[63] M. Vovelle, **Histoire et représentations.** In : Sciences Humaines, n 27, Avril 1993, p 27.
[64] M. Vovelle, Op. cit., p 29.
[65] Levy-Bruhl, **l'Ame primitive** (1927). Lien web :
http://classiques.uqac.ca/classiques/levy_bruhl/ame_primitive/ame_primitive.html

فيحيل إلى العمق والتجذر العميقين للتمثلات في اعتباره لفكرة التفريق/التمييز بين الجنسين (ذكر؛ أنثى) واحدا من ثوابت الفكر وعنصرا قاعديا للمعرفة التي يستعصي تجاوزها أو تجاهلها، والتي على أساسها انبنت تقابلات مفاهيمية أساسية، كتلك التي تقابل المثيل (Le semblable) والمختلف (Le différant) والتي نجدها في كل فكر علمي قديم أو حديث وفي كل منظومات للتمثّلات.[66]

تبني علم النفس الاجتماعي في ستينيات القرن الماضي لموضوع التمثلات، أمدها بنقله نوعية معرفيا ومنهجيا، لا زالت مستمرة إلى اليوم، فأحد أعلام البحث المتخصص في التمثلات الاجتماعية وهو الفرنسي موسكوفيتشي (S. Moscovici) في كتابه المرجع "التحليل النفسي، صورته وجمهوره"[67] الصادر سنة 1961، اشتغل على ما اعتبره يمثل خصوصية التمثلات في عالم اليوم. لقد اعطى موسكوفيتشي لمفهوم التمثلات الاجتماعية تعريفا علميا وزوده بمنهج مقاربة له يُدمج ما بين النفسي والاجتماعي. فهو من جهة حرص على إعادة مسائلة التمثلات في سياق تفكيك لكل التراث العلمي والفلسفي حول المفهوم ومن جهة اخرى أبرز تعدد واختلاف أشكال تواجد التمثلات في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية. لقد استرشد موسكوفيتشي في استنتاجاته وملاحظاته هذه بالبحث الذي اختار ان ينجزه على كيفيات وسيرورة تحول التحليل النفسي من معارف علمية إلى معرفة شعبية جماهيرية، وكيفيات نفوذه إلى الذهنية الجماعية للمجتمعات المعاصرة. يرى موسكوفيتشي أن السيرورات التي تتيح فهم كيف تُبنى التمثلات الاجتماعية هي بعدد اثنان:

1/ الموضعة (l'Objectivation): التي تتالف بدورها من ثلاثة مراحل (البناء الاختياري la construction sélective؛ الترسيم المهيكل La schématisation structurante؛ والتطبيع La naturalisation)؛

2/ أما السيرورة الثانية فهي الترسيخ (l'Ancrage) وتتعلق بتامين التجذر الاجتماعي للتمثّل وسط قيم معرفية و/أو معيارية معينة تسقط على مجموعة الانتماء لتحيل إلى عالم من المعنى والمعرفة.

---

[66] F. Héritier, **Masculin/féminin, la pensée de la différence**, Ed Odile Jacob, Paris, 1996, p 20.
[67] Cf. S. Moscovici, **La psychanalyse, son image et son public**, Ed Puf, Paris, 1961.

إن الأفق المعرفي والعلمي -بالتحديد- الواسع الذي فتحه موسكوفيتشي للتمثلات الاجتماعية، والدفعة القوية التي اعطاها هي التي لا زالت إلى اليوم تحرك الاهتمام بالموضوع ليس فقط ضمن حدود علم النفس الاجتماعي أو علم النفس بل في كل العلوم المعرّفة بالاشتغال على فهم الانسان والمجتمع. لذا نجده يقرر بولوج العالم عصر جديدا قائلا "لقد دخلنا عصر التمثلات".[68] من ناحية أخرى وانسجاما مع الطرح المتفائل ونبوءة موسكوفيتشي يرى جودلي (D. Jodelet) في معرض حديثه عن التمثلات كموضوع مميز للعلم الحديث أنها صارت ميدانا يعرف انتشارا وتوسعا مستمرا بحكم الطابع الحيوي والعابر للتخصصات وكذا المعقّد للتمثلات.[69]

من اللافت أنّ أبرز المختصين في موضوع التمثلات وأكثرهم إحاطة وتحكّما في المفهوم لا ينفون عنها سمة او ربما –عند البعض- تهمة التعقيد. لذا سعى أبريك (J-C Abric) إلى اقتراح وضع بروتوكولات تحليل دقيقة للظاهرة التمثلاتية[70] مستعينا بالأدوات الاحصائية والتطبيقات الرياضية والهندسية في محاولة للفهم الدقيق لكيفيات تشكل التمثلات ومختلف نماذج اشتغالها. إن هذا المنحى الذي صار بارزا اليوم في دراسات التمثلات قد طغى على الساحة البحثية بحكم الكثرة التي تميّز انتاجه الاكاديمي وأفضى إلى تعزيز موقف علم النفس الاجتماعي في المناداة بأبويته لموضوع التمثلات واحتكاره المعرفي والنظري له.

يستمد موضوع التمثلات في العلوم الانسانية والاجتماعية أهميته وديمومته كإشكالية بحثية ملحة من ما تمثله من إطار مرجعي تستند عليه حياة الفرد وتأويله لمختلف تشكيلات وعناصر واقعه. لقد أكد موسكوفيتشي (Moscovoci) من خلال دراساته العديدة في موضوع التمثّلات بحكم اختصاصه في علم النفس الاجتماعي على الدور الذي تلعبه التمثلات في تحديد سلوكات وتفاعلات الأشخاص فيما بينهم.

---

[68] Cf. S. Moscovici, **Des représentations collectives aux représentations sociales: Eléments pour une histoire**, In D. Jodelet (dir.), **Les Représentations sociales**, Ed Puf, Paris, 1989, p 62-86.
[69] D. Jodelet (dir.), « Folie et représentations », In : **Les représentations sociales**, Ed Puf, Paris, 1989, p 38.
[70] Cf. J-C Abric, **Pratiques sociales et représentations**, Ed Puf, Paris, 1994.

لذا فإن التمثلات من حيث كونها موضوع يتكرر حضوره في مختلف العلوم الاجتماعية ولطبيعة الدو الذي تلعبه هي اجتماعية بالضرورة، أي أن الحديث عن التمثلات لا يمكن فصله عن نطاقها الوجودي وهو الاجتماعي؛ التمثلات اجتماعية في الأصل.

إن التمثلات الاجتماعية هي قاعدة حياتنا النفسية، هي أيضا العناصر المشكلة لمعارفنا ولمعرفتنا المتعلقة بالحس المشترك، هي التي يسهل عليا استدعاءها بطريقة عفوية للتموقع في محيطنا المادي الانساني، تمفصلها ما بين النفسي والاجتماعي يجعل من التمثلات الاجتماعية متجذرة في قلب الماكينة الاجتماعية.[71] الدور الحاسم للتمثلات في الحياة العقلية للافراد يستدل عليه بما تنهله منها أفكاره، مشاعره، خططه للفعل، علاقاته وقيمه. إن التمثلات الاجتماعية حاضرة، تعلق الأمر بالفكر في صيغته الخام أم في أشكاله الاجتماعية.

في هذه المرحلة من مناقشة مفهوم التمثلات الاجتماعية وبعد الوقوف عند بعض من المراحل التاريخية لتطور المقاربات الدارسة للموضوع ومختلف الأشكال التي استندت اليها اشكالياته، نرى الحاجة إلى استعراض بعض التعريفات للتمثلات الاجتماعية والتي ستساعدنا على حصر مجال استعمالنا وفهمنا لها في حدود الدراسة الحالية التي لا مجال لقيامها من دون الاشتغال على صيغة إجرائية لمفهوم التمثلات الاجتماعية.

يقارب جودلي التمثلات الاجتماعية من زاوية عريضة لمّا يعرفها على كونها "شبكات قراءة وفك شيفرة للحياة الاجتماعية ... الأمر الذي يسمح للأفراد بتوقع واستباق أفعالهم وأفعال الآخرين، وكذا تأويل الوضعية التي يوجدون فيها. ذلك، بالاستناد إلى نسق تصنيفي متجانس ومستقر. كما أن التمثلات بوصفها حاضنة وحاوية للفعل فإنها تعمل على شرعنته وإدماجه ضمن القيم الاجتماعية السائدة.[72] شمولية هذا التعريف على عناصر عامة تشمل الحياة الاجتماعية بكل عناصرها (فرد، مجموعة،

[71] P. Mannoni, **Les représentations sociales**, Ed Puf, Coll Que-sais-je, 6e édition, Paris, p 6.
[72] D. Jodelet, Op. cit, p 202.

مجتمع، قيم، ممارسات...) لا تمنعنا من الاشارة إلى دقة العبارات التي اختارها جودلي لتوصيف موضوعه. فاعتبار التمثلات "شبكات قراءة" و"فك شيفرة" هو بالتحديد نقل واقعي ووفيّ لوظيفتها فعلا في الحياة الاجتماعية اليومية، وهو كذلك عبر هاتين العبارتين (شبكة قراءة وفك شيفرة) إبراز لموقعها الخاص الذي يسبق الفعل ويحدد له غاياته ومعانيه في تفاعل دائم مع المحيط المادي والبشري.

غير مخالف لتعريف جودلي، يذهب أبريك إلى اعتبار "التمثلات الاجتماعية أنساقا مرجعية تتيح لنا تأويل وتفسير ما يحدث حولنا في الحياة اليومية"[73] . أبريك المشتغل في علم النفس الاجتماعي وبالعودة إلى ما عرضناه أعلاه من تبيان لطبيعة المساهمة التي اضافها هو وموسكوفيسي على الموضوع يصير بديهيا لدينا تأكيده بل وحصره تعريف التمثلات الاجتماعية في جزئية "النسق المرجعي" في التأويل والتفسير والفعل.

أحمد زكي بدوي من جهته يميل إلى إبراز الوظيفة الاجتماعية للتمثلات مع تاكيد على مضامينها، يقول "إنها تصورات جماعية، تعكس تاريخ الجماعة أو تجاربها خلال الزمن، وتعبر عن المشاعر الجماعية والافكار التي تزود الجماعة بوحدتها وصفتها الفردية وبذلك تعتبر عاملا حاسما في تضامن المجتمع".[74] وجب التنبيه هنا ان مدلول التضامن الذي يعنيه بدوي هنا هو المدلول السوسيولوجي كما حدده دوريكايم في تمييزه ما بين التضامن العضوي والتضامن الآلي أي التضامن من حيث هو شكل ومضمون الرباط الاجتماعي في مجتمع ما، وليس المقصود هو المدلول المعياري (خير؛ شرّ) للمفهوم الذي يؤسس عليه الحس المشترك تصوره في المسألة. من ناحية اخرى يمكن ملاحظة وجه الإضافة في هذا التعريف انه قدّم التمثلات كحامل وقيّم على عادات تقاليد وذاكرة المجتمع، لتكون بذلك الجسر الواصل ما بين الأجيال.

---

[73] Jean-Claude Abric, **Pratiques sociales et représentations**, Ed Puf, Paris, 1994, p 21.

[74] أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، مكتبة بيروت، بيروت، 1986، ص 69.

وبعبارات أخرى أكثر بساطة –في اللغة المختارة- وأقل أكاديمية يرى فيريول (G. Feriol) ان التمثّلات الاجتماعية "هي واقع فريد من نوعه، يدلّ على رسوخ بنية الوعي الجماعي وطابعه الاستعلائي أو آلة تصنيف الأشخاص والتصرفات، أو هيئة وسيطة بين الايديولوجيا والممارسات او شكلا خاصا لفكر رمزي له قواعد تشكيل وانتشار خاصة".[75] هذا التعريف على بساطته إلا أنه يستدعي ملاحظات من شأنها إلغاء أي التباس: 1/ لفظ "الاستعلائي" الوارد في التعريف والمقرون بالوعي الجماعي هو اشارة إلى الوضعية الفوقية -الدلالة المكانية- التي يتمتع الوعي الجماعي في مقابل الوعي الفردي وليس كما يمكن توحي به الكلمة في حرفيتها ومعناها الضيّق. يدفعنا هذا الأمر ومع استحالة اطلاعنا على النسخة الاصلية للمرجع، فهو مترجم من الفرنسية الى العربية- إلى قصور في اختيار المترجم للكلمات المرادفة والحاملة لنفس معنى اكلمة الفرنسية Supérieur، نفس الملاحظة يمكن إبداءها على مفردة "آلة" إذ الامر يتعلق بآلية وليس آلة. 2/ المقصود بالإيديولوجيا هنا خال تماما ممّا لصق بالمفهوم من دلالات دونية تعبّر عن التعصب لفكر ما دونما استعداد للاحتكام إلى العقل أو تقبل للنقد، الايديولوجيا كما جاءت في التعريف مقصود بها البنية الفكرية والمعرفية المجردة (دين، عرف، فكر، معارف ...) التي تشكل البناء الفوقي بالمعنى الماركسي، على اعتبار أن حضور التمثلات الاجتماعية يكون على شكل نماذج معرفية –بالمعنى العام للمعرفة- يشترك فيها أفراد المجتمع.

الآن، إذا ما أردنا الوقوف عند تعريف إجرائي لغرض البحث الحالي فإننا نعتقد بوجوب تضمّنه للعناصر التالية، لِما لها من انعكاس مباشر على طريقة مقاربتنا فيما بعد لمعنى العمل لدى الشباب الجزائري:

- التمثلات الاجتماعية أنساق معرفية مرجعية؛

[75] جيل فريول، **مصطلحات علم الاجتماع**، دار مكتبة الهلال للنشر، ط1، بيروت، 2011، ص 153. (ترجمة: محمد الأسعد).

- تقع التمثلات في مستوى الأساس بالنسبة للحياة الاجتماعية، بعبارة أخرى لا حياة اجتماعية من دون تفاعل ما بين فردي ولا وجود لهذا التفاعل من دون تمثلات يرجع إليها الفرد مرارا وبشكل آلي؛

- تأويل الفرد لعناصر محيطه واتخاذه موقفا من الوضعية الاجتماعية التي يوجد فيها، كما سلوكه، هي في المحصلة امتداد للتمثلات التي يحملها عن ذاته، الآخرين والعالم؛

تجميعا لهذه العناصر يمكن صياغة التعريف التالي الذي يركز على الجانب الوظيفي/العملي للتمثلات ويضيء على طبيعة الدور الذي تلعبه ضمن عملية اصدار الفعل والسلوك الفردي:

التمثلات الاجتماعية أنساق معرفية مرجعية، تستند وتقوم عليها الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات. فمختلف الوضعيات الاجتماعية التي يوجد فيها الفرد تضطره وبصفة آلية وغير واعية إلى استحضار هذه الأنساق التمثُليّة كي يمكّن من الانتقال إلى مرحلة الفعل والممارسة. إن البنية الادراكية المتضمنة للقيم والمعايير والتصورات المهيكلة لعلاقة الفرد بالعمل والمحددة لمعناه لديه هي بالضبط ما تقصده الدراسة الحالية بالتمثلات.

مرة أخرى، إن اختيارنا لهذا التعريف جاء لمواكبة مجريات البحث وغاياته. كون أننا نبتغي الوقوف على ما يوجد وراء مواقف الشباب الجزائري وسلوكاتهم حول العمل. لاستنتاج في الأخير المكانة التي تحتلها هذه القيمة في حياتهم والمعنى الذي يعطوه لها.

خامسا. أسباب اختيار الموضوع:

بالحديث عن أسباب اختيار الموضوع، نورد سببين اثنين كان لهما دور حاسم في الوصول بنا إلى الاهتمام بحثيا بموضوع معنى ومكانة العمل في المجتمع الجزائري. مع تأكيد أن هذين السببين هما في الواقع لحظتين تم عيشهما من طرف الباحث خلال مسيرته التكوينية في الجامعة خلال طور التدرج وما بعد التدرج.

لقد شكلت السنوات الأولى للدراسة في طور الليسانس تخصص علم اجتماع العمل (1998-2002)، مجالا لاهتمام متزايد وتدريجي بسؤال مكانة ومعنى العمل لدى الجزائريين. ففي إطار المقاييس المدرسة وخلال النقاشات التي كانت تحتضنها قاعات الدرس، كان سؤال علاقة الجزائريين بالعمل السؤال الغائب الحاضر دوما؛ الغائب لجهة التناول الموضوعي لواقع العمل في المجتمع بأدوات معرفية ومنهجية علمية وصارمة، والحاضر بحكم ما يميز الواقع اليومي من تخلف وانعدام للانتاجية والأحكام المطلقة والنهائية التي تقدم على أنها إجابات للأسئلة المعلقة. جاء اختيارنا دراسة موضوع الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1962-2000، دراسة سوسيولوجية، تتويجا ومقدمة لهذا الاهتمام الذي صاحب الباحث طيلة التكوين في طور التدرج.

كان يجب انتظار حتى سنة 2010، سنة عرض ومناقشة مذكرة الماجستير ، للاطلاع على عدة ملخصات لكتاب صدر لعالمة الاجتماع والفيلسوفة الفرنسية د. ميدا، الكتاب الذي أحدث نقاشا قويا في الساحتين الاعلامية والاكاديمية، خاصة وأن عنوانه لم يكن خاليا من الإثارة: "العمل، قيمة إلى اندثار؟". تناول الكتاب للتاريخ النقدي لمفهوم العمل وإضاءته البارعة على الأبعاد السياسية والاجتماعية للفعل الاقتصادي، أرست القواعد المعرفية والمنهجية لما سنقوم بدراسته مستقبلا خلال أطروحة الدكتواره.

السبب الثاني تصادف وارتفاع أعداد العمال الاجانب في الجزائر، الأمر الذي زاد في إلحاحية سؤال معنى ومكانة العمل لدى الجزائريين وأعاد الاهتمام به من جديد. خاصة وأن الحديث عبر صفحات الجرائد وباقي وسائل الإعلام تكرر مرات عدة ناقلا شكاوي ومعاناة أصحاب العمل في الحرف والمهن والمقاولين والمستثمرين الفلاحيين من "عزوف" الشباب الجزائري عن العمل وميله إلى تفضيل الوظيفة في الإدارة العمومية على الاشتغال لدى الخواص. كان هذا الوضع بالتحديد باعثا على دراسته علميا بقصد الوقوف على حقيقته والتعمق في مختلف أبعاده.

سادسا. أهداف الدراسة:

في الحقيقة، لا تبتغي هذه الدراسة أهداف كثيرة و/أو غير قابلة للتحقيق، نريد لدراستنا أهداف واقعية عملية وفي حدود قدراتنا وتجربتنا البحثية القصيرة، رغم أن غاياتها تتجاوز واجب تحرير وعرض ومناقشة الأطروحة إلى غايات تنفتح على مستقبل بحثي، يطمح الباحث من خلاله الاشتغال الدؤوب نظريا وميدانيا على كل ما له علاقة بعالم العمل والظاهرة الاقتصادية في المجتمع الجزائري، كمحاولة وطموح فردي يسعى للتأسيس لتقليد بحثي حسّاس للممارسات الاقتصادية في مجتمعه ضمن عنوان سوسيولوجيا الممارسات الاقتصادية أو السوسيولوجيا الاقتصادية.

إنّ الهدف الأول الذي نسعى لتحقيقه هو تقديم عرض مفصل، عميق، تفاعلي وثري لمفردة العمل كمفهوم فلسفي سوسيولوجي، اجتهد عدد كبير من المفكرين في الاشتغال عليه والبحث عن مكنونه الانساني والسياسي اللامحدود. إصرارنا على هذا ترسيم هذا الهدف لدراستنا والإصرار كذلك على تحقيقه، نابع من الرغبة في تقديم مادة دسمة ومحيّثة للدارسين في تخصص علم اجتماع العمل على

مستوى الجامعة الجزائرية، لعلّ الجهد يُثمر مبادرات فردية تُخرج سوسيولوجيا العمل من حال الاغتراب الهوياتي[76] الذي تعيشه.

الهدف الثاني هو تقديم أطروحة حول موضوع مكانة وقيمة العمل في المجتمع الجزائري، تقطع مع المقاربة المعيارية للمسألة. فمن أكثر الأخطار القاتلة -للمصداقية العلمية للبحث- التي تتربص بالدراسات حول مثل هذه المواضيع هو وقوع الباحث في فخ التفسيرات الاختزالية، كأن يُرجع الأمور دوما إلى عناصر ثقافية في المجتمع، فيفسر مثلا الانخفاض المزمن لإنتاجية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالميل الطبيعي للعامل الجزائري نحو الكسل وعدم انضباطه وغياب الرغبة في بذل الجهد. هذا النوع من التفسيرات الجوهرانية التي تعيد الظواهر الاجتماعية إلى الأصول العرقية والدينية والثقافية في الواقع إعادة إنتاج للخطاب العنصري والاستعماري من حيث تدري أو تدري. لذا فهدفنا هو تقديم حزمة من التحاليل والتفسيرات التي نبغي بها فهم الظاهرة وفق القاعدة التي أقرها دوركايم: تفسير الاجتماعي بالاجتماعي.

سابعا. أهمية الدراسة:

يمكن اختصار الأهمية التي تكتسيها الدراسة الحالية في أمرين اثنين. أولا، من شأن هذه المحاولة البحثية تحرير العمل من حيث هو قيمة اقتصادية وتجربة انسانية واجتماعية تتمايز من خلالها مختلف الثقافات والمجتمعات، من أسر التفسير الجوهراني العنصري القائم على أحكام تبسيطية

[76] في الواقع، يحتاج توصيف هذا الحال، حال الاغتراب الهوياتي الذي يعيشه تخصص سوسيولوجيا العمل في الجامعة الجزائرية إلى أطروحة جادة تشتغل عليه. ما نقصده بالاغتراب هو نزوع التخصص أو بالأحرى المشتغلين بهذا التخصص إلى تبني مقاربات بحثية، منهجية ومعرفية، منفصلة تماما عن الاشكاليات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، الفعلية لمجتمعهم؛ ما معنى دراسة "تقييم الأداء" في مؤسسات اقتصادية لا تمتلك حتى سلطة القرار الاقتصادي أو ما معنى دراسة "عملية التوظيف والاستقطاب" في بلد لا وجود فيه لسوق شغل فعلي مستقل وقائم بذاته. وجه آخر من أوجه الاغتراب هو انفصال العمل البحثي -على الأقل على مستوى مذكرات التخرج بأطوارها الثلاث- عن مسائلة واقعه في نطاق التراث السوسيولوجي والفلسفي الثري واللامحدود في موضوع العمل؛ زيارة للمكتبة الجامعية ولرفوف المطبوعات كفيل بإظهار ذلك بالطريقة الأكثر مأساوية وإثارة للحزن.

ونهائية هدفها شرعنة وإعادة إنتاج طرح تراتبي للحضارات وللثقافات، فيخص بعضها بالحضارة والتقدم والابداع ويحكم على أخرى بالتخلف والكسل والجهل.

أما عنصر الأهمية الثاني فيتعلق بحقيقة أن العمل كواقع اجتماعي مميز كرسته الحداثة والاقتصاد الصناعي، وبحكم ارتباطه وإحالته لقضايا تشد إليها اهتمام ومصلحة الجميع (خلق وتوزيع الثروة، المساواة والعدالة الاجتماعية، الفقر، البطالة، الضمان الاجتماعي، الأجر، مستوى المعيشة، القدرة الشرائية، الرابط الاجتماعي)، فإنه صار مجالا لرهانات سياسية متعاظمة. وكما يحدد نمط الانتاج وشكل تنظيم العمل المستوى السياسي فإن لطرق حيازة وممارسة السلطة وتوزيعها في المجتمع أثر حاسم على واقع العمل وتمثلاته لدى مختلف الفاعلين الاجتماعين. وعليه فإن دراسة العلاقة شباب عمل في المجتمع الجزائري ستفتح لامحالة الباب على فهم أوسع وأعمق لتمفصلات العلاقة بين المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر المعاصرة.

ثامنا. القراءات المُوجّهة للدراسة:

في معرض مناقشة بعض الدراسات السابقة والمشابهة من ناحية الموضوع لبحثنا الحالي، نعتقد أنه من اللازم منهجيا والواجب أخلاقيا الحديث عن تلك القراءات التي كان لها فضل كبير في توجيه عملنا البحثي، ليس فقط من ناحية المعطى النظري بل إنها أسهمت بطريقة مباشرة في تغذية أفكارنا وساعدتنا على مشكلة الموضوع وتطعيمه بالعمق التحليلي اللازم.

ليس في الأمر مبالغة إن قلنا، أنه لولا بعض القراءات التي قمنا بها لباحثين أكفاء في مجالهم لما وفقنا إلى إخراج العمل بهذا الشكل.

لقد مكننا الاطلاع على مؤلفات لهواري عدي خاصة كتابه المعنون "مأزق الشعبوية"[77]، وبعض من مقالاته التي تناولت موضوع المؤسسة الاقتصادية في الجزائر وتبعية الاقتصادي للسياسي،[78] مكننا من إدراك الجسور الفعلية التي تصل الحقلين الاقتصادي بالسياسي وكذا الاجتماعي. ثراء وقوة العدّة المفاهيمية التي يشتغل بها لهواري عدّي على الاشكاليات الكبرى للمجتمع الجزائري (الشعبوية، السلطة السياسية، الرابط الاجتماعي، الفشل الاقتصادي والتنموي، الاسلاموية، الجيش والسياسة ...) فتحت أعيننا ووعينا على مركزية مفردة العمل ضمن سيرورات تشكل ونمو المجتمع المدني والعلاقة مجتمع-دولة وبروز الفرد الحر المستقل، الفرد المواطن؛ بعبارة أخرى بيّن لنا عدّي استحالة تناول مفهوم العمل بالدراسة من دون الإحالة إلى دوره الحاسم في سياق الحداثة، السياسية منها على وجه خاص، حيث أن كل من مفردات المواطنة، الديمقراطية، الحزب السياسي، المجتمع المدني، وما يتخللها من ممارسات على أرض الواقع، هي في المحصلة امتدادات طبيعية للتحولات التي عرفها عالم العمل ومفهوم العمل في أوربا الغربية ابتداء من القرن السابع عشر. قراءتنا واطلاعنا على الأعمال البحثية الجادة والرصينة للهواري عدي هي التي وسعت –في جانب كبير- من الأفق البحثي والتحليلي لدراستنا، كما بيّنت لنا عبثية تناول موضوعة العمل على الأخص في المجتمع الجزائري بخلفيات تقنوية أو مناجمية جامدة منفصلة تماما عن الأطر السياسية والايديولوجية التي يحيى فيها العمل والمؤسسة في المجتمع (كالقيام بدراسة العمل من خلال دراسة تقييم الأداء أو التغير التنظيمي[79] ...الخ).

---

[77] Cf. Lahouari Addi, **l'Impasse du populisme**, Ed Enal, Alger, 1990.

[78] هذا رابط إلى الصفحة الرسمية لعالم الاجتماع الهواري عدّي على موقع معهد الدراسات السياسية، ليون الفرنسية. الصفحة تتضمن عناوين العديد من مقالاته التي بالإمكان تحميلها مباشرة ومجانيا:
http://doc.sciencespo-lyon.fr/Ressources/Bases/Publi/publi.html?IDIEP=33

[79] موضوع التغيير التنظيمي كان أطروحتنا في الماجستير التي نوقشت سنة 2010. ولا نرى حرجا اليوم في القول بأن طريقة تناولنا للموضوع لم تكن سوسيولوجية البتة بل أنها وبحكم الموضوع نفسه كانت هجينة، لا هي تنتسب الى علم الاجتماع ولا لعلوم التسيير والمانجمانت ولا إلى أي حقل معرفي آخر واضح. الأمر في اعتقادنا مؤشر على الأزمة التي يعيشها علم اجتماع العمل في الجامعة الجزائرية وفي المجتمع البحثي الوطني. سوسولوجيا العمل فقدت هويتها وتنكرت لروادها من علماء الاجتماع الجزائريين (جيلالي اليابس، علي الكنز، محمد بوخبزة...) الذين أسسوا بالفعل لمدرسة بحثية تفوقت في التعامل مع إشكاليات لا تخص فقط المجتمع الجزائري بل العديد من مجتمعات الجنوب.

كذلك، وجب ذكر فضل أعمال الفيلسوفة وعالمة الاجتماع الفرنسية دومينيك ميدا (Dominique Meda) [80] التي تعدّ اليوم أحد أكبر المختصين في قضايا العمل والشغل في العالم الغربي، فبالإضافة إلى تأليفها عديد الكتب والمقالات العلمية في الموضوع فإنها أشرفت على الكثير من الدراسات الفرنسية والأوربية المكنبة على دراسة سوق الشغل والتحولات التي مست العمل كقيمة اجتماعية في المجتمعات الحديثة. سيكون للقارئ مجال للتعرف على أفكار ميدا من خلال الفصول المقبلة خاصة الفصل المتعلق بعرض ومناقشة مفهوم العمل.

[80] قائمة ببعض كتب دومينيك ميدا والأبحاث التي أشرفت عليها:

D. Meda, **Le travail**, Ed Puf, Coll Que-sais-je ?, 4ème éditions, Paris, 2004 ; **Le travail : la révolution nécessaire**, Editions de l'Aube, Paris, 2011 ; **Le travail une valeur en voie de disparition ?**, Ed Flammarion, Paris, 2010 ; *http://doc.cee-recherche.fr/opac/index.php?lvl=notice_display&id=86377*

الفصل الثاني:

العمل، بحث في السياقات التاريخية والاجتماعية للمفهوم

أولا. التاريخ النقدي لمفهوم العمل

ثانيا. العمل في التراث الفلسفي

ثالثا. العمل في التراث السوسيولوجي

أولا. التاريخ النقدي لمفهوم العمل

1. مجتمعات ما قبل وما بعد العمل:

اختصت عالمة الاجتماع والفيلسوفة الفرنسية دومينيك ميدا (Dominique Meda)[1] في دراسة مكانة ومعنى العمل في المجتمعات الغربية والتأريخ لهذه المكانة، مدافعة عن طرح مفاده أن العمل من حيث هو قيمة اجتماعية ونشاط اقتصادي، يعيش أزمة معقدة وعميقة تهدد العيش المشترك في الكثير من الدول اليوم، خاصة منها الأكثر تقدما، وعليه طالبت في مختلف أبحاثها المنشورة بضرورة توحيد الجهود لتحرير العمل من ضغط الشرط الاقتصادي النيو-ليبرالي.[2] وضمن هذا المسعى البحثي، تؤكد ميدا على أهمية التمييز -في سياق بروز مفهوم العمل وتطوره- بين المجتمعات القائمة على العمل وتلك التاريخية الغير القائمة عليه، وهي تلتقي في هذا مع أفكار كارل بولاني في مؤلفه التحول الكبير.

الحديث عن مجتمعات غير قائمة على العمل لا يعني غيابه أو انتفاءه كنشاط معيشي لدى انسان هذه المجتمعات، أو أنه لم يوجد قبل عصرنا وظهر فجأة ليقتحم حياتنا اليوم؛ المقصود هو أن المجتمعات البشرية ورغم تعاطيها على الدوام مع عناصر الطبيعة كي تحولها وتضمن عبرها تلبية حاجاتها للعيش، إلا أن هذا النوع من النشاطات لم يُجمع في مفردة اجتماعية واحدة مستقلة: "العمل". كما أن هذه النشاطات لم تكن واقعة في قلب النظام الاجتماعي وتمارس عليه دور محدّدا كما هو حال العمل ونشاطات الانتاج اليوم.[3]

لقد شكّلت المجتمعات البدائية ما قبل الرأسمالية على حسب ما تفيد الأدبيات الأنثروبولوجية التي اعتمدتها ميدا، المثال الأبرز للمجتمعات غير القائمة على العمل. فدراسة هذه المجتمعات وأنماط

---

[1] وجب التنويه أنّ اشتغالنا على عناصر هذا الفصل، عرضا وتحليلا، اعتمد في جانب كبير منه على أعمال دومينيك ميدا، التي استلهمنا من تاريخها النقدي لمفهوم العمل. سبق واستعرضنا أهم مؤلفاتها وأبحاثها في الفصل الأول.

[2] أهم مؤلف لها، فصّلت فيه هذا الطرح ودافعت عليه هو:
Le travail : Une valeur en voie de disparition ?, Op. cit.

[3] Dominique Meda, **Le travail**, Ed Puf, Coll Que sais-je ?, 2004, p 7.

الحياة فيها يظهر كيف أن المنطق الاقتصادي للتراكم والانتاج لهدف التبادل، والذي هو في قلب التعريف الحداثي للعمل، لم يكن له وجود في هذه المجتمعات.

الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات ما-قبل-الاقتصادية تبيّن بما لا يدع مجالا للشك أنه لا وجود لمعنى ودلالات مشابهة لما نُعرّفه اليوم بالعمل. "فالبعض منها لا يملك حتى لفظاً خاصا لتمييز النشاطات الانتاجية عن بقية السلوكات البشرية".[4] كما أن اللغة الاغريقية لم تتضمن كلمة لها دلالة العمل كما نعرفه اليوم، هناك كلمة واحدة هي Ponos التي تشمل كل النشاطات المُنهكة والمتعبة، تقابلها كلمة Ludon التي تعني اللعب واللهو.[5] أيضا فإن الزمن الاجتماعي المخصص لإنتاج الشروط المادية للحياة هو على عكس ما هو شائع عندنا اليوم (الإنسان البدائي واقع تحت ضغط العمل) محدود جدا.[6]

ضمن هذه المجتمعات، لا يتم نشاط الانتاج أبدا بصفة فردية أو لدواع ودوافع شخصية، فالظواهر الاجتماعية التي تُهيكل هذه المجتمعات هي من طبيعة أخرى، غير اقتصادية، هي إجتماعية في الأساس وعلى علاقة مباشرة بالقرابة وصلة الرحم والنسق الرمزي المرتبط بها. في هذا الاطار يؤكد م. سالينس (M. Sahlins) أن العمل ليس بالمفردة الحقيقية في الاقتصاد القبلي"[7]، حيث أن المساهمة الفردية في الحياة الجماعية لا يُبتغى من وراءها الربح المادي، وأن فكرة التضامن والتكافل الاجتماعيين التي هي الغاية الأسمى للفعل، حاضرة في كل النشاطات اليومية للأفراد، كما أن معيار القيمة لأي نشاط هو محتواه الاجتماعي أي مدى مساهمته في وحدة الجماعة وتعزيز تجانسها.

من جانب آخر فإن التنظيم الاجتماعي في اليونان القديمة، والمساهمة الفكرية للحضارة الاغريقية، مثّلت محطة ثانية لـ ميدا في طرحها الخاص بالمجتمعات غير القائمة على العمل. فهي تقرر بأن ما كان يوجد باليونان القديمة هي المهن، النشاطات والمهام في مقابل غياب العمل.[8] ففي اليونان القديمة تم

[4] Phillipe Descola. Cité par : D. Meda, **La travail**, Ibid, p 8.
[5] Alain Cotta, **l'Homme au travail**, Ed Fayard, Paris, 1987, p 14.
[6] Dominique Meda, **Le travail**, Op. cit., p 8.
[7] Cité par : D. Meda, **Le travail**, Ed Puf, Coll Que sais-je?, Paris, 2004, p 9.
[8] Dominique Meda, **Le travail**, Ed Puf, Coll Que sais-je?, Paris, 2004, p 10.

هندسة التراتبية الاجتماعية للنشاطات على أساس مدى التبعية التي يفرضها النشاط بباقي السكان؛ وعليه فكلما تطلبت تأدية النشاط الحاجة للآخرين كلما كان هذا النشاط موضع احتقار اجتماعي. أفلاطون وأرسطو ذهبا في نفس اتجاه هذه القاعدة، بل ودافعا عنها، معتبرين التحرر من الحاجة هي الوضعية الأمثل والأكثر رقيا انسانيا للفرد وللجماعة، كونها تتيح لصاحبها الاهتمام والتفرغ للمهام والنشاطات الحرة، مثل المهام الأخلاقية والسياسية التي ليس لها علاقة مباشرة بالحاجة، حيث أن غايتها توجد في ذاتها. يقول أرسطو أن السعادة غاية لا تتأتى بالتعب والبذل، هي توجد في- وتتماشى مع المتعة ... لذا فالإنسان العامل يقوم بعمله لأجل غايات لا يملكها.[9]

كذلك هي الحال عند الرومان، إذ لم يعني العمل ما نقصده به اليوم، فلا هو إضافة قيمة ما، ولا هو مساهمة في الصالح العام. كما لدى الاغريق، لم يوجد العمل في قلب النظام الاجتماعي للرومان ولم يشكل عنصرا محدّدا لحياة الأفراد فيه، أو مرآة عاكسة لتمثلات المجتمع عن نفسه.

ضمن هذا السياق، لم يكن قد نمى بعدُ العمل، ولم يتح له التطور والتحوّل إلى أداة قادرة على اقصاء وتحييد العقبات الاجتماعية المتجذرة، وأن يكون نشاطا يُمكّن من قلب نظام الامتيازات المتوارث في المجتمعات القديمة والتقليدية. لم يتحقق هذا الأمر إلا مع قدوم الثورة الصناعية الرأسمالية والحداثة السياسية.

عطفا على مكانة العمل في الفكر الديني، تشير ميدا إلى أن الفكر الديني المسيحي جعل من العمل نشاطا ربانيا وإنسانيا في نفس الوقت. ربانيا على اعتبار أنّ عملية الخلق جرت في ستة أيام، استراح بعدها الرب في اليوم السابع؛ وإنسانيا إشارة إلى العقوبة التي قرّرها الرب لمعاقبة آدم وحواء: "ستعملون بعرقكم".[10]

---

[9] ترجمة بتصرف:

Aristote, **La politique**, Livre 8, Chap 3, 1982. Cité par : D. Meda, **Le travail**, Op.cit, p 11.

[10] حسب ما ورد في الإنجيل.

إنه وحتّى القرون الوسطى لم تتغير مكانة وتمثلات العمل في أغلب المجتمعات، الأوربية منها بالتحديد، حيث استمر نفس النظام الاجتماعي في الوجود ببُناه الأساسية وأيديولوجيته: مجتمع زراعي خاضع للتقسيم التراتبي إلى ثلاث فئات: الأوراتو (Oratores)؛ البيلاتور (Bellatores)؛ اللابوراتو (Laboratores). في القمة يتواجد أصحاب الحكم والسلطة الذين ينسبون أنفسهم إلى الله ويتلحفون شرعية دينية، يليهم الفئة القيّمة على الحرب والقتال، ثم في أسفل السلم الاجتماعي، باقي السكان المحكوم عليهم بالعمل والتعب والجهد. ورغم ما عرفته المدن والقلاع المختلفة من ظهور وانتشار نشاطات جديدة لكنها لم تقدر على إحداث زعزعة للفئتين العُلويتين من مكانتهما. صار الحرفيون فوق المزارعين والتجار فوق الحرفيين، لكن تحالف هاتين الفئتين الصاعدتين، التجار والحرفيين، لم يُمكّنهم من إضعاف مكانة البيوت الأميرية وجماعة النبلاء ورجال الكنيسة في المجتمع، كما أن موضوع الصراع في المدن القروسطية لم يتجاوز حدود الصراع على إعادة تعريف المكانة الاجتماعية ضمن نظام الفئة الثالثة، فئة العمل،[11] في حين أن قمة الهرم الاجتماعي بقيت ثابتة ومتكلّسة.

رغم هذا، فإنه وعلى امتداد العصور الوسطى ستعرف المجتمعات الأوربية تحولات بطيئة تُتوّج في القرن الثامن عشر، ببروز مُفردة العمل والاعتراف بقِيمتها الاقتصادية المستقلة عن القيمة الاجتماعية. سيصير العمل بحكم هذه السيرورة عامل إنتاج. وبدءً من هذه اللحظة سيصبح ممكنا الحديث عن مجتمعات قائمة على العمل.

على حسب شبكة القراءة والتحليل التي طورتهما دومينيك ميدا، فإن اختراع العمل كمفهومٍ مستقلٍ حاملٍ للدلالات التي نعرفها عنه اليوم، تمّ فعليا على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عبر ثلاث مراحل جاءت كل واحدة منها لتضع طبقة من المعاني والمضامين على ما سبقها من دون أن تمحي التي قبلها.[12]

[11] Alain Cotta, **l'Homme au travail**, Ed Fayard, Paris, 1987, p 42.
[12] D. Meda, **Le travail**, Op.cit., p 15.

2. العمل كعامل انتاج (المحطة الاولى):

كانت 1776 هي سنة صدور الكتاب الشهير لـ آدم سميث (Adam Smith): "بحث في أسباب ثروة الأمم"، والذي يُعرف اختصارا بـ "ثروة الأمم". لقد شكّل هذا الكتاب قطيعة مع البيئة الفكرية التي كانت مهيمنة آنذاك. فمع آدم سميث ومعاصريه من المفكرين الليبراليين، صار العمل مقياسا وواقعا يُضفي التجانس على مختلف الجهود، وأداة مرجعية تُتيح المقارنة بين السلع. لقد صار العمل سلعة بالإمكان فصلها عن الشخص وكراءها كخدمة يُأجر عليها صاحبها. هذه النقلة النوعية التي عرفها العمل، مفهوما ونشاطا، دفعت سميث إلى اعتباره أساس واسمنت الرابط الاجتماعي، ففي مجتمع يفرض على الكُلّ الانخراط ضمن مسعى تحقيق الوفرة، تأخذ العلاقة ما بين أفراده بالضرورة شكل المساهمة في الانتاج والعمل.

لقد أسس سميث الاقتصاد السياسي للمجتمعات الحديثة على مفردة العمل الانساني بوصفه القوة الخلاقة للثورة والمُضيفة للقيمة. كما خصّ العمل بحضور لافت في مؤلفه، عبر حديثه عن أهمية "العمل السنوي للأمة" وتفسيره قيام ثروة الأمّة على عنصري، قدرة ومؤهلات العمل وحجم العمل النافع (عمل أفراد المجتمع عموما، الذي يخلق الثورة) بمقابل العمل غير النافع (عمل موظفي الدولة الذين يستهلكون الثروة). يتحدث سميث كذلك، عن أن تقسيم العمل أسهم تاريخيا في تعزيز الخاصية الإنتاجية للعمل، ولأهمية تقسيم العمل فلقد خصّه بتحليل وشرح مفصل ضمن الفصل الأول من الكتاب.

إنّ ما لفت نظر سميث هي تلك القوة الكامنة في العمل، كنشاط انساني، فلقد لاحظ أن للعمل المنظم عقلانيا قدرة خارقة على خلق القيمة على نطاق غير محدود، وكأن الأمر يتعلق –في رأي سميث- بقوة سحرية يتمتع بها العمل، لم يُعرها الفكر الانساني فيما قبل الاهتمام اللازم حيث أنه كان منكبا على مُعايرة العمل والحطّ من قيمة ومكانة المشتغلين عليه في المجتمع، لذا يرى سميث بضرورة تأمل هذه

الحقيقة والتفكير فيها لأجل دفع المجتمعات إلى بلوغ مراحل متقدمة من الوفرة والرفاهية تضمن لها الاستقرار والسعادة

لقد أدت مقولة سميث في مؤلفه ثروة الأمم[13]، "العمل هو مقياس القيمة التبادلية لكل السلع".[14] إلى قلب أوضاع المجتمع الاوربي آنذلك. حيث أنّ قيمة الأشياء لم تعد في وزن معدن النقود اللازمة لاقتنائها (على حسب ما ترى المدرسة الفيزيوقراطية)، ولا في مكانة وسلطة الأمير الذي يُعطي القيمة القانونية لهذه النقود، بل أن المقياس الوحيد لقيمة لأشياء هو العمل اللازم لإنتاجها. أي أنّ كلاً من النقود، المعادن، القمح... هي في الواقع مقاييس خاطئة لا تصلح لتحديد قيمة السلع والأشياء، فهي تتغير في الزمان والمكان على خلاف العمل الذي هو على حسب اعتقاد سميث المقياس الكوني الوحيد الصحيح.

إنّ الأبعاد الجديدة التي أخذها العمل، مع نهايات القرن 18 وبدايات القرن 19، كونه صار قابلا للفصل عن الشخص (Détachable)، مجردا (Abstrait) وموضوعا للتبادل (Marchand)، دفعت في اتجاه تتويجه اجتماعيا كمسار مُحقّق لاستقلالية الأفراد وحريتهم، فإضافة إلى ما يتيحه لي العمل من ضمان لأسباب العيش فإنه يسمح لي كذلك بتحسين شرطي الوجودي والسيطرة أكثر على بيئي الاجتماعية؛ إنه في فعليا، يوفر لي الشروط الموضوعية لممارسة سيادتي على نفسي.[15]

لقد صار العمل هو تلك الطاقة الانسانية التي تسمح للفرد بأن يجعل الأشياء مختلفة، على صورة ما يريده هو. لقد تحرّر الانسان بفعل هذه الدلالة الجديدة التي أخذها العمل من قيد الطبيعة وحتمياتها ليصبح بعمله عنصر تغيير فيها وعليها. إن هذا الواقع المستحدث هو في الحقيقة تحرر من- وتجاوز لعلاقة العبد وتكريس لإمكانية الوجود اجتماعيا على قاعدة جديدة أكثر عدلا، هي قاعدة المساهمة في

[13] آدم سميث، ثروة الامم، مرجع سابق.

[14] *«Le travail est donc, la mesure de la valeur relative échangeable de toutes les marchandises».*

[15] D. Meda, **Le travail**, Op.cit., p 15.

الصالح العام (خلق الثورة). إن هذه الأرضية الجديدة عمِلت على إحداث ثورة اجتماعية رفعت من شأن العمل والعمال وفتحت الباب واسعا أمام السباق نحو الزيادة اللامتناهية للإنتاج والثورة.

لقد أسس سميث فكرته حول العمل على الأدوات الفكرية لعصره، فقارب أولا، عمل الفرد كنشاط عضلي مقرون بالجهد والتعب والمعاناة، موضوعه التحويل المادي للأشياء، وهو ما يعكس الفكرة التي كانت شائعة عن العمل في المجتمع، أما ثانيا، وهنا مكمن الجدّة التي أتى بها سميث كي يضيفها على الفهم السابق، فلقد أكد سميث على أن العمل هو مادة متجانسة ثابتة على اختلاف الزمن والمكان وقابلة للقسمة إلى وحدات. وهذا بُعدٌ جديد مجرّد أضافه سميث على العمل. وجب الانتباه إلى أن الإطار الأشمل الذي كان يفكر ضمنه سميث هو بحثه في أصل التبادل السلعي، بمعنى ما الذي يجعل التبادل ممكنا؟ وعلى أي أساس يتمّ؟ وما الذي يحدد قيمة السلع المتبادلة؟ ليجيب بأن أساس ومعيار كل ذلك هو العمل. فكل الأشياء التي نتبادلها تتضمن العمل، أي بالإمكان تحويلها وتفكيكها إلى عمل، أي –مرّة أخرى- إلى إرجاعها إلى أصلها والذي هو كميّة الجهد والتعب العضلي الذي استلزمه انتاجها. يقول سميث، «إن العمل هو السعر الأول .. هو النقود التي يتمّ دفعها لشراء كل الأشياء»[16]، المقصود هو أنّ كل عملية يقوم بها الانسان لحيازة الأشياء و/أو تبادلها فهي تقوم أصلا وفي البدء على العمل، فالإنسان كي يقتني القمح الذي يأكل أو الماء الذي يشرب عليه أن يعمل. مع هذا، فإن البعد الذي يهم سميث ليس الجانب الفعلي أو الملموس من العمل، بل ما يحيل إلى كونه مادة قادرة على إذابة كل شيء فيها، وهو ما يجعله قابلا لأن يكون مرجعية التبادل السلعي. إذن العمل هو مقياس كل شيء لدى سميث؛ لكن ما هو مقياس العمل؟ ما هي أداة قياس ومقارنة كميات العمل ذاتها؟ أجاب سميث بأنه الزمن، ما يعني أن العمل صار هو الزمن؛ الزمن هو المادة الأولية للعمل وهو مضمونه المؤسس.

[16] A. Smith, **Recherches sur les causes de la richesse des nations**, Ed Flammarion, Paris, 1991, p 100.

إن هذا المنظور السميثي في مقاربة موضوع العمل والتفكير فيه/عليه، هو في الواقع الأرضية التي تنطلق منها منطقيات الاشتغال على موضوعي القيمة والانتاجية؛ فعلى اعتبار العمل قابلا للقسمة إلى كميات متساوية فإنه صار بالإمكان تفكيك كل عمل معقد إلى كميات عديدة من العمل البسيط والتوليف بينها بذكاء في شكل عمليات منظمة. ما يعني أن الإنتاجية ما هي إلا تكرار مُتحكّم فيه ومقصود لهذه العمليات المتكونة من كميات عمل بسيطة، بهدف تحقيق الفائدة والرفع من معدلات الربح (القيمة). وعلى أساس هذا الفهم وضع طايلور نظريته العلمية لإدارة العمل نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين، التي اجتاحت عالم الصناعة والانتاج ولازالت تشكل الخلفية الايديولوجية لكل نظريات وتقنيات التسيير والإنتاج.

لقد استمر مفهوم العمل في التشكل والتطور طيلة القرن الثامن عشر، إلى غاية استقراره منتصف القرن التاسع عشر على اعتباره أكثر من مجرد "مقياس" للسلع، بل هو كذلك وفي المقام الأول ما يخلق الثروة، أو بالتعبير الماركسي هو عنصر إنتاج. الملاحظ هو أن العمل ورغم هذا التطور –اجتماعيا واقتصاديا- في المفهوم، إلا أن تعريفه لا زال أداتيا، هو مرة أداة للتبادل ومرة أخرى أداة للإنتاج.

إن حصر العمل في النشاط الانتاجي هو سمة ارتبطت بعديد الكتابات التي تلت مؤلف سميث حول ثورة الأمم. بحث بقى تعريف العمل مرتبطا وتابعا للتعريف الذي يعطيه المفكرون للثروة، فعلى حسب تعريف الثروة يكون تعريف العمل؛ أي أنّ الذي يعتبر عملا هو فقط النشاط الذي يتيح خلق الثروة. مالتوس (Malthus) رغم ما يميز تعريفه المبدئي للثروة من شمولية ومطاطية، معتبرا إياها وبحكم اشتمالها على «كل الاشياء المادية والفكرية الملموسة وغير الملموسة، المرتبطة بمنفعة أو متعة انسانية، فهي تتضمن كل الامتيازات التي يتيحها الدين والأخلاق والحرية السياسية والمدنية والموسيقى والرقص والمسرح...»، إلا أنه يعود ويقرر أن هذا التعريف واسع جدا إلى حدّ يجعل من مفهوم الثروة غير عملي

وغير قابل لقياس نمو وتكاثر قيمة الثروة من سنة إلى أخرى.[17] وعليه يقرر مالتوس أن «الثروة هي [فقط] كل الأشياء المادية اللازمة والنافعة للإنسان، والتي يسعى الأفراد والأمم بصفة طوعية إلى حيازتها تلبية لحاجياتهم ... يكون البلد غنيا أو فقيرا على حسب وفرة أو ندرة الأشياء المادية التي يحتاجها».[18] هذا التحديد لماهية الثروة وطبيعتها مفيد لناحيتين على الرغم من قربه من رؤية سميث، أولا لأنه يجعل للاجتماع الانساني غاية واحدة ذات طابع اقتصادي (خلق الثروة)، وثانيا لأنه يفضي إلى تكريس التصور الجديد حول العمل، العمل بما هو عمل نشاط إنساني منظم اجتماعيا بقصد الإنتاج، أي العمل الممارس على أشياء مادية قابلة للتبادل وحيث تكون القيمة المضافة ملموسة وقابلة للقياس.

لقد هيمنت ضرورات الفكر العملي على الجهد الفلسفي المشتغل على العمل خلال هذه الفترة من التاريخ، خاصة وأن الاقتصاد السياسي الذي كان يعيش مرحلة الولادة آنذاك، ولغرض فرض نفسه كتخصص معرفي جديد مكتمل شروط العلمية، كان في حاجة إلى الارتكاز على المعاني والمضامين التي أقرنها بمفهوم العمل، جاعلا منه نشاطا ذي غاية أداتية تتراوح بين طرفي التبادل والانتاج، كي يؤسس لموضوعه الذي هو خلق الثروة وتعظيمها.

في هذا السياق، من الواضح الفضل التاريخي للاقتصاديين على مفهوم العمل، فهُم من اخترع و/أو أعاد اكتشاف مفردة العمل، ووحّدوها بأن ضمّنوا عنوان العمل كل النشاطات التي كانت تعتبر فيما قبل نشاطات "متعبة"، تنتمي إلى مجالات متنوعة ومتناثرة (خدمة الأرض، الحرف، التجارة ...). لم يكن السبب وراء عملية التجميع هذه لمختلف النشاطات ضمن مفهوم العمل، هو درجة التعب المرتبط بالجهد المخصص لها، أو اشتراكها في نفس طريقة أو موضوع العمل، وكلها أسباب تقع داخل عملية العمل، بل كان السبب واقعا خارج العمل ذاته، بما معناه أن ما يعتبر عملا هو كل نشاط يُفضي إلى خلق الثروة وتعظيمها أي إلى إضافة القيمة إلى الأشياء المادية.

---

[17] Th. Malthus, **Principes d'économie politique considérés sous le rapport de leur application pratique**, Ed Calmann Levy, Paris, 1969, p 5. In : D. Meda, **Le travail : une valeur en voie de disparition ?**, Ed Flammarion, Paris, 1995, p 70.

[18] Ibid, p 71.

ما يجب إدراكه، هو أنه وبعد سميث وثلة الاقتصاديين الذين ساروا على نهجه، لم يعد يُقرن العمل بمفردات التعب والجهد، بل صار العمل مفردة اقتصادية مقطوعة عن دلالاتها الواقعية.

إن الأشكال التي أخذها العمل بعد انبثاقه في غضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هي بمثابة القطيعة ما كل ما سبق من أشكال الحياة الاجتماعية وطرق تنظيم العلاقات في المجتمع. صار العمل مظهرا من مظاهر تجسيد حرية الفرد من جهة، وذلك الجزء من النشاط الإنساني القابل للتبادل السلعي من جهة أخرى. لقد ارتقى العمل إلى رمزٍ للحرية والاستقلالية، بفضله يمكن للفرد ممارسة قدراته الخاصة على تلبية حاجاته عبر التفاوض الحرّ والتعاقد الطوعي على المكانة الاجتماعية التي تُتيحها قدراته ومساهمته في مسار خلق الثروة الوطنية.

لقد كان لـ لوك (Locke) الفضل في اعتبار العمل مظهرا من مظاهر الحرية الفردية، حين أكد على الحق الذي يعود لكل إنسان في ممارسة ملكيته على جسده وعلى شخصه، وهو حق –في رأي لوك- لا يقبل النقاش أو التراجع عنه. «لكل واحد من البشر الحق في ملكية نفسه ... بإمكاننا القول أن عمل جسده وشغل يديه هما ملكيته الحصرية»[19]. فبِجُهد العمل يكتسب الفرد الحق في ملكية ما يحوز، وهذا الحق في الملكية مؤسس على حق آخر قبلي، هو الحق في ملكية جسده. إن العمل بهذا المعنى هو النشاط الانساني الذي يتيح بمجرد وجوده للفرد أن يحيا وأن يوجد كإنسان حر.

شكلت إمكانية أن يبيع الناس عملهم بالنسبة لـ سميث ولوك وعديد مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر، شكّلت فرصة للتفكير في تصور جديد وثوري عن الفرد، لقد صار بإمكان الشخص ومتاحا له أن يصبح فردا مستقلا قادرا على العيش بممارسته لقدراته ومهاراته من دون الحاجة لأيّ كان. إن هذا الشكل الاجتماعي الجديد لوجود وعيش الانسان الفرد (الفردنة Individualité) يُعدّ تقدما تاريخيا عظيما جدا وثوريا بالمقارنة مع الأشكال الاجتماعية السابقة التي كانت سائدة فيما (العبودية،

[19] J. Locke, **Traité du gouvernement civil**, Ed Flammarion, Paris, 1992, p 163. In : D. Meda, **Le travail, une valeur en voie de disparition ?**, Op. cit, p 73.

الرق، سطوة الجماعة..). كذلك فإنّ تعريف سميث للعمل على أنه كمية الجهد العضلي القابل للقياس والممارس على شيء مادي بغرض الرفع من قيمته، جعل من "سلعنة" العمل أمرا واقعا. إنّ التحول الذي طرأ على مفهوم العمل ودلالاته في هذه المرحلة من التاريخ بأن صار: وسيلة لتحقيق وعيش الفرد استقلاليته (=العمل حرية) وأيضا –كشرط لتحقق هذه الاستقلالية- وضعية اجتماعية يجد فيها الفرد نفسه مجبرا على بيع جزء من نشاطه والتنازل عنه (=العمل سلعة)، لا يعدّ تنظيرا مجردا منفصلا عن الواقع من قبل سميث، بل العكس تماما هو ينبع من قراءةٍ ونقلٍ صادقين لواقع العناصر التي كانت تشتغل في أحشاء المجتمعات الأوربية الغربية آنذاك ضمن حقل العمل والانتاج في المقام الأول، والتي أفضت مع الوقت إلى اعتبار العمل سلعة تُباع وتُشترى في السوق وفق عقد ملزم قانونا بين شخصين أو أكثر متساوين وأحرار.[20]

اذن، وتحت ضغط الاقتصاد وبحكم القانون، تم تكريس مفهوم مادي كمّي وسلعي عن العمل. أي أنّ العمل هو ذلك النشاط الذي يشتغل حصرا على إنتاج السلع، التي هي تلك الأشياء الموجهة للسوق كي يتم تبادلها، ولأنه هو ذاته سلعة واقعة في قلب عملية تبادل (بين رب العمل والعامل)، يصير واضحا ان نظرة سميث للمجتمع تقوم على مفردتي:

- التبادل الذي يمثل شكل الرباط الاجتماعي وإطاره؛
- والعمل الذي يمثل مضمون هذا الرباط.

كل شيء يؤشر إذا، على أنّ العمل صار الفعل المؤسس للمجتمع والنشاط الوحيد الذي يقوم من خلاله المجتمع بالاشتغال على نفسه وإعادة إنتاج نفسه بنفسه، والمادة الاسمنتية التي تبني وتُهيكل في كيان واحد مختلف الأجزاء المكونة المجتمع.

---

[20] قانون 17 مارس 1791 بفرنسا يقرّ اعتبار العمل سلعة خاضعة لمبدأ حرية التجارة والصناعة، ومقررا بأن كل انسان حرّ في ممارسة هذه التجارة (بيع وشراء سلعة العمل) او في اختيار الاشتغال في أي مهنة او وظيفة او فن. ورد في:
D. Meda, Op. cit, p 77.

إن مفهوم العمل هذا، جاء استجابة لحاجة ملحة ولمسعى البحث عن "حلّ" فرضه الزلزال الذي أصاب منظومة قيم المجتمع الأوربي خلال منتصف القرن الثامن عشر. فعلا، يجدر بنا التساؤل حول السبب الذي دفع فجأة أوربا القرن 17 نحو الاهتمام بموضوع الثروة؟ لماذا صار السعي وراء الثروة أسمى غايات الاجتماع البشري؟ ما الذي دفع في اتجاه الاهتمام والعناية بالفرد وبالمصلحة الفردية واعتبارها مفردة تأسيسية للاقتصاد السياسي لدى سميث وكل من جاء بعده؟

للإحاطة بسياقات وخلفيات الإجابة على هذه الأسئلة وأخرى، وجب التأكيد بدءً على أهمية هذه اللحظة التاريخية في الفضاء الأوربي، كونها اللحظة التي ستعرف ولادة المجتمعات الحديثة.

هناك رؤى أسست تفسيراتها لهذا الوضع الجديد وإجاباتها على الأسئلة السابقة بالانطلاق من مقاربة حتمية (Approche déterministe)، اقتصادية تارة وديمغرافية تارة أخرى.[21] وفق هذا يرى البعض في الثورة الصناعية وتحديدا في الثورة التقنية التي انطوت عليها، العنصر المُفعّل لانبثاق وهيمنة مطلبي النمو والانتاجية وبذلك سبب الاهتمام المتزايد بموضوع الثروة. على خلاف هذا الطرح هناك رأي يؤكد على الدور الحاسم لمعطى النمو الديمغرافي وارتفاع الكثافة السكانية في الأرياف (انبثاق العالم الملآن le monde plein) ونشوء المراكز الحضرية الكبرى في الدفع باتجاه الاهتمام بواقع الممارسات الاقتصادية (الانتاج، التبادل، العمل، الثورة، القيمة، الاستهلاك، التجارة ...) قصد إيجاد الحلول المناسبة الكفيلة بتجاوز الندرة وتحقيق الوفرة والحدّ من البؤس والفقر المنتشر آنذاك.

من ناحية أخرى، هناك تفسيرات أخرى تعتمد براديغما معرفيا مُخالفا، يُجنّد مفردات المعتقدات والتمثلات أو ما يسميه ماكس فيبر (M. Weber) بـ "الإيتوس" (Ethos) في محاولاتها الإجابة على الأسئلة سابقة الذكر. ففي سياق تحليله لهذه الظاهرة يؤكد فيبر على أهمية الدور الذي لعبه التحول الذي حصل في العقليات في ذلك العصر، قاصدا النظرة الجديدة نحو العمل والحياة الدنيوية التي تضمنتها

[21] من المفيد في هذا الإطار العودة إلى العرض القويّ والبيداغوجي الذي قدّمه لهواري عدي لهذه السيرورة ضمن تناوله للسياقات التاريخية لنشأة الدولة الحديثة في مجتمعات أوربا الغربية:
L. Addi, **Etat et pouvoir : Approche méthodologique et sociologique,** OPU, Alger, 1991.

قراءات كل من لوثر (Luther) وكالفن (Calvin) للنصوص المقدسة في إطار مشروع التصحيح البروتستانتي.

محاولات أخرى تميل الى إيلاء أهمية كبرى للظواهر الاجتماعية التي رافقت ميلاد العمل، مُشدّدة على البروز المزدوج للاقتصادي –كمظهر جديد للواقع والوجود الاجتماعي- وللفرد. فلقد أدت الهزة الشديدة التي تعرض لها النظام الأخلاقي والأيديولوجي القائم، إلى إحياء الرغبة والإرادة في الغنى ودفع في اتجاه البروز الاجتماعي لكل النشاطات التي ترتبط بهما في ظرف زمني ضيق. ألبير هيرشمان[22] (A. Hirschman) يرى أن ما ميّز بداية القرن السابع عشر لدى الفلاسفة والمفكرين هو اكتشافهم للأهواء (Les passions) ولقوتها التدميرية، في حين أن نهاية هذا القرن وبداية القرن الذي يليه –الثامن عشر- عرفت بروز طريقة جديدة في التعامل مع مشكلة الأهواء، تجسدت في مقابلتها ببعضها البعض عوض المحاولة العبثية لقمعها. لقد طُرح هذا الحلّ كسبيل لتحقيق التوازن في المجتمع وحمايته من العنف. يؤكد هيرشمان على أهمية إدراك حقيقة أن فكرة المصلحة كانت في قلب هذه الثورة الاجتماعية التي عاشتها أوربا، فالمصلحة وبعد أن كانت مرادفا لمجموع الآمال والطموحات البشرية صارت مع الوقت مقرونة حصرا بالمنفعة الاقتصادية. في المحصلة صار يُنظر إلى الأنانية المعبر عنها بالمصلحة الفردية كأحسن وسيلة للوقاية من العنف في المجتمع؛ كلما أتيح للفرد السعي وراء مصلحته الشخصية كلما سادت السلمية العلاقات الاجتماعية.

لقد تَهيْكل على حوافّ مفردة المصلحة نظام اجتماعي مكتمل ومستقر، يشتغل على توليف مجموع المصالح الفردية داخل الميدان الاقتصادي (السوق) لأجل تفادي الوقوع في حالة الحرب أو الانتكاس إلى حالة الطبيعة الهوبزية. لشهادة مونتسيكيو (Montesquieu) في هذا الإطار قوة قطعية واضحة، يقول: «تكاد تكون قاعدة عامة؛ أينما وُجدت عادات وأخلاق اجتماعية عذبة ولطيفة، فهنالك التجارة ... إن

[22] Albert Hirschman, **Les passions et les intérêts**, Ed Puf, Paris, 1980, p 15.

روح التجارة تستحضر معها دوما العمل والاقتصاد والحكمة والسكينة والنظام والقانون».[23] يؤكد مونتيسكيو على الأثر الايجابي –والسحري- بالنسبة للفرد وللمجتمع للاهتمام والاشتغال بالشأن الاقتصادي، ويرى كذلك في هذا مانعا أمام نزوع الدولة والحاكم إلى السيطرة على كل السلطة، بمعنى آخر فإن الاقتصادي هو طريقة المجتمع المدني في تنظيم نفسه بنفسه وإعادة إنتاج نفسه ماديا بمعزل عن سطوة وتسلط المجتمع السياسي (الدولة).

انسجاما مع رأي هيرشمان، وبالاستلهام من أطروحة كارل بولاني، يرى لوي ديمون[24] (Louis Dumont) أن الدافع الكامن وراء هذه الثورة الاجتماعية على علاقة باستقلال وبروز شكل جديد من الواقع الاجتماعي: الاقتصادي، الذي انعزل فجأة عن السياسي، ليكرس لشكل جديد من العلاقة الاجتماعية وهي العلاقة إنسان-أشياء بعد أن كان الشكل السابق للعلاقة المهيمنة اجتماعيا هو العلاقة إنسان-إنسان. الانتقال الذي حدث إذن في القرن 17 هو انتقال من مجتمع كلي يخضع فيه الانسان للإنسان وتضبطه السياسة إلى مجتمع فرداني تتفوق فيه العلاقات التي تجمع الانسان والاشياء وفي هذه الحالة صارت مهمة الضبط من اختصاص الاقتصاد والسوق.

رغم أن الآراء المعبر عنها أعلاه على قدر كبير من العمق والخصوبة التحليلية وتتمتع بدقة تاريخية عالية، إلا أنها مجتمعة لا تُمكّن من تلمّس حقيقة "الثورة" التي عاشها المجتمع الأوروبي في الفترة الممتدة من القرن 17 إلى القرن 19، والتي كان لتبعاتها أثر كبير وممتد في الزمن على مجمل مستويات الحياة الاجتماعية، وأفضت -فيما يعنينا في بحثنا الحالي- إلى بروز شكل جديد من المجتمع هو المجتمع القائم على العمل. لذا نعتقد أنه من الضروري عرض العناصر الفعلية لهذا التحول الكبير والتي

[23] Montesquieu, **L'esprit des lois**, **Introduction**. In : D. Meda, Op. cit, p 80.
[24] Cf. L. Dumont, **Essais sur l'individualisme. Une perspective anthropologique sur l'idéologie moderne,** Paris, Le Seuil, 1983.

اشتغلت على مكانة الفرد وعلاقته بالطبيعة وتصوره للكون، وهي العناصر التي فصّلت فيها ميدا ببراعة:[25]

نهاية النظام الكوني الطبيعي القائم على نظرية مركزية الأرض (Ordre géocentrique):

مع نيوتن (Newton) الذي نشر مؤلفه الشهير حول الجاذبية سنة 1687 صار من المسلمات أن الأرض لا تشكل مركزا للكون فهي تدور حول الشمس. لقد كان لهذا أثر كبير في بروز تصور ونظرة جديدة حول الطبيعة والإنسان وللعلاقة بينهما. فيما بعد، جاء ديكارت (R. Descartes) كي يؤسس لهذه الطبيعة "الجديدة"، لا بوصفها مكانا مسكونا بالأرواح والقوى الخفيّة بل باعتبارها كيانا متجانسا شفافا وقابلا للقراءة والفهم بالنسبة للذات الواعية. فالطبيعة في منظور ديكارت تقوم على قوانين الرياضيات الكونية ما يجعلها موضوعا متاحا للمعرفة العلمية بعد أن كانت فيما قبل موضوعا حصريا يحتكر الاشتغال عليه العقل اللاهوتي القائم على مرجعية الفلسفة الأرسطوطاليسية. من هنا بدأت الروح التقنية التي ميزت المجتمعات الأوربية بدء من القرن 18 -مولدة الثورة الصناعية- في البروز والانتشار مدفوعة نحو أفق تحويل العالم وإخضاعه لصالح الانسان. بايكون (Bacon) راسما النهج الذي على العلم والتقنية الجديدين السير عليه، يقول: «مهمة العِلْم ليست قول خطبٍ رنانة مرفهة ... بل أنّ مهمته تمكن في الفعل والعمل وفي اكتشاف تفاصيل لم تكن معروفة في السابق، والتي من شأنها تحسين ظروف العيش والوجود».[26] إننا في هذه اللحظة بالتحديد بصدد ثورة تعتمل على ثلاث مستويات:

1. نموذج العلم لم يعد الميتافيزيقا بل الفيزياء، التي تتيح اكتشاف الأسباب التي تدعم فعل تحويل الطبيعة وإخضاعها؛

[25] Cf. D. Meda, **Le travail, une valeur en voie de disparition ?**, Chapitre 3 «Pourquoi le travail ? ».
[26] F. Bacon, **Du progrès et de la promotion des savoirs**, Ed Gallimard, Paris, 1991. In : D. Meda, Op. cit, p 84.

2. لم يعد موكلا للعلم اكتشاف "الحقيقة" بل هو مطالب بالإضاءة على الأسباب التي تمكّن الانسان في مسعاه لتحويل العالم، أي أنّ الفهم صار مقرونا بالفعل؛

3. علاقة الإنسان بالطبيعة لم تعد علاقة خوف وخشية بل علاقة نفعية.

لقد شكّل العمل الأداة التي من شأنها تحقيق كل هذا، فهو إطار المعرفة والفعل الجديدين وهو الوسيلة المتبعة في تحسين الوجود وجعله أكثر نعومة وإنسانية.

نهاية الاجتماع الطبيعي:

في الوقت الذي كانت فيه حركة المعارف المرتبطة بالمنظومة الثقافية التقليدية المدعومة بالسلطة الدينية إلى أفول، بفعل انتشار التقنية والروح العلمية، بدأت التبريرات التقليدية الداعمة للنظام الاجتماعي الطبيعي القائم في الانهيار. هوبز (Hobbes) في اللافيتان، وبتمييزه الحالة الطبيعية (=حالة الحرب) عن الحالة الاجتماعية (=المجتمع المدني التعاقدي) يكون قد نزع الشرعية عن السلطة الإلاهية في احتكارها للفعل على/في الاجتماع البشري ليُسلّمها إلى الإرادة الإنسانية، جاء هذا بعد أن هيمنت نظرية الحق الإلهي، النظرية السياسية القائمة على أساس القانون الطبيعي والتي نظمت وشرعنت لممارسات السلطة المطلقة في المجتمعات الأوربية ابتداء من زمن القديس أوغستين (Saint Augustin) إلى غاية نهاية القرون الوسطى، والتي فرضت تصورا ستاتيكيا للاجتماعي البشري لا يعترف للأفراد بقدرتهم على تنظيم علاقاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس الإرادة الحرّة المستقلة. المجتمع لدى هوبز، ليس امتدادا للحالة الطبيعية التي سبقت وجوده، بل هو من صنع الإنسان/الفرد الذي توافق مع أقرانه في إطار علاقة تعاقدية على تنظيم عمليات حيازة السلطة وممارستها استنادا إلى قوانين وضعية نسبية لا مطلقة.

الفرد، النظام الاجتماعي والعمل:

إنه وبتحللّ الأنظمة الطبيعية، الاجتماعية والكونية إلى حالة الجزيء المشكل لها: الفرد، الذي خرج إلى علانية الفضاء العام حاملا قانونه الخاص بداخله، فلقد انتهى زمن القانون الإلهي. لقد ظهر هذا الفرد تارة في صورة الفرد الحرّ الحامل للحقوق وللواجبات (لوك، هوبز...) وتارة أخرى في صورة الذات المفكرة الواعية بذاتيتها (ديكارت). من ناحية أخرى، شهد هذا الواقع الجديد بروز حاجة ملّحة -على الواقع الاجتماعي وعلى مستوى الفكر السياسي- لجهة إيجاد مبدأ جديد يعوّض نظرية الحق الإلهي والقانون الطبيعي في إدارة وتنظيم الحياة الاجتماعية؛ مبدأ يضمن وحدة المجتمع بتشبيك العلاقات بين مختلف أجزاءه (الأفراد) مع شرط الحفاظ على كينونتهم الفردانية وعدم الرجوع عنها. هوبز الذي نظّر من خلال فكرة العقد الاجتماعي وشرعن لوجود الفرد، وقف عند لحظة العقد ولم يتجاوزها إلى إعطاء المضمون الفعلي الذي سيأخذه الرابط الاجتماعي بعد العقد. هوبز لم يقدم إجابات على أسئلة حاسمة للحظة ما بعد التعاقد: ما الذي يضمن عدالة الركائز التي يقوم عليها هذا المجتمع التعاقدي؟ ما الذي سيضمن له الاستقرار والاستمرار؟ على أي أساس ستوزع المكانات الاجتماعية فيه؟ من يحدد القواعد التي على أساسها تتحدد مساهمات كل فرد في المجتمع؟ ما الذي يضمن عدالة هذه القواعد؟

لقد جاء القرن الثامن عشر، حاملا بعديد النظريات التي أرادت تقديم إجابات نهائية ومقنعة على هذه الأسئلة؛ مساران اثنان برزا: الاقتصاد والسياسة.

كل منهما ادعا قدرته على "اكتشاف" المبدأ الذي يحقق وحدة الأجزاء المبعثرة الذين هم الأفراد، لذا تم التأكيد في الحالتين على نموذج العقد لتجسيد الطريقة التي يدخل فيها الأفراد في علاقات دائمة. فيما يعني شأن السياسة فالعقد هو الفعل المؤسس للسلطة السياسية ولحظة الإعلان عن وحدة الجسم السياسي؛ أما في حال الاقتصاد فالعقد وضعية تحدد شروط التبادل وقواعده، تأسيسا على اعتبار سميث للتبادل، العامل الحاسم في ولادة المجتمع واستمراره.

إنّ الذي يبني ويُهيكِل في كل لحظة وبشكل غير منقطع الرابط الاجتماعي هو بالتحديد تلك النزعة الكامنة في داخل الممارسات التبادلية والتي تدفعها نحو التكاثر والانتشار لتنفذ إلى كل مسامات وتفاصيل الفضاء العام. البراديغم الاقتصادي للمجتمع ينطلق فعليا من أنثروبولوجيا متشائمة للإنسان، مفادها أن الذي يدفعه إلى الاشتراك في مشروع المجتمع ليس ميله العاطفي الطبيعي نحو الآخر بل نزوعه الفطري نحو خدمة مصلحته الشخصية. لشرح هذه الفكرة يكتب سميث في ثروة الأمم: « لا هو فضلُ ولا كرمُ الجزار أو صانع الجعّة الذي يسمح لنا بتوفير الطعام اللازم لعيشنا؛ إن الأمر يتعلق بعنايتهم بما يعتبرونه مصلحتهم الخاصة. فعندما نطلب خدماتهم، فإننا لا نتوسل إلى إنسانيتهم بل نستحثّ مصالحهم الشخصية. لا أحد سوى الشحاذ من يعتمد في حياته على أفضال وكرم الآخرين».[27] الرغبة في الثروة/الوفرة تدفع أفراد المجتمع إلى البحث عن الفعالية عبر تقسيم العمل ما يعني مضاعفة منسوب التداخل والتخادم والتشابك فيما بينهم، وحيث تتحدّد في إطار العمل كما في إطار التبادل وتلبية الحاجات، مصلحة الفرد بمصالح باقي الأفراد فرادى ومجتمعين. إنه مجتمع يشتغل على نحو آلي، على وقع السعي الدائم إلى بلوغ أعلى درجات الوفرة ومساهمة كل واحد من الأفراد فيه. وضمن هذه الماكينة يحتل العمل موقعا مركزيا، على اعتبار أنه وسيلة تحقيق الوفرة والميزان الذي يقيس القيمة الاستخدامية والتبادلية للسلع (=الثروة) وأخيرا لأنه الاسمنت الذي يضمن وحدة وصلابة الرباط الاجتماعي.

مكمن الجدّة في كل هذا هو تمكن الاقتصاد من وضع العمل في مركز الحياة الاجتماعية، ما يعني أن المجتمع إذا ما أراد أن يوجد ويستمر فعليه أن لا يتوقف عن الانتاج والتبادل والعمل. «إذا ما خاطب الفرد المجتمع طالبا منه: اضمن لي العيش؛ فحقّ على المجتمع أن يُجيبه: اعطني عملك».[28]

---

[27] A. Smith, Op. cit, p 82.

[28] ورد هذا الكلام لصاحبه النائب الفرنسي روشفولكو لیانكور (Rochefaulcauld-Liancourt) عضو المجلس التأسيسي (1790)، في التقرير الذي كتبه في اختتام عمل اللجنة المكلفة بالبحث عن حلول عملية لظاهرة التسوّل. أنظر:
D. Meda, **Le travail: une valeur en voie de disparition,** Op. cit.

3. العمل كحرية خلّاقة وكجوهر الانسان (المحطة الثانية):

عندما شارف القرن الثامن عشر على الانتهاء، كان العمل قد اكتسب صفتي: عنصر الانتاج وسبيل ربط الفرد بالمجتمع، غير أنه بقي حبيس تصور آلي إقتصادوي مجرد، ولم يلقى اهتماما يرقى إلى مستوى الدور المركزي والكبير الذي يلعبه اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا. لا زال مكنونه الإبداعي وجوهره الHصلي موضوعا مهجورا من طرف الفلاسفة والمفكرين، فهذا ديدرو (Diderot) في موسوعته، يكتفي بتعريف "فقير وبارد" للعمل: «هو النشاط اليومي المفروض على الإنسان بحكم حاجته»[29].

لم يدم الأمر على هذا الحال. جاء القرن التاسع عشر ففرض تغييرا عميقا على هذا التمثّل نحو العمل، جاعلا منه أسمى تعبيرٍ عن النشاط الخلّاق وجوهرا للإنسان. ترافق هذا مع تحولات كبيرة مستّ تصور العالم ومجالات المعرفة وكذا ظروف العمل الفعلي ذاته. من جهة أخرى شكّل واقع العمل موضوعا إشكاليا للمشروع النقدي للأيديولوجية الاشتراكية ومطلبها الأساس في ضرورة الثورة على الشروط الفعلية والقانونية التي يعيشها العمل كسبيل أوحد لتحريره من حالة الاغتراب التي يعيشها، ليتمكن أخيرا من العودة إلى ماهيته الأولى الأصلية: الانسان.

في هذا الإطار، علينا التمييز بين ثلاث لحظات تاريخية عرفها القرن التاسع عشر:

- لحظة تمجيد العمل (الفلسفة المثالية الألمانية مع هيجل)؛
- لحظة نقد العمل الفعلي المسلوب (ماركس ونقده للاغتراب)؛
- وأخيرا، لحظة صياغة المشروع اليوتوبي حول العمل.

وفق فلسفة هيجل (Hegel) الروحانوية (Spiritualiste)،يوجد بداخل كل انسان روحٌ لازالت تنمو منذ بدء التاريخ، تحتاج كي تتحقق واقعا وتعبر عن نفسها، إلى أن يعي الانسان بوجودها وأن "يفعل

[29] In : D. Meda, Op. cit, p 98.

وينشط" في إطار علاقته بالخارج. انكباب الإنسان على العمل يتيح للروح أن تعرف وتعبر عن نفسها. فعل الروح (=الانسان) الموجه إلى معرفة ما هو خارجي عنها، هو فعل امتداد للروح وإغناء لها، لذا يسمي هيجل هذا الأمر بـ العمل. العمل لدى هيجل نشاط روحي تبغي الروح من خلاله معرفة ذاتها بأن تقابل معطى خارجيا؛ فالروح بحاجة لاختبار وعيش تجربة المواجهة مع معيقات خارجية كي تكتشف مهاراتها وقدراتها. يعتبر هيجل أنّ المعرفة -كلّ المعرفة- هي الدافع الذي يُحرّك الروح نحو إخراج كل ما في داخلها، كل ما هو مكبوت خفيّ ومُضمر. إن من تطمح إليه الروح من وراء كل هذا هو روْحنة الطبيعة أي أنْسنتها، وهو الأمر الذي يكتمل تحققه فقط عند إخضاع الطبيعة تماما وبصفة كلية لإرادة الروح (الانسان) ومنطقها. وفق هذا فالعمل عند هيجل هو جوهر الإنسان لأن الهاجس المعرفي الكامن في الروح والذي يقودها إلى اكتشاف كل ما هو خارجها هو نفسه فعل العمل، هو العمل في تجسده الأصلي الأول. هيجل لا يهتم بالعمل المجرد، أي ذلك النوع من العمل/الجهد الذي يقوم به الفرد فقط لتلبية حاجاته والذي كان هيجل شاهدا عليه في حياته لمّا امتلأت الورشات والمصانع بآلاف العمال المزاولين لعمل عضلي بسيط يزيد في سلبهم انسانيتهم واغترابهم ويُفقدهم مهاراتهم الحقيقية. يذهب هيجل إلى أنّ هذا النوع من العمل، ورغم مساهمته في ربط الفرد بالمجتمع وإدماجه فيه، إلا أنه محكوم عليه بالفناء بحُكم التناقضات التي ينطوي عليها والتي يعيد إنتاجها على نطاق واسع، ما يمثل في المحصلة تهديدا حقيقيا لوحدة الجسم الاجتماعي. يكتب هيجل: «إنّ حالة اللامساواة بين الغنى والفقر تمثل أكبر شرخ للإرادة الاجتماعية ... إنها تجسيد للكراهية ... يظهر أن المجتمع المدني ورغم الطفرة التي يعرفها من ناحية الثروة إلا أنه ليس غنيا بالقدر الكافي؛ إنّ الثروة لا تتوفر بعد على القدر اللازم من الأملاك ومن الأموال الذي يضمن الحدّ من البؤس الذي تُنتجه»[30].

إن العمل المجرد لـ سميث، يمثل عند هيجل مرحلة لابد منها، لِمَا يُتيحه من ارتقاء للروح إلى درجة وعي أعلى ومعرفة أعمق، لكن -رغم هذا- يبقى قَدَرَ هذه المرحلة هو الفناء. العمل المتمظهر في صورة

[30] Hegel, **Principes de la philosophie du droit**, Ed Vrin, Paris, 1982, p 121. In : D. Meda, Op. cit, p 105.

المواجهة مع الطبيعة أو العمل الصناعي الأجير والمجرد، ما هو إلا مرحلة آنية مرتبطة بشكل محدد لتعبير الروح عن نفسها؛ ستليها مرحلة أخرى يميزها بروز شكل آخر مغاير لتعبير الروح عن نفسها (=عملها).

لقد عرف مفهوم العمل مع هيجل ثراءً وتحولا كبيرين، لقد صار هو النشاط الذي تحقق به الروح نفسها وهو جوهر تاريخ الانسانية؛ العمل هو الخلق وهو التعبير عن الذات. تجسد فكرة هيجل عن العمل، المساهمة اللافتة والخاصة للقرن التاسع عشر في بناء ووضع جوهر للعمل، لخصها هو في مثالية خلق وتحقيق الذات، ليأتي من بعده ماركس (Marx) ويؤسس ضمن أفق هذه المثالية لسردية فلسفية غايتها تحرير العمل والعمال.

إن تشبّع ماركس ونهله من التراث النظري لهيجل لم يمنعه من اعتبار البنية الدياليكتية للأخير انحرافا عن واقع تاريخ المجتمعات البشرية وقلباً للعلاقة بين المستويين المادي والروحي، ماركس اعتبر فلسفة هيجل على صحتها كمن يمشي على رأسه. بالنسبة لماركس، ليست الروح والأفكار هي من تحدد خط سير العالم؛ بل هو الإنسان وجوده المادي من يصنع تاريخه. لذا كان موضوع اشتغال الفكر الماركسي هو الانسان وليست الروح، حيث ذهب بالعمل بعيدا عن الروح ليعني به العمل اليومي للإنسان، العمل المسكون بالتعب والجهد والألم والإبداع، وأسّس لتقابلٍ وتعارض ممتد طرفاه العمل الحقيقي (الذي هو جوهر الانسان) من جهة وواقع العمل المغترب (الذي يوجد في مصانع وورشات كبريات المدن الأوربية) من جهة اخرى. إن قول ماركس بأن العمل هو جوهر الانسان، يعني به أن الانسان هو إنسانٌ فعلا فقط بالعمل، فهو الوسيلة الوحيدة التي تسمح له بتوسيع انسانيته وعيشها مكان الكينونة الأخرى الطبيعية. اكتمال انسانية الانسان يعتمد على قدرته في طبع كل الاشياء (=الطبيعة) بإنسانيته، وعليه اقتران نهاية التاريخ عند ماركس بلحظة اكتمال "عمل" الإنسان المفضي إلى أنْسنة الطبيعة،[31] في

[31] المعطى الطبيعي لدى ماركس كما عند هيجل لا يقف عند حدود الطبيعة المادية بل يتجاوزها ليحضر في داخلية الانسان على هيئة نزعة حيوانية تهدد انسانيته بالضعف.

حين أنها عند هيجل لحظة اكتمال معرفة الروح لذاتها. إنّ العمل والانسان لدى ماركس مفردتان متطابقتان.

يعتقد ماركس أنّ العمل الذي يُأتَ بالجهد العضلي والواقع تحت ضغط الحاجة لا يمكن اعتباره عملا حقيقيا لأن الانسان وعلى عكس الحيوان لا يُنتج فعلا إلا وهو متحرر من الحاجة. العمل الحقيقي في نظر ماركس، بعيد عن الحاجة، هو نشاط واعٍ هدفه تحويل العالم الطبيعي إلى عالم انساني. إن نموذج العمل الذي يستلهم منه ماركس تصوره المثالي حول العمل هو عمل الحرفي الذي يتمتع بعلاقة متحررة وكاملة مع طرائق وموضوع عمله، تجعل منه قادرا على "التعبير" عن فردانيته بـ/في العمل. لذا نجد ماركس يقول: «... فلنفترض أننا نُنتج كبشر، سيكون بإمكان كل واحد منا تحقيق ذاته مرتين خلال الانتاج: يتحقق أولا في ذاته وثانيا في الآخر. 1/ أنا في إنتاجي أقوم بتحقيق فردانيتي وفرادتي؛ أشعر وأنا أعمل بمتعة التعبير الفردي عن حياتي، وعبر تأملي للشيء الذي أعمل عليه أبتهج لرؤية شخصيتي مجسدة كقوة واقعية لا تقبل الشك؛ 2/ سعادتك باستعمال الشيء الذي صنعته أنا يجعلني أعيش فرحة روحية لأني لبّيت بعملي حاجة إنسانية ستُسهم بدورها في مسعى تحقيق الطبيعة الانسانية وتأكيدها؛ 3/ سأكون واعيا بالدور الذي لعبته من خلال عملي كوسيط بينك أنت وبقيّة البشر، وبالاعتراف الذي سيصدر عنك لشخصي لأني أضفت لذاتك؛ 4/ سأكون فرحا بحضور ذاتك وجزء من حياتك في سلوكاتي الشخصية، بمعنى تحقيق وتأكيد طبيعتي الحقيقية وميلي للمؤانسة مع بقية البشر. إن أعمالنا الانتاجية ستكون مرايا تنعكس من خلالها ذواتنا».[32]

تأسيسا على ما سبق، فإنّ العمل لدى ماركس ليس فقط أسمى تعبير عن فردانية الإنسان ولكنه أيضا –وهذا هو الأهم ومكمن الجدّة- "المكان" الذي تتحقق فيه فعلا الاجتماعوية (La sociabilité). في الوقت الذي نظّر فيه سميث للاجتماع البشري وللرابط الاجتماعي من زاوية الاعتماد المتبادل غير المقصود؛

[32] K. Marx, « Note de lecture ». In : **Economie et philosophie**, Œuvres, Economie, tome II, Ed Gallimard, Paris, 1979, p 22. Cité : D. Meda, Op. cit, p 110.

اختار ماركس مقاربة الموضوع من ناحية العمل المنجر للآخر. إنها روابط التبادل وكذا الروابط المقصودة هي التي تؤسس للرابط الاجتماعي. لقد قام ماركس بأنسنة المجتمع المدني لكل من سميث وهيجل، ما يفسر عدم حاجته للدولة وما تمثله من واقع فوقي يراقب المجتمع ويضبط "الاختلالات" التي تطرأ عليه، فالمجتمع الذي يتأسس على العمل الحقيقي –كما يراه ماركس طبعا- سيكون حتما مجتمعا سلميّا.

انطلاقا من هنا، صار واقعا اتّصاف العمل بثلاث صفات: اكتشاف ذاتيّتي؛ إظهار مؤانستي (قابليتي وميلي للاجتماع ma sociabilité)؛ وتحويل العالم. إذا ففعل الانتاج هو تضمين المنتوج جزءا من الذات، الجزء الذي يمكن النظر إليه إما من ناحية اقتصادية (القيمة) أو من ناحية رمزية (صورة عن الذات)، وفي الحالتين يكون العمل الحقيقي (المأمول لا الفعلي) علاقة اجتماعية وتكريسا في الواقع لهذه العلاقة.

وجب التأكيد مرة أخرى على أن دلالات ما يُقرّره ماركس من أن "العمل هو جوهر الانسان" مرتبط مباشرة وبصفة حصرية بما يسميه بـ "العمل الحقيقي" (Le travail véritable) ولا علاقة له بواقع العمل الصناعي المأجور إلا في حدود ما يمثله هذا النوع الثاني من العمل من حالة اغترابية مؤقتة تمنع في الحاضر تحقق مشروع تحرير العمل. ففي المستقبل وحين يبلغ التناقض الرأسمالي والصراع الطبقي أوجّه ستتوفر الشروط التاريخية اللازمة لعودة العمل إلى جوهره الذي هو الإنسان، ويصير –العمل- فضاء لربط الإنسان بالإنسان بعد أن كان يختص بربط الانسان بالطبيعة قصد تلبية حاجاته.

استنادا على هذه الدلالات للعمل الحقيقي يصير من الممكن فهم النقد الذي وجهه ماركس للعمل الواقعي أو الفعلي (Le travail réel) والذي عايشه في عديد البلدان الأوربية (انجلترا، فرنسا، المانيا...) آنذاك. لقد اعتبر ماركس أن الظروف (السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية) التي يتم فيها

العمل في عصره تقف مانعا أمام تمكين العمل من التعبير عن جوهره، وتجبره على لعب أدوار تخالف ماهيته الأصلية. إن مفهوم الاغتراب على لسان ماركس هو في الواقع إعلان فضحٍ -أخلاقي واجتماعي- لحالة الزَيْف والتشويه التي تتعرض لها مفردات الواقع الاجتماعي تحت وقع المنطق الرأسمالي ومقولات الاقتصاد السياسي، فإخضاع العمل لمتطلبات خلق الثروة عوض توجيهه نحو خدمة وتنمية الانسان يمثل المعنى الأشمل والأدق لواقع الاغتراب. يقول ماركس: «... إنّ الحطّ من مكانة النشاط الانساني الحر الخلاق إلى درجة الأداة، يجعل من العمل المغترب أداة لخدمة مطلب الوجود البيولوجي ... بفعل هذا الواقع، يتّجه الإنسان إلى اعتبار نشاطه الحيوي وجوهره الأصلي مجرد وسيلة لاستمرار وجوده».[33] يتعايش هذا الشكل من الاغتراب، المماثل بين العمل والإنتاج والمُجبر العامل على إنكار ذاته (على اعتبار أن عمله استجابة لضرورة وجودية ولا ينبع من قرار حرّ ومقصود)، يتعايش مع شكل ثانٍ من الاغتراب يخصّ علاقة العامل بمنتوج عمله أي بما يصنع من أشياء، والتي تبقى غريبة عنه ولا تعكس البعد الحميمي المأمول في مثل هكذا علاقة (كما هي علاقة الحرفي بمنتوج عمله).[34]

إن ماركس يُميّز ماركس ضمن منظور تحرير العمل بين مرحلتين اثنتين: مرحلة ما-قبل ومرحلة ما-بعد الوفرة. تمتاز الأولى بهيمنة النزعة الإنتاجوية على العمل قصد محاصرة المعطى الطبيعي والتضييق عليه، وبعد تحقّق الوفرة –أي نهاية الندرة ومن ثمّة الحاجة- وبدء المرحلة الثانية، فإن ماركس يتنبأ بحدوث تحوّلات عميقة تمسّ معاني ودلالات العمل، فيبرز ويسود كجوهر للإنسان وكسبيل للتعبير الصادق عن الذات والكينونة الانسانية.

---

[33] Marx, **Ebauche d'une critique de l'économie politique**, «Communisme et propriété», In: Œuvres, Op. cit, p 63, 64. Cité par : D. Meda, Op. cit, p 113.

[34] يستعمل ماركس في هذا الصدد عبارات دقيقة وعميقة. يكتب:

« Travail force, il n'est pas la satisfaction d'un besoin, mais seulement un moyen de satisfaire des besoins en dehors du travail ... On en vient donc à ce résultat que l'homme n'a de spontanéité que dans ses fonctions animales: le manger, le boire, la procréation ... et que dans ses fonctions humaines, il ne se sent plus qu'animalité ; ce qui est animal devient humain, et ce qui est humain devient animal ». Ibid, p 61. Cité par: D. Meda, Ibid, (Note), p 353.

كل هذا جعل من أفكار ماركس ونظريته النقدية حول نمط الانتاج الرأسمالي، داعما ايديولوجيا للحركة العمالية التي برزت وفرضت نفسها كفاعل اقتصادي وسياسي منظم بدءً من منتصف القرن التاسع عشر، ولقد زاوجت في مطالبها بين ضرورتي تحرير العمل والحق في العمل. نادت الحركة العمالية والتنظيمات الاشتراكية بضرورة إعطاء العمل المقابل الذي يستحقه، المساوي لمساهمته الكبيرة والحاسمة في خلق الثروة. ولأنّ العمل صار شرط العيش والانتماء إلى المجتمع فلقد طالبت هذه الحركات كذلك بضرورة إعادة تنظيم الانتاج على النحو الذي يضمن تلبية كل الحاجات الاجتماعية للعمال.

رأت الحركة العمالية في العمل حرية، يحقّ للجميع ممارستها وتلقي مقابل عادل عن ذلك، وعلى اعتبار ما صار عليه العمل من وسيلة للدخل فإنه ارتقى إلى مرادف للحق في الحياة. لقد حمل النصف الثاني من القرن التاسع عشر معه وعيا سياسيا يربط القضايا الأساسية في المجتمع بالعمل، ما يفسر احتلال -ما اصطلح على تسميته بـ- المسألة الاجتماعية (البطالة، الفقر، البؤس، القدرة الشرائية...) ساحة المواجهة السياسية والنقاش الاجتماعي.

كذلك وفي نفس الفترة ناضل الاشتراكيون لأجل نقد وإعادة تعريف فكرة العقد الذي يجمع بين رب العمل والعامل، معتبرين إياها تقنينا للاستغلال وللسيطرة؛ فما يُسوّق له على أنه حرية للعامل في التعاقد مع الرأسمالي ما هو في الواقع إلا كذبة وأسطورة لأن العامل "مُجبر" على بيع عمله/جسده كطريقة وحيدة لضمان العيش في حين يتمتع رب العمل بإمكانية رفض شراء هذه السلعة أو إخضاعها للمنافسة. لذا فطرفي علاقة العمل غير متساويان في إطار هذه العلاقة التقاعدية. كبديل لهذا الوضع "غير الانساني" يرى الاشتراكيون ضرورة تأسيس العقد على مبدأ الحق في العمل وهو الإجراء الذي من شأنه إدخال نوع من التوازن على علاقة العمل الرأسمالية. إن مطلب الحق في العمل كمطلب جماعي اضطر الدولة للعب دور الحكم في تطبيق القانون على حقل اجتماعي كان فيما سبق خارج سيطرتها هو الحقل الاقتصادي (=السوق).

4. العمل كنظام توزيع للثروة والمكانات الاجتماعية (المحطة الثالثة):

لا تقل أهمية هذه المرحلة في صقل مفهوم العمل وتمثلات الفاعلين الاجتماعين حوله، عن أهمية المرحلتين السابقتين، مع استثناء أن مضامين وعناصر هذه المرحلة لم يتم التنظير لها من داخل حقول معرفية بعينها (الفلسفة، السوسيولوجيا، الاقتصاد السياسي أو الاقتصاد..) كما حصل في المرحلتين الأولى والثانية، لذا يرتبط فهمها بتحليل الممارسات والمؤسسات الفاعلة في المجال.

تجسدت المرحلة التي نحن بصدد العرض لها في مقولات سياسية تشمل مفاهيم الديمقراطية-الاجتماعية (Social-démocratie)[35]، الدولة الاجتماعية و دولة الرفاه. وهي مرحلة امتازت عن سابقاتها ببراغماتيتها. فمع نهاية القرن التاسع عشر لم تعد الأولوية هي مناقشة طبيعة العمل (التنظير والحلم بجوهره الانساني) بل السعي على أرض الواقع لتحسين ظروف العمل عبر النضال بالوسائل السياسية السلمية لإقامة مؤسسات تحمي وترتقي بآمال وطموحات العمل والعمال.

إن التيار الديمقراطي الاجتماعي المنحدر من الشرخ التاريخي الذي عرفته الماركسية نهاية القرن 19 بداية القرن العشرين، الشرخ الذي مايز بين الثوريين المؤمنين بالتغيير عن طريق الثورة على المؤسسات السياسية والاجتماعية للرأسمالية، والاصلاحيين الذين فضلوا العمل على التغيير من داخل المنظومة الرأسمالية معتمدين على أدوات الفعل السياسي الحديث، هذا التيار هو من رعى أيديولوجيا وسياسيا هذه المرحلة. الثابت أن منطلقات المشروع الاصلاحي للديمقراطية الاجتماعية هي منطلقات براغماتية بامتياز، حيث لم يروأ تعارضا بتاتا بين مواصلة قطف ثمار الإيجابيات التي حققها الاقتصاد الرأسمالي (الوفرة، الثروة، الاستهلاك...) مع مواصلة السعي الحثيث والنضال لصالح تلبية مطالب الطبقة

[35] من المهم لفت انتباه القارئ إلى أن الترجمة العربية للفظ *Social-démocratie* يشوبها نوع من الاختلاف، حيث يشيع استعمال صيغتين لذلك: الديمقراطية-الاجتماعية أو الديمقراطية-الاشتراكية. فضلنا في إطار هذا البحث تبنّي الصيغة الأولى لإبراز الفرق في استراتيجيات الفعل السياسي والفلسفة السياسية بين كل من الفريقين، اللذان تولدا عن القطيعة التي عرفها الفكر الماركسي نهاية القرن التاسع عشر: الثوريون الذين ننْسبهم حصرا للاشتراكية (الاشتراكيون) والاصلاحيون المنظوين سياسيا تحت مسمى الديمقراطية-الاجتماعية.

العمالية؛ لقد آمنوا بأن هذا الخيار هو الأكثر عقلانية ونفعا -لجميع الأطراف- من خيار أخذ السلطة وتغيير الأمور بالعنف.

لقد نجحت الديمقراطية الاجتماعية في تقوية العلاقة الأجيرية –التي وللمفارقة شكلت طيلة النصف الثاني من القرن 19 وإلى حدود العقد الثامن من القرن 20 هدفا رئيسيا للنقد الاشتراكي- عبر نضالها لأجل صيغة أكثر عدلا لتقاسم ثمار الانتاج، مطالبة برفع حصة العمل وخفض حصة رأس المال، وكذلك من خلال دعوتها إلى ضرورة إرساء قواعد حماية للعمال مقابل عملهم. إن الديمقراطية الاجتماعية اختارت مقاربة مسالة العلاقة الأجيرية لا من زاوية النقد الاشتراكي الكلاسيكي (الماركسي) أي اعتبارها بيت الداء ومكمن الاستغلال والسيطرة التي وجب إلغاءها بالقوة؛ ولكن من زاوية أخرى مخالفة تماما ترى فيها القناة الرئيسية لتوزيع الثروة على المجتمع ما يوجب تحويلها تدريجيا لصالح العمال، وهي النظرة التي تتطابق ونظرية سميث في الاقتصاد السياسي للعمل!

مع كل ما للديمقراطية الاجتماعية وللتوافق الذي رعته بين رأس المال والعمل في المجتمع من فضل على التطور الكبير الذي حققته البلدان الرأسمالية طيلة القرن العشرين خاصة في إطار ما سمي بالثلاثين الغراء (الثلاثين سنة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية) إلا أن الأساس الذي انبنت عليه هذه العقيدة السياسية يبقى ضعيفا وقابلا للانكسار في أي لحظة. ففي الوقت الذي تستمر فيه الديمقراطية الاجتماعية في تجنيد طاقاتها نحو عالم العمل والإنتاج إلا أنها لا تعمل جديا على مساءلة ومراجعة حقيقية للعلاقة الأجيرية التي تميل تدريجيا وبصفة أكيدة إلى صالح رأس المال، محاولة "تجاوز" هذا التناقض والحدّ من انعكاساته السلبية في المدى الطويل بالسعي الحثيث إلى "تلطيفها" عبر تحسين ظروف ممارستها (تحسين ظروف العمل، خفض ساعات العمل، النظافة والأمن، التمثيل النقابي...) والمطالبة الدورية لرفع الأجور ودعم القدرة الاستهلاكية. وهي بهذا تجعل من ضرورة وجود جهة مؤسسية تضطلع برقابة وتعديل اختلالات النظام الاجتماعي أمرا ملحا، فيصير تدخل الدولة أمرا اجباريا لا اختياريا، فمن غيرها يملك شرعية وإمكانية الدفع في اتجاه إنتاج متزايد للثروة (معدلات نمو

اقتصادي إيجابية) وفي نفس الوقت العمل على التوزيع العادل والمتجانس لها (نظام جباية ضريبية، خلق مناصب الشغل ...)؟

يذهب هابرماس (J. Habermas) إلى ما يدعم هذا الطرح قائلا بأن: «المواطن الذي يتم تعويضه على المشقة ويبقى رغم كل شيء متعلقا بوضعية الأجير -مع عدم أريحيتها-؛ هو في الحقيقة يُعوّض بالحقوق، التي تتيح له استخدام البيروقراطيات التي وضعتها دولة الرفاه والاستفادة منها، وبالقدرة الشرائية كي يستهلك السلع. ما يعني أن السبيل الوحيد المتبقي لإضفاء السلمية على العداء الطبقي (في المجتمع) هو تحييد مادة الصراع التي لا تزال كامنة داخل العمل الأجير».[36] إن مفردات هذه التسوية التي رعتها الدولة والقائمة على رضا العامل بأن يقوم رأس المال باستغلال نتاج علمه في مقابل استفادته من حقوق سياسية ومدنية، وأجر يكفيه لتلبية حاجاته المعيشية، هو الأرضية التي تقوم عليها شرعية وجود دولة الرفاه منذ السنوات الأولى للقرن العشرين وإلى اليوم.

يتضح إذا أن الرهان السياسي الأهم اليوم هو استمرار وجود وفعالية الجهة الضابطة والمنظمة للسوق وللعلاقات التعاقدية فيه (la régulation). لقد نجحت الدولة الاجتماعية في تحييد اليوتوبيا الاشتراكية ونزع الشرعية الأخلاقية والسياسية عنها بفضل الحلّ الذي قدمته لمعضلة/حُلم العمل المُحرّر عبر ضمانها منصب شغل للجميع وحرصها على تمتع العامل بجزء من الرفاهية مقابل الجهد الذي صرفه في سبيل خلق الثروة. إن كان القرن العشرين قرنا للشغل (Emploi) وليس للعمل (Travail)، حيث أخذت الدولة على عاتقها مهمة توفير منصب شغل لكل مواطن يتيح له الاستفادة من الثروات واحتلال مكانة في الحياة الاجتماعية. إن الشغل هو العمل منظورا إليه كبُنية اجتماعية، أي كمجموع متمفصل

[36] « *Le citoyen dédommagé pour la pénibilité qui reste, quoi qu'il en soit, attaché au statut de salarié, même s'il est plus confortable ; il est dédommagé par des droits dans son rôle d'usager des bureaucraties mises en place par l'Etat-providence, et par du pouvoir d'achat, dans son rôle de consommateur de marchandises. Le levier permettant de pacifier l'antagonisme de classes reste donc la neutralisation de la matière à conflit que continue de receler le travail salarié* ». Jürgen Habermas, **La crise de l'Etat-providence**, In : **Ecrits politiques**, Ed Cerf, Paris, 1990, p 113.

من المكانات يوفر لكل من يحتلها امتيازات العائد المالي والتكوين والحماية الاجتماعية. لذا صار من المهم في أيامنا أن يكون لكل مواطن منصب شغل، تحقيقا للمجتمع ولاستقراره.

ثانيا. العمل في التراث الفلسفي:[37]

1. آدم سميث (Adam Smith): 1723-1790

كرست الحداثة، مدفوعة بالقوى الاجتماعية البرجوازية ومشروعها الاقتصادي، تفوق النشاط الاقتصادي على بقية النشاطات الانسانية، جاعلة من الاقتصاد المكان الأنسب لتلاقي الحيزين العام والخاص، والاطار المرجعي لهندسة العلاقات الاجتماعية. في غضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمكن للاقتصاد التحرر من الأطر الخانقة للحيز الخاص (البيت، العائلة، الجماعة) ليتسرب إلى أدق تفاصيل الفضاء الاجتماعي ويهيمن عليها (السوق). صار الاقتصادي هو البراديغم الأكثر شيوعا لقراءة وفهم العالم والإنسان. لقد مثلت أعمال وأفكار آدم سميث مؤسس الاقتصاد السياسي، شاهدا على هذه التحولات وشارحا لميانزماتها ومآلاتها. مع سميث لم يعد يُنظر للرابط الاجتماعي على أنه نتاج عقد اجتماعي قصدي بل نتاج لانسجام غير مقصود للمصالح الشخصية التي تعبر عن نفسها بالعمل المنتج والتبادل في إطار السوق.

يبحث سميث في مؤلفه الشهير "ثروة الأمم"[38] أسباب النمو الاقتصادي في المجتمعات مقررا أن العمل هو أهم مصدر للثورة:

[37] بحكم تعاملنا ضمن هذا المحور (ثانيا.) والذي يليه (ثالثا.) مع نماذج فكرية وبحثية لفلاسفة ولعلماء اجتماع غربيين كبار، نعرض من خلاله مفهومهم للعمل وعلاقة الاشكاليات الكبرى التي تناولوها بمسألة العمل والعمال، فلقد ارتأينا أنه من الأنسب إضافة إلى شرح الأفكار وتبيان السياقات التاريخية والنظرية التي جاءت خلالها، أن نقوم بعرض مقتطفات من النصوص المعنية باللغة الفرنسية مباشرة (اللغة التي اطلعنا من خلالها على الكثير من العناوين)، على أن نلتزم بترجمة مضامينها ومعناها خلال الشرح. إن تبني هذا الخيار من طرفنا جاء لأجل أن يكون الجهد البحثي وفيا للأفكار وللمعنى الذي قصده أصحابه واعترافا من جهتنا بمحدودية القدرة على ترجمة نصوص على قدر كبير من التعقيد والدقة في آن واحد.

«Le travail annuel d'une nation est le fonds primitif qui fournit à sa consommation annuelle toutes les choses nécessaires et commodes à la vie; et ces choses sont toujours ou le produit immédiat de ce travail, ou achetées des autres nations avec ce produit ». [39]

الفرضية التي أسس عليها سميث تحليله لمصادر الثروة وقواعد التبادل، تتعارض تماما وبصفة راديكالية مع نظرية الميركانتيليين/التجاريين (Les mercantilistes)، في حين يمكن اعتبارها امتدادا وفتحا لآفاق جديدة بالنسبة للنظرية الفيزيوقراطية/الطبيعية (Théorie Physiocratique, les physiocrates). يرجع الفريق الأول الوفرة إلى عامل تراكم المعادن الثمينة والنقود، أي إلى سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق ميزان تجاري إيجابي، وهو ما يفسر الدور الكبير المخصص للدولة في سياق تحليلاتهم، أين يتعين عليها القيام بإجراءات دعم وحماية للتجار وللسلع المحلية في مقابل الأجنبية. أما أتباع الفريق الثاني، النظرية الفيزيوقراطية، فيميلون بشكل واضح إلى دعم التبادل الحر، عملا بمبدأ دعه يعمل، لكنهم يعتبرون الزراعة وحدها القادرة على تحقيق الإنتاج وتكريس النمو الحقيقي للثروة. سميث الذي عايش ولادة الثورة الصناعية، يرى من جهته أنّ الانسان وبالتحديد عمله هو المصدر الوحيد الفعلي والحقيقي للثروة؛ لا هو التراكم من المعادن الثمينة ولا هي الطبيعة مصدر الثورة.[40]

إذا كان العمل هو المصدر الوحيد لكل ثروة، فعلى أي أساس يتم تثمين وتعظيم قيمة هذه الثروة؟ يُجيب سميث بأنه تقسيم العمل. وهو الأثر الذي فصل في شرحه في مثاله الشهير عن مصنع الإبر، وحدّد دور تقسيم العمل لناحية زيادة الثروة في ثلاث نقاط:

1. تقسيم العمل ينمّي قدرات العمال بفعل زيادة التخصص في المهام؛

2. تقسيم العمل يُقلّص من الوقت الضائع؛

---

[38] A. Smith, **Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations** (1776), 2 tomes, Ed Flammarion, Paris, 1991. (Trad. G. Garmier).
[39] Ibid, p 65.
[40] Daniel Mercure, **Adam Smith : les assises de la modernité**. Dans : **Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale**, Op. cit, p 124.

3. تقسيم العمل يُحفّز على اختراع الآلات بفعل تخصص المهام.

يتضح إذن أن العمل لدى سميث هو مصدر الثروة وأن تقسيم العمل هو المسار الذي يتم عبره تحسين القدرة الإنتاجية للعمل. وتحديدا فيما يخص ت/ع (تقسيم العمل) -لدى سميث- وجب الإشارة إلى النقاط التالية:

أولا. على خلاف الفيزيوقراطيين، يعتقد سميث أن تراكم رأس المال يتيح الرفع من انتاجية العمل لأنه يساهم في تعميق ت/ع ويمنح المؤسسات أدوات إنتاج أحسن؛[41]

ثانيا. يوجد لدى سميث ما يمكن تسميته بالحتمية الاجتماعية. مفادها أن المجتمعات الحديثة مُهيكلة على حسب تقسيم العمل. الظاهرة التي لا تتضمن فقط جوانب ايجابية، فهي مع كونها محرك زيادة ثروة الأمم وركيزة أساسية لبناء النسيج الاجتماعي في المجتمعات الحديثة التي تنبني انطلاقا من حقل العمل، إلا أن ت/ع مصدر للعديد من أشكال الاغتراب كونه يتطور على أنقاض المهارات الفكرية والعديد من الفضائل الاجتماعية للعمل.

> *«Dans le progrès que fait la division du travail, l'occupation de la très majeure partie de ceux qui vivent le travail, c'est-à-dire de la masse du peuple, se borne à un très petit nombre d'opération simples, très souvent à une ou deux. Or, l'intelligence de la plupart des hommes se forme nécessairement par leurs occupations ordinaires. Un homme qui passe sa vie, toute sa vie à remplir un petit nombre d'opérations simples, n'a pas lieu de développer son intelligence ni d'exercer son imagination à chercher des expédients pour écarter des difficultés qui ne se rencontrent jamais ; il perd donc naturellement l'habitude de déployer ou d'exercer ces facultés et devient, en général, aussi stupide et aussi ignorant qu'il soit possible à une créature de le devenir, ... Or, cet état est dans lequel l'ouvrier pauvre, c'est-à-dire la masse du peuple, doit tomber nécessairement*

[41] A. Smith, Op. cit, p 354.

dans toute société civilisée et avancée en industrie, à moins que le gouvernement ne prenne des précautions pour prévenir ce mal ». [42]

تتواصل القراءة التي يقدمها سميث عن مفهوم تقسيم العمل ليُبين العلاقة التي تجمعه بالتبادل، وهي العلاقة التي تمكّن من الإلمام بمضامين وشكل الرباط الاجتماعي في مجتمع السوق؛ في المجتمعات الحديثة يقوم الرباط الاجتماعي على مبدأين:

الأول، يخص الربط الذي أقامه سميث بين ت/ع والتبادل. فرغم أن ت/ع عامل حاسم في زيادة الثروة وتعزيز النسيج الاجتماعي، إلا أنه لا يرتقي إلى أن يكون المبدأ المؤسس للمجتمع. يرى سميث أن ما يؤسس المجتمع هو الميل الطبيعي لدى الانسان نحو التبادل، وأن ت/ع هو نتيجة لذلك وليس سببا فيه، أي أن الميل الطبيعي إلى التبادل هو ما يقود تدريجيا إلى تعميق تقسيم العمل في المجتمع وليس العكس. إن هذا التأكيد من قبل سميث يجعلنا بصدد قراءة أنثروبولوجية جديدة للمجتمع الحديث في طور النشأة آنذاك.

« La division du travail, de laquelle découlent tant d'avantages, ne doit pas être regardée dans son origine comme l'effet d'une sagesse humaine qui ait prévu ou qui ait pour but cette opulence générale qui en est le résultant ; elle est la conséquence nécessaire, quoique lente et graduelle, d'un certain penchant naturel à tous les hommes qui ne se proposent pas des vues d'utilité aussi étendues : c'est le penchant qui les porte à trafiquer, à faire des trocs et des échanges d'une chose pour une autres ». [43]

قراءة سميث يعرّف جوهر الانسان ككائن اقتصادي مطبوع بحبّ الذات وهادف إلى تحسين وضعه عن طريق ميله الطبيعي إلى التبادل.

أما المبدأ الثاني الذي يقوم عليه الرابط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، مجتمعات السوق، فهو امتداد لاستنتاج المبدأ الأول الذي يجعل من جوهر الإنسان (الميل الطبيعي نحو التبادل) واقعا

[42] Ibid, p 406.
[43] Ibid, p 81.

سوسيولوجيا حديثا، مفترضا أن ت/ع يستدعي –دون أن يكون السبب في ذلك- اقتصاد تبادلي، ومنه قول سميث بأن المجتمعات المتقدمة صناعيا هي بالضرورة مجتمعات تجارية.

> *« La division du travail une fois généralement établie, chaque homme ne produit plus par son travail que de quoi satisfaire une très petite partie de ses besoins. La plus grande partie ne peut être satisfaite que par l'échange du surplus de ce produit qui excède sa consommation, contre un pareil surplus de travail des autres. Ainsi chaque homme subsiste d'échanges et devient une espèce de marchand, et la société elle-même est proprement une société commerçante ».* [44]

من زاوية تقسيم العمل، يمكننا تلخيص فكرة سميث على النحو التالي: السوق الحرّة تحفز التبادل، التبادل يشجع تقسيم العمل، تقسيم العمل يزيد من قيمة الثروة ويسمح بتراكم رأس المال، الذي بدوره يُعمّق من تقسيم العمل ويدفع في اتجاه تعزيز الميل الطبيعي للإنسان نحو التبادل.

2. فريديريش هيجل (G. W. Friedrich Hegel): 1770-1831

هيجل هو أول من تحدث عن ما يمثله العمل من فعل تخرّج للذات (Un acte d'extériorisation du sujet)، فالعمل لا يتيح فقط تخريج شيء ما (منتوج) بل أن العامل يخرّج ذاته أيضا من خلاله. مخرجات العمل لا تقتصر على السلعة أو المنتوج بل تشمل "ذات" الفرد العامل أيضا. تأكيد هيجل على هذه الفكرة يرفعه إلى مصاف كبار وأهم المفكرين في موضوع العمل وأحد أبرز المساهمين فعليا في صقل مفهومه.

حسب هيجل فإن العمل الذي يتيح تخرّج/تخريج الذات هو فقط العمل المرادف للفعل المقصود. «... ويقع الفعل المقصود (Action intentionnelle) بالنسبة لـ هيجل على خطٍ طرفاه:

- ذات تمتلك الذكاء وتحوز قدرة الإرادة، من جهة؛

[44] Ibid, p 91.

- ومحتوى موضوع الإرادة (= م)، من جهة أخرى.

الذي يدفع هاذان القطبان إلى الالتقاء والتطابق هم ثلاث مفردات أو لحظات فعل:

- فعل الإرادة، أولا؛
- إنجاز المحتوى "م"، ثانيا؛
- وأخيرا الكينونة (l'Etre).

بمعنى آخر، فإن الفعل المقصود يتمظهر في ثلاثة علاقات مختلفة:

- الغاية التي تحددها الذات = أريد فعل "م"؛
- إنجاز وتحقيق الغاية = أقوم بـ "م"؛
- الغاية محققة أو منجزة = قُمت بـ "م" ».[45]

إذا، فالفاعل يُعبّر عن ذاته ويُخرّجها عن طريق إنجازه إرادته في فعل "م"، أي ترجمة إرادته بما هي الجزء الناقص لتحقيق ذاته إلى شيء ملموس، فبالعمل يحقق الفاعل وينجز ذاته. ومنه تعريف هيجل للعمل على أنه:

> *« l'Acte de se faire soi-même, de manière interne, objet ... le travail en tant que tel n'est pas seulement activité, mais activité réfléchie en soi, acte d'engendrer[46]».*

من هذا التعريف فإن العمل في المنظور الهيجلي هو: أولا، فعل أن تجعل ذاتك بنفسك وبشكل داخلي شيئا؛ وثانيا، هو فعلٌ مُفكّرٌ فيه لذاته، فعل توليد وخلق. أن تقوم الذات العاملة بجعل نفسها بشكل داخلي شيئا فهذا يعني أنها تعطي لذاتها بنفسها محتوى "م" عن طريق فعل الإرادة. أما الجزء الثاني من

[45] Hans-Christoph Schmidt am Basch, **Extériorisation et économie : La théorie hégélienne du travail et de la société civile**. Dans: **Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale**, Op. cit, p 91.
[46] G. W. F. Hegel, **Philosophie des Geistes (1805-1806)**. Cité par H-C. Schmidt am Basch, Op cit, p 94.

التعريف فيعني أن الفعل هو مفكر فيه لذاته على اعتبار إتاحته للذات أن تعود لنفسها بوصفها الفاعلة لهذا الفعل ولنتيجته، هو فعل مفكر فيه لذاته لأنه يؤشر على فعل مقصود.

يؤسس هيجل نقده للمجتمع الحديث أو ما يسميه بالمجتمع المدني على الخاصية التخريجية للعمل وللتبادل، قائلا بأنّ الليبرالية الاقتصادية التي يقوم عليها هذا المجتمع في مقابل الدولة تشكل عاملا لمنع العمل والتبادل من أن يكونا مجالا لتخريج/تخرّج الفرد، وحرمانه من أن يكون مستقلا فعليا. لكن في المقابل، يتمتع الفرد -في هذا المجتمع- بالاعتراف له بكونه كائنا لذاته (Etre-pour-soi) من طرف باقي أفراد المجتمع، وأن له الحق في تلبية حاجاته عن طريق العمل، كما يُعترف له بحقه وبملكيته للوسائل التي تمكنه من بلوغ هذا الهدف (تلبية الحاجات)، وعلى أساس هذا الاعتراف بالتحديد توجد السوق ويشتغل اقتصادها. إذن، فوجود هذا الاعتراف (الاعتراف للفرد بأنه كائن لذاته) هو أسبق عن تقسيم العمل والتبادل السلعي وشرط لهما، وأن غيابه (الاعتراف) هو الذي يفسر بروز وهيمنة الخوف لدى أفراد المجتمع في سياق "الحالة الطبيعية" الهوبزية، خوفٌ من أن يفقدوا بالقوة كل ما يملكون، والواقع الذي فسّر وفقه هيجل انعدام وجود علاقات اقتصادية.

مفهوم الاعتراف الذي طوّره هيجل ويرى فيه شرطا وضمانة لتحقق تخرّج الانسان بالعمل، يتيح فعليا للفرد القيام بمهمتين اثنتين: إنتاج السلع وبيعها. ما يعني أن هذا الشكل من الاقتصاد اقتصاد يغيب عنه التراكم الرأسمالي وأيّ شكل من أشكال الأجارة؛ هو اقتصاد سوق غير رأسمالي وهذا هو بالتحديد سبب تمتع فِعليْ العمل والتبادل بخاصية تخرّج/تخريج الانسان بوصفه إنسانا اقتصاديا (Homo-économicus)، يعمل وفق إرادة مقصودة ويحقق أهداف وغايات حددها بنفسه لنفسه وباتباع طرق عمل خاصة به اختارها هو بنفسه كذلك.

يرى هيجل بأن المجتمع الداعي إلى الليبرالية الاقتصادية على المستويين القانوني والسياسي ورغم ما يقوم عليه نظريا من حماية واعتراف بالفرد كشخص وكمالك، وسعيه الحثيث لدعمه ولإتاحة السبل

التي من شأنها السماح له بأن يحيا حياة مستقلة، رغم هذا، فإن المؤسسات القانونية والسياسية لهذا المجتمع ليس بمقدورها أداء هذا الدور، لأنها تنزع في الواقع إلى دعم شكل من النمو الاقتصادي يسلب الفرد استقلاليته الفعلية. ويذهب هيجل في هذا السياق إلى اعتبار هذا الانحراف الذي يميز عمل المؤسسات القانونية والسياسية سمة ثابتة في كل مجتمع ينتهج الليبرالية الاقتصادية.

يرى هيجل أن على الفرد وعمله دفع الثمن مقابل وجود واستمرار وجود المجتمع المدني. المجتمع المدني الذي لا يمكنه أن يكون إلا رأسماليا ولأن الاقتصاد الرأسمالي هو نظام حيازة يعتمد فيه الفرد على إرادته الطبيعية والغريزية نحو زيادة ثروته بشكل عملي وغير متنهائي، إرادة تدفعها الرغبة في مجرد التملك والحيازة، لا امتلاك وحيازة شيء بعينه بل امتلاك وحيازة كل شيء، فإن هذه الارادة هي التي ستدفع في اتجاه انحراف المؤسسات القانونية والسياسية عن أداء دورها الأساسي في سياق المجتمع المدني الليبرالي. يحصل الانحراف حين تتمكن هذه الرغبة/الارادة من قلب القواعد والأطر المنظمة للإنتاج الحرفي للسلع وتضع حدا للعلاقة التقليدية بين الحاجات والعمل.

ففي المجتمع المدني الليبرالي ينحصر مجال الإنتاج الحرفي ليتوسع في مقابل ذلك مجال الإنتاج الصناعي، الذي يمتاز بمعدلات استثمار عالية وبفصل واضح بين الأعمال اليدوية والأعمال الفكرية. كما أن العلاقة بين الحاجات والعمل تتغير بعمق، فغاية العمل في المجتمع ما قبل الرأسمالي هي تلبية الحاجات الأساسية للعيش غير أن مهمته في سياق المجتمع المدني تتحول إلى غاية تحقيق الفائدة خلق الثروة، الأمر الذي يكرس لمبدأ تكاثر الحاجات على قدر ارتفاع الانتاج، فيكتمل الانتقال من حالة تحديد الحاجات للعمل إلى حالة أخرى يصير فيها العمل هو من يُحدّد الحاجات.

هذا التحول العميق الذي بفعل الطبيعة الليبرالية الرأسمالية للبنية الاقتصادية للمجتمع المدني، يخلّف آثارا وانعكاسات عميقة إن على مستوى استقلالية الفرد أو على مستوى العمل:

«Son travail mécanique et abrutissant le réduit à un seul pont, et son travail est d'autant plus parfait qu'il est simple ... Comme son travail est abstrait, il se

comporte comme un moi abstrait ou comme une chose, et non comme un moi qui se fait objet dans son être-là engendré par ce moi[47]».

في نظر هيجل، فإنّ وقوع عملية الإنتاج تحت سيطرة المهندسين والتقنيين، يسلب العمال قدرتهم على تحديد غايات وطرق العمل. كما أن عدم تحكمهم في عملية الانتاج يجعلهم مجرد أشياء تقوم بمهام تكرارية خالية من أي إرادة أو مبادرة شخصية. ما يعني فقدان العمل في المحصلة قدرته وميزته على التخريج/التخرّج، لأن العمال لم يعودوا موجودين كذوات فاعلة بل كأشياء مادية، حيث يفقد الانسان السيطرة على عالمه ويفقد العمل معناه كفعل لإخضاع العالم ومجال لتكريس حرية واستقلالية الانسان الاقتصادي وتحقيقه لذاته، الذات التي راحت ضحية تلبية حاجاته.

للخروج من هذا المأزق نحو أفاق محررة للعمل وللعمال يقترح هيجل ضرورة عودتهم (العمال) إلى اعتماد التعاونيات الحرفية التي يرى فيها قدرة عالية على قلب توجهات المجتمع المدني وإحداث التوازن في مقابل النزعة الأنانية لليبرالية الرأسمالية. انتساب الفرد العامل إلى التعاونيات من شأنه تسقيف الرغبة/الإرادة الغريزية نحو الزيادة غير النهائية للثروة، وتمكين العمال من الاتفاق على أن الهدف من اجتماعهم وعملهم معا هو الرفاهية والعيش السعيد للكل.

«Dans la corporation, le secours que reçoit la pauvreté perd ce qu'elle a de contingent, ainsi que ce qu'elle a, à tort, d'humiliant, et la fortune perd, dans l'accomplissement de son obligation envers son association coopérative, l'arrogance et l'envie qu'elle peut exciter (en l'occurrence, celle-là chez son possesseur, celle-ci chez les autres) - la droiture reçoit sa reconnaissance et son honneur véritables».[48]

يتضح في الأخير أن نقد هيجل للمجتمع المدني الرأسمالي لا يقوم على مفردات اقتصادية بل أخلاقية، في حين أن موقفه يتعارض مع موقف آدم سميث الذي يرى في تقسيم العمل والفعالية الكبيرة لنمط السوق الحر في توزيع وسائل الإنتاج والتبادل السلعي وحق/حرية التملك، عوامل اقتصادية تحفز على

[47] Ibid, p 105.
[48] Ibid, p 108.

خلق الثروة. الأمر الذي فيه فائدة للجميع تشمل حتى أفقر فرد في المجتمع، إذ ستعرف وضعيته المادية تحسنا "يفوق وضعية بعض الملوك الأفارقة" على نحو ما قال سميث.

3. سيمون فاي (Simone Weil): 1909-1943

معايشة فاي عصر الاقتصاد الصناعي الذي كان في أوجه مع عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، يفسر ما تتحلّى به آراءها ومواقفها حول العمل وعالم الإنتاج من عمق واهتمام كبيرين بمعاناة العمال. لقد احتل العمل مكانة مركزية ضمن مجهودها الفكري والفلسفي إلى درجة أن التزامها السياسي والأيديولوجي لصالح العمل والعمّال دفعها إلى عيش تجربة العمل الصناعي شخصيا؛ التجربة التي خلّدها مؤلفها الشهير "المسألة العمالية" (La condition ouvrière)[49]. حيث ساهمت هذه التجربة في طبع رؤيتها حول العمل بعمق إنساني وروحاني قلّ نظيره، ومنه تقريرها بأن « اعتبار فكرة العمل قيمة انسانية، هو من دون شك المغامرة الروحية الوحيدة التي قام بها الفكر الانساني منذ المعجزة الاغريقية».[50] وقولها بأن «المهمة الأساسية لعصرنا هي تأسيس حضارة قائمة على روحانية العمل».[51]

يرى روبير شوفاني (R. Chevanier) الدارس لأعمال فاي والمعلق عليها، أن أهم ما يميز أفكار سيمون فاي حول العمل يمكن تلخيصه في النقاط التالية:[52]

- منذ كتاباتها الأولى طرحت العمل بوصفه النشاط الذي يستكشف عن طريقه الإنسان وضعيته الانسانية، كونه يجعل من الظروف التي يحيا فيها الانسان مظهرا من مظاهر قوته وحريته؛

---

[49] S. Weil, **Le condition ouvrière**, Ed Gallimard, coll folio-essais, Paris, 2002.
[50] Simone Weil, **Réflexions sur les causes de la liberté et de l'oppression sociale**, (Œuvres Complètes, tome 2, volume 2), Ed Gallimard, Paris, 2010, p 92.
[51] Simone Weil, **L'Enracinement**, (Œuvres Complètes, tome 5, volume 2), Ed Gallimard, Paris, 2010, p 189.
[52] Robert Chevanier, **Simone Weil: une philosophie du travail et du management**? Revue d'éthique et de théologie morale, n° 244, 2007/2, p 144. Voir le lien: www.cairn.info/revue (consulté: 23/06/2015).

- العمل أكبر من كونه نشاط يشتغل على تحويل الطبيعة بهدف إنتاج وسائل العيش، إنه شكل من أشكال معرفة العالم وقراءته باللمس؛

- التفكير حول/على العمل لدى فاي، يعتبر فعلا مؤسسا لفلسفتها السياسية. فالعمل كما تراه فاي مجال حداثي لتبادل الاعتراف بين بني البشر، الذين حققوا تحررهم من الرباط العاطفي والواجب الشخصي اللذان يشكلان قوام الرابطة الأسرية؛ بالنسبة لفاي يعتبر العمل نقطة تأسيسية للفضاء العام وملمحا مهيكلا للحداثة، كونه يربط الفرد ببقية الأفراد في المجتمع مع ضمانة حقهم في الممارسة الحرة لقوتهم.

العمل في منظور فاي هو تلك المفردة التي تجتمع عندها كل الأفكار الموجهة لمذهبها الفلسفي ونضالها السياسي. هي ترى أن قدرنا هو «تشييد حضارة قائمة على روحانية العمل[53]»، ولأننا لم نكن في مستوى هذه المهمة فـ «إننا أضحينا فريسة للأنظمة الشمولية».[54] لا نشاط آخر إذن يفوق العمل روحانيةً، لأنه الوحيد الذي يقدم فرصة استثنائية للقيام بقراءة متعددة للعالم، على مستويات عدّة، بحواسنا وبذكائنا وبحبّنا وبحكمنا الجمالي وبقدرتنا الروحية على التمييز. تعتبر فاي في فلسفتها أن الحدود بين الأنا والعالم غير الواضحة، وأن العالم يحضر في ذواتنا في صورة تمثلات وانطباعات تتخللها الكثير من الأوهام والرؤى المزيّفة، التي تغطي على الواقع الحقيقي وتقيد يقظة الانسان وحريته، لذا فهي ترى في العمل التجربة البرانية الوحيدة والأمثل لعيش الواقع وإدراكه كما هو.

التفكير في/حول العمل لدى فاي مؤسس لفلسفتها إذن، لا لشيء إلا لأنه تجربة تستحث الانساني في الانسان.

[53] S. Weil, **L'Enracinement**, Op. cit, p 125.
[54] Ibid, p 125.

تحمل فاي مفهوم العمل لتؤسس عليه نظرية سياسية تؤمن بأنّ "العمال لوحدهم يشكلون جمهورية"،[55] تباعا لما يحققه تداخل الأعمال وتبادلها من اعتراف بين أشخاص متساويين، لذا فهي تعتبر الفصل المجحف بين عمل يدويٍ وعمل فكريٍ والذي يدفع إلى منع ممارسة كل واحد منا لقوته في الفكر والفعل، تعتبره بداية للإضطهاد. ترى فاي أن ما يعيق ممارسة العمل لمهمته الجوهرية المتمثلة في معرفة الواقع والعالم، هو العتمة التي أنتجها النمط الاجتماعي السائد للإنتاج (الذي تعتبره من أهم أشكال الاضطهاد في عصرنا)، فنمط تنظيم العمل في المصنع يمنع الروح والجسد من الاحساس بالعالم ويمنع حصول "العقد الأصلي للروح مع الكون"،[56] كما أن "المسؤول في المصنع يراقب المكان والزمان، ووتيرة العمل تسجن جسد وروح العامل في قطعة من المكان، وفي لحظة تتكرر على نفس المنوال".[57] إنّ فاي ترى في هذا اضطهادا اجتماعيا من شأنه التأسيس والشرعنة لاضطهاد سياسي ومنه اقتراحها المخالف لما طالب به ماركس بأن يتم تحرير العامل في مكان عمله أولا لا خارجه كما قال ماركس.

> *« Le travail physique constitue un contact spécifique avec la beauté du monde, et même, dans les meilleurs moments, un contact d'une plénitude telle que nul équivalent ne peut se trouver ailleurs. L'artiste, le savant, le penseur, le contemplatif doivent pour admirer réellement l'univers percer cette pellicule d'irréalité qui le voile et en fait presque pour tous les moments de leur vie, un rêve ou un décor de théâtre. Ils le doivent, mais le plus souvent ne le peuvent pas. Celui qui a les membres rompus par l'effort d'une journée de travail, c'est-à-dire d'une journée où il a été soumis à la matière, porte dans sa chair comme une épine la réalité de l'univers. La difficulté pour lui est de regarder et d'aimer ; s'il y arrive, il aime le réel*[58] *».*

تؤكد فاي على أهمية القطيعة التاريخية التي قام بها العمل في سياق الحداثة، بنزعه الطابع الأسطوري عن علاقة الانسان بالعالمين الطبيعي والاجتماعي، وحمله للإنسان –إنسان ما قبل الحداثة- وتحويله

[55] S. Weil, **Œuvres complètes**, vol 2, Ed Gallimard, Paris, 1988, p 49.
[56] S. Weil, **Réflexions sur les causes de la liberté et de l'oppression sociale**, Ed Gallimard, 1998, p 151.
[57] S. Weil, **La condition ouvrière**, Ed Gallimard, Paris, 1998, p 337.
[58] S. Weil, **Attente de Dieu**, Ed du Seuil, Coll « Livre de vie », Paris, 1977, p 161.

إياه إلى فرد واعي بفردانيته، لذا فهي تحذر من خطر مسعى العودة إلى مفردة العمل ما قبل الحداثية، لأن الحداثة وحدها هي من تمثّل فرصة حقيقية وممكنة لإعادة ترسيم العهد بين الروح والعالم على أسس عقلانية وروحية.

« Nulle poésie concernant le peuple n'est authentique si la fatigue n'y est pas, et la faim et la soif issues de la fatigue[59] ».

« La nécessité est une ennemie pour l'homme tant qu'il pense à la première personne. A vrai dire il a avec elle les trois espèces de rapports qu'il a avec les hommes. Par la rêverie ou par l'exercice de la puissance sociale elle semble son esclave. Dans les contrariétés, les privations, les peines, les souffrances, mais surtout dans le malheur elle apparaît comme un maître absolu et brutal. Dans l'action méthodique il y a un point d'équilibre où la nécessité, par son caractère conditionnel, présente à la fois à l'homme des obstacles et des moyens par rapport aux fins partielles qu'il poursuit, et où il y a une espèce d'égalité entre le vouloir d'un homme et la nécessité universelle. Ce point d'équilibre est aux rapports de l'homme avec le monde ce qu'est la justice naturelle aux rapports entre les hommes… L'équilibre entre le vouloir humain et la nécessité dans l'action méthodique est seulement une image ; si on le prend pour la réalité, c'est un mensonge. Notamment, ce que l'homme prend pour des fins ce sont simplement des moyens. La fatigue force à s'apercevoir de l'illusion. Dans l'état de fatigue intense, l'homme cesse d'adhérer à sa propre action et même à son propre vouloir ; il se perçoit comme une chose qui en pousse d'autres parce qu'elle est elle-même poussée par une contrainte. Effectivement la volonté humaine, quoiqu'un certain sentiment de choix y soit irréductiblement attaché, est simplement un phénomène parmi tous ceux qui sont soumis à la nécessité. La preuve est qu'elle comporte des limites. L'infini seul est hors de l'empire de la nécessité[60] ».

[59] S. Weil, **Œuvres complètes, Cahiers (Sept 1941 – Fevr 1942)**, Ed Gallimard, Paris, 1997, p 63.
[60] S. Weil, **Intuitions préchrétiennes**, Ed Fayard, Paris, 1985, p 144-145.

4. حنة أرانت (Hannah Arendt): 1906-1975

اهتمت أرانت بعديد الاشكاليات المنبثقة عن الحداثة بشقيها السياسي (العنف، الثورة، الديمقراطية، الشمولية...) والاقتصادي (التقنية، العمل، الاستهلاك، السلعنة...)، وجاء اهتمامها بموضوع العمل ضمن بحثها في ماهية وطبيعة "الحياة النشِطة" أو العملية (Vie active/vita activa)، التي ترى أنها تتألف من عناصر ثلاث هي: العمل (Travail)، الأثر (Œuvre) والفعل (Action). لقد اتخذت من هذا التصنيف منطلقا لإعلان موقفها الفلسفي من الحياة السياسية وطبيعة السياسي والفضاء العام، في إطار سعيها الأعم لمعرفة أي هذه النشاطات هو الأقرب لشرط الحرية الانسانية.

في مؤلفها الشهير "الشرط الانساني"[61] الذي صدر في نسخته الألمانية تحت عنوان الحياة النشطة (Vita activa) أرادت أرانت دراسة الحياة النشطة/العملية بمعزل عن الحياة التأملية (Vita contemplativa)، مبررة ذلك بما لاقاه الموضوع الأول من لامبالاة من قِبل المفكرين والفلاسفة على مرّ العصور مفضلين عليه دراسة الموضوع الثاني. يعكس هذا المؤلف إرادة أرانت إعطاء قاعدة فلسفية قوية لرغبة الإنسان في التجذر في الحياة الاجتماعية وممارسة حريته التامة ضمنها. تضع أرانت تراتبية للنشاطات الثلاث المشكلة للحياة النشطة/العملية، تبدأ بالعمل، فالأثر لتتوج في الأخير بالفعل وهو في جانب آخر مسار الانتقال من الحيز الخاص –بالنسبة للنشاط الأول- إلى النشاط الفضاء العام –الذي يشكل مجالا لاشتغال النشاط الثالث.

في حديثها عن الفضاء العام تميز أرانت بين الحيز الخاص والحيز العام، حيث يقع كل عنصر من عناصر الحياة النشطة، وفي حالة ما إذا لم يراعى هذا التوزيع فمن شأن ذلك تغييب الشروط اللازمة لتحقق الحرية وممارسة السياسي. في هذا الإطار قدمت أرانت نقدها للحداثة التي تنزع بفعل الرأسمالية إلى

---

[61] الكتاب في نسختيه العربية والفرنسية:

حنة أرانت، **الوضع البشري**، دار الجداول، بيروت، 2015. (ترجمة: هادية العرفي).

Hannah Arendt, **La condition de l'homme moderne**, Ed Pocket, Paris, 1994. (*Trad. Georges Fradier*).

محاصرة الفضاء العام وتحريفه عن دوره الأساس عن طريق اجتياحه بعنصر العمل الذي هو تجسيد للفرد في شرط الحيوان العامل (Animal laborans) في مقابل الفعل الذي يمثل مجال نشاط الحيوان السياسي (Zoon politikon).

تعتقد أرانت بضرورة إبقاء نشاط العمل ضمن حدود الحيز الخاص، وإلا تحولت حياة الإنسان إلى سعي لا متناهي وراء الوفرة وصار أسيرا للإنتاج والاستهلاك، فغاية العمل لا يجب أن تتجاوز ضمان حياة الانسان والحفاظ عليها بإنتاج الحاجات الأساسية اللازمة، ومنه ملاحظة أرانت أن العمل يخص إنتاج ما يُستهلك بسرعة ويحتاج إلى تجديده في كل وقت، كما أنه مربوط بالآني والحياتي فقط. ولأن العمل مرتبط بالحاجات الوجودية ويُبقي على الإنسان أسيرا لحاجاته وغرائزه مثله مثل الحيوان فهو يتساوى بالنسبة لأرانت مع شرط اللاحرية. إن العمل على لسان أرانت هو النشاط الأقل إنسانية.

أما العنصر الثاني المشكل للحياة النشطة، أي الأثر (Œuvre) فيخص إنتاج الأشياء الموجهة للاستعمال لا للاستهلاك والتي تجعل الحياة أرْيح وأسهل (العمارات، المؤسسات، الأعمال الفنية...). إن الأثر يساهم في خلق عالم مشترك ما-فوق-فردي، يتجاوز الآني ويخرج الفرد من مربع الحاجة البيولوجية ويتيح للإنسان خلق عالم غير العالم الطبيعي. وعلى الرغم من أن الأثر أكثر حرية من العمل إلا أنه يبقى مرتبطا بشكل آخر من الحاجة (الضرورة) –غير الحاجة البيولوجية-، ما يجعله في المحصلة غير كاف لاكتمال تحقق حرية الإنسان، لهذا ترى أرانت أن على الأثر أن يتم في الحيز الخاص قبل أن يُعرض في الفضاء العام، أي تنتظره مهمة خلق العالم الذي سيشتغل فيه الفعل.

في أعلى هرم نشاطات الحياة العملية يأتي الفعل أو النشاط الأوحد المجسد لحرية الإنسان، لأن توافقه مع ما تعتبره أرانت انسانية الإنسان يجعله أكثر من النشاطين الآخرين –المجسدان لعالم الضرورة والحاجة- صالحا لعيش الحرية والإحساس بها. مجال اشتغال الفعل هو الفضاء العام أين تمارس وتعاش الحياة السياسية، والفعل هو وسيلة الإنسان للوجود وللتأثير في الفضاء العام ولتأكيد

خصوصيته ولممارسة حريته مع الآخرين، أي الأمر الغير المتاح مع بنشاطي العمل والأثر، اللذان يجبران الإنسان على القيام بوظائف محددة وعلى التعبير عن مهاراته لا خصوصياته وهويته. إن الفعل هو النشاط الوحيد الذي يستجيب لحقيقة التنوع والتعددية السياسية التي هي في الأخير شرط النشاط العمومي.

ترى أرانت أن الفعل يستلزم فضاء عاما يمكّن الناس من تأسيس علاقات فيما بينهم تُنتج المشترك الذي هو دليل إنسانيتهم وهو الوعاء الذي يوجد فيه السياسي ويستمر ويتجدد. تعبيرا عن هذا المعنى تقول ببراعة: «بالعمل والأثر لا يمكننا الإفصاح إلا عن "ماذا نكون" وليس عن "من نكون"».[62]

5. كارل ماركس (Karl Marx): 1818-1883

انكب الجهد الفكري لماركس على نقد الافتراضات النظرية وواقع الاقتصاد السياسي لعصره، منتجا نظرية عامة حول الرأسمالية، قوانينها وآليات اشتغالها. نظرية/نظريات ماركس الفلسفية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية تتخذ كموضوع أساسي لها، مجتمع العمل. حيث جعل من مفردة العمل المنطلق والخط التحليلي لجهازه المفاهيمي الثري ولنظامه الحججي، مقررا أنه من وحول العمل تنشأ بنية المجتمع وقوانينه: الطبقات الاجتماعية، صراع الطبقات، الاستغلال، خلق الثروة، الاغتراب، السيطرة ...الخ.

مركزية العمل ضمن المشروع النظري لماركس تظهر بجلاء في مؤلفه الشهير "رأس المال"[63] الذي كان بالإمكان عنونته بـ "العمل". جان سبورك (Jan spurk)[64] وهو يعرض لمفهوم العمل لدى ماركس يشير إلى

---

[62] *« Par le travail et l'œuvre, nous ne pouvons divulguer que ce que nous sommes (What we are) et non qui nous sommes (Who we are) ».* H. Arendt, **La condition de l'homme moderne**, Op. cit, p 236.

[63] Karl Marx, **Le capital: Critique de l'économie politique**, 2 tomes, Ed PUF, Paris, 1993. (Trad. E. Balibar).

[64] Jan Spurk, **La notion de travail chez Karl Marx**. Dans: **Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale**, Op. cit, p 206.

الفضل الكبير لكتابات أنجلز (F. Angels) الأولى، على الأخص لواحد من نصوصه،[65] يرى فيه أنّ ارتماء الانسان في أحضان الإلهي لقرون عدة أدى إلى إضعاف الانسانية اجتماعيا (désarme socialement l'humain) مؤكدا على ناحية فعلها الانتاجي. ومنه دعوته إلى ضرورة عودة فكر الانسان إلى الواقع في أشكاله المختلفة واستعادته زمام الأمور للسيطرة على هذا الواقع وإحداث تغييرات جذرية فيه.

يحلّل ماركس انبثاق رأس المال كسيرورة تاريخية عملت على تفكيك الروابط الاجتماعية والتضامنات التي كانت تتيح فيما قبل العيش جماعيا (المجتمع التقليدي) من دون الحاجة إلى تحويل الانسان إلى سلعة (قوة العمل). ما يسميه ماركس بـ "التراكم البدائي" (Accumulation primitive) هو فعل الفصل العنيف للأفراد عن الجماعة واقتلاعهم من تربتها. في سياق هذه الدينامية تتآكل الجماعة وتضعف عناصر الوحدة بين أفرادها، الذين يجبرون على بيع قوة عملهم في سوق العمل تلبية لطلبات رأس المال وإلا كان مصيرهم التسول على أطراف المجتمع. تلي هذه المرحة مرحلة أخرى تشهد الفصل بين العمال الأجراء ووسائل عملهم لتتقدم بعدها السيرورة التاريخية للرأسمالية خطوة إلى الأمام فتقطع العمال عن علاقاتهم الاجتماعية.

دينامية رأس المال بعد أن حققت تفكيك الجماعة الاجتماعية وفصل أفرادها عن بعضهم البعض، تحرص على دمجهم في إطار نظام الانتاج والمؤسسة الرأسمالية بوصفهم يمثلون قوة العمل، التي وإن استحال على رأس المال فصلها نهائيا عن الانسان الذي يحملها/يجسدها (العامل) إلا أنه ضمن تحولها إلى سلعة قابلة للتبادل داخل السوق.

بمرور الوقت تختفي الشروط الأولى التي عرفت انبثاق ونمو رأس المال، ليوجد واقع جديد تمكّن رأس المال من تهيئته لصالحة كي يكون قاعدة دائمة لتطوره وانتشاره. بدء من هذه اللحظة سيكون بإمكان الإنتاج الرأسمالي فرض تغييرات جذرية على طرق العمل وجعلها أكثر ليونة وأكثر استعداد وقابلية للهيمنة. هذا التناقض الكامن في قلب نمط الانتاج الرأسمالي بين حالتي رأس المال من جهة (ديمومة

[65] F. Angels, **Umrisse zu eimer kritik der nationalokomie** (1812). Cité dans : Jan Spurk, Op. cit.

ثبات وقوة رأس المال) والعمل من جهة أخرى (ضعف، تبعية واغتراب..)، يرى فيه ماركس شرطا وجوديا للرأسمالية.

انحياز ماركس لصالح العل والعمال يظهر كذلك في مقاربته لموضوع/ظاهرة الآلة، التي يعتقد بأنها وسيلة لامتصاص عبقرية العمال في إطار العمل الصناعي الرأسمالي، ويرفض اعتبار الآلات وعملية المكننة شيئا محايدا بل هي عنصر من عناصر العلاقة الاجتماعية بين رأس المال والعمل. فرغم أنها بمثابة «أعضاء من المخ الانساني، خلقتها أيادي الانسان»،[66] إلا أنها تقع خارج سلطة العمال، الذين يخضعون لها. «الآلة لا تُحرّر العامل من عمله؛ لكنها تحرّر العمل من مضمونه».[67] الأمر الذي يعني أن العمل الفكري الذي استحوذ عليه رأس المال قد تحول إلى سلطة في يد رأس المال على العمال وما المتبقي إلا عمل التنفيذ.

وفق تحليل ماركس وقراءته لآليات اشتغال الرأسمالية فإن المناهج المتبقة لأجل الرفع من إنتاجية العمل، هي في جوهرها وبشكل دائم تساهم في زيادة اغتراب العمال ومعاناتهم وتفتيت الانسان واستغلاله. موقف ماركس من المكننة والآلات في حقل الإنتاج ينسحب إلى نفس الموقف من العِلم في نفس الحقل، يسمي "العلم المُشيّء" (La science chosifiée) ذلك العلم الذي عوض أن يستغل لتكريس حرية الإنسان وتحصين استقلالية العمال ضمن مسار العمل وداخل المؤسسة، إلا أنه يخضع لرأس المال ويصير خادما لمصلحته في إطار ما ينعته ماركس بـ "الاستبداد الدنيء والشرير".[68]

تتجسد كذلك قدرة السيطرة لدى رأس المال على مختلف العناصر المشكلة لعالم العمل في هيمنته على مسار العمل وعلى نتيجته، فكلاهما ملكٌ للرأسمالي الذي يستغل العمال بطريقة شرعية وقانونية. انسجاما مع هذه الفكرة، لاحظ ماركس أنه وكي يكون هناك إنتاج للسلع في المؤسسة الرأسمالية، وجب إخضاع مسار الإنتاج لمسار العمل، أي جعل مسار الانتاج هو وحدة اشتغال مسار العمل (=صنع

[66] Karl Marx, Op. cit, p 674.
[67] Ibid, p 674.
[68] « *Un despotisme mesquin et méchant* ».

منتوجات/أشياء لها قيمة استعمال)، يعني هذا أنْ لا معنى لمسار العمل إلا بوصفه وحدة من مسار خلق القيمة؛ الإنتاج هو من يمنح معنى للعمل لا العكس. الغاية هي خلق القيمة والعمل مجرد وسيلة من مجموع وسائل الإنتاج الاخرى، والمهم في العمل هو الجانب الكمي ومدى مساهمته في خلق القيمة.

العمل وفق هذا الطرح هو استعمال قوة العمل لأجل إنتاج سلع يكون لها قيمة استعمال (Une valeur d'usage) وقيمة تبادل (Une valeur d'échange)، موجهة للبيع في السوق. ولأن قيمة هذه السلعة يفوق مجموع القيم التي استلزمها إنتاجها فالفارق هنا هو ما يسمى بـ "فائض قيمة" (La plus-value) التي تعود لمالك وسائل الإنتاج التي استثمرت في إنتاج السلعة (الرأسمالي).

ماركس ورغم تأكيده على وجود استغلال يتخلل مسار العمل الرأسمالي إلا أنه يعترف ببراعة "الماكينة الرأسمالية" من ناحية عدم إمكان القول بوجود سرقة. يقول ماركس «مسار العمل هو مسار بين أشياء قام الرأسمالي بشرائها، أشياء ملك له»،[69] أين السرقة هنا إذن، هي لا توجد!

ثالثا. العمل في التراث السوسيولوجي:

1. كلود هنري سان سيمون (Saint-Simon): 1760-1825

هو أحد أبرز المنظرين للمجتمع الحديث، المجتمع البرجوازي الرأسمالي، شكلت أفكاره أرضية خصبة، نمت عليها أفكار دوركايم، ماركس، كونت وبرودون. هو لدى البعض (Les saint-simoniens) مؤسس علم الاجتماع وأول الاشتراكيين ولدى البعض الآخر -على الرغم من عمق وجهات نظره وتحليلاته والكاريزما التي كان يتمتع بها- مجرد صاحب رأي لا تتجاوز أفكاره الحس الحدسي القوي ولا ترقى إلى درجة مشروع فكري مميز ومتمايز.

[69] « *Le processus de travail est un processus entre choses que le capitaliste a achetées, entre choses qui lui appartiennent* ». Dans: K. Marx, Op. cit, p 200.

ارتبط اهتمام سان سيمون كما المفكرين الكلاسكيين، بموضوع الحداثة (النظام الاجتماعي الجديد) بموضوع العمل والتحولات الخاصة به. معتبرا الأخير الأساس الانثروبولوجي للحداثة والنشاط المعياري لها. مع سان سيمون صار العمل مسألة حصرية للحداثة ونتاجا اجتماعيا لجدلية تاريخية. وانطلاقا منه هو فقط، يمكن فهم دينامية المجتمعات الانسانية ومختلف أشكال تنظيمها.

لا تنفصل أفكار سان سيمون حول/في العمل عن نظريته الخاصة بالمجتمع أو ما سماه هو بـ "النظام الصناعي"، ومشروعه لتأسيس علم جديد يتخذ من الانسان والمجتمع موضوعا للدراسة، علمٌ وصفه بعلم الحرية وأطلق عليه اسم "الفيزيولوجيا الاجتماعية".

اعتمادا على مقاربة عُضوانية (une approche organique ou organiciste) يرى سان سيمون عند فحصه لأوضاع المجتمع الأوروبي بداية القرن التاسع عشر أنه بحاجة ماسة إلى عملية تحيين تشمل القواعد والعناصر التي يقوم عليها تنظيمه كي ينجح في التحول إلى نظام اجتماعي جديد يتناسب والطور "البيولوجي" الذي وصل إليه (طور الرشد)، في حين أنّ النظام الاجتماعي الذي يحكمه في تلك الفترة يصلح فقط لطور الطفولة.

> *« Il n'y a donc aucune raison de maintenir le régime qui convient à l'enfance, aujourd'hui que nous avons acquis l'état organique propre à l'adulte ».*[70]

يعني هذا، وجود حاجة موضوعية ملحة لمشروع إعادة تنظيم جذري للمجتمع. لكن على أي قاعدة يتم ذلك؟ ما هو المسار وما هي الوجهة النهائية لتلك النزعة التطورية البيولوجية التي تحرك المجتمع؟ يقول سان سيمون بوجود نظام مصالحٍ يستأنس به كل البشر، المصالح التي تخص حماية الحياة ورعايتها والعيش الهنيئ، وأن المجتمع هو حاصل مجموع البشر المباشرين لأعمال نافعة. يعني هذا أن سان سيمون يجعل من مسعى تلبية الحاجات (=العمل) بقصد ضمان استمرار المجتمع/الجسد، مبدأ صالحا لاشتغال هذا المجتمع/الجسد.

[70] C-H. de Saint-Simon, **De la physiologie sociale** (1813). Dans: **La physiologie sociale : Œuvres choisies**, Ed Sociales, Paris, 1951, p 63.

« L'enfance des sociétés, de même que celle des individus, est caractérisée par une tendance irrésistible à s'approprier tout ce qui leur est utile pour leur développement. Les passions les moins raisonnées sont les seules guides de cette époque de la vie. Le pouvoir absolu d'un père ou d'un chef despote est alors nécessaire pour que l'individu ou la société ne fassent pas tourner à leur désavantage des intérêts particuliers qu'aucune instruction ne dirige, qu'aucune raison ne domine ».[71]

كما يؤكد على «حاجة الإنسان كي يبقى على قيد الحياة لرقابة تحميه من نفسه ومن رغباته غير المشروعة، وتُلزمه بأعمال نافعة لمصيره وحياته حتى وإن لم يُدرك جدواها».[72] لكنه يضيف قائلا «الانسان بطبعة كسول، لا يعزم على تجاوز كسله إلا بدافع تلبية حاجاته أو عيش بعض المتع».[73]

هذا الموقف لـ سان سيمون ونظرته الأنثروبولوجية للإنسان تبرر فيما بعد، موقفه القائل بأن عدم نضج الشعوب ولا عقلانيتها لبلوغ طور المجتمع يستدعي وظيفيا وجود علاقات سيطرة حيث يقمع الإنسان أخاه الانسان كي يعيش الكل، وهو شكل يطابق حال المجتمع التقليدي بعناصره الاقطاعية واللاهوتية، أين تعود السيطرة للنبلاء ولرجال الدين. لتجاوز هذا الوضع وبقصد بناء المجتمع الجديد الذي ينادي به سان سيمون، يقترح وضع المنفعة غاية لكل سلوك انساني والعمل كإطار للعلاقات في المجتمع.

« L'homme doit travailler, l'homme le plus heureux est celui qui travaille. La famille la plus heureuse est celle dont tous les membres emploient utilement leur temps. La nation la plus heureuse est celle dans laquelle il y le moins de désœuvrés ... tous les hommes travailleront, ils se regarderont tous comme des ouvriers attachés à un atelier car le désir de commander aux hommes c'est transformé peu à peu dans le désir de faire et de défaire la nature à notre gré ».[74]

[71] Ibid, p 59.
[72] Ibid, p 61.
[73] Ibid, p 71.
[74] Ibid, p 51.

ومنه فالأفق الانثروبولوجي للحضارة وفق تصور سان سيمون هو أن تشتغل الإنسانية فقط بالفعل في/على الطبيعة، كي تحولها قدر الإمكان وبالطريقة الأكثر نفعا وتخضعها لخدمة الجنس البشري. وهكذا تتحول نزعة السيطرة التي تسكن المجتمع من سيطرة الانسان على الانسان إلى سيطرة الانسان على الطبيعة.

> *« S'occuper uniquement d'agir sur la nature, pour la modifier autant que possible de la manière la plus avantageuse à l'espèce humaine, ne tendre à l'action sur les hommes que pour les déterminer à concourir à cette action générale sur les choses ».* [75]

من جانب آخر، فإن الفيزيزلوجيا الجديدة التي يُنبأ بها سان سيمون، تنطوي على سلطة روحية جديدة (دين جديد) قائمة على العلم ومرتبطة بنيويا بالنظام الصناعي، الذي يمثل السبيل الوحيد المتاح للارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى طور المنفعة والصالح العام.

> *« Le régime sociétaire ou les hommes doivent organiser leurs société de la manière qui puisse être la plus avantageuse au plus grand nombre; ils doivent se proposer pour but dans tous leurs travaux, dans toutes leurs actions, d'améliorer le plus promptement et le plus complètement possible l'existence morale et physique de la classe la plus nombreuse*[76] *».*

كما أن مجتمعا كهذا، حيث ينشغل الجميع بالوظيفة الانتاجية قصد تحقيق السعادة للكل، يمثل كما يرى سان سيمون الحلّ الأنسب لمعضلة الحرية، «مع الصناعة وبها، ولدت الحاجة والرغبة في الحرية، لذا فإن الحرية لا يمكنها الانتشار والتقوّي إلا بالصناعة».[77]

إن النظام الاجتماعي الذي يروج له سان سيمون يتناسب وشعار "بالصناعة وللصناعة"، كما أنّ له انعكاس وأثر كبير على الوعي التاريخي وعلى شكل ومضمون العلاقات الاجتماعية. فسان سيمون يرى أنه

[75] C-H. de Saint-Simon, **l'Organisateur** (1819). Dans: **La physiologie sociale : Œuvres choisies**, Op. cit, p 110.
[76] C-H. de Saint-Simon, **De la physiologie sociale** (1813). Op. cit, p 151.
[77] Ibid, p 79.

«لغاية اليوم كان سعي البشر في طريق الحضارة مشيا إلى الوراء ... لقد كانوا ينظرون في العادة نحو الماضي ولم يعطوا للمستقبل إلا نظرات خاطفة وسطحية».[78] في حين أن العلاقات الاجتماعية في سياق النظام الجديد تنشأ وتشتغل على صورة عمل المصنع بوصفه المؤسسة الأساس التي يقوم عليها "المجتمع الصناعي".

> *« Tous les membres sont unis par les intérêts généraux de la production, par le besoin qu'ils ont tous de sécurité dans les travaux et de liberté dans les échanges. Les producteurs de toutes les classes, de tous les pays, sont donc essentiellement amis ; rien ne s'oppose à ce qu'ils s'unissent, et la coalition de leurs efforts est la conditions indispensable pour que l'industrie obtienne tout l'ascendant dont elle peut et doit jouir ».*[79]

ضمن هذا الإطار التوافقي والسلمي الذي تسبح فيه العلاقات داخل المجتمع وبين مختلف الأمم، لم يعد، حسب سان سيمون، من سبب لوجود القوة العسكرية والوظائف القمعية في المجتمع، «ففي مجتمع العمال، كل شيء ينمو ويسير عفويا نحو الانتظام بسبب تحقق النظام الصناعي الذي يمثل الانتقال من المجتمعات القائمة على سلطة وسيطرة الانسان على الانسان، إلى مجتمع قائم على قدرات الانسان والسيطرة على الطبيعة».[80] هنا بالتحديد يتوقف الشعب عن كونه تابعا لقادته وبتحوّل إلى شريك لهم.

> *« Tel est effectivement l'admirable caractère des combinaisons industrielles, que tous ceux qui y concourent sont, en réalité, tous collaborateurs, tous associés, depuis le plus simple manœuvrier jusqu'au manufacturier le plus opulent, et jusqu'à l'ingénieur le plus éclairé».*[81]

---

[78] C-H. de Saint-Simon, **De la réorganisation de la société européenne** (1814). Dans : **La physiologie sociale: Œuvres choisies**, Op. cit, p 71.
[79] C-H. de Saint-Simon, **l'Industrie** (1817). Dans : **La physiologie sociale : Œuvres choisies**, Op. cit, p 87.
[80] Alain Le Guyader, **Claude-Henri de Saint-Simon: naissance de l'intellectuel organique de la société industrielle**. Dans : **Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale**, Op. cit, p 164.
[81] C-H. de Saint-Simon, **l'Organisateur** (1819). Op. cit, p 112.

ومنه لا جدوى ولا حاجة لوجود القيادة/السيطرة الممارسة على الشعب إلا بالقدر القليل اللازم للحفاظ على الانضباط والنظام في العمل. في هذه اللحظة ينتفي السياسي كحيازة وكممارسة للسلطة ليأخذ شكل علم إدارة للأفراد وللأشياء، مستندا على تضافر عنصري العلم والصناعة في المجتمع الجديد. كما أن لهذا انعكاسا كبيرا على مفهوم وواقع السيادة، ففي مجتمع منظم على نحو يخدم غاية وهدف العمل، لا وجود لفعل سياسي يختص به أناس بعينهم، بل إن الفعل السياسي يمارس من طرف كل الجسم الاجتماعي ويحركه في ذلك التوافق العقلي والعلمي بين مجموع أفراد المجتمع.

في هذا المجتمع الجديد، على كل فرد المساهمة في الجهد الصناعي العام بتقديم حصته من الكفاءة والقدرة. الكل متساوون في هذه المساهمة في حين أن الشكل الوحيد للامساواة هو في حجم الكفاءة المقدمة، وهو مبرر وجود تراتبية اجتماعية جديدة كما يرى سان سيمون:

> *« Le pouvoir spirituel entre les mains des savants ; le pouvoir temporel entre les mains des industriels; le pouvoir de nommer ceux appelés à remplir les fonctions de grands chefs de l'humanité, entre les mains de tout le monde; pour salaire aux gouvernants, la considération».* [82]

المكانة والدور اللذين خصّهما سان سيمون لـ "فئة الصناعيين" التي يعود لها "حق" إدارة الشأن العام، يرجع إلى اعتباره إياهم الأكثر كفاءة وقدرة في المجتمع، و"الطبقة الأساسية" والأكثر أهمية من بقية الطبقات لمساهمتهم الحاسمة في الصناعة ولأن مصلحتهم في الأخير هي مصلحة المجتمع. تفوّق الصناعيين يستند إلى شكل جديد من الشرعية على علاقة بعقلانيتهم في تسيير وإدارة الشأن الصناعي ومن ثمّة الاجتماعي. وهي العقلانية الناتجة عن تخادم العلم والعمل.

مفهوم العمل كما مفهوم الصناعيين يتضمن لدى سان سيمون مروحة واسعة من الأنشطة والقطاعات. في خصوص تعريفه للعمل يقول سان سيمون:

---

[82] C-H. de Saint-Simon, **Lettre d'un habitant de Genève à ses contemporains** (1803). Dans : **La physiologie sociale : Œuvres choisies**, Op. cit, p 46.

« J'observe qu'il est bien essentiel de laisser à l'idée de travail toute la latitude dont elle est susceptible. Un fonctionnaire public quelconque, une personne adonnée aux sciences, aux beaux-arts, à l'industrie manufacturière et agricole, travaillent d'une manière tout aussi positive que le manœuvre bêchant la terre, que le portefaix portant ses fardeaux ». [83]

نفس الموقف يبديه سان سيمون في حديثه عن الصناعيين:

« L'industrie au sens le plus général et qui embrasse tous les genres de travaux utiles, la théorie comme l'application ; les travaux de l'esprit comme ceux de la main».[84]

داخل هذا المجتمع الجديد، مجتمع كل الأحلام والآمال في نظر سان سيمون، لا تتحقق الغاية من المنظومة الأخلاقية إلا حين تصل إلى شكلها النهائي أي لمّا يصير الإنتاج هو مصدرها الوحيد والفلك الذي تسبح فيه. سان سيمون ينادي لضرورة إكمال ما بدأه لوثر من مهمة إرجاع كل الأخلاق إلى عالم الإنتاج والعمل.

« Terminer l'entreprise commencée par Luther et de rapporter toute la morale à la production ».

واضح أنّ سان سيمون لا يقبل إعطاء غايات أخرى للأخلاق من غير المصالح الملموسة والفورية. ما يطرحه سان سيمون هنا هو ضرورة تجاوز الدين (المسيحية) كمنظومة فلسفية مانحة للمعنى ومنتجة للأخلاق . الدين الجديد بالنسبة له هو دين موضوعي، دين المجتمع الصناعي الذي لا يجمع بين الإخوة بل بين أصحاب المصالح.

[83] C-H. de Saint-Simon, **Introduction aux travaux scientifiques du 19ème siècle** (1809). Dans : **La physiologie sociale : Œuvres choisies**, Op. cit, p 51.
[84] C-H. de Saint-Simon, **Lettre à un Américain**. Dans : **La physiologie sociale : Œuvres choisies**, Op. cit, p 74.

2. إيميل دوركايم (Emile Durkheim): 1858-1917

مثله مثل العديد من العلماء الذين خصصوا أعمالهم للبحث في عناصر النظام الاجتماعي الحديث، أفرد دوركايم لمفهوم العمل مكانة رئيسية في نظريته السوسيولوجية. فلقد عايش على طول سنوات حياته تشكّل قواعد النظام الاجتماعي الحديث التي تقع بالدرجة الأولى في المجال الاقتصادي ممثلا في عنصري تقسيم العمل والتبادل.

اعتبر دوركايم في مؤلفه الشهير "تقسيم العمل الاجتماعي"، الذي هو محصلة أطروحته في الدكتوراه، أنّ البنية الأساسية للتنظيم الاجتماعي الحديث هي بنية تقسيم العمل التي تدفع في اتجاه هندسة توزيع الأدوار والمكانات الاجتماعية، مكرسة الدور المتزايد للاقتصادي في الحياة الاجتماعية للمجتمعات الحديثة. ضمن هذا المؤلف قام دوركايم بالتأسيس لمدرسة سوسيولوجية للمعطى الاقتصادي في المجتمع وتبيان أثره المباشر على استقراره تجانسه وتضامنه. لقد لفت دوركايم انتباه الدارسين إلى بنية وطريقة اشتغال التضامن المتضمن في المجتمع الحديث وهو التضامن العضوي الذي ينتج عن تفاعلات مختلف الأفراد ضمن تقسيم العمل الاجتماعي. أثر وانعكاس دينامية تقسيم العمل لا يقف عند حدّ شكل التضامن السائد بل يمتد إلى التأثير في البنية القانونية للمجتمع، فكلما زاد مستوى تقسيم العمل في المجتمع كانت النزعة نحو قانون توافقي، أما في حال تراجع درجة تقسيم العمل فالهيمنة تكون للقانون القمعي. وفق نظرية دوركايم فإن للمجتمع الحديث انسجاما/تماسك عضوي (Cohésion organique) يمتاز بتنوع المهارات الفردية التي تجد لنفسها مجالا للتعبير عن نفسها ضمن تقسيم للعمل يتعمق يوما بعد يوما. ما يعني أن حقل العمل والإنتاج لدى دوركايم هو في الواقع المجال الأول للاندماج الاجتماعي في المجتمع الحديث.

في سياق حديث دوركايم عن مفهوم/حالة الأنوميا التي يصف بها المجتمع الفرنسي نهاية القرن التاسع عشر، يرى أن اللامعيارية التي يعمل وفقها النشاط الاقتصادي والانتاجي هي سبب حالة الأنوميا التي يعرفها المجتمع. فتحرر المبادرة الاقتصادية بفعل الثورة الصناعية والرأسمالية المنتجة أدى إلى فقدان

الأطر الاجتماعية التقليدية السيطرة على مفردات العمل الانتاج والاقتصاد. لذا يرى بوجوب أخلقة الاقتصاد بأن يضمّن داخل أطر معيارية وقيمية يحددها له المجتمع ومنظومته الأخلاقية. تشير الأنوميا لدى دوركايم لتلك اللحظة التاريخية التي تَلَتْ تمايز الاقتصادي واستقلاله عن الاجتماعي السياسي والديني، كي يتأسس كحقل قاطرة للمجتمع، الأنوميا هي كذلك لحظة سبقت تكريس السوق كشكل حديث لتنظيم العلاقات في المجتمع، أو بمعنى آخر تكريس السوق وفرضه لمنظومة معيارية قيمية وأخلاقية جديدة (إيتوس جديد) تقوم عليه الحياة الاجتماعية. تحدث دوركايم في هذا الإطار عن وضعية "اختلال الحياة الاقتصادية" التي تفيض بدورها على بقية مجالات الحياة الاجتماعية، منتجة الفوضى واللامعيارية (الأنوميا)، ولتجاوز هذا الوضع الذي يتهدد السلم الاجتماعي يقترح دوركايم إعادة اعتماد التنظيمات الحرفية/المهنية كإطار مقنن ومنظم ومُأخلق للسوق وللفعل الاقتصادي.

3. ماكس فيبر (Max Weber): 1864-1920

جليّ جدا أن الخصوبة العالية لفكر فيبر الذي اشتغل على اشكاليات معقدة تمتد بين المجتمع الاقتصاد والسياسة جعل كل ميادين العلوم الاجتماعية تنهل منه وتستدعي عتاده المفاهيمي إلى اليوم. فيبر، وفي إطار اهتمامه بإشكالية نشوء وتطور النظام الرأسمالي وخصوصيات الحداثة الغربية، خاض في موضوع العمل في كليته السوسيولوجية، واضعا إياه في صلب سيرورات مجتمعية كبرى ميزت الواقع الأوروبي آنذاك. لقد درس فيبر العمل مشرّحا طبيعته وارتباطاته ضمن أربعة ميادين:

1. البنية الاقتصادية والتقنية (تنظيم العمل وهيكلته ضمن البيروقراطية)؛
2. البنية الاجتماعية (العلاقة بين المهنة والتراتب الاجتماعي)؛
3. البنية السياسية (الطبقات والأحزاب ومركزية العمل في الشأن السياسي)؛

4. البنية الثقافية (العلاقات بين الدعوة الداخلية (La vocation)، الشخصية وطريقة العيش، ضمن دراسته حول البروتيستانتية).

رغم غياب المضمون الفلسفي والانثروبولوجي لمفهوم العمل عند فيبر إلا أنه اعتبر تنظيم العمل أحد أهم مؤسسات المجتمع الحديث كما جعل المعنى والدلالات والمضامين الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالعمل أساسا للبنية الاقتصادية والسياسية في المجتمع، في طرح مناقض ومكمّل بوضوح لطرح ماركس.

يحتل العمل وتنظيم العمل مكانة مركزية في الإشكالية البحثية لفيبر التي انكبّت على الإجابة على سؤال: لماذا ارتبط ظهور الرأسمالية العقلانية وذلك الشكل المحدد للحداثة بأوروبا فقط؟ ليختار فيبر السعي إلى فهم الدور الذي لعبه العمل وتنظيم العمل في هذه السيرورة التاريخية، مفترضا أن التحول الذي تكرس مع البروتستانتية من ناحية دعمها بروز معنى دلالات وغايات جديدة لنشاط العمل في الحياة الدنيا، يناقض الذي كان سائدا فيما قبل مع المعتقد الكاثوليكي، هو العامل الأكثر حسما في نشوء الرأسمالية العقلانية وتحقق الحداثة. لقد اتخذت الرأسمالية من الفصل الذي تكرس بين العمل في الفضاء العائلي (المجتمع التقليدي) والعمل الصناعي في الورشة والمؤسسة، نقطة ارتكاز لتحقيق انطلاقته والتجذر أكثر في بيئته الاجتماعية. لقد أتاحت هذه القطيعة مأسسة سوق العمل والعمل الأجير، استمرارا للقطيعة الأولى التي فصلت البيت عن المؤسسة الاقتصادية.

يقول فيبر: «إنّ المشكل المركزي –حتى من وجهة نظر اقتصادية بحتة- ضمن التاريخ الكوني للحضارة، ليس نمو النشاط الرأسمالي في حد ذاته، على اختلاف الأشكال التي أخذها من حضارة لأخرى (رأسمالية مغامرة في مكان ما أو تجارية في مكان آخر، أو موجه نحو الحرب، السياسة أو الادارة)؛ بل إنّ المشكل هو نمو رأسمالية المؤسسة البورجوازية مع تنظيمها العقلاني للعمل الحر. أو إذا أردنا صياغة الأمر في

إطار تاريخ الحضارات، فمشكلتنا هي مشكلة ميلاد الطبقة البرجوازية الغربية بخصائصها المميزة. مشكلة على علاقة قوية بأصل تنظيم العمل الحر الرأسمالي لكنها لا تشبهه».[85]

لقد كان فيبر مهووسا بالبحث عن ما هو المفتاح الذي يتيح فهم سرّ الانطلاقة الحداثية لأوروبا، سرّ عقلانيّتها والشكل المؤسساتي الحداثي الذي انفرد به الغرب. يرى فيبر أن السرّ ليس في العمل بحدّ ذاته بل في الدين الجديد، البروتيستانتية التي قدست العمل بوصفه "دعوة داخلية" (Vocation)، لتهيء الأرضية من خلال ذلك لأسلوب حياة وتديّن جديدين. فالعمل في الحياة الدنيا وفق هذا التصور الجديد، هو أحد علامات حبّ الله للمؤمن. يرى فيبر في هذا المحرك الوحيد وراء بروز الرأسمالية بوصفها القوة الأهم للحياة الحديثة. في هذا الصدد، يكتب مولر: "لقد ارتبطت العقلانية الاقتصادية الحديثة بالعِلم، التكنولوجيا، القانون والدولة، بوصفها شروطا مادية، لكنها ارتبطت أيضا بقدرة واستعدادات البشر على اتباع شكل معين من السلوكيات كفرضٍ ديني وروحي".[86]

هذا التوافق والانسجام ما بين الشروط المادية والتحولات الدينية-الثقافية هو ما سمح بتحرّر العمل وعلقنة تنظيمه في المجتمع. لقد سمح الوضع الجديد بانبثاق وانتشار مفهوم جديد عن العمل: العمل كدعوة داخلية.

يبيّن فيبر الخيط الواصل بين العمل كنشاط فردي ذي غاية دينية-روحية –في المقام الأول- وغاية اقتصادية –في المقام الثاني-، والظواهر المميزة للحداثة الغربية التي تلعب في نفس الوقت دور الآليات الداعمة لها (تمايز البنى الاجتماعية، التخصص المؤسساتي، استقلالية حيز القيم والحياة الخاصة)، ليبيّن في التفصيل ضمن كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" الدور الذي لعبه العمل كحقل اجتماعي فاعل جديد، صاعد وما أحدثه من تغييرات عميقة في بنى وتشكيلة المجتمع. السياقات

[85] Max Weber, **L'éthique protestant et l'esprit du capitalisme**, Ed Agora, Paris, 1990, p 11. (Trad. De Jaques Chavy).
[86] Hans-Peter Muller, **Travail, profession et «vocation»: le concept de travail chez Max Weber**. In : **Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale**, Daniel Mercure (Dir.), Ed Pul, Québec, 2003, p 256.

العامة التي حصلت ضمنها هذه التحولات على علاقة مباشرة بما صار يسمى فيما بعد بالمضامين السياسة للعمل. العمل أكبر من كونه نشاط اقتصادي أو اجتماعي ضمن نشاطات أخرى، وحدود تأثيره لا تتوقف عند الإنتاج بل تتعداه إلى تغييرات على مستوى توزيع وممارسة السلطة في المجتمع.

يتضح إذن، اعتبار فيبر كلا من البروتيستانتية والرأسمالية ركيزة العقلانية الغربية، وكونهما الإطار الجديد لحياة الفرد، حيث يحتل العمل مكانة العنصر المُعقلِن لمختلف جوانب هذه الحياة، التي تهيكل زمنيّتها ومختلف أنشطتها على وحول العمل. ترافقت بدايات الاصلاح البروتستانتي مع بروز تصور روحي للعمل وانبثاق منظومة أخلاق مهنية، وهما عنصران أساسيان في روح الرأسمالية، تحدث عنهما فيبر تحت عنوان/مفهوم "إيتوس العمل" (Ethos du travail). يؤرخ فيبر لمفهوم العمل فيلاحظ أن الانسانية تعاملت معه بطريقة مترددة فهو من جهة استجابة لحاجة وجودية تتمثل في إعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي للبشرية، ما يحيل إلى فكرة ارتباط الحياة به، لكنه من جهة أخرى، يمثل ثقلا وإكراها بالنسبة للذين يأملون في حياة أحسن. هذا التردد الذي ساد في العصور القديمة والقرون الوسطى، تظهر في التقابل ما بين العمل كجهد وألم يجسده العمل اليدوي ودلالاته ومعانيه كجهد فاعل ومقصود كما هو الحال في العمل الفكري.

ما استحدثته العقلانية الأوروبية والحداثة بركيزتيها الدين الجديد والرأسمالية، هو دفعها الرؤية الأخلاقية -أو مركز الثقل الأخلاقي- لجهة العمل بعدما كانت فيما قبل حاملة لنظرة سلبية عنه، خاصة العمل اليدوي الشاق الذي تشتغل فيه الفئات الهشة في المجتمع (العبيد، العمال غير المؤهلين، المزارعين، الأطفال، النساء...)، أما الأعمال النبيلة كإدارة شؤون المدينة فكانت من اختصاص المواطنين؛ النموذجين اليوناني القديم والروماني أكبر تجديد لذلك. تفصيلا لهذه الفكرة يقول فيبر: «ما كان ينقص العصور القديمة هو شكل معين من التمجيد الأخلاقي للعمل المهني، فباستثناء الفلاسفة الكلبيّين (*Philosophes Cyniques*) والبرجوازية الهيلينية الشرقية، لم يعرف "رجل أعمال" العصور

القديمة الدعم الذي جاءت به الأخلاق المهنية الجديدة في سياق الحداثة لصالح عقلنة الحياة وتنظيمها الاقتصادي».[87]

لفهم الاتجاه الذي مال إليه الاصلاح البروتيستانتي في موضوع العمل، وجب العودة إلى ما أرسته "الثقافة اليهودو-مسيحية" كدلالات للعمل مقارنة بما كان سائدا من قبل تسرب عناصرها إلى الفضاء الاجتماعي الأوربي. لقد رفعت من قيمة العمل اليدوي وأقرنته بفعل تقديم خدمة لله، كما جعلته ضرورة على كل المؤمنين تمكنهم من إعلاء كلمة الله، وأخيرا قدمت العمل كنقيض للراحة والنوم والكسل، واعتبر هذا الأخير أي الكسل العدو الأول للروح.

لكن هذا التطور التدريجي لقيمة العمل ومكانته في الفكر المسيحي انقطع بفعل الفلسفة السكولاستيكية للقرون الوسطى كما قدمها توماس الإكويني (Thomas d'Aquin) حين قال بسموّ الحياة التأمليّة (Vita-Contemplativa) على الحياة العملية (Vita-Activa)".[88]

لكن الاصلاح البروتستانتي جاء ليُغيّر راديكاليا هذه النظرة إلى العمل، ويقود إلى الاعتراف به الرفع من شأنه باتهامه رجال الدين والمؤسسة الكنسية بالكسل وعيش حياة البذخ والتبذير. لقد أعاد لوثر لثنائية "حياة التأمل/حياة العمل" توازنها، مقررا أنّ العمل كما العبادة يتساويان بوصفهما أسلوبان في الحياة، يقوم وفقهما المسيحي بالصلاة والعمل باسم الله. هكذا صار العمل دعوة من الله وبالله، توصي دوما بوجوب العمل بإتقان وتفاني وصدق.[89]

بالنسبة لـ كالفن (Calvin) ثاني أكبر المصلحين بعد لوثر، فإن طرحه فيما يخص موضوع العمل جاء مختلفا عن طرح لوثر. ورغم موافقته على فكرة التواصلية بين حياة التأمل وحياة العمل للوثر، أي

---

[87] Max Weber, **Gesammelte schriften zur sozial und wirtschaftsgeschichte**, Tubingen, Mohr-Siebeck, 1924, p 33. Cité dans: Hans-Peter Muller, **Travail, profession et « vocation » : le concept de travail chez max Weber**. In: **Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale**, Daniel Mercure (Dir.), Ed Pul, Québec, 2003, p 260.

[88] « *Vita contemplativa simpliciter melior est quam vita activa* ».

[89] Hans-Peter Muller, Op. cit, p 261.

إلزامية العمل كواجب مسيحي والنهي عن كل أنواع الكسل، فإنه جاء بأفكار تتسم بالراديكالية على الأقل في ثلاثة نقاط:

1. يرى كالفن بأنّ على العمل أن يكون وقاية من خطر انتشار الكسل في أعلى وأسفل السلم الاجتماعي، أي كسل النبلاء وكسل الفقراء؛
2. من لا يعمل لا حق له في الأكل، لذا وجب تعليم الناس العمل وإجبارهم على آداءه؛
3. العمل المهني بوصفه قدرا ربانيّا ودعوة داخلية (Vocation) فهو واجب على كل واحد.[90]

لقد وضعت العقيدة البروتستانتية الطُهرانية (Protestantisme Puritain) لـ كالفن العمل في قلب العلاقة بين المؤمن والله. وأكدت على أن الله قد قدّر وقضى في أمر الآخرة بين من سيستفيد من الخلاص ومن سيكون مصيره النار، وأن هذا القرار غير قابل لا للمناقشة و لا للتبديل فهو قرار نهائي وأزلي، لذا لا يملك الإنسان أن يغير في الأمر المقضي شيئا كما لا يمكن أن يفيده في الأمر لا الكنيسة ولا أيّ إنسان آخر. الحل الوحيد بالنسبة للمؤمن هو اتباع ما ينصح به رجال الدين. أولا، على كل مؤمن أن يؤمن بفكرة أنه مختار من الله، أي أن يثق في نفسه ويؤمن بها كي يؤمن الله به ويثق فيه، ومن يشك فسيكون عرضة للشيطان؛ ثانيا على المؤمن أن يعمل بلا كلل لأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال والثقة والتأكد من إن كان فعلا مِنْ مَنْ اختارهم الله واجتباهم ليكونوا من السعداء، فالنجاح في الحياة الدنيا علامة على الخلاص في الآخرة. هذا المعتقد الديني هو الذي اتجه بالفرد على حسب فيبر إلى عقلنة حياته على الأرض واتخاذه من العمل حيزا حياتيا يستثمر فيه من وقته وجهده وإيمانه. لقد مكّنت هذه العقيدة من تحويل النظرة إلى الثروة والغنى، فصارت شيئا محمودا بشرط عدم تحوله إلى كسل وتبذير.

[90] Ibid.

لقد كان فيبر واعيا بحدود تأثير العامل الديني في حركية انتشار وتطور النظام الرأسمالي، وبيّن كيف أن لحظة بدء الماكينة الرأسمالية في التوسع وفق وتيرة نمو مرتفعة كان إيذانا بتوقف تأثير الدين على عمل هذه الماكينة. فمنظومة الأخلاق البروتستانتية وفرت للجيل الأول، جيل المؤسسين، القاعدة الايديولوجية للمشروع الجديد، لكن سرعة انتشار الرأسمالية جعلها تتجاوز الدافع الأول لتستقل لنفسها بمنطق وغايات خاصة بها.

بالتعاون مع الجمعية الألمانية للسياسة الاجتماعية، قاد فيبر العديد من الدراسات الميدانية على علاقة مباشرة بعالم العمل الناشئ نهاية القرن التاسع عشر. حيث قدم سنة 1895 نتائج دراسته حول العمل والعمال الزراعيين في شرق ألمانيا،[91] الدراسة التي بدأها سنة 1890. ليحاول الإضاءة على التحول الحاصل في بنية علاقة العمل من علاقة أبوية إلى علاقة عمل رأسمالية قائمة على العلاقة الأجيرية، ومن تنظيم أبوي للعمل إلى تنظيم رأسمالي، الأمر الذي يحيل مباشرة إلى التحول على صعيد الماكرو من الحالة التقليدية إلى الحالة الحداثية في الريف الالماني.

سنة 1907، قام فيبر بدراسة أخرى حول العمل الصناعي والصناعات التقليدية،[92] طرح في اشكاليتها أسئلة لازالت حاضرة وملحة إلى اليوم في مختلف حقول الدراسة الاجتماعية: كيف تؤثر الصناعات الثقيلة في طبيعة، طريقة حياة والمستقبل المهني للعمال؟ أي خصائص نفسية وبدنية تحتاجها هذه الصناعات؟ ...الخ. اهتمام فيبر بالعلاقة بين التقسيم الاجتماعي والتقسيم التقني للعمل في غطار المؤسسة الاقتصادية وبخصائص الطبقة العمالية الصاعدة، قاده إلى البحث في الظروف والانعكاسات

[91] Cf. M. Weber, **Gesammelte schriften zur sozial und wirtschaftsgeschichte**, Tubingen, Mohr-Siebeck, 1924.
[92] Cf. M. Weber, **Die vertaltnisse der landarbeiter in Deutschland**, Tubingen, Mohr-Siebeck, 1924.

الفيزيولوجية والنفسية للعمل وكذا في الشروط الفيزيوسيكولوجية للإنتاجية. بهذا يكون فيبر وبشكل لافت جدا سباقا إلى الأفكار والاهتمامات التي عمل عليها فيما بعد كل من طايلور وفورد.[93]

إن الفرق شاسع بين مفهوم العمل في دراسة فيبر حول الرأسمالية ومفهومه في دراساته حول العمل الزراعي والصناعي، لم يبقى العمل كما روجت له العقيدة البروتستانتية، سبيلا لتحقيق الذات ومانحا للمعنى في الحياة الدنيا والآخرة ودعوة داخلية يتسامى بها الانسان المؤمن أخلاقيا وروحيا؛ العمل مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أصبح منصب شغل يضمن العيش الكريم ويلبي الحاجات الأساسية.

4. يورغن هبرماس (Jürgen Habermas): 1929-

جاءت أفكار هبرماس حول العمل في سياق قرائته ونقده لكتابات ماركس، تبنى نفس موقف الرواد الأوائل لمدرسة فراكفورت التي تعتقد بسقوط ماركس في فخ النزعة الاقتصادوية، خاصة في نظريته حول قانون القيمة. كما أن اعتماد ماركس على براديغم الانتاج الذي ضمّنه كل تحليلاته وأفكاره نابع من المكانة المركزية التي أعطاها للعمل ضمن الحياة الاجتماعية، فالعمل عنده هو محور الاجتماعي وسبب وجوده.

يعتقد هابرماس أن في هذا التصور القائم على حصر العمل في ما هو نشاط انتاجي اقتصادي، نوعا من الاختزال لمفهوم العمل وللواقع الاجتماعي في مجمله، مفضلا طرحا آخر يوسع من نطاق النشاطات البشرية، لذا اقترح ضرورة إضافة اللغة (Langage) والتفاعل (Interaction) إلى العمل، كي يمكن لنا فهم الطابع المعقد للممارسات الانسانية وللحياة الاجتماعية.

---

[93] فريديريك طايلور (F. Taylor) المولود سنة 1856 والمتوفى سنة 1915 أي هي نفس فترة حياة ماكس فيبر 1864-1920، كان قد اشتهر بنظريته في تنظيم العمل التي خصها مؤلفه "مبادئ الإدارة العلمية" الذي صدرت أول نسخة له باللغة الإنجليزية سنة 1911 وترجمها إلى الفرنسية سنة 1912 هنري فايول (H. Fayol)، المختص هو الآخر في قضايا التنظيم والإدارة. أما هنري فورد (H. Ford) 1863-1947 فبدأ بوضع أسس الإنتاج بالسلسلة أو ما يعرف بالفوردية (التي تستوحي مبادئ طايلور وتهدف إلى جعلها أكثر فعالية) ابتداء من 1908.

يدعم هابرماس وجهة نظره بالقول أنّ الفعل (Agir) أكبر من أن يُختزل في العمل وحده، فالعمل ذي طبيعة أداتية أساسا، في الوقت الذي توفر فيه اللغة والتفاعل إنتاجا رمزيا غنيا وتبادلا بين-ذاتي متعدد ومتنوع، ففي إطار اللغة والبين-ذاتية يظهر ويعمل العقل العملي –بالمفهوم الكانطي-.

امتدادا لمركزية مفردتي اللغة والتفاعل يقترح هابرماس وجود ثلاث عقلانيات فاعلة في واقع المجتمعات الحديثة، مع غلبة العقلانية الأولى خلال القرون الثلاث الأخيرة: "العقلانية الأداتية (Rationalité instrumentale) المهيمنة في حقل الاقتصاد وتقسيم العمل وحقل النشاطات المعرفية؛ العقلانية التواصلية (Rationalité communicationnelle) الحاضرة في حقل العلاقات والمعايير الاجتماعية؛ والعقلانية التعبيرية (Rationalité expressive) المشتغلة في نطاق استكشاف وعقلنة وسائل وأدوات التعبير الفني".[94]

5. بيير-جوزيف برودون (Pierre-Joseph Proudhon): 1809-1865

احتل العمل مكانة مركزية في حياة برودون وفي العصر الذي عايشه، الأمر الذي انعكس على نوعية أعماله وأفكاره (التناقضات الاقتصادية، البؤس، العدالة، الثورة، الملكية)[95]. لقد فكّر برودون في كل هذه الاشكاليات التي ميزت المجتمعات الاوروبية نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين حيث أخذت الآليات الواقعة ضمن حقل العمل والإنتاج في فرض تنظيم اجتماعي جديد، ما دفعه إلى اعتبار "العمل، العِلم والعدالة" العناصر الثلاث التي يقوم عليها المجتمع.[96]

---

[94] Jean-Marie Vincent, **Jürgen Habermas et le travail**. In : **Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale**, Op. cit, p 282.

[95] فيما يلي البعض من مؤلفات برودون المُجمّعة في مؤلف واحد يشمل أعماله المختارة:

P-J. Proudhon, **Système des contradictions économiques**: **Ou philosophie de la misère** (1846); **De la justice dans la révolution et dans l'Eglise** (1858); **De la création de l'ordre dans l'humanité** (1843); **Les confessions d'un révolutionnaire** (1848); **Qu'est-ce que la propriété?** (1840); **Programme révolutionnaire** (1848). Dans: **Œuvres complètes**, Paris, 1959.

[96] Cf. Pierre Bouvier, **Pierre-joseph Proudhon: Contingences et spéculations**. Dans : **Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale**, Op. cit.

اهتم برودون كما العديد من معاصريه بموضوع العمل والمكانة المتعاظمة التي صار يحتلها في خضم التحولات التي مست بنى المجتمع وعناصر النظام فيه وكذا الشأن السياسي. إن تعريف برودون للعمل ينم عن عمق تحليلي ونظرة لمستويات العمل خارج الإطار الاقتصادي الضيق.

> *« Le travail est la force plastique de la société, l'idée-type qui détermine les diverses phases de sa croissance, et par suite tout son organisme, tant interne qu'externe».* [97]

يفضل برودون رؤية العمل على أنه القوة المطاطة للمجتمع تبعا للدور الذي يلعبه في توسيع وتشبيك القاعدة العلائقية والتفاعلية للمجتمع ولدوره أيضا في نمو المجتمع وتطوره. بالعمل يتسع المجتمع أو يضيق، يتقدم أو يتخلف، هو المادة التي تتيح للجسم الاجتماعي عيش ذلك. يعتبر برودون مفردة العمل صالحة لأن تكون مسطرة لقراءة وتحليل تاريخ المجتمعات ومختلف مراحل نموها وأشكال التنظيم فيها، بحكم أنه مفردة أنثروبولوجية مؤسسة للاجتماع البشري منذ الأزل وليس مجرد نشاط انساني آني غايته فقط تلبية الحاجة.

في كتابه الضخم الصادر سنة 1858 والمعنون بـ "حول العدالة في الثورة والكنيسة" يُنظّر برودون لمفهوم العمل، محددا أفق تحقق مجتمع العدالة والرفاهية كلحظة تاريخية سترى تحرير العمل. ينطلق بدءً من اعتبار العمل «من حيث هو مبدأ منفعة وقوة إنتاج، المصدر الأول للثروة»، ليحلّق على مختلف معاني ودلالات العمل عبر التاريخ فيسجل الإضافة الايجابية للمسيحية لناحية مساهمتها في وضع حدّ للعبودية، لكنه يأخذ عليها تموقع المؤسسة الكنسية إلى جانب الإقطاع في استغلاله للعمل وحرصها غير الأخلاقي على شرعنة هذا الاستغلال بخطاب ديني يرى في العمل لعنة إلاهية ليس بالإمكان ولا اللائق التهرب منها أو رفض الاستسلام لها.[98] يشير برودون في ناحية أخرى إلى إسهام الثورة الفرنسية (1789) في تكريس مزيد من العدالة في حقل العمل والإنتاج. الامر الذي دفع في اتجاه صعود معنى وواقع

[97] P-J. Proudhon, **De la création de l'ordre humain** (1843). Dans: **Œuvres complètes**, Vol 5, Paris, 1959, p 421.
[98] Pierre Bouvier, Op. cit, p 194.

(إيتوس) جديد للعمل. تحرير العمل في نظر برودون هو الارتقاء به إلى أن يكون النموذج المثالي للعيش وللنظام الاجتماعي (العمل شرط الثروة والتقدم)، ولن يتحقق هذا إلا بعودة العفوية العملية للإنسان (La spontanéité travailleuse de l'homme) وكذا حسه الابداعي والمعرفي. أي بمعنى آخر تحرير العمل يمر حتما بعودته إلى الانسان وفك ارتباطه برأس المال ومنطقه الاقتصادي الانتاجوي حيث تحدد للعمل غاية واحدة تقع خارج الانسان هي الانتاج وتحقيق الربح. يرى برودون ضرورة تحرير العمل كي يمكّن من لعب دوره الاجتماعي (لحمة للرباط الاجتماعي) والاقتصادي (مصدر للثورة).

« Je regarde la société, le groupe humain, comme un être sui generis, constitué par le rapport fluidique et la solidarité économique de tous les individus soit de la nation, soit de la localité ou corporation, soit de l'espèce entière; lesquels individus circulent librement les uns à travers les autres, s'approchent, se joignent, s'écartent tour à tour dans toutes les directions ». [99]

[99] P-J. Proudhon, **De la création de l'ordre humain** (1843), Op. cit, p 66.

الفصل الثالث:

التاريخ الاجتماعي والسياسي للعمل والعمال في الجزائر

أولا. العمل والعمال في الجزائر من ما قبل 1830 إلى 2015

ثانيا. العمل والتسيير الأبوي للمسألة العمالية

ثالثا. العمل والتسيير الشعبوي للمسألة العمالية

رابعا. العمل، الأجر والمسألة الأجيرية

أولا. العمل والعمال في الجزائر من ما قبل 1830 إلى 2015:

ارتأينا أن نعمل في جانب كبير من هذا الفصل على التأريخ لمكانة العمل وواقع العمال في المجتمع الجزائري المعاصر، معتمدين تحقيبا ينطلق من تحولات سياسية كبرى عاشتها الجزائر، ولدت ديناميات اجتماعية واقتصادية اشتغلت على المجتمع في العمق. من شأن هذه المقاربة أن تتيح لنا تلمّس العناصر المهيكلة لموقف وتمثّل الجزائريين للعمل والوقوف على سمات وخصائص وطبيعة الدور الذي كان لعالم العمل –ولجماعات العمل- في المجتمع ككل، على اعتبار ان لكل لحظة تاريخية دينامياتها الكبرى وسياقاتها السياسية والاقتصادية الخاصة، وكذا وعيٌ جماعيٌ بالذات خاص بكل واحدة منها.

أول هذه المراحل تتعلق بحال التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي، وهي مرحلة تتصف على صعيد التنظيم الاجتماعي بكونها مرحلة المجتمع التقليدي؛ تليها مرحلة الاستعمار وما فرضه من تحولات عنيفة وعميقة على البنية الاجتماعية الجزائرية، خاصة ما تعلق بتفكيكه للأطر - الاجتماعية والاقتصادية والسياسية- التقليدية للمجتمع؛ أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة التاريخية التي شهدت الاستقلال وبدء العمل بمشروع بناء الدولة ووضع أسس اقتصاد وطني ضمن استراتيجية تحديث أريد لها أن تكون شاملة بعنوان الثورات الثلاث، الصناعية، الزراعية والثقافية. لقد عرفت هذه المرحلة حضورا قويا للاقتصادي وعرفت انتشار وعيٌ جماعيٌ متفائل ومؤمن بـ "فضاءات التغيير التي مثّلها المصنع، الجامعة وقرية الثورة الزراعية"[1]؛ المرحلة الرابعة في عرضنا، والتي رافقت بداية الثمانينات، اتسمت بمورفلوجية اجتماعية وسكانية جديدة وبوعي جماعي "متشاءم" تحت وقع فشل المشروع التنموي والقطيعة العميقة ما بين الدولة والمجتمع. لقد تسرب القلق إلى وعي الجزائريين مما سيكون عليه الغد بفعل حالة الأزمة السياسية الثقافية الاقتصادية...الخ التي صارت الجزائر سجينة لها. لقد شهدت هذه المرحلة تراجعا تدريجيا لفكرة الجمهور/الجماهير كمفردة ايديولوجيكو-سياسية

[1] Ali El-Kenz, **La société algérienne aujourd'hui: Esquisse d'une phénoménologie de la conscience nationale**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 3.

في مقابل بروز فردانية فجّة ومفترسة أسست لنفسها فضاءات فعل جديدة تمثلت في الشارع، السوق السوداء، الرصيف، التهريب عبر الحدود، التبزنيس، الورشة...الخ. أخيرا المرحلة الخامسة، التي رافقت الطفرة البترولية نهاية التسعينيات حيث مكن ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية من تحقيق الدولة لإرادات مالية ريعية قياسية. لقد عرفت هذه المرحلة من خلال الاجراءات العمومية المعتمدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تعزيزا للاقتصاد الريعي وكذا للممارسات الريعية وللفساد وللعلاقات الزبونية في المجتمع.

1. المجتمع الجزائري ما-قبل-الاستعمار:

لاشك ان التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل الاستعماري الفرنسي كانت تشكيلة تقليدية لا على أساس حكم معياري ينزع إلى قياسها بالمجتمعات المتقدمة تقنيا بل على أساس بساطة آليات إنتاجها وإعادة إنتاجها المادي. المركزية التي تحتلها مفردات الجماعة والرابطة العضوية وهيمنة شكل التضامن العضوي ضمن هذه التشكيلة الاجتماعية ما قبل الاستعمار هي التي تفرض الحكم بأنها تقليدية ما قبل رأسمالية. إذا فالأمر يخص واقعا اجتماعيا لا يتوفر على الشروط الموضوعية اللازمة لبروز الفرد المستقل ماديا واجتماعيا حيث أن الالزامية التي تفرضها الجماعة وتحصنها البنية الاخلاقية والدينية والمعيارية تمنع الفرد من الوجود كمفردة اجتماعية وكواقع موضوعي وذاتي.

لم تكن جزائر بداية القرن التاسع عشر، على قدر كبير من التقسيم الاجتماعي والتقني للعمل، حيث أن السمة الأبرز في هذا السياق كانت ضعف التخصص وانخفاض درجة تعقيد وتنوع أدوات العمل وعمليات الإنتاج، بحكم هيمنة النشاط الزراعي والتمركز الكبير للسكان في الريف من جهة وبحكم اقتصار بنية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية على الحد الأدنى ما يتوافق واقتصاد الكفاف. في مقابل هذا، عرفت الحرف ظاهرة تقسيم اجتماعي وتقني للعمل أكثر تقدما من الزراعة مع استمرار الحضور القوي للعائلة لا كوحدة اجتماعية فقط بل أيضا كوحدة اقتصادية تحدد داخلها المهام وتوزع

المسؤوليات. من ناحية أخرى، يُلاحظ استناد التخصص في الحرف على تقسيم مناطقي وأحيانا ديني واضح فللمنحدرين من منطقة جيجل المطاحن العامة والمخابز، وللميزابيين صناعة وتجارة النسيج والأقمشة وللبساكرة نشاط التحميل وتسيير الحمامات العامة أما اليهود فلقد اختصوا في صناعات الفضة والمجوهرات.[2]

للوقوف على خصوصية وواقع النشاطات الانتاجية في سياق المجتمع التقليدي لا بد لنا من العودة إلى أعمال عالم الاقتصاد والاجتماع النمساوي كارل بولاني (Karl Polaniy)، الذي أسس تحليله الفذّ في كتابه المرجع، التحول الكبير، على مفهوم "الاقتصاد الضمني" (l'économie encastrée) كي أبرز الاختلاف الشديد بين التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية والمجتمعات الرأسمالية الحديثة التي يلعب فيها الاقتصادي دور الضابط للعلاقات والحامل الأساسي للرابط الاجتماعي والمانح للمعنى للأفراد وللجماعات. الحقبة التي أضاءت عليها دراسة بولاني هي بالتحديد لحظة تبلور النشاط الاقتصادي كفضاء مستقل له قوانينه وآليات عمله القائمة بذاتها والآخذة في التمايز عن باقي فضاءات الحياة الاجتماعية، السياسية والاجتماعية، بعد أن كان النشاط الاقتصادي فيما قبل نشاطا اجتماعيا في المقام الأول وخال من العقلانية الربحية التي تبتغي مراكمة رأس المال بالفائدة المحققة التي كرستها الرأسمالية. إن دلالات مفهوم الاقتصاد الضمني تحيل كما هو واضح الآن إلى أن النشاط المادي الهادف إلى تحقيق حاجات الجماعة (النشاط الاقتصادي) غير موجود كواقع مستقل يشتغل وفق عقلانية خاصة به بل أن وجوده مرتبط بنيويا وعلى صعيد التمثلات الاجتماعية للأفراد بالأطر الاجتماعية والأخلاقية والسياسية للجماعة، التي تلزمه بمعياريتها الخاصة وتمنعه من الانطلاق نحو أفق الربح الذي من شأنه تحرير الفرد وجعله مستقلا ماديا عن الجماعة؛ لقد استوعبت التشكيلات الاجتماعية التقليدية النشاط الاقتصادي في حدود ما تفرضه الحاجات الأساسية لها ولأفرادها وحرصها على الضبط الاخلاقي لهذا النوع من النشاط وتضمينه في داخل متطلبات وحدة وانسجام

[2] Cf. Tayeb Chentouf, **Cultures, techniques et sociétés en Algérie (19e-20e siècles): Analyse du changement historique**, Revue Tiers-Monde, Tome 21, n° 83, 1980.

الجماعة نابع من خوفها من تحرر الفرد واكتسابه للاستقلالية المادية التي ستهيئ لا محالة لاستقلاليته الاجتماعية والسياسية والمعيارية. يبرز الفارق الجوهري ما بين الاقتصاد الضمني والاقتصاد المستقل من الأطر الاجتماعية، في اعتماد الأول حصرا على المقايضة والهبة في حين تبنّى الثاني التبادل النقدي كأساس له، وهو فارق يُبيّن خضوع الشكل الأول من الاقتصاد -ومن ثمّ العمل- لضرورات التضامن والوحدة وإسكات التناقضات المصلحية والفروقات المادية بين أفراد الجماعة في حين يستثمر الشكل الثاني من الاقتصاد في رغبة الربح والغنى لدى الفرد كي يتحقق تراكم رأسمال وتُخلق الثروة، وللأمر في المحصلة أثار سياسية تتمثل في إضفاء السلمية على الرابطة الاجتماعية بعد أن تتحقق الوفرة وتصير حالة الندرة –المولدة للصراع والتناحر- من الماضي.

لقد كان النشاط الاقتصادي التقليدي ذائبا في البنية الاجتماعية والأخلاقية للجماعة، ولقد عنيت منظومة القيم الموجهة دينيا بتأطير عملية التوزيع في إطار هذا النوع من الممارسة الاقتصادية، حيث لقيم العدالة، المساواة والتكافل، نصيب كبير من عمليات القهر والإلزام الممارس على الافراد، والذي يضطرهم إلى كبت مصلحتهم الشخصية لصالح الصالح العام للجماعة. يتضح إذا أن الدافع الأساسي لنشاط الانتاج في سياق هذا التشكيل الاجتماعي ما قبل الحداثي، هو الاستهلاك المباشر وتلبية الحاجات الأولية للجماعة لا الربح وتحقيق التراكم. ما يعني أن العمل كنشاط فردي أو جماعي كان في الواقع خاضعا للمنطق المعياري للجماعة، حيث سُقّفت غايات وطموحاته العمل بحدّ لا يمكنه تجاوزه وهو خدمة متطلبات التكافل، الانسجام والتلاحم بين وحدات الجماعة الاجتماعية، لأن عكس ذلك، أي السكوت على المكوّن الأناني -الاقتصادي- للعمل يعني تعريض وحدة الجماعة لخطر التفتت والانشطار. في هذا الإطار يمكن العودة إلى التراث الشفهي الثري الذي يعد ذاكرة المجتمع التقليدي لنجد ما لا حصر له من الأمثال والحكم الذي تذم حب المال والسعي وراء تحقيقه في مقابل كيل المدح لسلوكيات الكفاف والقناعة والتعالي عن ما يعتبر "وسخ الدنيا".

الواقع الذي انكب بولاني على دراسته في "التحول الكبير"، جاء بيير بورديو (P. Bourdieu) في أبحاثه الأولى التي أجراها حين كان مستقرا في الجزائر، ليقف عليه في قرى ومداشر منطقة القبائل. لقد لاحظ بورديو حين حديثه عن واقع ودلالات الممارسات الاقتصادية في المجتمع القبائلي بوصفه نموذج مثالي للتنظيم التقليدي الخالي من العقلانية الاقتصادية المرتبطة بالحداثة، لا حظ "خضوع التبادلات ما بين الأقارب والجيران في المجتمع القبائلي لمنطق الهبة وردّ الهبة... فالحليب، الزبدة، الجبن، الخضر والفواكه ليست موادا للبيع بل أنها موضوع هدية للجيران".[3] إن هذا النزوع الواضح إلى تغليف/تلطيف الممارسات الاقتصادية التبادلية بطبقات من الطقوس والضرورات الأخلاقية (الهبة، الأخوة، التكافل...) يعكس في واقع الأمر إرادة –وكذا حاجة- قوية في إضفاء السِلْم على حيز علاقاتي يتضمن مُقوّما خلافيا ونزاعيا كبيرا (الغيرة، الحسد، الجشع، الطمع...)، لذا يتم التأكيد على مفردة "النيّة" كفضيلة أخلاقية وجب التحلّي بها في علاقات التبادل بالآخرين، إلى درجة يمكن تسمية الاقتصاد ضمن هذا السياق الاجتماعي الجماعاتي باقتصاد النيّة. خاصة وأن "العلاقات التي تُختزل فقط في بُعدها "الاقتصادي" يُنظر إليها آليا كعلاقات حرب لا يمكن أن تقوم إلا بين أجانب."[4]

تماشيا مع هذا الطرح يذهب بورديو ضمن القراءة التي قدمها حول الفلّاح والعالم القروي في منطقة القبائل، إلى إمكان اختزال ما أسماه بـ "الفضائل القروية" (vertus paysannes) في مفردة واحدة هي: النيّة. والتي تحيل إلى معاني البراءة، الاستقامة، البساطة، القناعة والسذاجة وتمثل نقيضا لسلوكيات الجشع والطمع. يتبيّن من ملاحظات بورديو الميدانية أن "الانسان النيّة" هو إنسان بسيط ومستقيم، يجهل تماما الحساب الأناني، علاقاته بالآخرين قائمة على الثقة المطلقة ولا تخرج مواضيع اهتمامه عن

[3]. P. Bourdieu, **La fabrique de l'habitus économique**, Revue Actes de la recherche en sciences sociales, n 150, 5/2003, p 80.

-[4]. P. Bourdieu, **La fabrique de l'habitus économique**. In: Revue Actes de la recherche en sciences sociales, n 150, 5/2003, p 80.

شؤون القرية والأرض، عكس تاجر الأغنام الذي طوّر خلال احتكاكه الاسبوعي بالسوق وبالتجار أخلاقية اقتصادية جديدة تتعارض والمعيار الأخلاقي المعمول به في القرية.[5]

المؤرخة ذات الأصول التونسية، لوسيت فالنسي (L. Valensi)، وفي تحليلها لأيديولوجيا العمل ضمن الأدب الشعبي لشمال افريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين،[6] وهي المادة (الأدب الشعبي) التي ترى فيها خزانا هائلا ليس فقط للمعايير الاجتماعية الواضحة والصريحة ولكن أيضا لمنظومة القيم الضمنية التي تتأسس وتشتغل عليها الجماعة الاجتماعية. بعد تحليلها للقصص الشعبية لكل من منطقة فاس المغربية ومنطقة القبائل في الجزائر، تقف فالنسي على وفرة كبيرة في الكلمات لقول العمل، كما تلفت إلى أن الفرد يُحدد لدى الفاسيين أولا بماهية نشاطه المهني (تاجر غني، ابن أو بنت الاسكافي، أخ الخباز ...)، في حين أنه في منطقة القبائل حيث تحتل العائلة مركز العالم، يُردّ الأفراد إلى عائلاتهم أكثر من ردهم إلى مِهنهم (الفرد هو في المقام الأول ابن أو بنت فلان). كذلك تلاحظ فالنسي اختلافا في شخصية البطل الذي تحفل به القصص الشعبية ما بين المنطقتين، ففي فاس يحتل التاجر الغني دور البطولة في حين هو الفلاح في منطقة القبائل.[7]

2. تفكيك بنى المجتمع التقليدي (1830-1962):

على اعتبار ما سبق، صار واضحا حقيقة أن الأفق التاريخي للمجتمع ما قبل رأسمالي، الذي ينطبق على التشكيلة الاجتماعية التقليدية في جزائر ما قبل الاحتلال، هو أفق محدود لآليات اعادة انتاج مادي من الشكل البسيط، وهو الأمر الذي يفسر اقتصار الوظيفة الاجتماعية للعمل والانتاج على خدمة الاندماج الاجتماعي أو بعبارة أخرى تقوية اللحمة التي تجمع الأجزاء المكونة للجماعة وربط الفرد بشبكة من

[5]. P. Bourdieu, **La société traditionnelle: Attitude à l'égard du temps et conduite économique**. In **Esquisses Algériennes**, Ed Seuil, Paris, 1963, pp 92, 93.
[6] Cf. Lucette Valensi, **Le Maghreb avant la prise d'Alger: Questions d'histoire**, Ed Flammarion, Paris, 1969.
[7] Cité par : Mohamed Madoui, **Ethique islamique du travail : Attitudes temporelles et comportement économique**. In : Nicolas Pastel (dir.), **Ethiques et formes de mobilisation de l'acteur au travail**, Ed Harmattan, Paris, 2005, p 83.

الالزاميات التي تجعله دوما تابعا إلى الجماعة وتجرده من العناصر المادية للوعي بذاته خارج الجماعة. الغاية لمنوطة بنشاط العمل في مثل هذه التشكيلة الاجتماعية بعيد تماما عن الغاية التي هي له في سياق اقتصاد سوق حرة مكتملة العناصر مثلما شهدتها الحداثة حيث أن تحقيق أعلى درجات المردودية وتنظيم المهام على حسب العقلانية الاقتصادية وتحقيق الربح وكذا خلق الثروة هي الأطر المفكر بها وفيها فيما يخص نشاط العمل والانتاج.

الواقع الذي فرضه منطق الاجتماع التقليدي على نشاط وفضاء العمل في الحال الجزائري، اضطرته تجربة الاستعمار وما رافقها من إحلال للتبادل النقدي وتوغل للسوق الرأسمالية في قطاعي الزراعة والصناعة ومنه تسرب إلى شكل ومضمون علاقات العمل، اضطرته –أي العمل- إلى أخذ دلالات ومعاني جديدة؛ ما تبقى من أرض زراعية مملوكة للجماعة العائلية -في غياب مفردة الملكية الخاصة العائدة للفرد الواحد-[8] بعد أن فعلت سياسة الاجتثاث ومصادرة الأراضي فعلتها، ما تبقى صار غير كاف إلى الحد الذي يضمن قوت عيش أفراد الجماعة، ما دفعهم إلى ضرورة البحث عن منصب عمل أو وظيفة دائمة أو فصلية في المزرعة القريبة التي يملكها أو صار يملكها المعمّر، وفي حال تعذّر ذلك لا خيار لهم من الترحال إلى المدينة أو إلى الضفة الأخرى للمتوسط بحثا عن العمل/لقمة العيش. مع هذا التحول الكبير الذي حلّ بطريقة عنيفة على الجغرافيا وعلى الاجتماع الجزائري لم يعد للعمل وظيفة اجتماعية بقدر ما صار يمثّل مصدر عائد مالي ضروري للعائلة، وهذه بالتحديد هي السيرورة التي سوف تشهد عملية استكمال تفكيك المجتمع التقليدي. لقد اجتاح المنطق الفرداني الواقع في قلب كل من علاقة الأجارة والعمل الأجير الجماعة العائلية زارعا في داخلها بذرة فنائها –الذي سيتأجل بفعل انكفاء المجتمع على قيمة التقليدية (تقديس قيم التضامن والتكافل) كآلية دفاع في مقابل الاعتداء الخارجي-،

[8] الأدبيات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية التي اهتمت بدراسة التشكيلات الاجتماعية التقليدية أبرزت مجموعة من السمات الثابتة فيها والتي هي أيضا آليات لإنتاج وإعادة إنتاج هذا النوع من الاجتماع البشري. واحد من أهم هذه المقومات/الآليات هو مبدأ "لا انقسام الملكية" (l'indivision) وهو مبدأ يحيل فعليا إلى أن المعيار الاجتماعي والاخلاقي المحدد لكيفيات تداول الملكية واستعمالها هو معيار الامتلاك الجماعي لها. ومن اللافت في هذا الإطار الوقوف على انسحاب هذا المبدأ وأثره المعياري من المجال الاجتماعي الى المجال الديني حيث أن عديد المجموعات الاجتماعية –إلى اليوم- تمنع استفادة المرأة من حقها في التركة رغم معارضة هذا الأمر لصريح الدين؛ الرهان هنا هو الاحتفاظ بالملكية كي لا تتفتت وتنتقل إلى يد خارجية.

وفق هذا الوضع الجديد صار لكل فرد حصته المتصلة بقوة عمله التي بادلها في سوق الشغل وهو وضع يناقض ما كانت عليه الحال مع هيمنة مبدأ لاانقسام الملكية.

إن الأثر القاطع للأجارة (le salariat) على بنى الاجتماع التقليدي يمكن الوقوف عليه في صورته العميقة والمستمرة في الزمن من خلال عملية إعادة تنظيم علاقات السلطة التي فرضها داخل الفضاء العائلي، حيث أن اكتشاف والتعاطي مع الواقع الجديد/الأناني للعمل أنتج الحاجة لنظرة جديدة فيما يخص توزيع الأدوار والمكانات داخل الحيز العائلي، فلم تعد السلطة ميزة يحتكرها الأكبر سنّا بل بدأت في الميل لصالح الأبناء الذين صاروا يتمتعون بدخل أسبوعي أو شهري ثابت يحقق لهم الاستقلالية ويدعمهم في سبيل إعادة التفاوض على المكانة ضمن التراتبية العائلية.

أدرك بورديو مركزية وقوة هذا الدور المُهيكل الذي صار يمثله فضاء ونشاط العمل، بعد أن قذف به الاستعمار بحُكم منهجيته المتبعة في تفكيك وإضعاف البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، في قلب الواقع الجزائري، حيث أنّ النظام الكولونيالي بعنصره الاقتصادي في الدرجة الأولى نجح في فرض منطقه وفي أن يكون "هو السياق لكل الأفعال والنشاطات، وخلفية العلاقات بين الأشخاص".[9] يفصّل بورديو في هذا الواقع الذي وقف عليه خلال أبحاثه، فيقول: "ضمن الوضع الاستعماري، شكّل العمل المكان الأبرز والأنسب للصراع والمواجهة بين النماذج التقليدية وتلك المستوردة المفروضة من طرف المُستعمِر. إنها مواجهة بين ضرورات وحتميات العقلنة من جهة والتقاليد الثقافية للمجتمع من جهة ثانية".[10] هذا التعاكس ما بين البيئة الفعلية للعمل التي يتحكم فيها الفاعل الاستعماري ويحتكر فيها لنفسه وسائل الانتاج وسلطة القرار الاقتصادي وكذا الضبط الإداري الممارس على قوة العمل، وبين تمثلات العمال من الأهالي للعمل الخاضعة لعقلانية تقليدية ما قبل رأسمالية، هذا التعاكس البنيوي هو الذي دفع في اتجاه بروز ملامح أزمة معنى يعيشها العمل.

[9] Pierre Bourdieu, **Travail et travailleurs en Algérie**, Ed Mouton, Paris, 1963, p 264.
[10] Pierre Bourdieu, **Travail et travailleurs en Algérie**, Ed Mouton, Paris, 1963, p 266.

لم يكن واقع العمل بعيدا عن اهتمام الادارة الاستعمارية في مرحلتها الأولى، فلقد عملت ضمن استراتيجيتها فرض الهيمنة على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية وإخضاعها من الداخل على احتكار وسائل العمل والانتاج، حيث أن سلبها الجزائريين الأراضي التي كانت هي الحامل المادي لتنظيمهم الاجتماعي ولأمنهم الغذائي حوّلهم آليا إلى مجرد عمال يوميين بعدما كانوا سابقا مُلاكا. إن النظرة الاستراتيجية الكبرى التي كانت وراء السياسة الاستعمارية في الجزائر هي العمل فعليا وبشكل مُمنهج على تقييد الجزائريين وربطهم نهائيا بأنشطة الاقتصاد النقدي وآليات السوق الرأسمالية، ووضع حدّ لطموحات استقلالهم المادي عبر منعهم من تأسيس اقتصاد مستقل عن الاقتصاد الاستعماري.

أعداد كبيرة من الجزائريين اضطرت إلى هجر الريف نحو المدينة بفعل تفكّك أطر الاجتماع التقليدي خاصة ما تعلّق بظروف العيش اليومي وامكانيات العمل، لتستقر في تجمعات سكنية بدائية من ناحية شروط العيش لكنها ولجوارها للمدن الكبرى والمتوسطة خلقت ورَعَتْ الأمل في إيجاد منصب عمل كفيل بتفادي الموت جوعا. إنّ تمسك الجزائريين بالتمثلات الثقافية للمجتمع الأصلي ووعيهم في نفس الوقت بضرورة الانخراط والتعامل مع الواقع الاقتصاد الجديد كسبيل أوحد لضمان لقمة العيش، دفعهم إلى تطوير أخلاقية/سجيّة (إيتوس Ethos) جديدة، تُزاوج بين موقفي القفازة/الشطارة (Débrouillardise) والقدرية (Fatalisme)؛ بين حتمية القبول بالأمر الواقع وضرورة البحث عن سبل لتجاوزه والتعايش معه.[11] في هذا السياق التاريخي بالتحديد (بشكل واضح بداية من عشرينيات القرن الماضي) برز ذلك الربط العفوي الذي لازال حاضرا إلى اليوم في المخيال الجمعي للجزائريين، بين العمل ومقولة "خبزة لولاد"، التي تحيل إلى أنّ الهدف من العمل هو ضمان لقمة العيش لا شيئا آخر. في نفس الفترة كذلك برزت مقولة "الشهرية"، التي احتلت مكانة مركزية ضمن الخطاب الاجتماعي حول العمل كونها تعبير عن الأمن وسط العالم الغريب وغير الآمن الذي ولده الاستعمار.

[11] Lahouari Addi, **Sociologie et Anthropologie de Pierre Bourdieu : Le paradigme anthropologique Kabyle et ses conséquences théoriques**, Ed La Découverte, Paris, 2002, p 51.

لقد جعلت وضعية ما-دون-البروليتاريا (Le sous-prolétariat) بتعبير بورديو، الفرد الجزائري يعيش هاجس ضمان لقمة العيش (خبزة لولاد) والخوف من الجوع، كما خلقت مواقف ووضعيات استسلامية (= لكلّ رِزقه ومكتوبه...) وأحيانا أخرى على النقيض تماما، مواقف انتفاضة (= الفرنسيون هم سبب هذه المأساة...)،[12] كذلك دفعت في اتجاه احتلال وضعية الشطارة والقفازة (= ن/يجيبها وين ما كانت ...) موقع الواجهة الاجتماعية.

عند هذه النقطة من العرض والتحليل، صار جليّا ما خلّفه الاستعمار من أناس يعانون الاغتراب يعيشون حياتهم اليومية تحت وقع تجاذب عنيف طرفاه المخيال الجماعاتي (Communautaire) الذي مازال حاضرا فيهم بقوة من جهة والواقع الجديد المُبهم وغير المُتحكم فيه الخاضع لمنطق الحساب النقدي وحيث لكل شيء ثمن وجب دفعه من جهة أخرى. لقد تسرّب منطق الحساب المالي إلى داخل الجسم الاجتماعي الجزائري بفعل التفكيك الممنهج الذي مارسه الاستعمار على البنى الاقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري التقليدي، فألزم الجزائريين التعامل ضمن أطر وأنماط علاقاتية جديدة، يطبعها التبادل التجاري الذي مارس ضغطا رهيبا على الجزائريين وأجبرهم على تقديم تضحيات جسام للظفر بعمل مُؤجر يضمن لهم عائد مالي مستقر ودائم. لقد دفع هذا السياق التاريخي في اتجاه بروز ثقافة عيش جديدة لدى الجزائري. فالوضع الذي يعيشه الفلاح منزوع الأرض (Le paysan dépaysanné)، الواقع ضحية تعارض التمثلات الثقافية المستمدة من المجتمع الريفي التقليدي مع بنى الاقتصاد الحديث الذي لم يقدر على استبطان مفرداته وقواعد عمله، أنتج أنوميا سمّاها بورديو وعبد المالك صياد بـ تقليدية اليأس (Traditionnalisme de désespoir)، المفهوم الذي يعكس الحالة التي

[12] في هذا السياق لا ينظر الى البطالة على انها نتاج علاقة بين العرض والطلب في سوق الشغل، بل تُعاش على أنها نتاج عمل أناني شرّير تقع مسؤولية وقوعه على الفرنسين، وهو تصور يحيل إلى واقع العمل في المجتمع التقليدي حيث يُنظر إلى العمل على أنه كمية معلومة يتم توزيعها على كل أفراد المجتمع بالتساوي كي يُمكّن الجميع من العمل.

تتحجر فيها القيم التقليدية لتصبح الملجأ الوحيد والآمن في عالم جديد، لذا فإن الهوة الكبيرة التي تفصل بين التمثلات الثقافية والبنى الموضوعية يتم ملأها والتأقلم معها بتقليدية اليأس هذه.[13]

إن رأسمالية السوق الحرّة التي أدخلها الاستعمار الكيان الاجتماعي الجزائري، جاءت من بيئة هي بيئتها الطبيعية حيث توجد بنى ذاتية مواكبة ومتماشية معها، الأمر الذي يسهم في إعادة انتاج هذا النمط من الاقتصاد لذاته. تتشكل هذه البنى الذاتية من وعي اقتصادي ووعي زمني يحمله الافراد ويجعلهم دوما في حالة انسجام مع النظام الاقتصادي لمجتمعهم (البنية الموضوعية)؛ وهو ما لا يحمله الفرد الناشئ في بيئة اجتماعية تقليدية، التي تزرع في أفرادها وعيا بالزمن لا يتماشى ومنطق التبادل التجاري والنقدي للسلع ومنطق الحساب الاقتصادي. يذهب بورديو إلى الربط ما بين الوعي بالبطالة وبروز شكل جديد من أشكال مكابدة وعيش الزمن، ظهر مع فرض الاقتصاد النقدي الرأسمالي نفسه على البنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري التقليدي،[14] كون الاقتصاد النقدي يتضمن تصورا عن الوقت كأنه شيء يمكن فقدانه أو تضييعه، ما يعني أي له مضمونا اقتصاديا مرتبط بالربح والخسارة.

يبرز بورديو هذه الحقيقة في معرض نقده لنظرة الاقتصاديين الفرنسيين لواقع الفلاح الجزائري خاصة ما يتعلق بتعامله مع الحساب الاقتصادي والنقود، ليُبيّن كيف أن تحليلاتهم صادرة عن نظرة إثنو-مركزية، تحكم على كل سلوك يخالف سلوك الفرد الأوربي باللاعقلانية. يوضح بورديو أنّ سلوكيات وتمثلات الفلاح و/أو البطال الجزائري هي سلوكيات وتمثلات عقلانية أي أنّ لها منطق اشتغال وحساب خاص بها منسجم من الداخل، لكنها عقلانية أخرى غير عقلانية الانسان الاقتصادي الأوربي، هي عقلانية مكّنت الجزائري من تطوير استراتيجية عيش تقوم على تصورات مستمدة من التقليد الريفي. على اعتبار ما أحدثه الاستعمار من قطيعات وكسور عنيفة في بنى المجتمع الجزائري من دون أن يطرح مسارات جادة وفعلية لإعادة البناء، فلقد وجد الجزائريون أنفسهم مجبرين على عيش وضعية الأجارة

[13] Lahouari Addi, **Sociologie et Anthropologie de Pierre Bourdieu : Le paradigme anthropologique Kabyle et ses conséquences théoriques**, Ed La Découverte, Paris, 2002, p 11.
[14]. P. Bourdieu, **Les sous-prolétaires Algériens**. In Revue Agone, n26/27, 2002, p 203.

الهشّة والفقر والبؤس، حيث لا همّ لهم سوى ضمان لقمة العيش.[15] لذا فجزائر الخمسينات من القرن الماضي تحديدا كانت جزائر جماهير ما-دون-البروليتاريا الريفية والحضرية، التي أنتجتها عملية التفكيك الاستعماري الممنهج للبنى الاجتماعية التقليدية. إن الاستعمار الذي عمّمّ التبادل النقدي ودمّر التوازن الهش لاقتصاد الاكتفاء الذاتي، يكون قد قام فعليا بعملية "اجتثاث" و"اقتلاع من الجذور" (un déracinement) للجزائريين، وهو الوصف الذي اختاره بورديو وصيّاد كي يكون عنوانا لكتابهما الشهير "le déracinement = الاجتثاث".

للوقوف على حجم عملية التفكيك والدمار التي طالت البنى الاجتماعية للجزائر وحجم التيه والبؤس الذي وجد فيه الجزائريون أنفسهم، علينا الوقوف للمقارنة على ما انتهت إليه ظاهرة تفكّك العالم القروي والريفي في أوروبا القرن 18 والتي حلّلها المؤرخين وعلماء الاجتماع ضمن سيرورة التراكم البدائي لرأسمال، وحيث أنّ الأعداد الكبيرة من سكان الريف تمّ فعليا استقطابهم واحتواءهم من طرف الصناعة الناشئة والآخذة في التوسع. يتضح هنا ترافق سيرورة التفكيك بسيرورة البناء والاحتواء وهو أمر لم تشهده الحالة الاستعمارية؛ في المستعمرات كان للتبادل التجاري والنقدي أن فكّك النظام الاجتماعي السابق دون أن يوجِد سوق شغل قادرة على احتواء الطلب المحرّر من العمل بفعل عملية التفكيك هذه. لقد كان المجتمع التقليدي ما قبل الاستعمار قادرا على التعامل مع الفقر وعلى الحدّ من آثاره السلبية بالعودة إلى منظومة القيم الحاثّة والملزمة على التعاون والتكاتف والشرف وروح الجماعة،[16] لكن وبفعل الاستعمار وما خلفه من تدمير لميكانزمات التضامن داخل الجسم الاجتماعي

---

[15] Lahouari Addi, **Sociologie et Anthropologie de Pierre Bourdieu : Le paradigme anthropologique Kabyle et ses conséquences théoriques**, Ed La Découverte, Paris, 2002, p 38.

[16] الدراسات الأنثروبولوجية لبيير بورديو في منطقة القبائل (الجزائر) بيّنت أن المجتمع القبائلي لا يعطي قيمة كبيرة للأشخاص الذين يولون مكانة واهتمام كبيرين لتراكم الثروات المادية. هو مجتمع حسّاس للكينونة (*l'Etre*) أكثر من حساسيته للكسب والحيازة (*l'Avoir*). لا يعني هذا انعدام الاهتمام بالثروات المادية اللازمة للعيش، لكنه يحيل إلى أنّ انتاجها وتوزيعها يقع تحت رقابة اجتماعية تحدد ما يجب أن يكون عليه شكل حيازتها وشروط استعمالها ... يُقال: الراجل مُولى خير (الرجل صاحب خير)؛ يدّو ماهيش ليه (سخيّ إلى درجة أن يديه لا تتوقف عن العطاء)؛ المال وسخ الدنيا ...الخ.

وعمليات التهجير والطرد من الأراضي، عمّ البؤس وانتشر مُنتجا اليأس وهاجس المجاعة (مجاعة 1866 و1868).

من جانب آخر، واستمرار مع عرضنا للشواهد ولمظاهر التحول العنيف الذي فرضه الاستعمار على المجتمع المحلي وعلى عالم العمل على وجه أخص، نشير إلى المعطى الجديد الذي مثلته المهن والاختصاص المهني الذي شكل عنصرا مميزا لواقع الشغل في الجزائر بدء من الاستعمار. فبعدما كان النشاط الفلاحي وتفرعاته المختلفة (الحصاد، الحراث، الراعي ..) يهيمن على ساحة النشاط الاجتماعي ولا وجود لنشاط آخر ينافسه الحظوة والرمزية الاجتماعية إلى درجة اعتبار عيبا وخارجا عن المألوف جهل الفرد وعدم معرفته بفنون العمل الفلاحي، أخذت المدن والحواضر الكبرى بداية من عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي في احتضان جسم كامل متكامل من المهن، فظهر التاجر، الحدّاد، النجار، الخياط، الاسكافي، الطباخ ...الخ. كما أن موجات الهجرة العمالية التي بدأت في التوسع منتصف العشرية الأولى من القرن الماضي كان لها كذلك دور كبير في رواج وانتشار وسط النسيج الاجتماعي والاقتصادي الجزائري.

كانت لحظة الاستعمار إعلانا عن فقد الفلاح الجزائري الامان، وصار فضاء العمل الذي كان ينشط فيه فضاءً غير آمن خاصة مع فقده الاطار الاجتماعي والمعياري الذي كانت تمثله المنظومة القيمية للمجتمع التقليدي، التي كانت توفر الضمانة الاقتصادية والأمن النفسي (التضامن، التكافل...)، كما صار فضاء العمل خارج سيطرة الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، خاضعا لهيمنة المعمّر الأوربي المؤمن بقيّم الرأسمالية الزاحفة (المردودية الانتاجية الربح والفائدة). لقد صار الأفق الوحيد للعمل هو ضمان لقمة العيش، أو الخُبزة بوصفها الحد الأدنى لشروط العيش. اختار بورديو للتعبير عن هذا الحال توصيف/مفهوم "ما-دون-البروليتاري"، وهو حال يتناسب وواقع حال العامل الجزائري البسيط كما هو منتشر في سوق العمل في المرحلة الاستعمارية؛ إنه فلّاح سابق، هجر مضطرا الريف إلى المدنية بحثا عن منصب شغل يؤمن له حد أدنى من الدخل يُعيله هو وأهله، أهم ما يبغيه هذا الانسان هو الأمن المادي

في بيئة اقتصادية غير مستقرة، فرضت عليه وبصفة دائمة الانتقال من حالة الشغل إلى حالة البطالة، في سوق تتسم بندرة ومحدودية عدد مناصب الشغل المتاحة. إن ما-دون-البروليتاري عانى حالة اغتراب رهيبة تبعا للاجتثاث والاقتلاع من الجذور[17] الذي كان هو و غالبية الجزائريين عرضه له بعد الاستعمار، إلى درجة صار فيها "ممنوع عليهم أي مشروع فردي أو جماعي"،[18] وإنّ من أهم مؤشرات حالة الاغتراب هذه هو إنتاج الوضعية الاقتصادية ما-دون-البروليتارية لأيديولوجية خاصة بها تقف هي نفسها في وجه تحررهم وتجاوزهم للاغتراب، وهي ايديولوجية البؤساوية (Misérabilisme) كما أسماها بورديو.

واضح إذا، أنّ النظام الاقتصادي في الجزائر المُستعمَرة هو نظام هجين يجمع بين بقايا نظام ما قبل رأسمالي متجذر في البنى التقليدية لمجتمع الأهالي ونظام اقتصادي آخر معاكس له قائم على السوق الحرة والتبادل السلعي، فرضته الإجراءات التعسفية للإدارة الاستعمارية بالقوة. ولقد كان للنظام الدخيل أن مارس "تسريعا للتاريخ"[19] بأن أجبر الفرد والجماعة الجزائريين على مسايرته والاندماج فيه، وهو أمر لم يكن هيّنا البتة.

3. مرحلة المشروع التنموي (1965-1979):

بالوقوف على واقع الشغل في الجزائر في السنوات الأخيرة التي سبقت اعلان الاستقلال نجد أن تعداد البطالين سنة 1950 في المدن الجزائرية الكبرى هو في حدود 300 ألف بطال، أما في عموم المدن والارياف، فإن رجلا من كل اثنين كان يعاني من البطالة. من ناحية أخرى شهدت سنة 1959، وجود ما نسبته 5.2% من العاملين في الادارة ضمن الفئة الوظيفية "أ" من الجزائريين، لترتفع نسبة وجودهم إلى 11.8% في الفئة "ب"، و19.4% ضمن الفئة "ج"، أما الفئة الدنيا (فئة "د") في الوظيف العمومي

[17] Cf. P. Bourdieu & Abdelmalek Sayad, **Le déracinement**, Op, cit.
[18] Pierre Bourdieu, **Les sous-prolétaires Algériens**. In Revue Agône, n26/27, 2002, p 222.
[19] التعبير لـ بيير بورديو، ورد في:
P. Bourdieu, **La fabrique de l'habitus économique**. In: Revue Actes de la recherche en sciences sociales, n 150, 5/2003, p 79.

فتعرف أغلبية لصالح الجزائريين بنسبة 53.7% من الفئة "د". واضح من خلال هذه الارقام أن نخبة الإدارة هي من احتكار الأوربيين الذي يحتكرون 95% من الوظائف العليا.[20]

لكن ومع اعلان الاستقلال، تحرّر عدد كبير من الوظائف التي كان يحتلها الاوروبيون لتصير شاغرة كما حال العديد من المنشآت الاقتصادية والاراضي الفلاحية وكذا البيوت والعمارات. في هذا الإطار شهد الجهاز الاداري هجرة جماعية للعاملين فيه من المعمرين لتفتح أبوابه واسعة أمام الجزائريين بغضّ النظر عن مستواهم التعليمي، فكانت فئة المجاهدين والعاملين في مختلف هيئات جبهة التحرير هي الأكثر استفادة خاصة مع الإجراءات الاستثنائية التي سطرت لعمليات التوظيف بهدف تغطية العجز الذي خلفه انسحاب الإطار الأوروبي. لقد انتقل عدد الموظفين في مختلف إدارات الدولة من 30 ألف سنة 1955 إلى 300 ألف سنة 1963.[21] صار واضحا من الأيام الأولى التي تلت الاستقلال ومن خلال القرارات السيادية الأولى التي تم الاعلان عنها أن لا بديل عن تنمية وعن معالجة فعلية للمسألة الاجتماعية من دون تحمل الدولة فيها الجانب الأكبر من المسؤولية. ما ضمنه ميثاق طرابلس في ما يخص الموضوع الاقتصادي ممثلا في الخيار الاشتراكي كنهج أوحد لتحقيق التنمية واستكمال مشروع الاستقلال، هو اعلان صريح عن المهمة التاريخية التي اختارتها الدولة لنفسها بأن تكون الفاعل الاقتصادي الأبرز في الساحة، إن في الشأن الانتاجي، أو التجاري أو حتى في شأن التوظيف وسوق العمل. لقد لاقت خيارات الدولة هاته دعما شعبيا كبيرا لها مع محدودية المقاومة من قبل القوى البرجوازية المحدودة عدديا، خاصة وأن الجزائر وبسبب تجربة الاستعمار على وجه التحديد التي فرضت نموذج تقسيم للثروة قائم على أساس عنصري لم تعش الشروط التاريخية الملائمة لانبثاق ثقافة اقتصادية مقاولاتية تقدّس الربح والفائدة؛ لقد هيأ العنف الذي ميز المغامرة الاستعمارية في الجزائر الظروف لانبثاق وتعمق ايديولوجية سياسية واجتماعية شعبوية يحركها مطلب المساواة والعدالة

[20] Tayeb Chentouf, **Cultures, techniques et sociétés en Algérie (19e-20e siècles) : Analyse du changement historique**, Revue Tiers-Monde, Tome 21, n° 83, 1980, p 588.
[21] Ibid, p 590.

ونافرة من أي نموذج اقتصادي من شأنه اعادة انتاج اللامساواة التي كرسها الظرف الاستعماري في لامساواة بين مشكلات المجتمع الجزائري.

تحت وقع الكابوس الاستعماري الذي عاشت تفاصيله أجيال متتالية من الجزائريين (132 سنة)، اقترن في المخيال الجمعي العمل بالاستغلال وبهضم الحقوق وبشخص المُعمّر الذي اغتنى بجهد العمال البسطاء والسذج من الأهالي. لم يشكل الاستقلال قطيعة مع هذا التصور بل أن الايديولوجية الشعبوية في صيغتها الاشتراكية عملت بقوة من خلال الممارسات الريعية للدولة على اضافة طبقة أخرى لهذا التصور فعمقت الربط بين العمل والاستغلال خاصة إذا كان رب العمل ينتمي الى القطاع الخاص، الذي جاهرت النصوص الرسمية للدولة بإعلان معاداته وتوصيفه بالتبعية للقوى الامبريالية المعادية للشعب وبأنه تجسيد للقوى الرجعية الحليفة للاستعمار. جليّ وقوع العمل في هذا الظرف التاريخي تحديدا (عشريتي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي) ضحية لترادف جائر واختزالي روّج له الطرح الايديولوجي الشعبوي السائد آنذاك، فتّم تضخيم المكون الاستغلالي الكامن في علاقة العمل/الاجارة في مقابل تهميش والسكوت عن المكون الخاص بقدرة العمل الخلاقة للثورة لتبعاتها السياسية على السلطة القائمة. من ناحية أخرى أنتج هذا الربط التعسفي للعمل بالاستغلال وما يليه من استحضار للمقولات الشعبوية المناهضة للاستعمار الجديد والتي تخفي إرادة تملص التزامات العمل، أنتج موقفا سلبيا في المجتمع من العمل اليدوي والحرفي في مقابل الاعلاء من شأن الوظيفة في القطاع العام خاصة داخل الجهاز الإداري المتضخم للدولة حيث لا وجود لرب العمل إلا كشخص معنوي (=الدولة) يتسابق الكل وراء الحديث باسمه وادعاء تمثيله.

مع اعتلاء بومدين سدة الحكم في جوان 1965 بدأ في وضع الملامح الأولى لخطة التنمية القائمة على التصنيع الثقيل وجُند لهذا الغرض من ناحية الخطاب السياسي والاعلامي الذي لعبت فيه جبهة التحرير والتنظيمات الجماهيرية السائرة في فلكها دورا كبيرا، جُنّد لها توليفة ايديولوجية ماركسية اللغة حرصت على الإشادة بالعمال –في المصانع- وبالفلاحين –في المزارع- بوصفهم يشكلون مقدمة

القوى الاجتماعية للثورة، والعنصر الأكثر تقدمية ضمن الجماهير الكادحة أو البروليتاريا. لقد عرفت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر هيمنة سردية وطنية تتخذ من الثورة والتنمية موضوعا وأفقا مستقبليا لها، ترى في الاستقلال السياسي المحقق مقدمة لاستقلال آخر منشود هو الاستقلال الاقتصادي. تلازم هذا التوجه، مع اسهامٍ كبير لمنظومة الشركات الوطنية[22] في خلق ورعاية رمزية جماهيرية للعمال، من خلال الاستثمار المالي الهائل في إلباسهم نفس البذلة الظاهر عليها اسم ورمز الشركة وضمان النقل لهم في حافلات اقتنتها الشركة والاصطياف في مخيماتها وممارسة الرياضة في أنديتها. لم تكن الشركات الوطنية خاضعة لمنطق التسيير الاقتصادي بل أن تبعيتها للدولة ووقوعها تحت الوصاية الإدارية المباشرة للوزارة القطاعية جعلها مجرد مؤسسة سياسية مهمتها الرعاية الاجتماعية للعمال وليس تجنيد قوة عملهم لصالح مسار الانتاج وخلق القيمة المضافة.

إن تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الواقع بيّنت كيف أن إدارة الشركات الوطنية لم تتوفر يوما على الأدوات القانونية التي تتيح لها ممارسة الضغط على قوة العمل لإجبارها على تحسين الانتاجية والرفع من المردودية. مقابل هذا، شكّل المستوى المركزي في الوزارات الوصية وفي باقي مؤسسات الدولة خاصة الأمنية منها، المكان الفعلي لسلطة القرار الاقتصادي والمالي، وهي الجهة التي عملت دوما على فرض توصيات على القيّمين على التسيير المباشر للمؤسسات الاقتصادية بضرورة تفادي حدوث المشاكل والنزاعات مع العمال، لأن من شأن ذلك تشويه صورة الوطن وإعطاء الفرصة لأعداء الداخل والخارج كي يتدخلوا في الشؤون الداخلية للجزائر.[23] إن هذه السياسة المنتهجة في مقابل احتمال احتجاج أو ثورة قوة العمل الوطنية والسعي الحثيث لتفادي الأمر بأي ثمن، يدخل في إطار استراتيجية أشمل موضوعها نفي الطابع السياسي عن المطالب العمالية، بل أوسع من ذلك وهو تحييد المؤسسة الاقتصادية العمومية سياسيا. فالدولة ولعدم قدرتها على تلبية هذه المطالب فهي تتجه نحو التغطية

[22] صوناطراك في المحروقات، أس أن سي في الحديد الصلب، صوناكوم للصناعات المعدنية، صوناتيبا...الخ.

[23] Lahouari Addi, **Néo-patrimonialisme et économie en Algérie**. In M. Camau (dir.), **Changements politiques au Maghreb**, Ed CNRS, Paris, 1991. Lien web: *https://halshs.archives-ouvertes.fr*. Consulté: 22/2/2014.

على عجزها بترسيم ودعم ثقافة عمل قائمة على التراخي والتساهل فيما يخص الانضباط داخل فضاءات العمل؛ إن تواجد السلطة الاقتصادية في أمكنة خارج المؤسسة الاقتصادية نفسها هو الذي ساهم في اضعاف وانعدام الانضباط في العمل، ما يعني أن هذا السلوك ليس رفضا من قِبل العمال للعمل أو موقفا سلبيا محسوبا منه إنما الوضع كذلك لغياب ضغط وقوة موضوعية (رأسمال) يفرض ذلك. لا يمكن الوقوف على حقيقة مكانة ومعنى العمل في سياق هذه المرحلة من تاريخ الجزائر من دون الانطلاق من حقيقة أنّ المؤسسة الوطنية هي في الأساس مكانٌ للتفاوض ولحماية المصالح السياسية للنظام في المقام الأول[24]، وليست فضاءا للمواجهة المادية بين العمل ورأسمال المفضي إلى خلق الثورة وإنتاج القيمة المضافة.

في سياق هذه النظرة الإرادوية للشأن الاقتصادي التي تحكم سياسات وتوجهات الدولة، وكانعكاس مباشر لهيمنة المنطق السياسي-الاجتماعي على تسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحوّل منصب العمل إلى مجرد مكسب/مورد مضمون بصفة دائمة، تقوم عليه وتنطلق منه استراتيجية فعل فردية ينتهجها الاطار المسير كما العامل البسيط، قصد حماية القدرة الشرائية والرفع منها، إن داخل أو خارج المؤسسة، فالاطار المسير مثلا، يُمارس استراتيجيته في الداخل، محاولا قدر الإمكان انتزاع بعض المكاسب (سكن، سيارة خدمة، بطاقات بنزين، علاوات، سفريات نحو الخارج ...)، أما العامل البسيط فيمارس استراتيجيته خارج المؤسسة، حيث أن فرضه لوتيرة عمل بطيئة داخل المؤسسة تتيح له فعليا اقتصاد جزء كبير من طاقته، يخصصها فيما بعد لأداء نشاطات أخرى مربحة خارج المؤسسة (مثل أعمال الصباغة والدهن، اصلاح السيارات والميكانيك، البناء، النقل، النجارة ...).[25]

ملاحظة ثاقبة تلك التي أبداها عالم الاجتماع علي الكنز وهو يقف على حجم السُمك السيوسيولوجي الذي مثّلته عشرية السبعينيات ضمن مسار التاريخ المعاصر للمجتمع الجزائري، يرى الكنز أن

[24] Ibid.
[25] Ibid.

السبعينيات كانت لحظة فريدة لتعايش مجموعتين من التمثّلات التي شكلت مع بعضها البعض إطارا محددا وموجها لعلاقة الفرد بمجتمعه وبتاريخه لا زال يعتمل في أحشاء الجسم الاجتماعي إلى اليوم، وأنتجت فلسفة شعبية وحسّا عمليا يمزج بين عناصر تنحدر من الثقافة التقليدية وأخرى نابعة من الثقافة الحداثية في طور التشكّل. ونزولا إلى واقع تعايش هاتين المجموعتين من التمثلات يؤكد الكنز على أنّ التنظيم الاشتراكي للاقتصاد ونظام الحزب الواحد والمركزية الكبيرة التي ميزت عمل وتنظيم السلطة، كلها، عناصر تماهت وانسجمت مع مقولات الايديولوجية المساواتية الكامنة في الثقافة التقليدية التي لا زالت تهيكل بقوة المجتمع الجزائري؛ فالتصور التقليدي للتنظيم الدولتي على أنه "بايْلك" وللسياسي كفضاء واقع خارج كيان المجتمع التقليدي، وجد في البنية الجديدة للاقتصاد وللسياسة إطارا مستحدثا ليُعيد انتاج نفسه فيه.[26]

استكمالا لهذا الطرح وتماشيا مع خطه التحليلي الذي يستشعر حجم المفارقات المستوطنة داخل البنى الثقافية والاجتماعية للمجتمع أو/و في تمثلات الأفراد وسلوكياتهم، خلال عشرية السبعينيات، يذهب جيلالي اليابس إلى أنّ هناك مفارقة تنفرد بقوة انتشارها تتعلق من جهة بامتلاء اقتصاد المجتمع بالحضور القوي واللافت للقطاع العام، الذي يزن بثقله على الحياة اليومية للفرد، رغم هذا يوجد من جهة أخرى، ايديولوجية وتمثّلات ومخيال مسكونٌ بالنزعة وبالحُلم الليبرالي لدى الجزائريين الذين وجدوا في مفردات التبزْنيس والسوق السوداء متنفسا له.[27] إن استمرار تعايش هاتين العقلانيتين المتعارضتين سياسيا واقتصاديا إلى اليوم، يعود أساسا إلى الدور الداعم لهذه الأنوميا في التمثل وفي السلوك الذي تقوم به الممارسات الاقتصادية للدولة الريعية في الجزائر. فعقلانية النظام السياسي القائمة على التسيير البيروقراطي لشؤون المجتمع وعلى الاقتصاد التوزيعي أعادت إنتاج نفسها أفقيا في

[26] Ali El-Kenz, **La société algérienne aujourd'hui: Esquisse d'une phénoménologie de la conscience nationale**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 10, 11.
[27] Djillali Liabes, **L'Entreprise entre Economie, Politique et Société**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 219.

شكل عقلانية براغماتية متوحشة تتخذ من الافتراس والانتهازية استراتيجية كسب في سياق اقتصاد ريعي.

مشهد آخر انفرد بحضوره القوي خلال مرحلة المشروع التنموي الشعبوي (الستينيات والسبعينيات) هو مشهد النشاط الفلاحي والعالم القروي الذين خصّهما الخطاب الرسمي والنصوص الايديولوجية (ميثاق 1976) بوعد تحقيق الثورة الزراعية التي ستعيد للريف وللفلاح مجدهما. برغم تعميم القرى الفلاحية وأسواق الفلّاح إلا أنّ مصير العمل الفلاحي كان في واقع الأمر هو الحطّ من قيمته الاجتماعية، خاصة وأن سياسة التصنيع الثقيل وما رافقها من ارتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، قد أدى إلى إقصاء العمل الفلاحي وإضعاف وضعيته في سوق الشغل مقارنة مع العمل الصناعي. إن الأثر الكارثي والمدمر -على المديين المتوسط والطويل- لهذا النهج الاقتصادي الصناعوي على عناصر الواقع الفلاحي والريفي للمجتمع الجزائري، لم يتوقف عند حدّ الحطّ من القيمة الاقتصادية والاجتماعية لليد العاملة الفلاحية بل أنه أدى فعليا إلى ما هو أعظم؛ تدمير "الذاكرة الفلاحية" والرمزية للمجتمع وهدر المهارات والمعارف المتعلقة بخدمة الأرض. إنّ مشروع التصنيع في الجزائر، لم يكُن سيرورة تحويل فعلي للعمل الاجتماعي، بما هو عمل واشتغال المجتمع على ذاته وعلى قواه الانتاجية وعلى موارده المادية وغير المادية لأجل تحققه كمجتمع مدني مستقل عن الدولة ومراقب لها، بل كان بالنظر لخيارات النخبة الحاكمة التي أفضت إلى خنق القوى النشطة في المجتمع وإعلان العداء لها لصالح الصناعة العمومية، كان أداة سيطرة في يد الدولة تستعملها كأداة تغيير تسلّطي للمجتمع. في المحصلة، لم تكن تجربة التصنيع إلا استغلالا لعمل الآخرين واستهلاكا للقيمة المضافة المُنتجة من قبل اقتصادياتهم الصناعية فعلا، على اعتبار دفع فاتورة السلع التي تستهلكها العائلات الجزائرية والآلات وقطع الغيار التي تحتاجها المصانع كان يتّم حصرا بفضل الموارد الريعية التي هي في الواقع ثمرة عمل وجهد المجتمعات الصناعية المتطورة.

4. أزمة الدولة، المجتمع والاقتصاد (1980-1999):

جاءت وفاة الرئيس الهواري بومدين لتختتم عشرية السبعينيات التي شهدت حضورا قويا ولافتا للعمل وللمؤسسة الاقتصادية العمومية، ليس فقط على مستوى الخطاب الرسمي بل أيضا على صعيد السياسات الاقتصادية للدولة حيث شهدت معدلات الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي طفرة نوعية انعكست على توسيع القاعدة العمالية في المجتمع. لكن ومع إتمام مراسم دفن الرئيس بومدين وإعلان الرئيس الجديد، الشاذلي بن جديد وجلاء الستار عن تشكيلة وميول الفريق السياسي والتكنوقراطي الذي سيعتمد عليه في وضع وتنفيذ سياساته، حتى صار واضحا أنّ المرحلة القادمة ستكون مرحلة "تراجع" في ثوب "مراجعة" لكل ما سبق من انجازات اقتصادية، مع الاحتفاظ بنفس الخيارات فيما يتعلق بتوجهات الدولة السياسية في علاقتها بالمجتمع وبطبيعة النظام الحاكم. لقد ارتفعت داخل الحزب الواحد، الأصوات المُنادية بضرورة القيام بعملية تقييم وحوصلة لكل ما تمّ وما لم يتم إنجازه على صعيد التنمية في المرحلة السابقة، كخطوة لابد منها لضمان نجاح المرحلة الجديدة ورفع تحدياتها. تخلّل هذا الحراك الجديد المبشر بعملية "تطهير" واسعة، حديث رسمي وإعلامي قويين عن مظاهر الفشل في مشروع التنمية وإدانة علنية للفوضى ولانعدام الانضباط داخل أماكن العمل والإدارات وللمستويات المتدنية لإنتاجية المؤسسات العمومية وفضح لشخصيات من المستوى الأول سابقا تورطت في قضايا فساد واستغلال المنصب لأغراض شخصية. كان واضحا أن الاستغلال السياسي لوضع "الأزمة" يُراد من وراءه تصفية حسابات خاصة لجماعات نافذة في النظام ولا علاقة له فعليا بإرادة لدى الفريقين في إيجاد حلول حقيقية لأزمة القطاع الصناعي العمومي. قرار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصادر سنة 1982 خير دليل على ذلك، حيث أن الغرض الحقيقي منه كان تصفية فئة التكنوقراط والمسيرين الذين اعتمد عليهم الفريق الرئاسي السابق في تنفيذ سياساته واقصاءهم كقوة سياسية بتفتيت البنية الاقتصادية الضخمة التي أوكل لهم تسييرها؛ كان مستحيلا على إعادة هيكلة المؤسسات كإجراء بيروقراطي من الفوق، أن تأتي بالحل النهائي والفعلي للأزمة المزمنة

التي يعرفها القطاع الصناعي العمومي لأن مثل هذا الحلّ يتعلق أساسا وبشكل موضوعي بالخيارات السياسية للنظام الحاكم، والتي تشكل الخلفية الحقيقية والدافع الفعلي للسياسات الاقتصادية المُنتهجة. أيّ إجراء "إصلاحي" جديد يمسّ عالم العمل والمؤسسة الاقتصادية لا يقوم على مراجعة فعلية للعلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية لصالح الثانية فهو في الحقيقة إجراء يهدف فقط إلى إحكام سيطرة السلطة الأولى على الثانية أو أنه على علاقة بصراعات الأجنحة والمصالح داخل النظام.

إن هذا التوجه الجديد للدولة ممثلة في الفريق الرئاسي والحكومي الجديد، لا يجب أن تُقرأ بمعزل عن ما أنتجته السياسات المنتهجة من طرف الدولة طيلة الفترة السابقة، الممتدة من 1965 إلى 1978، فالسياسة النقدية للدولة وعملها الحثيث على إخضاع آليات السوق للقرار الإداري ولمتطلبات النظام السلطوية وواقع الندرة في السلع وانتشار الوضعيات الريعية التي خلقها الاحتكار، كلّ هذا، أدّى إلى تعزيز الثقافة الريعية وفتح الباب واسعا أمام الممارسات الريعية القائمة على العلاقات الزبونية وسلوكيات النهب والافتراس كي تغزو مؤسسات الدولة من الداخل وتستوطن داخل جهازها البيروقراطي الضخم. من الواضح أن ليس من مصلحة هؤلاء الوصوليين والطفيليين قيام قطاع اقتصادي –عمومي أو حتى خاص- مُنتج فعليا للقيمة المضافة وخلاق للثروة في إطار سوق حرة تكفل الدولة لجميع المتعاملين فيها حق الملكية والمنافسة الحرة، لأن هذا سيعني فعليا نضوب وجفاف المنابع التي تمدّهم بصفة مستمرة بالامتيازات المادية والرمزية التي يتمتعون بها؛ خوصصة العمومي (السلطة السياسية او السيادة التي هي من حق الشعب) وعوْمَمَةُ الخاص (النشاط الاقتصادي الذي يحيل إلى مجال الحريات والحقوق الشخصية للأفراد في المجتمع)، كنزعتين تاريخيتين غالبتين في الايديولوجية الشعبوية في نسختها الجزائرية، أدّت وبحكم التناقضات الكامنة داخل التصور الشعبوي ذاته إلى بروز وهيمنة واقع باتريمونيالي لافت ومتعاظم القوة على هيكل الدولة ومختلف مفاصلها الحيوية ومقدراتها المادية وغير المادية. الباتريمونيالية (Le patrimonialisme) أو الإرثية كمفهوم فيبري يُحيل إلى ذلك

الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تنعدم فيه الحدود الفاصلة بين ما يعود للأمير حقّا وما تعود ملكيته للدولة، هذا المفهوم صار صالحا ومناسبا لوصف وفهم واقع وآليات اشتغال الدولة والسلطة في الجزائر، حيث أن التحكم في الموارد وتسييرها يخضع لمصالح الحاكم ويتم في إطار العلاقات الزبونية-التخادمية المبنية على الولاء والطاعة مقابل التمتع بالامتيازات والعطايا. في سياق الدولة النيوباتريمونيالية تتغلب الثروات النقدية المتأتية من ريوع المضاربة التي توفرها الوضعيات الاحتكارية والقرب من الشخصيات النافذة في الدولة، تتغلب سياسيا واقتصاديا على الرساميل الحقيقة المُراكمة بالاستثمار في مشاريع مُنتجة، كذلك فإن المكانة والقيمة الاجتماعية للعمل والبذل تتراجع لصالح منظومة فعل أخرى تتماشى أكثر وحاجات وخصوصيات المنظومة الاقتصادوسياسية للباتريمونيالية. ما شهدته عشرية الثمانينيات في الجزائر من خروج برجوازية مالية إلى العلن، بعد أن رعتها وعملت على تسمينها السياسات "الاشتراكية" للدولة، كان دليلا على الثقل الكبير الذي تمثله مصادر الغنى والثروة الواقعة خارج حيز العمل المنتج والمؤسسة الاقتصادية، وهي المصادر المتواجدة داخل الهيكل الإداري للدولة؛ وحيث أنّ التموقع داخل أجهزة الدولة والتحصن فيها يتيح التمتع بالثروة لمن أراد فهذا أكبر دليل على باتريمونيالية الدولة في الجزائر المعاصرة.

معدلات النمو الديمغرافي العالية التي عرفها المجتمع الجزائر في السبعينيات (متوسط 3% سنويا)، أخذت آثارها على المستويين الاقتصادي والسياسي في الظهور مطلع الثمانينات، مجسدة في ارتفاع الطلب الاجتماعي على السلع والخدمات، خاصة ما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية والسكن والشغل. ومع بدء علامات الإعياء في تكرار ظهورها على النموذج الاقتصادي المنتهج، خاصة كلّما هوت أسعار البترول والغاز في السوق الدولية وتراجعت مداخيل الدولة المالية، ارتفعت الأصوات المنادية بضرورة العودة عن الخيارات السابقة والداعية إلى إجراء مراجعة لمفردات الشعب، القوى الاجتماعية للثورة والعمال...الخ، التي كانت فيما قبل تحتل صدارة الخطاب السياسي الرسمي ونصوصه الأساسية. لقد صار العمال مجرد أناس كسولين وغير منضبطين والشعب جماعة من الساكنة الذين اعتادوا الاعتماد

على الدولة، كما لم تسلم الدولة من هذا "النقد" حين وصفت بالبقرة الحلُوب التي تضطر لإعالة مجتمع يعيش بالريع لا بالعمل. صفحات الجرائد -المملوكة للدولة في عمومها- وتصريحات العديد من أعضاء الحزب الحاكم، عكست هذا التوجه. المضامين التي أخذتها شعارات تلك المرحلة كانت هي كذلك مؤشرا قويا على التوجه الجديد: "العمل والانضباط لضمان المستقبل"،"روح المبادرة والمسؤولية في وجه الأزمة". كذلك، فإنّ سنة 1983 شهدت قيام الدولة بحملة وطنية لمحاربة التغيّب عن العمل، ولقد استعانت في هذا برجال الشرطة الذين كُلّفوا القيام بعمليات إنزال على المقاهي الساحات العامة لاستجواب ومراقبة هوية كل من هُم في سن العمل من الرجال.[28]

كان واضحا من خلال هذا الخطاب الجديد، على الرغم مما ميّزه من مناساباتية مرتبطة بأوضاع السوق الدولية للنفط، أنّ "الاصلاح الاقتصادي" المتوقع والمطالب به لن يكون إلا بإضعاف أكيد لواقع العمل ولمنظومته المؤسسية (الدعم الاجتماعي، منصب الشغل الدائم، الأجر المضمون، الضمان الاجتماعي، إجراءات تسهيل الطرد، حل المؤسسات وتسريح العمال...)، وهو الأمر الذي وإن تمّ السعي لتأجيله لأسباب سياسية واضحة لسنوات (إلى غاية وصول الدولة إلى حافة إعلان الإفلاس سنوات 1994/1993/1992)، فلقد مثّل انتكاسة حقيقية عن أسس ومقولات الدولة الاجتماعية التي ما فتأ الخطاب الرسمي التأكيد عليها وعلى أنها من ميراث أول نوفمبر. لم يكن واقع العمل في الجزائر في حاجة إلى أن ينتظر قدوم عشرية التسعينيات كي يشهد أول بوادر "الانفتاح" والعطف "الليبرالي" الجديد (قانون العمل 90-11) وكي يعاني من آثار انسحاب الدولة من الكثير من القطاعات الاقتصادية والتجارية، فمُفردة الهشاشة وواقعها الرمادي قد سبقت هذا التاريخ (التسعينيات) حين وجدت لنفسها مكانا ضمن قاموس العمل والشغل في الجزائر بدء من منتصف الثمانينيات حيث كان البروز القوي لنمط عمل جديد هو العمل غير الرسمي مجسدا في شخص التراباندیست (Trabendo, trabendiste).

[28] Lahouari Addi, **l'Impasse du Populisme en Algérie**, Ed Enal, Algérie, 1990, p 215.

كانت واضحة القطيعة مع خطاب الفترة السابقة فيما يتعلق بعالم العمل والدور الثوري لجمهور العمال، فتكرار الخطاب السياسي والاقتصادي للثمانينيات للازمة "وجوب التفاني العمل" و"ضرورة العودة إلى العمل الحقيقي" و"التوقف عن سلوكيات اللامبالاة والعبث"، مع تركيز وإلحاح شديدين على أهمية الانضباط والجدية، كان كافيا لوعي العمال بأنّ زمن التغني بهم كقوة تقدمية مُناط بها حماية الثورة وقيادتها في المجتمع، وأن زمن الآلة الدعائية المسوقة لوهم أن العمال هُم المالكين الفعليين للمؤسسات التي يعملون بها وأنهم شركاء الإدارة في التسيير ، هذا الزمن قد ولّى إلى غير رجعة وأن المرحلة الجديدة لا تعترف لهم بهذه القوّة ولا الدور وأنهم ليسوا أكثر من كونهم طرفا في علاقة العمل، وأنهم في هذا الإطار مُطالبون بتشريف بنود عقد العمل الذي يربطهم بالجهة الموظفة، حتى ولو كانت هي الدولة نفسها. لقد صار احتمال الطرد من العمل و/أو البطالة احتمالا ممكنا، والضمانات السياسية والاجتماعية التي وضعتها المرحلة السابقة صارت عرضة للتجاوز والإلغاء. الثقة التي كانت تُعرض بها سابقا ما اصطلح على تسميتها بالمكتسبات الاجتماعية للثورة، أخذت في الخفوت في مقابل بروز علامات الشك، الخوف والحذر من المستقبل، خاصة وأن حجم الموارد المالية للدولة الراعي لهذه المكتسبات "المجانية" آخذ في الانخفاض يوما بعد يوم (بدء من 1984). صار واضحا تبلور إرادة الانسحاب لدى الدولة من المجالين الاقتصادي والاجتماعي وإتاحة المجال للقادم الجديد، السوق. بعد السكن، النقل، الصحة، التجارة، البنوك... جاء دور الشغل كي يُخرج من تحت سقف الحماية الدولتية ويُسحب عنه خطاب "الحقوق والمكتسبات" ويُرمى به في ملعب السوق؛ صار الحق في منصب شغل من اختصاص السوق وآليات العرض والطلب فيه.

قصد التكيف مع هذا الوضع الجديد ومن ضمن آليات المقاومة، انتهج الفاعلون الاجتماعيون استراتيجيات مختلفة، أسماها علي الكنز بـ"استراتيجيات التعويض". أبرزها استراتيجية "التبزنيس" أو l'affairisme والتي تشتمل على مجموعة من النشاطات التجارية القائمة على المضاربة (شراء سلع ومنتوجات بالتعاون مع عاملين وأصحاب نفوذ يشتغلون في الإدارة والقطاع الاقتصادي العام، لإعادة

بيعها في السوق السوداء فيما بعد، مع هامش ربح كبير تضمنه الندرة التي تعانيها السلع خاصة الأساسية منها: اسمنت، سميد، زيت، أدوات كهرومنزلية ...). لقد كانت مثل هذه الممارسات فيما قبل عرضة للرقابة السياسية وتقع على حدود المسموح به أخلاقيا وأمنيا، لكنها صارت فيما بعد خصوصا منذ منتصف الثمانينات أمرا مقبولا ومسكوتا عنه[29]. صارت الميل واضح خصوصا لدى العاملين في الوظيفة العامة، بمختلف قطاعاتها، نحو خلق وضعيات ريعية تُمكّنهم من تحسينٍ مستوى معيشتهم. كانت الجزائر في هذه الفترة مع موعد لصعود أخلاقية جديدة (un nouveau ethos) غزت المجال العام لكنها وجدت في مجال العمل والإنتاج المسير من طرف الدولة، بيئتها الأنسب حيث تكثر فرص النهب والحيازة غير القانونية للموارد والامتيازات. في المقابل تراجعت الأخلاقية الدولتية التي سادت فيما قبل مدفوعة بحماس الاستقلال وتحدّي بناء الدولة والاقتصاد. يرى الكنز أهمية التمييز بين منظومي التضامن الجماعي التي دعمت وأطرت كل من هاتين الأخلاقيتين، ففي السابق كان التضامن الجماعي وطنيا ويدور حول عملية اعادة توزيع مداخيل الريع التي هي من المهام الأساسية للدولة، لكن ومع بروز التوجهات الاقتصادية الجديدة ودخول منظومة التوزيع الريعي مرحلة الأزمة، انتشرت الزبونية الجهوية وشبكات التخادم المافياوي العاملة في إطار الرمز كإطار جديد للتضامن الجماعي.[30]

هذا التوغل والانتشار لأطر النشاط غير الرسمية وللأشكال التقليدية للحياة الاجتماعية، أشكال ما قبل الدولة، لا زال مستمرا إلى اليوم، مضطرا مختلف مجالات الفعل الرسمي (الاقتصاد، التعليم، الصحة، النقل..) إلى الانحصار وكاشفا محدودية فاعليتها وبدائية طرق التسيير فيها. [31] إن السوق التي

---

[29] Ali El-Kenz, **La société algérienne aujourd'hui: Esquisse d'une phénoménologie de la conscience nationale**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 24.

[30] Ali El-Kenz, **La société algérienne aujourd'hui: Esquisse d'une phénoménologie de la conscience nationale**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 25.

[31] سيرورة وزحف غير الرسمي (*l'informelisation*) في توسع يوما بعد يوم. فبعد هيمنة أطر النشاط هذه الواقعة خارج الدولة على قطاع صرف العملة الصعبة مثلا، تطورت اليوم ونمّت تقنياتها لتؤسس لبنوك غير رسمية تشتغل على عديد المهام المصرفية (قرض، تحويل، صرف..). انظر الملف الذي خصصته يومية الوطن الصادرة بالغة الفرنسية، ليوم 2015/6/19، لما أسمته عالم البنوك الغير رسمية في الجزائر.

لطالما عملت الدولة على محاربتها وفرض السيطرة عليها باستصدار قرارات ادارية تلغي فعل قوانين السوق، عادت لتظهر في حلّة جديدة على هامش المؤسسات الرسمية، بل وبرعاية النافذين داخل بنية السلطة.

مستوى آخر من مستويات الأزمة دخلها المجتمع والدولة بفعل فشل نموذج التنمية القائم على التصنيع، هو أن الرابط الاجتماعي الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية قد تعرض لعملية استنزاف جعلته معرضا للتحلّل والأنوميا، لقد أدى التدمير العشوائي للتنظيم الاجتماعي القديم للعمل والتبادل والعيش المشترك إلى تفقير الروابط الاجتماعية للاعتماد المتبادل (les liens sociaux d'interdépendance)، حيث أريد للتصنيع أن يفكك بنى ومضامين الروابط الاجتماعية القديمة (أو روح القربى على حد قول بومدين) وتعويضها بأخرى جديدة حداثية هي امتداد للرابط الاجتماعي في المجتمعات الصناعية؛ لكن هذه النقدنة للعلاقات الاجتماعية كانت من دون مضمون انتاجي فعلي يدعم التبادلية والترابط على ارض الواقع (l'interdépendance) بين أفراد المجتمع. أزمة المجتمع الجزائري ما بعد 1986 هي في الأساس أزمة رباط اجتماعي خال من منطق التبادل والارتباط الذي يفرضه الاقتصاد الانتاجي، ليكون الريع هو الضمانة الوحيدة لاستقراره ولاستمراره.

5. عودة الريع من جديد (1999-2015):

اختيار سنة 1999 للحديث عن مرحلة جديدة ميزت الشغل وعالم العمل في الجزائر لا ينبع من المناسبة السياسية التي مثلتها هذه السنة، سنة اعتلاء عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم، لكنه يرتبط بما مثلته هذه السنة من عودة قوية للمداخيل الريعية في المشهد السياسي والاقتصادي للجزائر. لقد كان هذا

http://www.elwatan.com//economie/apres-le-change-voila-les-banques-informelles-19-06-2015-297690_111.php
http://www.elwatan.com//economie/c-est-un-signe-de-defaillance-bancaire-19-06-2015-297691_111.php

بمثابة طوق نجاة للدولة الريعية التي أنهكتها سنين الحرب على الإرهاب طيلة التسعينيات وتصاعد الطلب الاجتماعي الذي عجزت عن تلبيته ولو بالحد الأدنى الذي يقيها الحركات الاحتجاجية.

عرفت هذه المرحلة اتساع مجالات نشاط الاقتصاد غير الرسمي مستفيدا من الطفرة النوعية في أعداد المستوردين وكثرة السلع التي يشتغلون على إدخالها السوق الوطنية تلبية للطلب الكبير الذي عجز النسيج الصناعي العمومي عن تلبيته بسبب الأزمة المزمنة التي يعانيها وكذلك القطاع الصناعي الخاص لمحدودية قدراته الانتاجية وانخفاض مستوى تحكمه التقني. معدل النمو الكبير لنشاطات الاقتصاد غير الرسمي دفعته إلى احتلال الفضاءات العامة في المدن الكبرى والصغرى وحتى الأرياف والطرق الوطنية، ليرعى عنفا مدينيا في خلفيته الصراع على مساحات عمومية للعرض (أرصفة، شوارع، مواقف سيارات، ساحات المساجد ...). لقد عكس هذ الواقع الجديد خروج للعمل من الأطر المكانية القانونية والتقليدية التي احتضنته من قبل (المؤسسة الاقتصادية) ليجتاح وبقوة تدفق عالية المدينة ليُرسمل كل مساحاتها المتاحة.

هذا النموذج الاقتصادي الذي يتغذى على الموارد الريعية للدولة ويستند إلى ايديولوجيتها الشعبوية التي تؤطر علاقتها بالمجتمع، هو في واقع الأمر اقتصاد بازار بمضمون تجاري صرف، يخصُّ الجزائر في سياق التقسيم العالمي للعمل بدور "المكبّ" الذي يتلقى كل السلع/النفايات التي لا تتوفر فيها شروط الدخول إلى الأسواق الأخرى (السوق الأوربية، الأمريكية...)، وليس بأيّ حال من الأحوال اقتصاد سوق كما يروج لذلك الخطاب الرسمي. إنّ "اقتصاد السوق بالصيغة المقترحة، فتح الباب واسعا أمام دمقرطة الاغتناء الفردي على قواعد أخرى غير قواعد العمل المُنتج."[32]

[32] Rachid Bendib, **L'Etat rentier en crise : Eléments pour une économie politique de la transition en Algérie**, Ed Opu, Alger, 2006, p 138.

نتائج الاحصاء الاقتصادي لسنة 2011،[33] الذي شمل المؤسسات الاقتصادية والإدارية –باستثناء القطاع الفلاحي- العمومية والخاصة، أظهرت في الكثير من مؤشراتها الطابع الهش للبنية الاقتصادية الجزائرية. 5% فقط من المؤسسات الاقتصادية (934250 مؤسسة اقتصادية شملها الاحصاء) لها هيئة قانونية على شكل شخصية معنوية في حين أن 95% تتبع شخصيات عينية وهو دليل على غلبة المؤسسات الصغيرة جدا المعتمدة على التمويل الذاتي. أما فيما يتعلق بتوزيع المؤسسات الاقتصادية على حسب قطاع النشاط فنجد أن 55% منها هي مؤسسات تجارية (84% منها تشتغل في تجارة التجزئة) في حين أن نصيب الصناعة هو فقط 10%، حيث يتفوق عليه نشاط الخدمات الذي يمثل 34%. ولإظهار الارتباط البنيوي بين هذا النسيج المؤسسي الذي يغلب عليه النشاط التجاري والخدمي وارتفاع منسوب المداخيل الريعية فلقد بينت الاحصائيات أن 76.6% من المؤسسات التي شملها الإحصاء قد أسست فعليا في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2011 (55% تنشط في التجارة و34% في الخدمات في حين ان نصيب الصناعة هو 10.2%)، في مقابل 17% من المؤسسات أنشأت في عشرية التسعينيات (1990-1999). أما ما يتعلق بالقدرة التشغيلية لهذه المؤسسات فإن 97.84% منها هي من الكيانات المشغلة ليد عامل تتراوح من 0 إلى 9 أجراء، في حين أن المشغلة لأكثر من 250 أجير تمثل ما نسبته 0.10%. اتصالا مع هذا المؤشر فإن 99% من المؤسسات الناشطة في التجارة تشغل ما بين 0 إلى 9 أجراء، وهي في الصناعة 93% منها وفي الخدمات 98% وفي البناء 68%. من ناحية البنية البشرية المسيرة لهذه المؤسسات فلقد بينت نتائج التعداد أن 89.8% من مديري المؤسسات هم من الرجال. أما الهيئات الإدارية –غير الاقتصادية- التي شملها التعداد فكانت بعدد 56246 هيئة (50.3% التعليم، 34.3% الادارة العامة، 15.4% الصحة)؛ اللافت أن 55.1% منها يشغل عددا من الأجراء يتوافق والفئة التشغيلية "– 20 أجير"، والفارق هنا واضح بين السعة التشغيلية للإدارة وقدرة

[33] Voir le rapport en détail, sur le site web de l'ONS (Office National des Statistiques) : *http://www.ons.dz/IMG/pdf/Resultats_definitifs_phase_I_RE2011.pdf*

المؤسسات الاقتصادية على التوظيف، كذلك فإن 25.3% من الهيئات الإدارية تشغل ما بين 20 إلى 49 أجير و19.6% المتبقية تشغل أكثر من 50 أجير.

من ناحية أخرى، عرفت هذه المرحلة احتلال عديد "رجال الأعمال" لواجهة المشهد السياسي والإعلامي مع انتشار واسع ودمقرطة لممارسات الفساد والزبونية، تؤكدها قضايا الفساد التي عجّت بها عناوين الصحف للسنوات الأخيرة.[34] لقد أتمّت مثل هذه الممارسات عملية الحطّ من قيمة العمل في المجتمع كخيار فردي وجماعي يُؤمل من وراءه عيش النجاح وتحقيق الذات وتحسين المكانة الاجتماعية. هيمنة الأخلاقيات الوصولية وثقافة القفازة على مسارات العمل وحيازة الثروة لم تعد مقتصرة فقط على حقل النشاط الاقتصادي بل فاضت عليه لتكتسح المجال السياسي على المستويين المحلي والوطني (ظاهرة بيع المواقع ضمن قوائم المرشحين للانتخابات البلدية والتشريعية).

كذلك فلقد عرفت هذه المرحلة وتحت وقع ارتفاع أسعار المحروقات وامتلاء خزينة الدولة التي شرعت في تمويل مشاريع ضخمة للبنية التحتية، تغيرّا مستجدا في بنية قوة العمل الوطنية بدخول العنصر الأجنبي -الصيني على الأخص- إلى سوق الشغل واشتغاله في قطاعات بعينها مثل البناء والأشغال العمومية. إلى غاية جويلية 2007 فإن الاحصائيات تبين العدد الإجمالي للعمال الاجانب المشتغلين بطريقة قانونية هو 32000 عامل، ينتمون إلى 105 جنسية، 45% منهم من الصينيين، 11% مصريين والباقي وبمعدل 3% لكل منهم هم من الايطاليين، الفرنسيين، الأمريكيين والكنديين. أن 51% من العمالة الأجنبية في الجزائر تركزت في قطاع البناء والاشغال العمومية، 41.2% في الصناعة (المحروقات بالدرجة الأولى)، 3.6% في الخدمات و0.2 في الزراعة. أما فيما يتعلق بالمؤهلات التي تتمتع بها هذه اليد العاملة الاجنبية فإن 23% منهم هم من فئة الإطارات العليا، 21.7% هم من الإطارات والتقنيين

[34] قضايا الفساد: الطريق السيار شرق-غرب، سونطراك 1 و2، الخليفة 1 و2،

السامين، 27.5% تقنيين 25.05% عمال مؤهلين و0.75% عمال غير مؤهلين.[35] أرقام أخرى رسمية تتعلق بالموضوع تشير إلى أن عدد العمال الذين استفادوا من تسريح عمل مؤقت مقدّم من طرف مصالح وزارة العمل إلى غاية 30 سبتمبر 2011، بلغ 50.760 عامل ولقد ارتفع في حدود سنة 2013 إلى 89.240 عامل، ليصل في بداية جوان 2014 إلى ما يقارب 140.000 عامل أجنبي.[36]

ثانيا. العمل والتسيير الأبوي للمسألة العمالية:

لازال إلى اليوم المفعول الايديولوجي والسياسي للسردية الوطنية التي صاغها النظام بعد الاستقلال ساريا. وهي السردية التي خصّت العمال وعالم الشغل عموما بمكانة مركزية في النضال لأجل الاستقلال وفي مشروع التنمية وإنجاح الثورة الاقتصادية والثقافية. بيان مؤتمر طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964[37] يلّح على اعتبار الفلاحين والعمال أهمّ وأبرز التشكيلات الاجتماعية للثورة، واعتبارهم الممثلين الحقيقيين للشعب في مقابل البرجوازية الاستغلالية، حيث على الدولة الاعتماد عليهما لإنجاح مشروع الثورة والتنمية. لقد أبرزت مضامين هذه السردية على أهمية تلاحم الحزب والعمال الذي جسده التعاون التاريخي بين جبهة وجيش التحرير التاريخيين والاتحاد العام للعمال الجزائريين، وتعود جذور هذا التكامل إلى السنين الأولى لتشكل الحركة الوطنية خاصة التيار الاستقلالي منها، الذي شكل المصنع والحركة النقابية ذات التوجهات اليسارية الحاضنة الايديولوجية والسياسية لها. لقد مكّنت هذه

---

[35] Hafida Ameyar, *Pourquoi l'Algérie attire les travailleurs étrangers ?*, journal Liberté (Algérie), du 28/07/2007. Voir : http://www.liberte-algerie.com/actualite/pourquoi-lalgerie-attire-les-travailleurs-etrangers-42734

العدد الإجمالي للعمال الأجانب الوارد في التقرير الصحفي أعلاه، أكده كل من وزير العمل لتلك الفترة جمال ولد عباس والسيد بشير بن بوزيد المدير العام للمفتشية العامة للعمل (فوروم المجاهد 2 جويلية 2007). الأخير الذي اورد احصائيات تبين التطور التاريخي لحجم العمالة الأجنبية في الجزائر: 543 سنة 1999، 1107 سنة 2001، 5190 سنة 2002، 10564 سنة 2003، لينخفض إلى 6963 سنة 2004، ثم ليعيد الارتفاع السنة الموالية إلى 18194، ثم 30000 سنة 2006، و32000 سنة 2007.

[36] حسب تصريح لوزير العمل محمد الغازي لوكالة الأنباء الجزائرية في اجتماعه بالمدراء الولائيين للشغل ومفتشيات العمل. ورد في:
http://www.leconews.com/fr/emploi/140-000-travailleurs-etrangers-exercent-en-algerie-21-06-2014-170187_343.php

[37] للاطلاع على نصّ الوثيقتين، الولوج إلى موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm

السردية من تعزيز الخلفية الشعبوية للدولة الجزائرية وتصوير قيادتها السياسية في صورة الأب الراعي والموجه الصادق لشؤون أسرته (الشعب، خصوصا الفئات المستضعفة فيه) والحامي للمصالح العليا للوطن/الأم.

المؤشرات القوية لاستمرار الموقف الأبوي للدولة اتجاه العمال وعالم الشغل تظهر بوضوح في الخيارات الايديولوجية/السياسية الكبرى المحددة للسياسات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال. فتحديد قيمة الأجر وسعر صرف العملة وفق آليات إدارية مركزية ومواصلة العمل بإجراءات دعم السلع الأساسية وتخصيص غلاف مالي معتبر للتحويلات الاجتماعية، كلها دلائل على حرص الدولة واستمرارها -لأسباب سياسية محضة- في رعاية وتقوية الحبل السُرّي (le cordon ombilical) الذي يربط المجتمع وتحديدا العمال بها، وأن لا تترك المجال للسوق ولآليات العرض والطلب فيها لتحدد هي القيمة الحقيقية للدينار للأسعار وللأجور. على اتصال بذلك، عملت الدولة دوما على إبقاء التنظيمات العمالية والنقابية تحت السيطرة وأسيرة لوضع التبعية لأيديولوجيتها وأجندتها السياسية، مجندة لتحقيق ذلك مروحة متنوعة من التقنيات، تتراوح بين التقنيات الليّنة التي طورها النظام خلال تاريخه الطويل (الزبونية السياسية)،[38] و/أو التقنيات الصلبة التي نجد لها شواهد قوية حتى خلال مرحلة ما قبل الاستقلال (العنف: الأمن السياسي..)[39]. على هذا الأساس لم يتوانى الخطاب الرسمي الإلحاح في تأكيده على تبعية عالم الشغل وطبقة العمال إلى المشروع الوطني الذي سطره إعلان أول نوفمبر وفيما بعد ثورة التحرير (1954-1962)، إلى درجة أنه وبعد مرور أكثر من خمسين سنة على الاستقلال وما يناهز

[38] بالإمكان العودة الى المساهمة القيّمة للمؤرخ محمد حربي التي أرّخ فيها للزبونية السياسية داخل مؤسسات جبهة التحرير خلال مرحلة حرب التحرير 1954-1962:

Mohamed Harbi, **Clientelisme et clanisme : Aperçu historique**. In : Naqd, n 19/20, 1/2004, « Penser le politique », p 13-17.

[39] تناول لهواري عدي ما أسماه بـ "البوصوفية" (Le Boussoufisme) كأحد أهم التجارب السياسية التاريخية التي ينهل ولازال منها الساسة الجزائريون والنظام الحاكم ثقافتهم وقيمهم السياسية. مفهوم "البوصوفية" كما تناولها عدّي تستلهم من المقاربة الفيبرية القائمة على ابداع نماذج نظرية تبرز السمات الأبرز والاكثر حضورا من الناحية السوسيولوجية بقصد فهم أمثل لممارسات النظام السياسي في الجزائر المعاصرة:

Lahouari Addi, **L'Algérie et la démocratie. Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine**, Paris, Ed La Découverte, 1994.

الربع قرن على الاستغناء الرسمي عن خيار الاقتصاد الاشتراكي (دستور 1989)، إلا أنّ الخطاب الرسمي لازال يعيش على أمل استمرار وصاية السياسي (حزب جبهة التحرير الوطني) على النقابي والعمالي (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)[40]، وما اجتماعات الثلاثية وطبيعة الحضور النقابي فيها، منذ بدأ العمل بهذا التقليد إلا مؤشر قوي على ذلك. هذا الشكل من العلاقة وتوزيع الادوار بين كل من السياسي المنوط به تحديد المسار وخطة العمل والنقابي المُطالب بالتسويق للأول لا الدفاع عن مصالح العمال، يُراد إعادة إنتاجه لحد الآن ليشمل كل التنظيمات النقابية الناشطة في الساحة العمالية في الجزائر.

إذا، فالخلفية الأبوية للعلاقة دولة-نقابة تحيل مباشرة إلى الظروف التاريخية –السياسية والاقتصادية- التي صيغ فيها مشروع الدولة في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. وهي خلفية تعززت وتقوت إلى اليوم بفعل الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني. بعبارة أخرى، فإنّ الموقف الأبوي للدولة اتجاه العمال وعالم الشغل هو استجابة لحاجة وجودية لدى النظام من جهة، وانعكاس لسمة جوهرية مُهيكلة للسلطة القائمة منذ 1962، من جهة أخرى، وهي النزوع إلى وأد كل محاولة للاستقلال عن المنظومة التسلطية/الريعية، فالبنية الريعية للدولة وللاقتصاد من حيث هي نظام سيطرة معرّضة للزعزعة إذا ما تأسست قوى اجتماعية واقتصادية مستقلة عنها، يكون بإمكانها مع الوقت فرض هندسة جديدة لتوزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع، ولأن النقابة هي أحد أبرز هذه القوى التي من شأنها تجنيد وتأطير اليد العاملة وتحويلها إلى قوة سياسية منظمة، فإن الدولة تحرص باستمرار على إبقاءها تحت السيطرة كي لا تستقل لنفسها بمشروع أيديولوجي أو سياسي أو حتى –في الحد الأدنى- بخطاب نقابي/نضالي يتعارض ورهانات النظام الحاكم. المطلوب من التنظيمات النقابية في هذا السياق هو نزع الصفة السياسية عن أي حركة أو مطلب عمالي وإفراغ عالم الشغل من

[40] تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) بتاريخ 24 فيفري 1956، في سياق حرب التحرير الوطني (1954-1962) وكفاح الشعب الجزائري بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) ضد الاستعمار الفرنسي. لقد جاء تأسيس الاتحاد تلبية لحاجة الثورة إلى تحقيق تأطير شامل لمختلف فئات وقوى المجتمع الجزائري رصّا للصفوف واستغلالا لكل موارد الشعب.

المحتوى السياسي (dépolitisation du monde ouvrier) وتحييده سياسيا، ليصبح المسار الوحيد المسموح فيه بممارسة النضال والمطلبية هو المسار الذي يتقاطع ويخدم مصلحة وأجندة النظام الحاكم.

المسعى الحثيث والدائم من قبل الدولة إلى تحييد عالم الشغل سياسيا، إلا لمّا يتعلق الأمر بأجندة النظام وحاجته لتجنيد الطبقة الشغّيلة لصالحه، يظهر من الشكل الذي تأخذه ردة فعل الدولة من أي حركة مطلبية أو احتجاجية يقودها العمال، إذ تتجه مباشرة إلى اتهامها بالعمل لصالح فصيل سياسي ما أو أنها امتداد لأيادي خارجية تريد زعزعة استقرار البلاد. هذا النوع من ردود الفعل يفضح التصوّر الذي لدى النخبة الحاكمة عن التنظيم والعمل النقابيين ويُراد من خلاله إخراج المواجهة دولة-نقابة من الحقل السياسي والاقتصادي المؤسساتي إلى الحقل الشعبوي والبروباغاندي؛ الاتهام الآلي للنقابة والتنظيمات العمالية بالعمالة لجهات سياسية -في الداخل أو الخارج أو كلاهما معا- حينما تقوم بحركة احتجاجية أو مطلبية يعكس إرادة في نزع الشرعية عنها والحطّ من مصداقيتها كفاعل سياسيا واقتصادي شرعي.

يؤكد سعيد شيخي على أنّ ملكية النقابة في الجزائر تعود إلى "الدولة لا إلى العمال والمُنتجين" ، وعلى أنّ مهمتها الأساسية تتحدد في "توجيه المطالب الاجتماعية للعمال نحو مختلف هيئات المصنع وأجهزة الدولة، واستباق الاضرابات وكذا مراقبة الطبقة العمالية لمنع أن يكون لها قادة وبرنامجا خاصا بها، وتفادي أن تتحرر وتستقل. المطلوب من النقابة هو أن تُسيّر الغضب العمالي وأن تكون بوابة لنفوذ السلطة إلى الطبقة العمالية بقصد احتواءها والسيطرة عليها".[41]

الواقع أن هذه المهام "الرسمية" الموكلة للنقابة ولمختلف التنظيمات العمالية لم تمنع قيام اضرابات قادها العمال المنتسبين إلى النقابات "المستقلة" أو حتى النقابة "الرسمية"، لكنها في المقابل أثرت سلبا

[41] Said Chikhi, **L'Ouvrier, la vie et le prince ou la modernité introuvable**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 191.

على النضال العمالي طيلة السبعينيات والثمانينات وإلى غاية اليوم، بحيث جعلته بعيدا وغير آبه بالشأن السياسي وحدّت كذلك من مساهمته في تشكيل ذاكرة جماعية نضالية وتقليد احتجاجي سلمي.

فيما يخص النقابات "المستقلة" فإنّ تعامل الدولة معها لازال خاضعا لمنطق التجاهل وعدم الاعتراف بتمثيليتها للعمال، كما أن الوجود القانوني للكثير منها لازال محل جدل كبير وصل صداه حتى إلى التنظيمات الدولية (المكتب الدولي للعمل BIT). من الواضح أن الدولة في تعاملها مع النقابات ومع النقابيين المستقلين، تنتهج نفس الطرق والتقنيات التي توظفها في إدارتها للحياة الحزبية وفي تعاملها مع النشطاء السياسيين المعارضين، إذ تتكرر محاولات الزعزعة وإحداث الفرقة من الداخل باستعمال الابتزاز والتحرش بالنشطاء.

ثالثا. العمل والتسيير الشعبوي للمسألة العمالية:

على اعتبار الشعبوية وأدا لمقومات وأفق بناء المجتمع داخل الجسم الاجتماعي وأسطرة للشعب بوصفه جسما سياسيا موحدا ومتجانسا لا لوجود البتة للتناقض الايديولوجي والتعارض المصلحي بين أفراده، فإن الرؤية الشعبوية للنشاط الاقتصادي لا تعترف بوجود صراع وتعارض بين رأس المال والعمل. على أساس أن وجود الدولة أصلا هو تكريس لمصلحة العمال، فالدولة هي دولة العمال، هي (=هُم) من تملك، تحتكر وتسيّر النشاط الاقتصادي: من الشعب إلى الشعب.

ونتيجة هذا الرفض البنيوي الذي يميز الايديولوجية الشعبوية اتجاه أي شكل من أشكال التناقض أو التعارض المصلحي في المجتمع، فإنها بذلك تكون قد حكمت على نفسها بالعجز المزمن وعدم القدرة على حشد قوّة العمل ووضعها بصفة دائمة على سكة الدينامية الانتاجية. المفارقة أن النظام الحاكم في الجزائر ورغم تبنيه المعلن للنهج الاشتراكي إلا أنه لم يتعلم الدرس الأول للماركسية وهو أن تعارض

المصالح –بين الرأسمالي والعامل- هو أساس سيرورة العمل المنتج، لا غرابة إذا حين نقف على ما آل إليه الاقتصاد في الجزائر من تسيير للموارد النادرة إلى توزيع للموارد الوفيرة!

في معرض مناقشته للثقل السياسي والثقافي الذي تمثله الايديولوجية الشعبوية للدولة على المجتمع بمختلف تشكيلاته، يذهب سعيد شيخي[42] إلى اعتبار الشعبوية أحد أهم معيقات انتقال الطبقة العمالية والمجتمع الجزائري ككل إلى الحداثة. مرّد ذلك -حسبه- إلى تغلغل الشعبوية إلى كل جزئيات الواقع الاجتماعي وخنقها لكل نزعة نحو التساؤل النقدي ومنعها إنبناء وتهيكل تيارات سياسية أخرى غير التيار السياسي الحاكم. كما يؤكد شيخي على أن مفردة "المساواتية" (l'égalitarisme) الموجودة في قلب الفكرة الشعبوية والتي نمت وتقوت سنوات الكفاح الوطني، صارت هي السمة الأبرز في أي سلوك عمالي. المساوتية التي احتضنها النضال السياسي للحركة الوطنية وطرحها في المجتمع كنقيض للوضعية الاستعمارية القائمة على أساس الظلم والاستغلال، هي ما يفسر هيمنة مطلب المساواة واللغة الحقوقاوية على منظومة القيم العمالية. لقد هيمنت المساواتية إلى درجة إنتاجها لعالم رمزي وسلوكي خاص بها.

إنّ الأيديولوجية الشعبوية للحركة الوطنية وللدولة الجزائرية الناشئة بعد الاستقلال، كانت تنظر بعين الريبة والشك إلى كل شكل من أشكال التمايز الاجتماعي القائم على الثروة. الأمر الذي يفسر عملها دوما على "شيطنة" الأغنياء والبرجوازية[43] وإصدار اتهامات سياسية لها بالعمالة للخارج (القوى الامبريالية والاستعمار العالمي) ولعب دور رجعي في المجتمع. إنّ إلصاق التهمة بفئتي الاغنياء والبرجوازية الوطنية هيأ الظروف وشرعن للعمال تقمّص دور "الضحية" وطرح أنفسهم كقوة اجتماعية تحتل صدارة

---

[42] Said Chikhi, **L'Ouvrier, la vie et le prince ou la modernité introuvable**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 178.

[43] تبقى الذاكرة السياسية للجزائريين محتفظة بالعديد من الجمل القوية/القاتلة التي تضمنتها خطابات عديد القيادات السياسية في الدولة سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والتي اتخذت من التهديد والوعيد نحو الأغنياء والبرجوازية موضوعا لها. في خطاب للرئيس أحمد بن بلة في ولاية بجاية في صيف 1963، أعلن صراحة عن نيته "تذويب الشحم الذي في كروش البرجوازية الجزائرية" (نذوبلهم الشحم اللي في كروشهم). كان هذا الخطاب لحظة إعلان رسمية عن بدأ عمليات التضييق على أعمال ومشاريع العديد من الأسر الجزائرية المالكة لرساميل ضخمة ولأراضي زراعية واسعة من أمثال عائلات: تمزالي في بجاية وبن شيكو في تلمسان.

القوى الثورية، كما مكّن الدولة في الجانب المقابل من تقديم نفسها في ثوب الراعي السامي لمصلحة الشعب "الحقيقي" والحامية لثورته.

الكثافة الشعبوية العالية داخل الخطاب الرسمي –السياسي، الإعلامي وحتى الاكاديمي- الذي استهدف البرجوازية الوطنية والقطاع الاقتصادي الخاص (بلغت ذروتها سنوات الستينيات والسبعينيات)، وقذفها بتُهم العمالة والاستغلال والرجعية، ساهم بشكل حاسم في خلق ميزان قوى لصالح العمال، خاصة وأن القطاع العام وبقدرته الهائلة على التوظيف وبتسييره الأبوي قد ساهم في الحطّ من قيمة العمل المُنتج وخلق بيئة وظروف عمل تتعارض وأدنى درجات الانضباط الملزمة لوجود ولاستمرار سيرورة العمل المنتج.

إن الأفق التاريخي لهذه الشعبوية المتغلغة بالفكرة المساواتية، والتي لازالت إلى اليوم تُهيكل تمثلات الجزائريين عن أنفسهم وعن العالم، هي مجتمع خالٍ تماما من أي شكل من أشكال اللامساواة، مجتمع لا وجود فيه للتناقض المصلحي والأيديولوجي بين أفراده. على هذا الأساس تمّ إقصاء البرجوازية ومحاربتها وشيطنتها بوصفها فئة اجتماعية مورثة للامساواة ومكرسة لمجتمع الامتيازات والفوارق. إنّ "هذه الكراهية للامتيازات، التي تحرك المساواتية العمالية، تساهم فعليا في تشكّل ونمو مجتمع لا سيطرة فيه إلا سيطرة الاقتصاد التوزيعي الخاضع للموظفين العموميين ولدولة-ماكينة تمنح الخدمات والأجور والأمن والحماية".[44]

تهاتف الطبقة العمالية على المطلب المساواتي واعتبارهم إياه مكسبا حقيقيا لهم وأمثل ما يمكن بلوغه في إطار النضال النقابي شكّل في واقع الأمر بداية لمطلب لا نهاية ولا حدود له، جعلهم "يلهثون" وراء البحث عن امتياز تلوى الآخر: منصب شغل، فأجر ثابت، فمسكن، ...الخ. صار واضحا في هذا الإطار أنّ مطلب الاستقلال وحرية العمل النقابي لا يحتل موقع الريادة في قائمة الاحتجاج العمالي، في المقابل

[44] Said Chikhi, **L'Ouvrier, la vie et le prince ou la modernité introuvable**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 188.

شكّل المطلب المادي المنضوي تحت عنوان المساواتية داخل مجتمع العمال (أن يبقوا متساويين) أحد أهم أولويات العمل النقابي. إن المساواتية العمالية بهذا المعنى لا تفتح على العمل السياسي ولا على السياسة كحقل للنقد وللصراع السلمي على السلطة باختلاف أشكالها وتمظهراتها (السلطة التسييرية، الاقتصادية، السياسية...)، بل على السياسة كمنظومة ادماج اجتماعي وإطار لزبننة (clientélisation) القوى الاجتماعية. إنها مساواتية وبسبب انحصارها واكتفاءها بالمطلب الاجتماعي، استحال عليها موضوعيا المطالبة بالمساواة السياسية. من ناحية أخرى وجب الالتفاف إلى أنّ هذا الفهم والممارسة الضيّقتين لفكرة المساواة (=المساواتية) هو عنصر فاعل تاريخيا في إعادة إنتاج الشعبوية كإيديولوجية سياسية تتربع على سدة الحكم في الجزائر المعاصرة.

تماشيا مع هذا الطرح، من المفيد العودة إلى نتائج الدراسة التي قادها عالم الاجتماع عبد الناصر جابي والصادرة في كتابه "الجزائر تتحرك"،[45] والتي تبرز ما ذهبنا إليه أعلاه. فبتتبع هيكلة المطالب ضمن الاضرابات التي شهدها القطاع العمومي في الفترة الممتدة من 1972 إلى 1985 يتضح أن 67.81% من المطالب خصّت "الأجور وملحقاتها" (35.98%) و"التأخير عدم دفع الأجور" (31.83%)، في حين كان نصيب مطلب "استعمالات الحق النقابي" هو 2.26% و"عدم تمثيلية الممثلين النقابيين" هو 0.63%. يقول جابي معلقا على هذه الإحصائيات "لعلّ من أهم دلالات هذه الهيكلة العامة للمطالب العمالية أن العمال الجزائريين في القطاع العام، بعيدين جدا عن الصورة التي حاول الخطاب الرسمي، تقديمهم بها، فصورة العامل المسير-المُنتج التي جاء بها التسيير الاشتراكي للمؤسسات لا وجود لها في الواقع. فالذي نكتشفه من خلال هذه الهيكلة هو عاملٌ ذو طموحات مادية محدودة جدا بل يمكن القول أنها مبتذلة في دفاعيتها".[46] في اتصال مع هذا الطرح، يُضيف جابي: إنّ "ميزان القوى الاجتماعي بين العمال والفئات الاجتماعية الأخرى، والحاكمة منها على وجه الخصوص، لا يسمح بمجابهة واضحة حول

[45] عبد الناصر جابي، **الجزائر تتحرك: دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية في الجزائر**، دار الحكمة، الجزائر، 1995. للإشارة فإن المضمون الأقرب مع موضوع تحليلنا الحالي هو ما ورد ضمن الفصل الرابع الجزء الثاني (ص 147-161) من الكتاب.

[46] نفس المرجع، ص 150، 151.

قواعد توزيع الأجور أو وضع علاقة بين الأجور وتطور الأسعار ، ما هو مسموح به في ظل هذا الواقع الراهن هو المطالبة ببعض المنح، لأن هذه المطالبة غير مخيفة ولا تعيد النظر في قواعد اللعبة العامة".[47] لكن ما هو وجه العلاقة ما بين احتلال المطالب المادية المتعلقة بالأجور صدارة هيكلة المطالب العمالية من جهة، والطبيعة الشعبوية للدولة والريعية للاقتصاد الجزائريين من جهة ثانية؟ يجيب جابي بالقول: "إنّ المطالب المتعلقة بالأجور –خاصة إذا كانت دفاعية جدا كما هو الحال بالنسبة لأغلب المطالب- تجد معارضة أقل عند المفاوضات، فخصوصية النظام الشعبوي على المستوى السياسي ووجود الدخل البترولي على المستوى الاقتصادي، وضعف الحركة العمالية التاريخي التنظيمي والسياسي. كل هذه العوامل جعلت المطالب المتعلقة بالأجور تقوم مقام المطالب الأخرى، التي يكون التفاوض حولها او حتى المطالبة بها غير ممكنة، فالعامل بدل أن يطالب بمطالب هجومية ونوعية، يفضل المطالبة بالأجور للتعبير عن رفضه للواقع، ومن هنا تأتي القيمة التعبيرية للمطالب الأجيرية؛ فالعمال يقومون بالإضراب من دون تحديد للمطالب في بعض الاحيان ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تحديد المطالب التي تكون أجيرية في الغالب، وكأننا هنا في هذه الوضعية بالذات التي يُصبح فيها القيام بالإضراب هو الأهم، وبل قد يكون المطلب من دون علاقة بالإضراب، وقد ظهرت بالفعل إضرابات من دون مطالب محددة، وهذا بالضبط ما يمكن تسميته بالابتذال (la banalisation de la revendication)، فالوضعية التي يعيشها العمال على مختلف الأصعدة تجعلهم يتساهلون حول مطالبهم ويُعطون أي محتوى لها وحتى تكون هذه المطالب أكثر شرعية لدى المتفاوض، لأن العامل في الجزائر حسب الخطاب الرسمي لا يملك إلا مطالب اجتماعية هي الأقرب للشرعية وبالتالي للتفاوض حولها".[48]

لا مبالغة في القول أن مفردات التسيير الشعبوي لعالم الشغل في الجزائر قد أدى إلى إخصاء فعلي للفضاء الانتاجي وابتعد به أشواطا كثيرة عن أيّ شكل من أشكال البراديغمات العقلانية في تسيير وإدارة

[47] نفس المرجع، ص 153.

[48] نفس المرجع، ص 154، 155.

القوى العاملة (التايلورية، الفوردية..). فالطابع المتصلّب لهيراركية السلطة داخل المؤسسة، وبدائية أشكال ممارساتها، وانفصال الأجر عن الجهد المبذول وعن المستوى المحقق في الانتاجية وارتباطه حصرا بالمكانة التي يحتلها العامل ضمن الهيكل التنظيمي وسنوات الأقدمية التي يتمتع بها ...الخ، كلها مؤشرات تذهب في عكس اتجاه الفعالية والمنطق الاقتصادي القائم على الربح. الحقيقة أنّ الريع قد لعب دورا حاسما في التغطية على هذه الإخفاقات والمشاكل المزمنة التي تعانيها المنظومة الانتاجية الوطنية ومكّن من تأجيل لحظة انفجار التناقضات الاجتماعية –داخل وخارج المؤسسة- ولحظة المواجهة والصدام بين مختلف المصالح المتعارضة والتعبير عن نفسها سياسيا.

يشكّل نص قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات (قانون رقم 71-12) مثالا مدرسيا لمعاينة، تعقّب وفهم هذه التناقضات والإخفاقات التي زرعت في قلب المنظومة الانتاجية الوطنية. لقد حمل هذا القانون وتأسس على مفردات هجينة وعلى تناقضات صارخة، كتضمينه لمقولات "العامل المُسيّر" و"التسيير الجماعي"، في الوقت الذي لا تملك فيه المؤسسة الاقتصادية العمومية قرارها وأنّ كامل السلطة في يد الوصاية؛ فعن أي سلطة تسييرية، موضوع الاقتسام والمشاركة مع العمال، يتحدث التسيير الاشتراكي للمؤسسات؟ هل للإدارة في المؤسسة العمومية سلطة تسييرية حتى تتقاسمها مع العمال؟

في الواقع، لقد جاء التسيير الاشتراكي للمؤسسات لأجل غاية سياسية -فضحتها التناقضات المنطقية والاقتصادية التي داخل النص ذاته- هي تمييع العقلانية الاقتصادية وتصدير المنطق الزبوني المهيكل لعلاقة الدولة بالمجتمع إلى داخل المؤسسة الاقتصادية العمومية. دليلنا في ذلك الدور الذي لعبه هذا القانون كغطاء -شرعي وقانوني- لتدخلات إطارات الحزب والنقابة والجيش في عمل المؤسسة. إن قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات ما هو إلا صورة فرعية تُماثل الصورة الأصل التي هي لنظام سياسي حامل لأيديولوجيا شعبوية تقوم على عدم الاعتراف للمجتمع بتناقضاته وتنوعه المصلحي والايديولوجي، لذا جاء هذا القانون لاستكمال المشروع الشعبوي بوضع حدّ لاحتمالات الصراع/التناقض داخل فضاء العمل وخلق انطباع بوجود توافق هو في الحقيقة توافق مُصطنع آني يتوقف استمراره على مدى

استمرار تدفق الريع لا على توزيع فائض القيمة الذي يخلقه العمل المنتج. لقد أخرج هذا القانون المؤسسة الاقتصادية العمومية من نطاق الإنتاج وخلق الثروة ليقذف بها نهائيا إلى نطاق السياسة –أو بالأحرى البوليتيك على حد تعبير مالك بن نبي- حيث صارت مكلفة برعاية وضمان السلم الاجتماعي.

لقد كرست تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات تحويل السلطة الاقتصادية من المؤسسة إلى الدولة، موهمة العمال بالمشاركة في تسيير المؤسسات التي يعملون فيها، في الوقت الذي احتكرت فيه الوزارات الوصية سلطة القرار الاقتصادي الفعلي في كبيرة وصغيرة. مكّن هذا من ناحية أخرى الدولة من تفادي العواقب السياسية للتحكيم بين العمل ورأس المال بأن سوقت لأسطورة تسيير العمال للمؤسسات. بهذا تكون الدولة قد سحبت البساط من تحت أرجل التنظيمات العمالية والنقابية، إذ ما معنى توجيه المطالبة الاحتجاجية صوب للدولة وطلب تدخلها والمؤسسات "ملك" للعمال وهم القيّمين على تسييرها؟

رابعا. العمل، الأجر والمسألة الأجيرية:

يمثّل البحث في موضوع الأجر وما ينطوي عليه من رهانات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، في سياق دراستنا الحالية، ضرورة معرفية ومنهجية لا يمكن القفز عليها أو تجاهلها. رصدنا لواقع ولخصوصيات المسألة الأجيرية في الجزائر من شأنه مساعدتنا على رسم ملامح الإطار الأيديولوجي والسياسي المُحدّد لمكانة العمل ولوضع العمال ولنوع السلطة المهيكلة لعلاقات العمل في المجتمع؛ بل أن الأمر يذهب إلى أبعد من ذلك، فعلى اعتبار المكانة المركزية التي كانت ولازال لمطلب الأجر ضمن القضايا المشكّلة للمسألة الاجتماعية،[49] فإنّ البحث في المسألة الأجيرية يضعنا مباشرة أمام ثِقل العلاقة دولة-مجتمع. الأجر بما هو المُخرَج التوافقي في إطار السوق لجدلية القوة والسيطرة بين رأس المال وقوّة العمل

[49] المسألة الاجتماعية، مفهوم ظهر وتطور في أوربا النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية في الجزائر فالإمكان العودة إلى الدراسة: نوي الجمعي، **المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة منتوري - قسنطينة، 2010.

وتناقض مصلحتيهما حول تقاسم القيمة المضافة، فإنه –تحت مُسمى المسألة الأجيرية- تاريخيا كان الحامل الفعلي لدينامية اجتماعو-سياسية لعبت دورا حاسما في سيرورة بناء الدولة الحديثة في الغرب وتأكيد طابعها الديمقراطي الاجتماعي.

خلال تجربة الاقتصاد الموجه التي اتبعتها الدولة الجزائر، ولا يسعنا اليوم الإقرار و الحكم بقطعية انتهاءها، تمّ التعامل مع الأجور بنفس الطريقة والخلفية التي عوملت بها باقي مؤشرات السوق الاقتصادية، فالخيار السياسي بلزومية تحديد قيمة أسعار السلع ومعدلات صرف العملة إداريا، انسحب كذلك على تحديد قيمة الأجر. إن الأجر في إطار هذا التوجه لا يمثّل حصة مُقتطعة من القيمة المضافة، بل هو في الواقع منحة تلتزم الدولة بتقديمها لعمال القطاع العام بغضّ النظر عن مردوديتهم أو إنتاجيتهم، ومن خارج إطار التفاوض وعلاقة القوة بين رأس المال وقوة العمل في المؤسسة الاقتصادية. لقد حسمت المادة 127 من القانون العام للعمال،[50] بشكل واضح ماهية الجهة صاحبة الصلاحية في تحديد الأجور: «تحديد الأجور الذي يجب أن يرتبط بأهداف المخطط، هو من صلاحيات الحكومة ... لا مجال للتنازل عليها لصالح الهيئات الموظفة». هذا الخيار لجهة إخضاع الأجر للقرار الإداري يجعل من الأجور في الحقيقة "أجورا سياسية" تمنحها الدولة بمعزل عن النتائج الاقتصادية والمالية للمؤسسات، وهو ما يحيل إلى حقيقية ثانية وهي أن جزءً لا يستهان به من الموارد المالية/الريعية للدولة يتم صرفها من دون مقابل إنتاجي يُذكر.

سعيد شيخي الذي يعتبر رفقه جيلالي اليابس وعلي الكنز ولهواري عدي من رواد البحث السوسيولوجي في الجزائر، قدم تشخيصا بليغا للوضعية العمالية في جزائر السبعينيات والثمانينيات لازالت صالحة إلى اليوم، بقوله: "لقد تمّ صياغة حلٍّ للمسألة العمالية على قاعدة تسوية اقتصادية واجتماعية، بين ثلاثة أطراف هُم، العمال، الجهة المُوظّفة والدولة. في إطار هذه التسوية عرفت أساليب تسيير قوة

50 .....

العمل انفصالا عن شروط العقلانية الرأسمالية".[51] وكدليل على الحل السياسي للمسألة العمالية، يذهب شيخي إلى اعتبار أن المنح والعلاوات التي تمّ ضمّها لبنية الأجر، قد فرضت علاقة أجيرية قائمة لا على التعاقد بل على الاعتماد والتبعية. إن هذا النهج ما هو في الحقيقة إلا إعادة إنتاج واستمرارية للعلاقة الزبونية بين الدولة والمجتمع؛ مقابل السكوت على ممارسات السلطة والرضا بطرق توزيعها وحيازتها التي فرضها النظام، تلتزم الدولة بتلبية حاجات المجتمع (الأجر، دعم الأسعار ...) من دون أن تُلزمه بالانضباط الذي تتطلبه العملية الاقتصادية.

هذا الطرح يلتقي وطرح الهواري عدي،[52] فالخلفية التي تقف وراء هذه التسوية هي خلفية سياسية مرتبطة بأجندة النظام وبسعيه صون ورعاية شرعية حكمه، إنها تسوية سياسية في الأساس توفرت شروط نجاحها بوجود الريع، حيث يحاول النظام من خلالها التأسيس لعلاقة زبونية بين المجتمع والدولة. حضور الريع يعني غياب الحاجة إلى وجود اقتصاد وطبقة عمالية منتجين، والنظام سمح بوجود العمال كفئة اجتماعية ومنعها من التأسس كفاعل اقتصادي مستقل عن الريع. وبفضل الريع أمكن تمويل تدفقات المنح والعلاوات على مجتمع العمل من دون اشتراط الفعالية والانتاجية في المقابل، فالأجر يتناسب والحاجيات الاجتماعية للعمال أكثر من تناسبه مع متسويات الانتاجية وطبيعة الجهد المبذول. يلفت عدي انتباهنا إلى أنه "حتى 1975-1978 لم يُوجد في الأجر الذي يتقاضاه شهريا العمال أي عنصر مرتبط بالمردودية أو بالإنتاجية".[53] لا غرابة في ذلك مادام لا يُنظر إلى الأجر على أنه ثمن العمل ومقابل للجهد بل مجرد عطيّة تهبها الدولة للمجتمع.

لقد أدى هذا التسيير السياسي للمسألة الأجيرية إلى شيوع شكل بسيط/نحيل من العمل، أي العمل بالحضور فقط، وهو الشكل المناقض لشكل العمل كما يحظر في الخطاب الرسمي، الذي لا يتوانى عن

---

[51] Said Chikhi, **L'Ouvrier, la vie et le prince ou la modernité introuvable**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 185.
[52] Cf. Lahouari Addi, Op. cit.
[53] Said Chikhi, **L'Ouvrier, la vie et le prince ou la modernité introuvable**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989, p 186.

الحديث عن حشد وتجنيد قوة العمل والإنتاج في المجتمع. الواقع أنّ العلاقة الأجيرية وفق الصيغة المعمول بها لم تتح أبدا تشكّل مجتمع عمالي مستقل.

هذه العلاقة الأجيرية المفرغة من أي شكل من أشكال الضغط والإلزام على العمال وجدت في الأيديولوجية الشعبوية المساواتية التي تبنتها وقامت عليها الدولة بيئة حاضنة لها. هذه الأيديولوجية وتمظهراتها في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي، هي التي حرمت المجتمع من أن يكون له برجوازيته وبروليتاريته (القوى الاجتماعية للحداثة). واضح خضوع هذه العلاقة الأجيرية للمنطق السياسي لا للمنطق الاقتصادي، ففي الجزائر، حيث لا زال الاقتصادي واقعا تحت هيمنة السياسي، "يُعتبر الأجر مفردة سياسية لا اقتصادية، وقيمته تتحدّد بالنظر إلى الاعتبارات السياسية أي الوضعية المالية للخزينة العمومية، وليس على أساس الاعتبارات الاقتصادية، التي تتمثل في مستوى الإنتاجية والتنافسية وحاجيات العمال".[54] لذا فإن "الرقابة الإدارية الممارسة على الأجور هي في الواقع استجابة موضوعية لحاجة وجودية ملحة لاقتصاد معتمد حصرا على تصدير المحروقات".[55] عدم قدرة النسيج الاقتصادي الوطني بقطاعيه الخاص والعام، على خلق قيمة مضافة من شأنها فرض الاستقرار في المجتمع (السوق الوطنية) بالثروة، وتعويض المداخيل الريعية، يجعل من الضبط السياسي الممارس على الأجور حاجة ماسة ومطلبا أمنيا حتّى.

إذا، ففي سياق غلبة الاقتصاد الريعي وهيمنة الايديولوجية الشعبوية-المساواتية، كما هو عليه الحال في الجزائر إلى اليوم، تنتفي الشروط الموضوعية لوجود الأجر كجزء من القيمة المضافة (القيمة الاقتصادية للسلعة التي يضيفها العمل على المادة موضوع العملية الانتاجية) ليصبح مجرد "تعويض/مكافئة سياسية واجتماعية تتدخل في تحديد قيمتها النقدية الإدارة".[56] الأجر على هذا النحو،

[54] L. Addi, **La question salariale en Algérie: Une bombe à retardement**. In: L. Addi, **Algérie: Chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation**, Barzakh, Alger, 2012, p 279.
[55] L. Addi, **Sociologie de la protestation salariale**. In: L. Addi, **Algérie: Chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation,** Barzakh, Alger, 2012, p 285.
[56] Ibid, p 286.

منفصل تماما عن العملية الانتاجية، بل أن انفصاله مضاعف، بحكم وجود مصدره خارج حتّى حدود العملية الإنتاجية الوطنية، فلولا استمرار وصول التدفقات المالية التي يوفرها بيع المحروقات في السوق الدولية لما كان بإمكان الدولة الجزائرية مواصلة دفع الأجور للعمال.

كذلك، فإن الأجر على علاقة مباشرة بعقلانية سياسية أشمل تشتغل على إعادة توزيع العوائد الريعية في المجتمع على شكل أجور. مؤدّى هذه العقلانية بتعطيلها وعدم تحفيزها عملية الانتاج وعملها على توزيع الأجر على أساس سياسي (إعادة توزيع الريع) لا اقتصادي (قانون العرض والطلب، معدل الانتاجية ...)، مؤداها هو تقوية ارتباط/تبعية المجتمع بالدولة ومنع تأسس الشروط التاريخية اللازمة لاستقلاله عن المجتمع السياسي وبداية دينامية تشكّل المجتمع المدني. إن عدم قدرة المجتمع على إعادة إنتاج نفسه ماديا بمعزل عن الريع المتحكم فيه من قبل الدولة، يعني استحالة تشكّل مجتمع اقتصادي/مدني في مقابل المجتمع السياسي، الأمر يغلق الباب أمام احتمالات الدمقرطة السلمية للمجتمع وللدولة ولحقل التنافس على السلطة على وجه التحديد.

في تحقيق ميداني أعدّه الديوان الوطني للإحصاء (2013)[57]، شمل 911 مؤسسة عمومية وخاصة، سُجّل ارتفاع معدل الأجر الصافي العام للجزائريين، سنة 2012، ليبلغ ما قيمته 31.800 دج للشهر، مع تسجيل متوسط أجر شهري (الأجر الصافي) في القطاع العام بقيمة 45.500 دج مقابل 25.700 في القطاع الخاص. وعلى اعتبار الأجر الصافي هو مجموع الأجر القاعدي مُضافا إليه العلاوات والمنح والتعويضات، فإن الأجر القاعدي في القطاع العام يمثل ما نسبته 51.4% من القيمة الإجمالية للأجر الصافي/الخام فيما تمثل التعويضات والمنح نسبة 48.6%.[58] دلالات هذه الأرقام أن بُنية الأجر في الجزائر لازالت هي نفسها منذ السبعينات من القرن الماضي، وهي البنية القائمة على نفس التسوية بين المجتمع والدولة، التي صيغت في تلك الفترة. ميزة هذه البنية الأجيرية أنها تضمن ليونة وهامش حركة

[57] الشروق اليومي، 2013/11/06. للمزيد: الموقع الرسمي للديوان: *www.ons.dz*

[58] مع بعض الاستثناءات، ففي قطاع المالية ترتفع نسبة الاجر القاعدي من الاجر الصافي الى 59%، أما في قطاع الصناعات الاستراتيجية (المحروقات) فهي 57%.

واسع للمستوى السياسي وتجعل الدولة في حلّ من التزاماتها المالية مع المجتمع. أخيرا وجب الإشارة إلى أن بنية الأجر في القطاع الاقتصادي الخاص هي على النقيض من بنيتها في القطاع العام، حيث يمثل الأجر القاعدي ما نسيته 70.4% من مجموع الأجر الصافي في مقابل تخصيص 29.6% للمنح والتعويضات.

فيما يخص واقع القدرة الشرائية للأجر في الجزائر، وجب الإشارة أولا إلى أن المطلب الأجيري شكل الدافع الأساس لقيام الحركات الاحتجاجية في الجزائر منذ الاستقلال،[59] مردّ إلى ما يعانيه الأجر الجزائري من ضعف مزمن في قدرته الشرائية. ولقد زادت حدّة الضعف بدأ من التسعينيات من القرن الماضي بفعل السياسات والتدابير المتخذة في إطار سياسة الإصلاحات وتبعا لتعليمات وشروط المنظمات المالية الدولية مقابل قبولها بإعادة جدولة الديون. "في تقرير للبنك الدولي حول السياسة النقدية للحكومة الجزائرية أُشير إلى قيام هذه الأخيرة بتخفيض من قيمة العملة/الدينار (dévaluation) بما نسبته 100% في الفترة الممتدة من نوفمبر 1990 إلى أفريل 1991، وهو الامر الذي يفسر ارتفاع نسبة التضخم لعام 1991 إلى 29% ... ولقد عرف الدينار الجزائري بين عامي 1990 و2000 عملية خفض لقيمته بما نسبته 500% ... من جانب آخر، تشير الحوليات الاحصائية حول إفريقيا (الأمم المتحدة، 2001) إلى أن مؤشر الاستهلاك في الجزائر (المواد الغذائية، اللباس، الكهرباء، الدواء، النقل....) قد شهد سنة 2000 ارتفعا بنسبة 464.8% على أساس رقم مرجع 100% سنة 1990".[60]

الواقع أن مصدر الفارق البنيوي/المزمن الذي يفصل بين الأجر الاسمي (ما يتقاضاه فعلا العامل) عن الأجر الحقيقي (القدرة الشرائية للأجر) في الجزائر، على علاقة مباشرة بمنطق الممارسات الريعية التي تطبع الحياة الاقتصادية الوطنية، المنطق الذي كرّس للفصل بين العمل والمردودية، الأخيرة التي لا

[59] العودة الى دراسة عبد الناصر جابي التي تبيّن مركزية مطلب زيادة الاجور في الاضرابات العمالية.

[60] الأرقام المعتمد عليها في الفقرة أوردها الهواري عدي في:

L. Addi, **Les contradictions politiques des réformes économiques en Algérie**. In: L. Addi, **Algérie: Chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation,** Barzakh, Alger, 2012, p 195, 196.

يُعتبر بها تماما حين حساب قيمة الأجر. استمرار هيمنة هذا النمط من الاقتصاد وما يتضمنه من تبعية سلبية للحالة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بأسعار المحروقات في السوق الدولية هو الذي يفسر عودة نسب التضخم إلى الارتفاع بمجرد انخفاض أسعار النفط وانهيار عائدات الدولة المالية. فلقد سجل التضخم (الذي هو معدل تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك) سنة 2016 (نهاية شهر اكتوبر) ما نسبته 5.8%[61]، ومن المتوقع أن تكون نسبته سنة 2017 من 7% إلى 9%.[62]

جانب آخر من جوانب الأثر السلبي المحطم الذي تمارسه الطبيعة الريعية للاقتصاد، يتمثل في التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي انتهجتها الدولة مباشرة بعد شيوع موجة الاحتجاجات (ما اصطلح على تسميته اعلاميا بالربيع العربي)، حيث بادرت إلى تقديم قروض "استثمارية" إلى الشباب وقامت بإقرارات زيادات في الأجر بأثر رجعي (وهي إجراء استثنائي لا أساس اقتصادي له)، استفادت منه بدرجة أولى القطاعات الموظفة لأعداد كبيرة من اليد العاملة (التعليم، الصحة، الادارة المحلية...). لم يكن بالإمكان القيام بهذه الإجراءات لولا "السمنة المالية"[63] التي كانت تتمتع بها الخزينة العمومية، لكنه وبحلول سنة 2015 وبدء أسعار النفط في الانهيار (وصولها إلى حدود 40 دولار للبرميل بعدما تعدت في السابق عتبة 140 دولار) اتضح أن هذه الاجراءات الداعمة للأجر لم تؤدي إلى رفع في معدلات الانتاجية بل على العكس من ذلك، غذّت التضخم ورفعت من الاستهلاك وبذلك من قيمة الاستيراد. تراجع قيمة الدينار نهاية 2015 بـ 35% وتواصل ارتفاع نسب التضخم السنوية يعني فعليا أن لا قيمة لهذه الزيادات من حيث القدرة الشرائية.

[61] *http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161127/95343.html*
[62] *http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20161025/91927.html*
[63] المفهوم لعالم الاجتماع عبد الناصر جابي. استعمله خلال حصة تلفزيونية على قناة الجزيرة بتاريخ 2013/01/17. المصدر:
http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2013/1/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

الفصل الرابع:

تاريخ وواقع العمل والشباب في المجتمع الجزائري

أولا. عناصر لمقاربة مفهوم الشباب

ثانيا. مفهوم الشباب ورهان السلطة الاجتماعية

ثالثا. السياق التاريخي لبروز الشباب كفاعل في الجزائر المعاصرة

رابعا. واقع الشباب الجزائري من منظور المقاربة الجيليّة

خامسا. أخلاقية القفازة كمحدّد للنموذج القيمي لدى الشباب

كسرت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 في الجزائر، وما تلاها من صعود حركة الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، كرست اقتران الشباب في المخيال الاجتماعي بمفردات الثورة والتغيير. لقد كانت هذه الأحداث بمثابة اكتشاف للدولة وللمجتمع للشباب الجزائري، بعدما كانوا عرضة للتجاهل كفاعل سياسي طيلة الفترة التي تلت الاستقلال حيث حرص الخطاب الرسمي دوما على إذابتهم في مفردات عامة تغطي على واقع التناقضات والتراتبيات التي تجتاز الجسم الاجتماعي؛ مقولات: الشعب، الجماهير والقوى الاجتماعية للثورة، لم تترك مجالا للشباب كفئة عمرية واجتماعية لها وزن ديمغرافي أكيد، كي تظهر وتتواجد في المجال العام، إلى حين دفعها فشل مشروع التنمية وارتفاع منسوب الطلب الاجتماعي في سوق الشغل إلى الظهور علنا وبشكل عنيف. مثّل عدد سكان الجزائر سنة 1987 (22.6 مليون نسمة) ضعف عددهم سنة 1966، ما يعني أننا بصدد مجتمع جديد تماما لكنه في المقابل لازال يسيّر على المستوى السياسي بنفس مقولات "المجتمع القديم". كذلك فإنه وانطلاقا من منتصف الثمانينيات أخذت نسبة الأقل من 30 سنة من مجموع السكان في احتلال غالبية البنية الديمغرافية للمجتمع في الاستقرار على نحو دائم (= 70% إلى 75%).[1]

العنصر اللافت في تاريخ الظاهرة الشبابية في الجزائر والذي لازال يهيكل واقعها وعلاقتها بالمجتمع والدولة إلى اليوم، هو تزامن ظهورها واحتلالها المشهدين السياسي والاجتماعي، مع بروز علامات الفشل والإفلاس على السياسات والاجراءات الاقتصادية للدولة وتأكد عدم قدرتها على تجاوز الأزمة الاقتصادية والمبادرة إلى إصلاحات سياسية جديّة من شأنها توفير حظ أكبر من السلطة للشباب كشريك اجتماعي وسياسي. تعطّل الآليات السياسية لانتقال السلطة والتداول عليها جيليا في الجزائر، يضاف إليه وقوع أعداد معتبرة من الشباب ضحية "التهميش" الاجتماعي والاقتصادي لجهة عجز الاقتصاد الوطني/الرسمي على مسايرة وتلبية حاجاتهم (السكن، الشغل، الاستهلاك....)، أنتج ظاهرة شبابية مميزة في بنيتها ومسارها الاجتماعي وفي علاقتها بالدولة وبالنشاط الاقتصادي.

[1] Office National des Statistiques (ONS), l'Algérie en quelques chiffres, Alger, 1988.

أولا. عناصر لمقاربة مفهوم الشباب:

إذا ما اعتبرنا الشباب اكتشافا حديثا من الناحية المفهومية، فلن يكون بإمكاننا الكشف عن دلالات ذلك إلا بتتبع خط التاريخ الاجتماعي والبحث في التحولات والتطور الذي عرفته طقوس المرور (طفولة – شباب – رشد – شيخوخة) ومنطق السلطة والضبط الاجتماعي الذي هو الرهان الأساس لها. إن التحول الذي حصل فعليا والذي نقصده من خلال حديثنا، هو الانتقال من مجال السلطة الرمزية – في أساسها- التي يمارسها الكبار على الصغار في المجتمع التقليدي إلى مجال سلطة وسيطرة ملموسين أكثر وبأدوات وتقنيات من طبيعة جديدة يتكفل الفاعل الجديد الذي هو الدولة تجسيدها والقيام بها.

الرجوع إلى أدبيات التراث الانثروبولوجي تبرز أهمية معطى السن في تشكيل المجتمعات وهندسة علاقات السلطة والسيطرة فيها، كما أن التقسيم الاجتماعي على أساس السن ووجود أجيال مختلفة يشكل عنصرا معرّفا لطبيعة التشكيلة الاجتماعية وطرق اشتغالها، ومنه استحالة وجود مجتمع خال تماما من تمايز قاعدي على أساس السن -أو حتى الجنس- يقوم عليه نظامه الاجتماعي. إذا فالعلاقات الجيلية هي علاقات اجتماعية أولية تحتل فيها مفردات السلطة والسيطرة (من ناحية حيازتها وطرق التمتع بها وممارستها) مكانة مركزية بوصفها الرهان الأساس للنظام الاجتماعي.

في الواقع، تُترجم علاقة السيطرة هذه الكامنة في العلاقات الجيلية -أو العلاقات الاجتماعية القائمة والمهيكلة على أساس السن- في علاقة تبعية (dépendance) تتجلى في أحد أهم أشكالها في التبعية التي تربط الأطفال بالوالدين، وهي علاقة طبيعية لا ينظر فيها إلى الطفل كشخص مستقل بل كعنصر تابع بسبب ضعفه وحاجته الوجودية للآخرين. في هذا الإطار يكون الطفل هدفا لعملية تنشئة اجتماعية/عائلية مفروضة عليه من الفوق حاملة وناقلة لقيم ونماذج سلوكية ورمزية محددة، الهدف منها تحقيق اندماجه التام في المجتمع، والطفل ضمن هذه المرحلة الاولى من حياته خاضع في محيطه

الاجتماعي لعلاقة مزدوجة/ طبيعية وثقافية، لكن قوة ووزن هذه التبعية والارتباط سيأخذان في الضعف والانحصار كلما تقدم في النمو وتطور في طريق التنشئة الاجتماعية والثقافية.

لحظة الخروج من الإطار الأسري ولقاء واكتشاف أشكال جديدة من الجماعة (أقارب، جيران، أصدقاء.... المجتمع) تعد تجربة صانعة لارتباط وتبعية وسيطرة أخرى، هي سيطرة المجتمع عن طريق الوسائط الاجتماعية المؤسساتية ممثلة في الروضة، المدرسة، النادي، وأخيرا العمل. هذا المسار الحياتي المتراوح بين قطبي السيطرة والاستقلالية في العلاقة الاجتماعية، يبدأ عند نقطة العناية والحماية والاعتماد التام والمطلق، ليمر مع تقدم العمر بمرحلة الشكّ التساؤل والمواجهة ثم الاحتجاج والرغبة في الاستقلال والتحرر، وصولا إلى مرحلة "قتل الأب" على حد تعبير سيغمون فرويد. هنا بالتحديد تتجسد أحد أقدم الصراعات الاجتماعية التي عرفتها ولا تزال تعرفها المجتمعات البشرية، بالانديي (G. Balandier) في كتابه "منطقيات أنثروبولوجية"[2] شبّه هذه العلاقة/المواجهة الجيلية بالعلاقات الاجتماعية الثابتة بين الرجال والنساء رغم اختلاف أشكال العلاقتين ومضامينها، ولقد حدد وجه الشبه في "القدسية الاجتماعية" التي يمّ إضفاءها على محتوى وشكل السلطة المتضمنة في علاقة الأب/الابن بالإتيان بتفسيرات وتبريرات رمزية وايديولوجيات تشرعن هذا التنظيم الاجتماعي للعمل وللجنس.

وصولا عند هذه النقطة من التحليل والعرض، يُصبح ملحا البحث في كيف عاش المجتمع الجزائري هذه العلاقة الجيلية وهذه المنظومة العمرية التي كما سبقنا وأشرنا كامنة داخل كل نظام اجتماعي. لقد غلب على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية في القرن التاسع عشر، النموذج التقليدي الريفي، القائم على البنية الأبوية، وفي سياق هذا المجتمع التقليدي تقوم السلطة على سلطة الآباء الكبار في السن، وبصفة أدق الاجداد، وهي تعبر عن نفسها عبر فكرة رمزية هي فكرة "دعوة الوالدين"، التي تتعلق

[2] Georges Balandier, **Anthropo-logiques**, Ed Puf, Paris, 1974, p 90.

بـ"عقاب ردعي وقائي وتلعب دور البوليس الايديولوجي".[3] في هذا المجتمع لمرحلة ما قبل الاستعمار "لم يكن للمراهقة كوضعية اجتماعية تتوسط مرحلتي الطفولة والرشد وجود فعلي، إلا لدى أطفال العائلات الكبرى المالكية للأراضي والبرجوازية الحضرية .... ولقد كانت هذه المرحلة الانتقالية (المراهقة) حكرا على الذكور فقط من دون الإناث كما ارتبطت بمسار حيازة المعارف الفكرية أو المهينة والحرفية".[4] في هذا الاستثناء والميزة الممنوحة لأبناء الفئات الميسورة اقتصاديا في المجتمع التقليدي، وُجد "شباب" آخرون، أكثر عددا، لم يكونوا يحضوا بميزة التمتع بمعاملة اجتماعية خاصة، حيث كان يُقذف بهم مباشرة من مرحلة الطفولة ودفء الحيز النسوي إلى مرحلة الرشد والحياة العملية. أصدق مؤشر على هذا الواقع الاجتماعي المنافي لقيم وروح الشباب هو متوسط سن الزواج الذي كان يتراوح بين 14 و16 سنة[5]، ولقد كانت العنوسة تمثل استحالة اجتماعية. كما أن القيم الجماعاتية كانت تفرض على الأطفال الذكور تخصيص حيز كبير ومتزايد من وقتهم لأشغال ونشاطات ذات منفعة وفائدة للجماعة العائلية (الرعي، تقطيع وتحميل الحطب، سقي الماء ...).

شكّل "الاحترام" أو "القُدْر" ضمن هذا التنظيم الاجتماعي التقليدي، قانونا طبيعيا، تحول بفعل قدسيته وهيمنته على العالم الرمزي للعلاقات الاجتماعية إلى ما يشبه "عبادة للأب".[6] فلقد كان مطلوبا من الأبناء والأقل سنا التحلي بالهيبة والانمحاء اجتماعيا أمام الوالدين والكبار في السن وخفض الصوت وعدم مقاطعتهم حين يتحدثون. كذلك كان لزاما على الأبناء والأقل سنا اتباع اوامر ونصائح الآباء حتى في المواضيع التي تخص مجالات خاصة مثل الزواج والطلاق وتربية الأبناء. أما فيما يخص الإناث من الأبناء فإنها تبقى حبيسة الفضاء النسوي طيلة المرحلة التي تتوسط الطفولة والزواج حيث تشارك جماعة النسوة الاعمال المنزلية وتربية الأخوة الصغار وتتلقى عنهم تكوينا صارما في نشاطات

[3] A. Ouitis, **Possession, magie et prophétie en Algérie**, Ed Arcantère, Paris, 1984, p 83.
[4] Kamel Rarrbo, **l'Algérie et sa jeunesse: marginalisations sociales et désarroi culturel**, Ed Harmattan, Paris, 1995, p 30.
[5] Ibid, p 31.
[6] N. Zerdoumi, **Enfants d'hier : l'Education de l'enfant en milieu traditionnel Algérien**, Ed Maspero, Paris, 1982, p 263.

النسيج، صناعة الفخار وتربية المواشي..الخ. توجه كل عملية التنشئة العائلية للفتاة نحو "تنمية حشمتها" التي تمثل "محور كل تربيتها ومستقبلها كزوجة".[7]

يتضح من خلال هذا العرض حرص المجتمع التقليدي على أن يتم الدفع مبكرا بالأطفال الذكور إلى دخول عالم الرجال تحت وقع مطلب استعراض الرجولة والفحولة، وكذا الدفع بالأطفال من الإناث إلى دخول عالم النساء وفق نموذج قيمي وسلوكي عنوانه الحشمة والانكفاء نحو الداخل.

بصفة عامة، فإن القيم التي يقدمها الكبار للـ"شباب" في إطار العائلة الممتدة، تنساب من ايديولوجية الفحولة والطاعة في حين يختص الكبار لأنفسهم بالحكمة التي يبررون احتكارهم وحيازتهم لها بالتجربة الحياتية التي خولتها لهم أعمارهم المتقدمة. تعدّ "هه الفحولة النفسية إحدى السمات الأساسية للتربية الذكورية في المجتمعات المغاربية"،[8] وحيث ينفرد كذلك كبير الأبناء الذكور بمكانة مميزة بوصفه وريث السلطة الأبوية و"الرجل المدلل/المثالي للأمهات المغاربيات".[9]

في سياق تقوية وتعزيز عناصر هذا البناء الاجتماعي، يتم استحضار الدين والاخلاق الشعبية، كطريقة تتيح شرعنة الإقصاء الذي يتعرض له "الشباب" والإبعاد الذي يتعرضون له من الهيئات المنوط بها تسيير شؤون الجماعة. فجماعة الأعيان في القرية مثلا، التي تختص في تسيير شؤون الجماعة، العامة وحتى الخاصة، يلاحظ اقتصار عضويتها على كبار السن. إن هذا الصراع القائم على تقسيم عمري يلعب دور المهيكل لنظام اجتماعي صلب لا يقبل سوى الخضوع التام له، ويتخذ من الطابع الجماعي للملكية ولنشاط الانتاج واقعا ماديا يفرض على الفرد التبعية ويغلق عليه كل سبل الاستقلال والتحرر

---

[7] Malek Chebel, **l'Esprit du sérail**, Ed Lien commun, paris, 1988, p 198.
للاستزادة في موضوع التنشئة العائلية للفتاة في المجتمع التقليدي، أنظر:
Camille Lacoste Dujardin, **Des mères contre les femmes**, Ed Cérès, Tunis.
M. Boutefnouchet, **La famille algérienne : Evolution et caractéristiques récentes**, Ed SNED, Alger, 1982.
L. Addi, **Les mutations de la société algérienne**, Ed La Découverte, Paris,
[8] M. Chebel, Op-cit., p 199.
[9] C. Lacoste Dujardin, Op-cit., p 25.

بذاته، كما أن الخطاب والايديولوجيا المجندة لهذا الغرض تفرض تقسيما اجتماعيا للأعمار يتماهى والمقولات الدينية المقدسة ويجعل من التمايز العمري وتوزيع السلطة المرتبط به معطا طبيعيا وجب الانصياع له في كل الأحوال.

يؤكد هذا الطرح مقولة بيير بورديو من أن الشباب أكبر من كونها مجرد كلمة، فهي بنية موضوعية لما تحيل إليه من واقع مادي ملموس وبنية ذاتية لما تتضمنه على مستوى الفرد من ميولات وطريقة في النظر وعلاقة بالذات والآخرين والعالم. إن الشباب ثقافة، وككل ثقافة فهي مبنية تاريخيا على تمثلات مدمجة ضمن البنى الرمزية للمجتمع. إن التقسيم الاجتماعي للأعمار في سياق المجتمع التقليدي هي على نفس الدرجة من الأهمية التي يتمتع بها التقسيم الاجتماعي للجنس (إناث/ذكور)، فكلاهما قوام لهذا الشكل من التنظيم الاجتماعي.

إذا ما اعتبرنا الشباب –كمرحلة بيولوجية- ثقافة، فإن هذا يعني ان له تاريخ استعمال وتأويل وتقنين يختلف باختلاف السياقات الاجتماعية والتاريخية التي يعرفها المجتمع؛ إذ لكل مجتمع شبابه ولكل مرحلة تاريخية في مجتمع ما ماهيتها الشبابية الخاصة بها. من هنا يكتسب عرض التاريخ الاجتماعي لمفهوم الشباب في المجتمع الجزائري أهميته. فعلى سبيل التوضيح، نجد أن مقاربتنا للخطاب الاجتماعي والسياسي المنتج في الأوساط الوطنية الجزائرية سنوات الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي إبان الاستعمار تأكيده على المهمة التاريخية المنوطة بالشباب ومفادها تحرير الوطن وحماية مقوماته الثقافية، لكن فيما بعد الاستقلال وخلال عشرية الثمانينيات صار ينظر إلى الشباب ويعرّفون من منظور الأزمة متعددة الاوجه التي صارت تعيشها الجزائر، وصار الحديث عنهم مرتبطا بالحديث عن "الآفات الاجتماعية" (العنف، تعاطي المخدرات، البطالة، الجريمة، اللامسؤولية...) والانفجار الديمغرافي والممارسات الاقتصادية غير الرسمية ...الخ. إذا صار واضحا ان الأخذ والانطلاق في مقاربة موضوع الشباب من السياقات التاريخية هو ضرورة منهجية ومعرفية لابد منها لفهم واقع الظاهرة

الشبابية في جزائر اليوم والوقوف على حقيقة التمثلات التي تحملها حول واقعها بصفة عامة وحول موضوع العمل بشكل أخص.

ثانيا. مفهوم الشباب ورهان السلطة الاجتماعية:

يذهب جورج بالونديي[10] (G. Balandier) إلى اعتبار الجنس في سياق التنظيما الاجتماعية التقليدية القائمة على العائلة الممتدة، البعد الأول المؤسس والمنظم لقانون السلطة في المجتمع، ليتم تعزيزه فيما بعد بجملة من القوانين الأخرى: التقسيم العمري، السياسي ثم الاقتصادي. لكن التحولات التي عرفتها أشكال الحياة الاجتماعية في القرون الثلاثة الأخير بفعل حركة الحداثة في الاقتصاد والسياسة، تدفعنا إلى الإقرار بضعف العناصر المشكلة للرابطة العضوية (الجنس، صلة الرحم، العلاقات التقليدية) في تحديد واقع المجتمعات وتنظيمها. لذا "لم تعد السيطرة على أساس الجنس هي التي تحدد السيرطة على أساس العمر، بل العكس، فبموازاة تفكيك وإعادة البناء التدريجي لمسار الأعمار تنمحي مقومات السيطرة الجنسية"،[11] وفي هذا الإطار وجب لفت الانتباه إلى ناحية الدور الحاسم والعميق لظواهر التمدن وانتشار التعليم والعمل الأجير في فتح أبواب الفضاء العام للنساء.

صار اليوم واضحا المكانة المركزية التي لمفردات التقدم والتطور التقني والعلمي من أثر كبير في تشكيل المخيال الاجتماعي حول الأعمار، ولم يعد مهما كما في سياق المجتمع التقليدي، حجم التجارب الحياتية المحصلة بقدر ما يهمّ الانتماء للعصر والإيمان بالحركة السريعة للتقدم وبالمستقبل. أما مرحلة الشيخوخة –أو العمر الثالث- التي كانت تحتكر المعرفة والحكمة والقول، فدُفع بها إلى الماضي، "لم يعد شباب اليوم يرغب في إحالته واختزاله في وضعية "الشيبة"، وضعية اللانضج .. بل صار تحديدا هو من

[10] G. Balandier, **Le détour, pouvoir et modernité**, Ed Fayard, Paris, 1985, p 266.
[11] K. Rarrbo, op-cit., p 35.

يسعى إلى إحالة الكبار وإبقاءهم ضمن وضعية "الشيخوخة"، مقابل احتكارهم هم (الشباب) للمسؤوليات التي تعرّف الراشدين".[12]

لقد شملت هذه الحركة الدياليكتية كل مجالات النشاط في المجتمعات الحديثة، والمجتمع الجزائري لم يحد عن هذا الأمر. ففي الحقل السياسي "كانت الأجيال الشبابية في مقدمة كل الحركات الثورية: 1848 و1871 في فرنسا، ثم أكتوبر 1917 في روسيا وأكتوبر 1917 في بولونيا، والثورة المجرية في 1956 وأيضا في الجزائر في 1954".[13] تماشيا مع هذه القراءة لإدغار موران، نجد أن المبادرين لإلان وتنظيم ثورة 1 نوفمبر 1954 في الجزائر لم تتعدى اعمارهم الـ 35 سنة.[14]

يصور فرانس فانون هذه الجدلية الجيلية في كتابه سيوسيولوجيا ثورة[15] على النحو التالي، "في بداية حرب التحرير كانت ردة فعل الآباء اتجاه مبادرات الشباب: ابقوا هادئين، الفرنسيون أقوياء جدا، لن تنجحوا أبدا". في حين كان الابن يتهرب من الحديث ويتجنب الاجابة محاولا عدم فرض العالم الجديد الذي هو بصدد بناءه وطرحه في مواجهة عالم الانتظار ولاستسلام اللامنتهي للأب. في بعض الاحيان يشترط الأب على ابنه أن يهدأ وأن يتنازل عن النظال ويعود إلى العائلة ويخصص وقته لأهله ... هنا يصير الخلاف واضحا. يضطر الشاب الجزائر إلى الدفاع عن موقفه وشرعنة السلوك الذي تبناه أمام أبيه والتنديد والرفض القطعي لحذر وتردد وخوف الأب ... في المقابل نشهد تحولا وتغيرا يطرأ على العائلة .. الأمان والضمانة الأبوية القديمة التي سبق وتعرضت للإضعاف، تنهار نهائيا ... ليصبح الخيار الوحيد أمام الأب كي يبقى واقفا ويحافظ على سلطته هو أن يتبع الابن. إنها اللحظة التي اضطرت الأب لدفن القيم القديمة والتموقع وراء القاطرة الابن".

[12] Pierre Bourdieu, **La distinction**, Ed de Minuit, paris, 1979, p 557.
[13] E. Morin, **l'Esprit du temps**, Ed Grasset, Paris, 1983, p 173.
[14] B. Stora, **Du nationalisme Algérien**, Ed Harmattan, Paris, 1989, p 145.
[15] F. Fanon, **Sociologie d'une révolution**, Ed Maspero, Paris, 1982, p 87, 88.

نفس الدينامية اجتاحت الحقل الاقتصادي، الثقافي، الرياضي وحتى الفني، في الجزائر، حيث تمكنت الأجيال الجديدة أي الشابة من منافسة وفي بعض الأحيان إزاحة الأجيال التي تكبرها سنا لتزعزع هندسة السلطة الاجتماعية القائمة وتحوز لنفسها بقدر منها. عملية التشبيب هذه التي شهدها المجتمع الجزائر خاصة بعد الاستقلال وتحديدا في عشرية الثمانينيات من القرن الماضي صاحبها فرض وتفوق عددي واستعراضي لنموذج الشاب/المراهق بمواصفاته المتعددة: مسار التكوين الطويل (المدرسة، الثانوية ثم الجامعة ..)، مركزية الجسد وصورة الأنا (اللباس، المظهر، الموضة..)، التجديد داخل الاستمرارية (عقلية الرُجلة واسمرار الابوية والذكورية..)، الانتماء الى المدينة، اللامبالاة والمخاطرة (الحركات الاحتجاجية). أهم ما ميز عملية الفرض هذه للشباب/المراهق لأنفسهم على المجتمع وانبثاقهم "العنيف" على مسرح الفضاء العام، هو نعتهم مجتمعيا بعدم الأهلية الاجتماعية والثقافية مع التأكيد المتكرر للخطاب الرسمي على أهمية ان يكون الشباب على مستوى الامانة التي خلفها الشهداء. تعزز وصف الشباب الجزائري بسمات المراهقة التي ألصقت بهم، بفعل وقوع عدد كبير منهم ضحية لليأس الحياتي (الديقوطاج) وللبطالة وتحت ضغط الخدمة الوطنية وحلم الهجرة إلى الشمال كافق وحيد للحل. شخصية "الحيطيست" الذين يقضون نهارهم وجانبا كبيرا من ليلهم متكئين على أسوار العمارات والثانويات في الأحياء الشعبية، صار يُنظر اليهم كسبب للمشاكل وللانحراف والعنف وانتشار استهلاك المخدرات.

من الواضح أن تتبع المحطات الكبرى في التاريخ الاجتماعي لفئة الشباب ولسيرورة انبثاقهم كفاعل اجتماعي اقتصادي وسياسي في الجزائر المعاصرة، يقودنا إلى الوقوف على التحولات التي مست طقوس المرور ورهانات السلطة ضمن المرتبطة بالصراع/المواجهة بين مختلف الفئات العمرية. في هذا الإطار يلاحظ لعب الدولة لدور الرقابة والتاطير للأجيال الشابة بمحاولة فرض نموذج معين للمراهقة، وفي جانب بخر محاولة تمجيد الشباب والمناداة بعملية التشبيب. هنا تحديدا تمكن إحدى أهم المفارقات التي تميز عملية إدارة وتسيير الحقل الاجتماعي في الجزائر من طرف الدولة: مراقبة الشباب وممارسة

الهيمنة عليهم بدعوى ضمنية فحواها عدم أهليتهم وفي نفس الوقت تمجيد ايجابيات النموذج الشبابي. الامر يدفعنا إلى البحث في العلاقة بين الدولة والشباب وما هي الأدوات التي تستعملها السلطة لأجل تأطير هذه الفئة "الحساسة" سياسيا، لكن قبل هذا نحتاج إلى العودة للبحث في السياقات التاريخية لظهور وتطور الشباب كمفردة اجتماعية في حالة الجزائر.

ثالثا. السياق التاريخي لبروز الشباب كفاعل في الجزائر المعاصرة:

سبق وأكدنا على أهمية البحث في التاريخ الاجتماعي للشباب وعملا بهذا سنحاول اولا مقاربة أطراف المسار السوسيوتاريخي الذي شهد بروز الشباب كفاعل اجتماعي في الفترة الاستعمارية لما بين الحربين العالميتين. ويرجع اهتمامنا تحديدا بفترة الثلاثينيات إلى كونها الفترة التي عرفت تحولات سوسيوثقافية كبيرة في الوسط الحضري الجزائري، ميزها على الأخص بروز حالة ذهنية جديدة (un nouveau état d'esprit) شبابية الطابع ستنتشر فيما بعد اتطبع المخيال الاجتماعي الجزائري بعناصرها. من ناحية أخرى نجد أن مرحلة ما بعد الاستقلال خاصة التي عرفت بدءا من السبعينيات زيادة معتبرة في عدد السكان وتعداد المتمدرسين وارتفاع متوسط سن الزواج والموجات المتتالية للهجرة إلى المدن.. كلها عناصر ساهمت مباشرة في زيادة الوزن الاجتماعي والسياسي للشباب وبناء الواقع المجتمعي الذي يحتويهم.

1. فترة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939):[16]

تبقى فترة الثلاثينيات فارقة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للمجتمع الجزائري لما انطوت عليه من بروز لنموذج شبابي حضري ولتحول ثقافي وسياسي عميق سيكون له أثر كبير على مستقبل الجزائر خلال

[16] اعتمدنا في جانب كبير من هذا العرض على مساهمة عمار كارلي التالية:
Omar Carlier, «*Espace politique et socialité juvénile: La parole toiliste en ses quartiers, contribution à une étude du "nous"*». In : O. Carlier & F. Colonna (dir.), **Lettrés Intellectuels et militants en Algérie 1880-1950**, Ed OPU/URASC, Alger/Oran, 1988, pp 107-174.

الخمسينيات من القرن الماضي وبعد الاستقلال. كانت هذه التحولات على ارتباط بعديد الظاهر السوسيوثقافية مثل انتقال عدد معتبر من الجزائريين لعيش في المدينة أو على حوافها، ففي المدن التي يتجاوز عدد سكانها الـ 10.000 نسمة ارتفعت نسبة "الأهالي" فيها من 28% سنة 1876 إلى 44.6% سنة 1936.[17] أما فيما خصّ مجال التعليم فبعد قرن من حرمان الجزائريين من التمدرس، تمّ لكن على نحو محدود فتح باب التعليم الابتدائي الرسمي لساكنة المدينة من الجزائريين، لغرض سياسي في الحقيقة وهو السيطرة أكثر على فئة الشباب وتوفير حاجة الإدارة الاستعمارية لنخبة من الجزائريين المتعلمين الناطقين بالفرنسية ليؤدوا دور الوساطة مع مجتمع "الأهالي". وفق هذا نجد أن نسبة الأطفال الجزائريين المسجلين في طور التعليم الابتدائي سنة 1890 من مجموع الأطفال في سن التمدرس لم يتعدى 2% (1.9%، وهو ما يوازي 10000 تلميذ)، ليرتفع سنة 1930 إلى 68000 تلميذ وهو ما يمثل نسبة 6% من مجموع الأطفال الجزائريين في سن التمدرس. أما في طور الثانوي فكان عدد الجزائريين 700 تلميذ (1930).

بالموازاة مع المدرسة الفرنسية عمل التيار الإصلاحي الجزائري ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على إقامة شبكة من المدارس الدينية، ولقد وصل عدد التلاميذ فيها سنة 1935 إلى 30.000 تلميذ موزعين على 70 مدرسة.[18]

كما هو واضح فإن التعليم والتمدرس الرسمي وحتى غير الرسمي لم يشمل إلا عددا محدودا من الأطفال والشباب الجزائريين ذلك الوقت، خاصة إذا ما علمنا أن عدد السكان من "الأهالي" في تلك الفترة (1936) كان يناهز 7.235.000 نسمة، يضاف إلى هذا حقيقة أن فترة التمدرس لم تكن طويلة بل محدودة لأسباب تعود إلى إرادة السلطة الاستعمارية وأجندتها الخاصة. رغم قلّة أعداد الذين تمكنوا من إنهاء تعليمهم الابتدائي وحصلوا على شهادة التعليم الابتدائي إلا أن عنصر الجدّة في المسألة

[17] B. Stora, **Histoire de l'Algérie coloniale : 1830-1954,** Ed La Découverte, Paris, 1991, p 54.
[18] A. Djeghloul, «*La formation des intelectuels moderne 1880-1930*». In : O. Carlier & F. Colonna, Op-cit., p 57.

يتعلق بواقع الممارسات السوسيوثقافية المستحدثة التي صار تميز المشهد الحضري لمجتمع "الأهالي". بروز التعليم كمسلك جديد للحراك والصعود الاجتماعيين جسدته شخصيتا الشاب المثقف المسلم والشاب المديني المتعلم.

ظهر الأول مباشرة بعد الحرب العالمية الاولى (1914-1919) ليقوم بغزو المجال العام ويضطلع بمهام الحديث في الشأن السياسي وإثراء النقاش الثقافي وتكوين الشباب ومحو أمية الأطفال والتنشيط الثقافي. وسيكون له دور كبير في بلورة وعي سياسي جزائري حديث. على اختلاف المهن التي اشتغل فيها هؤلاء (صحافيين، محامين، معلمين، أطباء، مسرحيين، علماء دين...) إلا أن ما يجمعهم هو عملهم الحثيث على إعطاء معنى مشترك لمختلف الممارسات الاجتماعية التي أنتجتها عملية تهديم وإعادة بناء مجتمع "الأهالي"؛ لقد كان لهؤلاء دور كبير في وضع الأسس الأولى لفكرة الوطنية الجزائرية والعمل على إبراز أهم عناصرها (الدين، اللغة، التاريخ) وبلورتها في شكل مشروع مجتمعي جنيني في انتظار بروز حركة سياسية تقود مسار تحويل الأمة إلى كيان سياسي مستقل.

لقد اتجه هذا الشباب المثقف والمتعلم إلى تأسيس النوادي التي شكلت مراكزا للفعل الثقافي داخل الأحياء التي يسكنها الجزائريون، وإلى جانب المسجد عملت على تنظيم النقاشات والملتقيات في مواضيع تاريخية وسياسية. في جانب آخر كان لشخصيات فنية مثل رشيد القسنطيني ومحي الدين باشطارزي دور كبير في جعل المسرح الشعبي المتناول لقضايا تلامس المعيش اليومي للجزائريين وتتحدث بلغتهم، نافذة لنقد الممارسات "الدخيلة" والرجعية في المجتمع (تحقير المرأة، إدمان الخمر، القمار ...). ولقد انسحب هذا الفعل الثقافي إلى النشر خصوصا الصحافة المكتوبة التي سجلت حضور ما يفوق الأربعين (40) دورية طيلة عشرية الثلاثينيات، عاكسة الطلب الاجتماعي المتزايد حول الرغبة في التعبير لدى الجزائريين.

في هذا الإطار ينبّه كمال راربو[19] إلى أن هناك ثلاثة مستجدات ثقافية تاريخية ظهرت خلال هذه الفترة من تاريخ الجزائر سيكون لها فيما بعد دور كبير في إعادة صياغة وتغيير الأسس الثقافية للتنشئة الاجتماعية في المجتمع المحلي. فبعد هيمنة المسجد، الحي، السوق، الحمّام والمدرسة القرآنية، سيأتي زمن بروز وانتشار أثر الرياضة، الراديو والسينما. الأخيرة التي أدخلت مفردات جديدة على الثقافة الشبابية والتي تضمنتها أفلام الويسترن والأفلام الصامتة لشارلي شابلن والأفلام المصرية العاطفية، التي أعادت صقل معايير الجمال وزاحمت الجمود الذي ميز القيم التقليدية. ظهور الرياضة والرواج الكبير الذي عرفته البعض منها (كرة القدم، الملاكمة، سباق الدراجات) لعب دورا كبيرا في بلورة الفكرة الوطنية وعلى الأخص التعبير عنها جماهيريا في إطار المنافسات الدورية التي تؤطرها النوادي، كما أن علاقة الشباب بالجسد وبصورة الجسد قد عرفت تحولات ملحوظة لجهة ميلهم إلى تبني اللباس الغربي والتخلي عن اللباس التقليدي. كذلك مكّن الراديو عديد العائلات الجزائرية الساكنة في المدينة من الاطلاع على أخبار العالم واكتشاف تفاصيل الأحداث والنزاعات الدولية.

مقابل صعوبة الجزم بتجانس هذه الفئة الاجتماعية الجديدة الحاضرة على الساحة الحضرية الجزائرية إلا أنه من غير الممكن في نفس الوقت عدم الانتباه والإقرار بأننا بصدد بوادر متقدمة لثقافة حضرية جديدة لم تعمّ كافة المجتمع لكن قيادة عنصر الشباب لها، يؤشر على بدء بروز طريقة جديدة في عيش الهوية العربية الاسلامية والعلاقة بالآخر، يميزها مجموعة من الاتجاهات وطريقة في الوجود والذوق والممارسات الثقافية والاجتماعية المتمايزة عن ما سبقها من نماذج قيمية وسلوكية.

مع وصول آثار الأزمة الاقتصادية العالمية 1930 إلى الجزائر، ورفعها من أعداد البطالين في المدن والأرياف، أصبحت صورة الشاب الجزائري البطال المتجول في أحياء المدينة باحثا عن عمل يومي (بيع الجرائد، طاولة لبيع الخضر، اعمال الصيانة المنزلية، تنظيف الاحذية، الحمّالة...)، صورة مألوفة، كما أن الوضع الاقتصادي المأزوم دفع بالعائلات القاطنة في الريف إلى إرسال بناتهم للعمل في بيوت

[19] K. Rarrbo, Op-cit., pp 46-47.

المعمرين كخادمات أو كحاضنات للأطفال. لقد كانت تجربة الأزمة الاقتصادية للثلاثينيات مجالا خصبا لانكشاف الوعي الشبابي على عمق البؤس واللامساواة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي سببها الاستعمار للمجتمع الجزائري. لقد هيأت هذه الازمة الظرف لأن تدخل "المدينة المسلمة مرحلة غليان اجتماعي بارز، خصوصا في الفترة الممتدة ما بين فيفري 1933 وفيفري 1935"،[20] حيث تتالت المظاهرات والمسيرات للعمال والبطالين احتجاجا على الوضع القائم.

على الرغم من محدودية البروز الثقافي والسياسي للشباب في المدينة مقارنة بالعدد الإجمالي لهم في كل المجتمع الجزائري إلا أنهم دخلوا مرحلة الفعل المنظم مؤسسيا بدء من سنة 1935، سنة إنشاء الكشافة الاسلامية الجزائرية بقيادة محمد بوراس. وهي المنظمة التي ستعرف وتيرة انتشار كبيرة بدء من 1936 إلى أن تتوج بأن تصبح تنظيما شبابيا فيدراليا سنة 1939. وعلى خلاف شبيبة المؤتمر الاسلامي (ج. ع. م. ج) والشبيبة الشيوعية، فإن الكشافة مثلت استثناء كونها التجسيد الفعلي لمنظمة شبابية مستقلة ولأنها كانت كذلك فلقد تمكنت من "المزاوجة بين الحداثوية (le modernisme) خصوصا قيم الطبيعة والجسد والتقنية .. والتمسّك بالتراث الثقافي للعالم العربي والاسلامي"،[21] مدفوعة لذلك بحس وطني وأخلاقي واضح، وربما هو الأمر الذي يفسر تطور ونمو هذه الحركة الكشفية بموازاة وعلى مقربة من التيار الاستقلالي الذي مثلته حركة انتصار الحريات الديمقراطية/حزب الشعب.

يبقى القول أنّ اختلاف القراءات السوسيولوجية لهذا السياق التاريخي تحديدا (مرحلة ما بين الحربين)، خاصة ما تعلق بواقع فئة الشباب ومدى تشكلها كقوة اجتماعية وسياسية مستقلة، والاختلاف في تعريف موقعها السوسيولوجي بحكم إقامة غالبية الجزائريين خارج المدن، أي وقوعهم خارج حدود تأثير هذه الدينامية السوسيوثقافية وانخفاض نسب تمدرس فئة 12-25 سنة وكذا

[20] K. Rarrbo, Op-cit., p 140.
[21] O. Carlier, Op-cit., p 139.

انخفاض متوسط سن الزواج؛ رغم كل هذه العناصر الذاهبة في اتجاه تحجيم أثر وقوة حضور الظاهرة الشبابية في تلك الفترة من تاريخ الجزائر وعدم تأسسها كمفردة اجتماعية إلا أن الاكيد في مقابل هذا هو بروز "روح شبابية" ايديولوجيا تجسدت على أرض الواقع في ممارسات وطرق جديدة في الفكر والفعل والقول مغروسة بعمق في الوسط الحضري.

2. الشباب في مرحلة ما بعد الاستقلال:

لا يشكل العامل الديمغرافي وحده العامل الحاسم وراء صقل وبناء الشباب/الشبيبة كمفردة اجتماعية وسوسيولوجية، كما تقول بذلك عديد التحليلات التي يغريها الكمّ والهوس بالعدد. فعلى رغم تمتّع فئة أقل من 30 سنة بموقع الاغلبية في التشكيلة السكانية الجزائرية منذ منتصف السبعينيات وإلى اليوم (حسب احصائيات 1991 فإن أعمار 55% من الجزائريين أقل من 20 سنة، في حين أن نسبة الأقل من 30 سنة هي 72%)،[22] واحتلالهم المشهد الاجتماعي بأعدادهم الكبيرة في شوارع المدن واحياءها، إلا أن ما يقف وراء بروزهم كمفردة اجتماعية وسوسيولوجية، أي كفاعل سياسي فعلي، هو عوامل أخرى تجمع بين انتشار التعليم والتمدرس (خاصة في الطورين الأول والثاني) وارتفاع متوسط سن الزواج والوافدين الجدد من الأرياف وتمدد المرحلة العمرية التي تسبق دخول سوق العمل.

في جانب التعليم والتمدرس وقبل إعلان الاستقلال بسنوات عملت السلطات الاستعمارية في إطار مخطط قسنطينة سنة 1958 على انتهاج سياسة جديدة في مجال تعليم الجزائريين وفتح أبواب المدارس الفرنسية لأبناءهم. لكن هذا الإجراء السياسي في أصله لم يكن ليغير موازين الثقل الاجتماعي لناحية "تعميم" للتعليم، لكنه وبالمقارنة مع نسب التمدرس سنوات الثلاثينيات والأربعينيات شكل نقلة نوعية (الجدول).

[22] Annuaire statistique de l'Algérie, ONS, Alger 1992.

جدول رقم (01): يبيّن أعداد ونسب تمدرس الأطفال والشباب الجزائريين قبل 1962

	الابتدائي	الثانوي	التعليم العالي
1930	68.000	700	100
1945	100.000 (%8)*	---	---
1955-1954	306.736 (%15.4)*	6260	589
1961-1960	684.028 (%30.2)*	11760	1317

المصدر: Kamel Rarrbo, Op-cit., p 51[23]

(*) نسبة المتمدرسين من مجموع الاطفال الجزائريين في سن 6 إلى 14 سنة

يتضح من الجدول ان الارتفاع الذي شهده عدد المتمدرسين من الأطفال والشباب الجزائريين على علاقة واضحة باندلاع ثورة التحرير (1954-1962) وأنه وعلى الرغم من دعوة ج. ت. و للطلبة الجزائريين الذين يزاولون تعليمهم في الثانويات والجامعات في 9 ماي 1956 إلى اللحاق بصفوف جبهة وجيش التحرير إلا أن النسب واصلت الارتفاع. لكن لم يكن بالإمكان الحديث عن "تعميم" ودمقرطة للتعليم (75% من الاطفال بين 6 إلى 13 سنة) إلا بحلول السبعينيات والجزائر طبعا مستقلة.

كان واضحا بالنظر إلى حجم الحرمان الذي عاناه الجزائريون طيلة فترة الاستعمار من التعليم، توجه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلى بذل جهد معتبر لأجل دمقرطة التعليم وفتح المجال لاستفادة كل

[23] اعتمادا على الاحصائيات التي أوردها كل من:

Charles-Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine : de l'insurrection de 1871 au déclanchement de la guerre de libération**, Ed Puf, Paris, 1979 ; A. Léon, **Colonisation, Enseignement et Education : Etude historique et comparative**, Ed Harmattan, Paris, 1991.

الجزائريين من "الحق في التعليم"، ولقد تم "بالفعل استثمار ما يقارب ربع ميزانية 1963 في التعليم والتكوين".[24] كان نتيجة هذا التوجه ارتفاع عدد المسجلين من التلاميذ من 900.000 سنة 1963 (8.5% من مجموع السكان في الجزائر) إلى 4.360.000 بعد عشرين سنة من الاستقلال (1982)، ليصل سنة 1992 إلى 7.245.000 تلميذ في كل الأطوار.[25]

لقد ساهم التطور الحاصل في أعداد التلاميذ في الطورين الثاني والثالث بشكل حاسم ودائم في صياغة وتعميم نموذج "الشاب/المراهق" في مختلف المكونات الطبقية للمجتمع. وفي هذا الإطار تؤشر الاحصائيات على أن نسبة تمدرس الفئة العمرية 12-18 سنة قد ارتفعت خلال المواسم الدراسة الممتدة من 1988 إلى 1991 إلى نسبة 53% بعدما كانت في 1965 بنسبة 7% وفي 1975 بنسبة 20%.[26]

إذا، وبارتفاع أعداد الفئات العمرية الشابة (Juvénile) الحائزة على مقاعد في المدرسة وتعميم التعليم، صرنا امام إعادة تعريف تدريجي لأشكال المراهقة ولمرحلة ما بين العمرين (الطفولة والشيخوخة) في الجزائر المعاصرة. الميزة الأساسية في هذا التحول هو الامتداد الزمني للمرحلة البينية، مرحلة الشباب، التي صارت تمتد إلى حين نهاية التكوين الجامعي. لكن وفي مقابل هذا وجد الوقوف على حالة التفاوت الذي ميزت نسب تمدرس الإناث في مقابل الذكور، 73% للإناث و89.6% للذكور سنة 1986-1987 مع ارتفاع الفارق في المناطق الريفية أين تسجل الإناث نسبة تمدرس 45.8%.

عامل آخر ساهم بدءا من السبعينيات في تعزيز وتعميق الهيكلة العمرية للمجتمع الجزائري هو عامل الهجرة من الريف نحو المدينة، خاصة وأن الدراسات السوسيولوجية أبانت عن حجم التفكيك والتغيير الذي عرفته المدن الجزائرية بفعل دينامية التمدين السريع. ارتفعت نسبة القاطنين في المدن من الجزائريين من 31% سنة 1966 إلى 49.6% سنة 1987،[27] ما يعني أن ما لا يقل عن 50% من

[24] K. Rarrbo, Op-cit., p 52.
[25] Ibid, p 52.
[26] اعتمادا على احصائيات اليونيسكو. ورد في:
K. Rarrbo, Op-cit., p 53.
[27]

الشباب الجزائري مطلع التسعينيات من القرن الماضي متشبعون بالقيم الحضرية وبالنماذج السلوكية المدينية.

من نافل القول أن الجهة الأكثر تدخلا في بروز هذا الواقع الشبابي الجديد بعد الاستقلال هو الدولة، من خلال دورها الحاسم والأحادي في مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها تماشيا مع الخط الايديولوجي المعبر عنه في مواثيقها الرسمية حيث أفردت الشباب رفقة "القوى الاجتماعية للثورة" قبل 1989 ثم الشباب كفاعل اجتماعي وسياسي منفرد، بمكانة متميزة. إن ارتفاع وتيرة الاهتمام والعناية من طرف الدولة بفئة الشباب مرتبط بما صاروا يمثلونه من رهان سياسي كبير، خاصة مع تأكد احتلالهم للصفوف الأولى للحركات الاحتجاجية، ما دفع عالم الاجتماع عبد الناصر جابي مثلا إلى الحديث عن الشباب في المجتمع الجزائري كجيل جمعته لحظة الاحتجاج كلحظة جيلية مميزة.

استمرارا مع عرض اهم ملامح سياسة التأطير الدولتي لفئة الشباب، نجدها تقوم على قاعدة القانون الوضعي الذي يحدد الاعمار وعلى خطاب سياسي ومجتمعي يعرّف الحقوق والواجبات التي لـ/وعلى الشباب. من ناحية أخرى وفيما يتعلق بالاستراتيجية الاعلامية والسياسية المتبعة من طرف الدولة في تعاملها وتأطيرها لفئة الشباب، يُلاحظ قوة استثمارها ماليا في قطاع الرياضة والتنشيط الثقافي مجندة لذلك عديد الجمعيات والتنظيمات المحلية والوطنية التي بادرت هي لإنشاءها بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

إضافة إلى ما خلفته أحداث 8 أكتوبر 1988 من آثار سياسية كبيرة ولو على المستوى الدستوري/الشكلي، واعلانها بدأ تجربة الممارسة الديمقراطية المجهضة، إضافة إلى هذا فإن هذه الأحداث غيرت من مقاربة الدولة ومن سياستها اتجاه موضوع الشباب، بالقدر الذي جعلها تهتم أكثر بقضايا الادماج المهني وخلق فرص العمل لما تمثله حالة البطالة واللاعمل من خطر على السلم

الاجتماعي وعلى تحريك عجلة الاحتجاج خاصة في المدن الكبرى. هذا التوجه الذي كرسته مرحلة ما بعد أكتوبر 1988 هو الذي لازال إلى اليوم يشكل الإطار السياسي والايديولوجي الذي تتعامل وفقه الدولة ومختلف إداراتها مع فئة الشباب، خاصة بعد انحصار التهديد الأمني الذي عاشته الجزائر طيلة التسعينيات واستفادة خزينة الدولة من ارتفاع قيمة الموارد الريعية بدءا من 1999. تفادي الدولة عدم الأخذ بضوابط المنطق الاقتصادي في إطار سياسات التشغيل ودعم الاستثمار التي أشرفت عليها الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دليل على تواصل العمل بمنطق سياسوي شعبوي الهدف منه شراء السلم الاجتماعي وإبقاء الشباب تحت السيطرة وفي حدود التسوية الاجتماعية الريعية.

من بين الأدوات التي تعتمدها الجهات الرسمية في تأطيرها وتسييرها للشأن الشبابي في الجزائر، يمكننا إحصاء الخطاب، القانون والفعل التنفيذي. فمنذ الاستقلال حرصت الدولة على أداء هذا الدور وأنتجت لنفسها وطوّرت أدوات للتأطير ولإلهاء الشباب. من ناحية الخطاب الموجه للشباب، نلحظ نزعته الواضحة نحو ممارسة نوع من الوصاية عليهم عن طريق رسم ملامح دور ومكانة اجتماعيين محددين لهم، والتأكيد الدائم على مفردة "الواجب" والدور التاريخي المنتظر منهم أداءه والتحديات الكبرى التي عليهم رفعها. هذا الشكل من الخطاب هو في الحقيقة نوع من المزايدة الخطابية لأنه يحيل ضمنيا إلى كفاح وتضحيات "جيل الثورة" ليقول لشباب اليوم لم تصلوا بعدُ إلى مستوى الكفاءة والثقة المأمولين لذا عليكم الانتظار والعمل أكثر كي تصير لكم سلطة القرار. الميثاق الوطني 1986 يؤكد على أن "الشباب الذي ساهم في الأمس في ثورة التحرير، لا يمكنه اليوم البقاء خارج معترك الثورة والمشاركة في تشييد المجتمع الجديد"؛[28] السؤال هو هل أن الشباب هم من قرر "البقاء خارج معترك الثورة" و"رفض المشاركة في تشييد المجتمع الجديد"؟ أم أن "انسحابهم" و"تخلّفهم" هو رد فعل ومؤشر على أزمة شرعية تعانيها النخبة الحاكمة؟

[28] La charte nationale, Ed FLN, Alger, 1986, p 39.

لقد آمنت الدولة قبل 1989 وبعدها بازدواجية الدور الذي بإمكان الشباب لعبه؛ فإما دور ايجابي لصالح "الثورة" و"المصلحة العليا للوطن" وإما دور سلبي يتهدد الدولة والمجتمع. "مثل هذه الشبيبة، في حال تمّ تنظيمها على الشكل المطلوب وأُدمجت في مشروع بناء الوطن ولُقنت المثالية الاشتراكية، فستكون عونا كبيرا .. لكن إذا ما تركت لنفسها، فستكون مصدرا لعديد الصعوبات".[29] واضح حرص الدولة على تقديم وفرض نموذج وتوجه سياسي وايديولوجي وحتى سلوكي محدد على الشباب اتباعه وتقمص الدور المطلوب منهم (على الشباب استغلال معارفه لصالح الجماهير الشعبية (ميثاق 76)؛ على الشباب تقع مسؤولية مواصلة الثورة وتسيير الاشتراكية (ميثاق 86)).

رابعا. واقع الشباب الجزائري من منظور المقاربة الجيلية:[30]

شكلت أحداث ما اصطلح على تسميته إعلاميا بـ"الربيع العربي"، مناسبة قوية لعودة الحديث المكثف عن الدور السياسي الكبير للشباب، وللبحث الاكاديمي والتقصي الإعلامي في ماهية الخصائص الاجتماعية والثقافية لهذه الفئة من المجتمع. ففي حالة مصر تمّ التأكيد على أن من قاد المظاهرات وسيّر عمليات الاعتصام وتنظيم الوقفات في مختلف المدن كانت نخبة من الشباب المدينيين المجيدين للغات الأجنبية والمتحكمين في تقنيات الاعلام والاتصال الجديدة. لذا فإن عودة الأخذ والحديث بالمقاربة الجيلية وفي قلبها الشباب كفاعل أساسي ومحوري، راجع إلى ما شكلته البلدان العربية من مجال خصب لقطيعة اجتماعية وتناقض سياسي وايديولوجي على أساس عُمري، لم يحدث بنفس

[29] La charte d'Alger, 1er congrès du FLN, 1963, p 83.

[30] نخصّص هذا العنوان لعرض ومناقشة الأطروحة التي طورها عالم الاجتماع الجزائري عبد الناصر جابي وخصّها الفصل الأول من كتابه "لماذا تأخر الربيع الجزائري؟". تعتمد الدراسة على قراءة جيلية لأزمة الانتقال السياسي في الجزائر، كما تعرض لتوصيف دقيق للخصائص الاجتماعية والقيمية لكل جيل على حدى ولطبيعة العلاقة بين الأجيال الثلاثة، وللصورة التي يحملها كل جيل من هذه الأجيال عن الآخر. أنظر:

عبد الناصر جابي، "مأزق الانتقال السياسي في الجزائر". في: **لماذا تأخر الربيع الجزائري؟**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، ص 11-38.

القوة والوضوح إلا في عهد موجة الاحتجاجات التي عرفتها عديد البلدان الغربية نهاية الستينيات من القرن الماضي (أحداث ماي 1968 الشبابية في فرنسا الذي أوقعت بشارل ديغول).

يعتبر عبد الناصر جابي أن الربط واضح والعلاقة قوية ما بين التحولات الديمغرافية التي عرفتها المجتمعات العربية بدء من السبعينيات من القرن الماضي والحراك السياسي الذي عاشته في السنوات الأخيرة، بدء من 2010. فما أفرزه التعليم من "خروج المرأة إلى العمل المأجور وتنظيم النسل والهجرة إلى المدن وتفكيك قيم التنشئة الاجتماعية التقليدية وتواجد أكثر للأسرة النووية"،[31] شكلت عاملا حاسما في بروز "الأنا الجيلية للشباب" والمبادرة إلى الحراك "من خارج مؤسسات الأب السياسية".[32]

فيما يخص حالة الجزائر تحديدا، يرى جابي ان البحث في البحث في تاريخ وواقع الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من داخل المقاربة الجيلية كفيل بأن يتيح إنارة قوية على خفايا الصراع والتناقضات التي تقف وراء الازمة وعلى الآليات التي تشتغل لإعادة إنتاجها. لذا فهو يعتمد على أعمال كل من عالم الاجتماع الألماني كارل مانهايم (K. Mannheim) وعالم الديمغرافيا والتاريخ الفرنسي إيمانويل تود (E. Todd)، من اجل تحديد دقيق لعناصر العلاقة بين الشباب والسياسة. في هذا الإطار يرى تود أن انتشار التعليم سرعان ما يضطر علاقات السلطة داخل العائلة إلى التغيير كما يدفع في اتجاه تبني ممارسات وقيم اجتماعية جديدة، تساهم بدورها في إعادة صياغة السلطة ضمن العلاقات الاجتماعية خاصة العلاقة رجل/امرأة والعلاقة أب/ابن، و"تؤدي هذه القطيعة متعددة المستويات ضمن العلاقات السلطوية إلى إرباك كامل للمجتمع وفي الغالب إلى انهيار مؤقت للسلطة السياسية يمكن أن يكون عنيفا ... إن انتشار التعليم وتحديد النسل هو عصر الثورات في الغالب".[33]

---

[31] نفس المرجع، ص 12.

[32] نفس المرجع، ص 12.

[33] Emmanuel Todd, **Le rendez-vous des civilisations**, Ed Seuil, Paris, 2007, p 32. Cité par : عبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص 13.

من جانب آخر، يحاول مانهايم نحت تعريف موضوعي لمفهوم الجيل من خارج الاطر الصلبة للبيولوجيا واعتمادا أكثر على المحددات السوسيولوجية والتاريخية، فيتحدث عن ما أسماه بـ "اللحظة الجيلية" التي تميز كل جيل عن الآخر بالعودة إلى لحظة تاريخية بعينها شكلت كتجربة وجودية مصدرا أساسا لوعي جماعة اجتماعية محددة، "وتدفع به إلى أن يسلك سلوكات معينة، ويتميز بثقافة سياسية تجعله يختلف عن الأجيال الأخرى".[34] وعن ما يؤسس لوحدة جيل ما ويقوي العلاقات بين أفراده، يذهب مانهايم إلى أنّ "أول شيء يبرز عندما نتصور وحدة جيل محدد هو ذلك التقارب العميق للمكونات التي تملأ وعي كل فرد، ومن وجهة نظر سوسيولوجية فللمكونات اهميتها ليس بسبب معانيها ودلالاتها ولكن لأنها تشكل من أفراد معزولين مجموعة، لأنها تملك قوة تنشئة اجتماعية".[35]

اعتمادا على هذا يحاول جابي رسم تفاصيل الخريطة الجيلية للجزائر، معلنا أننا "أمام ثلاثة اجيال سياسية أساسية ... الجيل الاول الذي قاد ثورة التحرير وأنجز الاستقلال الوطني واستمر على رأس الدولة الوطنية بعد الاستقلال الى اليوم ... الجيل الثاني الذي ولد في السنوات الأخيرة من حرب التحرير وبدايات الاستقلال وهو جيل يبقى مختلفا عن الجيل الاول على مستوى أكثر من صعيد ... أما الجيل الثالث، الأصغر سنا، فهو جيل الفعل المباشر، الذي ولد وعاش وتربى في فترة ما بعد الاستقلال، جيل قاد الحركات الاحتجاجية وعبّر من خلالها عن رفضه لأوضاعه ومعارضته للفئات الحاكمة". وفي معرض حديثه عن هذه لفئات الثلاث، يفترض جابي وجود سيناريوهين للانتقال السياسي في الجزائر؛ الاول هو سيناريو الانتقال الهادئ والسلس للسلطة من الجيل الأول إلى الجيل الثاني، خاصة وأن المعرفة التي لدى افراد الجيلين حول بعضهما البعض والرصيد الايجابي الذي لدى كل واحد منهما لدى الآخر، يشكل موضوعيا عاملا مسهلا لهذا النوع من الانتقال. لكن في حال تعسّر هذا السيناريو، فسنكون لا محالة امام سيناريو آخر، سيناريو الانتقال العنيف، طرفاه الجيل الأول والجيل الثالث. هذا السيناريو

---

[34] Karl Mannheim (Trad : G. Manger), **Le problème des générations**, Ed Nathan, Paris, 1990, p 7. Cité par :

عبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص 13.

[35] K. Mannheim, Op.cit., p 19.

ستفرضه قوانين البيولوجيا بفعل أن العمر المتقدم لمكونات الجيل الاول تجعل من احتمال استمرارهم في الحكم لسنين أخرى احتمالا ضعيفا ومع الهجرة الواسعة لعديد كفاءات الجيل الثاني واختيار البعض منهم التوجه الى التقاعد ومع تصاعد احتجاجات وضغط طلبات الجيل الثالث فستحول الأمور إلى الجيل الثالث آليا لكن من دون أي تحضيرات مسبقة جادة ومتفق عليها.

ليست هذه هي التجربة الجيلية الاولى التي تعرفها الجزائر، فجابي يلفت النظر إلى أن مثل هذه الاشكالات الديمغرافية السياسية المرتبطة بالأجيال السياسية ودورها المحدد في علميات الانتقال قد عاشته الجزائر بشكل واضح وعميق بمناسبة إعلان اندلاع ثورة التحرير بدء من الخمسينيات، "فقد قاد جيل الفعل الثوري والحسم العسكري للمسألة الوطنية (مجموعة الـ 22) .. انقلابا فعليا على جيل الأب ممثلا في زعيم الحركة الوطنية مصالي الحاج".[36] وعودة إلى راهن المواجهة الجيلية في جزائر اليوم، نورد الخصائص الاجتماعية لكل جيل على حسب ما حددها جابي في دراسته.

1. الجيل الأول، جيل الثورة وبناء الدولة:

التجربة التي شكلت اللحظة التاريخية/الجيلية الجامعة لأفراد هذا الجيل هي من دون منازع مشروع ثورة التحرير ومن بعدها تجربة بناء الدولة وتسيير شؤونها –إلى اليوم-. "إنه الجيل المؤسس بأتم معنى الكلمة"، هو جيل عاش تجربة سياسية واجتماعية ثرية، حيث ناضل قبل الاستقلال في صفوف مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والعمالية التي كانت تملأ الساحة في الجزائر وخارجها. ولقد كانت الفكرة الوطنية والقومية هي المشروع الايديولوجية الذي شدّ إليه الكل.

إن "الجيل الأول، ابن الحركة الوطنية والاستقلال، رغم أصوله الريفية والشعبية الغالبة، فلقد عرفت مواقعه الطبقية تحولات جديدة بعد الاستقلال، نظرا لارتباطه المباشر بتسيير الدولة الوطنية والريعية التي بادرت بتبني نموذج تنمية اعتمد على دور مركزي للقطاع العمومي التابع للدولة، وهو ما جعل هذا

[36] ناصر جابي، نفس المرجع، ص 15.

الجيل على رأس المستفيدين من التسيير الريعي للدولة الوطنية واقتصادها المسير مركزيا، جيل ظهرت عليه الكثير من علامات الثراء".[37]

إذا هو جيل ارتبط تاريخه ومصيرة بتاريخ ومصير الدولة الوطنية، التي احتكر تسييرها وصنع القرار فيها، ولقد كانت نظرة الجيلين إليه "عموما أكثر ايجابية عندما كانت تجربة تسيير الدولة في حالة صعود في بداياتها الأولى بعد الاستقلال ولمدة اكثر من عقدين على الأقل، لتتأثر هذه الصورة سلبا بصعوبات تسيير الدولة الوطنية التي استفحلت بدء من النصف الثاني لثمانينيات القرن الماضي".[38]

ولقد عمل هذا الجيل المنحدر من أصول ريفية على الاستثمار في ايديولوجيا في خطاب وطني شعبوي مال مع الوقت ومع انحصار الموارد الريعية إلى المحافظة اكثر ، وابتعدت به عن المقولات اليسارية التي اسس عليها تصوره ومشروعه للثورات الثلاث. وبالرغم من التجربة الحزبية التعددية التي عاشها هذا الجيل قبل 1954 ونشأ سياسيا داخل أحضانها، إلا ان خياره بعد الاستقلال كان لصالح الأحادية التي استمر بالإيمان فيها والدفاع عنها باستماته حتى "عندما تخلى عن تجربة التسيير العمومي للاقتصاد". كما أن من خصائص هذا الجيل وجود نزعة أبوية قوية جعلته يمارس السلطة في سن صغيرة جدا ويستمر في ممارستها واحتكار حيازتها إلى اليوم، معتقدا ومدافعا على فكرة محدودية قدرات الجيلين الآخرين وحاجتهما دوما لوصايته واستمرار وجوده في سدة الحكم. كما انه يرى "أن الأجيال الأصغر سنا منه لازالت قاصرة ولا تملك تلك الشرعية الثورية التي بنى عليها هو مجده السياسي. أجيال مشكوك في ولاءها للجزائر ولا تملك التجربة التي تسمح لها بالوصول إلى مراكز القرار السياسي، أجيال تبقى صغيرة في السن والتجربة، مهما كان عمرها البيولوجي الفعلي. مثل الأب تماما الذي ينظر لأبناءه كأطفال مهما بلغ بهم السن وتنوعت تجربتهم وزاد علمهم وتأهيلهم".[39]

---

[37] نفس المرجع، ص 18.

[38] نفس المرجع، ص 19.

[39] نفس المرجع، ص 19.

2. الجيل الثاني، جيل الاستقلال والبناء الوطني:

ولد أبناء هذا الجيل في السنوات الأخيرة للثورة وفي بدايات الاستقلال، "استفاد من فرص التعليم الواسعة التي وفرتها الدولة آنذاك"، وعلاقته بالمدينة وقيمها ونمط عيشها تختلف عن علاقة الجيل الأول بها، حيث انه "دخلها صغير السن أو ولد فيها". هو كذلك وهي من اهم خصائصه جيل منفذ للسياسات ولقرارات الجيل الاول. لم يمارس السلطة الفعلية يوما، لكن تكوينه العالي أهله للتكفل بشؤون التسيير اليومي لمؤسسات الدولة ولاقتصادها، وهو بهذا المعنى يحتل "موقعا مفصليا بين الجيلين الاول والثالث، فهو في علاقة يومية مع لجيل الاول الذي يعمل لصالحه كمنفذ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه في علاقة مباشرة ويومية مع الجيل الثالث الذي يقوم بتسييره داخل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية ... مما يعني انه الجيل الوحيد الذي يملك علاقات مباشرة مع الجيلين، فهو من هذه الزاوية جيل تجسير بين الأجيال داخل المجتمع".[40]

سياسيا، فإن تجربة هذا الجيل مع العمل الحزبي تبقى محدودة جدا، بحكم هيمنة الأحادية حتى 1989، الأمر الذي لم يمنع البعض من الاسماء المنتمية إليه التوجه إلى العمل السياسي السري، وكذا لسبب انشغاله عن السياسية بمهام الإدارة والتسيير الموكلة له في عالم الشغل، الانتاج والإدارة. ولقد كان لتقسيم العمل السائد بين السياسي والتسييري داخل التجربة السياسية الجزائرية، دور مباشر في ابتعاد أفراد هذا الجيل عن ممارسة السياسة فعليا. كما ان واقع الانقسامية اللغوية التي تميز الحقل الثقافي واللغوي وكذا السياسي الجزائري حاضرة أكثر ضمن هذا الجيل، فالفئات الأكثر تكوينا فيه تستمر بحكم اختصاصها وبطبيعة عملها في تسيير المالية والاقتصاد في استعمال والتحدث بالفرنسية، أما الباقي من العاملين في التعليم والإدارة المتحكمين باللغة العربية فكانت لهم أكثر من غيرهم المبادرة في الشأن السياسي والايديولوجي لقرب اهتمامهم بقضايا المجتمع واللغة والدين.

[40] نفس المرجع، ص 20.

الواضح أن هذا الجيل الذي يطابق تاريخيا تجربة الطبقة الوسطى الجزائرية، قد عانى اكثر من غيره من الانقسامية اللغوية التي بفعل التسيير السياسوي لها تحولت إلى قطاعية في الدولة.

اختلاف التجربة السياسية والاجتماعية لهذا الجيل عن تجربة الجيل الذي سبقه، لم يكن كافيا لأن يكوّن لنفسه فكرة وطنية بعيدة عن فكرة الجيل الاول، "حتى إن تدثرت أحيانا بغطاء يساري او ديني أو حتى ثقافوي أمازيغي". فعمل جيل الاستقلال تحت وصلية الجيل الاول جعلته غير قادر على إحداث القطيعة معه، لتورطه هو كذلك في تسيير شؤون البلد، "يمكنه ان ينتقد التسيير السياسي للجيل الاول لكنه لا يمكنه الثورة ضده ولا هو يفكر فعلا في مواجهته. إنه جيل لم يتعود على المبادرة السياسية المستقلة".[41]

بالنظر إلى التجربة الثرية التي عاشتها مختلف فئات الجيل الثاني، ولرأسماله المعرفي، تبقى ردة فعله السلبي اتجاه اتخاد موقف "حازم" من الجيل الاول خصوصا استئثاره بالسلطة والقرار، تبقى مدعاة سؤال ملح. إذ كيف لهذا الجيل الذي وقف على السقوط المدوي للبلد لاقتصادها ولمؤسسات الدولة فيها أن لا يثور ضد شرعية الجيل الاول ويدخل معه في مواجهة دائمة؟ يرى جابي ان الجواب على مثل هذا السؤال يوجد في تفاصيل عملية التنشئة السياسية والاجتماعية التي تعرّض لها هذا الجيل، حيث كان للحضور القوي رمزيا وماديا للأب ولقيم الطاعة والالتزام والانصياع لأمر الكبير في السن، دور حاسم في ما آلت اليه ممارسات جيل الاستقلال. وعلى الرغم من وجود حالات تذمر وغضب لدى عديد تشكيلات هذا الجيل من الواقع السياسي الاجتماعي والاقتصادي الذي وصلت اليه البلاد، إلا أنه "لا يملك امكانية التحول إلى ثورة ضد جيل الآباء".[42]

[41] نفس المرجع، ص 21، 22.

[42] نفس المرجع، ص 23.

3. الجيل الثالث (الشباب)، جيل الفعل المباشر والحركات الاحتجاجية:

تلاقت تاريخيا لحظة الميلاد السياسي لهذا الجيل وبداية حضوره وفرض نفسه في المجال العام، مع بروز علامات واضحة على فشل مشاريع الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. هو "جيل فتح عينيه على الدولة وهي تتخبط في عديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جراء التعب الذي بدأ يظهر بوضوح على المؤسسات المركزية التي اعتمدها النظام السياسي وعوّل عليها كمؤسسات للتغيير الاجتماعي مثل المدرسة والمؤسسة الصناعية"[43]. ارتفاع معدلات البطالة والتسرب المدرسي وتسارع وتيرة انحلال البنية الصناعية للبلد، جعلت من جيل الشباب على رأس ضحايا الفشل الذي شهدته تجربة المشروع الوطني.

لقد انفرد هذا الجيل بعلاقة خاصة مع المدينة، كمجال خاص نشأ داخل أحياءه وأزقته متفاعلا قدر الإمكان مع النقص الكبير في فضاءات الترفيه والتسلية فيها، وحيث وجد في السوق والملعب ثم في المسجد مجالا للتعبير عن نفسه ولانطلاق فعل جماعي غاضب . "لقد بادر هذا الجيل بالاحتجاج، كشكل رئيس للتعبير عن نفسه وعن مطالبه، رافضا الانخراط في المؤسسات الرسمية القائمة، وحتى تلك التي كونتها المعارضة لاحقا كالحزب والجمعية والنقابة، مشككلا في الخطاب السياسي والاعلامي الرسمي" ولقد مثلت الجبهة الاسلامية للانقاذ استثناءا في هذا الاطار، حيث كان الاسلام الراديكالي الذي قادته الفكرة السياسية الوحيدة التي لاقت لدى أوساط الشباب قبول واحتضانا كبيرين، لسبب الحضور القوي للدين كوسيلة تجنيد سياسي ولسبب كذلك الخطاب الراديكالي الذي استثمرت فيه الجبهة ولسبب الخاصية الاستقطابية لمشروعها اليوتوبي التي لاقى احباطات وانكسارات جيل بكامله واعاد احياء الامل بتحقيقها، وهذا تأكيد على حقيقة أن "الجبهة الاسلامية للانقاذ هي أقرب لمنطق الحركات الاحتجاجية منها إلى التنظيم الحزبي".[44]

---

[43] نفس المرجع، ص 23.

[44] نفس المرجع، ص 24.

لقد شكلت الاحياء الشعبية والملعب ولاحقا المسجد المنطلق الأساس للحركة الاحتجاجية الشبابية، التي "ظهرت كحركات خام، من دون تأطير فعلي، ما جعلها قابلة لتكرار نفسها كمطالب وحتى كأشكال تعبيرية دون ان تصل إلى تحقيق غاياتها". المأزق الذي أفضت اليه المواجهة بين الجيش والجبهة الاسلامية للإنقاذ وصار يتهدد الدولة والمجتمع، جعل الشباب "مع بداية الألفية الجديدة ينتهجون أشكالا تعبيرية يغلب عليها الطابع الفردي ... بعد استفحال الشعور بصعوبة التغيير الجماعي. فزادت نسب الانتحار لدى الشباب وكثرت معدلات استهلاك المخدرات وارتفعت موجة الهجرة السرية، بل وظهرت موجات تديّن سلفي جديدة تركز على نوع من الخلاص الفردي عكس الحل الجماعي الذي كان ينادي به الاسلام السياسي الجذري في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات".[45]

4. العلاقة ما بين الأجيال الثلاثة:

تقوم نظرة كل جيل إلى الآخر على التجربة التاريخية لكل واحد منها وعلى خصوصيات التجارب التي جمعتهم فيما قبل، فعمل الجيل الثاني كمنفذ لدى الجيل الأول في كل ما له علاقة بشرون التسيير وتأطير المجتمع، جعلته يحتفظ له بدرجة واضحة من الاحترام والتقدير لدوره إبان فترة ثورة التحرير وقيادة مشروع البناء الوطني. وهي علاقة تقطع بشكل واضح مع علاقة الجيل الثالث بالجيل الاول، فرفض الشباب "دخول مؤسسات الجيل الاول السياسية والثقافية الرسمية" وعدم اعترافهم بها، يعكس حقيقة النظرة السلبية التي يحملونها نحو أداء الجيل الأول في الحكم من الاستقلال إلى اليوم.

أما عن علاقة الجيلين الثاني والثالث، فيرى جابي أنها "الأكثر موضوعية وقربا" بحكم تماهيها مع علاقة "الأجير برب العمل"، فهي "علاقة متوترة ونزاعية لكنها ليست علاقة رفض أو بعد نفسي"، ورغم تأثّر هذه العلاقة بتبعات الازمة الاقتصادية والوضع الاجتماعي الصعب إلا أنها لم تصل إلى سلبية العلاقة التي هي بين الجيل الثالث والجيل الأول. كما أن "الخيارات السياسية والاقتصادية التي تم اللجوء إليها

[45] نفس المرجع، ص 25.

بدء من التسعينيات لتقليص دور الدولة والخوصصة وما رافقها من تسريح للعمال وحلّ للمؤسسات العمومية، زادت موضوعيا من نقاط الصراع بين الجيلين، لكنها تبقى صراعات حول مصالح وسياسات اقتصادية ولم تتعدى ذلك إلى الجوانب السياسية والفكرية كما هو حاصل لما يتعلق الأمر بنظرة جيل الشباب إلى جيل الثورة".[46] مع تسجيل اتهام الشباب لبعض شخصيات وقيادات الجيل الثاني بالأنانية والجبن السياسي "لأنهم لم يراعوا أثناء عملية التحول إلا مصالحهم الطبقية التي عرفوا كيف يحافظون عليها"، وعوض عملهم على الحفاظ على القطاع العمومي الاقتصادي والعمل على بناء كتلة اجتماعية تاريخية تحمي المكاسب الاجتماعية والاقتصادية للدولة فإنهم فضّلوا التحالف مع الجيل الأول وساروا مع خياراته الجديدة.

يبادر الجيل الاول الجيل الثالث (الشباب) النظرة السلبية التي تقوم على الشك والريبة، فالشباب بالنسبة له "جيل عاق ومشوّش ... غير متشبع بما يكفي بقيم الوطنية التي ينفر منها ومن رموزها " خاصة وقد وصل به الامر إلى "حد التشكيك في جهاد جيل الثورة وتضحياته".[47]

5. تداعيات العلاقة على المجتمع والدولة:

في معرض التفكير حول العلاقة بين الأجيال الثلاث والدينامية التي تحكمها، يذهب جابي غلى الدفاع عن وجود سيناريوهين لاحتمال تطور هذه العلاقة ومن ثمّة لمستقبل الدولة والمجتمع في الجزائر.

السيناريو الأول، أو السيناريو الايجابي، الذي هو اقرب الى نموذج الاصلاح التدريجي من نموذج الثورة، يتمثل في عملية انتقال للسلطة الفعلية من الجيل الاول إلى الجيل الثاني، ومكمن السلاسة هنا يرجع إلى القرب التاريخي ما بين الجيلين ولإيجابية النظرة التي للجيلين عن بعضهما البعض، وكذا لتقارب الفكرة الوطنية التي يؤمن بها كلاهما. لكن بداهة وسلاسة هذا السيناريو غير كافية لتحققه قريبا، كما أن الانقسامية اللغوية والايديولوجية التي تقطع جسم الجيل الثاني تمثل عائقا حقيقيا أمام نضج

[46] نفس المرجع، ص 27.
[47] نفس المرجع، ص 28.

مبادرة وارادة فعل موحد لدى مختلف تشكيلات هذا الجيل (معربين ومفرنسين) وتُعيق كذلك من فرص التواصل مع العمق الاجتماعي خاصة لدى التكنوقراط الذين لا يجيدون إلا اللغة الفرنسية.

رغم هذا و"مهما كانت الصعوبات الفعلية فإن ميزة الجيل الثاني تكمن في موقعه الوسط بين الجيلين الآخريْن، وهو ما يؤهله للعب دور الوسيط بينهما، كما ان نظرته الايجابية للجيلين الآخرين ونظرتهما إليه أيضا يمكن أن تساعد على إنجاز هذا الانتقال السلس".[48]

أما السيناريو الثاني، الذي يفرض نفسه في "حال رفض الجيل الأول تسليم المشعل .. فسيحول الجيل الثاني إلى جيل/سندويتش"، لا دزر سياسي فعلي له، يتقدم به السن وهو في انتظار دور سياسي يأتي، "لتُحسم الأمور بين أكبر وأصغر جيلين". في إطار هذا السيناريو يشكل عامل الوقت عاملا حاسما، فعلى اساسه يتحدد أي السيناريوهين الأقرب للتحقق، فكلما طال وقت الانتقال السلس بين الجيل الأول والثاني، وتأجل، زادت احتمالات وفرص حدوث السناريو الثاني، بحكم قانون الموت البيولوجي المبرمج للجيل الأول والجيل الثاني، فتؤول الأمور آليا إلى الجيل الثالث. أو أن "يبادر الجيل الثالث، جيل الشباب والحركات الاحتجاجية الى اخذ السلطة عنوة من الجيل الأول". المؤكد أن "الامر متوقف في جزء كبير منه على جيل الثورة والسلطة المتحكمة في القرار السياسي ومؤسساته. والسيناريو الثاني الطي يمكن ان يكون عنيفا ليس حتميا بالضرورة، إذا بادر الجيل الموجود على رأس مراكز القرار السياسي بتنظيم انسحابه منها بشكل هادئ وتوافقي لصالح الجيل الثاني".[49]

[48] نفس المرجع، ص 29.

[49] نفس المرجع، ص 30.

خامسا. أخلاقية القفازة كمحدّد للنموذج القيمي لدى الشباب:

تفتّق النموذج القيمي والسلوكي للقفازة والانتشار الكبير للمفردة وللمقولات الحاملة لنفس دلالاتها (إقفز تعيش.. ما تكونش نيّة.. اللي قرا قرا بكري..)، واستمرار الارتباط التاريخي لهذا النموذج بفئة الشباب، يزيد من الحاجة إلى البحث في ماهيته وحقيقة مضمونه وعلى نحو أخص بالسياقات التاريخية التي أنتجته.

ما هي "القفازة"؟ ما هو مضمونها؟ ما هي دلالاتها الاجتماعية؟ لماذا هذا الربط "المنطقي" بين العيش والقفازة؟ من هو الشخص القافز؟ جميعها أسئلة، تتطلب الإجابة عنها تجاوز مرحلة الوصف إلى البحث في "القفازة" باعتبارها ظاهرة اجتماعية تستوعب مجموعة من القيم والسلوكيات. وذلك من خلال وضعها في السياق المجتمعي العام الذي ظهرت ونمت فيه وربطها بمختلف أبعاده الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.

إن أهمية دراسة قيمة وسلوك "القفازة" لدى الشباب في المجتمع الجزائري تنبع من قوتها التمثّلية وفي ما تمثله من مرجعية منتجة للاتجاهات والمواقف اتجاه العمل والعيش. قوة حضور هذا النموذج القيمي أو إيتوس القفازة فئة الشباب وتحوله إلى ما يشبه مكانة او وضعية اجتماعية مميزة ومستقلة بعناصرها، على اعتبار الشخص القافز هو الشخص الذي يتحلّى بمجموعة من الاستعدادات والسمات الخاصة (فحل، راجل، فاهم، عارف بخبايا الحياة والمجتمع، مرن في تعاملاته وعلاقاته، يخرج من المواقف الصعبة بسهولة كبيرة يستغل كل الفرص المتاحة ..)، التي تمكنه من تحقيق النجاح في الحياة. كذلك فإن القفازة من حيث هي منظومة قيمية وسلوكية فهي مؤشر على تحول عميق على الامد المتوسط والطويل يجتاز الجسم الاجتماعي الجزائري، وهو التحوّل المعني بدينامية انبثاق وتأسس بنية قيمية جديدة على أنقاض البنية الأخلاقية للأيديولوجية الجماعية التي استمرت في هيكلة الرابط الاجتماعي الجزائري بعد تفكيك الاستعمار للبنى المادية للمجتمع التقليدي وشكلت خط دفاعي

ايديولوجي وثقافي قوي في وجه خطر التحلل والذوبان في المشروع الاستعماري. إن هذه الايديولوجية الجماعاتية التي احتضنت الروح الجزائرية بمقوماتها الثقافية وعملت على تقديسها عبر الزمن هي التي شكلت الشرط التاريخي الأساس لتشكل الفكرة الوطنية واحتضنت مطلب الاستقلال ونجحت في تجنيد الشعب الجزائري لصالحه. لكن نموذج القفازة الشبابي بما يحمله من قيم ويروج له من سلوكيات فهو وبشكل واضح على النقيض تماما من النموذج الاخلاقي الذي رعته وحوته الايديولوجية الجماعاتية. هذه الأخيرة التي كانت ترتكز على قيم التكافل والتضامن والوحدة -ومنه دورها التاريخي في إنتاج الشعبوية- تقطع على نحو بيّن النزعة الأنانية الفجّة والضد-اجتماعية التي تحرك نموذج "القفازة".

تتالت على الجزائر منذ 1954 عدد من الفترات والمراحل التي وضعتها في كل مرة مع فرصة جديدة مع التاريخ. فمن ثورة التحرير إلى مرحلة البناء السياسي والاقتصادي، فمرحلة الإصلاح والمراجعة بداية الثمانينيات، ثم مرحلة الانفتاح والتجربة الديمقراطية وما تلاها من أزمة اقتصادية سياسية وأمنية، وأخيرا تراجع التهديد الارهابي والطفرة البترولية الثانية، كل هذه واحدة من هذه المراحل كانت قد استنفذت المقوم السياسي والاجتماعي في المجتمع خاصة وأن حُلم تشييد اقتصاد منتج خلاق للثروة ومحتضن لمشروع عيش مشترك سلمي وتوافقي لم يعد في الموعد مع نهاية كل مرحلة.

مثلت الثمانينيات بما حملته ليس فقط من ازمة اقتصادية ثم سياسية بل كذلك بالفائض السكاني الشبابي الكبير الذي جاءت به وعجزت السوق عن استيعابه وعن تلبية طلباته المتزايدة وعن منحه حقه في السكن والعمل. كانت عشرية الثمانينيات عشرية الشباب كفاعل سياسي جديد وعشرية الحركات الاحتجاجية بامتياز. من الواضح أن الفشل المزدوج لمشروع التنمية المنتهج بدء من 1965، فشل في تحقيق نسب الانتاجية والمردودية المأمولة وفشل في استيعاب الطلب الاجتماعي المتزايد عاما بعد عام تحت وقع معدل نمو سكاني سنوي تعدى الـ 3 %، وكرد فعل على هذا واقع الندرة الذي عمّ السلع ومناصب العمل والسكن ..الخ، فإن الفاعلين الاجتماعيين خاصة الشباب اتجهوا نحو ابتداع استراتيجيات فعل جديدة من شأنها تحقيق المكاسب المرجوة في بيئة تهيمن الدولة فيها على كل الموارد

المادية والرمزية، ومع تراجع امكاناتها بفعل انهيار أسعار البترول في سنة 1986 واستفحال ظاهرة الندرة، أخذت الممارسات الاقتصادية الموازية التي تعتمد التهريب من خارج الوطن أو الاعتماد على شبكات العلائقية للاستفادة من التموين العمومي من السلع خاصة الاساسية، اخدت في الانتشار والتوسع واستقطاب عدد متزايد من اليد العاملة الشابة التي وجدت في هذا السوق الناشئ وغير النظامي فرصة لتحقيق مكاسب مادية وكذا لعيش تجربة الاستقلالية والمبادرة الخاصة الحرة، ولقد تفوق في هذ السياق نموذج التاجر وعوض شخصية العامل التي أسست عليها الأيديولوجيا الرسمية خطابها وشرعيتها.

يمكن تلمس عمق التحوّل الذي عرفته التشكيلة الاجتماعية الجزائرية في تلك الفترة، بالوقوف على حجم النقلة التي تحققت في غضون جيلين (جيل الثورة وجيل الاستقلال)، فمن تنظيم اجتماعي صلب وأحادي التراتب (Mono Hiérarchisé) ، محدد المكانات الاجتماعية وخاضع لقيم أخلاقية قهرية ومركزية، مدعوم بنمط إنتاج يبتغي الاكتفاء والاستهلاك المحدود، إلى تنظيم اجتماعي آخر، أقل صلابة ومتعدد التراتب (Hiérarchie Multiple)، غير محدد المكانات الاجتماعية وخاضع لقيم أخلاقية أقل قهرية ومركزية، وبنمط إنتاج محقق للفائض وباستهلاك أبعد ما يكون عن التقشف. لكن، في مطلع الثمانينات، بدأت الانعكاسات الأولى للنمو الديموغرافي المرتفع للسكان الجزائر -طيلة عشريتين- بالظهور والتأثير المباشر على بنية المجتمع. ففي 1980 صار سن الشباب الجزائري المولود في 1962 ثمانية عشر سنة، وصاروا بذلك يمثلون أول موجة لجيل ما بعد الاستقلال الذي وُلد وترعرع في كنف المشروع الوطني. ومن النتائج المباشرة والمهمة لهذا الواقع الجديد هو أن مسار التغير في المجتمع الجزائري صار مدفوعا -أكثر من الستينيات والسبعينيات- بشريحة الشباب، من خلال قوتها العددية ونزعتها المطلبية الضاغطة على المستويات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (مطلب توفير مناصب العمل، توفير المسكن، وتحسين القدرة الشرائية). إضافة إلى تبنيها لسلوكيات اجتماعية نازعة إلى مزيد

من التحرر والاستقلالية وتواقة للسعي وراء الثروة وللدخول في مواجهات إيديولوجية وهووية (بوادر التيار الإسلاموي وارتفاع صوت المطلب الثقافي الأمازيغي).

كما أن التغير الذي حدث على أُطر الادماج الاجتماعي، وتحولها من النمط التقليدي القائم على العائلة الممتدة ووحدة الملكية والاقتصاد (الانتاج والاستهلاك)، إلى نمط جديد قائم على الأسرة النووية، العمل الأجير والاستهلاك الفردي، وضع الفرد والمجتمع الجزائريين أمام شكل جديد للعلاقة "أسرة-عمل-استهلاك"، مختلفة تماما عن شكل هذه العلاقة قبل الثمانينيات.

إن فهم طبيعة هذه العلاقة بمستوياتها الثلاث (أسرة-عمل-استهلاك)، يُعد مدخلا لابد منه لفهم التغير الذي عرفه ويعرفه حتى اليوم المجتمع الجزائري خاصة الشريحة الشبابية فيه. فالأسرة -وفق هذه العلاقة- تُعرِّف المكانة الذاتية لأفرادها، والعمل يُعرِّف العائد الاقتصادي لكل فرد، والاستهلاك يُثبِّت ويُبلور المكانة الذاتية بصفة نهائية. وبذلك ستكون درجة وطبيعة المكانة التي يحتلها الفرد في الأسرة والمجتمع بحسب درجة وطبيعة مساهمته في القدرة الاستهلاكية للأسرة. وفي هذا السياق صارت قيمة وسلوك الاستهلاك أداة ووسيلة في سبيل ضمان التمتع بمكانة اجتماعية مرموقة، على اعتبار أن درجة المكانة وطبيعتها مرتبط بالقدرة على الاستهلاك، وهو الواقع الذي يحيل إليه مفهوم الاستهلاك الأداتي: فميزانية الأسرة، مساحة البيت وعدد غرفه، نوع السيارة ...الخ، كلها تدخل في إطار هذا النوع من الاستهلاك. ليس الاستهلاك لأجل الاستهلاك فقط بل إن فعل الاستهلاك يتجاوز تلبية "الحاجة المادية" للسلعة أو المنتوج، إلى تلبية "الحاجة المعنوية" له. ومنه وجد الفرد نفسه في مقابل إستراتيجية اجتماعية صعب تجاهلها أو تفادي وقعها عليه، امتلاك كل شيء والقدرة على كل شيء هو شرط الارتقاء إلى مكانة اجتماعية مرموقة.

لقد خضعت فئة الشباب في المقام الاول لهذه الاستراتيجية الاجتماعية، وصارت تؤمن بفكرة تحقيق مكانة اجتماعية على أساس القدرة على الاستهلاك. فتوسيع قاعدة الاستهلاك وبلوغ درجة استهلاك

الرفاهية (la consommation de prestige) صارت واحدة من أهم أهداف الفرد في المجتمع الجزائري. بل أن كل شرائح المجتمع وغالبية فئاته العمرية صارت على وعي بوجود هيكلة وتنظيم جديدين للمجتمع ولقيمه.

إن نموذج القفازة هو تعبير عن إيديولوجية صراع ومواجهة شبابية مع الآخر، الذي يتسع لاستيعاب الكثير من مفردات الواقع الجزائري، من بيروقراطية الجهاز الإداري المتضخم للدولة، فالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم، وصولا إلى القيم والمعيارية التقليدية. إلى الحد الذي صارت فيه "القفازة" واحدة من المنعكسات السلوكية -واسعة الانتشار-، وإحدى الثوابت التربوية التي يحرص الآباء على زرعها في أبناءهم، على اعتبار القفازة من متطلبات المعيشة. فإن الآباء حريصون على تعليم أبناءهم طرق تجنّب الوقوع ضحية تحايل الآخرين (أولاد لحْرام)، وآليات التحايل عليهم، وكيفيات تقمص دور "القافز" في الحياة اليومية.

يلاحظ على "القفازة" -بشقيها السلوكي والقيمي- أنها ظهرت ونمت في بيئة قيمية امتازت بممارسات اجتماعية جديدة أنتجها –بحدّة- مجتمع ما بعد الثمانينيات. وهي تعبير عن توجه فعلي نحو تبني سلوكيات يمكن نعتها بسلوكيات "ضد اجتماعية"، من حيث أنها تترجم بوضوح التعارض بين المصالح الخاصة للأفراد، والمصلحة العامة للمجتمع وتعبّر عن توق الحرية والمبادرة الشخصية لدى المكون الشبابي في المجتمع. قد جاءت "القفازة" لتناقض وتكشف عن الهوة بين رغبة الشباب الجزائري العميقة والمبادئ الرسمية المعبر عنها بمقولة "الخيار الاشتراكي للتنمية"، التي وكما هو واضح تقوم على فكرة مركزية ووحدة التوجه والقرار والسلطة، غير أنّ "القفازة" تعبر عن رغبة لدى الجزائري عموما والشاب بصفة أخص في التحرر من هذا القيد والعمل لمصلحته الشخصية وفق عقلانية يحددها هو لنفسه.

من ناحية أخرى، فإنّ نموذج القفازة جاء كتعبير عن المستوى الذي بلغته مشاعر الخوف، الريبة، العتاب، والثأر لدى التشكيل الشاب في المجتمع الجزائري. كما أنّ استيعاب "القفازة" لذلك الحجم من السلوكيات "الضد-اجتماعية" الغير معترفة بشرعية المنظومة الاخلاقية والسياسية والقانونية القائمة هو تعبير عن المقوّم التمردي الكامن في العمق الاجتماعي، وعلى هذا النحو يمكن قراءة أحداث أكتوبر 1988 وما تلاها من اعمال عنف دموي عاشته الجزائر طيلة التسعينيات وكان وقوده الأساس ومن الطرفين الشباب الجزائري. لقد تسربت القفازة حتى إلى داخل الحيز الأسري حيث شرعنت للابن التمرد على السلطة الأبوية ووسعت من مساحة نفوذه داخل الأسرة(.

يوحي واقع المجتمع الجزائري بعد 1980 بأن النزعة الجامحة نحو الفردانية (l'individualisme) صارت منتشرة أكثر مما سبق، وأن السعي وراء تحقيق المصلحة الشخصية -بطريقة واضحة وصريحة- صار مبدأ ومطلبا عامّين متفق عليهما. كذلك يوحي هذا الواقع الاجتماعي الجديد بوجود حراك اجتماعي واسع يقوده الشباب، وتنافس كبير نحو الغِنى. لكن هذا النزوع وإن كان نتاج ظروف تاريخية بعينها إلا أن غياب إصلاحات سياسية واقتصادية جدية تقطع مع التوجهات الدولتية والشعبوية التي ميزت المرحلة السابقة، جعل المجتمع يدخل في حالة أنوميا (لامعيارية) يميزها تعارض النموذج القيمي الذي ضمّن مشروع الدولة والاقتصاد مع النموذج القيمي والسلوكي المشتغل فعليا في الواقع.

ويمكن ملاحظة الأفراد الممارسين للدورين الاجتماعين: "القافز" و"غير القافز" في الكثير من تشكيلات الحياة الاجتماعية، في الوسط العائلي، في المدرسة، في الجامعة، في المؤسسة الاقتصادية، في النشاط السياسي...الخ. ولأن الضغوطات التي يعيش وسطها الفرد في هذه البنية الاجتماعية المرنة ضغوطات قوية جدا، فمن شأن تقمص دور القافز (قيميا وسلوكيا) تحقيق التحرر من هذه الضغوطات والقيود. ودائما وفق هذه البنية الاجتماعية الجديدة، نجد أن مساهمة "التعليم" في تحديد طبيعة ودرجة المكانة الاجتماعية للأفراد صارت مساهمة محدودة. فمستوى التعليم غير معترف به في هذا الإطار إلا في حال تحقيقه لمكانة فردية مرموقة من خلال ضمان عائد مالي معتبر (أجر أو ثروة) أو توسيع القاعدة

الاستهلاكية من خلال تحسين إمكانية تلبية كل الحاجات الضرورية والثانوية. لذا فإنه في هذا السياق لابد من التفريق بين كل من: "المكانة (le Statut) "و"الهيبة» (le Prestige) "فمستوى التعليم العالي وحده لا يضمن مكانة اجتماعية راقية، بل يُكسب صاحبه -فقط- هيبة ثقافية». إن المكانة الاجتماعية الراقية تستلزم أكثر من المستوى التعليمي، إذ لا بد من توافر مهارات وشروط أخرى تتوافق والنموذج السلوكي-القيمي للبناء الاجتماعي الجديد. بعبارة أخرى هناك تلازم بين المكانة الاجتماعية والقفازة.

والقفازة لمّا فرضت نفسها كقيمة اجتماعية جديدة -تتضمن نموذجا سلوكيا معينا- فهي بذلك أدخلت تمثلات اجتماعية وثقافية جديدة لمفهومي: النجاح والمكانة في المجتمع الجزائري. كما أن التغير الذي طرأ على النموذج المجتمعي "لمسار النجاح"، أدى إلى انخفاض متوسط سنوات الدراسة التي يقضيها الشباب في التمدرس، وارتفاع نسب التسرب المدرسي. وفي ظل غياب مسارات نجاح ثابتة ومضمونة، ملبية ومحققة لطموح وحاجات وآمال الشباب، تشكلت "القفازة" كمسار بديل للنجاح المرن والمفتوح. ولقد حدث في هذا السياق عملية تفكيك وإعادة تجميع نموذج نجاح جديد.

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية

للدراسة الميدانية

أولا. مجالات وحدود الدراسة الميدانية

1. **المجال البشري للدراسة**
2. **المجال المكاني للدراسة**
3. **المجال الزمني للدراسة**

ثانيا. عينة الدراسة

ثالثا. منهج الدراسة

رابعا. الأدوات المنهجية للدراسة

أولا. مجالات وحدود الدراسة الميدانية:

1. المجال البشري للدراسة:

إن وحدات مجتمع الدراسة الحالية هم الشباب الجزائري الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 سنة، الذين يزاولون نشاط رسمي أو غير رسمي، دائم أو مؤقت، بصفة مؤهل أو متربص. إذا، فالمجتمع موضوع الدراسة الحالية هو الشباب الجزائري في علاقته بالعمل وبعالم الشغل. ولقد اخترنا التعامل مع تعريف إجرائي للشاب/ة يعرّفه بالفئة العمرية 16-30 سنة، وهذا للاعتبارات التالية:

- خلال مناقشتنا لمفهوم الشباب والشبيبة في الفصل الأول المتضمن الإطار الإشكالي للدراسة، بيّنا حجم الاختلاف الكبير في زوايا النظر بين الدارسين من مختلف العلوم الاجتماعية لموضوع الشباب، في تحديد تعريف واحد أو على الأقل متقارب لمن هم الشباب، ويزيد حجم هذا الاختلاف/الخلاف إذا ما كان المطلوب هو تحديد عُمري دقيق لمرحلة الشباب (أين تبدأ وأين تنتهي؟). وعليه أكدنا من منطلق سوسيولوجي (أعمال بورديو وقالون) أنّ الشباب هو في الواقع معطى اجتماعي مبني تاريخيا.
- يتطابق الحد الأدنى (16 سنة) لمجتمع الدراسة الذي اعتمدناه مع السن القانونية المشروط عليها لبدء أي علاقة عمل في الجزائر، مع وجود استثناءات في إطار العمل في إطار مدة التكوين المهني.
- تمديد الفئة العمرية إلى 30 سنة، وعدم الأخذ بحدّ أعلى للفئة العمرية المعتمدة في حدود 22، 23 سنة، جاء لأجل تضمين الشباب الذي أكملوا دراستهم الجامعية وربما كذلك الخدمة الوطنية. 30 سنة كحدّ أعلى يضمن استيعاب قدر أكبر من عناصر مجتمع الدراسة وتنويعا أكبر في مجالات النشاط ويسهل على الباحث اختيار أفراد العينة.

واستنادا إلى احصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتعلقة بالحالة الديمغرافية للجزائر بتاريخ 1 جويلية 2015، بالإمكان تقدير عدد أفراد مجتمع الدراسة الخاص بالعمل البحثي الحالي، بما يمثّل رُبع (4/1) عدد السكان في الجزائر. فحسب آخر نشرية مفصلة للديوان حول التوزيع العمري للسكان الجزائريين -المقيمين على أرض الوطن- نجد أن الفئات العُمرية الثلاث الأقرب لمجتمع الدراسة، أي 15-19 سنة؛ 20-24 سنة و25-29 سنة، تشكّل في مجموعها ما نسبته 26.19% من مجموع عدد السكان في الجزائر، الذين كان عددهم الإجمالي أواسط سنة 2015 يقدر بـ 39.963.000 نسمة.[1]

وعليه فإن مجتمع الدراسة تم اختياره بطريقة مقصودة بحيث يشترط في وحداته أن تكون من الفئة العمرية 16-30 سنة، مزاولة فعليا لنشاط (عمل) بصفة رسمية أو غير رسمية، ضمن القطاعين العام او الخاص.

2. المجال المكاني للدراسة:

شمِل الحيز المكاني للدراسة ثمانية ولايات تتوزع على الجهات الثلاث للوطن، شرق وسط وغرب، حيث غطّت الملاحظة بالمشاركة والمقابلة نصف الموجهة كل من ولايات سطيف، برج بوعريريج، ميلة، قسنطينة، جيجل، العاصمة، وهران ومعسكر. كما حرصت الدراسة من خلال العينة المختارة على أن تكون المناطق الريفية وشبه حضرية والحضرية ممثلة في مجتمع الدراسة.

[1] العودة إلى الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء:

http://www.ons.dz/-Demographie-.html

3. المجال الزمني للدراسة:

توزع الجانب الميداني للدراسة زمنيا على مرحلتين:

- المرحلة الاستطلاعية: كانت طيلة سنتي 2012 و2013، شهدت محاولات من طرف الباحث للتقرّب من عديد الوضعيات والأفراد –أرباب عمل وشباب- المعنيين بموضوع الدراسة بغرض استكشاف مختلف أبعاد واقع الموضوع المدروس ولأجل القيام بملاحظات ومقابلات أولية عشوائية تمهّد للمرحلة الثانية من الدراسة الميدانية.
- مرحلة تطبيق أدوات جمع البيانات: توزعت هذه المرحلة زمنيا على سنوات 2014، 2015 و2016، تمّ خلالها معايشة 26 وضعية ملاحظة بالمشاركة لمختلف فئات النشاط وإجراء 40 مقابلة نصف موجهة مع أصحاب العمل ومع الشباب.

ثانيا. عينة الدراسة:

بالنظر إلى العدد الكبير جدا لمجتمع الدراسة (قرابة 10 مليون شاب) وتوزيعه الجغرافي المترامي الأطراف فإنه يستحيل على أي بحث فردي كان أو مؤسسي الإحاطة بمجموع وحداته لملاحظتها ومساءلتها، وعليه تقرّر الأخذ في سياق الدراسة الحالية بالعينة من نوع العيّنة القصدية، كإجراء عملي يمكّن من استهداف عناصر بعينها تتوفر على تمثيلية عالية لمجتمع الدراسة وتضمن التعامل مع وحدات ووضعيات متنوعة (من حيث السن، النشاط، الجهة ...) تعكس تنوع مجتمع الدراسة.

لقد اشتملت العينة المدروسة على الشباب بين 16 و30 سنة الذين يزاولون عملا رسميا كان أم غير رسمي، دائما أو مؤقت، بصفة عامل مؤهل أو متربص. وهي عينة قصدية بالنظر للعلاقة المباشرة أو غير المباشرة التي تربط الباحث بمختلف أفرادها الستة وعشرون (26) في حالة الملاحظة بالمشاركة والأربعون (40) في حالة المقابلة نصف الموجهة.

ثالثا. منهج الدراسة:

إن البحث في معنى ودلالات العمل في المجتمع ككل وفي طبيعة ومضمون التمثلات التي تحملها إحدى تشكيلاته اتجاه العمل كما هو حال دراستنا الحالية المنكبة على تمثلات العمل لدى الشباب الجزائري، يدفع آليا إلى تبنى منحيين متداخلين فيما يخص التناول النظري للموضوع، منحى وصفي تحليلي وآخر تاريخي. الأول لأجل الوقوف على الترابط الموجود بين المستويات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وكيف تحظر في البنية الذاتية للفرد، والثاني لتتبع مختلف التحولات التي عرفها الشباب والعمل في الجزائر المعاصرة.

وتماشيا مع هذين المنحيين تمّ في إطار الدراسة الميدانية اختيار منهج دراسة الحالة أو ما يصطلح بتسميته لدى علماء الاجتماع الفرنسيين بالمونوغرافيا (Méthode monographique)، الذي يعنى بدراسة وحدة معينة بطريقة تفصيلية عميقة بقصد الخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المشابهة لها. إنّ هذا المنهج بالنظر لطبيعة دراستنا وسؤال اشكاليتها وكذا بناءها الفرضي يعد الأنسب لسبر غور الحياة الداخلية (التمثلات) للفرد/الشاب ودراسة حاجاته واهتماماته ودوافعه فيما يخص موضوع العمل.

رابعا. الأدوات المنهجية للدراسة:

بالنظر إلى نوع المنهج المستعمل في دراستنا الميدانية، منهج دراسة الحالة، فلقد تم اختيار أداتي الملاحظة بالمشاركة والمقابلة نصف الموجهة بقصد جمع المعطيات حول الظاهرة موضوع البحث.

1. الملاحظة بالمشاركة:

في الواقع، فلقد شكّل المعيش اليومي للباحث، في الإطارين المهني والشخصي، المصدر الأول للمعطيات والشواهد المتعلقة بموضوع الدراسة، تمثّلات الشباب نحو العمل على الخصوص ومكانة وقيمة العمل

في المجتمع الجزائري عموما مثّل هاجسا واهتماما ملحا لدى الباحث في السنوات الستة مدة الدراسة، الأمر الذي قاده إلى الاهتمام بكل التفاصيل والجزئيات التي يصادفها يوميا وتخصّ العمل وتحفّه: الممارسات، السلوكيات، الخطاب، الهيئة ...الخ.

لم يكن من الصعب على الباحث التواجد بصفة دائمة ومستمرة في وضعيات تمكّنه من ملاحظة من الداخل لحالات العمل على تنوعها، فأينما كانت الوجهة طيلة اليوم وأيّا كانت الأشغال أو المشاوير (في الحافلة، في السوق، في الجامعة، في الشارع، في البنك، في البلدية، في المستشفى ....) فسنجد أنفسنا في احتكاك مباشر مع أناس يعملون، كلّ على حسب الوظيفة الذي يشغلها أو المهنة التي يختص فيها. مقابل هذه الوفرة الكبيرة واللامحدودة التي أتاحها موضوع ومجتمع الدراسة لم يكن على الباحث سوى حملُ تساؤلاته وهمّه البحثي وفضوله السوسيولوجي وحسّه للملاحظة معه، لتتحول كل خطوة من خطواته إلى مناسبة للملاحظة يمكنها أن تتطور إلى مقابلات ثرية ومفيدة للبحث.

كمثال على هذا نورد الحادثة التالية: في أحد أيام شهر أكتوبر 2016، توجه "الباحث" إلى المخبزة التي اعتاد اقتناء الخبز منها قاصدا نوعا معينا منه، فكانت إجابة الخبّاز أنه صار غير قادر لوحده على صنع أكثر من نوع من الخبز لذا فضّل تحضير نوع واحد والتخلي عن صُنع باقي الأنواع، وأخذ لتبرير الوضع الجديد بالشكوى من نقص اليد العاملة وعزوف الشباب عن العمل في مهنة الخبازة على الرغم من المقابل المجزي الذي يقترحه والمعاملة الأخوية التي يقدمها لهم. كان هذا الحدث مناسبة للوقوف على وضعية تتطابق وموضوع البحث وكذا فسحة أتاحت إجراء مقابلة مع صاحب المخبزة حول الشباب والعمل.

واقعة أخرى، أحد أيام شهر جويلية 2016 وبينما تواجد الباحث في فرع محلي لبنك وطني، جالسا في انتظار دوره، وإذا بموظف بدت عليه علامات الغضب يجيء مهرولا من أقصى الرواق ويتجه مباشرة إلى مكان تواجد الهاتف الثابت الذي يتوسط فضاء عمل الشبابيك البنكية، فيمسك بسمّاعة الهاتف

ويبدأ بالكلام بصوت عال: "لي أكثر من نصف ساعة وأنا أحاول الاتصال بكم على هذا الرقم، وفي كل مرة كان الرقم مشغولا... الآن وقد جئت إلى حد عندكم، صار واضحا أنكم فعلتم ذلك بقصد.. من منكم ترك السماعة مفصولة؟ لماذا تفعلون هذا؟ أنتم من رفع السماعة كي لا يتصل بكم أحد ... من فعل هذا؟ ألا تستحون على أنفسكم؟ من فعل هذا؟ أهاتفكم على هذا الرقم .. وكل هذا الوقت ولا من مُجيب؟". بعد انتهاء المشهد وحين جاء دور الباحث للتقدم إلى الشباك، سأل الموظفة عن من يكون ذلك الموظف؟ فأجابت أنه المدير. بعد انتهاء الباحث من الغرض الذي جاء لأجله أصلا إلى البنك، توجه مباشرة إلى مكتب المدير وطلب مقابلته، وكان هذا اللقاء مناسبة لتحضير مقابلة في إطار البحث فيما بعد.

عدد الوضعيات التي مارسنا خلالها ملاحظة بالمشاركة وتمّ تقييدها فعليا[2] في سجلّ خاص يشير إلى الإطارين الزماني والمكاني لها، ويعرض للعناصر الملاحَظَة ولأطرافها، بلغ 26 وضعية.

اعتماد الملاحظة بالمشاركة كأداة منهجية في هذه الدراسة جاء تماشيا مع المنهج المتبع (دراسة الحالة) ولأجل الوقوف على تفاصيل العلاقة بين الشباب والعمل وولوج داخليتها. ولقد تم استخدامها في إطار 26 وضعية عمل تنوعت بين الورشة والمصلحة الإدارية والاستشفائية والمحل ..الخ، بتوجيه من شبكة ملاحظة معدة مسبقا (انظر الملاحق).

2. المقابلة نصف الموجهة:

تم الاستعانة بتقنية المقابلة نصف الموجهة (Entretien semi-directif) لما تتوفر عليه من مرونة وتُتيحه من اهتمام وراحة لدى المستجوَب، الذي يُمكّن من تقديم عرض يسرد تفاصيل تجربته مع وفي العمل، والتعبير عن دوافعه العميقة.

[2] عدد الملاحظات المعتمدة هنا هي فقط تلك التي تم تسجيل حيثياتها، أما المجموع الكلّي للملاحظات فهو في الحقيقة أكثر من هذا بكثير، لكن عدم توثيق العمليةجعل الشواهدوالأحداث عرضة للنسيان وعليه صارت مادة غير قابلة للاستعمال.

اخترنا إجراء المقابلات نصف الموجهة مع شريحتين من المستجوَبين، أصحاب العمل من جهة والشباب العامل من جهة ثانية، ولقد تمّ إجراء 40 مقابلة، توزعت مناصفة بين الفئتين.

ستمكن البيانات والمعطيات الثرية التي توفرها المقابلة من القيام بتحليل كيفي يكشف عن تفاصيل التمثلات التي يحملها الشباب الجزائري عن العمل، ويحدد طبيعة المصادر المحددة والمهيكلة لها.

الفصل السادس:

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أولا. عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

1. عرض وتحليل مضامين الملاحظة
2. عرض وتحليل مضامين المقابلة

ثانيا. مناقشة نتائج الدراسة

1. في ضوء الدراسات السابقة
2. في ضوء الأدبيات النظرية
3. في ضوء الفرضيات

ثالثا. النتيجة العامة للدراسة

أولا. عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

1. عرض وتحليل مضامين الملاحظة بالمشاركة:

تتعدى الملاحظة العلمية التي يعتمدها الباحث فعل المشاهدة والمعاينة السطحية فقط، لتطمح إلى التعرّف على تفاصيل المُشاهَد ومسائلته قصد التمييز والتقييم والولوج إلى معاني وخلفيات الظاهرة المُلاحظة. وفي هذا الصدد كان الخطاب الاجتماعي حول وفي العمل وفي كل مرة هو أول ما يصلنا خلال تجربة الملاحظة، وعليه نورد الحصيلة التالية لمختلف أصناف قول العمل التي قابلتنا في إطار الدراسة، قبل الخوض لاحقا في تفصيل مضامين كل وضعية ملاحظة على حدى، وتحليلها على ضوء اشكالية الدراسة ومؤشرات الفرضية الموجهة للبحث.

1.1. الخطاب الاجتماعي حول العمل:

مكّنت مجمل وضعيات الملاحظة الستة والعشرين (26) التي تضمنها البحث، من الوقوف فعليا على التنوع والاختلاف الكبير الذي يميز قوْل العمل في المجتمع الجزائري، حيث يُقرن العمل تباعا بعبارات المعاناة والتعب (الدمير، التهمبير...) وبعبارات الضرورة (الخبزة، خبزة لولاد...)، كذلك يُلاحظ الحضور القوي واللافت لعبارات تتلبّس بالمقولات الدينية (العمل عبادة، اليد العليا خير من اليد السفلى، آيات قرآنية، أحاديث نبوية تحثّ على إتقان العمل...)، وأخرى مطعّمة بكثير من الأمثال والقصص الشعبية الدالة على أهمية العمل وقدسيته وعلى ارتباطه بكينونة الرجولة والفحولة والشهامة (خدام الرجال سيدهم..)، وهو النوع من الخطاب ذاته التي يسعى في الغالب إلى إبراز الفارق بين معنى ودلالات العمل في الماضي ومعناه ودلالاته اليوم.

وعليه، إذا ما حاولنا القيام بتصنيف أولي لمختلف أشكال الخطاب الاجتماعي حول العمل فيمكن التمييز بشكل واضح بين:

-خطاب الشكوى: يستعمل لتثبيت وإبراز دلالات تحيل إلى علاقة برانية الطابع بالعمل (للتفادي، للهروب...)؛

-خطاب الضرورة: يعكس هو كذلك علاقة برانية/خارجانية بالعمل ويقدّم تمثلا أداتيا/ماديا حوله (ضرورات المعيشة والحياة)؛

-الخطاب الديني: يبرز عناصر خاصة لتمثّل تعبيري/ما-فوق-مادي مع العمل يتجاوز الأطر الدنيوية إلى استحضار الإلهي كعامل ضابط ومهيكل للعمل (الحثّ على العمل، الدور الرقابي لله وللدين كمصدر لمعيارية العمل)؛

-خطاب الفحولة: مطاطيته وتعدد ألوانه يسهّل استعماله في إعادة إنتاج علاقة السيطرة رجل/امرأة (العمل للرجال والبيت للنساء، مهن رجالية ومهن نسوية...) وكذا في "تبييض" بعض المهن التي تعاني نظرة اجتماعية سلبية عنها (خدام الرجال سيدهم، الحبس للرجال ...).

إضافة إلى هذا، وقفنا من خلال الملاحظة على نوع آخر مميز للخطاب الاجتماعي السائد حول العمل، نفضل تسميته بخطاب "الحق المنفصل عن الواجب". وفيه يستنفر القائل ويكون العامل –لا رب العمل- في غالب الحالات، المقولات الشعبوية كمثل "حنا الزوالية، حنا ولاد الشعب، ياك هاذو صوارد الشعب، وينراه حقنا، حاب حقّي من البترول، أنا نخدم على قدْ الشهرية...."، لأجل اضفاء الشرعية الأخلاقية الاجتماعية وحتى السياسية على مطلبيته وجعل الحقّ –أو ما يراه هو حقا- معطى قبليا يعود إليه بحكم الطبيعة ومنفصل وغير مشروط بأداء واجب معين، فيكفي أن تكون جزائريا حتى تتحصل آليا على "حقك". نميل إلى اعتبار هذا النوع من الخطاب تحديدا، امتداد لاستراتيجية فعل واعية لدى الفرد/العامل، تعكس في الواقع استبطانه لطرق وآليات التأثير الأكثر فعالية والأكثر تماهيا مع عناصر المنظومة الاقتصادية والسياسية القائمة على طول تاريخ الجزائر المعاصر: المنظومة الشعبوية الريعية، لذا نجده يخاطبها ويحاول إحراجها مستعملا مقولاتها الخاصة التي تقوم هي عليها. لا يمكن فهم الغرض

من هذا النوع من الخطاب تحديدا ولا تفسير قوة حضوره في عالم العمل وطرق توظيفه خلال النزاعات والصراعات بين مختلف أطراف علاقة العمل، وبذلك الاستحضار الدائم لعنوان "الحقرة"، إلا بربطه بالأيديولوجية الشعبوية التي قام عليها المشروع الوطني -خاصة في شقه الاقتصادي- منذ الاستقلال وإلى اليوم، وهي ايديولوجية بالنظر إلى مقولاتها المساواتية وبتقديسها وأسطرتها لمفردة "الشعب" لا كمقولة قانونية-سياسية بل كشعار سياسوي، تكون قد هدّمت الأسس الايديولوجية والاجتماعية لأي سلطة سيمارسها رأس المال العام أو الخاص على قوة العمل، ومنه لا غرابة في أن يجد رب العمل، حين يصر على ممارسة سلطته، في مقابله عاملا يتهمه بالحُقرة إذا ما حاول محاسبته على تأخير في الالتحاق بالعمل أو عدم انضباط في أداءه أو تراجع في مستوى انتاجيته.

هذا، مع الإشارة إلى أن الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني تفسر هي كذلك في جانب كبير ديمومة مثل هذا الخطاب واستمرار فعاليته في عالم العمل. فالموارد الريعية التي تمثل ما لا يقل عن 95% من الموارد المالية للدولة سنويا منذ ما يزيد عن 30 سنة وعلى اعتبار مصدرها الخارجي المنفصل عن قوة العمل الوطنية، فلقد أحدثت قطيعة في وعي الجزائريين بين فعلي الإنتاج والاستهلاك، ما يعني استهلاك المجتمع لما لا ينتج. من ناحية أخرى، يلاحظ تعزيز المعطى الريعي لتصور ما-قبل-اقتصادي وما-قبل-حداثي للثروة، التي عوض أن تكون نتاجا للعمل وللاستثمار وحاصل التناقض المصلحي بين رأس المال وقوة العمل، صارت في سياق المنظومة الريعية مجرد هبة أو نعمة من الله لا يُحتاج لوجودها للعمل. وإن آثار وانعكاسات مثل هذا التصور لا تقف عند هذا الحدّ، بل ساهمت في انتشار وهيمنة خطاب ديني يشرعن هو أيضا لحالة اللاعمل واللاانتاجية ويسوّق لمقولات استسلامية، كمثل القول بأن الآخرين (=الكفار) هم من عليهم العمل وأنّ الله أعفانا نحن (=المسلمين) من تعب العمل وأنعم علينا مقابل ذلك بالخيرات الطبيعية التي يحتاجها الآخرون فيضطروا لشراءها من عندنا فتزيد ثروتنا ونستطيع بذلك استهلاك ما ينتجون هم.

شكل آخر من أشكال قول العمل يمثله الخطاب السياسي الرسمي للحكومة وللأحزاب الناشطة وطنيا، حيث يشغل موضوع البطالة فيه حيزا واسعا من المساحة المخصصة للحديث حول وفي العمل. في هذا الإطار يُلاحظ انتشار مقاربة سطحية خطابية/معيارية للبطالة والنظر إليها كنتاج خلل اعترض آلة التوزيع التي يمثلها الاقتصاد الوطني الريعي وليست ظاهرة بنيوية أصيلة في الاقتصاد ذاته، كما يُعمل غالبا على إظهار "الجهد والدور الكبيرين" اللذان تقوم بهما الدولة من خلال سعيها "الحثيث" لخلق مناصب شغل جديدة. في المقابل وفي كل مرة تعرف فيها الموارد المالية الريعية للدولة الانخفاض بحكم تراجع اسعار المحروقات في السوق الدولية، يبدأ الخطاب الرسمي حول العمل في التلوّن بمفردات وسردية جديدة، فيطفو إلى السطح الحديث عن "أزمة قيمة العمل في المجتمع" وعن ضرورة أن "يشمّر الجزائريون عن سواعدهم" وأن "يتوقفوا عن الاتكال المفرط على الدولة".[1]

الواضح أن الخطاب الرسمي حول العمل يتحدث من داخل المربع الريعي والمرجعية الشعبوية، حتى وهو ينادي بضرورة العودة إلى العمل والرفع من قيمته لدى الأفراد والجماعات، يظهر هذا من خلال حرصه على تفادي وتجاهل البحث في من تقع عليه مسؤولية "أزمة قيمة العمل في المجتمع" على أساس أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت على المجتمع هي أفضت إلى تهميش العمل وإقصاءه في مقابل الممارسات الريعية والتسيير الشعبوي للنشاط الاقتصادي وللمال العام. يبدو أن الغرض من وراء المناداة بضرورة عودة الجزائريين إلى العمل-المُنتج الخلاق للثروة ليس العمل بحد ذاته، بما ينطوي عليه من ديناميات وسيرورة تاريخية ستقلب قواعد اللعبة السياسية وتفرض هندسة جديدة لتوزيع السللطة في المجتمع، بل هو نداء القصد منه تبرير الانسحاب المستقبلي للدولة من أدوارها الاجتماعية والاقتصادية التي اعتادت على أداءها (التوظيف، السكن، الصحة، دعم السلع الاستهلاكية...)، ورمي بالمسؤولية على عاتق المجتمع.

[1] تصريحات أحمد أيحي، بتاريخ 2016/10/29، رئيس الحكومة سابقا ومدير ديوان رئاسة الجمهورية حاليا:
http://www.tsa-algerie.com/20161029/ahmed-ouyahia-peuple-se-retrousser-manches/

2.1. مضامين الملاحظة:

كما سبق الإشارة إليه، فلقد اشتملت عملية الملاحظة بالمشاركة في سياق الدراسة الحالية على 26 وضعية ملاحظة، فيما يلي جدول تفصيلي لها.

جدول رقم (02): تفصيل وضعيات الملاحظة بالمشاركة الـ 26:

السنة:	التاريخ:	المكان:	النشاط:
2014	05 جانفي	مدينة	تجارة
	08 جانفي	مدينة	أعمال حرة/نشاط غير مرخص
	16 فيفري	مدينة	تجارة أعمال حرة
	23 فيفري	ريف	تربية أبقار حلوب
	03 مارس	مدينة	إدارة
	26 أفريل	مدينة	تجارة أعمال حرة
	22 جويلية	مدينة	نجارة
	13 أوت	مدينة	نجارة
	04 سبتمبر	مدينة	بناء
2015	24 جانفي	مدينة	صحة
	11 مارس	مدينة	نجارة
	12 مارس	مدينة	أعمال حرة/مكتب محاماة
	24 مارس	مدينة	أعمال حرة/مقهى

	13 أفريل	مدينة	صحة
	05 ماي	مدينة	تجارة أعمال حرة
	09 جوان	مدينة	نجارة
	17 نوفمبر	مدينة	بناء
	18 نوفمبر	مدينة	صحة
2016	20 مارس	ريف	فلاحة
	23 مارس	مدينة	مالية/قطاع عام
	21 جوان	مدينة	مالية/قطاع خاص
	07 جويلية	مدينة	صناعة
	10 جويلية	مدينة	مشروع الترامواي
	19 جويلية	مدينة	إدارة
	02 أوت	مدينة	تجارة ترفيه
	03 أوت	مدينة	تجارة ترفيه

جدول رقم (03): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 1:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
05 جانفي 2014 بمحاذاة السوق المغطاة حي 2014.	شباب يبيعون الخضر والفواكه.	07 منصات بيع، 11 شاب، إقبال متوسط للزبائن.

انتشار مثل هذا المشهد وبكثرة بمحاذاة الأسواق والمراكز التجارية في المدن الجزائرية دليل آخر على ما تؤكده الاحصائيات الرسمية الوطنية والدولية من هيمنة الممارسات الاقتصادية غير الرسمية وغلبة النشاط التجاري على واقع الاقتصاد الوطني. أما من ناحية العلاقة شباب-عمل فاللافت ضمن هذا النوع من النشاط الذي يغلب عليه الطابع التجاري وغير الرسمي هو وقوعه فعليا ضمن منطقة رمادية تتوسط وضعيتي العمل واللاعمل. فالشاب البائع متحرر من الضغط المرتبط بوجود رب عمل كونه هو نفسه المالك للسلعة والعامل على بيعها، ما يجعله يتمتع بحرية واستقلالية لا توجد توفرها نشاطات أخرى رسمية. كما أن آنية العائد الاستثماري التي تجعل الشاب في آخر اليوم مالكا لرأسماله وللفائدة تشكل حافزا ماديا فعليا يعزز من اتجاه الشباب نحو العمل ضمن هذا النوع من النشاط. تبرز رمادية هذا النوع من النشاط كذلك من خلال محدودية قيمة الاستثمار اللازم للعمل فيه، إذ يكفي الشاب اقتناء بضعة صناديق من الخضر والفواكه من سوق الجملة (2000 إلى 3000 دج) ليصبح تاجرا ساعات اليوم مع امكانية التحول إلى نشاط آخر في الغد. من ناحية أخرى يضمن هذا النوع من النشاط ليونة فيما يخص توقيت وزمنية العمل، إذ بإمكان الشاب قطع وتيرة متى أراد بقصد الذهاب إلى فعل شيء آخر والعودة متى ما أراد لمزاولة نشاطه الأصلي.

جدول رقم (04): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 2:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
08 جانفي 2014 بمحاذاة المدخل الرئيسي للمستشفى – سطيف.	موقف سيارات غير مرخص.	شابين يرتديان سترة ملونة ويحملان عصى صغيرة لتوجيه أصحاب السيارات.

هناك شبة احتكار من طرف الشباب لنشاط حراسة السيارات، الذي ينتشر خصوصا أمام الأماكن التي تعرف توافدا كبيرا للمواطنين، مثل الأسواق والأحياء التجارية والإدارات والهيئات العمومية. الملاحظ أن هذا النوع من النشاط يوفر للعاملين فيه عائدا ماليا أكيدا بأقل جهد ممكن، خاصة إذا ما قورن بباقي النشاطات الرسمية. آنية العائد المالي (20 إلى 50 دج لكل سيارة) تزيد من أفضلية هذا النشاط في مقابل الأنشطة والأعمال الأخرى التي يكون العائد المالي لها مرتبطا بزمنية أطول (أسبوع أو شهر). كذلك فإن حراسة مواقف السيارات تكفل للعامل فيها ارتباط أقل صلابة إلى الحد الأقصى بتوقيت ثابت للعمل، خاصة إذا علمنا أن الكثير من الشباب العامل في هذا النوع من النشاط يسكنون نفس او غير بعيد عن المنطقة التي تقع فيها المساحة المخصصة للحراسة، ما يضمن استفادتهم من حرية في الحركة ويجعلهم يتمتعون بالعمل في نفس الاطار الاجتماعي والجغرافي الأصلي لهم، وهي الميزة التي لا تتوفر لأغلبية العاملين. مرونة نشاط حراسة مواقف السيارات تظهر كذلك في الحد الأدنى من الانضباط الذي تستدعيه فالشاب يقوم بالعمل في حيّه وأمام بيته ووسط أصدقاءه.

ما يلفت الانتباه أكثر في هذا النشاط هو توفيره لايجابيات العمل (العائد المالي، تلبية الحاجات، تحسين الوضعية السوسيواقتصادية...) لكن من دون عيش سلبياته وشروطه الموضوعية أو على عيشها لكن بالحدّ الادنى (الانضباط، بذل الجهد، استثمار الذات، التعب ...).

جدول رقم (05): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 3:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
16 فيفري 2014 شارع سوق العصر، طانجة – سطيف.	محلات ومنصات بيع ملابس، أقمشة ومستحضرات التجميل.	غلبة العنصر النسوي على مرتادي هذه المحلات. استعانة محلات بيع الملابس المملوكة لشباب ببائعات.

يلاحظ دوما الاستقطاب الكبير الذي يمارسه النشاط التجاري لليد العاملة الشابة، والقيام بالملاحظة في حيّ تجاري مثل شارع سوق العصر بمدينة سطيف يبين ذلك بقوة. لكن الأمر المستجد هو وجود شابات يعملن كبائعات في محلات بيع ملابس الاطفال والنساء وبيع الاواني المنزلية، ومكمن الجدّة هنا هو أن مجالات عمل المرأة في الماضي وحتى اليوم كان بارزا في الوظيف العمومي خاصة في قطاعات بعينها مثل التعليم والادارة العمومية والصحة، لكن توسع نطاق النشاط التجاري بداية من نهايات تسعينيات القرن الماضي وارتفاع منسوب السلع والمنتجات التي تحتضنها السوق الوطنية –بفعل ارتفاع الموارد المالية للدولة بعد الطفرة البترولية الثانية- دفع بأصحاب المحلات خاصة تلك التي تتعامل مع فئة العائلات من الزبائن إلى توظيف اليد العاملة النسوية. يؤشر هذا الأمر على تحوّل حصل على مستوى تمثلات الفتيات للعمل وأيضا على مستوى التقسيم الجنسي للعمل في المجتمع، وهو أمر عزز من الانطباع لدى أرباب العمل في المقام الأول بأن للفتيات استعداد أكبر للعمل من الشباب الذكور، وسنورد في إطار المقابلات نماذج تدافع على هذا الطرح.

جدول رقم (06): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 4:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
23 فيفري 2014 قرى جنوب بلدية سطيف.	اسطبلات تربية الأبقار الحلوب، بساتين عائلية لزرع الخضر.	العمل في إطار عائلي. استفادة الكثير من الشباب من برامج دعم تشغيل الشباب.

تطور هذا النشاط في السنوات الأخيرة مستفيدا من الدعم المالي الذي تقدمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej) وكذا من الدعم الآخر الذي تقدمه الدولة لمادة الحليب، وهو الأمر الذي مكّن نشاط تربية الأبقار الحلوب من الانتقال من مرحلة التربية التقليدية في إطار العائلة الممتدة تلبية لحاجة أفرادها فقط إلى الاطار شبه الصناعي أين تتراوح أعداد الأبقار للمربي الواحد من 20 إلى 50 بقرة، ولقد شهد النشاط في هذا الإطار انتقال ملكية الأبقار من العائلة ممثلة في الأب أو الجد إلى فئة الشباب الذين استغلوا الأفضلية التي تمنحها برامج الدعم المالي للشباب. إذا، فمعظم العاملين في هذا النشاط هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 35 سنة، حيث يعملون في إطار عائلي يتجاوز أحيانا رابط الاخوة إلى رابط أبناء العم، كما شهدنا في عديد المزارع الاستعانة بيد عاملة شابة تم استجلابها من المناطق الداخلية خاصة من ولايتي مسيلة والجلفة، لما تتمتع به من معرفة بتقنيات ومهارات تربية الماشية واستعدادها للعمل في هذا النشاط مقارنة بباقي منطق الوطن.

جدول رقم (07): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 5:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
03 مارس 2014 حي حشمي، سطيف	شبابيك مصلحة الحالة المدنية.	غلبة العنصر النسوي على العاملين. غلبة فئة الشباب على العاملين.

تم الوقوف خلال وضعية الملاحظة هذه على غلبة العنصر النسوي (7 من مجموع 11 موظف) والشبابي (8 موظفين شباب) على التشكيلة العمالية. وللإشارة فإن مصلحة الحالة المدنية على مستوى البلديات كانت من بين الإدارات الأكثر استقطابا لليد العاملة الحاملة للشهادات الجامعية التي تم توظيفها في إطار عقود ما قبل التشغيل وفق صيغة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (Anem) –التي لها 264 وكالة على التراب الوطني-، حيث ساهم هذا الإجراء في ضخ دم جديد وشاب داخل الجسم الإداري للدولة ومكّن من احتواء أعداد كبيرة من اليد العاملة المتخرجة حديثا من الجامعة، خاصة وأن الفئة المستهدفة في إطار هذا الإجراء هي الشباب ما بين 19 و35 سنة.

جدول رقم (08): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 6:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
26 افريل 2014 حي عباشة عمار (لنْدريولي)، سطيف	محلات ومنصّات سوق الخضر.	تواجد كثيف للباعة الشباب أصحاب المحلات المرخصة واصحاب المنصات غير الشرعية.

اللافت خلال هذه الملاحظة هو التواجد القوي لعنصر الشباب من الباعة خاصة من فئة الباعة غير المرخص لهم، أصحاب منصات البيع الفوضوية، كما وقفنا على وجود أطفال صغار تتراوح أعمارهم ما بين 10 و15 سنة اختصوا في بيع الأكياس البلاستيكية، ولقد تصادف وجودهم مع وجود عدد من رجال الشرطة (04) عند البوابة الرئيسية للسوق. من الواضح من خلال التجاوزات المسجلة والسهل ملاحظتها داخل وخارج أسوار السوق (كعمالة الأطفال مثلا) أن مثل هذا الفضاء التجاري في إطار المدينة يمثل بالنسبة للجهات الرسمية آلية تتيح تسييرا ليّنا للمسألة الاجتماعية (البطالة، انخفاض القدرة الشرائية، غلاء الأسعار ..) وتوفر متنفسا للضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي تعانيه عديد الفئات الاجتماعية.

جدول رقم (09): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 7:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
22 جويلية 2014 حي حشمي، سطيف	ورشات نجارة وصناعة الأثاث	ورشتان مخصصتان لعمليات التفصيل والتركيب وورشة واحدة للدهن والتخزين.

مع السنوات التي الأولى التي عرفت توسع هذا الحي بقطعه المختلفة، اواسط التسعينيات من القرن الماضي، أخذ في احتضان نشاط حرفي وشبه صناعي على نطاق واسع. أبرز هذه النشاطات كانت حرفة النجارة وصناعة الأثاث والنشاطات الجانبية لها (بيع مستلزمات الأثاث، بيع الدهون والصباغة، محلات العقاقير والخردوات...) إلى درجة ظهور شوارع مخصصة لأنواع معينة من السلع الخشبية والأثاث (أثاث غرف الزوجية، أثاث غرف الأطفال، أثاث الصالونات، أثاث المطابخ...). مع ملاحظة أن احتضان الحي الواسع لمختلف الحرف والمهن لا يقتصر فقط على النجارة وصناعة الخشب بل يشمل إصلاح السيارات وطلاءها وبيع مواد البناء، إلى درجة يمكن فيها اعتبار الحي بمثابة منطقة صناعية موازية للمنطقة الصناعية الرسمية.

الورشات الثلاث موضوع الملاحظة توظف عمالة شابة فقط تتروح أعمارها بين 16 و27 سنة، وهم بعدد 07 عمال، أكثرهم خبرة يملك تسعة سنوات أقدمية في العمل في نفس الورشة أما الأحدث من حيث التوظيف فمتربص في السنة السادسة عشر من العمر يواصل تكوينه على مستوى مركز التكوين المهني. متوسط الأجر الذي يتقاضاه بعض العمال الأقل كفاءة وخبرة -4 منهم- هو 35000 دج. وقفنا خلال مجريات الملاحظة على تمتع العاملين باستقلالية واضحة في أداءهم لمختلف العمليات والمهام، ويعود ذلك إلى نوع الصيغة المتفق عليها بين العمال المؤهلين (Ouvriers qualifiés) وهم بعدد 3 وصاحب الورشة، حيث يلتزم الأخير بتوفير ورشة العمل وتزويدها بالآلات وبالمواد الأولية ومن بعدُ

تسويق المنتج، أما الطرف الأول (العمال الثلاث المؤهلين) فيتكفل بكافة أعمال الصناعة وإنتاج الأثاث من الخطوة الأولى (التفصيل) إلى الأخيرة (الصقل والتلميع)، وفي الأخير يتم تقاسم الفائدة المحققة بالتناصف 50/50 بين الطرفين. لم تكن هذه الصيغة المنظمة لعلاقة العمل معمولا بها في الفترة السابقة ولقد ظهرت وانتشرت على نطاق واسع في السنوات العشر الأخيرة نتيجة النقص الكبير في اليد العاملة خاصة المؤهلة، ما اضطر أصحاب العمل إلى التنازل والقبول بشروط توظيف وعمل لصالح العمال أكثر، لكن رغم هذا لازالت ظاهرة العجز في اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة منتشرة وتشكل مصدر إزعاج وتعطيل كبير للناشطين في هذه الحرفة.

في الورشة المخصصة للصقل والتلميع (ponçage et vernissage) تم تسجيل عدم احترام وتساهل الشباب/العمال مع إجراءات الأمن والوقاية التي يفرضها التعامل مع مواد كيميائية سامة وسريعة الالتهاب (عدم وضع الأقنعة الحامية، استعمال الهاتف والتدخين..)، على الرغم من توفر الأقنعة داخل الورشة ووجود غرفة خاصة لوضع وتخزين عبوات الملمّع.

جدول رقم (10): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 8:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
13 أوت 2014 حي حشمي، سطيف	محل بيع الأثاث بالجملة.	محل عرض + محل للتخزين.

تشتغل اليد العاملة الشابة ضمن هذا النشاط تحديدا على أداء مهام النقل والتحميل، فبالإضافة إلى صاحبي المحل (أخوين) تم تسجيل وجود 3 عمال كلهم من الشباب، اعمارهم هي التوالي: 19، 22 و26 سنة، الأخير ولأنه الأقدم في العمل (4 سنوات) وبعد زواجه تم تكليفه حصرا بقيادة المركبة المخصصة لنقل الأثاث من المخزن إلى محل العرض ولتوصيل الطلبيات إلى أصحابها، مع ملاحظة أن مثل هذا الأمر يُنظر إليه من طرف صاحب العمل وعلى الأخص من ذرف العامل المعني على أنه ترقية مهنية

مستحقة بعد سنوات من العمل الجاد والمتعب تحرره من شقاء التحميل وتجعله يتمتع بحرية واستقلالية كان يتوق إليها فيما قبل.

بالمقارنة ما بين العمل في نشاط صناعة الأثاث ونشاط تسويقها، يلاحظ استقطاب النشاط الثاني لطلبات عمل أكثر من طرف الشباب على الرغم من أن الأجر المادي الذي يتقاضاه العامل فيه أقل من من الأجر المتحصل عليه في الأول، فقيمة الأجر الذي يتقاضاه العمال الثلاث في محل بيع الأثاث موضوع الملاحظة يتراوح بين 25000دج و30000دج. من الواضح في هذا الإطار أن العامل الحاسم في استقطاب هذا النشاط بالتحديد لطلبات اليد العاملة الشابة مقارنة بنشاط النجارة وصناعة الأثاث، ليس الأجر بل ما يوفره النشاط الاول مقارنة بالثاني من حرية واستقلالية وقلة انضباط ومحدودية مستوى التأهيل والمهارات لأداءه. التعامل الدائم مع الزبائن الآتين من مختلف مناطق الوطن والتنقل اليومي إلى عديد المناطق والاحياء يجعل مثل هذا العمل مفتوحا على العالم الخارجي ويقلّل من الضغط النفسي والعقلي المرتبط بالفصل الموضوعي ما بين فضاء العمل وفضاء اللاعمل.

جدول رقم (11): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 9:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
04 سبتمبر 2014 حي الهضاب، سطيف	عدد من العمارات والمرافق الجوارية قيد البناء.	اقتصرت الملاحظة بشكل خاص على 3 ورشات بناء.

كان المجال المكاني لوضعية الملاحظة هذه هو بعض ورش البناء في المجمع السكني (LSP, AADL) بحي الهضاب، وقفنا على تواجد محدود لليد العاملة الشابة من فئة 16-30 سنة، حيث أن غالبية من تحدثنا معهم كانت أعمارهم تفوق 32 سنة، وهم بعدد 14 عامل سألناهم عن اعمارهم وعن المناطق التي ينحدرون منها، فاتضح انتماءهم لنفس المنطقة (بلديات شمال ولاية سطيف). في المقابل وجدنا

ثلاث شباب فقط أعمارهم بين 16 و30 سنة (21، 26 و 28 سنة) يعملون في مهام متعددة مساعدة للعمال/البنائين المؤهلين.

الصيغة الأكثر انتشارا للعمل في ورشات البناء التي شاهدناها هي العمل اليومي ومتوسط الأجر اليومي الذي يتلقاه العمال من الشباب غير المؤهلين يتراوح بين 2000دج إلى 3000دج لليوم، علما أنهم لا يعملون وفق عقد عمل رسمي ولا يستفيدون بذلك من التغطية الصحية للضمان الاجتماعي. ارتباط هذه السكنات ببرامج حكومية وبرهانات سياسية واضحة جعلت الهيئات الرسمية المكلفة بمراقبة وتنظيم عالم الشغل على المستوى الولائي تغض الطرف عن ما يتم من تجاوزت لقانون وتشريعات العمل، وهو أمر يخفف الضغط عن المقاولين ويتيح لهم توظيف العمال بطريقة أسهل ومن دون التزام قانوني إلى حدّ استعانتهم بيد عاملة من اللاجئين والمهاجرين الأفارقة، كذلك فإن العمال المحليين يستفيدون من الوضع بحيث يكون بإمكانهم التوقف عن العمل أو تغيير مكان العمل او التغيب عنه في الوقت الذي يريدون ذلك ويستغلون النقص الذي يعانيه القطاع من اليد العاملة خاصة المؤهلة لصالحهم.

وقفنا خلال الملاحظة كذلك على ظاهرة تشغيل العمالة الأجنبية في قطاع البناء من دون التقيد بالإجراءات القانونية المنظمة للأمر، ومن الواضح أن النقص الذي يشتكي منه المقاولون في اليد العاملة المحلية، دفعهم إلى توظيف المهاجرين واللاجئين السوريين والأفارقة، الإجراء الذي صار ينتهجه عديد المقاولين بعد صمت الهيئات الرقابية عن الظاهرة. في إحدى ورشات البناء شاهدنا 4 عمال أفارقة شباب يقومون بتحميل مواد البناء في حين يتم الاعتماد على العمال السوريين في مهام اخرى تتطلب مستوى تأهيلا واختصاص أعلى مثل أعمال التجبيس والدهن.

جدول رقم (12): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 10:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
24 جانفي 2015 حي لعرارسة، سطيف	مصحة طبية خاصة متعددة التخصصات	قسم المعاينة الطبية، التوليد والجراحة.

بينت الملاحظة حضورا لافتا للعاملين الشباب في نشاطي التمريض والمساعدة الطبية، فمن مجموع 12 ممرض ومساعد طبي، وُجد 9 منهم تتراوح أعمارهم ما بين 23 و35 سنة. تخرج هؤلاء التسعة من المعاهد الخاصة للتكوين الطبي وشبه الطبي أين حصلوا على شهادات في اختصاص التمريض وتقني سامي في العلوم الطبية، ولقد ترافق تأسيس هذه المعاهد ورواجها على المستوى المحلي وحتى الوطني مع تزايد عدد المصحات الخاصة، ويستقطب هذا النشاط الخدمي الجديد عددا كبيرا من اليد العاملة الشابة حيث يوفر لها فرص عمل دائم وبمسار مهني تصاعدي في نشاطات متنوعة طبية وشبه طبية وإدارية، أين تعمل رفقه يد عاملة أخرى أكثر خبرة وكفاءة آتية من القطاع العام.

جدول رقم (13): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 11:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
11 مارس 2015 أولاد صابر، سطيف	ورشة صناعة أثاث شرقي	شراكة جزائرية سورية

تعود ملكية الورشة المختصة في صناعة الاثاث الشرقي إلى حرفي نجارة جزائري اشترك مع مجموع عاملين سوريين (6 عمال) يقومون بصناعة الصالونات والأرائك في مقابل تقاسم الفائدة 50/50. يتحمل الطرف الجزائري تكاليف كراء المحل والآلات والمادة الأولية اما الطرف السوري المالك للمهارة فيشرف على كل جميع عمليات الصنع الخشبي والجلدي. واحد من شروط الشراكة هو أن لا يتم

توظيف عمال جزائريين في الورشة وأن يتم الاكتفاء فقط بالعمال السوريين وإن تطلب الأمر فيتم الاستعانة حصرا بحرفيين سوريين، كيلا تنتقل أسرار المهنة وتقنيات العمل للطرف الجزائري فيفقد العمال السوريون بذلك وضع الأفضلية الذي ضمن لهم عائدا ماليا مريحا جدا. يعمل هؤلاء الحرفيون السوريون المنحدرين من مدينة حلب بصفة غير رسمية وهم حريصون على إبقاء أبواب الورشة مغلقة دائما ولا سبيل للتواصل معهم إلا عن طريق الشريك الجزائري.

للإشارة فإن ظاهرة الشراكة في صناعة الأثاث مع السوريين سبقتها موجة توظيف حرفيين مصريين مختصين في النقش، كان يُؤتى بهم من مصر وتقدم لهم محفزات مالية ومعيشية كبيرة مقابل عملهم حصريا لدى أصحاب ورش جزائريين وجدوا في طلب السوق على الأثاث الشرقي مكسبا عال لهم، لكن بعد سنوات انتقلت مهارات وتقنيات النقش إلى العمالة الجزائرية وقلّ الطلب بصفة كبيرة على الحرفيين المصريين.

جدول رقم (14): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 12:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
12 مارس 2015 رس الوادي، برج بوعريريج	مكتب محاماة جماعي	3 محامين شباب

يضم مكتب المحاماة ثلاث محامين شباب، أعمارهم على التوالي 28، 30 و32 سنة، ينحدرون من مدينة سطيف واختيارهم لفتح المكتب جماعيا ببلدية رأس الوادي ولاية برج بوعريريج يعود أساسا لأسباب اقتصادية، تقليلا من تكاليف الكراء والتنقل وتجنيا للمنافسة الكبيرة بين مكاتب المحاماة الكثيرة في مدينة سطيف. المكتب عبارة عن شقة من أربع غرف، تم تحويل اثنان منها إلى مكاتب للمحامين وأخرى لقاعة استقبال وسكريتاريا، أما الرابعة فاحتفظ بها لمبيت الشركاء الثلاث.

اللافت في حالة المحامين الشباب الثلاث هو اعتبارهم مرحلة المكتب الجماعي واختيارهم لمكان فتحه مرحلة أولى لابد منها لاكتساب الخبرة و"صناعة اسم"، تليها في المستقبل بالنسبة لاثنين منهم مرحلة ثانية يقومان فيها كل على حدا بفتح مكتب خاص به في بلدية سطيف، مقر سكناهم الأصلي، أما المحامي الشريك الثالث فيخطط للمشاركة في مسابقة الالتحاق بالمدرسة العليا للقضاء. هذا التخطيط والتصور الواضح للمستقبل المهني لم نصادفه في إطار نشاطات ومهن أخرى خاصة منها الحرفية أين لا يهتم الشاب العامل بتخطيط مستقبله المهني ويفضل ترك الأمر للقضاء والقدر.

جدول رقم (15): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 13:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
24 مارس 2015 حي لبرارمة، سطيف	مقهى المأمونية	8 عمال شباب، إقبال كبير، ساعات عمل محددة.

يُشغّل المقهى 8 عمال شباب، تتراوح أعمارهم ما بين 19 و36 سنة، تشتهر هذه المقهى بولع صاحبها بالحكم والأمثال، لذا فهو حريص على ملأ كل مساحة من جدرانها الداخلية بأوراق كتبت عليها الكثير من الحكم والأمثال باللغة العربية الفصحى وبالدارجة. عدد هذه الأوراق واللواصق يتعدى الـ200.

كتب على إحدى الاوراق: "لا يحدث إلا في الجزائر. في الوقت الذي يقضي فيه صاحب المقهى عطلته الصيفية على شاطئ تيشي في بجاية؛ يقضي صفيان العامل في المقهى عطلته متجولا بين ماربيليا الاسبانية ومارسيليا الفرنسية".

اللافت في المقهى الذي يعرف إقبالا كبيرا، هو انخفاض معدل دوران العمل فيه، فأقدم العاملين فيه لديه أقدمية 9 سنوات، أما الأحدث فـ 3 سنوات. يرتدي العمال –باستثناء أمين الصندوق caissier- سترات تحمل علامة واسم المقهى، ويتوزعون على مختلف جنبات المقهى (عاملين على آلة القهوة

والشاي، عامل على آلة العصير، 3 عمال لنقل الطلبات وتنظيف الطاولات...) بحيث لا يجب الزبون نفسه تائها أو في انتظار من يلبي طلبياته. يؤدي العمال مهامهم ويقدمون الخدمة بروح إيجابية واضحة تقطع بشكل بيّن مع ثقافة اعتبار تقديم الخدمة حطّا من كرامة العامل كما تسود في أماكن أو مهن أخرى كثيرة (سائق سيارة الأجرة الذي يرفض جلوس الزبون من الخلف إلا في حال كانت امرأة، أو يرفض حمل المتاع للزبون..).

جدول رقم (16): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 14:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
13 أفريل 2015 بني مسوس، الجزائر العاصمة	مصلحة طب الأطفال، مصلحة طب النساء والتوليد	مستشفى من الحقبة الاستعمارية، توافد كبير للمرضى من كل أنحاء الوطن،

التشكيلة العمالية للمصلحتين يطغى عليها المكون الشبابي بوضوح، كأطباء خارجيين أو مقيمين (تكوين تخصصي) أو كممرضين أو مساعدين طبيين. تتراوح اعمار الأطباء المقيمين العاملين في المصلحتين بين 26 و35 سنة، وهم كفئة مهنية تمثل الغالبية مقارنة بباقي الفئات العاملة في المصلحتين. عددهم في مصلحة طب النساء والتوليد (من السنة الأولى إلى الخامسة) 49 طبيب، 46 إناث و3 ذكور، مع تسجيل حضور أكبر للأطباء المقيمين الذكور في مصلحة طب وجراحة الأطفال. السبب وراء قلة عدد الأطباء المقيمين الذكور في مصلحة طب النساء والتوليد يرجع إلى اعتبار عديد الاطباء المترشحين لمسابقة التكوين الإقامي تخصص طب النساء والتوليد تخصصا نسويا خالصا، وهو موقف ظهر وعرف انتشارا كبيرا لدى الفئات الشابة بالخصوص (مواليد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي) ولم يكن سائدا لدى الاجيال السابقة من الأطباء.

وقفنا خلال الملاحظة على وجود ثقافة فئوية قوية تطبع المستشفى كفضاء للعمل، حيث يحرص الأطباء مثلا دوما على التعبير عن تمايزهم عن باقي الفئات المهنية مستخدمين في ذلك عناصر رمزية (اللغة المستعملة) أو مادية (لباس الكازاك، وضع السماعة...)، كما يحرصون كذلك على أن تبقى تعاملاتهم مع باقي الفئات في حدود المهني فقط في حين يجمع ما بين الأطباء –حتى خارج التخصص- ما يشبه عقد شرف أو أخوية تجعلهم يتبادلون الخدمات ويتضامنون فيما بينهم من دون أفكار مسبقة أو انتظار المقابل. وتمتد هذه النزعة إلى داخل جسم الأطباء أنفسهم حيث يوجد تقليد هرمي صلب جدا وشبه عسكري ينظم العلاقة ما بين الأطباء المقيمين والاطباء الخارجيين، وبين مختلف الأطوار داخل فئة الاطباء المقيمين نفسها، حيث يقبع طلبة السنة الأولى تحت سلطة طلبة السنة الثانية، وهكذا إلى السنة الخامسة التي يطلق على طلبتها نعت "الكبار".

من اللافت لدى فئة الأطباء خلال مراحل التكوين الجامعي والاستشفائي خضوعهم وعيشهم لسيرورة نفسية واجتماعية معقدة تنتهي بهم إلى تقمص هوية اجتماعية مهنية جديدة هي هوية "الطبيب" بما تحمله من عناصر مميزة إن في إطار العمل أو في سياق الحياة الاجتماعية. الشخص الذي يدخل كلية الطب السنة الأولى ويتخرج منها بعد 7 أو 12 سنة كأقصى تقدير ليس هو الشخص نفسه، وكأن تخصص الطب يفرض على دارسه والمشتغل فيه هوية وكينونة معينة، يقوم باستبطان أخلاقياتها وسلوكياتها ورموزها الاجتماعية والعلائقية سنة بعد الأخرى، إلى درجة أنه لا يكفي حصول الشخص على الشهادة كي يعتبر طبيبا بل يلزمه –فرضا- فوق هذا أن يتحلى بمظهر ومضمون يتوافق والصورة السائدة اجتماعيا عن من هو الطبيب. المثير في هذا السياق أن الاطباء/الطلبة واعون جدا بهذا الأمر وهم منخرطون تماما في هذه الدينامية ويعملون على نطاق واسع لإعادة إنتاجها بجميع عناصرها حتى الدقيقة منها.

جدول رقم (17): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 15:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
05 ماي 2015 العلمة، سطيف	الشارع التجاري (دبي)	توافد للزبائن والزوار من كل نواحي الوطن ومن تونس، عُسر في حركة السير، حضور قوي للسلع المقلدة.

ممارسة الملاحظة على المجال الجغرافي والسوسيو-اقتصادي الذي يمثله "شارع دبي" انتهى بنا إلى انطباعين قويين. أولا، إدراك المعنى الحقيقي والوقوف فعليا على تجليات هيمنة وسطوة النشاط التجاري والاقتصاد الموازي على الاقتصاد الوطني، وثانيا، تلمّس الأثر العميق والقوي الذي بإمكان النشاط الاقتصادي –أيا كان نوعه- ممارسته على مجمل نواحي الحياة في مدينة ما، فمدينة العلمة وكثير من المناطق المجاورة لها تعيش على وتيرة "سوق/شارع دبي"، زمنية العيش في المدينة وعقلية ساكنتها واهتمامات شبابها ومواضيع حديث رواد مقاهيها وهندسة شوارعها...الخ كلها تفاصيل انطبعت بوضوح وتهيكلت بصفة دائمة على حسب النشاط الاقتصادي المهيمن في المدينة. لا يتوقف الأمر على اعتبار قطاع تجارة الجملة والتجزئة هو من بين القطاعات الأكثر تشغيلا لليد العاملة في المدينة –وربما حتى المنطقة- خاصة منها الشابة، بل تجاوزه إلى إنتاج ثقافة عمل وثقافة شبابية تتمحور حول ما يمكن تسميته بـ "الحُلُم الصيني" (كنموذج مميز في مقابل "الحلم الامريكي" القائم على المبادرة الصناعية)، الذي يدفع الشباب نحو السعي إلى القيام بعملية استيراد لسلعة ما ثم تسويقها على مختلف مناطق الوطن واعتبار هذا العمل هو قمة النجاح وسبيل أكيد لانتزاع الاعتراف في الوسط الاجتماعي، ولمن لم يبلغ بعد "القمّة" لسبب أو لآخر فبإمكانه ممارسة التجارة على المستوى المحلي بأن يشتري ويعيد بيع مختلف السلع والمنتجات من دون حتى أن يراها أو ينقلها إلى مكان يملكه.

في الواقع، لا وجود في "شارع دبي" بالعلمة إلا للشباب، منهم من يملك محال أو يشرف على تسييرها ومنهم من يملك منصة للبيع وآخرين يقودون عربات نقل صغيرة يعرضون خدمتهم على الزوار والزبائن. الكل وجد في الشارع ضالته وينظر إلى العمل فيه كفرصة عليه استغلالها على أحسن حال لأن لحظة تحقيق النجاح والثروة متاحة للجميع ولا يلزمها إلا "القفازة والفياقة". القصص التي يتداولها الشباب بكثرة عن أناس يعرفونهم، تربوا ودرسوا معهم، كانوا في السابق فقراء وتحولوا في لمح البصر إلى أثرياء يملكون شققا وفيلات في دبي –الأصلية- ونيس ومدريد، تحولت إلى "أساطير حضرية" تحفز على العمل ضمن نموذج التاجر/المستورد، قناص الفرص.

جدول رقم (18): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 16:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
09 جوان 2015 حي بوعروة، سطيف	ورشة نجارة وصناعة أثاث	ورشة بمكننة ضعيفة، عمل على الطلب.

الحرفي صاحب الورشة يبلغ من العمر 56 سنة، يعمل رفقه ابنه البالغ 25 سنة، يصادف أن ينظم إليهم أحد الشباب الذين ترسلهم مراكز التكوين المهني لقضاء فترة التربص. عملية الإنتاج في الورشة تتبع الطريقة التقليدية حيث يتم صنع الأثاث حسب الطلب وبالقطعة لا بالطريقة نصف الصناعية (à la série) . وحول هذا الخيار بالتحديد المتعلق بطريقة العمل وقفنا على خلاف حادّ بين الأب/صاحب الورشة وابنه/العامل المؤهل. فالأول مصرّ على مواصلة العمل وفق نفس الطريقة تحت مبرر كفايته المادية وعدم حاجته للربح الكبير وبأن متعته في أن يقوم هو بنفسه بصناعة المنتوج بيديه مستعينا بأقل قدر ممكن من الآلات والعمال ويرفض العمل على الأنواع الجديدة من الخشب (الخشب الاصطناعي)، في حين يرى ابنه أن زمن العمل بالطريقة التقليدية قد ولّى وأن العصر يفرض عليهم تبني طرق وتقنيات عمل جديدة وأن الانتاج نصف الصناعي هو اللازم اليوم وهو الكفيل وحده بضمان

مستقبل محترم لصاحب الحرفة. يحمّل الابن/العامل أباه مسؤولية ما يسميه "التأخر" عن اللحاق بركب من دخل الحرفة متأخرا وجنى من وراءها ثروة طائلة، معتبرا ذلك قلّة عقل وسوء تدبير.

من الواضح وقوفنا من خلال هذه الملاحظة على نموذج مثالي لصراع جيلي يرجع إلى وجود تصورين متناقضين عن العمل، المال، الثروة، النجاح، الحرفة، الحياة.. لدى كل من الطرفين (الحرفي/الأب والعامل/الابن)، وهو صراع يلخص الفارق ما بين المعنى التعبيري الما-بعد-مادي للعمل لدى الأب والمعنى المادي الأداتي الذي يحمله ويؤمن به الابن.

جدول رقم (19): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 17:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
17 نوفمبر 2015 حي الباز ، سطيف	ورشة بناء مجمع عمارات cnep	3 عمال جزائريين يعملون في الدهن.

غالبية العاملين على هذا المشروع السكني هم من العمال الوافدين من بنغلاديش (أكثر من 200 عامل)، ولقد تمّ توظيف حين تقدمّت نسب إتمام المشروع شركات مناوبة جزائرية تشتغل اعمال السباكة والتجبيس والدهن.

شاركنا خلال الملاحظة ثلاث عمال شباب جزائريين يشتغلون في الدهن، كلهم طلبة جامعيون لازالوا يزاولون دراستهم في طور الليسانس والماستر، عبروا طوال الوقت على تذمرهم وغضبهم من جودة عمل البنغال واعتبروهم غير مختصين في البناء، وكيف يتم المجيء بهم وتترك اليد العاملة الجزائرية من دون عمل. لم نلحظ أبدا احتكاكا بين العمال البنغال والجزائريين، فبالإضافة إلى عامل اللغة لم تكن للصورة التي لدى كل طرف عن الآخر محفزة لقيام أي شكل من أشكال التعارف أو العمل المشترك الدائم، مثال ذلك اعتبار الشباب الثلاث أن دين البنغال هو البوذية ولأنهم من من يعبدون الأبقار

وجب تجنب الاحتكاك بهم إلا عند الحاجة. لكن الحقيقة التي يجهلها الشباب الجزائريين الثلاث هي أن ما يقارب 90% من البنغال هم مسلمون.

جدول رقم (20): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 18:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
18 نوفمبر 2015 سطيف	مصلحة الاستعجالات، المستشفى الجامعي	أبواب موصدة، وجود الطاقم الطبي بالداخل، أعوان الأمن في استقبال المرضى وأهاليهم.

بعد الثانية زوالا، لا يبقى من الأطباء والممرضين العاملين في مصلحة الاستعجالات إلى الشباب منهم. يلاحظ خاصة لدى الأطباء منهم والذي يطغى عليه العنصر النسوي، يلاحظ تفاديهم قدر الإمكان الاحتكاك المباشر مع أهالي المرضى ومرافقيهم، حتى أن علاقتهم بالمرضى تكون آلية وبالحدّ الأدنى. واضح جدا حجم "العدوانية والريبة والشك" الذي لدى كل طرف عن الآخر. المريض ومرافقيه يرون الطبيب مجرد متربص لا يملك الكفاءة اللازمة والطبيب يرى في مرافقي المريض أولا وفي المريض ثانيا مصدر مشاكل نتيجة عدم رضاهم المزمن وبسبب تدخلهم فيما لا يعنيهم. تجسد هذه العلاقة في الواقع ما يمكن تسميته بـ "نظرة لوم" يحملها المجتمع اتجاه الأطباء خاصة جيل الشباب منهم وفي المقابل نمى لدى هؤلاء إحساس بعدم الاعتراف لدى المجتمع اتجاه الجهد والتضحية التي يقدمونها، وهو الأمر الذي عزز في المحصلة حالة "العداء واللاتواصل" التي بين الطرفين والتي يمكن الوقوف على بعض عناصرها خلال الملاحظة.

جدول رقم (21): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 19:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
20مارس 2016 المنطقة الشرقية لمدينة سطيف	أرض فلاحية محاذية لمقبرة سيدي حيدر	عمال أفارقة وجزائريين

تواجد على هذه الأرض الفلاحية المحاذية للطريق الوطني 09 عمال أفارقة و3 جزائريين، كلهم من الشباب، كانوا يقومون بجمع محصول الجزر لوضعه في أكياس كبيرة ثم نقلها إلى الشاحنات. يتلقى العامل الافريقي في كل يوم عمل 1500دج مع تحمل صاحب الأرض لتكاليف نقلهم ذهابا وإيابا وإطعامهم في وجبة الغداء.

الاستعانة باليد العاملة الافريقية جاء لتجاوز العجز الذي يعانيه القطاع لناحية العمالة المحلية التي تعزف عن العمل في النشاط الفلاحي (الملحق رقم ....). إن الطابع العائلي لملكية الكثير من الأراضي الفلاحية سمح لأصحابها بتجاوز هذا العجز نسبيا عن طريق تجنيد قوة العمل العائلية (الأبناء والأحفاد..) للاستعانة بها في مواسم الزرع والقطف كما أن تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين خاصة الأفارقة في المدن الجزائرية السنوات الأخيرة مثّل بالنسبة لملاك الأراضي هؤلاء متنفسا من شأنه فك الخناق عنهم وعن النشاط الفلاحي عموما. اللافت في هذا الإطار ان العمالة الجزائرية لا تنظر لليد العاملة الاجنبية في قطاع الفلاحة تحديدا كمنافس لها جاء ليسلبها خيرات كانت لتعود لها آليا لولا وجود هؤلاء الأجانب، الموقف هنا يختلف عن مثيله في قطاعات نشاط أخرى خاصة قطاعي البناء والأشغال العمومية.

جدول رقم (22): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 20:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
23 مارس 2016 مؤسسة مالية عمومية، سطيف	فرع للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط Cnep	وتيرة عمل بطيئة، تشكيلة عمالية تتجاوز 45 سنة، كراسي الفضاء المخصص لجلوس الزبائن مكسورة والأرضية وسخة.

تواجدنا بمقر الفرع البنكي تزامن مع حدوث خلاف بين مدير الفرع (شاب يبلغ من العمر 37 سنة) ومجمل العاملين في القاعة الرئيسية للبنك (11 موظف منهم فقط موظفين شابين) أين يتم التعامل مع طلبات سحب وإيداع أموال الزبائن. اتضح أن سبب المشكل هو تكرار ترك الموظفين لجهاز الهاتف الثابت مفصولا كي لا يضطروا إلى تلقي الاتصالات من الإدارة المتواجدة في الطابق الأول من نفس البناية وكذا باقي الاتصالات الوافدة من الخارج. المدير وبعد محاولات اتصال عديدة اضطر إلى مغادرة مكتبه والنزول إلى القاعة والبدء في توبيخ العاملين أمام بحضور زبائن البنك. يرتبط هذا النوع من السلوكيات الصادرة من العمال باستراتيجية فعل أشمل يتبعها العمال في إطار الصراع الذي يجمعهم مع الإدارة والذي يدور حول رهانات توزيع السلطة وممارستها وطرق تنظيم العمل وإجراءاته. المدير الشاب لأنه من خارج الولاية وجديد في المنصب ويفوق الجميع تأهيلا (متخرج من المدرسة العليا للبنوك)، فلقد دفع هذا العمال إلى إبداء مقاومة قوية خاصة منهم أولئك الذين لهم أكثر من 20 سنة أقدمية وهم الاغلبية في مصلحة المعاملات المالية.

جدول رقم (23): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 21:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
21 جوان 2016 مؤسسة مالية خاصة	فرع بنك بي أن بي باريبا، سطيف	هندسة حديثة للبنك (فضاء مفتوح وجدران زجاجية نصف شفافة)، تشكيلة عمالية شابة ونسوية.

بعد ملاحظة كل من التشكيلة العمالية لمؤسسة بنكية عمومية (مثال cnep) والتشكيلة العمالية لمؤسسة بنكية خاصة، نخرج بانطباع راسخ وعميق عن كهولة الأولى وشبابية الثانية. وقفنا داخل مختلف مصالح الوكالة البنكية الخاصة موضوع الملاحظة على التواجد الحصري للعمالة الشابة التي كانت توزعت مناصفة بين الذكور والإناث (6 عاملات/7 عمال). الانسجام العمري للعمالة (أصغر العاملين يبلغ من العمر 23 سنة وأكبرهم 36 سنة) والحضور اللافت للروح الشبابية (في اللباس، وطريقة الحديث، وليونة التعامل وسلاسته، وهندسة المكان..) أعطى صورة حداثية عن القطاع البنكي الخاص وعزز من الصورة السلبية التي التصقت بالآخر العمومي.

جدول رقم (24): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 22:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
07 جويلية 2016 المنطقة الصناعية الخاصة، سطيف	مصنع مواد بلاستيكية	مكان عمل لا يتوفر على الشروط المادية المناسبة لمثل هذا النشاط (التهوية، الإضاءة، مستلزمات الأمن).

المصنع موضوع الملاحظة متخصص في صناعة وتسويق المستلزمات والأواني المنزلية البلاستيكية، يوظف 21 عامل، 3 مكلفين بالأمور الإدارية أما البقية (18) فيعملون على الآلات وفق نظام مداومة 8سا/3. يطغى على عملية الإنتاج نموذج التنظيم التايلوري من ناحية تبعية العامل للآلة وخضوعه لها

ومن ناحية فقر مناصب العمل التي لا تتطلب إلا مهارات قليلة جدا (ouvriers non qualifiés)، فالعامل يقوم فقط بوضع ثم بسحب المادة البلاستيكية بعد أن تقوم الآلة بقولبتها، لذا فإن جميع العاملين في الإنتاج غير حاصلين على شهادات جامعية وتتراوح مستوياتهم التعليمية بين الابتدائي الاساسي والثانوي. أصغرهم يبلغ من العمر 21 سنة وأكبرهم 38 سنة، متوسط الأجر هو 25000دج.

جدول رقم (25): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 23:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
10 جويلية 2016 الشارع الرئيسي 200 مسكن، سطيف	مشروع الترامواي	غلبة اليد العاملة التركية، تواجد محدود وجانبي للعمالة المحلية.

الشركة المكلفة بالإنجاز هي شركة تركية، توظيفها لليد العاملة المحلية اقتصر على مجال قيادة الشاحنات وآليات الحفر وعلى بعض المناصب الإدارية المكلفة بمهام المتابعة والرقابة والشراء، في حين أنّ غالبية العمال المؤهلين (مهندسي بناء، مهندسي مناظر، عمال بناء، مهندسين مدنيين...) فيتم جلبهم من تركيا وتخصيص قواعد معيشة لهم.

وقفنا خلال الملاحظة على القدر الكبير لالتزام العمال الأتراك بإجراءات الأمن والسلامة حيث كانوا حريصين على وضع القبعات وارتداء سترات العمل الملونة والأحذية الخاصة. تواصلهم مع الجزائريين عمالا و مواطنين كان محدود جدا. أصواتهم ويتبادلون فيما بينهم الحديث باللغة التركية كان تسمع بوضوح حتى مع ضجيج الآلات وحركة المرور.

تطرح صيغة الشراكة التي يتم بها تشييد مشروع الترامواي ومشاريع كثيرة أخرى، أسئلة كثيرة حول ما الذي سيحصله الطرف الجزائري منها، فبالنظر لهامشية مساهمة الكفاءة واليد العاملة المحلية في مثل هذه المشاريع واحتكار الطرف الأجنبي للخبرة التقنية حتى اثناء عمليات البناء والتشييد، تبقى مسائل

جودة التسيير المستقبلي لمثل هذه المشاريع وطرق صيانتها معلقة، الأمر الذي يهدد بتكرار تجربة الستينيات والسبعينيات التي شهدت ظاهرة استيراد التقنية وشراء المصانع وتركيبها على أرض الوطن (usines clé en main) من دون أن يكون للعمال الجزائريين دور فعلي في ذلك، وهو إجراء زاد من تبعية النسيج الصناعي الوطني للخارج وجعله في كثير من الأحيان حبيس قطعة غيار ينتظر قدومها. لا شك في أن الفائدة التي تعود على الشركات الاجنبية العاملة على مثل هذه المشاريع في الجزائر هي فائدة كبيرة جدا، لكن في المقابل نلحظ غياب استراتيجية واضحة -وطنية أو محلية- للرفع من منسوب الفائدة والقيمة المضافة للطرف الجزائري، فمثلا نسجل غياب قطاعات مثل التكوين المهني والتكوين التقني والإداري عن الانخراط في عقود تبادل خبرة وشراكة مع هؤلاء المتعاملين الاجانب للاستفادة من خبراتهم التقنية وللاستلهام من طرق التسيير تنظيم العمل التي ينتهجونها.

جدول رقم (26): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 24:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
19 جويلية 2016 مقر دائرة سطيف	مصلحة جوازات السفر والوثائق البيوميترية	عدد كبير من طالبي جواز السفر، سيولة في استقبال الطلبات، الفضاء مفصول بعازل زجاجي يفصل بين المواطنين والموظفين.

تحتل المصلحة المكلفة باستصدار جوازات السفر وبطاقات التعريف البيومیترية الصدارة ضمن مشروع رقمنة المعاملات الإدارية والحوكمة الالكترونية، ولقد فرض هذا النهج الجديد على العاملين في المصلحة الخضوع لتنظيم عمل جديد يقطع بشكل واضح جدا مع طرق أداء وتنظيم العمل في باقي المصالح التابعة للدائرة، حيث لازالت المقاربة الإدارية التقليدية حاضرة بقوة وكذا الممارسات والثقافة البيروقراطية التي تركز على الجانب الإجرائي والشكلي اكثر من الحرص على تقديم الخدمة للمواطن.

عكس هذا تماما، وقفنا عليه في مصلحة الجوازات والوثائق البيومترية حيث امتدت ساعات العمل إلى 19سا مساء إلى حين تسليم كل المواطنين جوازات سفرهم وإتمام اجراءات دفع الملف للجميع، كما حرص القائمون على أن تفتح المصلحة أبوابها يوم السبت لاستقبال المواطنين واستلام ملفاتهم. عمل الإدارة بهذا الشكل الجديد في تسيير الشأن الإداري فاجأ حتى المواطن، الذي لم يتخلى بعد عن حيطته وحذره وشكه من الإدارة والعاملين فيها. من خلال ملاحظتنا وزيارتنا لعديد المكاتب في المصلحة وقفنا على الحضور القوي للعمالة الشابة التي تشتغل غالبيتها بصيغة عقود ما قبل التشغيل.

جدول رقم (27): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 25:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
02 أوت 2016 بارك مول سطيف	المركز التجاري إينو، سيفيتال	هندسة حديثة، حضور بارز لهوية الشركة، عمالة شبابية.

بالإضافة إلى الحضور القوي وشبه الحصري للعمال الشباب ضمن التشكيلة العمالية للمركز فإن أبرز ما يلفت انتباه الملاحظ هو "الهيئة الجديدة للعمل" التي جاء بها هذا الفضاء التجاري. لا يقتصر الامر على نمط التسيير وتنظيم العمل بل يتجاوزه إلى بروز بروفايل عامل جديد، يعكسه وحده الهندام في كل قسم (المخبزة، القصابة، الخضر، التنظيف، الالكترونيك، أعوان الأمن ...) وطريقة خدمة الزبائن.

كما أن صورة العامل الشاب القيّم على أعمال النظافة وهو يتجول أمام الزبائن جيئة وذهابا يمسح الأرض، تقطع فعليا مع الصورة النمطية التي كانت ولازالت سائدة عند الشباب خصوصا عن دونية مهنة التنظيف وعزوفهم عنها. كذلك فإن النموذج التسييري المتبع نجح في إدخال ثقافة وسلوكيات عمل جديدة على عالم وتصورات الشغل لدى الشباب، مثل الاتحترام الصارم لأوقات العمل وأوقات الراحة، احترام الطابع العائلي للمكان، المبادرة إلى تقديم الخدمة للزبون...الخ.

جدول رقم (28): عرض وتحليل وضعية الملاحظة رقم 26:

المكان/الزمان:	الموقف المُلاحظ:	التعليق:
03 أوت 2016 بارك مول، سطيف	مختلف المحلات التجارية	هندسة حديثة ومتنوعة من محل إلى آخر، عمالة شبابية.

يضم المول 68 محلا تجاريا –دون حساب المركز التجاري إينو والطابق المخصص للترفيه والمطاعم- تشغّل ما متوسطه 4 عمال في كل محل، غالبيتهم من الشباب بين 18 و35 سنة، مع تسجيل حضور لافت لليد العاملة النسوية وللشباب العاملين من الطلبة الجامعيين.

فكثرة المحلات وحاجتها ليد عاملة موسمية تتماشى وطبيعة النشاط ووتيرة المبيعات دفع أصحابها إلى توظيف الطلبة الجامعيين، الذين صار بإمكانهم العمل وفق برنامج زمني مطاط يراعي متطلباتهم الدراسية ويكفل لهم عائدا ماديا يتناسب وحاجاتهم، من ناحية اخرى يستفيد أصحاب العمل بتوظيف عمالة بتكلفة أقل وبصيغة قانونية تكفل لهم الاستغناء عن العمال متى ما أرادوا ذلك.

3.1. استنتاج عام حول الملاحظات:

في ختام عرض وتحليل مجمل وضعيات الملاحظة بالمشاركة الستة وعشرون التي قامت بها الدراسة، وبالنظر للعناصر المشتركة التي حضرت في واحدة منها تارة وميّزت بعضا منها فقط تارة أخرى، يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية:

- للهوية العُمرية حضور ودور كبيرين في طريقة ومضمون تمثّل الشباب للعمل، فأن تكون شابا هو أن تنظر للعمل وتقوم به على نحو يتمايز مع معناه وطرق عيشه لدى الفئات الاجتماعية والعمرية الأخرى. لا يقتصر فعل التأثير ضمن العلاقة شباب-عمل على تحديد الثاني (العمل من حيث نوعه، مؤهلاته، بيئته، طبيعته، صورته الاجتماعية..) للأول (الشاب) بل أن للكينونة الشبابية في حد ذاتها دور محدد

واضح وأكيد على النظرة التي لدى العامل/الشاب نحو العمل وعلى المضامين والمعاني التي يصبغها عليه. يبرز هذا الجانب من العلاقة شباب-عمل من خلال ما وقفنا عليه من حرص لافت لدى العمالة الشابة في إبقاء هويتهم "الشبابية" حاضرة معهم حتى داخل مكان العمل وأثناء اداءهم لمختلف المهام المنوطة بهم، على عكس الفئات العمرية الأخرى. فحتى وإن كان النشاط الممارس ومكان القيام به يتعارض وعناصر هذه الهوية الشبابية إلا أن الشاب العامل كان ينتهج دوما استراتيجيات محددة تمكّنه في الواقع من خلق مساحات حرية ولا رقابة يعيش في إطارها كينونته الشابة. مثال على ذلك حرص الشباب العامل في ورشات النجارة وصناعة الأثاث على إبقاء رؤوسهم عارية قصد إظهار تسريحات الشعر العصرية على الرغم من أن مقتضيات الأمن والسلامة تفرض وضع غطاء شعر خاص يحمي من بقايا الخشب ومن المواد الكيمياوية المستعملة في دهن الأثاث، كذلك ما وقفنا عليه في وضعيات عمل كثيرة من حرص آخر لدى الشباب خلال العمل في وضع سماعات الهاتف على أذانهم لسماع الراديو أو الموسيقى مع تعارض هذا السلوك وأبجديات الأمن والسلامة في العمل، أما داخل مكاتب وأروقة الإدارة، فلقد وقفنا على حرص الموظفين من الشباب على ارتداء ملابس والظهور في هيئة تبرز هويتهم الشبابية رغم ما يتطلبه العمل في الإدارة العامة من ضرورة الالتزام للباس يعكس "هيبة" الإدارة والدولة ويتماشى ورسمية العمل ومكان العمل.

- كلما ارتفع مستوى التأهيل العلمي الذي يتطلبه منصب العمل كلما برز أكثر -فيما يخص تمثلات الشباب نحو العمل- جانب المعنى التعبيري ما بعد المادي للعمل، وخفّ حضور الهوية/الكينونة الشبابية على العمل وبيئة العمل. يؤكد هذا الاستنتاج ما وقفنا عليه من تمايز واضح بين الشباب العامل في الأسلاك المنظمة (الطب، المحاماة، المالية) والشباب العامل في النشاطات الحرفية والتجارية. الطابع المهيكل والمقنن للمجموعة الأولى من النشاطات كان له أثر واضح على "تحييد" الهوية الشبابية للعاملين فيه وجرّهم ضمن عملية تنميط مادي ورمزي وحدت كل عناصر التشكيلة العمالية (لباس موحد، سلوكيات واخلاقيات موحدة، طرق وإجراءات عمل موحدة...)، في المقابل فإن النشاط الحرفي

والتجاري الذي يطبعه بقدر كبير جدا الممارسات غير الرسمية وغير المهيكلة (الاقتصاد الموازي)، وينشط فيه أعداد كبيرة من الشباب (التجارة خصوصا)، وتتخلل إجراءات التوظيف وإنهاء التوظيف فيه الكثير من الليونة والمطاطية –بل حتى الفوضى- فإنه يتيح بذلك مساحات حرية أكثر لتواجد وعيش الشباب العامل لكينونتهم ولهويتهم الشبابية في فضاءات العمل.

من ناحية أخرى، فإن النشاطات المهنية المنظمة والمهيكلة ونتيجة مستوى التأهيل العالي الذي يتطلبه العمل فيها وبالنظر لخاصية الأمن الوظيفي والاستقرار الذي يميز مناصب العمل فيها مقارنة بهشاشة ولا استقرار العمل في القطاعات التجارية والحرفية التي يغلب عليها الطابع غير الرسمي، نجد لدى العاملين فيها من فئة الشباب تصورا أكثر وضوحا لمستقبلهم المهني وتخطيطا أكثر دقة وتصميما لطموحاتهم وطرق ترجمتها في الواقع. إن تمثّل الطبيب أو المحامي أو الموظف في البنك للعمل يتعدى البعد المادي الأداتي –الموجود فعلا- ليشمل عناصر تخص توقعات وانتظارات ذات بُعد ما-بعد-مادي تعبيري (الترقية، تقدير الذات، المساهمة في تطوير الوطن، الإبداع، خدمة الآخر...).

- رغم بداهة الحدود المادية الفاصلة ما بين عالمي العمل واللاعمل وحضورها اللافت –بالمقارنة مع مقولات نظريات التسيير الحديثة التي تقوم على فكرة فضاءات العمل المفتوحة- في حالة الجزائر (عمارات بطوابق، مكاتب تفصلها جدران اسمنتية...)، إلا أن واقع الملاحظة والمعايشة لمختلف وضعيات العمل التي تشغّل يد عاملة شبابية أبان عن ضبابية ونسبية فيما يخص الحدود الفعلية التي تفصل حالتي العمل واللاعمل، إنْ من الناحية الزمنية حيث نشهد أداءا متقطعا للعمل (مثال: دخول إلى المكتب أو الورشة، يليه خروج إلى المقهى، فعودة إلى مكان العمل من جديد، يليها الدخول في حديث مع الزملاء، فتصفح للجريدة، ثم مزاولة للعمل مرة أخرى) أو من الناحية الرمزية. "مهارات" الانتقال من وضعية العمل إلى وضعية اللاعمل –أو من النشاط إلى اللانشاط(Action/Inaction) - كانت لافتة لدى العمال من الشباب في قطاعات النشاط الحرفية والتجارية حيث تمكنوا من تطوير استراتيجيات مبتكرة "للهروب ولتفادي" العمل، يُنظر إليها من زاوية أصحاب العمل على أنها تعبير عن انعدام روح

المسؤولية لدى شباب اليوم ويتحدثون فيهذا الصدد عن علّة "الفيس" (Vice, vicieux) التي تطبع الشباب العامل خاصة الذكور منهم.

2. عرض وتحليل مضامين المقابلة نصف الموجهة:

كما سبق الإشارة إليه فلقد تمت المقابلات نصف الموجهة للدراسة الحالية مع أربعين (40) مستجوب ينتسبون لوضعيات مهنية وقطاعية مختلفة، خصصنا نصفها لأصحاب العمل والنصف الثاني للشباب العامل. وفيما يلي تفصيل هذه المقابلات:

جدول رقم (29): تفصيل المقابلات نصف الموجهة مع أصحاب العمل:

النشاط:	المدينة:	التاريخ:
حرفي نجارة	سطيف	13، 14 ماي 2014
صناعي / مواد بلاستيكية	سطيف	14 جويلية 2016
مستثمر فلاحي	سطيف	23 مارس 2016
مقاول بناء	سطيف	05 سبتمبر 2014
خبّاز	سطيف	26 أكتوبر 2016
رئيس مصلحة/التكوين المهني	سطيف	23 سبتمبر 2014
منتخب بلدي	قسنطينة	11 أفريل 2015
تاجر ملابس	سطيف	30 أفريل 2014
صاحب ومسير مقهى	سطيف	30 مارس 2015
تاجر أثاث	جيجل	5 نوفمبر 2016
حرفي نجارة	برج بوعريريج	28 جانفي 2015
تاجر أثاث	قسنطينة	6 نوفمبر 2016
مدير بنك	سطيف	24 جويلية 2016

حرفي نجارة	سطيف	8 جويلية 2015
مربي أبقار	سطيف	26 جوان 2014
صناعي	العاصمة	15 أكتوبر 2014
مسيّر مؤسسة تنظيف	سطيف	9 جانفي 2016
مؤسسة ترصيص وسمكرية	العاصمة	3 أوت 2014
مستثمر فلاحي	معسكر	6، 7 جوان 2015
متصرف رئيسي/الوكالة الوطنية للتشغيل	سطيف	3 مارس 2015

جدول رقم (30): تفصيل المقابلات نصف الموجهة مع الشباب العامل:

النشاط:	السن:	المدينة:	التاريخ:
بيع خضر وفواكه	23 سنة	سطيف	23 جانفي 2014
نجارة وأثاث	19 سنة	سطيف	10 جوان 2015
نجارة وأثاث	30 سنة	سطيف	19 جوان 2015
بناء	26 سنة	سطيف	14 ماي 2014
تجارة/ مواد تجميل	30 سنة	سطيف	3 فيفري 2014
حلّاق	25 سنة	سطيف	12 أوت 2015
حراسة موقف سيارات	27 سنة	سطيف	19 فيفري 2014
بائعة في محل/طالبة	19 سنة	سطيف	8 أوت 2016
طبيبة	29 سنة	العاصمة	1 مارس 2014
طبيبة	27 سنة	قسنطينة	6 نوفمبر 2016
نادل بمقهى	24 سنة	سطيف	14 أفريل 2015
حرفي دهن/طالب	22 سنة	سطيف	29 نوفمبر 2015

مسيّر/محل إينو	30 سنة	سطيف	07 أوت 2016
تجارة حرّة	26 سنة	العلمة/سطيف	3 أكتوبر 2015
نجارة عامة	25 سنة	سطيف	13 جوان 2015
محاماة	28 سنة	برج بوعريريج	21 أفريل 2015
وظيفة عامة /بلدية	28 سنة	العاصمة	3 ديسمبر 2014
مواد شبه طبية	26 سنة	وهران	5 جويلية 2015
موقف سيارات	24 سنة	سطيف	11 فيفري 2015
خياطة	27 سنة	ميلة	23 نوفمبر 2016

1.2. مضامين المقابلات مع أصحاب العمل:

جدول رقم (31): عرض وتحليل المقابلة رقم 1: حرفي وصاحب ورشة نجارة (14/13 ماي 2014، حي حشمي، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ورشتك تشغل عدد كبير من الشباب، ما الذي يمكنك قوله في موضوع الشباب والعمل؟ 2/ كصاحب عمل وحرفي، هل أنت راض على أداء العمال/الشباب في ورشتك؟ 3/ ما هي أهم المشاكل التي تعيشها مع الشباب/العمال؟ ما الذي تأخذه عليهم؟	1/ أشغل الآن 7 عمال كلهم شباب طبعا، بالإضافة لعمل أخي معي في الورشة ... أثناء العطلة الصيفية يأتي تلاميذ الثانويات والمتوسطات لطلب العمل فيرتفع عدد العمال إلى الضعف على الأقل ... مع كل هذا لازلنا في حاجة إلى يد عاملة إضافية ... مقارنة بباقي النجارين انا لا اعاني كثيرا، هناك من غيّر المهنة أو صار يكتفي بمعدلات انتاج أقل ... أكبر مشكل تعرفه صنعتنا هي قلة اليد العاملة وعزوف الشباب عن العمل في النجارة يوما بعد يوم. 2/ لا لست راض .. لكن ما باليد من حيلة .. هم من يتحكم فينا ولسنا نحن.

4/ هل ترى فرقا بين عامل الأمس وعامل اليوم؟	3/ تنقصهم الجديّة في العمل ... لا يحترمون الوقت ... يتلاعبون كثيرا ... ليسوا واعين ... غير مهتمين فعلا بتعلّم المهنة. 4/ هو فرق شاسع جدا جدا ... عملت في الصغر في ورشة أبي وعايشت كيف كان العمل في الماضي ... في الماضي كان يوجد الانضباط الاحترام الشغف الصدق النزاهة الاتقان، أما اليوم فالعامل يريد بين ليلة وضحاها ان يصبح "معلّم" من دون علم ومعرفة بالحرفة، يريدون المال والربح السريع.

أبانت هذه المقابلة التي تمّت على مرحلتين واستمرت في مجموعها لقرابة 4 ساعات، عن حجم "أزمة العمالة" التي تعانيها العديد من الحرف والمهن اليدوية، والتي تصطلح وسائل الإعلام على تسميتها بظاهرة "عزوف الشباب" عن المهن، وخصصت لها عديد الصفحات التي تعرض شكاوي أصحاب الورشات ومشاريع البناء والمستثمرين الفلاحيين وحديثهم عن ما يعانوه جراء "رفض" الشباب العمل في هذه القطاعات. بعيدا عن توصيفات الظاهرة بمفردات "العزوف" و"الرفض" التي تحمل دلالات معيارية وتقوم على خلفية أخلاقية واضحة فإن الظاهرة موجودة فعلا وصارت لها آثار اقتصادية ومالية كبيرة، واللافت في هذا السياق أن أصحاب العمل يصرون على جوْهرة الظاهرة وربطها بشباب اليوم (Une essentialisation du phénomène) كصفة ثابتة فيهم من دون محاولة تفسيرها وربطها بالسياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي العام الذي نشأ فيه هؤلاء الشباب وساهم في إنتاج تصوراتهم ومواقفهم وتمثلاتهم نحو العمل عموما والحرف والمهن اليدوية بشكل خاص. إن تعلق الأمر بصاحب العمل الذي أجرينا معه المقابلة أو بغيره فإن السبب الأساس وراء أزمة العمالة هذه هو الشباب في حد ذاتهم لذا فهو لا يتوانى عن نعتهم بأوصاف "الشباب الرّاشي ... الشباب الكسول (الفنْيان) ... الشباب المتّكل على والديه". فالجديّة واحترام الوقت مثلا والتي ألح عليها المستجوب، ليست معطى طبيعي يولد مع الانسان أو معطى جيليا بمنسوب مرتفع لدى الجيل الأول (جيل صاحب العمل) ومنسوب منخفض أو معدوم لدى أفراد الجيل الحالي (الشباب)، بل هي في الواقع قيم ومعايير

منتجة اجتماعيا وتاريخيا تؤطر علاقاتنا بالآخر وبالعالم؛ نفس الشاب/العامل سيكون له تصور وموقف وتمثل آخر عن العمل والحرفة لو أنه عاش في مرحلة تاريخية أو في إطار اجتماعي آخر.

جدول رقم (32): عرض وتحليل المقابلة رقم 2: صناعي مستلزمات منزلية بلاستيكية (14 جويلية 2016، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ هل لديك ما تقوله في موضوع الشباب والعمل؟ 2/كيف تقيّم الشباب العامل لديك؟ هل انت راض عن أداءهم؟ هل هم كما تتوقع؟ 3/ ما الذي تتمنى تغيّره في اداءهم وعلاقتهم بالعمل؟	1/ أجد صعوبات في التعامل معهم وفهم كيف يفكرون ... صرت لا أقوى نفسيا وجسديا على مراقبتهم دوما والبقاء بالقرب منهم كي لا يتهربوا من العمل ويتسببوا لي في خسائر وإتلاف للآلات والقوالب ... الأمر في النهاية يعود إلى التربية، هناك المؤدبون وهناك قليلي الأدب، هناك من يستحي وهناك من لا يستحي ... أعجب لمن يتخاذل في العمل لكنه لا يتوانى عن أخذ راتبه بالكامل كيف يرضون لأنفسهم أكل مال الحرام. 2/أنا راض عن واحد و اثنين، لكن ليس على الجميع، هذا أكيد ... كما سبق وقلت الامر يتعلق بالتربية وبكونك حرا أم لا ... هناك من العمال من يملك كبرياء وكرامة ولا يرضى لنفسه أن أكرر عليه الكلام أكثر من مرة، خاصة وأن العمل على الآلات لا يتطلب مهارات كبيرة، يكفي البقاء ثابتا أمام الآلة وعدم تركها لوحدها ... انتظر منهم وأتمنى جدية أكثر، صدقا أكثر، إتقانا أكثر لعملهم ... ان يقوموا بواجبهم وفقط، لا انتظر ولا اتوقع منهم اكثر من هذا.

البارز في هذه المقابلة هو الشكوى من انعدام أو نقص الانضباط وعدم احترام ضوابط منصب العمل ومتطلبات الاساسية (الحرص على البقاء أمام الآلة وعدم الابتعاد عنها كثيرا كي لا يتسبب بقاء المنتوج وقتا طويلا داخل الآلة في تلفه بسبب ارتفاع درجة الحرارة)، وهو موضوع خلاف فعلا بين رأس المال وقوة العمل في الجزائر. حيث أن لكل طرف من طرفي علاقة العمل توقعات محددة من الطرف الآخر، فصاحب العمل في هذه الحالة بالتحديد ينتظر من العامل انضباطا واحتراما للوقت وأداءً بمستوى

جودة وإتقان معين وأنْ يتحلى بالصدق والاستقامة، بمعنى آخر أن يكون مثاليا على صورة ما يتمناه هو (أي صاحب العمل) أي أن يتصرف وكأن المصنع مُلكه، في المقابل يحمل العامل هو الآخر من جهته توقعات عالية، فينتظر من رب العمل أن يعامله كما لو كان شريكا له، وأن لا يمارس عليه أي شكل من أشكال السلطة والإلزام -التي تعود له موضوعيا بحكم أنه رب العمل- (المحاسبة، الرقابة، مراقبة وتقييم الأداء..) وإن فعل يعتبر ذلك شكلا من أشكال "الحقرة". المشكل أن مثل هذه التوقعات بمضامينها المعيارية الكيفية هي من النوع الذي يصعب معه إقامة التسويات لأنه يماثل معادلة صفرية، فإذا ما تحققت توقعات طرف ما فسيكون ذلك بالضرورة على حساب توقعات الطرف الثاني (رابح/خاسر وليس رابح/رابح) والعكس صحيح. ويزيد من جدلية هذه العلاقة هيمنة النظرة المعيارية والاخلاقية على توقعات الطرفين (الصدق، الحقرة، التربية، الحياء، الكرامة، المال الحرام...) بحيث تحيل إلى أمور يصعب قياسها (أين تبدأ الحقرة وأين تنتهي؟ ما هو معيار الحياء؟...). ان ينتظر صاحب العمل من العامل أن يتصرف كما لو أنه صاحب العمل وأن يتوقع العامل من رب العمل أن يعامله كما لو أنه شريك له فهذا تصور يوتوبي لعلاقة العمل من منتج للعنف وللصراع.

الظاهر أن التوافق على موضوع وحدود وشروط عقد العمل لم يصل بعد إلى مرحلة النضج والوضوح، كما لم يتبلور مفهوم واضح للواجب وللحق ولحدود كل واحد منهما ولشروط الربط بينهما. كلا الطرفين يرى بأنه يقوم بواجبه على أكمل وجه من دون أن يأخذ حقّه على الوجه اللازم، وهي جدلية تدفع دوما بعلاقة العمل نحو مساحة الصراع والمواجهة واللاسلمية.

نميل إلى الاعتقاد على ضوء فرضيات الدراسة واتصالا مع المضامين الواردة في الفصل الرابع الذي تناول التسيير الشعبوي للعمل وللمسألة العمالية في الجزائر المعاصرة، إلى أن الواقع الريعي الذي ارتقى إلى أن يكون العلاقة الاجتماعية المهيمنة قد لعب دورا حاسما في تفكيك منظومة الواجب في المجتمع وفي تشويه مفهوم الحق وفصله عن أداء الواجب وعن العمل.

جدول رقم (33): عرض وتحليل المقابلة رقم 3: مستثمر فلاحي (23 مارس 2016، سيدي حيدر – سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ما الذي يمكنك قوله فيما يخص علاقة الشباب بالعمل الفلاحي؟ 2/في اعتقادك لماذا يرفض الشباب العمل في الفلاحة؟ 3/هل المشكل مادي، هل لأنكم لا تدفعون لهم أجرا مناسبا؟ 4/لماذا استعنت بالعمال الأفارقة؟ 5/ما الفرق بينهم وبين العامل الجزائري؟	1/ يتفادون العمل في الفلاحة كمن يتفادى مرض الجدري .. يعافون الأرض ويعتبرون العمل عليها حطا من قيمتهم ... يتكبرون على الأرض في حين أنها هي من يطعمهم .. صاروا ينظرون إلى الفلاح على انه انسان متخلف (عبد قديم وبرّي). 2/ الحقيقة حتى ابناءنا، أبناء الريف صاروا يتهربون من العمل في الأرض ... عقليتهم فسدت ... صاروا ماديين (يحبوا المادة) ... يريدون المال من دون عمل، لهذا أصابتنا اللعنة والمسخ ... الوالدين مسؤولون عن ترك أبناءهم يجلسون طيلة اليوم على المقاهي أو في البيت نائمين وعدم إجبارهم على العمل (يصوروا دوروهم) .. في أيامنا كان أباءنا وامهاتنا حريصين على تربيتنا على العمل وعلى حب الأرض. 3/ لا أبدا. آتي بعامل مجدّ يعمل بإخلاص (من قلبو) وسأجزي عليه بالمال. لا بل وسأتحمل كل مصاريف معيشته، أكلا وملبسا وشربا ومسكنا، وسأزوجه حتى إن أراد ... المشكل مع شباب اليوم أنهم كالدلو المثقوب، مهما ملأته ماءا (=نقودا) فلن يمتلأ . إنهم لا يعرفون قيمة للمال ولا الطرف الصحيحة لصرفه. 4/ لأنه لا خيار آخر أمامي سوى فعل ذلك (تشغيل الأفارقة) وإلا تلف المحصول ... العمال الأفارقة مطيعون (ياخذوا الراي) ... أقوم بجلبهم صباحا باكرا، يعملون حتى الزوال، اطعمهم، يأخذون أجرتهم ثم أرجعهم إلى مكان إقامتهم .. غنهم يعملون لأنهم محتاجون وجائعون لذا لا يعافون العمل.

	5/ العامل الجزائري شبعان من دون ان يعمل، لماذا يعمل؟

أضاءت هذه المقابلة على سيرورة التهميش وتراجع قيمة العمل الفلاحي وصورة الفلاح في المخيال الجمعي الجزائري. حديث المستجوب عن الماضي المثالي (زمان بكري) والحاضر المأزوم، يلخص الانحدار الذي عرفه النشاط الفلاحي والعالم القروي -بمختلف عناصره المادية والرمزية- في نظر الجزائري البسيط. ومن اللافت في هذا الإطار ملاحظة أن هذا الأمر لم يقتصر فقط على ساكني المدينة بل مسّ كذلك القاطنين في الريف أنفسهم من الشباب خصوصا. ولقد تناولت أعمال سينمائية جزائرية صدرت سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي هذه القطيعة التي حصلت ما بين الجزائري، فردا وأسرة، والأرض والعامل القروي الذي ينحدر منه. حيث صار يرى في المدينة وفي مجرد الابتعاد عن الريف وعن عمل الأرض مرادفا للتطور وللرفاهية ولرغد العيش، وقد ساهمت سياسة التصنيع وما رافقها من خطاب سياسي ودعائي مُبجّل للعمل الصناعي وجاعلا من المصنع محرك الحياة العصرية ورمزها، وحاطّا من قيمة الريف الرمزية والفعلية ومن قيمة العمل الفلاحي الذي جعله رديفا للاستغلال وللرجعية، ساهمت في الاقصاء الثقافي والإجهاز الاجتماعي والاقتصادي على الأرض.

كذلك فإن الاعتماد المفرط على الموارد الريعية التي مكنت من تمويل مشروع التصنيع الضخم ومن تلبية جانب كبير من الطلب الاجتماعي، عزّز الوعي بإمكانية التخلي عن عمل الأرض خاصة وأن أموال الريع كافية لاستيراد كل حاجات المجتمع، إلى درجة فقد فيها العمل جدواه خاصة العمل الفلاحي.

الأجوبة التي قدمها المستجوب تعكس عدم إدراك الأثر الكبير والعميق الذي للتجربة الاقتصادية للسبعينيات والثمانينيات وللطبيعة الريعية والشعبوية للاقتصاد والدولة في الجزائر على شكل ومضمون تمثّل ونظرة الشباب نحو الأرض والعمل الفلاحي اليوم. اللافت هو تفسير المستوجب لموقف الشباب السلبي اتجاه عمل الأرض بمفردات معيارية (الكسل، حب المال) مع تسجيل إدراكه للدور المثبط الذي للوالدين وللوسط الأسري على مفهوم الشباب للعمل.

جدول رقم (34): عرض وتحليل المقابلة رقم 4: مقاول بناء (05 سبتمبر 2014، الهضاب، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/حدثني عن واقع العمل في مجال نشاطك؟ 2/كيف تقيّم علاقة الشباب بالعمل في قطاع البناء؟ 3/كيف تتعامل مع هذا الوضع؟	1/قطاع البناء بخير وبصحة جيدة (il se porte bien, très bien même)... كل الجزائر تحولت إلى ورشة، مشاريع العمارات، والمرافق العمومية والطرقات .. في كل مكان. 2/ الشباب كثير، لكن الشباب المستعد للعمل قليل، اما الشباب الذي يريد العمل في البناء فنادر جدا جدا ... حاجتي كبيرة في مختلف المشاريع التي اعمل عليها، ليد عاملة شابة في البناء في كهرباء العمارات في الترصيص في عمل الجبس ...الخ، لكني لا اجدهم ... مستعد لدفع راتب مجزي وتأمينهم اجتماعيا ودفع كل الاشتراكات الضرورية لكن هذا غير كاف للأسف ... الامر لا يتعلق حقيقة بالمال بل بالإرادة في العمل والاستعداد له، الامر واضح شباب اليوم لا يريد ان يعمل، ولا يريد ان يعمل اكثر في قطاع البناء، يفضل العمل في الاعمال السهلة، التجارة، الشراء والبيع، مواقف السيارات غير المرخصة...الخ. 3/ من تراهم يعملون الآن عندي هم في غالبيتهم أبناء عمومية وأبناء المنطقة التي انحدر منها (شمال ولاية سطيف) .. لولاهم لما أمكنني الوفاء بتعهداتي مع الدولة وحصولي على مشاريع جديدة ... غالبية هؤلاء (العمال) تحصوا على مساكن تساهمي بفضلي ... أستعين كذلك بعمال أفارقة أحيانا عند الحاجة إليهم في اعمال تتطلب جهدا عضليا كبيرا، كالتحميل ... أتصل بهم بيأتون مسرعين ... أما السوريين فيفضلون العمل لوحدهم، صرت اتعامل معهم بصيغة المناولة، عندما ننتهي من الأعمال الكبرى في العمارة يأتون للقيام بأعمال التهيئة النهائية ... لست الوحيد الذي يوظف هؤلاء العمال الأجانب، الكل يفعل ذلك والدولة تتغاضى عن الامر لأنه من مصلحتها.

يُحيل مضمون المقابلة هذه التي خصّت قطاع البناء إلى عديد العناصر الواردة في المقابلات الأخرى أعلاه، والتي تعلقت بمجالات نشاط مختلفة (نجارة، صناعة، فلاحة)، فإبداء الشكوى من نقص العمالة ومن عزوف الشباب عن العمل في النشاط على الرغم من حاجته الاكيدة لليد العاملة ورغم كذلك توفيره لمناصب شغل متخصصة على قدر كبير من التنوع (كهرباء، صباغة، تجبيس، ترصيص، حدادة، نجارة...)، صار من أكبر المشاكل والعقبات التي على أصحاب العمل التعامل معها ومحاولة ايجاد الحلول الانسب لها، حتى وإن جانبت أو تعدت ما يسمح به القانون وتشريعات العمل الوطنية. جديّة الوضع المتأزم جعل حتى الدولة ممثلة في الهيئات الرقابية المشرفة على عالم الشغل (مفتشية العمل، صندوق الضمان الاجتماعي..) تقف موقفا "محايدا"، لاستعصاء المشكل من ناحية ولعدم قدرتها على التعامل الفعال معه من ناحية أخرى، ولأنه كذلك نتاج للتناقضات ذاتها التي قامت عليها مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ما يعني وقوعها في فخ تناقضات سياساتها هي. فتفعيل إجراءات تمويل المشاريع الشبابية (أنساج) وقرار التساهل مع المستفيدين من القروض البنكية (كلام سلال خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014) الذي جاء في سياق تطلّب تدابير سياسية القصد منها شراء السلم الاجتماعي وتحييد الشباب عن فضاء الاحتجاج والمطلبية، كل هذا عزز وشرعن لعزوف الشباب عن العمل في قطاعات النشاط الحرفي والمهني. هذا من دون إهمال الأثر الكبير كذلك الذي مارسته سياسات توظيف الشباب من حاملي الشهادات الجامعية في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية وفق صيغة عقود ما قبل التشغيل (anem) التي هي في الواقع مناصب عمل سياسية بأجور سياسية لا مضمون اقتصادي فعلي لها.

لقد أدى هذا الواقع المستجد إلى تهديد المشاريع التي تمولها الدولة ذاتها، لذا فهي اختارت أن تقف موقف المتفرج أمام مأزق عدم قدرتها ولا استعدادها الرجوع عن إجراءات شراء السلم الاجتماعي وحاجاتها لأن تسلّم المشاريع وأن تترك المبادرة لأصحاب العمل كي يجدوا هم بأنفسهم الحلول الأنسب لهم حتى وإن كانت خارج الأطر التي يقرّها القانون. من ناحية أخرى فإن السياسات والاجراءات المتبعة

من طرف الدولة في مجال التشغيل وتمويل المشاريع الشبابية، دفعت باليد العاملة الشابة المؤهلة في مجالات البناء، كهرباء العمارات، الترصيص ..الخ، وعلى قلّتها، إلى البحث عن سبل إنشاء مؤسسات والاستفادة من فرص التمويل التي ترعاها الدولة في إطار مختلف الصيغ المتاحة ((ansej, cnac, calpi... وعدم الاكتفاء بوضعية الأجير لدى المقاول، وهو أمر عمّق من أزمة ندرة اليد العاملة من جهة وهيّأ لبروز شكل جديد من علاقة العمل (المناولة la sous-traitance) من جهة أخرى. كما أدى إلى بروز فاعل اقتصادي جديد على الساحة، يجسده "الشاب المقاول" صاحب مؤسسة الانشاء الذي أمكنه اقتناء معدات وآليات العمل وعربة شحن بفضل تمويل بنكي بضمان من الدولة. لكن يبقى مستقبل هذا النموذج وهذا النسيج الاقتصادي الشبابي معلقا، لارتباطه بنيويا بالأغلفة المالية التي تخصصها الدولة لمختلف المشاريع والبرامج الاجتماعية، التي بدورها ترتبط بمنسوب المداخيل الريعية التي يوفرها تصدير المحروقات سنويا، فإذا ما انخفض سعر البترول في السوق الدولية وتراجعت مداخيل الدولة الريعية فإن مصير هذه المؤسسات سيكون إما تراجع وتيرة النشاط أو الإفلاس.

تكشف هذه المقابلة كذلك عن طبيعة ونوع الاستراتيجيات التي ينتهجها أصحاب العمل لأجل تجاوز أزمة نقص العمالة المؤهلة وغير المؤهلة، حيث نشهد إعادة احياء واستدعاء للرابط الاجتماعي التقليدي (أولاد العمل، أولاد المنطقة، اولاد لبلاد، أولاد الجهة..) المرتبط بالجهة أو بالقرابة، كمحاولة للتعامل مع الوضع. وهو توجه يعكس في الحقيقة إشكالية أوسع وأعمق تحيل إلى رهانات سياسية ومجتمعية تخص راهن ومستقبل العيش المشترك ومضامين الرابط الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع ككل. كيف لممارسات كهذه أن لا تُفضي إلى شرعنة وتقوية للجهوية وللروح الجماعاتية (l'esprit communautaire) وأن لا تعزز لممارسات المحسوبية وتفضيل القرابة والجهة في إطار عمليات التوظيف وتوزيع المشاريع ...الخ في مجالات أخرى؟

جدول رقم (35): عرض وتحليل المقابلة رقم 5: خباز (26 أكتوبر 2016، حي لعرارسة – سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف هو وضع العمالة الشبابية لديكم؟ 2/لكن نسب بطالة الشباب عالية وفرص التكوين متاحة، ألا تجدون مع كل هذا عمال مؤهلة أو حتى غير مؤهلة؟ 3/كيف تتعامل مع هذا الوضع؟	1/نعاني مشكلين كبيرين، أولا انحصار هامش الربح بفعل ارتفاع تكاليف الانتاج من جهة، ورفض الدولة الرفع من تسعيرة الخبز من جهة اخرى. لذا فنحن في مأزق من هذه الناحية. المشكل الثاني هو أزمة اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة ... لا يوجد من له الاستعداد الدائم للعمل في نشاط الخبازة ... يتوالى العمال لكن من دون ان يستمروا في العمل. 2/المشكل في الشباب تحديدا، هم من يرفض العمل في هذه الحرفة ... يرفضون العمل الليلي ويتهربون من ظروف العمل (حرارة الفرن، امراض الشعب الهوائية...) ... رغم إغراءات الأجر وحرصي على تهيئة الظروف الملائمة للعمل (المبيت، الأكل، المصروف..) إلا أننا نعاني لليوم من ندرة اليد العاملة ... لمّا يتعلق الأمر بالبحث عن يد عاملة في منصب بائع او قابض (vendeur, caissier) يتقدم عدد كبير من الشباب لكن حين يتعلق الامر في العمل في تحضير وصناعة الخبز لا أحد يتقدم، لماذا في اعتقادك؟ 3/أعمل انا وأخي ويساعدنا ابناءنا عندما يكونون في عطلة ... من دون مساعدتهم يكون الامر مستحيل.

يتخلل المقابلات مع أصحاب العمل دائما، كما يظهر من هذه المقابلة، حديث عن عزوف الشباب عن العمل. أزمة العمالة التي صار واضحا معاناة القطاع الحرفي والمهني منها بالدرجة الأولى. مع إحالة المستجوب إلى واقع انتشار ظاهرة العمل المؤقت لا كصيغة من صيغ عقد العمل، بل كخيار يقرره العامل الشاب ويخفيه غالبا عن رب العمل، مدفوعا في قراره بالعمل بتحقيق غاية مادية محددة (شراء ألبسة جديد، هاتف جديد، دراجة نارية، جمع اموال لقضاء عطلة...). ولقد الاستراتيجية في وضعيات اخرى سنأتي على ذكرها خلال عرض المقابلات اللاحقة.

كذلك فإن أثر الاجراءات والسياسات المنتهجة من طرف الدولة في مجالي التوظيف وتمويل مشاريع الشباب، دفعت في هذا النشاط الحرفي تحديدا، عددا من العمالة المؤهلة التي كانت في السابق اجيرة لدى مالكي المخابز ، إلى البحث لنفسها عن فرص لإنشاء مشاريع خاصة بها وأن تكون هي كذلك صاحبة عمل. ولقد تمكن في هذا الإطار عديد الشباب الحامل لشهادة تأهيل حرفي من الاستفادة من قروض بنكية كفل لهم اقتناء المعدات والآلات اللازمة لفتح مخبزة.

اللافت أن هذه الدينامية تنزع بوضوح إلى إحداث نوع من "التسريع التاريخي" حيث دفعت بالكُل إلى أن يطمح ليكون رب عمل لقوة عمل غير موجودة.

أفضت عملية الزعزعة هذه لسوق العمل الوطني، إلى لا تجانس قوى العرض والطلب بشكل كبير جدا، يصعب تجاوزه في المديين القريب والمتوسط على أقل تقدير، أما فيما يخص تساؤلات المستجوب حول ما الذي يفسر وجود إقبال شبابي على منصب البائع والقابض في حين يتجنبون التقدم لمنصب حرفي الخبازة، وبعيدا عن ما حاول المستجوب تمريره من إيحاء بطمع هؤلاء أو نيتهم "سرقة" الاموال، فربما يرتبط الأمر بظروف العمل، فالعمل كقابض أو بائع يتم في فضاء مفتوح يضمن الاحتكاك المستمر والدائم مع الناس، في حين العمل على صناعة الخبز يكون داخل فضاء مغلق وفي ظروف عمل قاسية إلى حد ما.

جدول رقم (36): عرض وتحليل المقابلة رقم 6: رئيس مصلحة مركز تكوين مهني (23 سبتمبر 2014، الهضاب–سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف تقيّم العلاقة شباب-عمل من منظور التكوين المهني؟	1/ قطاعنا يعرف في السنوات الأخيرة فتحا لمراكز ولمعاهد تكوين جديدة، وإدخالا لتخصصات كثيرة جديدة، لكن في المقابل يشهد قطاع التكوين المهني تقلصا في عدد المقبلين على مختلف البرامج التكوينية في الحرف والمهن اليدوية، خاصة تلك التي

2/هل هناك اختلاف بين الشباب الذكور والشباب الإناث؟ 3/لكن لماذا هذا العزوف في اعتقادك؟	تستهدف فئة الشباب من الذكور .. التكوين في النجارة وصناعة الأثاث وفي الترصيص وفي البناء والتلحيم ...الخ يعرف نفورا من الشباب، الذين لا يقبلون بكثرة ولا نتمكن في كل مرة من ملأ المقاعد البيداغوجية المخصصة لكل دورة تسجيل ... صرنا نتبع طرقا خاصة كمحاولة لدفعهم إلى التسجيل، كأن نحث الاقارب والاصحاب على جلب ابناءهم ومعارفهم لتسجيل ... الحرفيون يعانون كثيرا، يجيئون إلينا في كرة مرة لطلب توجيه متربصين إلى ورشاتهم لكنه يستحيل عليها تلبية كل الطلبات. 2/ نعم، هناك فرق، بل هو فرق صارخ ... الفتيات وحتى النساء الماكثات في البيت أكثر إقبالا على التكوين في مختلف التخصصات المبرمجة لدينا (الخياطة التقليدية، الخياطة العصرية، المحاسبة، الاعلام الآلي، التصميم...) ... الإناث اكثر تحفيزا للعمل والتعلم من الشباب الذكور (فحلات تاع الصح) ... كذلك هناك فرق بين شباب المدينة وشباب الريف، لاحظت وحدثني زملائي في معهد التكوين التقني المجاور لنا المختص في البيئة والصناعات الغذائية، أن أعداد الشباب الذي يتقدمون من خارج المدينة أكثر بكثير من الشباب القاطن بالمدينة. 3/ إحقاقا للحق، الدولة تستثمر اموالا طائلة في القطاع، ما أقيم السنوات الاخيرة شيء عظيم ... أرى ان الأسر والوالدين يتحملون جانبا كبيرا من المسؤولية ... لا أفهم أبا يترك ابنه للشارع وللعمل غير الرسمي (بيع الخضر، المخدرات، حراسة المواقف...) ولا يفكر أن في مصلحته التسجيل في تكوين ما والحصول على شهادة تتيح له العمل او حتى إنشاء مشروعه الخاص ... الآباء تحديدا مستقيلون في هذا الجانب.

تُظهر المقابلة مع هذا المستجوب بالتحديد بعدا آخر من أبعاد ظاهرة نقص العمالة في قطاع الحرف والمهن اليدوية. يتعلق هذا البعد بعملية التكوين والتأهيل، ما يعني ان الازمة لا تقتصر فقط على خلل في التوجيه وفي تجانس الطلب والعرض، بل هي مرتبطة فعليا بنقص حاد وندرة في المقبلين على

التكوين والتأهيل في هذه المهن والحرف تحديدا. بهذا تصير الأزمة أعمق وتُدخل في مجالها أطرافا اخرى غير الشاب/العامل وصاحب العمل، وتُساؤل سياسات وخيارات المستويات العليا في الدولة التي تخص الاستراتيجية الوطنية للتكوين والتعليم ومدى مطابقتها لواقع سوق العمل وطلبات واحتياجات الاقتصاد الوطني، وكذا توقعات قوة العمل خاصة الشابة منها وتمثلها للعمل.

أنْ تضطر مديرية التكوين المهني إلى "تقليص عدد المقاعد البيداغوجية في تخصصات معنية ... والتفكير تجميعها في مركز واحد على المستوى الولائي"، في وقت يعاني أصحاب العمل من ندرة اليد العاملة المؤهلة، وفي وقت كذلك تتواصل فيه تدفقات التلاميذ المُسرّبين من المدرسة خاصة ضمن الشريحة العمرية (15-18 سنة)، فهذا دليل على خلل بنيوي يعتري منظومة التكوين الوطني وسيرها في طريق يعاكس طلبات السوق وغير قادرة على استقطاب الاعداد الكبيرة من الشباب الذين لا يحملون أي مؤهل تقني أو مهني.

اما فيما يخص إقبال الفتيات على التكوين اكثر من الشبان، فهو واقع ينسجم و"تفوقهن" في مجالات أخرى، خاصة في مجال الدراسة الثانوية (نسبة المتحصلين على شهاد الباكالوريا سنويا من الإناث يفوق نسبة الذكور) والجامعية، حيث يفوق عددهن عدد المتمدرسين من الذكور. وهو أمر يدلل على تمايز لناحية الاستراتيجيات المتبعة من قبل الجنسين في تعامل كل منها مع مسار وفرص التكوين والعمل. ففي الوقت الذي تتشبث فيه الإناث بكل فرصة تتاح لهن في سياق التكوين والتعليم، يلاحظ تساهل الشباب في التعامل مع نفس الفرص و"ضعفهم" في مقابل إغراءات السوق غير الرسمية والممارسات الاقتصادية التي تتضمنها، في حين تبحث الفتيات وتسعين إلى خلق ظروف وبيئة العمل الأكثر أمنا ورسمية (الشهادة، التكوين، الخبرة).

طرحت المقابلة كذلك موضوع "المسؤولية" التي تقع على الوالدين خاصة الآباء فيما يتعلق بخيارات أبناءهم المتعلقة بالعمل، التكوين وعالم الشغل. ويمكن لو جزئيا الإضاءة على هذا المستوى من العلاقة

شباب-عمل باستحضار ما تناولناه في الفصل الخامس حول قيم الشباب وثقافة القفازة، وكيف أن الأولياء والبيئة الأسرية صارت عنصرا حاثّا على تبني أبناءها للمنظومة القيمية والسلوكية التي تجسدها القفازة (كونك قافز)، ما يجعلهم يستبطنون معيارية مقاومة لكل أشكال الانضباط الرسمي (الانتساب إلى مركز تكوين والالتزام يوميا بحضور الدروس النظرية، ثم الدروس التطبيقية في الورشة، طيلة 24 إلى 30 شهر) وللاستثمار طويل المدى، ويتماهون أكثر مع معيارية الممارسات الاقتصادية غير الرسمية (التبزنيس، les affaires، التجارة الفوضوية، المضاربة...). من هذا المنظور تحديدا تتضح مسؤولية الوسط الأسري في إنتاج وإعادة إنتاج تمثلات للعمل تحطّ من قيمة العمل المنتج القائم على أخلاقية الواجب وتُعلي من شأن تمثلات أخرى للعمل القائم على الاستثمار الذاتي بالحد الأدنى مقابل جني أكبر قدر ممكن من الأرباح (=القفازة). وهو للإشارة مفهوم يخدم موضوعيا منطق المنظومة الريعية الشعبوية التي تحتاج كي توجد وتستمر كنظام اجتماعي إلى وجود بنى ذاتية يعيد إنتاج نفسه عبرها.

جدول رقم (37): عرض وتحليل المقابلة رقم 7: منتخب مجلس شعبي بلدي – عين عبيد (11أفريل 2015، قسنطينة)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما الذي يميز عالم العمل في الادارة بالمقارنة مع مجالات عمل أخرى؟ 2/كيف تقيم حضور العمالة الشابة في الإدارة؟	1/ في الحقيقة الإدارة والعمل في الإدارة يمثّل عالما آخر مميز جدا بأتم معنى الكلمة. إنه عالم بقوانيه الخاصة وبشخوصه ورموزه وقواعده واخلاقه الخاصة به ... الإدارة مثل العلبة السوداء، لن تعرف ما فيها إلا إذا دخلت إليها وتعاملت بشكل يومي مع ما فيها ... تكتشف حين تدخل هذا العالم أنه ليس أبدا شيئا عاما (وظيفة عمومية) بل خاص جدا، تعود ملكيته لأشخاص زمر أو جماعات ... كي تنجح في الاستمرار في هذا العالم عليك التحلي باليقظة والحذر 2/ هم حاضرين بشكل قوي. خاصة في السنوات الأخيرة في إطار عقود ما

	قبل التشغيل .. لا يحتلون مناصب عليا بحكم قلة خبرتهم ووجودهم الحديث ... في الواقع ليسوا فئة متجانسة، ما يجمعهم في الواقع هو هشاشة وضعية العمل (عقود عمل مؤقتة) ... اعتقد أنهم بعيدين عن نموذج البيروقراطي أو الموظف بالمعنى العلمي، يجدون صعوبة في الالتزام بقواعد العمل وفي إخضاع ذاتيتهم لشروط العمل في الإدارة ... يقاومون النسق القيمي للإدارة ويحاولون فرض نسقهم هم، مقارنة بزملاءهم الذين يكبرونهم سنا تجدهم أقل انضباطا.

اللافت في هذه المقابلة هو ما تؤكد عليه من خصوصية وفرادة تميّز الإدارة كفضاء عمل. خصوصية تكمن لا في الطابع العمومي لها بل السياقات السياسية والايديولوجية التي تحدد نطاق ومضامين العمومي ذاته في حالة الإدارة الجزائرية. الفارق كبير بين الجهاز العمومي في السياق الفيبري المطبوع بعقلانية الاقتصاد الرأسمالي والنظام الديمقراطي والجهاز العمومي في سياق الدولة الريعية والايديولوجية الشعبوية، والوعي بهذا الفارق هو الذي يضيء على اعتبار المستجوب للإدارة "ليست أبدا شيئا عاما" في الواقع، حيث أنها خاضعة لا لمطلب الوساطة بين المجتمع والدولة وتقديم الخدمة العمومية بل لمنطق نيوباتريمونيالي يكرس خوصصة العمومي لصالح القلّة ويحول الادارة الى مجال لانتاج العلاقات الزبونية واعادة انتاجها وفرض السيطرة على المجتمع.

إن هذا الواقع يفسر النزاعية العالية التي تميّز علاقات العمل داخل الجسم الإداري، حيث تهيمن الروح الجهوية والعصبوية وتُجند لخدمة مصالح فريق على حساب فريق آخر. كما يلاحظ وجود مجموعة من الممارسات التي يمكن نعتها بالتسيير المخابراتي حيث يحرص كل فريق على "تكوين ملفات" عن الفريق الآخر بطريقة سرية، وكذا انتشار الوشاية والنميمة واستراتيجيات العزل والتحايل والابتزاز النفسي والاستعمال الانتقائي للقانون. من ناحية أخرى فإن المضمون النزاعي لعلاقات العمل داخل الجهاز الاداري العمومي يرجع إلى مجموع الامتيازات المادية والرمزية التي يضمنها احتلال منصب عمل

فيها، كما أن استقطاب الإدارة لغالبية اليد العاملة في الجزائر هو امتداد "طبيعي" لمنطق اشتغال الدولة الريعية على اعتبار الإدارة والقطاع العام هي أهم القطاعات التي يتم داخلها وعبرها توزيع الموارد الريعية على المجتمع، وهي المورد الأساس في مقابل انعدام موارد أخرى لغياب اقتصاد إنتاجي، لذا يزيد الصراع بين مختلف الفاعلين والسباق بينهم على حيازة أكبر قدر ممكن من الامتيازات.

يتضح هذا الدور المركزي للقطاع العمومي خاصة الإداري في سياق الدولة والاقتصاد الريعيين، بوصفه الحاضن الاول والاساس لليد العاملة، من خلال سياسات تشغيل الشباب المعتمدة من قبل الدولة في السنوات الأخيرة، حيث تم "حشر" مئات الآلاف منهم من الشباب حاملي الشهادات داخل مختلف الإدارات المحلية، لا لسبب اقتصادي مرتبط بالحاجة ليد عاملة جديدة ولكن لسبب سياسي هو شراء السلم الاجتماعي، خاصة وان الاقتصاد الرسمي ليس قادرا على مسايرة الطلب.

جدول رقم (38): عرض وتحليل المقابلة رقم 8: صاحب محل لبيع ملابس الأطفال (30 أفريل 2014 – سوق العصر، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما رأيك في موضوع الشباب والعمل؟ 2/ على ضوء تجربتك أنت، كيف تقيّم عمل الشباب؟ 3/ ما الفرق تحديدا بين الشابات والشباب في العمل؟	1/ الأمر واضح، شباب اليوم لا يريدون العمل، كلهم يريد أن يصبح رب عمل من دون حتى أن يعمل ... انظر لعدد المتسكعين من الشباب في هذا الشارع، عددهم أكبر من عدد من يعمل ... الدنيا فسدت وهم فسدوا معها. 2/ يعملون حين يعملون حتى تمتلأ جيوبهم ببعض الدراهم فينقطعون عن العمل، من دون حتى إخباري بذلك مسبقا ... هم يعملون لأجل اقتناء هاتف او شراء سروال جديد ... كذلك فإن أولاد الحلال منهم قد قلّ وصار صعبا الثقة فيهم ... لا يجيدون الحديث مع الزبائن خاصة النساء ... اليوم صرت على قناعة أن الشباب لا يريد العمل لأنه لم يجع، الدول دللتهم كثيرا .. صرت أفضل

	توظيف البنات. 3/ يعمل عندي الآن فتاتين، إنهما تعملان بلا كلل .. تعمل الأولى هنا منذ سنة ونصف تقريبا أما الثانية فمنذ 3 أو 4 أشهر ... أعطيهما مفاتيح المحل وهنّ من يأتين صباحا لفتحه ... لم تتغيبا يوما عن العمل وإذا ما أرادتا يوما لقضاء حاجاتهم يطلبن ذلك مني مسبقا، ليس كما كان يفعل الشباب، أنا من يوقظهم صباحا وحين يتغيبون لا يعلمونني مسبقا وفوق هذا يغلقون الهاتف ... الفتيات "فحلات" ويعرفن قيمة العمل والمال ... إننا في زمن ينطبق عليه قول أجدادنا "عيشة خير من عياش".

تحيل مضامين هذه المقابلة إلى الكثير من النقاط التي أثارتها باقي المقابلات، مع تأكيد على الفرق بين الشباب والشابات في علاقتهم وتمثلهم للعمل.

التأكيد على العلاقة السلبية بين الشباب والعمل ومقاربة الموضوع بمفردات "رفض العمل" و"عدم الرغبة في العمل"، هو موقف يرى ضمنيا المسألة من خلفية جيلية، طرفاها جيل سابق/كبير محبّ للعمل ومقبل عليه وجيل حالي/شاب يرفض العمل ويسعى لتفاديه والتملص منه. على الرغم من وجود شواهد في الواقع تنزع إلى تأكيد هذا الانطباع لدى أصحاب العمل، إلا أن جانبا آخر من الظاهرة يبقى غائبا وهو الجانب المتعلق بالظروف الموضوعية التي تساهم في إنتاج مثل هذا الموقف لدى الشباب اليوم. خاصة وأن أبجديات المقاربة السوسيولوجية تؤكد على أن مثل هذا الموقف هو في الواقع وضعية مبنية اجتماعيا، أي أنها نتاج لسياقات ولظروف موضوعية محددة يبقى علينا الوعي بها. لكن الواضح أن المستجوب وعديد أصحاب العمل يميلون إلى التصريح وفق مقاربة معيارية بخلفية جيلية (بكري = +، الحاضر = -).

تصريح المستجوب بأن شباب اليوم يريد أن يصبح "رب عمل من دون أن يعمل" لا يمكن فهمه إلا في سياق التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري بداء من ثمانينيات القون الماضي، حيث برز نموذج

التاجر-l'affairiste الحالم بمشروعه الخاص وبالتحرر من قيد الأجارة في مقابل تراجع نموذج "العامل الصناعي" والموظف، كما أن إجراءات الانفتاح التي عرفها الاقتصاد الوطني بدءا من التسعينيات واتساع مجال النشاط التجاري وارتفاع فرص الاغتناء الفردي فيه ووقوعه خارج السيطرة والضبط الرسميين (الاقتصاد غير الرسمي)، عزز من فرص النجاح الفردي لدى الشباب. إذن فالأمر لا يتعلق بموقف شخصي مسبق/جوهراني من طرف الشباب نحو العمل بل هو موقف مؤسس اجتماعيا وتاريخيا ولا يمكن فهمه فعليا إلا بالعودة إلى السياق التاريخي والشروط الموضوعية التي أنتجته.

إن المستجوب في هذه المقابلة ورغم اعتباره الدولة مسؤولة عن موقف الشباب نحو العمل (دلّلتهم)، إلا أن المقاربة المعيارية للمسألة لازالت هي الأبرز (فسدت الدنيا والشباب فسدوا معاها ... عيشة خير من عيّاش) ولازالت تغطي على الوعي الفعلي بمختلف السياقات والشروط التي يمكنها تفسير سلبية العلاقة شباب/عمل، وفق ما عبّر عنه في المقابلة.

من ناحية أخرى أبرزت المقابلة البعد الاداتي المادي في تمثّل الشباب للعمل، وهو الامر الذي أكدته كذلك عديد المقابلات الاخرى. حديث المستجوب عن أن الدافع نحو العمل هو "ملأ الجيب ببعض الدراهم ... اقتناء هاتف أو شراء سروال جديد" أي انه دافع آني، يبيّن حجم والحضور القوي للبعد الأداتي، فالعمل هنا ليس مشروعا حياتيا بل هو نشاط يلزم القيام به لجني المال اللازم لتحقيق حاجة بعينها ومتى ما تحققت الحاجة انتهت الحاجة للعمل. وعليه، إذا ما أردنا رسم الخط الذي يعكس العلاقة شباب-عمل فهو خط متقطع (- - - - -) وليس خطا متصل (ـــــــ). هذا النوع من العلاقة المتقطعة يعكس بقوة عمق البعد الأداتي لتمثل الشباب للعمل، وهذا النمط من العلاقة يتماهى ومنطق اشتغال النظام الريعي الذي يحتاج في إعادة إنتاج نفسه اجتماعيا إلى الاعتماد على تصورات زمنية (Attitudes temporaires) وسلوكية تقوم على القفازة والتفكير الآني القائم على الحيلة وعلى مقاربة الواقع بشكل متقطع غير متجذر، حيث لا مجال للتخطيط المستمر في الزمن. فكما تقوم الدولة

الريعية بصرف الموارد المالية من دون التفكير في المستقبل يقوم كذلك الشاب في علاقته بالعمل بالتفكير في الحاضر مضحيا بالمستقبل (أحييني اليوم واقتلني غدوا).

ما وقفنا عليه خلال هذه الدراسة من حساسية لافتة لدى صاحب العمل الجزائري نحو مفردة "الانضباط" (التي تقابلها مفردة الحقرة لدى العامل)، يبدو أنها هي العامل المحدّد لموقفه من عمل كل من الشباب والشابات. فما يميّز الفئة الأخيرة عن الأولى هو انضباطها في العمل. الانضباط الذي يظهر في احترام الوقت وفي الميل إلى قبول الانقياد (la docilité) لرب العمل. ليس بوسعنا في سياق الدراسة الحالية تفسير الدوافع التي تقف وراء هذين الموقفين المتعارضين نحو العمل لدى كل من الشباب والشابات واختلاف استعدادات كل منهما فيما يخص الانضباط في العمل، لكن بإمكاننا على الأقل وعلى سبيل الافتراض التنبيه إلى أن هذا التمايز يلاحظ كذلك في مجال التعليم أين يفوق عدد الإناث الذكور في نسب النجاح في الباكالوريا وفي عدد المقاعد البيداغوجية في الجامعة.

جدول رقم (39): عرض وتحليل المقابلة رقم 9: مالك ومسيّر مقهى (30 مارس 2015 – سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن تجربتك مع العمال الشباب لديك؟ 2/ اللافت عندكم هو أقدمية العمال وعددهم الكبير نسبيا مقارنة عند باقي المقاهي، ما السر وراء هذا؟ 3/ هل أنت مدرك أنك لا تشبه من قابلتهم إلى حد الآن من	1/ افتتحت المقهى منذ قرابة 20 سنة، عندما اخترت التقاعد المسبق من سلك التعليم ... كانت لي في الأول صعوبات في التعامل مع العمال وهم جميعهم شباب، لكن الآن الحمد لله صرت أجد أريحية وسهولة أكبر، صارت الأمور تسير لوحدها .. لدي عمال يمكنني فعلا الاتكال عليهم .. الكثير منهم اعتبرهم بمثابة إخوة واصدقاء لي، يحترمونني وأحترمهم، لقد صاروا يعرفون طبعي. 2/ أنا أؤمن بأمرين: -قانون الضرّة، فكما أن دواء المرأة هو أن تأتي عليها بامرأة أخرى كي تستقيم الأمور، فكذلك بالنسبة للعامل، فمتى ما بدأ في التكاسل أو التساهل مع العمل

أصحاب العمل؟	آتي له بعامل آخر (ضرّة) يشاركه نفس المهام .. بهذا اخلق منافسة بينهم وأجعل الواحد مراقبا للآخر .. كذلك أحرص دوما على تغيير مواقع عملهم في كل مرة، لا أترك العامل في مكان واحد دائما، أحيانا أضعه على آلة الحليب ثم آلة المقهى ويوما آخر أكلفه بتقديم الحلويات أو بتنظيف الطاولات...الخ. -سياسة أجر مغرية وعادلة لكن على حسب المردودية والأداء. العامل عندي يدرك أنه كلما كان مجدّا ومنضبطا ويبذل الجهد من دون حساب فلن أنسى له ذلك، سأكافئه في الأخير على هذا ... ذاك العامل مثلا، نهاية السنة السابقة أعطيته 03 ملايين سنتيم زيادة على أجرته الشهرية كمكافأة، في حين لم أعطي لزميله الآخر أيّ فلس (دورو) إضافي لأنه لم يكن في المستوى. قمت بهذا أمامهم وهم يسمعونني وأنا أكلمك الآن. أما العامل الآخر المكلف بأمانة الصندوق (caissier) فاعتبره كابني وصديقي، فلقد دفعت له تكاليف عطلته الصيفية إلى اسبانيا لأنه منضبط وصادق وأمين ... أنا، هذه هي سياستي، أفتح بعد صلاة الفجر وأغلق بعد صلاة المغرب واعطي عطلة لعمالي كل يوم اثنين ولدينا عطلة لشهر كامل كل سنة ... الشباب عليك أن تفهمهم فقط. 3/ ربما .. قناعتي أن المسؤولية لا تقع على كاهل الشباب وحدهم، وجب فهمهم، فهم ما يريدونه، فهم طريقة تفكيرهم والتعامل معهم بذكاء وبأخوة .. يعمل لدي مثلا شباب لا أعطيهم كل راتبهم نهاية الشهر، لأنهم يبذرون المال ولا يدركون قيمة الادخار، لذا اداوم على اعطاءهم نهاية كل أسبوع مبلغا محددا يكفيهم للمصروف الشخصي وأحتفظ لهم بالباقي إلى حين يحتاجونه لأمر مهم ... أنا اعاملهم هكذا كأخ كبير، أقسوا عليهم أحيانا لكنهم يعرفون أن هذا لمصلحتهم واني لست طامعا فيهم ولست جشعا.

تُبين هذه المقابلة على نموذج مميز للعلاقة بين صاحب العمل والعمال من الشباب، حيث وقفنا على وجود سلمية و"روح أخوية" تطبع علاقة العمل، في مقابل وضعيات عمل أخرى تضمنتها باقي المقابلات

–خاصة مجال الحرف والمهن- شهدنا فيها نزاعية وصراعية بارزة تتخلل علاقة العمل. بالنظر إلى إجابات المستجوب وحديثه فإنه يرى علاقته بالعمال أكثر من كونها علاقة عمل، لذا نجح في إرساء قواعد علاقة عمل دافئة مطعّمة بمشاعر انسانية فوق مصلحية أدت إلى تغييب برودة العلاقة الأجيرية القائمة حصرا على الماديات. كما أن سياسة الأجر المتبعة (راتب مريح + علاوات على جسب المردودية) مكنت من تحييد معطى المال والتعارض المصلحي من العلاقة وزادت بذلك من احتمالات التوافق وتضافر جهد الطرفين في اتجاه مصلحي واحد. واضح أن "فلسفة" صاحب العمل هذا فيما يخص العمل والحياة قد جعلته قادرا على نزع الألغام التي تعانيها علاقات العمل في مجالات النشاط الأخرى.

اللافت أن صاحب العمل المستجوب قد أدرك أن ما يريده العمال/الشباب منه تحديدا وما ينتظرونه منه هو أن يكون معهم أكبر من مجرد رب عمل، منشغل بالدفاع عن مصالحه الخاصة ويتصرف وفق رؤية ضيقة جشعة لهذه المصالح؛ أن يكون أخا ناصحا، عادلا، كريما (سمات تتماهى في مخيال العمال مع نموذج الانسان الرّاجل، لفحل، الشهم، وليد الفاميليا، ونقي هذا النموذج هو الانسان الحقار والبخيل). إن تصرف صاحب العمل وفق النموذج المثالي الذي يتوافق وانتظارات العمال وتوقعاتهم جعلهم على استعداد أكبر لأداء أحسن وللتفاني في العمل.

وعي صاحب العمل بدوره وبمنزلته كرب عمل هو وعي على درجة كبيرة من النضج، يتضح ذلك في سعيه وراء البحث عن طرق جديدة مبتكرة وتوفيقية في تسيير وتنظيم العمل. مثال ذلك طريقته في مراقبة أداء العمال وتدورهم على مختلف مناصب العمل.

جدول رقم (40): عرض وتحليل المقابلة رقم 10: تاجر أثاث (5 نوفمبر 2016، جيجل)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما الذي يمكنك قوله عن المجال الذي تنشط فيه؟ 2/ ما هو تقييمك لعلاقة الشباب بالعمل حسب تجربتك؟ 3/ ما الذي يدفع الشباب إلى مثل هذا الاختيار والموقف من العمل؟	1/ ورثت هذه المهنة عن أبي، بدأت العمل فيها منذ اوائل التسعينيات مباشرة بعد تخرجي من الجامعة .. كنت في السنوات السابقة آتي إلى سطيف مرة إلى مرتين في الأسبوع، فهي المدينة الأولى التي اقتني منها الأثاث بالإضافة إلى العاصمة والبليدة اللتين اتسوق إليهما مرة في الشهر... اليوم صارت السلعة تأتيني إلى المحل في جيجل لذا قلت تنقلاتي، سابقا ورغم الظروف الأمنية المضطربة إلا أني كنت مداوما على التنقل كي يستمر العمل ... الآن عندي 3 محال في جيجل، يعمل عندي عاملين بالإضافة إلى أفراد من عائلتي. 2/ مجال نشاطنا، النجارة وتجارة الأثاث، يعاني من ندرة اليد العاملة الشابة. في جيجل درجة انتشار المهنة أقل بكثير منها في سطيف أو البرج مثلا. الحركية الاقتصادية لديكم أقوى وعدد العاملين في المهن والحرف أكثر بكثير من عندنا. الشباب السطايفي ميّال للعمل وللتجارة وأينما ذهبت في مختلف ولايات الوطن تجدهم يحتكرون قطاعات تجارية بأكملها، في حين ان الوضع عندنا في جيجل مختلف، الشباب عندنا منطوي ولا ينزع إلى الخروج عن حدود ولايته او بلدته بحثا أو سعيا إلى العمل وقليل منهم من يتجه للعمل في قطاع المهن والحرف ... قبل سنوات اقتنيت آلات نجارة وفتحت ورشة وبحثت عن من يعمل فيها مقابل تقاسم الأرباح معه، لكني لم أجد عمالا مهتمين فعلا بذلك فتخليت عن المشروع بعد مدة. 3/ للشباب استعداد أكبر للعمل في التجارة ((le commerce et les affaires اكثر من العمل في ورشات النجارة او غيرها من الحرف. يفضلون أن يكونوا أحرارا وأن لا تربطهم قيود بالعمل ومسؤولياته. في التجارة يعملون متى ما أرادوا ذلك، لكن

	عملهم لدى الآخرين يقيدهم ويجبرهم على احترام الوقت وطاعة رب العمل ... كثير منهم لا يحتاجون حتى للعمل بصفة دائمة أو متقطعة، عائلاتهم تعيلهم رغم كل شيء.

تؤكد هذه المقابلة ما وقفنا عليه خلال مقابلات أخرى وخلال الملاحظة من عجز تعرفه المهن والحرف فيا يخص اليد العاملة الشابة التي تعزف عن الاشتغال في هذا المجال من النشاط الاقتصادي، مع إشارة المستجوب إلى وجود تفاوتات في الظاهرة على حسب الجهة او المنطقة، حيث يرى أن إقبال الشباب في مدينة سطيف على حرفة النجارة مثلا يفوق إقبال الشباب الجيجلي عليها. في غياب دراسات سوسيولوجية أو أنثروبولوجية حول التقسيم الجغرافي للعمل في المجتمع الجزائري وحول طبيعة ومضامين تمثلات العمل في كل منطقة، نبقى عاجزين عن تأكيد أو دحض هذا القول، لكن في المقابل لا يمكننا نفي وجود "انطباع" –في الحد الأدنى- لدى ساكنة المناطق الأخرى مفاده أن سكان/شباب سطيف يتصفون بالجدية في العمل ويتحلون بروح اقتصادية وتجارية مبادرة (خدامين، صحاب ذراع، يجيبو الدورو وين ما كان ...الخ) ليس مستبعدا أن يكون للموقع الجغرافي الذي تحتله ولاية سطيف ولاستفادتها من شبكة طرق وطنية كثيفة ولواقعها الديموغرافي أثر في حركيتها الاقتصادية ومن ثمّة في توليد هذا الانطباع لدى الآخرين، لكن ورغم ثبوتية هذه الحالة التي تدعمها الأرقام والاحصائيات الرسمية إلا أن التأسيس عليها وإطلاق أحكام نهائية يبقى أمرا مشروطا بدراسات علمية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار معطيات الجغرافيا والديمغرافيا، والتاريخ والثقافة المحليين، وهو الأمر غير المتوفر لحد الآن، على الأقل ضمن مجال سوسيولوجيا العمل والممارسات الاقتصادية في جامعاتنا.

من ناحية أخرى فإن ما ذهب إليه المستجوب من أن الشباب يفضل العمل التجاري الحر على العمل في المهن والحرف الخاضع لضغط وقيود رب العمل، يجد ما يؤكده في الاحصائيات الاقتصادية الرسمية حيث ورد في دراسة للديوان الوطني للإحصاء لسنة 2012 أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يوظف

ما تعدداه 3.9 مليون عامل، يمثلون 45.6% من قوة العمل الوطنية غير الفلاحية.[2] درجة الاستقطاب العالية التي يتمتع بها القطاع الاقتصادي غير الرسمي خاصة التجاري منه وما يوفره من ايجابيات مادية معتبرة (لا ضرائب، كلفة عمل منخفضة، كلفة استثمار منخفضة..)، يجعله يوفر بيئة عمل أقل نظامية ومعيارية من بيئة العمل الرسمي وهو الأمر الذي يجد فيه الشباب مجالا مناسبا لتأسيس علاقة متحررة ومتقطعة مع العمل.

كذلك نجد المستجوب قد أشار إلى الدور الذي تلعبه العائلة في موقف الشباب من العمل، حيث أن استمرارها في التكفل المادي بأبنائها من الشباب بغض لنظر عن طبيعة ومدى مساهمتهم في الجهد الاستهلاكي لها، عملا بقيم وضرورات التكافل والتضامن، يدفع في اتجاه تعزيز نفور الشباب من المهن والحرف وتبني علاقة متقطعة زمنيا مع سوق العمل، رسميا كان أم غير رسمي، حيث لا يتجه الشاب إلى العمل إلا مضطرا، أي حين لا يكفي المصروف الذي توفره العائلة أو قدرتها الشرائية على تلبية طلباته، فيضطر للعمل كي يحققها لينسحب متى ما تحققت.

جدول رقم (41): عرض وتحليل المقابلة رقم 11: حرفي نجارة (28 جانفي 2015، برج بوعريريج)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن تجربتك مه هذه الحرفة؟ 2/ كيف تقيّم علاقة الشباب بالعمل عموما، وتحديدا علاقتهم بحرفة النجارة؟ 3/ إذا المشكل في الأب والعائلة؟	1/ أبلغ من العمر الآن 37 سنة، بعد توقفي عن الدراسة في المتوسط، سجلت في التكوين المهني في اختصاص نجارة وصناعة أثاث. بعد تخرجي عملت في ورشات كثيرة، إلى أن تقدمت بملف استفادة من الأونساج وفتحت ورشتي الخاصة. 2/ مقارنة بجيلي فإن شباب اليوم لا يُقبل كثيرا على حرفة النجارة ... الامر مفهوم من زاوية ما .. فالعمل مجهد وتشوبه الكثير من الاخطار .. لكن المشكل أنهم لا يعملون في كل المهن، الكل يشتكي من قلة العمال ... أعتقد أن المشكل

[2] Le Quotidien d'Oran, 9/3/2017, p 7.

مشكل تربية؟ 4/ ما رأيك في من يقول أن الدولة عبر برامج الأنساج مثلا فهي تشجع الشباب على عدم العمل؟	مشكل تربية أولا. شباب اليوم لم يُربوا على العمل ... شخصيا في صغري، كنت أقضي كل أيام عطلتي في العمل (التحميل، بيع الخضر، بيع السجائر، بيع النحاس..). لقد تربينا على المسؤولية وعلى ضرورة مساعدة الأب في المصروف ... للأسف اليوم تجد أباءا يمنعون أبناءهم من العمل، يقولون "خليه يقعد توالي، نصرف عليه وما يخصّو والو وما يخدمش عند لعرب". 3/ لا ادري، ربما الدولة مسؤولة والمدرسة مسؤولة، لكن أرى ان الجهة الأقرب للشباب هم الوالدين والاب تحديدا. هو من له سلطة على ابنه. اتعجب من شاب يتسكع طول النهار والليل في الشوارع من دون عمل، أتساءل أين أبوه؟ أليس له علم بذلك؟ لماذا يقبل بذلك؟ لماذا لا يتدخل ويجبره على العمل حتى ولو تطلب الأمر طرده من البيت ... أنا لا أستوعب فكرة أن شابا يختار أن لا يعمل ولا يكون الأب والعائلة مسؤولة عن هذا، أين هم؟ من أين يأتي الشباب بالمال لشراء الهاتف وشحنه يوميا والجلوس على المقهى.. ألا يطرحون على انفسهم مثل هذه الأسئلة؟ 4/ سمعت هذا الكلام كثيرا. انظر، من لا يريد العمل لا يلزمه انتظار الدولة حتى يصير كذلك. الأونساج تقدم لك الدعم اللازم ويبقى على الشاب إن كان فعلا يريد العمل أن يتحمل مسؤولياته ... يتحدث الناس عن أن الاموال تقدّم لأي كان ولكل من هب ودب، هذا غير صحيح. لقد تعاملت معهم وامكنني رؤية أن الامر ليس سهلا ولا لعبة. حين تأخرت عن دفع مستحقات البنك الشهرية لشهرين متتاليين بعثوا لي برقية مستعجلة إلى البيت تهددني بمتابعات قضائية إذا لم أدفع المستحقات في ظرف 5 أيام. إذا الامر ليس لعبة كما يعتقد الناس ... صراحة انا لا ألوم الدولة هناك الآلاف من من استفاد من الدعم. ما الذي تريد من الدولة أن تفعله؟ ان تقدم لك المال وأن تأتي إليك يوميا لتحثك على العمل؟ .. أعتقد ان من تربى على العمل سيعمل وينجح أما الباقي فسيستمرون

	هكذا إلى أن يأخذهم الواد.

اللافت ضمن هذه المقابلة أن المستجوب البالغ من العمر 37 سنة وهو يتحدث عن باقي الشباب الذين يصغرونه ربما ببعض السنوات فهو يتحدث من منظور وجود جيلين متمايزين (جيلي وجيلهم). فرغم أن المعيار البيولوجي (السن) يجعله وباقي الشباب الذي يتحدث عنهم من جيل واحد، إلا أن نظرته لذاته وللآخرين على أساس تمايز جيلي لها أساس من الناحية السوسيولوجية. عالم الاجتماع الألماني كارل مانهايم الذي بحث في مفهوم الجيل والمقاربة الجيلية نحت مفهوم "اللحظة الجيلية" بوصفها حدث تاريخي مُهيكل لمجموع الأفراد الذين عايشوه بغض النظر عن تفصيل أعمارهم. على هذا الأساس مثلا قام عالم الاجتماع الجزائري عبد الناصر جابي بدراسة حول الأجيال الثلاث والانتقال السياسي في الجزائر، محددا جيل الثورة، جيل الاستقلال وجيل الحركات الاحتجاجية.

إذا فبالعودة إلى ما يتضمنه مفهوم اللحظة الجيلية نجد أن المستجوب (مواليد 1978) نشأ وعاش في في ظرف تطبعه الأزمة (الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات والأزمة الأمنية في التسعينيات) في حين أن الشباب الذين تحدث عنهم هم نتاج لحظة جيلية أخرى (نهاية التسعينيات وعشرية الألفين)، لحظة اتسمت بالوفرة المالية وبارتفاع وتيرة الاستثمار العمومي ونهاية الأزمة الأمنية. بالنظر إلى هذا التمايز يمكن فهم حديث المستجوب عن وجود جيلين وعن أن لكل جيل تمثله الخاص نحو العمل.

أثار المستجوب كذلك موضوع الأسرة ومسؤوليتها في نفور أبناءها/الشباب من العمل، خاصة المهني والحرفي. ولقد جاء حديثه في هذا الإطار مستنكرا ومبديا لاستغرابه للموقف السلبي للآباء عل وجه خاص. واضح أن الخلفية التي يتحدث منها المستجوب في هذه القضية تحديدا هي نفسها التي أعلن منها موقفه الأول، فمن منطلق تجربته الشخصية والعائلية وتنشئته في وسط يحث على العمل ويلزم به أبناءه، أي منطلق جيله هو، فهو يستغرب كيف أن لأباء اليوم يسكتون عن عطالة أبناءهم ولا يستعملون سلطتهم عليهم لإجبارهم على العمل. ويؤشر هذا كذلك عن وجود هوة قيمية/جيلية كبيرة

بين جيلين متتابعين زمنيا، وعن تحوّل عميق مسّ مكانة قيمة العمل وأخلاقية الواجب ضمن عملية التنشئة الاجتماعية للعائلة الجزائرية. فحديث المستجوب عن حالته الشخصية وتجربته في وسطه العائلي وثم حديثه عن ما اعتبره موقفا سلبيا من آباء وعائلات اليوم اتجاه عمل أبناءهم من الشباب يعكس التهميش الذي تعرضت له قيمة العمل في منعرج سنوات الألفين، حيث تم الانتقال من نموذج تنشئة قائم على وجوب العمل والنجاح ضمن اطر رسمية (المدرسة، الشهادة، التكوين) إلى نموذج بخر يقوم على امكانية قبول صيغ أخرى للعمل وللنجاح خارج الأطر الرسمية، بل ويحث عليها (اللي قرا بكري، واش تقرا تدير، اقفز تعيش..).

كذلك فلقد كان لهذه المقابلة فضل في تنسيب وطرح موقف مخالف من السائد فيما يخص البرامج الحكومية لدعم وتمويل للمشاريع الاقتصادية للشباب. قدّم المستجوب من منطلق تجربته الشخصية وجهة نظر أخرى مخالفة لما يروج له الحس المشترك ويدعمه الخطاب الاعلامي من أنّ لا نجاعة اقتصادية فعلية لهذه البرامج وبأنه يتم اعتمادها وفق معايير سياسية ومعالجة الملفات فيها يكون بطرق ملتوية. لقد نبّه المستجوب إلى ضرورة الانتباه للدور الحاسم للطرف الثاني في المسألة وهو الشاب المستثمر المستفيد من مشروع الدعم وعدم الاكتفاء بالنظر فقط للطرف الأول أي الدولة وتحميلها كل مسؤولية الفشل. نرى أن هذا التنبيه مهم جدا وي محله لجهة تفادي الوقوع في فخ إلقاء التهمة على الدولة وتحميلها كل المسؤولية.

المشاريع الممولة في إطار الأونساج هي في الواقع عقد بين أطراف ثلاثة، الجهة الممولة ممثلة في البنك طرف أول والشاب المقاول من جهة ثانية بوصفه المستفيد من التمويل والدولة كطرف ثالث ضامن للاتفاق وراع له. ومع التزام الطرف الاول بالتمويل يبقى على الطرف المستفيد (الشاب) أن يثبت جدارته في العمل والانتاج فعليا، بمعنى أن الفشل بعد استكمال اجراءات التمويل لا يقع في أحسن الأحوال على الدولة لوحدها بل أن الشاب المستفيد يتحمل هو كذلك مسؤولية الفشل.

جدول رقم (42): عرض وتحليل المقابلة رقم 12: تاجر أثاث (6 نوفمبر 2016، قسنطينة)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف هو حال تجارة الأثاث هذه الأيام؟ 2/ كيف ترى علاقة الشباب بالعمل بحكم تجربتك في النجارة ثم في تجارة الأثاث؟ 3/ لكن ما الذي تقصده بالامس وشباب الأمس؟ ما الذي يجعلهم تحديدا مختلفين عن شباب الأمس في علاقتهم بالعمل؟ 4/ أفهم من كلامك أن القطيعة حدثت معكم، مع جيلكم؟ 5/ يعني أنت وجيلك عايشتم العالمين، النموذجين، نموذج الآباء ونموذج الأبناء. 6/ هل ترى فرقا بين علاقة الشباب بالعمل في قسنطينة وفي سطيف؟	1/ حاليا، الأعمال ليست على أحسن حال غذا ما قارناها بالسنوات السابقة ... مستنا الأزمة ووصلت إلينا. انخفاض وتيرة بناء البرامج السكنية (عدل، التساهمي، الاجتماعي..) أدى إلى انخفاض المبيعات لدينا، البناء هو الذي يحرك كل شيء، إذا ما كان منتعشا أنعش كل القطاعات معه ... لكن فيها خير انشاء الله، الازمة مست كذلك مستوردي الأثاث ما يعني انتعاشا اكبر للمنتوج المحلي. 2/ لكل زمن ناسه، ناس البارحة ليسوا كناس اليوم، عمال البارحة ليسوا كعمال اليوم ... نعم شباب اليوم اليوم لا يحب العمل ويتعب سريعا ويفضل الترفيه والسياحة (بالمعنى الأول للكلمة) على العمل. زمنهم جاء هكذا، علينا ان لا نتوقع وننتظر منهم التصرف كما شباب امس. 3/ أقصد بشباب امس سنوات شبابي أنا ، أي سنوات السبعينيات والثمانينيات.. الفارق كبير إلى درجة أنه لا يمكن حتى تخليه بين تلك السنوات واليوم. ذلك عالم واليوم عالم آخر محتلف عنه تماما. لذا تجد أبناء جيلي وأبناء جيل اليوم لا يفهمون بعضهم البعض، أولادي يقولون لي احيانا أنت "عبد قديم" يلزمك عملية تحيين (mise a jour) ... انظر، لقد تربى جيلنا على قيم احترام الكبير والجدية في العمل والصدق والأمانة. شخصيا لم أتوقف يوما عن العمل، حتى حين كنت تلميذا في مختلف الاطوار كنت أعمل دائما عند أخوالي في تجارة الأحذية وعند اعمامي في تجارة وبيع القماش. العمل كان أمرا طبيعيا كما الدراسة، حياتنا مقسمة بين الدراسة والعمل وكل ما كنت أجنيه من مال أعطيه لأمي. في الحقيقة لم يكن عملا بالنسبة لي بقدر ما كان مناسبة للعب والسمر (لا في المناسبات العائلية الكبيرة، كلّ يترب وينشأ في حضن

	والديه، ذهب البيت الكبير الذي كان يجمعهم والمُلك العائلي الذي يجمع أباءهم ... لذا قلت لك أن زمننا غير زمنكم أنتم. 4/ نعم ربما.. لا أعرف تحديدا.. انا لا ألومكم انتم، فأنتم أبناء زمنكم كما كنا نحن أبناء زمننا. 5/ ما تقوله صحيح. فأنتم لم تعايشوا مثلا المرحلة التي حدثتك عنها، السبعينيات والثمانينيات، ولو عشتموها فعلا فإنكم لم تكونوا آنذاك مدركين لخصوصيتها عكسنا نحن.. 6/ لا أرى فرقا في هذا. هناك فرق بين الولايتين في مجالات عدة لكن في هذا الموضوع تحديدا اعتقد ان العلاقة نفسها فيما يخص شباب سطيف او قسنطينة. ربما تجد فرقا مقارنة بمدن كالعاصمة أو مدنا أبعد كولايات الغرب.

ما يميز هذه المقابلة أنها بينت ملامح نموذجين اجتماعيين متمايزين في ما يخص العلاقة شباب-عمل، عرفها المجتمع الجزائر تاريخيا. نموذج أول، حدد المستجوب إطاره الاجتماعي زسياقه الزمني في سنوات السبعينيات والثمانينيات (هو من مواليد 1961) من القرن الماضي، أبرز ملامحه هو العائلة الممتدة والعمل في إطار الملكية العائلية ولقد ارتبط تاريخيا بتجربة التصنيع ونموذج التنمية الوطني المدعوم بخطاب اعلامي وايديولوجي مكثف يمجد التجربة الجزائرية وصوابية النهج الذي اختارته القيادة ويلح على ضرورة تحقيق التقدم والتحديث واللحاق بركب الدول المتطورة. ولقد طان للمدرسة وللمصنع في هذا الإطار دور كبير ضمن سياسات الدولة. أما النموذج الثاني المطابق تاريخيا لسنوات التسعينيات والألفية الجديدة فهو نموذج الجيل الحالي (الشباب)، يميزه الابتعاد عن الإطار الاجتماعي التقليدي وبروز لبنية عائلية نووية مع الأثر الكبير والمتعاضم لعناصر خارجية (الاعلام، التقنية..) في تنشئة الشباب وتكوين شخصيتهم.

هذا التمييز الذي وضع حدوده المستجوب حيث يرى حدوث قطيعة عميقة فصلت ليس فقط بين جيلين بل بين عالمين يجدان صعوبة في التواصل والتفاهم بينهما. ورغم كونه انطباع قوي غذّته التجربة الحياتية والمهنية الشخصية للمستجوب إلا أنه موقف يجد ما يدعمه في التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للجزائر المعاصرة. فبالإضافة إلى اتفاق عديد المستجوبين على حقيقة وجود نموذجين جيليين متمايزين فإن حديثهم عن طبيعة العلاقة بينهما تنزع إلى وصفها ونعتها بالقطيعة والكسر لا بالاستمرارية. وهو الامر الذي يفسر المسافة الكبيرة والتباعد الذي نلمسه من خلال هذه المقابلة وغيرها في فهم كل من النموذجين/الجيلين للعمل ولقيمته ومكانته في الحياة. من هذا المنظور فإن حديث المستجوب عن عالمين مختلفين تماما يصبح له معنى ودلالة واضحة في الواقع.

فعلا فإن الوقوف على واقع جزائر التسعينيات مقارنة بواقعها في الثمانينيات، فيما يخص الجانب السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي يبين عن وجود قطيعة أو كسر ما قد حدث بين العشريتين. والواقع أن ما قبل اكتوبر 1988 ليس كما بعده، كما أن ما قبل دستور فيفري 1989 ليس كما بعده، وما قبل انتخابات 1991 ليس كما بعده. الثابت أن هذه المتتالية من الاحداث السياسية الكبرى التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينيات بداية التسعينيات والتي تولدت عن مخاض اقتصادي واجتماعي سابق وولدت بدورها واقعا اجتماعيا واقتصاديا آخر فيما بعد. كان هذا بمثابة اعلان وفاة لنموذج اقتصادي/اجتماعي متهالك واعلان ولادة لنموذج آخر جديد، له شخوصه وقيمه ومعاييره.

كذلك فإن الموقف "التوفيقي" للمستجوب بالمقارنة مع الحسم الذي ميز مقابلات أخرى حيال رأيه في شباب الأمس وشباب اليوم وحرصه على تبني موقف المتفهم لشباب اليوم وعدم الإثقال عليهم بالتهم وتحميلهم المسؤولية، وفي نفس الوقت حرصه على عدم تحميل جيله مسؤولية تنشئة شباب اليوم على قيم تناقض على الأقل في موضوع العمل القيم التي تربوا عليها هم. هذا الموقف التوفيقي ومع احتمال ارتباطه بسمات شخصية في المستجوب (لباقة، ديبلوماسية..) إلا أنه بالنظر والعودة إلى دراسة جابي حول الأجيال السياسية الثلاثة في الجزائر والتي اعتمدنا عليها فيما سبق فإنه يتضح أن لها

امتدادا في الخصائص السوسيولوجية لجيل الاستقلال تحديدا خاصة وأن المستجوب من مواليد 1961، أي أنه النموذج المثالي لجيله. يقول جابي متحدثا عن هذا الجيل، جيل الاستقلال والبناء الوطني، "جيل ولد في السنوات الأخيرة لثورة التحرير والبدايات الاولى للاستقلال واستفاد من فرص التعليم الواسعة التي وفرتها الدولة الوطنية بعد الاستقلال ... تكفل بالتسيير الاقتصادي والاجتماعي تحت سيطرة الجيل الأول الذي حوله إلى جيل من الكتبة مكلف بتنفيذ تعليماته ... احتل الجيل الثاني موقعا مفصليا بين الجيلين الأول والثالث .. فهو يشتغل لصالح الأول ويقوم بتسيير الثاني ... إنه جيل لم يتعود على المبادرة السياسية المستقلة ... إنه جيل يعيش حالة تذمر ومعاناة فردية وجماعية، نفسية واجتماعية لا تمتلك امكانية التحول إلى ثورة ضد جيل الآباء "[3]. واضح إذن أن الجيل الذي ينتسب إليه المستجوب هو جيل كتب عليه لعب دور "الموفق" والمقرب ما بين الجيلين الآخرين، جيل الآباء وجيل الأبناء.

جدول رقم (43): عرض وتحليل المقابلة رقم 13: مدير فرع بنك عمومي، 38 سنة (24 جويلية 2016، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما الذي يميز العمل في القطاع البنكي مقارنة بباقي القطاعات؟ 2/ لكن هو قطاع نخبوي فعلا؟ 3/ فيما يخص الحادثة التي كنت شاهدا عليها (الملاحظة رقم ..)، حدثني عنها.	1/ ما يشيع لدى الناس عن العمل في القطاع البنكي هو أنه قطاع نخبوي، إضافة إلى قطاع المحروقات، لكن ما لا يعرفه الناس هو أنه ليس عملا سهلا. هو صعب بحكم المسؤولية وبحكم تعاملنا مع عمليات مالية ومع الناس من مختلف الأصناف ... مؤسستنا ليست بنك أعمال بل مؤسسة بنكية للاحتياط وللقرض السكني لذا فنحن نتعامل مع الناس من كل الاصناف. 2/ أكيد، إذا كنت تقصد أنه قطاع لا يمكن فيه العمل لأي كان فهذا

[3] عبد الناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري؟**، مرجع سابق، ص 20-23.

4/ عموما، كيف تنظر للعلاقة شباب-عمل في المجتمع الجزائري؟ 5/ لكن في المقابل هناك من يشكو من عزوف الشباب عن العمل خاصة في المهن والحرف. ألا يعكس هذا الموقف واقعا معاشا؟ 6/ ألا تعتقد ان سياسة الدولة في مجالات التشغيل وتمويل المشاريع قد جعلت الشباب يأخذ موقفا سلبيا من العمل؟	صحيح. العمل هنا يستلزم مؤهلات وتكوينا تخصصيا. فيما يخصني تخرجت من المدرسة العليا للبنكية .. قطاع المالية والبنكية لا يعرف الأزمة (c'est un secteur qui ne chôme pas) لذا فمنصب العمل فيه مضمون وآمن وطيلة الحياة، ومجيء البنوك الخاصة جعله يتطور أكثر لجهة الراتب. 3/ بمأن موضوع دراستك حول الشباب والعمل، فاعلم أن كوني مديرا في هذا السن الصغير هو لوحده مثار حسد وغيرة ومقاومة لدى الكثير من الموظفين كبار السن ... في الواقع إنهم لا يقبلون أن يكون رئيسا عليهم شاب في مقتبل العمل .. هكذا هي ثقافة العمل في المجتمع الجزائري، ترفض ان يتولى المسؤولية شاب او امرأة ... انا على يقين أنه لو كنت في سنهم (من 50 إلى 60 سنة) لما عشت وواجهت العديد من المشاكل التي اعرفها. كذلك لو كنت ابن مدينة سطيف لما عرفت هذه المشاكل. الجهوية موجودة فعلا ولا مجال لإنكار ذلك .. في العلوم السياسية يتحدثون عن الدولة العميقة، هنا لدي دولة عميقة تقاوم سلطتي وقراراتي يوميا. 4/ أخاف ان لا أكون موضوعيا في حديثي، فأنا اعتبر نفسي شابا، خاصة في هذا المنصب ... اعتقد ان الشباب لم يمكّن من فرصته حقا .. نحن عرضة للحكم علينا قبل حتى نكون موضع ثقة من الثقة فينا. لذا مهما فعلت وأثبتت جدارتك ستبقى ذلك الشاب المبتدئ الذي وجب مراقبته في كل لحظة .. شباب اليوم يريد أن يكون حرا، يريد أن يبادر في مشاريعه الخاصة وأن يترك لطموحه هذا .. لهم قدرة ابداعية رهيبة، لكن هذا الجانب لم يفهمه المجتمع بعد ولم يقدره.. لا زال ينظر للشباب على انهم أطفال. 5/ أتركك من كل هذا، إنه الشجرة التي تغطي الغابة. لعلمك كل شباب العالم هكذا. ألا ترى كيف ان البلدان الغربية تعاني من ندرة العاملين في المهن والحرف اليدوية. اطلع على قائمة الأعمال المطلوبة للهجرة في كندا

	ستجد الميكانيكي والنجار والخراط ... إذا لا داعي للمبالغة في الأمر .. هكذا هم الشباب يفضلون العمل للعيش لا العيش للعمل ... انا على علم بما يعانيه الفلاحون مثلا من ندرة في اليد العاملة، أقرأ هذا دائما في الجرائد لكن وجب العلم أن هذا غير كاف للحكم على الشباب بأنهم لا يحبون العمل أو انهم كسالى. إنهم يبحثون عن مجالات عمل أخرى تستهويهم وتسمح لم بتفجير طاقاتهم وهذا حقهم. 6/ نعم هذا أكيد، لكن علينا أخذ المسألة في حدودها فقط وعدم المبالغة. ثلاث أرباع الجزائريين شباب ومن تحصل على قرض مثلا لا يتعدى عددهم بضع الآلاف، تبقى الاغلبية الساحقة خارج مجال تأثير هذه السياسة ... المهم بالنسبة لي هو التالي: لايجب شيطنة الشباب وإضافة تهمة جديدة في القائمة الطويلة للتهم. لا ليسوا كسالى هو في حاجة للحرية كي يبدعوا.

مثلت هذه المقابلة وضعية عكسية مقارنة بباقي المقابلات، حيث أن صاحب العمل فيها "شاب" يحتل منصب المسؤولية على عمال غالبيتهم من الكهول. وعليه تمكنا من الوقوف على وجهة نظر مخالفة فيما يخص العلاقة شباب-عمل.

لقد أضاء حديث المستجوب على الجانب الآخر من علاقة العمل من منظور الشباب، حيث نبّه إلى وجود مقاومة صادرة من العمال كبار السن اتجاه زملاءهم من الشباب، رهانها الاحتفاظ بسلطة القرار لصالح القدماء وأبناء المدينة الاصليين. يؤكد هذا الحديث مرة أخرى على التواجد القوي للمعطى الجيلي كمعطى مُهيكل لعلاقات العمل وكذا لزاوية نظر وفعل يتبناها مختلف الفاعلين في فضاء العمل للتعبير عن مطالبهم والدفاع عن مصالحهم. ما يعني أن الجيل عنصر أساس في بناء جماعات العمل وجماعات المصالح وتجنيد الانصار لكل جهة. ولعل قطاع مثل قطاع المالية والبنوك تعرف البنية العمرية للعاملين فيه هيمنة الكهول (ضمان العمل طيلة الحياة، الاستقرار في المسار المهني، قطاع لا يعرف الأزمة..) معرّض أكثر من أي قطاع آخر لمثل هذه الظاهرة. اللافت في هذا الإطار هو اعتماد

القطاع البنكي الخاص على يد عاملة شابة في اتجاه يعزز التقسيم الجيلي/العمري للعمل: قطاع أم كهل يقابله قطاع خاص شاب.

لقد تحدث المستجوب في هذه المقابلة وكأنه ناطق بلسان الشباب. يتضح هذا من خلال حرصه على تنسيب ما يشاع مجتمعيا عن تهرب الشباب من العمل وجعله أمرا طبيعيا لا يجب الاخذ به. واضح أن تجربة المستجوب في فضاء العمل قد مكنته من الوقوف على عناصر واقعية موضوعية لها دور طارد ومثبّط للشباب. ولقد حرص من خلال المقابلة توصيلها والتعبير عنها. لذا فإن لهذه المقابلة فضل ابراز أثر التهميش وعدم الثقة والشك التي يعامل بها الشباب في تكوين موقفهم اتجاه العمل.

جدول رقم (44): عرض وتحليل المقابلة رقم 14: حرفي نجارة (8 جويلية 2015، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما الذي تمثله حرفة النجارة بالنسبة لك؟ 2/ كيف تقيّم علاقة الشباب بحرفة النجارة؟ 3/لكن ألا تعتبر حديثك حكما قاس على الشباب؟ أليس من حقهم السعي وراء الربح؟ ألا نعمل لأجل الربح المادي أيضا؟ 4/ إذا بالنسبة لك، شباب اليوم لا يصلحون لهذه الحرفة. هل هذا ما عليّ فهمه من حديثك؟	1/ هي لقمة العيش اولا (الخبزة) ... لقد تعلمتها منذ صغري ولم اعرف مهنة أخرى غيرها ... عملت فيها هنا اولا قبل أن أهاجر إلى فرنسا لأعمل هناك فيها لمدة 5 سنوات، وحين عدت إلى الوطن فتحت الورشة التي ترى ... اليوم الحرفة ضاعت (الميتي نتاع النجارة راح)، لم يترك الدخلاء لها فرصة وكذلك الاستيراد الذي صار يأتي من الخارج حتى بـ"المقاعد الصغيرة" (les tabourets). كذلك فإن ذوق المستهلكين تراجع صاروا يشترون كل ما يجدونه حتى ولو كان من فضلات الخشب أو البلاستيك، يحبون كل ما يبرق وألوانه زاهية ولا يعرفون حتى أسماء وأنواع الخشب. 2/ الشباب يجري وراء المال ولا يهمه تعلم الحرفة ... ما يحركهم هو المال السهل. يأتيك من المال الأول وعوض ان يبدأ بالتعرف على أنواع الخشب وخصائص كل نوع وموطنه تجده يسارع إلى الآلات طالبا منك تعليمه العمل عليها. يعتقدون النجارة قضية آلات وقصّ وتركيب وفقط؛ النجارة فن وعلم

5/ ابنك يشاركك العمل في الورشة، هل هو كهؤلاء الشباب الذي تتحدث عنهم؟	.. لذا تجدهم ينهون طريقهم إلى المستشفى حاملين أصابعهم في أكياس بلاستيكية .. في إحدى المرات جاءني مرتبص كان يلح عليّ يوميا في السماح له بالعمل على الآلات، طبعا رفضت لاكتشف بعد أيام أنه لا يعرف حتى كم ملمتر في السنتميتر الواحد، وفوق هذا يريد ان يكون نجارا. لا استبعد أن له اليوم ورشة خاصة به. 3/ لا لست أبالغ. هذا هو الواقع. من حقهم السعي وراء المال لكن في نفس الوقت عليهم إعطاء التكوين والتعلم حقه. عليهم إعطاء الحرفة حقها. المال ليس كل شيء في هذه الدنيا، عندما تفقد يدك كما هو حال شباب اليوم المتسرع لن ينفعك المال لارجاعها ... حين أحدث الشباب عن ضرورة واهمية التعلم والصبر والانضباط فهم لا يتحملون سماع مثل هذا الكلام. عليهم أن يدركوا ان المستقبل امامهم وان امامهم كل العمر كي يجنوا ما أرادوا من المال، لكن عليهم أولا تعلم الحرفة وفق شروطها ... هل تعرف أن لكل نوع من الخشب رائحته الخاصة وملمسا يميزه عن غيره، حين احدث الشباب عن هذا يضحكون ويستهزئون بما أقول. كيف لواحد اختار هذه المهنة لا يقدر الخشب ولا يدرك جماليته. لدى هنا في الورشة بعض الادوات ومستلزمات العمل التي تعود إلى 50 و 60 سنة، هذه المطرقة مثلا تكبرني سنا، لذا فأنا احترمها. إذا ما قلت هذا للشباب يضحكون، هي بالنسبة لهم مجرد مطرقة وفقط، لكنها في نظري تحفة فنية. 4/ يصلحون لكن لا تتوقع منهم الكثير، لا تتوقع منهم عملا متقنا. على ما أرى سيتخلون عن الخشب ويصبحوا يصنعون أثاثا بالبلاستيك. 5/ ابني اخذ عني الكثير من المهارات وتقنيات الحرفة لكنه في جانب آخر مثل هؤلاء الشباب. يضغط علي يوميا كي اتوقف عن العمل بصيغة الطلب وأن نتحول إلى العمل بصيغة العمل نصف الصناعي. لأن في الامر حسبه عائدا

	ماليا أكبر .. أنا لا أريد هذا ولا أقبل به، واعتقد ان الحل هو في أن يستقل عني وان يفتح ورشة خاصة به يتبنى فيها طريقة العمل التي يراها الانسب له. لكن دينكم ولي ديني.

يظهر من خلال المقابلة الحالية ملامح صافية لنموذج عمل ولبروفايل عامل تتطابق والحرفي بالمعنى في شكله التقليدي، حرفي ما قبل الطايلورية، حيث يتماهى الحرفي مع موضوع إنتاجه ويعيش عمله كتخريج لذاته وفق مفهوم هيجل للعمل ومعنى الأثر لدى آرانت (الفصل الثاني). يميز هذا النوع من العلاقة مع العمل/الحرفة درجة استثمار عاطفي ونفسي كبيرة لأنا العامل، إذ أن ما يربطه بعمله يتجاوز المعطى المادي إلى الجانب التعبيري (عبارات عاطفية: الوفاء، الصدق)، فهو يوجد كذات نفسية واجتماعية بعمله وعن طريق عمله. الحرفة (العمل) هي كذلك ضمن هذا النموذج شرف وأمانة وجب الحفاظ عليها وتفادي إدخال العنصر المادي عليها كي لا تتشوه.

يساعد هذا النموذج في العلاقة بالعمل وفي تمثله، على إدراك التباعد (l'écart) الذي يفصل بينها وبين النماذج الأخرى التي، بمفهوم آرانت، تدخل تحت عنوان "العمل" وليس "الأثر". "العمل" بهذا المعنى هو نشاط انساني خاضع بصفة أكثر قطعية للمطلب الاقتصادي المادي الأداتي، وهو بالعودة لمضمون المقابلة يتناسب وحالة الابن/العامل الذي يفضل ترك العمل بالصيغة القديمة (المتنافية مع المنطق الاقتصادي) وتبني صيغة أحدث أكثر ربحية.

جدول رقم (45): عرض وتحليل المقابلة رقم 15: مربي أبقار (26 جوان 2014، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما هو وضع المهنة؟ 2/ اليد العاملة لا تطرح مشكلا بالنسبة لكم إذا؟	1/ رغم الصعوبات، لكن الحمد لله، الامور تسير. نعاني غلاء الأكل وتكاليف تطبيب الأبقار والعناية بهم. خلاف ذلك الحمد لله. 2/ هناك نقص في اليد العاملة (مكانش الخدام). اولاد اليوم لا يحبذون العمل في

3/ كيف امكنكم مواصلة العمل؟	هذه المهنة لأنها متعبة والعمل فيها لا يتوقف. عليك ان تعيش مع الابقار وان ترافقهم ليلا ونهارا. اولاد اليوم يعافون رائحة البقر.
4/ لكن ألم تبحث عن توظيف عمال؟	3/ كما ترى حالي الآن، جاوزت السبعين سنة ولازلت أعمل. زوجتي وزوجة ابني يساعداني في حلب الأبقار. من دون هذا يستحيل مواصلة العمل. ابني يعمل حارسا في المدرسة ويساعدني أحيانا كذلك.
5/ هل الكل يعاني من نقص اليد العاملة ام أنت فقط؟	4/ لا، لا يوجد. آتي بهم أنت وسأوظفهم على الفور. لن ينقصهم شيء. شباب اليوم لا يرغبون في هذا العمل، همهم هو "الدورة والتحواس".
	5/ الكل يشتكي من انعدام اليد العاملة وليس نقصها فقط. هناك من أتى بعمال من المسيلة، الجلفة والبيّض، لكن حتى هؤلاء صاروا يرفضون العمل في الاصطبلات ويفضلون رعي الاغنام.

تؤكد هذه المقابلة مرة أخرى حال الأزمة التي يعانيها العمل الفلاحي والعالم القروي في المجتمع الجزائري. وأبرز ما يميزها هو الحطّ الاجتماعي من قيمة العمل على الأرض وتربية الأنعام. في مقابل اختيار المستجوب لعبارات "ما يحبوش، يعافو" لوصف علاقة الشباب السلبية بمهنة تربية الأبقار الحلوب، وجب الوعي بأثر عنصرين مستجدين على العالم القروي في إنتاج هذا الموقف الشبابي نحو هذا النشاط تحديدا. يرتبط العنصر الأول بالتعليم، ساهمت اجبارية التعليم ودمقرطته ورغبة الشباب في مواصلة تعليمهم في بروز مسار جديد منافس لمسار العمل على الأرض، ولتبرز المدرسة في صورة "الدخيل" الذي اختطف البد العاملة من الارض. العنصر الثاني هو ارتباط هذا النشاط تحديدا وباقي نشاطات الارض بنمط معيشة معين وبتنظيم اجتماعي وعائلي في طور التفكك والتحلل النهائي حاليا. ما يعني ان النشاط استمر في الوجود لكن في غياب الاطار الاجتماعي والثقافي المادي والرمزي الذي احتضنه ووفر له اليد العاملة في السابق. وهو امر حين يتم الوعي به واعتماده في تحليل العلاقة

شباب-عمل فإنه يبرز حقيقة أن الوضع لا يعود إلى موقف سلبي صادر من الشباب بقدر ما يتعلق بحيز أوسع يخص التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري ككل منذ الاستقلال وإلى اليوم.

من جانب آخر فإن ما وقفنا عليه خلال الملاحظة وبالنظر إلى مضمون هذه المقابلة فإنه من المهم الاشارة إلى أن استمرار نمط الملكية العائلي والعمل في إطار عائلي (الزوجة، زوجة الابن) هو في آن، داعم لاستمرار هذا النشاط وكذا عائق أمام تطوره إلى نشاط صناعي حديث (الاطار المادي للعمل، تقنيات متطورة، مكننة) يوفر فرص عمل أكثر اريحية للشباب.

جدول رقم (46): عرض وتحليل المقابلة رقم 16: صناعي (15 أكتوبر 2014، العاصمة)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن مجال نشاطك؟ 2/ ما هي نسبة الشباب ضمن العاملين لديك؟ 3/ كيف تقيّم أداء هؤلاء العمال الشباب؟ 4/ هل واجهتك مشاكل مع الشباب من العمال تحديدا؟ 5/ يعمل لديك الشباب من الجنسين، هل هناك فرق في علاقة كل منهما بالعمل؟ 6/ ما السبب وراء ذلك في	1/ هناك منافسة شرسة تميز القطاع الذي ننشط فيه، الاستيراد من جهة والمنتجين المحليين من جهة أخرى. إنها سوق غير منظمة تعاني كثيرا من المنتوج المقلد .. الانتعاش الذي عرفه قطاع البناء في السنوات الأخيرة جعلنا نضاعف طاقتنا الانتاجية ورقم اعمالنا في حدود 15 ضعف وارتفع عدد العمال بأربع أضعاف. يعمل عندنا اليوم 65 عامل. 2/ في الحقيقة غالبيتهم شباب. من تفوق اعمارهم 40 سنة هم بعدد 4 أو 5، أما الباقي فكلهم شباب. هناك طبع الكثير من الشابات اللائي يعملن على عمليات التركيب بالخصوص. 3/ على العموم الأمور "ماشية". لا أقول انهم بلغوا الأفضل، لكن الحمد لله يقومون بما انتظره منهم .. طبعا هناك من يتحلون بالجدية في العمل وهناك من هم أقل منهم. إنها ضريبة العمل مع عمال صغار السن (دراري .. كاين اللي مازال ماجملش عقلو.. لازلم نساعف). 4/ لا مشاكل تميزهم هم بالتحديد. كما سبق وقلت صغر سن بعضهم (19، 20

تقديرك؟	سنة) يجعلهم أحيانا يتصرفون من دون مسؤولية ووعي ... وجب الصبر عليهم وتعليمهم السير على الطريق الصحيح. الشباب الذي يعمل في المعمل لا يخيفني بقدر خوفي على اولئك الذين يعملون كسائقين مكلفين بإيصال المنتوج إلى كل مناطق الوطن. هؤلاء أخاف منهم حقا. لا أريد تحمّل حياة الناس. 5/ نعم. فعلا هناك فرق كبير. الفتيات يعملن "قلب ورب". لا يتلاعبن (مايعرفوش التفياس). كما يقول المثل "عيشة خير من عياش"، هذا حقيقي فعلا. 6/ اعتقد لأن البنات دائما هدفا واضحا. هي تعمل لأجل غاية محددة ولا تتوقف حتى تحقق هدفها. في حين الشباب يعمل لمجرد العمل أو ملأ الوقت، هكذا من دون هدف واضح ومحدد، تحسهم تائهين ولا شيء يربطهم بالواقع فعليا .. البنات فعلا فحلات. تجربتي أكدت لي ذلك.

ما يبرز من خلال هذه المقابلة هو رؤيتها لواقع العلاقة شباب-عمل في حدود العادي والطبيعي، حتى أن المستجوب –وهو أمر يميزه عن الكثير من المستجوبين الآخرين- لم يتبنى موقفا سلبيا اتجاه الشباب في العمل، بل موقفا ايجابيا، حيث أرجع كل خلل أو نقيصة لاحظها على أداءهم في العمل إلى صغر سنهم ولطبيعتهم الشبابية. يظهر لنا من خلال المقابلات إلى هذا الحد أن صاحب العمل الذي لا يأخذ في الحسبان متغير صغر سن العمال كونهم شبابا وما يرتبط بهذه الفئة من قيم واتجاهات ومواصفات نفسية وثقافية، وينتظر منهم أداءا في العمل منفصلا عن هويتهم وطبيعتهم هذه، هم الأقرب إلى أن يكون لهم موقف سلبي يشتكي من الشباب في العمل. أما البقية من أصحاب العمل –وهم إلى حد الآن قلة- الذين يراعون حقيقة أنهم بصدد التعامل مع شباب ويعدّلون توقعاتهم منهم وطرق تعاملهم معهم على هذا الاساس فهم الأقرب لموقف ايجابي متفهم ومتفائل.

بالعودة إلى ما جاء على لسان المستجوب في هذه المقابلة نسجل مشاركته نفس رأي باقي المستجوبين لجهة "تفوق" الشابات على الشباب في العمل. وهو أمر أرجعه المستجوب إلى عنصر الغاية والهدف من العمل. بالنسبة للشابات يمثل العمل "أداة" ولحظة لابد منها لبلوغ الهدف، وكلما حققن هدفا يسعين إلى وضع هدف آخر للعمل. في حين أن علاقة الشباب بالعمل أقل تجذرا وأقل وضوحا، فهو مرتبط بالمزاج وبعناصر أخرى أقل موضوعية. وربما يعتبر استعمال الشباب في خطابهم اليومي لعبارات "النفحة، القوسطو، ما رشقتليش، الديقوطاج ...الخ أكثر من الشابات على نحو واضح، دليلا وامتدادا لهذا الواقع الذي عبّر عنه المستجوب.

جدول رقم (47): عرض وتحليل المقابلة رقم 17: مسير مؤسسة تنظيف وجمع القمامة (9 جانفي 2016، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن نشاط مؤسستكم وعن العاملين فيها؟ 2/ كم هو عدد الشباب من هؤلاء السبعة؟ 3/ شباب يعمل في التنظيف وتجميع القمامة، كيف يعيشون ذلك؟ 4/ لكن لماذا في اعتقادك؟ 5/ إن كان هذا العمل بهذه الصورة، لماذا لا يتجهون إلى عمل	1/ تم انشاء المؤسسة في إطار مشاريع الاونساج، تعود ملكية المؤسسة لسيدة تعمل بالولاية، وأنا مكلف بالتسيير فقط. لدينا شاحنة واحدة لجمع القمامة ونعمل وفق عقد مبرم مع البلدية على جمع القمامة المنزلية يوميا في بعض الاحياء. كذلك لدينا عقود مع بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة حيث نقوم بتظيف البناية والمكاتب .. نشغل لحد اليوم 07 عمال، يرتفع العدد وينخفض دائما على حسب وتيرة العمل. 2/ هناك امرأة تبلغ 48 سنة، أما البقية فكلهم شباب (19، 22، 25، 29، 36 و25 سنة). 3/ أقولها لك من الأخير.. غالبية عملنا يتم ليلا أو مع الفجر حيث يكون الناس نياما ولا وجود للمارة في الشوارع لذا لا يجد الشباب العاملين هنا مشكلة في العمل. لكن الامر مختلف تماما في النهار. أحيانا تطلب منا البلدية خاصة في

آخر؟ 6/ هل تجدون صعوبة في توظيف شباب؟	الصيف القيام بجولات إضافية في النهار، هنا أجد مشكلة فعلية وصعوبة في الاتيان بهم للعمل. كلهم خاصة الصغار في السن في التحجج والتهرب رغم ان العمل يكون مقابل مكافئة تصرف خصيصا لذلك. السبب هو أنهم لا يريدون ان يراهم الناس وهم منهمكون في الكنس وفي جمع القمامة.. غنها عقدة نفسية، تخيل شابا يقوم بكنس حافة الطريق نهارا أمام ثانوية، الأمر صعب بالنسبة له ومن المحتمل أنه لو يعمل ليلا فقط لكان سيقضي نهاره تحديدا امام بوابة نفس الثانوية لمعاكسة الفتيات ... نفس الظاهرة نراها مع المؤسسات التي نحن متعاقدين معها الآن لإجراء عمليات التنظيف (المدرجات والأروقة يوميا والمكاتب مرة في الاسبوع)، حيث يصر العمال على بدأ العمل فقط حين يتأكدون من مغادرة كل الموظفين للعمل خاصة النساء. 4/ الأمر واضح كما قلت لك، وهو مفهوم في الحقيقة. هؤلاء الشباب صغار في السن والناس تحتقر من يعمل في هذه المهنة .. لا تصدق كلام الناس حول ان "خدّام الرجال سيدهم" وأن القيام بالتنظيف وبجمع القمامة عمل شريف...الخ. الناس في الحقيقة منافقون، يقولون هذا لكنهم في الواقع يحتقرون من يشتغل في هذا العمل ولا يقيمون له أي اعتبار ولا يسعون إلى مساعدته وتسهيل المهمة عليه، يرمون فضلاتهم المنزلية أينما كان وكيفما كان. في الواقع نظرة المجتمع لهذه المهنة واحتقارهم لها هي التي تركت الشباب/العمال ينظر غليها هذه النظرة الدونية المعقدة. الحاجة وانسداد كل الأبواب في وجوههم هي التي أجبرتهم على هذا العمل. 5/ من يعمل في هذه المهنة يعني أنه محتاج فعلا. مثل المرأة التي تعمل لدينا فهي أرملة وتعيل أولادها وأمها. الشباب فيهم الكثير من المحتاجين وغالبيتهم لا يمكن مؤهلات تعليمية كبيرة .. هناك أمر آخر وهو ان العمل عندنا لا يتعدى 4 ساعات عمل يوميا على اكبر تقدير لذا فالكثير من الشباب العامل معنا لدية

	عمل آخر يشتغل فيه نهارا. هناك الخضار والحلاق وحارس موقف السيارات وبائع الملابس ..الخ. العمل في المؤسس يضمن لهم أجرة شهرية والضمان الاجتماعي ويمنحهم فائضا من الوقت يخصصونه لأعمال ونشاطات أخرى. 6/ لا على العكس. طلبات العمل مكدسة عندي في المكتب.

الأمر اللافت الذي مكنت هذه المقابلة من الوقوف عليه هو الحضور القوي لعنصر الشباب للعمل في هذا النشاط تحديدا. كذلك فإن هذا الامر يضعنا أمام مفارقة لا ندعي تفسيرها ولكنها موجودة فعلا وتفرض نفسها علينا. ففي الوقت الذي يشتكي فيه أصحاب العمل في مهن وحرف مختلفة ونشاطات اقتصادية عدة (الفلاحة، تربية الأبقار، البناء، النجارة..) من نقص اليد العاملة ومن "تهرب" الشباب ونفورهم من العمل، نجد أن مهنة جمع القمامة المنزلية تعرف إقبال أعداد كبيرة من اليد العاملة الشابة (على حسب ما صرح به المستجوب). وكأن الشباب يتفادون المهن والحرف التي تتمتع بمدخول أعلى وبصورة اجتماعية أكثر ايجابية كي يعملوا في مهنة تأتي بعائد أقل وتقع ضحية لنظرة اجتماعية سلبية. يتطلب تفسير هذه المفارقة دراسة أعمق ويكفينا في هذا الإطار لفت الانتباه إلى هذه المفارقة، لتكون لنا عودة إليها ضمن تحيلنا للمقابلة رقم (6) المخصصة للشباب/العامل.

خلال وضعية الملاحظة رقم (25) التي أجريناها في المجمع التجاري والترفيهي (مول سطيف) وقفنا على حالة الشاب الذي يعمل في النظافة وأشرنا إلى الأريحية التي يعمل بها وكيف أنه لا يبدو منزعجا من القيام بهذا العمل، وهو واقع يناقض سلوك الشباب العامل في المؤسسة موضوع المقابلة الحالية. أمام هذا الازدواجية في الموقف نفترض أن طبيعة الاطار المكاني الذي يتم فيه العمل تحديدا، الاحياء السكنية والشوارع العامة من جهة والمول من جهة ثانية، يحدّد نظرة العامل لعمله وكذا نظرة الناس للمهنة. صورة عامل النظافة في الشارع لازالت حبيسة النظرة التقليدية في حين أن صورته في "المول" فمستجدة إن من ناحية الملبس والادوات المستعملة في العمل أو من ناحية المكان.

جدول رقم (48): عرض وتحليل المقابلة رقم 18: صاحب مؤسسة سمكرية (Plomberie) (3 اوت 2014، العاصمة)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كم تشغل من عمال وما هي اعمارهم؟ 2/ هل هم متربصون ام عمال مؤهلين؟ منذ متى وهم يعملون لديك؟	1/ حاليا أعمل رفقة 3 عمال، أعمارهم 18، 28 و 24 سنة. 2/ أصغرهم متربص لازال يقضي مرحلة التكوين المهني اما الأخرين فمؤهلان. مؤهلان على الورق طبعا، لكن أرى انه مازال امامهما طريق طويل للتعلم خاصة صاحب 24 سنة ... المتربص يعمل لدي منذ شهرين تقريبا اما صاحب 28 سنة فثلاث أو أربع سنوات أما الآخر فسنة ونصف.
3/ كيف تقيم علاقة الشباب بالعمل في مجال نشاطكم بالتحديد؟ 4/ في الفرق تحديدا، هل أن جيل اليوم أحسن من جيلكم مثلا؟ 5/ لكن هذا لم يمنع من أن لديك عمال. هم يعملون رغم هذا. 6/ إذا أنت تؤكد وجود عجز في اليد العاملة في حرفة السمكرة؟ 7/ ألا يكفي عدد المتخرجين من	3/ انظر.. حتى انا شاب، عمر 37 سنة.. لكن الفرق بين الزمن الذي تعلمت فيه انا الحرفة وممارستها كعامل متربص وهذا الزمن فرق كبير، كبير جدا .. انا لا احدثك عن هطا الفرق في تجربتي انا فقط أو في السباكة فقط ، أعمل في ورشات البناء كثيرا واخالط البنّاء والكرهابي والنجار والحدّاد.. الكل له نفس الرأي ونفس الموقف. 4/ انت أنت جاد (منّك بالصح)، طبعا لا. العكس هو الموجود، جيل اليوم متسرع، يريد كل شيء الآن: السيارة، المال، النجاح، المرأة، الزواج، البيت ..الخ. في حين أنه لو ان الأمر كما في الماضي لما استطاعوا تحقيق شيء. 5/ صحيح، الحمد لله على كل حال. لكن أنا احتاج أكثر من 3 عمال في الواقع. حاليا لدي ورشتان (عمارتان) أما ورشات العمل في الفيلات فحدث ولا حرج. وبعد أشهر سأبدأ العمل في ورشة فندق.. يعني 20 عامل وسأبقى احتاج إلى عمال اضافيين. لكن لا اجدهم. سأضطر إلى توظيف اناس لا علاقة لهم بالمهنة وعلى تعليمهم إياها والتعامل مع الوضع كما هو . هذا هو الحل الوحيد.

مراكز التكوين المهني؟ 8/ ما هو السبب في اعتقادك وراء هذا "النفور" في تعلم السمكرة؟ 9/ هذا الامر بالتحديد الذي اعتبرت أن جيلكم يختلف عن هذا الجيل؟	6/ أكيد هناك نقص. بالنظر إلى المشاريع الموجودة وإلى عمليات الصيانة التي لدى الناس نعم هناك نقص كبير جدا لكن في مقابل هذا عدد العمال المؤهلين في المهنة قليل جدا. 7/ لا يكفي. المشكل ليس في التكوين المهني بل في ان عدد من يتقدم للتكوين قليل. صحيح ان عددهم زاد نوعا ما نتيجة استعمالنا لمواد وآلات أسهل الآن في العمل. في الماضي كنا نستعمل النحاس اليوم كل شيء بالبلاستيك. لكن يبقى أن عددهم قليل ولا يلبي الحاجة بتاتا. 8/ ببساطة شباب اليوم لا يريد ان يعمل. يريد المال من دون العمل. هذه هي الحقيقة يعمل فقط حين يجد نفسه مضطرا لذلك. عندما يتوقف أبوه عن ترك المصروف له هنا تجده يفكر في العمل هذا غذا كان ابن عائلة أو في السرقة إذا كان ولد حرام. 9/ نعم، جيلنا لم يكن هكذا أبدا. ليس لهذه الدرجة من الكسل ونقص التربية واللامبالاة وانعدام المسؤولية. هذا الجيل جيل بوتفليقة وسلال ماذا تنتظر منه، أما نحن فجيل بومدين.

انطوت هذه المقابلة على حضور –مرة أخرى- لزاوية النظر الجيلية كإطار مفسر لواقع العلاقة شباب-عمل ولعلاقات العمل في الفضاء الاقتصادي الجزائري. الافتراض الأساس الذي تقوم عليه وجهة النظر هذه يمكن تلخيصه في "هم هكذا لأنهم لا يُشبهوننا فهم من جيل آخر غير جيلنا" أو "لأنهم من جيل آخر فهم بالضرورة مختلفون عنا بالمعنى السلبي في علاقتهم بالعمل"، ليُعمل بعد هذا على تأكيد سلبية موقف الشباب من العمل كجيل جديد مقارنة بالجيل المعيار الذي له على العكس علاقة ايجابية بالعمل.

كما يمكن الوقوف بوضوح على استمرار الشكوى من حالة النقص والعزوف التي تعرفها الحرف وبعض النشاطات المهنية، وهو أمر يجعلنا نفترض بعد كل هذا الاتفاق لدى أصحاب العمل، من أن الطفرة التي عرفتها المشاريع العمومية بدء من سنوات الألفية الجديدة خاصة في مجال السكن والبنية التحتية، جعل من ظاهرة كانت موجودة أصلا تبرز أكثر فأكثر وتأخذ طابع الازمة المستعصية. الطابع المفاجئ والعرضي لهذه المشاريع بحكم ارتباطها بارتفاع سعر المحروقات في السوق الدولية نهاية التسعينيات وارتباطها بقطاعات اجتماعية واقتصادية عديدة، لم يكن بإمكان اليد العاملة المؤهلة في مجال الحرف من مواكبتها وتوفير العدد الكافي من العمالة في ظرف زمني ضيق. مع العلم أن عملية التوجيه ثم التكوين في مثل مجالات النشاط هذه يستلزم سنوات. إذا وجب الانتباه إلى أن أزمة اليد العاملة المؤهلة في مجال الحرف لا يرتبط بجانب العمالة وحدها بل يجب مقاربتها من جانب التطور الكمي للمشاريع ووتيرة وسرعة هذا التطور ومدى مسايرتها للمتطلبات الزمنية للتكوين في المجال.

كذلك وعلى علاقة بزاوية النظر الجيلية نلحظ أن المستجوب في هذه المقابلة قد عزز الفصل/التمييز الزمني الاجتماعي الذي تبناه (جيلين اجتماعيين) بتمييز آخر سياسي بحديثه عن التمايز ما بين جيل بوتفليقة وجيل بومدين.

جدول رقم (49): عرض وتحليل المقابلة رقم 19: مستثمر فلاحي (7 جوان 2015، معسكر)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن عملك؟ 2/ ما هو حال اليد العاملة؟ هل هناك يد عاملة كافية؟ 3/ لماذا هذا العزوف في اعتقادك؟	1/ أنا "خدّام لرْض"، فلاح. أملك مستثمرة فلاحية صغيرة وأنتج الكثير من المحاصيل الموسمية (البصل، العنب، الزيتون..). منطقتنا مسؤولة عن توفير نسبة معتبرة من الخضر والفواكه التي يأكلها الجزائريون. كل الجزائر تأتي إلى عندنا. 2/ لا أبدا. العمال هم أكبر مشاكلنا وكل المستثمرات الفلاحية تعاني من الامر. نضطر في موسم القطف إلى الاستعانة بالأطفال والنساء وفي المدة الأخيرة باليد

4/ هل كانت الأمور دائما هكذا أم أن الوضع اختلف حديثا؟	العاملة الافريقية، لولاهم لما أمكننا الاستمرار في العمل ... ليس هناك يد عاملة بالعدد الكافي. رغم ما نقدمه من أجر يومي إلا أن العمالة تبقى قليلة. 3/ لأنهم يعتبرون عمل الأرض أمرا متعبا ويفضلون عوضه التجارة (ليزافير). الدولة أضرت بنا عن طريق تشجيعها لمشاريع الأنساج، كل الشباب عندنا صار يرى نفسه رب عمل (باترون) ويرفض العمل في الفلاحة. من يعمل الآن في الحقول هم النساء والأطفال وكبار السن أما الشباب فلن تجد إلا القليل منهم فقط. 4/ لا في الماضي لم نكن نعاني كما اليوم. كان الجميع يعمل ويبحث عن العمل ولا يرفض المعروض عليه من العمل. أما اليوم فالوضع صار كارثيا أكثر (ضروك الدعوى خسرت)، إلى درجة أن هناك من يترك المحاصيل تتلف لعدم وجود من يجنيها ... في الثمانينات كنا نأتي بالمغاربة عائلات بأكملها، يعملون كالنمل وبمهارة عالية، لكن الحدود اليوم مغلقة وخطر التعرض للملاحقة القضائية في حال توظيفنا للعمالة المغربية يجبر الكل على عدم التفكير في الأمر.

يبدو من خلال هذه المقابلة وأخرى أعلاه انكبت على القطاع الفلاحي، أن نشاط العمل على الأرض وتربية المواشي يبقى المجال الأكثر استحضارا والأكثر رمزية بخصوص ظاهرة عزوف الشباب عن العمل. الظاهرة التي تتحول إلى عنوان للزمن الحاضر ومؤشرا على "فساده" وعلى "فساد ناسه" بالمقارنة مع الزمن الماضي المثالي. تأخذ الظاهرة هنا مشهدية أقوى ودلالة أعمق لما تحيل إليه من بُعد قيمي ومعياري يميّز ما بين عالمين منفصلين تماما (زمان بكري الذي تسوده خدمة الارض وقيم النيّة والصدق؛ وزمن اليوم الذي يهرب شبابه من الارض ويحتقرها).

يعاني النشاط الفلاحي بحكم ارتباطه بعمل الأرض المقرون في المخيال الاجتماعي بأقصى أشكال العمل وبذل الجهد وأعلى درجات الحاجة والفقر، من وضعية متخلفة في سوق الشغل مقارنة بقطاعات النشاط الأخرى التي ومع تسجيلها لعجز لناحية تغطية كامل حاجياتها من اليد العاملة إلا أنها تمكنت بفضل آليات توظيف الاجانب واعتماد المشاريع لصالح الشركات الأجنبية من تجاوز الأزمة والتعامل

معها بطرق أكثر سلاسة وليونة. يتضح هذا في قطاع البناء تحديدا الذي شكل قاطرة لحركة التنمية في السنوات الأخيرة. في المقابل بقي النشاط الفلاحي أسير حدود سوق الشغل المحلية وواقعا تحت تناقضاتها.

كذلك فلقد أبانت هذه المقابلة عند الاشارة إلى الاستعانة باليد العاملة النسوية وكبار السن والاطفال عن طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية التي لا زال يقوم عليها النشاط الفلاحي في الجزائر. فهي من النوع التقليدي قليل المكننة والذي لم يبلغ في غالبيته طور الانتاج الصناعي للمحاصيل، لذا فهو لازال يعتمد في وجوده وفي استمراره على بنية اجتماعية داعمة له، تقلصت بفعل السياسات المنتهجة وآثارها الاجتماعية إلى الحلقة الأصغر التي تتشكل من النساء والأطفال وكبار السن، في حين خرج المكون الاجتماعي الشاب من دائرة التأثير والاستقطاب وصار مجذوبا أكثر إلى نموذج العمل الأجاري ضمن وظيفة في القطاع العام.

ما يؤكد المشهدية الكبيرة التي تمثلها أزمة العمالة في الفلاحة وعزوف الشباب عن "خدمة" الارض هو اهتمام عديد الصحف الوطنية وبصفة دورية بالظاهرة . كعينة على ذلك نورد شهادات بعض العاملين في القطاع التي تضمنتها بعض التحقيقات الصحفية. يقول صاحب مستثمرة فلاحية في ولاية الطارف " الشباب الجزائري صار يفضل العمل في الادارات ويلجأ إلى القروض والتجارة خاصة في المناطق الحدودية ويهرب عن ممارسة النشاط الفلاحي .... انجر عن هذه الأزمة خسائر جسيمة للفلاحين، هناك 40 %من المحاصيل تتعرض للتلف سنويا بسبب انعدام اليد العاملة .... القانون الجزائري يقضي بأن تكون نسبة 70 % من العمال جزائريو الأصل و30 % فقط من جنسيات أجنبية، هذا الشرط معجز في قطاع الفلاحة خاصة في المستثمرات التي تبلغ مساحتها 150 إلى 200 هكتار".[4] وفي تحقيق آخر خصص للظاهرة جاء على لسان إطار بقطاع الفلاحة: "القطاع يشكو فعلا من نقص كبير في اليد العاملة المؤهلة على مستوى المستثمرات الفلاحية التي يصعب عليها العثور على عمال مؤهلين أو

[4] الشروق اليومي، 17 جويلية 2014.

حتى يدويين ... من الصعب إعطاء رقم دقيق حول المشكل، غير أن ما هو أكيد أن الرقم كبير جدا حسب المعاينات الميدانية التي نقوم بها".[5]

جدول رقم (50): عرض وتحليل المقابلة رقم 20: متصرف إداري، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (3 مارس 2015، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما هي حدود اختصاص الوكالة في مجال التشغيل؟ 2/ ما الذي يمكنك قوله فيما يخص علاقة الشباب بالعمل؟ 3/ وقفنا على شكوى الكثير من أصحاب العمل من قلة اليد العاملة المؤهلة وحتى غير المؤهلة في الكثير من الحرف والمهن، ويتفقون على نعت الشباب بالكسل وبرفضه العمل. ما رأيك؟ 4/ هل صادفتم شبابا يعلن رفضه العمل في وظيفة ما اقترحتها الوكالة عليه؟	1/ الأمر الواجب إدراكه والذي يختلط على الجميع هو أن الوكالة الوطنية للتشغيل ليست هي من يمنح العمل، هي ليست بهيئة موظفة. هي تلعب فقط دور الوسيط بين طالبي العمل ومانحيه من المتعاملين العموميين والخواص، بالاعتماد على بطاقية وطنية يتم تحيينها يوميا، تتضمن عروض العمل من جهة ومؤهلات طالبي العمل من جهة ثانية. تقوم الوكالة بعد ذلك بإيصال الطرفين مع بعضهما البعض لإقامة عقد العمل ... المؤسسات العمومية ملزمة قانونا بالمرور على الوكالة في حالة الوظيف أما القطاع الخاص فليس ملزم بذلك وإذا ما استعان بنا فسيتفيد من دعم الدولة التي تلتزم بدفع كامل قيمة الأجر أو جزء منه لمدة معينة في انتظار الادماج النهائي للعامل ... الوكالة موجودة لهدفين، الاول هو خلق الظروف الأنسب لتقريب طرفي سوق الشغل من بعضهم البعض والثاني هو تكوين قاعدة بيانات علمية تُحصي قوة العمل الوطنية بكافة خصائصها. 2/ يمكن قول الكثير. نحن نتعامل بما يفوق نسبة 95% مع الشباب رغم أن مجال اختصاصنا يشمل كل الاعمار (ما فوق 16 سنة). علاقة الشباب بالعمل تتراوح بين الايجابي والسلبي. لا يمكن الجزم لجهة على حساب الأخرى. إذا أعطيت اذنيك لصاحب العمل تترسخ لديك فكرة ان الشباب كسول ولا يريد العمل لكن إذا ما عاينت واقع الشباب في العمل ومعاناة خاصة حاملي الشهادات الجامعية منهم

[5] الخبر، 2 جانفي 2014.

	تقتنع بأنهم يريدون فعلا العمل وانهم مستعدون لفعل المستحيل لأجل الحصول على منصب عمل. من يأتي إلينا فإنه جاء أصلا لأجل العمل، من لا يريد العمل لا يقصدنا. طبعا غالبية الشباب ليسوا مستعدين للقيام بأي عمل، لديهم شروط وطموحات يأملون تحقيقها. هذا حقهم. هناك من أصحاب العمل من يشتكي من بعض العمال ويأتي طالبا تعويضهم وفسخ عقد العمل. كما هناك من الشباب من يأتي طالبا وظيفة اخرى لعدم رضاه عن ظروف العمل. يعني الأمر عادي بالنسبة لي، فيه من هذا ومن ذاك. 3/ نعم هذا واقع وموجود فعلا. العاملين في قطاع البناء والمهن المرتبطة به يعيشون معاناة كبيرة جدا خاصة هنا في ولاية سطيف حيث المشاريع كثيرة. الأمر هنا لا يتعلق برفض الشباب العمل في هذا المجال ولكن بالعجز أصلا في عدد المؤهلين للعمل في القطاع. المشكل متعلق بعجز عددي حتى وإن أجبرنا كل الشباب المؤهل للعمل يفي القطاع فسيبقى هناك عجز كبير. القضية تتعلق بالتكوين والتأهيل وليس بالتوظيف. 4/ طبعا، وهذا حقه ونحن لا نملك الحق في إجباره على القبول بعمل لا يراه هو مناسبا له. يأتينا العديد من الشباب الذين يشتكون من أصحاب العمل. تجده شابا متخرجا من الجامعة بشهادة ليسانس ويعمل عون إدارة وفق عقد الوكالة في مؤسسة تعليمية ويجبره مدير المؤسسة على أن كل يوم في مهمة، مرة في التنظيف ومرة في تعويض الأساتذة الغائبين ومرة في السكريتاريا...الخ. هنا طبعا من حق الشاب رفض العمل ... نحن لسنا مخولين لفرض العمل في الفلاحة أو في البناء على شباب جامعي، هم ليسوا مؤهلين لذلك، حتى وإن أردنا ذلك فنظام المعلوماتية الذي نشتغل عليه سيرفض ذلك. لابد من انسجام متطلبات المنصب المعروض مع مؤهلات طالب العمل.

على الرغم من تأكيد هذه المقابلة على وجود عجز فعلي فيما يخص اليد العاملة تعانيه بعض قطاعات النشاط وهو ما وقفنا عليه من خلال باقي المقابلات، يبقى أن لها فضل في إعادة طرح الموضوع في سياق أكثر موضوعية وأقل ذاتية، من خلال تأكيد المستجوب على أن المسألة تتعلق ببنية العرض والطلب في سوق الشغل الوطنية أكثر من ارتباطها بعوامل ذاتية تخص رغبات ومواقف الشباب الشخصية. فالعجز الذي تعرفه بعض المهن والحرف من ناحية اليد العاملة ليس وليد "قرار رفض" من قبل الشباب بل هو وليد وضع بنيوي أصيل في سوق الشغل الوطنية، والاعتماد في دراسة الظاهرة ومحاولة فهمها على المبرر الأول فقط (البعد الذاتي) من شأنه التغطية على حقيقة الواقع التي تحيل إلى اختلال بين قوى العرض والطلب في السوق. وبهذا المعنى ليس بمقدور هيئة مثل الوكالة الوطنية للتشغيل المساهمة فعليا في معالجة الأزمة أو على الأقل الحد منها، لأن الطبيعة البنيوية للأزمة تتطلب تدخلا قبليا، أي على مستوى مؤسسات التوجيه ومن ثمة مؤسسات التكوين والتأهيل.

يساعد هذا الطرح الذي اعتمده المستجوب خلال هذه المقابلة على تنسيب الحكم المطلق الذي يميل أصحاب العمل إلى إطلاقه وتبنيه بقوة، والمتمثل في إقرارهم ودفاعهم عن وجود علاقة "سلبية" بين الشباب والعمل ناتجة عن موقف مسبق وجوهراني الطابع صادر عن الشباب –لأنهم شباب- يتضمن رفض العمل في مهن وحرف بعينها. مكّنت المقابلة من الوقوف على أبعاد أخرى للظاهرة غابت/غُيبت على ألسن كثير من المستجوبين أعلاه.

2.2. مضامين المقابلات مع الشباب العامل:

جدول رقم (51): عرض وتحليل المقابلة رقم 1: بائع خضر وفواكه، 23 سنة (23 جانفي 2014، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف بدأت في العمل في تجارة الخضر والفواكه؟ 2/ لماذا لم تتجه مثلا إلى التسجيل في التكوين المهني لتعلم حرفة ما؟ 3/ كذلك لو تعلمت حرفة لكان بإمكانك إنشاء مؤسسة أو مشروع خاص تكون انت فيه صاحب العمل؟ 4/ هل انت راضي عن هذا العمل؟ 5/ ما هو تصورك لمستقبلك المهني؟	1/ منذ توقفت عن الدراسة وانا اعمل في هذا المجال. الكثير من أبناء الحي الذي أسكن (حي 500 مسكن، الفيراي) فيه يعملون في هذا. صنعت طاولة وحجزت مكانا وبدأت العمل. 2/ لا أعرف ... التجارة فيها البركة ... أنا الآن أعمل عند نفسي ولست مضطرا للعمل عند الناس ... "العربي" يمصلك دمك 3/ صحيح .. ربما .. لكن هذا هو قدر الله. 4/ الحمد لله .. كما ترى لقد كبرت قبل الوقت من كثرة الوقوف طيلة اليوم والاستيقاظ كل يوم باكرا .. لكن الحمد لله الامور ماشية. 5/ "اللي فيه الخير يجيبو ربي".

المقابلة مع هذا الشاب صاحب طاولة/منصة بيع الخضر والفواكه والمالك لعربة نقل صغيرة (هربين)، تبرز أولا "الرغبة" لدى كثير من الشباب في العمل "عند أنفسهم" لا كإرادة مستقلة واعية ومعبر عنها بوضوح لكن بإقرانها دوما بنقيضها وهو عدم الاستعداد للعمل لدى الآخرين (الناس، لعْرب)، حيث الاستغلال والظلم. الإصرار على هذا الاختيار السلبي للعمل في مشاريع شخصية لا تحركه إرادة فعل

قائمة على الرغبة أو الطموح أو الحلم بقدر ما يدفع إليه الرغبة في الهروب من وضعية العمل عند وتحت سلطة الآخرين. ومن اللافت تلمس النظرة السلبية شبه المطلقة نحو رب العمل الخاص، المتهم بالظلم والاستغلال وأكل الحقوق. حتى وإن لم يعش هذا الشاب تجربة العمل عند الخواص كما هو حال باقي الشباب المستجوب لكن قوة حضور هذه العلاقة الاستغلالية المتخيلة التي لم يعشها يوما يطرح سؤال مصدرها وأسباب انتشارها وماهي الآليات التي تعتد عليها في إعادة إنتاج نفسها وطرق اكتسابها لشرعية اجتماعية وأخلاقية في المجتمع. إقران العمل لدى الآخرين بالاستغلال يجد نموذجه التاريخي في حالة المجتمع الجزائري إبان الاستعمار وما ساد فيه من علاقة عمل استغلالية كامتداد لعلاقة السيطرة التأسيسية وهي العلاقة الاستعمارية بين المعمرين والاهالي. أما بعد الاستقلال فلقد ساهمت الايديولوجية الشعبوية والخطاب الرسمي المعبر عنها في إلصاق تهمة الاستغلال بالرأسمال الوطني الخاص في مقابل تقديم القطاع الاقتصادي العام كمجال للعمل المتحرر من الاستغلال ومن الظلم. إن هذا التصور لازال مستمرا إلى اليوم لاستمرار نفس المنظومة الايديولوجية والسياسية المؤطرة لعالم العمل.

الرغبة في تفادي العمل عند الآخرين تقابلها وتعززها حال السهولة التي يتم بها ولوج سوق العمل و"تأسيس" مشروع خاص ضمن الفضاء الاقتصادي غير النظامي الذي يمثله النشاط التجاري. إن التجارة في هذا السياق تعتبر الطريق الأسهل والأقل تكلفة لتحقيق "طموح/حُلم" العمل الحر، المتحرر لا من قيود الأجارة وسلطة رب العمل خاصا كان أو عاما بل كذلك من أي إطار قانوني رسمي ملزم. إنها حرية العمل و/أو اللاعمل كيفما كان وأينما كان.

التجربة الشخصية للمستجوب ومساره المهني يبين من ناحية أخرى الأثر المحدّد والحاسم للوسط الاجتماعي الضيق على خيارات الشاب المهنية، فالمستجوب لم يتجه إلى هذا النشاط الذي يشتغل فيه الآن على أساس اختيار شخصي أو بدفع من الوالدين بل تشبها ومسايرة للسائد لدى أقرانه من أبناء

الحي. ويكفي الباحث في هذا الإطار ملاحظة ظاهرة شيوع "تخصص" أبناء وساكنة أحياء معينة في نشاط مهني أو حرفي محدد.

لقد مكنت المقابلة مع هذا المستجوب كذلك من الوقوف على اتجاهات ومواقف الشباب/العامل نحو الزمن. فبالنظر إلى شكل ومضمون مقاربته لمستقبله المهني (في السابق وحاليا) وعند سؤاله عن كيف يتصور مستقبله المهني عكس جوابه تصورا يرى المستقبل من اختصاص الله وليس من مجالات الفعل البشري أي خارج إطار الارادة والقدرة على التأثير من طرفه هو. واضح غياب القدرة على التموضع في المستقبل لما هو زمن آت مجرد futur والاقتصار على رؤية المستقبل بما هو زمن آت ملموس وممكن توقعه à venir.

جدول رقم (52): عرض وتحليل المقابلة رقم 2: نجارة وصناعة الأثاث، 19 سنة (10 جوان 2015، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف اتيت إلى هذه الحرفة؟ لماذا اخترتها؟ 2/ كيف وجدت الحرفة؟ ما رأيك فيها؟ 3/ ما الذي تعوّل على فعله بعد انتهاء التكوين؟	1/ بعد الدراسة في المتوسط وانتقالي إلى الثانوي كانت علاماتي سيئة وكنت كثير الغياب لذا قام خالي بتوقيفي عن الدراسة وتسجيلي في التكوين المهني تخصص نجارة وصناعة الاثاث .. لم يبقى لي إلا أيام وانهي التكوين. 2/ عادي .. مليحة .. أرى ان تعلم حرفة ما احسن من لا شيء والبقاء من دون حرفة في اليد .. الحرفة تنفع. 3/ سأكمل العمل هنا حتى اتعلم أكثر وفي المستقبل سأفتح ورشة لما لا.

المستجوب في هذه المقابلة يتيم الأب، يعيش رفقة أمه وأختين تصغرانه سنّا لدى جده لأمه. من خلال حالته يظهر الدور الفاعل للوسط الأسري في الحرص على توجيه الشاب إلى عالم العمل مبكرا متى ما وقفوا على احتمال فشله ومحدودية فرصه في الدراسة. حالة الاستسلام للمصير المسطر التي بدى عليها

المستجوب حين إجراء المقابلة معه تعكس إدراكه أنه في أحسن الاحوال ليس كباقي أقرانه، فهو ولوضعيته الاجتماعية الخاصة (اليُتم، أكبر الاخوة، مسؤولية إعالة العائلة) فعليه العمل، ليس في أي عمل كان، بل في عمل يتيح له التكوّن والتحكم في حرفة معينة ويقوم بممارسته حتى يصير مختصا فيه، الشهادة هنا ضمانة ومصدر أمن في مقابل المستقبل (الحرفة تنفع).

استسلام المستجوب للوضعية المهنية أنتج مسافة نفسية بينه وبين العمل، كما أن وضعيته لعبت دور الدافع الخارجي في العمل وغطت على الدافع الداخلي الذي لم يعد له وجود. كذلك فإن أثر الوضعية الاجتماعية للمستجوب جعلته قادرا على التموقع في المستقبل القريب (سأكمل العمل في هذه الورشة) والبعيد (لما لا، فتح ورشة في المستقبل). واضح جدا في هذه الحالة بالتحديد أثر الوجود على الوعي الذي يحمله الشاب نحو العمل وتمثله له.

جدول رقم (53): عرض وتحليل المقابلة رقم 3: نجارة وصناعة الأثاث، 30 سنة (19 جوان 2015، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف أتيت إلى هذه الحرفة؟ 2/ أنت من اختار الاتجاه إلى التكوين المهني والتكون في النجارة؟ 3/ إذا أنت رب عمل وعامل في نفس الوقت؟ 4/ التحول من وضعية العامل إلى وضعية "مسؤول" كيف	1/ توقفت عن الدراسة في التاسعة أساسي. قمت بأعمال مختلفة طيلة سنة أو سنتين، ثم سجلت في التكوين المهني وبعدها بدأت العمل في النجارة ومنذ ذلك الوقت وأنا نجار .. أشرف الآن على هذه الورشة في إطار العمل بصيغة تشاركية (الياتاش a la tache) بيني وبين مالك الآلات. 2/ الوالد هو من قام بتسجيلي، لم اكن أريد ذلك في الحقيقة. كرهت الدراسة وكنت مشاغبا .. ابن الجيران كان قد سبقني إلى التكوين المهني في النجارة، على هذا الاساس قام أبي باختيار هذه الحرفة لي. 3/ صحيح على الورق انا عامل وفي الواقع أتحمل مسؤولية تشغيل هذه الورشة

تراها؟ 5/ ما هي خطتك للمستقبل؟ 6/ أن تكون لك ورشتك الخاصة مثلا؟ أن تغير الحرفة؟	والاشراف على عملية الانتاج فيها. ليست صاحب الورشة، فكل ما تراه هنا ليس ملكي لكن من ناحية المسؤولية وتوجيه العمال والتعامل معهم، نعم انا هو المسؤول. 4/ ليس أمرا سهلا. المسؤولية ليست شيئا هينا. ايجاد العمال وضرورة إقناعهم باستمرار لأجل مواصلة العمل امر صعب ومرهق. 5/ لا أخطط شيئا. 6/ ربما أقوم بفتح ورشة خاصة بي، لكن لحد الآن لم أفكر جديا في ذلك .. لحد الآن الأمور على أحسن حال.

المستجوب في هذه المقابلة يعمل وفق صيغة عمل تعاقدية ضمنية تجمع رب العمل الفعلي أي مالك وسائل الإنتاج ورأس المال والعامل المؤهل (المستجوب)، يلتزم فيها الطرف الأول بتوفير الآلات والمواد الاولية وكل ما تلزمه عملية الانتاج، من ناحية أخرى يقع على العامل المؤهل مسؤولية إيجاد العمال (فريق العمل) والاشراف على عملية الانتاج مع شرط معدل انتاجية محدد مسبقا، كأن يلتزم بصناعة 50 غرفة نوم كل شهرين، يقوم مالك الورشة بتسويقها وفي الأخير يتم تقاسم الفائدة بين الطرفين على نحو متفق عليه (50/50 أو 60/40 أو 70/30). رواج هذه الصيغة في علاقة العمل وتبني عديد أصحاب العمل لها جاء كرد فعل على أزمة العمالة التي تعانيها الحرفة، حيث يتم خلالها تحويل مسؤولية ايجاد والاشراف على العمالة إلى العامل المؤهل ليتحرر منها رب العمل مقابل تنازله عن حصة متفق عليها في الأرباح. وجدت هذه الصيغة رواجا كبيرا لدى العمال المؤهلين وحتى غير المؤهلين لأنها تمكنهم من عيش تجربة رب العمل والرفع الفعلي من عوائدهم المادية. فمع استحالة فتحهم ورشات خاصة بهم بالنظر للكلفة المادية المرتفع لذلك صار بإمكانهم وفق هذه الصيغة فتح ورشة هم المسؤولين فيها وعليها من دون المخاطرة باستثمار مالي ولو محدود، مجندين مهاراتهم وقدراتهم التسييرية فقط.

لقد مكّنت هذه الصيغة من تجاوز أزمة نقص العمالة نسبيا وفرضت طرق مبتكرة للتعامل معها محفزة أكثر للعمال، تمتاز بفرضها لوضعيات عمل جديدة على درجة عالية من الاستقلالية الممنوحة لفريق العمل، وتجعلهم طرفا في علاقة عمل لهم فيها سلطة أكبر وصلاحيات أوسع من تلك التي توفرها العلاقة الأجيرية التقليدية. فحتى العاملين المشكلين لفريق العمل داخل هذه الورشات يحصلون على عائد مالي يتوافق ونسبة الارباح المسجلة، فيكون من مصلحتهم هم كذلك إدامة هذه الصيغة ورفع الانتاجية والمداومة في العمل.

بينت التجربة الشخصية للمستجوب مرة أخرى الدور الحاسم للوسط الاجتماعي القريب/الضيق في تخريج القرارات الموجهة للمسار المهني (الأب، الجيران) وكيف أن تجارب الأهل، الأقارب والجيران تمثل نماذج استقطابية جاذبة ومحددة للخيارات في التكوين وفي الاختصاص المهني. تظهر هذه التجربة من ناحية أخرى محدودية العامل الذاتي (اختيار فردي) في مثل هذا المسار وهو واقع يطرح بقوة اشكالية فعالية التوجيه المبكر على مستوى المؤسسات التعليمية، الوسط العائلي والمجتمع على العموم.

كذلك تبرز هذه المقابلة محدودية القدرة لدى العامل الشاب في تخيل المستقبل المهني والتدخل المباشر في ضبطه والتخطيط له. فهو يميل أكثر إلى ترك المستقبل المهني مجالا مفتوحا، لا يعمل على التدخل أو التموضع الواضح فيه، فمقابل النموذج العقلاني للعامل الرأسمالي الميال إلى الفعل في المستقبل والساعي إلى التحكم في كل عناصره، نقف من خلال هذه المقابلة وغيرها على نموذج آخر مخالف، هو نموذج بعقلانية أخرى ترى أن الأفضل هو "انتظار مجيء" لحظة المستقبل والتعامل معها حينذاك وفق متطلبات اللحظة وفرصها ومواردها المتاحة. نعتقد أن الأمر مرتبط بعناصر ثقافية في المجتمع لها دور مهيمن في انتاج تمثلات الافراد حول الزمن وحدود التعاطي معه ومنها المقولات الدينية التي تجعل المستقبل مجالا يحتكره الله (القدر، المكتوب، في علم ربي) لا يجب التفكير أو التدخل فيه.

جدول رقم (54): عرض وتحليل المقابلة رقم 4: بناء، 26 سنة (14 ماي 2014، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف صرت بناءا؟ 2/ هل تحب هذه المهنة؟ ألم تفكر في عمل آخر؟ 3/ هناك من الشباب في مثل سنك من ينفر من العمل في قطاع البناء ويفضل التجارة مثلا، ما رأيك؟ 4/ لكن، ألا تتفق معي أن غالبية الشباب يفضل التجارة مثلا او العمل في الادارة على العمل في حرف والمهن كالبناء تحديدا؟	1/ قضى أبي كل حياته يعمل في هذه المهنة. منذ صغري وأنا أساعده خاصة أيام العطلة عندما كنت تلميذا في المدرسة، ثم بعد أن تمّ طردي. تعلمت عليه مهنة البناء وأنا الآن أعمل لوحدي. أستعين بمساعد في بعض الاحيان حين احتاج اليه في أعمال محددة. 2/ هو عمل (خدمة) مثل كل الأعمال، تضمن لقمة العيش (توكّل خبز). قدر الله أن أكون بناء، هذا كل ما في الأمر. 3/ أولا كلّ وما كتبه الله له (كل واحد واش كتّبلو ربي)، الحياة كي تستمر يلزمها التاجر والطبيب والبناء والخضار... ليس بالإمكان أن يكون كلنا تاجرا أو بناءا ... هناك شباب اعتاد الكسل والمال السهل لذا تجدهم يفضلون التجارة و" les affaires" أو حتى العطالة على تعلم مهنة أو حرفة ما تأتيهم بالمال الحلال. 4/ هذا واضح وأنا لا ألومهم. هم محقون في ذلك. فقط لا يجب التعوّد على الكسل ومدّ اليد والبقاء من دون عمل. اليد العليا خير من اليد السفلى ... لا ألومهم لأن الاشتغال في البناء ليس أمرا سهلا، هو متعب ومضر بالصحة ويسلبك شبابك. العمل مع الناس ليس أمرا هينا كذلك، منهم من يعاملك وكأنك مجرد عامل عنده (خدام عندو) ولا يتوانى عن رفع صوته عليك واصدار الأوامر لك.

تُبين هذه المقابلة عن تجربة العمل والواقع المهني كقدر محتوم، لا يعود اختياره للشخص/الشاب ذاته بل أن مصدره يتراوح بين الصدفة، القدر والخصوصية العائلية، وهو في كل الأحوال مصدر خارج الذات العاملة. لم يختر المستجوب هذا العمل بقدر ما أن المهنة هي التي اختارته على أساس أن والده قضى

حياته المهنية في هذا النشاط. تؤكد تجربة المستجوب مرة أخرى حضور الدور القوي للنماذج المهنية لأفراد العائلة في مسار الاختيار المهني للشاب/العامل.

كذلك فإنه من اللافت استخدام المستجوب واستحضاره لمبررات تحيل تاريخيا إلى سياقات اجتماعية سياسية واقتصادية هي من الماضي، فمقولة "خدمة تاكل منها الخبز" كانت وليدة حالة البؤس التي عاشها البروليتاري الجزائري زمن الاستعمار واستمرار حضورها اليوم كمبرر نحو العمل يعكس شكلا من الجمود والبطء الذي يعتري سيرورة علاقة العمل في المجتمع الجزائري، حيث أن الدلالات والغايات المرتبطة بالعمل لم تتغير كثيرا ولم تنفصل بعد عن منطق الضرورة والحاجة المادية البسيطة (الخبزة ولقمة العيش). كذلك يعكس هذا الربط بـ"الخبزة ولقمة العيش" وليس بحاجات مادية أخرى واقعا اقتصاديا راهنا، فإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2012 تظهر أن نسبة المصاريف المخصصة للأكل والتغذية من مجموع قيمة الأجر المتوسط للجزائري بلغت 42%،[6] في أن النسبة في حالة الأجر المتوسط الفرنسي (2014) هي 20.4%.[7]

يقودنا هذا إلى التفكير في طبيعة المعايير التي على أساسها يقيّم العامل/الشاب العمل والمهنة ويحدد مدى صلاحيتها. الذي يبرز إلى حدّ الآن هو أنها معايير تحيل إلى وجود علاقة برانية بينه وبين النشاط الممارس. فهو لا يقيّمها انطلاقا من عناصر ذاتية نابعة من داخله (الرغبة، الطموح، الحلم..) بل تأسيسا على اعتبارات مادية بسيطة (توكّل الخبز أم لا، ما يقوله الآخرون، عمل متعب أم لا..). يعكس هذا الواقع مركزية وهيمنة المعنى الأداتي/المادي نحو العمل، ولعل هشاشة الوضع الاقتصادي (الاقتصاد الريعي) وبرانية الاقتصاد عن المجتمع ساهمت تاريخيا في إطالة أمد هذا النوع من العلاقة والمعنى المضمن للعمل في المجتمع ولم تتح المجال لتأسس علاقة ومعنى تعبيريا ما بعد مادي نحو العمل.

[6] *http://www.ons.dz/-08-Depenses-de-consommation-.html*
http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/soc/consommation_algerien.htm
[7] *ttp://www.lepoint.fr/societe/la-part-de-l-alimentation-dans-le-budget-des-francais-a-fondu-09-10-2015-1972013_23.php*

جدول رقم (55): عرض وتحليل المقابلة رقم 5: تجارة مستحضرات التجميل، 30 سنة (3 فيفري 2014، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف وصلت لتجارة مستحضرات التجميل؟ 2/ هل أن رحلتك مع العمل في المهن لازالت أم أنك استقريت نهائيا على تجارة م/التجميل؟ 3/ سبق وعملت كحارس في ثانوية لسنة واحدة، لماذا اتجهت إلى هذا العمل ولماذا توقفت عنه؟ 4/ طغى على مشوارك النشاط التجاري لماذا لم تتجه مثلا لتعلم حرفة والاستثمار فيها؟	1/ لقد عملت في كل شيء تقريبا. بعت الخضر، السجائر، الملابس، السيارات ... عملت لسنة واحدة كحارس في متقنة .. اكتشفت عالم تجارة مستحضرات التجميل لما عملت في محلات "الباطوار" مع تجار الجملة، كنت سائق عربة نقل لدى تاجر جملة كبير هناك، كنت مكلفا بالإتيان بالسلعة مرات من العاصمة ومرات أخرى من وهران. هكذا ومع الوقت اكتشفت أسرار المهنة ومصادر السلعة، عرفت عناوين كل المستوردين والصناعيين. في الأول بدأت في شراء السلعة بالجملة وإعادة بيعها للمحلات خفية. تطورت الأمور والآن أنا بمحلي الخاص وأبيع بصيغتي الجملة والتجزئة. 2/ مستحضرات التجميل وفقط. لقد وجدت النشاط الأنسب بالنسبة لي. لن أغيره انشاء الله ... لعلمك هناك نشاطين لا يعرفان الأزمة، الأكل و"الماكياج" إن غيرت فسأفتح مطعم أوبيتزيريا. 3/ آنذاك عملت لأجل الاستفادة من الضمان الاجتماعي، كنت في ذلك الوقت حديث الزواج وكنت أعمل ليلا في الحراسة والنهار أخصصه لمزاولة أعمالي الحرة (نفريري هنا ولهيل، نبزنس في كلش). لكني لم أستطع الصبر على الهوان والذل وأيضا الروتين في العمل، لذا قدمت الاستقالة. 4/ "مانيش نتاع هاذ الشي". التجارة كما قال الرسول (صلعم) بركة .. أنا انسان يحب الحركة والتنويع. الدليل أنا أفكر الآن بالزواج ثانية.

يظهر من خلال هذه المقابلة أننا بصدد نموذج فارق ومميز للعلاقة شاب-عمل بالمقاربة مع باقي النماذج. يتماهى المسار المهني فيها مع نموذج الشاب العصامي، الذي صنع نجاحه بنفسه Self–made-man.

واضح حجم الحرية التي أوجدها المستجوب واستقلاليته في مقابل الوسط الاجتماعي الذي نشأ فيه وعمل فيه فيما بعد. تنقله من عمل إلى آخر أكسبه حس ملاحظة قوي ومهارة في إدارك الفرصة وانتهازها. بالإمكان القول أن هذا المسار وهذه التجربة هي التجسيد الفعلي لنموذج "الشاب القافز" في مثاليّته، شاب صنع نفسه بنفسه وعرف كيف يستغل الفرص ومختلف الوضعيات التي وجد نفسه فيها لصالحه، شاب يعمل دوما على تحسين وتحصين مكاسبه ووضعيته الاجتماعية والاقتصادية. لذا فهو الأقرب إلى أن يصير نموذج قدوة للآخرين وإلى أن توجه نحوه كل الاصابع بالقول "كُن "قافز" مثل هذا".

اقتصار التجربة العملية للمستجوب على النشاط التجاري –في معظمها- لا يمكن عزله عن النتيجة التي تتجسد في النموذج النهائي، الشاب القافز، حيث أن فضاء العمل التجاري غير رسمي الطابع في عمومه يحيل فعليا المجال لممارسات متعرجة (en zig zag) والتجوال/الترحال المهني، كما أن ليونة وسهولة الاستثمار فيه تدعم هذا التوجه، عكس فضاء العمل الرسمي الانتاجي الخدمي أو الاداري، أين للأطر البيروقراطية والاجرائية حضورا أكبر وأقوى.

لا يمثل هذا المستجوب تحديدا حالة معزولة، فبالنظر لخصوصية الاقتصاد غير الرسمي الذي تهيمن عليه عناصر غياب المراقبة الدولتية والليونة في التعامل المالي والانفتاح على سلع ومنتوجات لا حصر لها، يصبح احتمال بروز أشكال جديدة للعلاقة شباب-عمل أكبر وبتسارع وتيرة التراكم المالي يظهر نموذج الشاب المقاول الذي يطوّر أخلاقيات عمل رأسمالية.

بالعودة إلى مضمون المقابلة فإن حالة المستجوب تعكس معنى خاصا للعمل، حيث أن العامل المادي ورغم حضوره إلا أنه ليس المحرك الوحيد والاكثر حسما في الخيارات التي تخللت المسار المهني وفي العلاقة بالعمل. عامل آخر يحضر وهو عامل الرضا الذاتي وهو الاحساس الذي يتحقق في كل مرة يتم

فيها تحقيق نجاح جديد أو التقدم خطوة إلى الأمام. لا يبحث الشاب العامل هنا عن الامن في العمل بقدر ما يبحث ويسعى كذلك إلى المغامرة وعن عيش تجربة جديدة كل مرة.

جدول رقم (56): عرض وتحليل المقابلة رقم 6: حلاق، 25 سنة (12أوت 2015، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن مشوارك مع هذا العمل؟ 2/ هل فكرت في فتح محل/صالون حلاقة خاص بك؟ 3/ إذا ترى ان مستقبلك هو في هذه المهنة؟ 4/ ما طبيعة هذا العمل الثاني؟ 5/ لماذا اخترت هذا العمل؟ 6/ ما سبب اختيارك عملين؟ أليس الأمر متعبا؟	1/ ورثت الحلاقة عن أبي، الذي توقف عن العمل الآن لكبر سنه. نحن 4 ذكور في البيت، كلنا نجيد الحلاقة ونعمل فيها إلى اليوم... بعد توقفي عن الدراسة اتجهت طبيعيا إلى العمل في صالون الحلاقة العائلي. خلال ذلك سجلت في التكوين المهني وتحصلت على الشهادة. 2/ قمت بذلك لمرتين، مرة أولى كنت وحدي وفي الثانية تشاركت مع صديق. لم أواصل لأنه في الحالتين لم يكن الامر مفيدا من الناحية المالية. ما أجنيه في الصالون العائلي رفقه العمل مع اخوتي أكثر مما أجنيه إذا ما كان لي صالون خاص. ارتفاع تكاليف الكراء وفواتير الكهرباء والماء وخطر فقد الزبائن يعيق أي نية لدي لأن يكون لي صالوني الخاص. 3/ هي حرفة في اليد. انا لا أكتفي بها لأنها لا تكفي لتغطية كل حاجاتي اليومية والمستقبلية. أعمل فيها يوميا لأنها تؤمن لي على الأقل مصروفي اليومي. لدي كذلك عمل آخر. 4/ اعمل في مؤسسة خاصة تتكفل بالتنظيف وجمع النفيات المنزلية. أعمل بشكل يومي ليلا وفي النهار أكون في صالون الحلاقة. 5/ لأنه مدخول إضافي ويحقق لي التأمين الاجتماعي ولا يأخذ الوقت كثيرا. 6/ لا ليس متعبا. يعمل معي اخي الصغير كذلك وهو كذلك يعمل نهارا في الحلاقة.

	هذه هي الطريقة المتاحة "للزواولة" كي يبنوا مستقبلهم و"يخبيو على رواحهم".

أبانت هذه المقابلة على ظاهرة عمل موجودة في الواقع لكن لا توجد احصائيات خاصة حولها أو دراسات اهتمت بالبحث فيها تحديدا، إنها ظاهرة العمل المزدوج أو مراكمة العمل. يتم اللجوء إلى هذا الشكل من العمل لأسباب عدة ليست دوما اقتصادية بصفة حصرية. في حالة المستجوب يتقاطع الدافع الاقتصادي المادي مع بحث عن أمن مهني يوفره الضمان الاجتماعي وعقد العمل الرسمي.

في هذا الصدد يلاحظ ارتباط انتقال الشاب من الاكتفاء بالعمل في القطاع غير الرسمي إلى البحث له عن عمل آخر إضافي رسمي يؤمن له ولعائلته التغطية الاجتماعية، بحدث الزواج أو ولادة أطفال له. يُحرص على أن يكون العمل الآخر ليلا ولا يتطلب جهدا كبيرا لأجل التمكن من مزاولة النشاط الأول والاستمرار فيه. يفسر هذا الطلب الكبير على نشاط الحراسة الليلية في المؤسسات العمومية (مساجد، مدارس، إدارات..).

جدول رقم (57): عرض وتحليل المقابلة رقم 7: حارس موقف سيارات، 27 سنة (19 فيفري 2014، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن عملك؟ 2/ هل سبق وعملت في مجالات أخرى؟ 3/ الموقف غير مرخص؟ 4/ ما الذي يجعلك تعمل في موقف غير مرخص، ولا تتجه	1/ اعمل هنا منذ فتحت المصحة (3 سنوات). أقضي اليوم في توجيه الناس وحراسة سياراتهم. كما ترى أنا أيضا اساعدهم في حمل وتنزيل المرضى. الدنيا ليست فقط المال. دعوات الخير لا تقاس بالأموال. 2/ سبق لي أن عملت في مقهى. كما مارست نشاطات تجارية هنا وهناك (كنت navigui a gauche et a droite). 3/ قلت لك أي اعمل هنا منذ بدأت المصحة في العمل. أصحاب المصحة وكل العاملين فيها يعرفني ويثق في، ولا يقبلون أحد آخر يأخذ مكاني. لو تجرأ أحد على

للعمل في إطار رسمي؟	المجيء هنا لحراسة السيارات لطردوه.
5/ تجارة، حدادة أو أي حرفة اخرى حيث يكون لك مشروع أو ورشة خاصة وتكون مستقل؟	4/ جربت العمل عند الخواص (الخدمة عند لعْرب) وعاهدت نفسي وقررت أن لا أعمل عند أحد منهم في المستقبل. كلهم كلاب وسراقين، ولا يتوانون عن مص دم العامل. لن أسمح لأحد أن يصعد على ظهري. 5/ الأمور ليست سهلة. التجارة او مشروع خاص يلزمه رأسمال وأنا لا املك ذلك.
6/ في المستقبل، هل ترى نفسك في نفس العمل؟	6/ هذا الامر في علم الله. حين يأتي ذلك اليوم سنرى.

المواضيع التي أثارتها هذه المقابلة تدفعنا إلى إبداء الملاحظات والتعليقات التالية:

- يجسد المستجوب نموذج الشاب-القافز، قناص الفرص، فحين شهد الاستعدادات لافتتاح مصحة طبية في حيّه رأى في ذلك فرصة وجب استغلالها، وعليه بادر إلى "إقامة" موقف سيارات غير مرخص ولم يجد أصحاب المصحة من بدّ سوى تركه يعمل خاصة وأنه ابن الحي، مستسلمين لفكرة أن حارسا من الحي يعرفونه أحسن من آخر لا يعرفونه.
- المستجوب مدرك للصورة السلبية التي لدى الناس حول حراس المواقف غير المرخص لها، ولابد أنه تعرض لمواقف يبدي فيها البعض رفضهم دفع القيمة المالية لركن سياراتهم في المكان. لذا نجده حريصا على إظهار الجانب الآخر من عمله والذي يعتقد ان الناس لا تراه وهو الجانب الذي يخص مساعدته للناس وتوجيهه لهم بتقديم معلومات عن عناوين مختلف العيادات الطبية في المدينة. ما يهدف المستجوب إلى إبرازه هو أن عمله ليس كباقي الأعمال وأن المال ليس غايته الأسمى بل كذلك مساعدة الناس وربح "دعوة الخير".
- من جانب آخر فإن إجابات المستجوب المقدمة لسؤال "البديل" ومدى استعداده للعمل في نشاطات أخرى، جاءت حاسمة نهائية مغلقة الباب أمام هذا الاحتمال وتطرحه في صيغة المستحيل وغير القابل للنقاش أو إعادة التفكير فيه. فهو أخذ على نفسه عهدا بعدم تكرار

تجربة العمل لدى الآخرين بحجة الاستغلال و"الحقرة" لكنه في المقابل لا يجب حرجا في تحمّل "النظرة السلبية والمواقف الرافضة والناقدة" التي يبديها ويحملها رواد المصحة حين يعبرون عن رفضهم الاعتراف بوجود موقف يستوجب دفعهم ثمنا مقابل ذلك، مع اعتبار بعضهم لسلوك الشاب حارس الموقف مجرد سرقة. مقابل هذا لا يرى المستجوب في ذلك "حقرة" أو استغلالا من طرفه لحاجة الناس. كذلك يحتج المستجوب في تبريره لعدم سعيه لعمل بديل بعدم حيازته للمال الكافي للبدء في نشاط تجاري أو لإنشاء مشروع خاص. هذه الحجة الاخيرة إضافة إلى الحجة الاولى بالطابع الاستغلالي للعمل لدى الخواص هي في الواقع تعبير عن "عجز الشرعية الأخلاقية والاجتماعية" التي يعانيها نشاط حراسة مواقف السيارات غير المرخصة والفوضوية، فأمام لا قانونية النشاط واعتماده العنف والإجبار واستغلاله لحاجة الناس يحاول العامل فيه استحضار مبررات متناقضة ويركبها وإعطاءها شكلا اخلاقيا الهدف منه إضفاء نوع من الشرعية على نشاطه غير الشرعي اصلا.

- نسجل أخيرا لدى المستجوب غياب رؤية مستقبلية لمساره المهني. المستقبل بالنسبة له يقع خارج مجال التخيل والاستشراف والقدرة على التخطيط. وهو الأمر الذي يظهر مفارقة مقارنة بسلوكه الأول الذي شهد تخطيطه لاستغلال الطريق المحاذي للمصحة كموقف غير مرخص للسيارات قبل حتى ان يتم افتتاح المصحة. يمكن تفسير هذه المفارقة والوقوف على المنطق المحرك لها في أن هناك فرقا بين الحالتين من منظور الشاب/المستجوب. فمهارة التخطيط والاستشراف تظهر ويُعمل على تفعيلها والاستثمار فيها فقط حين يتعلق الأمر بفرصة (عَفْسَة، affaire) وجب استغلالها، لكن هذه المهارة تغيب لما يتعلق الأمر بسيناريو عادي خال من هذه العناصر الطارئة. إن هذه الوضعية تتماشى ونموذج القفازة حيث يعمل الذكاء فقط ضمن شرط محدد تحضر فيه عناصر ملموسة.

جدول رقم (58): عرض وتحليل المقابلة رقم 8: بائعة في محل تجاري، 19 سنة (8 أوت 2016، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف بدأ مشوارك مع هذا العمل؟ 2/ لا زالت تدريس، لماذا العمل إذا؟ وما الدافع عليه؟ 3/ كيف تقيّمين هذه التجربة؟ 4/ ما هي الدروس التي خرجت بها من هذه التجربة؟	1/ انا في الواقع طالبة في الجامعة وأقوم بهذا العمل لأننا في عطلة. أخي هو من دلني على هذا العمل. هي اول مرة اعمل فيها في حياتي. لست الطالبة الوحيدة هنا. نحن 3 طلبة نعمل هنا، وفي باقي المحلات هناك الكثير. 2/ نعم لازلت أدرس في الجامعة، ولكني اعتقد أن العمل شيء مهم ومنفصل عن الدراسة. استطيع مواصلة الدراسة والعمل في نفس الوقت، طبعا تبقى الاولوية للدراسة، لكن العمل إضافة إلى مساعدتي في مصروفي فهو يقوّي تجربتي المهنية ويخدم سيرتي الذاتية فيما بعد. 3/ التجربة جميلة (belle expérience) تعرفت فيها على أصدقاء جدد ... كانت كذلك تجربة متعبة، 15 دقيقة للراحة بعد كل ساعتين عمل ممنوع فيها الجلوس وضرورة الاستعداد لخدمة الزبون. 4/ درسين: أولا، الذكور (زملاء العمل) كسولين ولا يتوفقون عن استغلال طيبتنا نحن البنات. ثانيا، الجزائريون اغنياء جدا.

أبانت هذه المقابلة على نمط نشاط لدى الشباب من الطلبة الجامعيين يتم فيه مراكمة العمل والدراسة، وعلى الرغم من بداية بروز الظاهرة السنوات الاخيرة لدى الشباب/الطلبة إلا أننا لم نجد دراسة اهتمت بالبحث فيها كتجربة أولى لدى هؤلاء. تنتشر هذه الظاهرة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا والتي تعرف سيرورة الفردنة فيها تقدما نسبيا، لذا فإن وجودها في الحالة الجزائرية يطرح تحدّي دراستها ومحاولة فهمها في إطار التحولات التي تعرفها البنية العائلية (الدور الوسيط للأخ في حالة

المستجوبة) من جهة وفي إطار أشمل هو واقع وخصائص الاقتصاد وسوق الشغل الوطني من جهة ثانية.

يتضح من حديث المستجوبة عيشها لهذا النشاط كمحطة اولى في مسار العمل بعد التخرج في المستقبل، ويظهر الحضور القوي للدافع ما بعد الأداتي/التعبيري في تجربتها هذه. فمع إقرارها بالأثر المادي للعمل (المصروف الشخصي) إلا أنها على وعي بأهمية التجربة ككل في تحديد مستقبلها المهني. هذا الشكل من الوعي تحديدا يقطع بوضوح مع ما وقفنا عليه من غياب له لدى عديد المستجوبين الآخرين الذين لم تكن لهم القدرة (الوعي) على موضعة تجاربهم الحالية وحتى السابقة ضمن تصور لخطة مهنية مستقبلية.

جدول رقم (59): عرض وتحليل المقابلة رقم 9: طبيبة مقيمة، 29 سنة (1 مارس 2014، مصلحة طب وجراحة الأطفال، بني مسوس)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثيني عن عملك؟ 2/ ما الذي يميز العمل في السلك الطبي؟ 3/ تحدثي عن ما يعتقده الناس، هم يشتكون من اللامبالاة وانعدام الحس الانساني، و من أنكم ماديين؟ 4/ أنت ما هي رؤيتك لعملك وهل تغيرت مع الوقت؟	1/ أنا طبيبة متخصصة في طب الأطفال سنة 3، يعني اني الآن في السنة العاشرة من دراسة الطب. أعمل يوميا من 9 صباحا إلى الثانية أو الثالثة ما بعد الزوال، أقوم شهريا بأربعة مداومات 24 سا .. أنا من واد سوف، أقيم هنا في لعاصمة في شقة مع 4 بنات ينحدرن من مختلف مناطق الوطن، كلنا مقيمات في تخصصات مختلفة .. هي خدمة وطنية لكن لفترة أطول. 2/ متعب على عكس ما يعتقده الناس، نحن نقضي أجمع سنوات حياتنا في الدراسة. ما يتعب اكثر هو الضغط النفسي المرتبط بوتيرة العمل وبالمسؤولية التي نتحملها وبالضغط الذي يمارسه أهالي المرضى وكذا ضغط الاطباء المكونين المسؤولين علينا والمقيمين الاكبر منا ... في سنتي الاولى في الاقامة فقدت 6 كلغ من وزني، كانت وتيرة العمل رهيبة وما أن ينتهي العمل كان عليّ الانتقال مباشرة إلى

5/ كيف تعيشين تجربة العمل كشابة؟ 6/ ما هي خططك للمستقبل؟	قاعة الدرس. 3/ أعرف ذلك، لا يمر يوما إلا ونلتقي بمن يقول لنا ذلك. إرضاء المرضى وأهالي المرضى غاية لا تدرك كما أن إدراك الناس غاية لا تدرك. الناس لا تعي حجم الضغط الذي نعمل فيه .. هنا في مستشفى بني مسوس يأتينا المرضى من كل انحاء الوطن بأعداد لا تقوى المصلحة على استيعابها. إن أنا خصصت لكل مريض ولكل واحد من اهله وقتا للحديث معهم فسأظلم باقي المرضى ولن اجد وقتا لهم ... الله غالب، وتيرة العمل هذه مفروضة علينا والناس تعتقد أننا متكبرين أو غير مبالين بمعاناة أبناءهم. هذا ليس صحيح ... كيف نحن ماديين؟ عن أي مال يتحدثون؟ نحن لسنا أغنياء. أجري لا يكفيني لتغطية مصاريف الكراء السنوي والنقل والاكل والشرب فاضطر لطلب المساعدة من أهلي. للأسف، الناس كوّنت علينا صورة سلبية وتعاملنا على هذا الأساس. 4/ هو عمل نبيل، افتخر به وأهلي فخورين بي ... طبعا كانت نظرتي في السابق مثالية جدا لكن واقع الممارسة يجبرنا على الاستغناء عن المثالية والتعامل مع الواقع كما هو. 5/ عنصر الشباب غالب في المصلحة هنا، في كل الأسلاك: الطبي، شبه الطبي، التقني، الاداري.. كونك شاب هنا أو بصفة ادق تحت التكوين يجعلك عرضة لنوع من "الحقرة" والتعسف في ممارسة السلطة من طرف الاستاذ المؤطر (le prof) وبعض الاساتذة المساعدين (les maitres-assistants) ... لديهم نزعة واضحة نحو الاحتفاظ بالمعارف وتقنيات العمل لصالحهم ويتفادون تقاسمها معنا نحن الشباب. يعطلون برامج جديدة ويرفضون بدأ العمل بتقنيات وآليات جديدة متطورة. هي موجودة هنا لكنه مغلق عليها ويرفضون إتاحة الفرصة لنا للعمل عليها ... الاساتذة المؤطرين نادرا جدا ما يدخلون قاعات الجراحة هنا ولا يكفلون بإلقاء الدروس التي يكلفون آخرين بها.

	6/ المشوار لازال طويلا نوعا ما. عليّ أولا إنهاء فترة التكوين الإقامي ثم ستاتي مرحلة الخدمة المدنية .. لا أعرف أين سأجد نفسي حينذاك ... حلمي أن أواصل مساري المهني في السلك الاستشفائي-الجامعي لكن تجربة العمل بالمستشفى تدفني لإعادة التفكير في الأمر.

حين يتعلق الامر بمقابلة مع مستجوب يعمل طبيبا/ة يبرز للباحث مباشرة عناصر مميزة، تؤشر على أثر لافت للمهنة على شخصية الشباب/العامل فيها. وهو أمر يتطلب البحث في الهوية المهنية وآليات انتاجها وإعادة انتاجها وجدلية العلاقة بين الهوية –الدخيلة- المهنية والهوية -الأصيلة- الاجتماعية.

يحظر طول سنوات الدراسة والتكوين في السلك الطبي على لسان المستجوبة كحقيقة وجب التذكير بها دوما، عبر التأكيد على التضحيات وقضاء سنوات الشباب في الدراسة. وهو رد في اعتقادنا يأخذ مركزية أكبر ودلالته فيما يقابله من مقولات ومواقف يروج لها اجتماعيا اتجاه فئة الاطباء، على انهم أغنياء. الهدف من هذا الاستحضار هو في تقديرنا محاولة لإبراز الحق في النجاح وفي شرعنته ودعوة إلى عدم نسيان التضحيات" التي أوصلت إلى هذه المكانة. إن هذه الحالة/الموقف لدى المستجوبة والذي يؤسس لما يمكن تسميته ب"الاسطورة المهنية" يلعب في مجتمع الأطباء دورا موحدا للجسم المهني وعاملا دافعا ومحفزا للعمل وعنصرا قويا في تمثلهم لعملهم ولنشاطهم.

على علاقة بهذا يمكن الوقوف على حقيقة أن الرضا في العمل في هذه الحالة لا يقوم فقط على الجانب المادي، بل يحيل إلى أبعاد رمزية قوية. أولها "شرف" الانتماء إلى المهنة والسلك الطبي، وثانيا "الاعتبار" (le prestige) الاجتماعي المرتبط بالمهنية. وهي أبعاد مهيكلة لتمثلات الشاب/الطبيب لعمله، وتمثل عنصرا قويا في اختياره دراسة الطب وفي خياراته المهنية في المستقبل.

يظهر من خلال إجابات المستجوبة كذلك عيشها هي الشابة لصراع جيلي رهانه حيازة المعرفة التخصصية. وهو واقع يفرض نفسه ليس لما تضمنته هذه المقابلة فقط بل بما أحالت إليه وكشفت عنه مقابلات كثيرة أخرى في الموضوع، ويدفع في اتجاه التأشير على وجود نيّة لدى الجيل الاكبر في

ترسيم وتثبيت "تهمة" اللاكفاءة والسلبية في العلاقة بالعمل لدى الجيل الجديد (الشباب). والعكس صحيح. بمعنى آخر أن واقع الصراع الجيلي يجب أن يدفعنا إلى قراءة مواقف الجيلين على ضوء رهانات هذا الصراع وليس العكس. وأحد أبرز هذه الرهانات هو نزع الشرعية عن الجيل الآخر وضرب مصداقيته لدى المجتمع.

في هذا السياق من المهم الانتباه إلى الدور الذي لهذا الواقع في إنتاج تمثلات الشباب نحو العمل. فهو حريص في إطار استراتيجية المواجهة والصراع الجيلي –على الأقل فيما يخص المقابلة الحالية- على إبراز علاقة ايجابية بالعمل في مقابل علاقة القدماء به، وأن ما ينعت به من "مادية وأنانية" ياقبله بخل واحتكار المعرفة والمعلومة لدى الجيل الآخر.

أبانت هذه المقابلة من جهة أخرى على وضوح أكبر للرؤية نحو المستقبل المهني لدى المستجوبة وتعاملها المتدرج والمرحلي مع المستقبل (على المدي القصير، المتوسط والطويل)، بحيث يتم دمج مختلف المتغيرات وأخذها في حساب الخطوات المقبلة. يدفعنا هذا الامر إلى تقديم افتراض مفاده أن لعناصر المستوى التعليمي وطبيعة العمل ومتطلباته المعرفية ونوعية مساره المهني، أثر مباشر في تحديد مدى قدرة الشاب/العامل على التخطيط للمستقبل المهني والتموضع في المستقبل على المديين المتوسط والطويل. فكلما ارتفع مستوى التكوين والتأهيل وتطلب العمل كفاءة علمية عالية وارتبط بمسار مهني مفتوح الأفق، كان لدى الشاب/العامل أريحية أكبر ورؤية أوضح للمسار الذي ينوي السير عليه. والذي يدعم ولو مؤقتا هذه الفرضية هو ما ورد في عديد المقابلات السابقة التي وقفنا خلالها على تلازم ما بين المستوى الدراسي المحدود للشباب وبساطة المؤهلات التي يتطلبها العمل وضبابية وعمومية تناولهم للمستقبل المهني.

جدول رقم (60): عرض وتحليل المقابلة رقم 10: طبيبة مقيمة، 30 سنة (6 نوفمبر 2016، مصلحة طب النساء والتوليد، قسنطينة)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثيني عن مسارك المهني؟ 2/ ما الذي يميز العمل في السلك الطبي؟ 3/ ما مصدر هذا الضغط؟ 4/ ما الذي يمثله العمل بالنسبة لك؟ 5/ إذا أنت تحيين لأجل العمل؟ 6/ كيف تعيشين العمل كشابة طبيبة بصدد التكوين؟ 7/ هو صراع جيلي؟ 8/ كيف ينظر الناس إليك وإلى عملك؟ نظرة المجتمع إليكم. 9/ ما هو تصورك حول مستقبلك المهني؟	1/ معدلي في الباكالوريا اهلني لاختيار تخصص الطب. درست السنوات السبعة الاولى ثم تقدمت لمسابقة التخصص في المرة الاولى، فرت فيها لكن ترتيبي لم يتح لي التخصص الذي كنت أريده، سجلت في تخصص الانعاش لكني لم أكمل السنة الاولى وقدمت استقالتي. بقيت في البيت لأكثر من 5 أشهر للتحضير للامتحان مرة اخرى والحمد لله فزت، وامكنني هذه المرة اختيار التخصص الذي كنت أحلم به وهو أمراض النساء والتوليد ... انا الآن مقيمة في السنو الرابعة وعلى أعتاب الانتقال إلى السنة الخامسة أي سنة التكوين الاخيرة قبل اجراء الامتحان العام والحصول على شهادة التخصص. بعدها طبقا تبقى مدة الخدمة المدنية قبل ان أصبح حرة. 2/ العمل في السلك الطبي بالنسبة لنا كأطباء يختلف على حسب التخصص. احدثك عن العمل في مجال تخصصي أنا. صدقني الامر صعب جدا جدا ومرهق نفسيا وعقليا .. لا أقصد الدراسة فهذا اعتدنا عليه. 12 سنة ونحن مع هذا الريتم. لكن الاصعب تحمله هو الضغط النفسي في العمل. 3/ ضغط متأتي من بيئة العمل ذاتها. نقص المعدات مثلا وندرة الادوية في كثير من الاحيان. علاقات العمل المتدهورة مع الإطار المكوّن ومع الإدارة بدرجة أقل. الأخطار القانونية والطبية (l'aspect médico-légale) التي تمثل التهديد الأكبر لنا في تخصصنا، فنحن مسؤولون لا على صحة المرأة الحامل (الام) بل على صحة الجنين كذلك. انها مسؤولية رهيبة. 4/ لا أبالغ غذا قلت أن العمل هو حياتي. لا أتخيل نفسي من دونه. لقد ضحيت

	لأجل هذا سنوات طوال، 12 سنة من عمري خصصتها للطب. 5/ ليس فقط. نعم العمل مهم جدا بالنسبة لي. لا استطيع تخيل نفسي من دونه لكن في الحياة أشياء أخرى مهمة كذلك. العمل مصدر روق وإطار للارتقاء المعرفي والعلمي وللتعرف على اناس جدد وإقامة صداقات قوية وتحقيق طموحاتنا، لكن هناك كذلك الاسرة. هي كذلك لها دورها ومكانتها. 6/ عموما بشكل جيد .. كلما تقدمت في سنوات التخصص كلما قلّ الضغط أكثر. العمل هنا خاضع لتراتبية عسكرية صلبة وقوية. الاطباء المقيمين في السنة الخامسة لهم كامل السلطة على باقي المقيمين، والمقيمين في السنة الرابعة يشرفون على من هم أقل منهم وهكذا إلى أن نصل إلى المقيمين في السنة الأولى الذين تقع عليهم كثافة عمل هائلة ولا يتوقفون عن العمل أبدا ... هذا ليس المشكل في الواقع فنحن نعتاد عليه، لكن الصعب التعامل معه هو مع بعض الاساتذة المساعدين والاستاذ المؤطر المشرف على التخصص. مع هؤلاء العمل صعب لأنهم انانيون ومتعجرفون. 7/ نعم هو صراع جيلي. هذا الوصف الانسب خاصة مع الأستاذة المؤطرين (les profs). هناك من له 25 سنة في المنصب واقترب من 80 سنة وصار لا يقوى حتى على البقاء واقفا لكنه لا زال يمارس الى الآن. هذا امر غير طبيعي. الكثير من الأساتذة المساعدين الاكفاء استقالوا من المستشفى ومن التدريس في الجامعة بسبب هذا. 8/ لا أعرف. أهلي فخورين بي، لكن باقي الناس على حسب. أدرك أنهم ينتظرون الكثير منا ومن القطاع الصحي العمومي وأن لهم أحكام قطعية سلبية اتجاهنا. فقط لأنهم بعيدين عن هذا العالم ولا يتعاملون معه إلا حين يكون لهم مريض ... أنا ما يحزنني هو أن نفس الناس تجدهم يرضون بمستوى خدمة منعدم في القطاع الخاص مثلا ويدفعون المال مقابل ذلك ولا يقولون شيئا. لقد شاهدت

	ذلك بأم عيني. لكنهم حين يأتون هنا إلى القطاع العام حيث الامكانيات اكبر والتداوي مجاني يعاملوننا كالكلاب او كأننا خدم عندهم. المجتمع في الحقيقة جاحد (ingrat) يستقوون علينا نحن الطبيبات بحكم ان غالبية العاملين هنا من الطبيبات ويحملوننا كل مشاكل قطاع الصحة في الجزائر. فليذهبوا إلى مدير الصحة أو مدير المستشفى او إلى الوزير الذي لا يتوقف عن شيطنتنا. هذا الوزير الذي يأتي بالصينيين وهم ليسوا أطباء مختصين بل لديهم فقط تكوين في التوليد وليس في طب النساء، ويقدم لهم أجر يفوق راتبنا التعيس 6 إلى 7 مرات... الشعب غير واع ويختزل كل قطاع الصحة في الطبيب، ولكن الطبيب ما هو إلا حلقة صغيرة في سلسلة طويلة تعاني الفساد والرداءة والبيروقراطية ... تخيل أن هذا الوزير مثلا وقع قبل أيام اتفاقية مع وزير الشؤون الدينية كي يأتينا الأئمة إلى العمل ويقدمون لنا تكوينا في حسن معاملة المرضى وكأننا كفار وكأن لا قلوب ولا انسانية لنا، كان على هذا الوزير ان يحرص على توفير دواء التخضير بكميات كافية عوض الاقدام على هذه الحماقة. 9/ ما يهمني الآن هو النجاح في اجتياز الامتحان النهائي للتخصص ... لا أرى نفسي اواصل العمل في المستشفى أفضل العمل في القطاع الخاص، ربما مصحة خاصة أو فتح عيادة.. سنرى في حينها.

يظهر من خلال هذه المقابلة تجربة مميزة للعلاقة شباب-عمل، حيث يبرز اعتبار العمل هوية وانتماء لجماعة مميزة مهنيا واجتماعيا. هذا التلاحم ما بين الذات المهنية والذات الاجتماعية إلى درجة عدم القدرة على تصورها من دونه، يعكس توفق التمثل التعبيري ما بعد الأداتي نحو العمل. إذا لا يمثل العمل فقط مصدرا للربح المادي بل هو أساسا وقبل كل شيء انتماء وفضاء لإنتاج واعادة انتاج هوية فرعية مانحة للرضا الذاتي ولاعتبار اجتماعي قوي.

في هذا الإطار يسهم التأكيد على المقابلة ما بين النحن والآخر (المجتمع) على رسم حدود هذه الهوية وتحصينها والرفع من درجة اللحمة الداخلية بين العاملين في المهنة. إن الموقف السلبي من "الاطباء" ونعتهم باللامبالاة وانعدام الحس الانساني ونقص الكفاءة يدفعهم في اتجاه انغلاق هوياتي وفئوي أكثر ويولد تضامن ووحدة وتصليا في مقابل المجتمع، الذي يجاب على نعته اياهم، بأنه لا يحترم الكفاءة ولا يقدرها ولا يعرف قيمة العلم ويأتي بالأجانب فيعطيهم أضعاف ما يستحقه أبناء وطنه. المجتمع "الجبان" في اعلان موقفه من المسيرين الفعليين للقطاع ويستقوى على الاطباء الذين لا حول لهم ولا قوة.

من ناحية أخرى تبين أجوبة المستجوبة في هذه المقابلة عن علاقة عميقة بينها وبين عملها، فالاختصاص الذي تعمل فيه هو خيار شخصي وتعبير عن إرادة وحلم وطموح العمل حياتي) وهو ما يفسر عدم القدرة على التفكير في حياتها من دونه ومن خارجه. هي ليست بعلاقة سطحية أو اداتية بالمعنى المادي، ويؤشر هذا على وجود سمك وتجذر للعلاقة. العمل هنا لا يقع خارج الوجود الاجتماعي بل هو في قلبه.

جدول رقم (61): عرض وتحليل المقابلة رقم 11: نادل مقهى، 24 سنة (14 أفريل 2015، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف صرت نادلا؟ 2/ لماذا اخترت هذا العمل تحديدا وليس آخر؟ 3/ طويلة هي مدة عملك هنا، ما الذي أبقاك كل هذه المدة؟ 4/ ما هي خططك للمستقبل؟	1/ اعمل هنا منذ 4 أو 5 سنوات. جاري صديق لصاحب المقهى وهو من اقترح عليّ العمل هنا فوافقت. 2/ إنه المكتوب. في السابق فتحت مع أخي محلا صغيرا لبيع التبغ وأشياء أخرى صغيرة لكننا لم نكن نتفق. تنازلت له عن المحل وبدأت بعدها العمل هنا. 3/ العمل مريح وسهل هنا. وصاحب العمل انسان طيّب و"حقّاني". لقد مرت كل هذه المدة من دون أن أشعر بها.

ألا تفكر في عمل آخر أو مشروع خاص؟	4/ لا، أنا مرتاح هنا ولا أنوي تغيير العمل. عندما يأتي ذلك اليوم سنرى.

بالمقارنة مع المقابلة السابقة يظهر الفارق بين الحالتين فيما يتعلق بالعلاقة الشخصية بالعمل. العمل في حالة المستجوب الحالي هي نتاج الصدفة ولم يخطط لها مسبقا ولم تأتي وفقا لرغبة أو طموح شخصي من أي نوع كان، بل هي نتاج القدر (المكتوب) الذي تدخل من خلال الوسط الاجتماعي القريب (الجار). واضح من هذه الحالة أن العمل هو من اختار الشاب وليس العكس.

أبانت هذه المقابلة كذلك على مقاربة للعمل بعبارات بسيطة براغماتية مادية (الراحة، التعب، جو العمل، العلاقة برب العمل) وليست من العمق الذي يعكس علاقة تعبيرية (المتعة، تحقيق الذات، السعادة..). دلالة هذا هو هيمنة التمثل المادي الاداتي نحو العمل لدى العامل/الشاب المستجوب.

كذلك، فإن إجابات المستجوب تؤكد إحدى النتائج التي وصلت إليها الدراسة التي تناولناها سابقا ضمن عنوان الدراسات السابقة، "الثقافة والتسيير في الجزائر"، حيث أوضحت أهمية الفهم السالب للعدالة لدى العامل الجزائري لذا فهو يضع في قمة توقعاته من صاحب العمل أن لا يكون "حقارا" (ظالما) في حين لا ينزعج من عدم أو نقص كفاءته. وقد أكد المستجوب على ان أحد أسباب استمراره ورضاه عن العمل هو اعتباره صاحب العمل "انسان طيّب وحقّاني".

أما فيما يخص النظرة إلى المستقبل وطريقة التعاطي معه فإن المستجوب يراه معطى مجهولا يصعب التعامل معه وتحديده تحديدا دقيقا، لذا نجده يفضّل "انتظار أن يأتي" (المستقبل يأتي ولا نذهب ولا نسعى اليه) أي أن يصبح حاضرا حتى يكون بالإمكان التعامل معه كمعطى ملموس.

جدول رقم (62): عرض وتحليل المقابلة رقم 12: حرفي دهن عمارات، 22 سنة (29 نوفمبر 2015، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ كيف بدأت العمل في هذا النشاط؟ 2/ كيف تعتبر نفسك، طالبا اولا وعامل ثانيا أم العكس؟ 3/ بعد انتهاء الدراسة، ماذا ستعمل؟ 4/ لماذا سلك الشرطة بالتحديد؟ 5/ كيف تقيم علاقة أقرانك من الشباب بالعمل في المجتمع؟ 6/ في رأيك، ما الذي جعلك مختلف عنهم؟	1/ أنا في الأساس طالب ماستر في كلية العلوم الاقتصادية. بدأت العمل في الدهن والصباغة مع خالي من أيام كنت في الثانوي. كنت أساعده كلما جاءت فترة العطلة مقابل مصروف. تعلمت الحرفة وأنا الآن اعمل مع صديقي/جاري الذي يدرس هو كذلك في الجامعة. نقوم بالدهن ونعمل كذلك في تركيب الثريات المستوردة (les lustres). 2/ دراستي أمر مهم وتحتل الاولوية. في اوقات الامتحان أتوقف عن العمل. لكني لا استطيع التوقف النهائي عن العمل. 3/ أفكر في الترشح لمسابقة الدخول إلى سلك الشرطة أو الدرك. 4/ المستقبل هناك مضمون. الشهادة وحدها لا تكفي وسوق العمل ليست على أحسن ما يرام كما ان العمل في الدهن والصباغة غير مضمون وغير دائم. 5/ أرى أن غالبيتهم كسالى. لقد تعودوا على العيش السهل ورمي المسؤولية على والديهم. أنا ومنذ سنوات الثانوية أرفض أن يصرف عليّ أبي، أنا من يصرف على نفسي وأساعد أبي في مصروف البيت. 6/ أعتقد انهم لم يتربوا على العمل. تربية "الدلال" هي التي جعلتهم كسالى هكذا.

تضعنا هذه المقابلة أمام نموذج الشاب-العامل-المبادر، علاقته بالعمل ايجابية وتجربته المهنية طويلة بالنظر إلى سنه. العمل هنا معطى ثابت رافقه منذ سنوات الشباب الأولى ولم يشُبهُ التغيير والتحول

على الرغم من كل المعطيات الجديدة التي دخلت حياته (الدراسة الجامعية). العمل والنجاح في العمل وبالعمل هو في هذه الحالة معطى مركزي مهيكل لباقي جوانب الحياة ومحدد لها.

تبرز خصوصية هذا النموذج في سعيه الدؤوب إلى التخطيط الواضح للمستقبل المهني وعدم تركه معلقا بالمجهول الاخذ في الاعتبار للواقع ومآلاته (سوق العمل، المستقبل). العمل هنا مرادف للفعل، لترك الأثر، للبناء وليس مجرد نشاط جامد يقصد فقط من وراء القيام به الحصول على مردود مالي.

يرتبط هذا النموذج بتمثّل نحو العمل يقع بين المعنى المادي والمعنى التعبيري. فالعمل هنا ليس فقط مصدرا للمال بل مصدر كذلك لرضا ذاتي عن النفس (أرفض أن يصرف عليّ أبي).

أبانت هذه المقابلة كذلك على أهمية عملية التربية في تمثّل العمل لدى الشباب وطبيعة المكانة والدور اللذين للعمل في إطارها. كما أنها أحالت إلى اشكاليات ومسائل عديدة ترتبط بأوجه العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والعمل مثل: التربية بالعمل والتربية على العمل، مكانة أخلاقية الواجب ضمن مشروع التربية الأسري ...الخ.

جدول رقم (63): عرض وتحليل المقابلة رقم 13: مسيّر، 30 سنة (7 أوت 2016، إينو، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدّثني عن تجربتك مع العمل إلى أن وصلت إلى العمل هنا. 2/ لديك مسار حياتي مميز جدا. عشت في ثلاث بلدان، فرنسا، المغرب والجزائر. هل لك أن	1/ ولدت في فرنسا لأب جزائري وأم مغربية. كان أبي يملك فندقا صغيرا وكان الطابق الأخير مسكن العائلة. العمل في الفندق كان شأنا عائليا. لكل واحد منا مهام عليه القيام بها يوميا ... منتصف التسعينيات عدنا إلى الجزائر حيث قام أبي بالاستثمار في مشروع حمّام عصري وافتتح مطعما، واصلت دراستي هنا وبعد الباكالوريا درست في باتنة ثم في باريس المانجمانت. عدت للعمل مع سيفيتال في العاصمة وأنا الآن في سطيف –مكان إقامة عائلتي- للإشراف على

تقارن وضعية العمل في المجتمعات الثلاث؟ 3/ ما الذي يدفعك للعمل؟ 4/ ما هي خططك للمستقبل؟ 5/ كيف تقيم علاقة الشباب الجزائري بالعمل؟	مشروع إينو. 2/ الجزائري يعاف العمل، يتفاداه على قدر ما يمكنه ذلك، هو مبدع في التهرب من العمل ويتفنن في ذلك ولا يتعب أبدا. الأمر بالنسبة لي يشبه سلوك الطفل الذي يسعى بكل الطرق للتهرب من الاستحمام حين تدعوه أمه لذلك ولا يذهب إليه إلا بالقوة. المغربي مضطر فعلا للعمل إن لم يعمل فلن يجد لا دولة ولا أسرة تعيله، لا خيار امامه إلا العمل. هذا هو الفرق ... الفرنسيين مقارنة بباقي الوربيين يعتبرون كسالى، هم يشبهوننا كثيرا نحن الجزائريين، لكن قوة القانون التي تميز مجتمعهم وحرصهم على مراقبة ومحاسبة بعضهم البعض تجعلهم مجبرين على العمل دوما. 3/ عيش تجارب جديدة. سماع وتحسس نبض السوق الجزائرية ومرافقة تطورها. 4/ المستقبل مفتوح على كل الاحتمالات، أنا مستعد لعيش تجارب جديدة، ولا أضع حدودا لهذا الطموح. أنا مقبل على كل جديد. 5/ أرى أنّ الشباب الجزائري محبط (frustrés)، هم محرومون من عيش شبابهم ولأنهم كذلك فإنهم مضطربون وغير متزنين نفسيا وسلوكيا، هم تائهون بين أمور عديدة ويقفون حيارى في مفترق طرق ولا يدرون أي اتجاه يسلكون. هم لا يعيشون تجربة العمل بهدوء (sérénité).

تظهر هذه المقابلة تمثلا تعبيريا ما بعد مادي واضحا نحو العمل، حيث ينظر المستجوب للعمل كتجربة انسانية وكتحدي جديد ومغامرة أخرى في طريق التجارب الثرية والمتنوعة للمستجوب. ليس العمل هنا كمجال لإعادة الانتاج المادي بل أيضا لإعادة الانتاج الروحي والنفسي والاجتماعي، هو مجال مفتوح على الكل الاجتماعي ولا أفق مسبق له (مستعد لعيش تجارب جديدة).

من ناحية اخرى نرى ان المقارنة التي أقامها المستجوب حول مكانة وواقع العمل في كل من فرنسا المغرب والجزائر وعلى الرغم من ذاتيتها (الاستناد إلى المعيش اليومي للمستجوب) إلا أنها تضيء على أهمية السياق العام، السياسي الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتم فيه العمل ويعطيه المعنى ويحدد له غاياته الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار يهمنا التأكيد على الأثر القوي لأيدولوجية الدولة والنموذج الاقتصادي المتبع (دولة الرعاية الاجتماعية، دولة توزيعية، اقتصاد السوق، الاقتصاد الريعي، الاقتصاد الموجه إداريا)، في انتاج تمثلات وممارسات عمل متنوعة ومتمايزة.

كذلك، فلقد أبانت المقابلة على رابط لم يتم إثارته إلى الآن وهو ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في العلاقة شباب-عمل لواقع عيش الشباب لشبابهم ولتمثلهم لهذه المرحلة العمرية. يؤكد المستجوب أن "مشكلة الشباب ليست مع العمل بل مع أنفسهم". ما يعني أن مكانة ومعنى العمل لديهم يتبع او بمعنى أخر علاقة جدلية مع طريقة عيشهم لشبابهم.

جدول رقم (64): عرض وتحليل المقابلة رقم 14: تاجر، 29 سنة (3 أكتوبر 2015، العلمة، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما هي اهم المحطات في حياتك العملية؟ 2/ لماذا لم تختر العمل بشهادة الليسانس؟ 3/ ما الذي دفعك إلى اجتياز خطوة الاستيراد؟ 4/ ما الذي أضافته هذه التجربة الجديدة لك شخصيا؟	1/ كان الوالد يعمل في مجال كهرباء العمارات، عملت معه كثيرا خاصة سنوات دراستي في الثانوية ثم في الجامعة (ليسانس لغة وأدب عربي). مباشرة بعد التخرج فتحت محلا لبيع مستلزمات الكهرباء هنا في العلمة، وبفعل معاينتي وعلاقاتي في المجال اقتحمت عالم الاستيراد تدريجيا ... أنا الآن استورد ليس فقط في مجال كهرباء العمارات بل كذلك في مجال الانارة العمومية والمنزلية. 2/ لا أصلح للتدريس او للعمل كموظف عند الدولة (شهّار). أرى ان حياة هؤلاء تعيسة ولا يتوقفون عن الشكوى والجري وراء لقمة العيش والسؤال هل تم صبّ الراتب (فيراو ولا ما زال؟).

5/ كيف ترى علاقة الشباب في الجزائر بالعمل؟	3/ صراحة لما تعاملت مع المستوردين وجدت لا شيء يميزهم عني. الكثير منهم لا يجيد حتى كتابة اسمه. كنت أقول في نفسي كيف لهؤلاء التعامل مع الاجانب، ما يفرقهم انهم ينامون على اموال لا قدرة لهم على عدها ... في الدنيا عليك بالمخاطرة (لازم تكون زدّام) .... جربت حظي أولا في عمليات استيراد محدودة ومع شركاء آخرين، ولم صار واضحا أن النجاح ممكن اتكلت على الله والحمد لله الامور سارت جيدا (الساقية مشات). 4/ ثقة بالنفس. انفتاح على العالم والتعرف مجتمعات اخرى وتعلم لغات جديدة ... تحسن المستوى المعيشي لي ولعائلتي. 5/ الشباب الجزائري فطن، ذكي و"قافز". لكنه يعاني من الغلق والخنق في مجتمعنا. عليه الاحتكاك بثقافات وعادات أخرى وسيفعل المعجزات... تنقصه الثقة بالنفس وثقة المجتمع فيهم.

مرة أخرى تبين المقابلة مع أحد المستجوبين على نموذج الشاب-القافز-المقاول، صاحب المبادرة في العمل. هذه المرة في مجال التجارة الدولية (الاستيراد، تجارة الجملة والتجزئة). البارز في هذا النموذج للعلاقة شباب-عمل هو تعامله مع العمل وتجربة العمل كنوع من المغامرة/المقامرة، دافعهم ليس البحث عن الأمن في العمل بقدر ما يبحث عن اختبار مهاراته وامتحان حدوده وقدراته، لكن من دون أن يعني ذلك التهور واللامبالاة. هو نموذج أقرب لنموذج "المقاول" الذي يتغذى على السعي الدائم والحثيث نحو تحقيق احلامه وطموحاته ومشاريعه ويبتعد عن نموذج "العامل" المكتفي بالوظيفة والساعي لتحسين وضعه ضمن حدودها ومن داخلها. يتضح من هنا قوة حضور التمثلات التعبيرية/ما بعد المادية نحو العمل، حيث ينظر لفضاء العمل لا كمجال لإعادة الانتاج المادي بل كمجال اجتماعي لا محدود، لتحقيق التقدم والتحسين من الذات وتطويرها. يتغذى هذا النموذج من التجربة المهنية ذاتها، فكل "انجاز" يتحقق هو في الواقع دفعة إلى تحقيق انجازات جديدة أخرى.

تضعنا هذه المقابلة أمام سؤال ماهية السياق الاجتماعي المنتج لهذا النموذج من الشباب ولهذا الشكل من العلاقة بالعمل. وبالنظر لمضامين المقابلة أمكن التأكيد على الطابع المبكر لتجربة العمل خاصة من السنوات الاولى للمراهقة، وكذا على أثر الوسط الاجتماعي والبيئة المكانية (مدينة العلمة) في توجيه خيارات الشباب وطرح مسارات مهنية جديدة يستقيها من التجارب التي يعاينها يوميا.

جدول رقم (65): عرض وتحليل المقابلة رقم 15: نجار مؤهل، 25 سنة (13 جوان 2015، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن تجربتك مع الحرفة؟ 2/ كيف عشت تجربة العمل طيلة هذه السنوات؟ 3/ في النجارة يشتكي أصحاب الورشات من عزوف الشباب عن العمل. ما رأيك؟ 4/ السبب إذن التعب والخطورة؟ 5/ وأنت كشاب، ألست مثل هؤلاء؟ 6/ لكن أليس كونك شاب هو الذي جعلك تختلف مع والدك في طريقة العمل وجعلك تنظر	1/ الوالد نجار لذا وجدت نفسي أعمل في الورشة بصفة طبيعية منذ سنوات طفولتي الأولى. الورشة كانت مكان لعبي وأنا صغير وهي اليوم مكان عملي. أعمل هنا بشكل دائم منذ 2005 تاريخ توقفي عن الدراسة. 2/ عادي، من صغري وأنا أعمل. أجيد النجارة جيدا ولست دخيلا عليها لذا لم يكن الأمر صعبا أبدا ... أحيانا يكون العمل متعبا حين تكثر الطلبات وتتراكم علينا ويكثر إلحاح الزبائن على طلباتهم. 3/ صحيح، قليل فقط من يرضى العمل في الحرفة. هناك حتى من يعمل سنوات ثم يتوقف بحجة أنها متعبة أو خطرة. 4/ كل الأعمال متعبة وخطيرة. من لا يريد العمل يقول ويتحجج بهذا. أنا أرى أنهم لا يريدون العمل أصلا. ينتظرون أن ينزل عليهم المال من السماء، ولا يتوقفون عن الحديث عن "الهربة" وأن مكانهم ليس هنا .. صدقني إنه جيل "ضايع" لا يصلح للعمل، حتى وإن جاؤوا طالبين للعمل فلن أقبلهم، "همهم كثر منهم". أفضل العمل لوحدي على أن أعمل معهم. 5/ لا أبدا، لست مثلهم. أنا تربيت على العمل وعلى النجارة. كنت دائما أصرف على نفسي. أصنع أشياءا صغيرة وأبيعها. شباب اليوم لا أعرف من أين جاؤوا،

للحرفة نظرة أخرى مختلفة؟ 7/ ما الذي يختلف تحديدا بين نظرتك انت ونظرة أبيك؟ 8/ ما الذي يدفعك إلى هذا الخيار؟	لديهم عقلية تختلف عن عقلية أقراني. 6/ صحيح، لأنه "كل وقتو ووقتو". أنا ورثت عن أبي العمل المتقن والحرفة، لكن علينا الاعتراف بأن الأمور تتطور، لم نبقى في زمن المطرقة والمسمار، يوجد الآن تقنيات وموديلات جديدة والأهم أنه فيه طلب كبير على سلع جديدة لا تستطيع الاستمرار في نفس الطريقة القديمة. عليك ممارسة ما يريده الناس. هذا هو الفرق. 7/ أنا أرى أنه علينا التوقف عن العمل بصيغة الطلبيات، أن تبقى معلقا تنتظر أن تأتي الناس لتطلب: هذا يطلب باب، هذا يطلب نافذة وهذا طاولة ... التعامل مع الناس أمر متعب ويجعلك تجن. أنا أرى أنه علينا إغلاق الباب أمام طلبيات الناس والاتجاه إلى العمل بصيغة الانتاج نصف الصناعي (a la serie)، وهكذا نتعامل فقط مع تجار الأثاث وهم من يجري وراءك وليس العكس. خاصة وأننا أصحاب حرفة. الوالد يرى أن هذا سيكون حطا من قيمته ربما (يشوف فيها تطييحة). 8/ لا أخفي عليك، السبب مادي. لا مجال للمقارنة بين عوائد الصيغتين. إنه كالفرق بين السماء والأرض. سيكون الأمر كذلك مريحا لي وللوالد.

الشاب المستجوب في هذه المقابلة يعمل مع والده الذي أجريت معه المقابلة رقم (14). تضعنا المقابلة أمام حالة تعايش تمثلين ونظرتين نحو العمل لجيلين مختلفين. نموذج الشاب/العامل يسعى لتجاوز الأطر التقليدية القديمة للعمل ولتنظيم العمل، التي يصر الأب/صاحب العمل على الإبقاء عليها، لأنها جوهر الحرفة وأن من شأن أي تغيير أن يشوهها ويضرب عرض الحائط بشرفها. في حين يغيب عن نظرة الشاب نحو الحرفة والعمل مفردات شرف المهنة، الصدق والوفاء لها وكذا السمعة والمصداقية، ويرى الأمور من منظور براغماتي مادي، مبررا موقفه بما يفرضه عالم اليوم وضرورة مسايرة التغيرات

الحاصلة. لكنه مع هذا يصر على تأكيد اختلافه عن باقي شباب اليوم خاصة في علاقتهم السلبية مع العمل.

القراءة التحليلية لهذه المقابلة على ضوء المقابلة مع الأب/صاحب العمل، تظهر بوضوح طبيعة القطيعة فيما يخص العلاقة بالعمل وطريقة تمثله في الحالتين. فالأب يميل إلى تعريف نفسه بالعمل/الحرفة وما يربطه بها يتجاوز البعد المادي، إذ يسقط على عمله مفردات الشرف، الصدق، الوفاء ويعتبر التعامل البراغماتي معه نوعا من الخيانة. في الجانب المقابل يميل الابن الى الابتعاد عن نموذج الحرفي الى المسيّر أو رب العمل المدفوع بالحساب الاقتصادي والطامح إلى الربح والفعالية.

جدول رقم (66): عرض وتحليل المقابلة رقم 16: محامي، 28 سنة (21 أفريل 2015، برج بوعريريج)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن تجربتك المهنية؟ 2/ لماذا اخترت صيغة المكتب الجماعي وأن يكون خارج مكان الاقامة؟ 3/ قلت أنك أردت العمل في المحاماة منذ زمن طويل، حدثني عن ذلك. 4/ كيف هو عالم المحاماة بالنسبة لشاب؟ تجربة العمل في المحاماة لدى الشباب؟	1/ فيما يخص المحاماة، فهي مهنة أردت العمل فيها منذ زمن طويل. فتحت مع زملاء مكتبا جماعيا في رأس الواد بالبرج منذ سنتين. بعد شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة (capa) عملت في وكالة عقارية يملكها أبي. بعدها خضت تجربة المكتب مع هذين الزميلين. 2/ السبب اقتصادي أساسا. المنافسة في سطيف كبيرة لذا يصعب على شاب مثلي أن يصنع لنفسه اسما في المجال. كذلك لاقتصاد تكاليف الكراء. لهذا اتجهنا لافتتاح المكتب في رأس الواد في برج بوعريريج، على أساس العمل على الأقل لـ 5 سنوات ومن ثمة التفكير لما لا في فتح مكتب هنا في سطيف. 3/ الوالد يملك وكالة عقارية وهو خبير معتمد في القضايا العقارية لدى القضاء. إذن لست بعيدا عن عالم القانون والتشريع. الأمر يستهويني منذ سنوات الدراسة الثانوية، لذا كانت الأمور واضحة بالنسبة لي. المحاماة مهنة محفزة

	وغير مملة وأبوابها مفتوحة على فرص كثيرة. 4/ إنه عمل على المدى الطويل. لا يجب انتظار النجاح والثروة من العام الاول. من يعتقد ذلك سيتفاجأ بأنه واهم وستكون الصدمة قوية. عليك الصبر والتعلّم وأخذ الوقت الكافي لتكوين شبكة من العلاقات ولاكتساب الخبرة ولصناعة اسم وسمعة طيبة في المجال، لتأتي الثمار فيما بعد. الكثير من الشباب أتى للمهنة بالصدفة أو لتعذر مزاولتهم الدراسة والعمل في مجالات أخرى أو تخصص آخر. هؤلاء تجدهم يتوقفون عن مزاولة المحاماة في ظرف قصير ليتجهوا إلى العمل في مجال التأمين أو في الادارة.

اللافت من خلال هذه المقابلة هو أن المسار المهني للمستجوب لم يكن وليد الصدفة بل هو أمر مخطط له ونابع من إرادة ورغبة مسبقين. عمله في مهنة المحاماة جاء على أساس اختيار مسبق مبني على رغبة وطموح إليها، تأسس على تجربة مسبقة واحتكاك بعالم القضاء والقانون. وهو الأمر الذي يفسر استعداد المستجوب لخوض التجربة الأولى في المحاماة بتوقفات محدودة ومحددة في ضرورة التعلّم واكتساب الخبرة، مع الالتزام بخطة وأهداف واضحة وضعها لنفسه.

يمكن اعتبار هذه الحالة وتجربة المستجوب وعلاقته بمهنة المحاماة كدعوة/قدر (vocation)، بعبارة أخرى فهو يرى عمله كأمر ولد لأجله وأنه لا يمكنه العمل في نشاط آخر غير هذا. مجرد كونه "محامي" يعتبر مصدرا للرضا عن الذات ومصدر سعادة داخلية. كذلك فإن المعطى المادي ومع حضوره (خيار فتح مكتب جماعي للاقتصاد في التكاليف) الواضح إلا أنه يبقى خاضعا لتصور ما بعد مادي/تعبيري أي لمطلب تحقيق الهدف الأسمى وهو صناعة اسم في المجال وكسب الخبرة.

يظهر من خلال المقابلة كذلك، سلاسة ووضوح الرؤية المستقبلية للمسار المهني. وهو عنصر يدعم الفرضية التي عبرنا عنها أعلاه ووقفنا عليها في مقابلات سابقة ومفادها ارتباط الرؤية المستقبلية ومدى وضوحها ودفتها بمستوى التأهيل وطبيعة متطلبات منصب العمل.

جدول رقم (67): عرض وتحليل المقابلة رقم 17: عون إدارة، 28 سنة (3 ديسمبر 2014، العاصمة)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن مشوارك المهني. 2/ لماذا اخترت الانتقال من العمل في القطاع الخاص إلى الوظيف العمومي؟ ما هو الفرق بينهما؟ 3/ ومن المادية المادية، أيهما الأحسن؟ 4/ وأنت هل تقوم بهذا (tnaviguer)؟ 5/ ماذا تمثّل هذه النشاطات الهامشية بالنسبة لعملك في البلدية؟	1/ أعمل هنا في البلدية (الحراش) منذ سنتين. العام الأول قضيته في الأمانة العامة ثم انتقلت حيث أنا الآن في مصلحة الحالة المدنية. بعد تخرجي من الجامعة في تخصص اعلام آلي عملت لدى الخواص لسنوات عديدة وفي مجالات نشاط مختلفة. 2/ عملت في القطاع الخاص مضطرا لأني كنت في انتظار تسوية وضعيتي مع الخدمة الوطنية، لكي يكون باستطاعتي المشاركة في مسابقات التوظيف في الوظيفة العمومية. تحقق لي ذلك قبل 3 سنوات من الآن، بعدها بدأت العمل في البلدية .. العمل عند الخواص غير مضمون وغير دائم، وأصحاب العمل هناك لا يرحمون، ما يهمهم هو مصلحتهم هم فقط. أما في القطاع العام فمثلك مثل البقية، كلهم يعمل عند الدولة، ولن يأتيك أحد كي يقول لك من اليوم وصاعدا لا مكان لك هنا، لا تأتي غدا. 3/ ليس كل الخواص من يدفع راتبا جيدا. الأمر يتوقف على الشركة التي تعمل فيها ... الحقيقة أن المصدر الأول للرزق هو الله لكن عليك خاصة في مجال الاعلام الآلي أن تعتمد على "قفازتك". تخصص الاعلام الآلي يتيح لك القيام بأعمال إضافية عللا هامش العمل الأساسي (تقدم t'naviguer à gauche et à droite). 4/ طبعا، ما الذي تتوقعه مني؟ أنا أقوم بإصلاح الهواتف النقالة وبرمجتها، أصلح الحواسيب، اشتري أخرى يأتي بها أصدقاء من الخارج وأعيد بيعها.. المهم لا أتوقف عن العل أبدا. 5/ أحيانا تأتيني بمدخول أكثر بكثير من راتبي الذي أتحصل عليه من من العمل في البلدية، إلى درجة أني لا أحتاج لسحبة وصرفه.

تعكس حالة المستجوب خلال هذه المقابلة علاقة براغماتية أداتية بالعمل، فالوظيفة في القطاع العام وسيلة تكفل الأمن الوظيفي من خلال ضمان منصب عمل دائم يتيح هامش كبير لحرية النشاط خارج إطار توقيت العمل الرسمي واستثماره في نشاطات هامشية مربحة. كذلك تتضمن هذه المقابلة الفرق بين العمل في القطاع العام والعمل في القطاع الخاص، فليونة الأول تقابلها تصلب الثاني حيث يجد العامل نفسه ملزما بضوابط عمل أقوى وضغوطا أقوى من طرف رب العمل، في حين أن جانب الالزام والضبط أخف في القطاع العام.

تتماهى تجربة المستجوب مع نموذج الشاب-القافز، الحريص على اقتناص الفرص وخلق وضعيات ربحية جديدة مستغلا مهاراته والامكانيات التي يتيحها مجال تخصصه. مستفيدا من الغطاء الذي يمثله العمل في الادارة.

جدول رقم (68): عرض وتحليل المقابلة رقم 18: سائق/مندوب تجاري، 26 سنة (7 جويلية 2015، وهران)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما هي أهم محطات مسارك المهني منذ بدأت العمل إلى اليوم؟ 2/ هل كان تركك الدراسة وذهابك نحو العمل فقط بسبب تدني مستوى التعليم في الجامعة، أم أن هناك أسباب أخرى؟	1/ لم أكمل دراستي في الجامعة. اكتفيت فقط بدراسة سنة واحدة في تخصص الحقوق. صدمتي بتدني مستوى التعليم في الجامعة وبفوضى الاخلاق والسلوك التي تميز كثيرا من العاملين والدارسين فيها جعلني اتخذ القرار بتركها نهائيا والتوجه إلى سوق العمل مباشرة ... منذ ذلك اليوم وأنا أعمل رفقة أخي في مشروع أسسه هو، يختص في البيع بالجملة للمواد الشبه الطبية والشبه الصيدلانية. مقر المؤسسة بوهران ونعمل مع كل الصيدليات والمصحات الخاصة على كامل التراب الوطني ... أنا أعمل كثيرا مع منطقة الشرق. أقوم أسبوعيا بتوصيل الطلبيات وبالبحث عن زبائن جدد للعمل معهم. 2/ هناك أسباب أخرى طبعا. الكثير من الشباب المتخرج من الجامعة لا يجد عملا

3/ ما الذي شدك في هذا العمل وجعلك تستمر فيه إلى اليوم؟ 4/ ألا يشكّل المال والعائد المادي سببا لاختيارك واستمرارك في هذا العمل؟ 5/ كيف تخطط لمستقبلك المهني؟ هل تطمح إلى عمل آخر مثلا؟	بعد سنوات الدراسة الطويلة وأنا كانت لي فرصة العمل مع أخي في ظروف مريحة فقررت انتهاز الفرصة ... في هذا الزمن، كي تنجح لم يعد شرطا تخرجك من الجامعة وحملك لشهادة عليا في تخصص ما. اليوم حتى الاطباء والصيادلة يعانون من البطالة ... يكفي تحليك بالجدية والصدق وأن تكون متفاني في العمل كي تجح في أي نشاط كان. بلادنا واسعة وفرص العمل فيها لا تنتهي، يلزمك فقط الارادة وقليل من الذكاء. 3/ هو عمل جيد. يجعلك تنتقل بين كل جهات الوطن وتتعرف على اناس جدد في كل مرة. لا يوجد فيه الروتين الذي يشتكي منه باقي العاملين في مجالات أخرى. 4/ أكيد. قولي عكس هذا يجعلني كاذبا. أتلقى راتبا شهريا كباقي العاملين في المؤسسة إضافة إلى مصاريف المهمة وعلاوات على الطلبيات والزبائن الجدد. لست ثريا وكون المؤسسة ملك لأخي لا يعني أني شريك له. انا مجرد عامل كباقي العمال. علاقة الأخوة شيء والعمل شيء آخر. 5/ لا أتوقف عن التفكير في مشاريع كثيرة. الفرص عديدة وكثير من الناس الذين تعرفت عليهم هذه السنوات من خلال عملي يقترح عليّ العمل معه في مجال توصيل السلع والبيع بالجملة. منهم من صار صديقا لي ولا يمانع بل يلح علي بأخذ ما أريد من سلعة لتسويقها على طريقتي وسداد ثمنها متى ما أردت، لكني أفضل التريث والتفكير في الأمر على راحتي. انا وللحمد لله لست فقيرا. عملي الحالي يكفيني ويزيد.

يصلح المستجوب في المقابلة الحالية إلى أن يكون ممثلا عن فئة عريضة من الشباب الذين أصابتهم السنوات الأخيرة خيبة أمل من الجامعة والتكوين الجامعي، لا من ناحية المستوى التعليمي والمعرفي فقط بل كذلك من ناحية عدم كفاية الشهادة لضمان منصب عمل دائم. أزمة الجدوى التي تعانيها منظومة التعليم والتكوين في المجتمع، والمعبر عنها اجتماعيا بمقولات "اللي قرا قرا بكري، واش تقرا تدير"، صارت مبررا لاختيار العديد من الشباب التوجه مباشرة إلى سوق العمل واقتصاد سنوات

الدراسة في اكتساب الخبرة المهنية وتكوين رأسمال علاقاتي ومادي يسهل عليهم فيما بعد الاستثمار في نشاطات ومشاريع خاصة، تحقق لهم طموحاتهم وآمالهم على نحو تعجز الشهادة الجامعية والمسار التعليمي التقليدي عن تحقيقه. في حالة هذا المستجوب تحديدا نلاحظ أن المشروع الذي يملكه الأخ قد لعب دورا مستقطبا واضحا له نحو سوق العمل وحفّزه على اتخاذ القرار بهجر الجامعة ووضع حد لمساره التعليمي. وجود مثل هذه المشاريع ضمن الوسط الاجتماعي الضيق من شأنه تعزيز خيارات الشباب في التوقف عن الدراسة والذهاب مباشرة إلى سوق العمل، كما يوفر نوعا من الشرعية على موقفهم هذا في مقابل الآراء التي يعبر عنها الوالدين في الغالب والتي تفضل الاستمرار في المسار الدراسي كعنوان للأمن.

يبرز من خلال هذه المقابلة كذلك شكل مميز للعلاقة مع العمل، علاقة تتوسط المعنى المادي والتعبيري. يتضح ذلك من خلال المكانة التي يحتلها العامل المادي في اختيار العمل والاستمرار فيه. فعلى الرغم من تأكيد المستجوب على أهمية هذا العامل (البعد المادي) إلا أن تجربته المهنية هذه مكنته من التأسيس لعلاقة مع العمل تتجاوز فقط الإطار المادي، منفتحة على ايجابيات مرتبطة بالعمل نفسه (التنقل، التعرف على أناس جدد، الوقوف على فرص عمل ثرية..). في هذا الإطار لم يعد الدافع الحصري إلى العمل هو العائد المادي الذي يتيحه بل أن منصب العمل ذاته ينتج الدافعية نحوه. التعلق بالعمل والاستمرار فيه ليس من الناحية المادية بقدر ما هو تعلق ببيئته وبالعوالم الرمزية والعلاقاتية والاقتصادية التي يفتح عليها.

مؤشر آخر على هذا الشكل من العلاقة بالعمل التي تتوسط البُعدين المادي والتعبيري، يظهر من خلال موقف الشاب المستجوب حيال مستقبله المهني، فعلى الرغم من الفرص العديدة التي تمتثل أمامه لأجل الاستثمار في نشاط آخر بعائد مادي كبير إلا أنه يفضل التريث وأخذ وقته في التفكير وتدقيق ملاحظة بيئة العمل قبل اتخاذ أي قرار.

جدول رقم (69): عرض وتحليل المقابلة رقم 19: بائع شاي متنقل، 24 سنة (11 فيفري 2016، سطيف)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ حدثني عن مسارك المهني. كيف حتى صرت بائعا للشاي؟ 2/ هل سبق وعملت في مجال آخر غير التجارة؟ هل تجيد حرفة ما مثلا؟ 3/ ما الذي يمثله العمل بالنسبة لك؟ 4/ إذا انت تعمل فقط لأن العمل عبادة؟ لا لشيء آخر. 5/ كيف ترى مستقبلك في العمل؟ هل لديك خطة او تصور ما لما ستفعله مستقبلا؟	1/ في السابق كان لي طاولة أبيع فيها المسك وباقي المستلزمات الدينية أمام المسجد (حي 2014 مسكن). صباحا كنت أعرض السلعة في سوق لاندريولي، ثم انتقل في صلاة الظهر إلى امام المسجد أين بقى إلى غاية صلاة العشاء. بعد هذا "نقصت الخدمة" وارتفع عدد أصحاب الطاولات الذين يبيعون كل شيء حتى الملابس الداخلية. فكرت في عمل شيء جديد، فوقع اختياري على عربة الشاي والمكسرات. الحمد لله كان اختياري موفقا جدا، العمل مريح ونظيف ومدخوله يكفي والحمد لله. أنا من صمّم العربة وساعدني على تصنيعها صديق لي يعمل في الحدادة. اليوم الكثير من الشباب يريد تقليدي ... لدي مكان ثابت لا أبرحه، أمام المسجد وعلى مقربة من المحلات. المنطقة هنا تعرف اقبالا مكثفا من الناس. 2/ لم أعمل أبدا عند الناس. منذ تركت الدراسة في الثانوية عملت مع أخي في سوق لاندريولي السنوات الأولى ولما تمّ طردنا منه اتجهت إلى بيع المسك والسواك امام المساجد ... السبب وراء عدم تعلمي لأي حرفة هو عدم استعدادي لقبول الاهانة من الآخرين. العمل عند الناس أمر صعب. أفضّل الحصول على دينار واحد من عمل يدي ولا مليون دينار من العمل لدى الناس. 3/ العمل عبادة يا أخي. لن يرضى الله على عبده إلا إذا سعى إلى رزقه كل يوم. علامة حسن الايمان هي العمل ... أنا لم أتوقف يوما عن العمل. أعمل حتى في الأيام التي يرتاح فيها الناس، كالجمعة وأيام العيد. 4/ نعم لأنه عبادة أولا وآخرا، وكذلك لأنه مصدر لقمة العيش. يعني حتى وإن رزقني الله بمال قارون فلن أتوقف عن العمل، هذا ما قصدته بأن العمل علامة حسن

	الايمان. 5/ أفكر كثيرا في هذا الأمر هذه الأيام تحديدا. هناك من نبهني لفكرة توسيع نشاطي. لو أجد شبابا يريد فعلا العمل لوسعت من عملي ولصنّعت عربات أخرى أوزعها على كل أحياء المدينة.

تبرز حالة المستجوب في المقابلة الحالية تمسكه بمضمون ديني فيما يخص تمثله للعمل وعلاقته به. وعليه يرى في أن العمل هو ثابت حياتي، على الانسان أن يحرص على إتيانه بشكل يومي وبأن لا يتوقف عن أداءه مهما كانت طبيعة ودرجة العوائد التي يستفيد منها. واجب الانسان/المسلم أن "يتسبب" عن طريق العمل وأن يترك الرزق فيما بعد على الله. ضمن هذه السردية يضع المستجوب تجربته ويفسر نجاحها؛ استمراره في العمل "الشاق" يوميا لسنوات (12 ساعة متوسط عمل يوميا، جمع وإعادة عرض السلعة 4 مرات في اليوم) هو السبب وراء "التوفيق الذي كتبه له الله" في عمله الجديد. العمل هنا ليس مصدرا للمال في المقام الاول ولا يجب ان يكون كذلك وحتى وإن كان فعليا ذلك فإن المستجوب يميل إلى التغطية على ذلك باستحضار المعطى الديني. فإن كان العمل عبادة وتجسيد للعلاقة بالله فإنه من غير اللائق ربطه وربط هذه العلاقة بما هو دنيوي ومادي. بمعنى آخر فإن التمثل المادي للعمل وعلى وجوده إلا أنه يبقى مغلفا وتابعا لما هو ديني وأخلاقي، خطابيا على أقل تقدير.

من ناحية أخرى نقف من خلال المقابلة الحالية على موقف سبق اشارة عديد المستجوبين إليه في المقابلات السابقة. يتعلق الأمر بربطهم رفض العمل في حرفة ما أو عدم تعلمهم أيّا منها بعدم استعدادهم للعمل لدى الآخرين (الناس، لعرب..). اللافت أن لا أحد فيهم تحمل على نحو صريح ومباشر خيار عدم تعلم والعمل في مجال الحرف، كلهم نزع إلى تبرير ذلك بالطبيعة السلبية لأصحاب العمل/الحرفيين (الظُلم، الاستغلال، سرقة الحق، الاهانة ...).

مفهوم العمل الذي وقفنا عليه خلال هذه المقابلة وشكل تمثّل المستجوب له، مال حين سأل عن ما يخطط له في المستقبل إلى مفهوم أقل مثالية/دينية وأكثر مادية/اقتصادية. حيث اتضح جليا الجانب

المقاولي الربحي فيه وعكس تفكيره في "الفترة الاخيرة" حول سبل وامكانيات توسيع نموذج عمله حرصه على زيادة عوائده المادية وسد الطريق على المنافسين. وجب التنبيه أن ليس في الأمر تناقضا أبدا من وجهة النظر الانسانية أي بالنظر إلى الوحدة الانثروبولوجية التي يمثلها الانسان، لكن وجب في مقابل ذلك الوعي بأنّ نمط التديّن المهيمن ومن خلال مقابلته بين المادي والروحي، الدنيوي والآخروي هو الذي "يصنع التعارض" بين مفهومي العمل كعبادة والعمل كربح مادي.

جدول رقم (70): عرض وتحليل المقابلة رقم 20: خياطة، 27 سنة (23 نوفمبر 2016، ميلة)

الأسئلة:	الأجوبة:
1/ ما هي المراحل التي مررت عليها حتى صرت صاحبة ورشة في الخياطة؟ 2/ كيف هي نظرتك للعمل اليوم؟ 3/ هل يوجد ظرف ما تكونين فيه على استعداد للتوقف والتنازل عن العمل؟	1/ قبل عملي في الخياطة لم يسبق لي وأن عملت في حياتي، فبعد قرار أبي بتوقيفي عن الدراسة في مستوى التاسعة اساسي على الرغم من نجاحي في الامتحان، مكثت سنوات في البيت، إلى حين بلغت سن الـ 19 سنة تزوجت واستمر زواجي 3 سنوات ثم تطلقت بطفلة بعمر عام ونصف. عدت إلى بيت أبي، الذي فاجئني بعد مدة بقراره تسجيلي لدى احدى الجمعيات كي اتعلم فنون الخياطة وتصميم اللباس. بعد انتهاء التكوين وضع تحت تصرفي هذا المحل الذي يتبع للبيت العائلي كي ازاول فيه نشاط الخياطة النسوية. 2/ أرى بصراحة أن لا ضمانة للمرأة في مجتمعنا إلا في العمل. كل من يمكنها الاعتماد عليهم فانون أو غير مضمونين (الاب، الزوج، الاخ، الابن..). العمل هو حياتي، أموت ولا أتنازل عنه. نحن النساء لا وجود حقيقي لنا إلا إذا كنا عاملات وصاحبات حرفة في اليد. 3/ لا أبدا لا يوجد. حتى الزواج ولا أفكر فيه، وإن فكرت فيه مرة أخرى فلن أقبل بأن يشترط علي الرجل التوقف عن العمل. أبي بعد طلاقي أدرك قيمة الدراسة والعمل بالنسبة للمرأة في مجتمعنا. استدرك خطئه وقال في احدى المرات متحدثا مع

	أمي: إن جاء من يخطبها مستقبلا في حياتي أو بعد مماتي فلا تتنازلوا ابدا عن شرط مواصلتها لعملها (غير الخدمة نتاعها ما تسمحوش فيها).

تحيل هذه المقابلة على تمثّل للعمل يتجاوز البعد المادي لكنه يبقى مع ذلك تمثلا أداتيا بشكل يرتبط بالتجربة الحياتية للمستجوبة وبظروفها الخاصة كامرأة لم تمكن من الاستمرار في الدراسة وبصفتها مطلقة ومسؤولة عن تربية وإعالة طفلة. العمل هنا مرادف للأمن وفق المعنى الاول لكلمة أمن. هو الحماية الحقيقية والفعلية للمرأة في مجتمع لا يؤتمن عليها خاصة إذا كانت مطلقة. العبارات القوية التي استعملتها المستجوبة للحديث عن نظرتها للعمل وهي المطلقة (كل من بإمكان المرأة الاعتماد عليهم فانون أو غير مضمونين، إلا العمل) يقدمه كطوق نجاة لها ولباقي النساء. في هذا الإطار بالإمكان الوقوف فيما يخص المجتمع الجزائري على علاقة مميزة بين النساء والعمل تختلف عن علاقة الرجال به وتمثلهم له، ولا مجال في الواقع لفصل هذا النوع من التمثل وهذا الشكل من العلاقة عن طبيعة مكانة ودور المرأة في المجتمع ككل. تمثّل مجموع النساء للعمل كضمانة وكأقصى درجات التأمين في وجه أخطار الحياة والمستقبل (العنوسة، اليُتم، الطلاق، المرض...) لم يأتي من فراغ، بل هو تمثّل تشكّل تاريخيا بموازاة التحولات العميقة التي شهدها المجتمع لناحية أدوار المرأة الاجتماعية وتوسع مجالات نشاطها وخروجها للمجال العام لكن ذلك لم يترافق بتحولات على نفس الدرجة من العمق لناحية هشاشة مكانتها الاجتماعية. من هنا تظهر أهمية العمل كمورد اقتصادي مستقل وكحصانة ضد احتمالات الحاجة والعوز للآخرين.

2. 3. استنتاج عام حول المقابلات:

من شأن القراءة الأولية لمضامين المقابلات مع كل من أصحاب العمل والشباب/العمال أن تدعم الاستنتاجات التالية،

- يوجد نزوع واضح وإصرار لدى أصحاب العمل يصرون على "جوْهرة" (Une essentialisation du phénomène) موقفهم من عمل الشباب وتقييمهم لأداءهم خلال العمل. حيث يرجعون آليا وبصفة مباشرة السبب في وجود أزمة العمالة التي تعانيها بعض المهن والحرف إلى الشباب، ويعتبرون الكسل والتهرب من العمل صفة ثابتة وجوهرية فيهم. الطابع الجوهراني لهذه القراءة يفصل العلاقة شباب-عمل عن الواقع ويقدمها في صيغة لا تاريخية، ويتعاطى معها من خارج السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي العام الذي أنتجها ويعيد إنتاجها.
- توجد لدى أصحاب العمل كما لدى العمال من الشباب ميل واضح نحو "نفسنة علاقة العمل" (Psychologisation) والطرف الآخر، والنظر الى عناصر وبيئة علاقة العمل من زاوية معيارية صرفة. في هذا الإطار، تتوقف علاقة العمل –والعمل- على أن تكون معطى موضوعي غير مُشخصن مرتبط بعملية الانتاج وبعناصرها المادية (أدوات ووسائل العمل، مجال العمل، بيئة وظروف العمل، عقد العمل)، لتصبح مجرد علاقة شخصية بين وحدتين نفسيتين متناقضتين، يطمح كل واحد من الطرفين إلى أن تكون "أخوية"، أي أن تكون خالية من: الحقرة، الجشع، الكسل (التفنيين)، التلاعب (التفياس)، الكذب،السرقة، الظلم ...الخ. بعبارة أخرى أن تكون علاقة اجتماعية -بالمعنى الأول للكلمة- لا علاقة اقتصادية نفعية.

إن نزعة النفسنة هذه تشكل عائقا أمام انبثاق وعي موضوعي اقتصادي بعلاقة العمل وبالعمل ويمنع تصورها والتعامل معها كعلاقة موضوعية تتجاوز الأشخاص كي تتأسس في بنية قانونية ومؤسساتية تشتغل وفق الآليات غير المشخصنة للسوق.

- يشكل الجيل والوضعية الجيلية للشباب ولأصحاب العمل، أحد أبرز الخلفيات التي يقوم عليها الموقف من الآخر –ضمن علاقة العمل- ومن العمل نفسه بدرجة أقل. نسجل في هذا الإطار ميلا واضحا لدى أصحاب العمل في تقييمهم وتفسيرهم لعلاقة الشباب بالعمل إلى اعتبار أن هويتهم الجيلية هي المحدد لتمثلاتهم حول العمل، معتمدين في ذلك على نموذج تفسيري بسيط يعطي للجيل الأكبر أفضلية العلاقة بالعمل (محبّ، متقن ومقبل على العمل) ويخص الجيل الأصغر (الشباب) بتمثّل وعلاقة سلبيين مع العمل (كسول ومتهرب من العمل). مع الإشارة إلى أن هذا الموقف –شكلا ومضمونا- يتماهى والتفسيرات الجاهزة التي يحملها المخيال الاجتماعي ويقدم فهما للواقع من خللها، حيث للماضي قيمة رمزية ومعيارية وأخلاقية تفوق –بالضرورة- قيمة الحاضر وحيث يأخذ خط الزمن منحى الانحدار (الدنيا فسدت، بكري كانت الناس نيّة وكانت المعيشة هانية، أما اليوم فالناس فسدت وفسدت معاهم الدنيا).
- أمكننا الوقوف على علاقة عمل وعلاقة بالعمل، على درجة كبيرة من الصراعية والعنف. ويبدو أن أحد العوامل المفسرة لهذا تكمن في احتضان فضاء العمل في المجتمع الجزائري لتصورين طوباويين (Deux conceptions utopiques) يجسدهما كلا طرفي علاقة العمل. ومع استحالة فرص التسوية بين هذين التصورين، فانتصار احدهما خسارة بالضرورة للآخر (معادلة صفرية)، يبرز العنف –المرزي والمادي- كسبيل وحيد لضبط علاقة العمل وضمان استمرارها في الحد الأدنى. داخل هذه الرؤية الطوباوية للأمور يتوقع رب العمل من العامل/الشاب أن يتخلى عن "ذاتيته الأجيرة" وأن يتصرف كما لو أنه هو صاحب العمل وأن يتنازل عن أنانيته ويتحد مع أنانية رأس المال، في حين ينتظر العامل/الشاب من رب العمل أن يكون له غير ربٍ للعمل وأن يعامله بنعومة خالية من مظاهر السلطة والإجبار وأن يكون حساسا لوضعيته في كل الأحوال. نموذج العمل وعلاقة العمل الذي يرعاه هذا التصور هو نموذج ما قبل اقتصادي، ما قبل حداثي، يفرغ العمل من مضامينه الصراعية ول يعترف للفرد وللأفراد

بأنانيتهم. لذا فهو نموذج تاريخي لأنه يحيل إلى تنظيم اجتماعي سابق (المجتمع التقليدي) وهو لم يقدر على الاستمرار إلا لوجود المعطيين الشعبوي والريعي، اللذين وفرا أرضية ايديولوجية وسياسية جديدة لهذا النوع من المطالب ومن التصور للعمل وللنشاط الاقتصادي. أزمة العمل في الجزائر هي كذلك أزمة الخلفية الايديولوجية والسياسية الحاضنة لعلاقة العمل والتي تمنحها المعنى وتفعلها اجتماعيا.

- أضاءت بعض المقابلات على نماذج لشباب يحملون تمثلات للعمل تتجاوز بشكل واضح العلاقة الأداتية المادية نحو علاقة تعبيرية ما بعد مادية لم تتبلور بشكل نهائي بعد. الشباب المقاول-القافز. الذي يبحث في ومن خلال العمل عن ما هو أبعد من الراتب أو الأجر والامتيازات المادية ليسعى إلى تحقيق طموحاته وتوقعاته وأحلامه ويرى في العمل معرّفا لذاتيته ولشخصيته أمام نفسه وفي المجتمع، هو النموذج الذي يعيش العمل كدعوة داخلية (vocation) بالمعنى الفيبري ويرى فيه مصدر أساسا للرضا عن الذات وللسعادة الداخلية.

ثانيا. مناقشة نتائج الدراسة:

1. في ضوء الدراسات السابقة:

بالنظر إلى النتائج التي وصلت إليها دراستنا الحالية وعلى ضوء الاشكاليات التي تضمنتها الدراسات التي تم عرضها ومناقشتها في الفصل الأول، يتضح أن كل من دراسة "الثقافة والتسيير في الجزائر" التي أشرفت عليها مجموعة من الباحثين ودراسة عبد القادر لقجع المعنونة بـ 'الفوضى المجتمعية"، هي الاكثر تشابكا وتفاعلا مع ما جمعاه من بيانات ومعطيات ووقفنا على تفاصيله خلال الملاحظات والمقابلات التي اجريناها.

بينت دراسة "الثقافة والتسيير في الجزائر" وجود فهما سالب للعدالة لدى العامل الجزائري ويعكس ذلك الأهمية الكبرى التي يوليها لأن لا يكون صاحب العمل "حقارا"، كمعيار أساس يحدد موقفه من العمل وعلاقة العمل. ذهبت نتائج دراستنا الحالية في هذا الاتجاه، حيث تضمنت عديد المقابلات تصريحات للمستجوبين يعلنون فيها توقهم وتمسكهم بأن لا يكون صاحب العمل "حقارا" أو يعتبرون فعل "الحقرة" –في الماضي او الحاضر- سببا لقرارهم التوقف عن عمل ما. برزت كذلك هذه المفردة لدى مستجوبين أقروا بأن "طيبة وحقانية" صاحب العمل هي ما يجعلهم يستمرون في العمل عنده.

من ناحية أخرى فإن التقسيم الجغرافي الذي اعتمدته دراسة "الثقافة والتسيير في الجزائر" والذي حددت وفقه ثمانية ثقافات فرعية داخل التشكيلة الاجتماعية الجزائرية (مرتفعات القبائل، السهوب، تلمسان-مغنية-سبدو، الهضاب العليا، الجنوب، مرتفعات الأوراس، منطقة الميزاب، الساحل)، وافترضت وجود فروقات لناحية انماط التسيير وثقافة العمل في كل منطقة، قد وجد صدى له خلال ملاحظات ومقابلات الدراسة التي قمنا بها. لقد أشارت بعض المقابلات -انطلاقا من التجربة المهنية للمستجوبين التي تدفهم إلى التعامل مع أكثر من منطقة- إلى وجود فروقات فعلية في تمثّل العمل وفي معناه بين شباب مختلف مناطق الوطن، مؤكدين على أن واقع العلاقة شباب-عمل ليس هو نفسه في شرق، وسط وغرب الجزائر.

كذلك فإن حالة التنافر (Un Hiatus) التي وصفت بها دراسة "الثقافة والتسيير في الجزائر" العلاقة بين الثقافة ونمط التسيير السائد في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، قد تأكدت لدينا من خلال الدراسة الحالية، خاصة لجهة الغياب الواضح -لدى غالبية المستجوبين- لوعي تكاملي بين الثقافة وطرق تسيير وإدارة المورد البشري ضمن نشاط العمل. لم يكن واضحا إدراك المستجوبون -من أصحاب العمل- خلال هذه الدراسة أن "العامل الثقافي" الذي ينتقدونه من شأنه أن يكون رافعة لتسيير فعال لقوة العمل.

أخيرا، تذهب نتائج دراستنا الحالية إلى تأكيد النقد الذي وجهناه لدراسة "الثقافة والتسيير في الجزائر" لناحية عدم أخذها في الاعتبار اهمية المعطى الريعي والشعبوي في تحديد نمط التسيير وفي غنتاج تمثلات وثقافة عمل مميزة. فمن خلال المقابلات مع اصحاب العمل والشباب تبين بشكل واضح تسرب الروح الريعية إلى فضاء العمل وتمكنها من توليد تمثلات، ممارسات وطرق تتماهى ومقومات المنظومة الريعية.

أما فيما يخص دراسة عبد القادر لقجع حول "الفوضى المجتمعية"، والتي أقيمت على عينة مكونة من 850 شاب قاطنين بحي سيدي لهواري بوهران، فلم نقف خلال دراستنا الحالية على ما يدعم الرأي (الاستنتاج) الذي خرجت بها دراسته، والذ عبر عبّر عنه بقوله بوجود "دينامية مشتغلة في العمق، هي دينامية صناعة مجتمع جديد انطلاقا من الهامش، تحت وقع الممارسات والقيم والمعايير المتبناة من طرف الشباب في الجزائر. والتي تحيل إلى نزعة واضحة لإرساء رابط اجتماعي جديد وكذا شكل جديد من العلاقات مع مختلف المؤسسات في المجتمع". في مقابل هذا، مكنت الملاحظات والمقابلات -على وجه أخص- التي قامت بها دراستنا من الوقوف على واقع شبابي ومهني يتطابق والمفهوم الذي نحته لقجع للهامشية. أكد الأخير على أن الواقع الجزائري يتضمن شكلا مميزا للهامشية وهي "هامشية حرة" (Marginalité libre) بمعنى أنها مقصودة ومرادة ولا تأتي بالضرورة من وضعية الفقر، معتبرا أن أحد أهم سمات هذا الشكل من الهامشية هو نزوع الشباب إلى تفادي العمل النظامي وتفضيلهم العمل في قطاع التجارة غير النظامية وعزوفهم عن التعامل مع الهيئات العمومية المكلفة بالشغل. وهو التوصيف الذي يتطابق وعديد الوضعيات الملاحظة التي تعاملنا معها.

على الرغم من تطابق نتائج دراستنا ونتائج دراسة لقجع خاصة فيما يتعلق بواقع الشباب وطرق تعاملهم مع عالم العمل، إلا أننا نبقى مختلفين معه في التفسير والتأويل الذين قدمهما للظاهرة. يرى لقجع أن "لدى الشباب الجزائري ميلٌ واضح إلى رفض كل ما يأتي من الدولة والتشكيك فيه ومقاومة محاولات التنشئة والتأطير الاجتماعي عن طريق العمل النظامي وأشكال الإدماج المهني الرسمية،

مفضلين توجيه طاقاتهم واستثمارها في الممارسات غير الرسمية والعلاقات الاجتماعية المصلحة لتجاوز العجز الذي يعانون منه في الاندماج الاجتماعي .... ". في حين نذهب نحن إلى الاعتقاد بأن هذا الواقع هو ليس نتاجا لسلوك واع ومخطط له بقدر ما هو استمرارية وإعادة إنتاج من التحت لمقومات المنظومة الريعية الشعبوية.

2. في ضوء الأدبيات النظرية:

على ضوء الادبيات النظرية الثرية التي احتواها الفصل الثاني للدراسة حيث استعرضنا عدة نماذج من التراث الفلسفي والسوسيولوجي الذي اهتم بصفة كبيرة بالعمل خاصة في سياق الثلاثة القرون الاخيرة التي شهدت كبرى التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البشرية. على ضوئها، تكتسي نتائج دراستنا الحالية التي انكبت على البحث في معنى وتمثلات العمل في المجتمع الجزائري دلالات أعمق، ومن شأن مقاربتها ضمن عناصر الاشكاليات الكبرى التي اعتمدها كبار الفلاسفة وعلماء الاجتماع الغربيين أن يقودنا إلى قراءات أوسع وأشمل في الحاضر والمستقبل للحالة الجزائرية.

سميث ودروكايم، اللذان بحثا في مفهوم تقسيم العمل واتخذاه منطلقا لتفسير تطور الاقتصادي، في حالة الاول، ودوره الحاسم في نشأة الاجتماعي واشتغاله، في حالة الثاني، يعزز من أهمية ما وصلت إليه دراستنا من تأكيد هامشية ونسبية فضاء العمل والانتاج ضمن سيرورة المجتمع الجزائري التاريخية في إنتاج وإعادة إنتاج نفسه. كما تنظير سميث لشكل ومضامين الرابط الاجتماعي الحداثي المتولد بفعل التبادل وتقسيم العمل في السوق يجعلنا ندرك حجم الجفاف والصلابة التي تميز واقع الرابط الاجتماعي في الجزائر وخطر اتخاذه من التبعية للمركز السياسي والإداري (الدولة) الحامل الأساس له. تصنيف دروكايم لأشكال التنظيم الاجتماعي وربطه إياها بنوع التضامن الاجتماعي السائد المطابق والموازي لدرجة التقسيم الاجتماعي للعمل، يدعم موقفنا في صياغة أهم نتائج دراستنا على

نحو يؤكد على الارتباط البنيوي بين أزمة العمل في المجتمع الجزائر وأزمة الرابط الاجتماعي فيه. بالنسبة لدوركايم يلعب التقسيم الاجتماعي للعمل دور مكثفا للاجتماعي عبر عملية تشبيك الفرديات التي يؤديها فضاء العمل الانتاج والتبادل الاقتصادي، ولأن الشعب الجزائري لم يمكّن –بفعل الايديولوجية الشعبوية وتصوراتها للمجتمع، الاقتصاد والدولة- من سبل ووسائل الانتظام في شكل سوق وطنية حرة حاضنة للمبادرات الفردية والجماعية ومنتجة للثورة فإن التشكيلة الاجتماعية الجزائري لا زالت في طور جنيني لناحية التأسيس لمجتمع بالمعنى السميثي والدوركايمي للمفهوم. يصير واضحا حين الاعتماد على طرح سميث ودوركايم في قراءة نتائج الدراسة الحالية أن واقع ازمة العمل في الجزائر هي امتداد ووجه آخر لأزمة المجتمع، الاقتصاد والدولة فيه.

تأكيد دراستنا وبدرجة أكبر نتائجها، على التلازم ما بين المستويات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والمكان المحوري للعمل وللنشاط الانتاجي ضمنها، يجد صدى لها في أعمال سان سيمون الذي ونظريته الاجتماعية التي احتفلت بالعمل وأعطت العناصر المشكلة لعالمه (الصناعيين، الصناعة، الانتاج، العمال، الحرية، إخضاع الطبيعة ...) دلالات جمالية ودينية قوية. من ناحية فإن عمق فلسفة هيجل التي اشتغلت على اشكالية العمل انطلاقا من مربع الذات والارادة والكينونة، يعزز مركزية وأهمية النتيجة التي توصلت لها دراستنا من أن علاقة الشاب الجزائري بالعمل علاقة برانية وأنه يعيش تجربة العمل ويتمثله كآخر يقع في خارج ذاته. يصير العمل هنا مرادفا للاسترزاق لا للكينونة ولتحقيق الذات وتخريجها. بهذا المعنى فواقع العمل ونمط التمثلات السائدة حوله في المجتمع الجزائري هو واقع ما قبل هيجلي، أو واقع ما قبل بروز الذات بالمعنى الهيجلي .

غير بعيد عن الفهم الهيجلي والماركسي للعمل، حددت سيمون فاي للعصر الحديث مهمة تأسيس حضارة قائمة على روحانية العمل. العمل الذي تراه كتجربة للحرية ولعيش الانسان لإنسانيته. هذا العمق في تناول الموضوع يضفي على النتائج التي وصلت إليها دراستنا سُمكا يتيح لها محاولة رسم ملامح "الانسان الجزائري" كمنتج للسياق الاقتصادي والسياسي والتاريخي لعصره في علاقته بالعمل.

كذلك فإن تأسيس فاي لفلسفتها السياسية على مفهومها وتحليلاتها للعمل، واعتبارها فضاء العمل مجالا حداثيا ونقطة تأسيسية للفضاء العام، يتم فيه تبادل الاعتراف بين البشر، الذين تحرروا من الرابط العاطفي والواجب الشخصي اللذان تقوم عليها العلاقة التقليدية ما قبل الحداثية، يعزز من وجاهة الطرح/الفرضية الذي دافعت عنه الدراسة من ارتباط معنى العمل وتمثلاته في المجتمع بنمط الاجتماعي لإنتاج الثروة (النظام الاقتصادي) وتوزيعها (النظام السياسي) ويدعم النتيجة التي وصلت إليها.

العدة المفاهيمية الثرية التي استثمرتها الاشكالية الفيبرية في مقاربة وتحليل الظاهرة الاقتصادية الرأسمالية ومحاولة فهم جذورها قادته إلى البحث في الدور الذي لعبته الأخلاقية البروتيستانتية في نشوء ودعم انتشار الروح الرأسمالية (العقلانية، العمل، الادخار، الاستثمار، المؤسسة). أثر نمط التدين السائد (البروتيستانتية) في إنتاج وإعادة إنتاج معنى محدد للعمل، كما بينه فيبر، يضيئ على الدور الذي تلعبه الثقافة التقليدية المطعمة بالمكون الديني في حالة المجتمع الجزائري في صناعة تمثلات ومعنى معين للعمل يهيل فيما بعد العلاقة شباب-عمل. ولقد ذهبت نتائج الدراسة الحالية في هذا الاتجاه وقدمت تفصيلا وتبيانا لأثر الدين ونمط التدين السائد في المعنى الذي لدى الشباب الجزائري حول العمل.

3. في ضوء الفرضيات:

قبل البدء في مناقشة نتائج الدراسة الحالية على ضوء الفرضيات نورد للتذكير، السؤال الرئيس للإشكالية وتفكيكا لمضمون الفرضيتين اللتين وجهتا البحث.

السؤال الرئيسي للدراسة: ما الذي يعنيه العمل بالنسبة للشباب الجزائري؟

الفرضية الأولى: ينطوي معنى وتمثّل العمل لدى الشباب الجزائري على هيمنة للبعد المادي الأداتي. يبرز هذا من استحضارٍ حصريٍ لعناصر نفعية مادية تكرّس لعلاقة برّانية/خارجانية بالعمل. لا يرتبط

معنى وتمثّل العمل هنا بـ أنا الشاب/العامل كذات-واعية-راغبة، ولا هو صادر ومعبّر عن داخليتها، بل بالامتيازات المادية الآنية التي يُتيحها العمل نفسه.

مؤشرات البعد المادي/الأداتي: الأجر، القدرة الاستهلاكية، الامتيازات المادية للمنصب، درجة الاستثمار العاطفي والنفسي في العمل.

مؤشرات البعد التعبيري/ما-بعد-الأداتي: الأحلام، الطموح، الرغبة في ترك الأثر، الابداع، الحس الجمالي، الذوق الشخصي، مفهوم السعادة، مفهوم الخلاص الدنيوي والآخروي، تحقيق الذات.

الفرضية الثانية: هناك مصدران أساسيان مسؤولان عن إنتاج وإعادة إنتاج تمثلات العمل لدى الشباب الجزائري.

1. مصدر على مستوى السطح وهو الأقرب من الناحية الزمنية، يخص التمثلات التي تولدت عن طبيعة وروح النظام الاقتصادي والسياسي القائم في المجتمع الجزائري منذ 1962، أي التمثلات التي تعكس الآليات المعتمدة اجتماعيا لإنتاج الثورة (النظام الاقتصادي) وآليات توزيعها (النظام السياسي). بهذا المعنى يمكن اعتبار الطابع الريعي للاقتصاد والأيديولوجية الشعبوية للدولة، أحد أهم مصادر تمثلات الشباب الجزائري حول العمل.
2. أما المصدر الآخر، الأعمق في الوعي والأبعد زمنيا، فيحيل إلى القيم التقليدية التي يتضمنها المخيال الاجتماعي السائد لدى الجزائريين. المخيال الذي وجد في مقولات الشعبوية حاملا مكّنه من الاستمرار إلى اليوم في هيكلة وصناعة التمثلات حول العمل في المجتمع، كما أنّ تمفصل القيم التقليدية بالدين دعمها في مقاومة الزمن وتجاوز صدمة التفكيك التي تعرضت لها البنى المادية للمجتمع التقليدي في الجزائر، لحظة الاستعمار وبفعل سياسة التصنيع التي تلت الاستقلال.

مؤشرات الطرف الأول: تُحيل حزمة المؤشرات الدالة على الطرف الأول لهذه الفرضية، أي التمثلات المنتجة بفعل الطابع الشعبوي للممارسات الاقتصادية للدولة الريعية في الجزائر، إلى غلبة النشاط التجاري –الرسمي وغير الرسمي- على حيز الاقتصاد المنتج للثروة، وكذا تفضيل الشباب العمل في القطاع العام خاصة الإداري على خوض تجربة العمل لدى الخواص (القطاع الذي يُنعت بالاستغلال والحُقرة). كذلك، هيمنة الفكرة المساواتية وغياب أخلاقية الواجب عن ممارسات العمل وانتشار مطلبية الحق.

مؤشرات الطرف الثاني: أما مؤشرات الطرف الثاني لهذه الفرضية، أي التمثلات المرتبطة بقيم ومعايير وتصورات الاجتماع التقليدي، فبالإمكان تلمسها من خلال الحضور اللافت للمقولة الدينية ضمن خطاب -الحثّ على- العمل (العمل عبادة، أحاديث شريفة، آيات قرآنية)، والتصور الطوباوي عن العمل وعلاقة العمل الذي يحمله كل من طرفي علاقة العمل.

بمُثول الإطار الاشكالي للدراسة أمامنا، وعلى ضوئه، وعلى ضوء مناقشتنا لمضامين الملاحظات والمقابلات، يمكننا القول أن كلتا الفرضيتين قد تحققتا بشكل واضح. وفيما يلي شرح تفصيلي لذلك مدعوما بحزمة من التبريرات.

الفرضية الأولى:

- الأشكال والطرق المختلفة التي عبّر بها المستجوبون عن أوضاعهم في العمل ومواقفهم وآراءهم في البعض من المهن والحرف أو قطاعات النشاط، اعتمدت في عمومها على عبارات بسيطة براغماتية ومادية (قيمة الأجر، الراحة، التعب، جشع أو كرم صاحب العمل، المزاج ...) ولم تأخذ في الاعتبار البعدين التعبيري وما بعد المادي في العلاقة بالعمل (الطموح، الحلم، المتعة، تحقيق الذات، السعادة، الإبداع، الخلق، الابتكار، ترك البصمة ...)، البعد الذي من شأنه تثمين القيمة الجمالية والرمزية للعمل. يقودنا هذا الحال إلى تأكيد هيمنة البعد المادي الأداتي على تمثلات الشباب الجزائري للعمل.
- امتدادا لما سبق، لمسنا من خلال العمل الميداني للدراسة وجود مسافة نفسية وعاطفية بين الشباب المستجوب والعمل كوضعية مُعاشة بصفة يومية. يتعلق الأمر بانخفاض للكثافة النفسية والعاطفية ضمن علاقة شباب-عمل وبوقوع العمل كمعنى وكممارسة خارج الذات العاملة. مقولة "راني رايح للخدمة وليس رايح نخدم" (أنا ذاهب للعمل وليس لكي أعمل) تأكيد لهذا الاستنتاج ومؤشر قوي عليه. ومع حالة الفراغ هذه الذي يخلفها انخفاض حجم الاستثمار النفسي والعاطفي في العمل يبرز العامل المادي (الأجر والامتيازات المادية) والأداتي (تلبية الحاجة، للضرورة) بوصفه المضمون الوحيد الذي يربط الشاب بالعمل. العمل في هذا السياق

ليس مجالا لاستثمار الذات وإجبارها على التورط في النشاط نفسيا عاطفيا بل هو فقط مجال يُعمل فيه على استحضار القوة والطاقة العضلية. العمل مكان مهيكل بالضرورة وبالحاجة لا بالمتعة وتحقيق الذات. هو مكان جاف عاطفيا وانسانيا، الغاية منه هي الاسترزاق ولا يرتقي لأن يكون مجالا للفعل وللأثر (حنة آرانت). هو مكان للعضلات لا للقلب.

إن الجوهر المادي والسطحي للمعايير التي على أساسها يقيّم العامل/الشاب العمل ومختلف المهن والحرف والمهنة ويحدد مدى صلاحيتها له، يعكس وجود "علاقة برّانية" بتجمعه بالعمل وبالنشاط الممارس. خاصة وأنه لا يقيم موقفه منه بالتأسيس على عناصر ذاتية نابعة من أناه (الرغبة، الطموح، الحلم..) بل بالعودة إلى اعتبارات مادية بسيطة (توكّل الخبز أم لا، ما يقوله الآخرون، عمل متعب أم مريح ...). ومن العوامل التي عززت هذا النوع من العلاقة البرانية بالعمل لدى الشباب، هو تحديدا ما تضمنته الفرضية الثانية في شقها الأول، بمعنى أنّ المصدر الخارجي للمداخيل الريعية كأحد مقومات الاقتصاد الريعي الذي هو اقتصاد براني منفصل عن جهد قوة العمل الوطني، هو الذي أفقد العمل جدواه الاقتصادية ومن ثمة الاجتماعية وكرس لعلاقة به تموضعه خارج الذات العاملة.

- وقفت الدراسة على حالات ووضعيات عمل تظهر تعاطيا مميزا للشباب مع العمل وتعكس شكلا خاصا لتمثّلات العمل لديهم. يتعلق الامر بمنتهي المحاماة والطب تحديدا، اللتين شملتهما 3 مقابلات من الدراسة. حيث يميل معنى العمل لدى هؤلاء إلى الخروج من المربع المادي إلى التموقع في مربع تعبيري يؤكد على قيم تحقيق الذات والتفوق والامتياز. تدفعنا هذه الحالات إلى التأكيد على أن طول فترة التكوين والتأهيل التي تسبق الممارسة الفعلية للمهنة/العمل من شأنه إفساح المجال لبروز وانتشار تمثلات تعبيرية ما بعد مادية نحو العمل، تتعمق أكثر بفعل عوامل أخرى تفضي إلى تشبيك العلاقة بين الأنا العاملة وبين العمل كواقع موضوعي.

- أظهرت معطيات الدراسة أن غالبية نشاط العمل الممارس ليس امتدادا لفعل اختيار شخصي، كتعبير عن طموح أو حلم استلزم الوصول اليه تخطيط مسبقا واستثمارا في الوقت والجهد، بل أن الوصول اليه كان في كثير من الحالات بفعل الدور البارز والحاسم للوسط الاجتماعي القريب (جيران، أصدقاء، أهل، أقارب، معارف...). كما يظهر العمل كقدر محتوم (مكتوب) أو حظاً وجب الانصياع له والقبول به. يعكس هذا الوضع بقاء العمل كموضوع غير مفكر فيه وخارج مجال تأثير الارادة والفعل الشخصيين، وهو أمر يؤكد على الطابع البراني لعلاقة الشباب بالعمل.
- أحالت الدراسة الميدانية على شيوع لظاهرة "التجوال والترحال المهني" لدى الشباب، حيث يتم الانتقال من عمل إلى آخر ومن مهنة إلى أخرى من دون وجود تفسير واضح للأمر (النفحة، القوسطو، الديقوطاج ...). اللافت أن تعريف العمل في هذا الإطار يكون بما يوفره من امتيازات مادية ملموسة وآنية، لا بما يتضمنه من قيمة –رمزية اجتماعية أو جمالية-؛ العمل بما يوفره لا بما فيه. يفسر هذا الموقف مثلا عزوف الشباب عن التكوين المهني لأنه في نظرهم تأجيل للحظة القطف وبدء الاستفادة من امتيازات العمل/الحرفة إلى ما بعد التكوين والتأهيل، في مقابل ذهابهم للعمل في مواقف السيارات غير المرخصة حيث يكون بإمكانهم التمتع بالعائد المالي في اللحظة (أحييني اليوم واقتلني غدوا). تعزز هذه الظاهرة وهذه الآنية المادية في التعامل مع ثمار العمل مركزية المعنى الأداتي على تمثلات الشباب الجزائري حول العمل.

الفرضية الثانية:

- فيما يخص تمثلات الشباب الجزائري حول العمل أظهرت معطيات الدراسة الميدانية تغلبا لصالح أخلاقية الحق ضمن معنى العمل السائد على أخلاقية الواجب. أخلاقية الحق التي تتخذ لنفسها مكانا مركزيا ضمن الخطاب الاجتماعي حول العمل (اعطوني حقي في الخدمة،

حقي من البترول، نخدم على قدر الراتب ....)، تعكس درجة التأثير العميقة للأيديولوجية الشعبوية التي تمكنت النفاذ إلى وعي الشباب وصارت تهيكل علاقتهم بالعمل وبعالم الشغل.

- تحظر عناصر المخيال الاجتماعي التقليدي بشكل لافت من خلال الدور الذي تلعبه في انتاج الموقف الاجتماعي حول علاقة الشباب بالعمل، وهو جانب يؤكد استمرار المكون التقليدي في الثقافة كمصدر من مصادر تمثلات الشباب عن العمل. الرؤية الزمنية/التاريخية التي يقوم عليها البراديغم المعتمد من قبل أصحاب العمل وبافي فئات المجتمع عموما لتفسير ومقاربة واقع علاقة الشباب بالعمل، والتي تتخذ من الماضي معيارا ايجابيا بالمعنيين الاخلاقي والمعياري لتقييم الحاضر، تتجه إلى اعتبار علاقة الشباب بالعمل علاقة سلبية، قوامها الكسل والعزوف والاتكالية، مقارنة بعلاقة الكبار الذين تربطهم بالعمل علاقة تقوم على الجدّ والصدق والواجب. واضح إذن أن هذا الموقف يتقاطع ويلتقي مع حزمة التفسيرات الجاهزة التي يحملها المخيال الاجتماعي التقليدي.
- التصورين الطوباويين اللذين يحملهما كل من طرفي علاقة العمل، صاحب العمل والشاب/العامل، يشكل في الواقع من ناحية المضمون توقا ومحاولة لإعادة إحياء جوانب من الاجتماع التقليدي، وهي بهذا المعنى استمرارية وليست قطيعة مع نموذج العلاقة الاجتماعية التقليدية ما قبل الحداثية. إن توقع طرفي علاقة العمل، كل من الآخر، أن يتنازل عن "صفته الاقتصادية" (رب عمل من جهة وعامل أجير من جهة اخرى) وأن يتخلى كل منهما عن أنانيته هو في الواقع طموح إلى أن تكون/تصبح علاقة العمل كعلاقة موضوعية علاقة اجتماعية "أخوية" مفرغة من كل معانيها الاقتصادية الربحية. وهي العلاقة التي لا وجود فعلي لها إلا في سياق المجتمعات التقليدية ما قبل الاقتصادية.

يغلب على تمثلات الشباب من العمل وفي العمل أملهم في أن يكون رب العمل أكبر من مجرد رب عمل، وأن لا تطغى عليه مصالحه الخاصة ويتصرف وفق رؤية ضيقة "جشعة" لهذه

المصالح؛ يتوقع ويُنتظر منه أن يكون أخا ناصحا، عادلا، كريما، وهي صفات تتماهى في مخيال الشباب/العمال مع نموذج رب العمل "الرّاجل، لفحل، الشهم، وليد الفاميليا، الحقاني" الذي يجسد النموذج المثالي للإنسان التقليدي، "انسان زمان بكري". كذلك يراد للمؤسسة الاقتصادية أن تتحول إلى ما يشبه الفضاء العائلي أو أن تكون امتداد فعليا له، فضاء خال من حسابات الربح والخسارة وخاضع لمقولات العيش التقليدي والايديولوجية الشعبوية (فضاء لعلاقات أخوة خالية من المصالح الشخصية وخاضعة حصرا للمصلحة الجماعية).

- خلال المقابلات والملاحظات ظهر مطلب الأمن الوظيفي كواحد من العناصر المهيكلة لعلاقة الشباب بالعمل، حيث يُسعى لاحتلال منصب عمل داخل الوظيف العمومي (الخدمة عند الدولة) كسبيل لتأمين الحاضر والمستقبل. يعكس هذا الوضع، بالنظر لمضمون الفرضية الأولى، تفوقا للمعنى الأداتي للعمل، حيث يُغلّب المنصب (le statut) الذي يصبح غاية في ذاته، على العمل (المضمون). وللإشارة فإن هذا المنحى هو معطى بنيوي في السوق الشغل في سياق الاقتصاد الريعي حيث تشكل الوظيفة العامة/الدولة مخزون الشغل الأول.
- الجزء الثاني من الفرضية الثانية الذي أكدنا خلاله على الدور الحاسم للمخيال الاجتماعي التقليدي المطبوع بالمقولات الدينية كمصدر عميق من مصادر تمثلات الشباب نحو العمل، ظهر بشكل جلي في اتجاهات ومواقف الشباب من قضيتي الزمن والمستقبل المهني. بالعودة إلى بيانات المقابلات يبرز تصور الشباب للمستقبل كمجال يقع خارج حدود قدرتهم على التأثير وإرادتهم الذاتية، واعتباره من اختصاص الله. واضح غياب الإرادة والقدرة على التموضع في المستقبل بوصفه معطى زمني مجرد (le futur) وتفضيل التعاطي معه فقط بما هو آتٍ (a-venir) ملموس وقابل للتوقع. إن المحدودية التي تميز مقاربة العامل/الشاب لمستقبله المهني واعتبار خارج صلاحياته (خليه على ربي، اللي يجيبو ربي مليح...)، يتقاطع مع مقاربته لواقع آخر يخص العمل وهو مسألة العمل كخلق (le travail comme un acte de création) حيث لا ينظر

ولا يتوقع من العمل إلا أن يكون مجالا لإعادة الانتاج المادي للذات العاملة وليس فرصة للخلق الذي هو من اختصاص الله. يقوم هذا التصور للزمن ومن ثمة للتمثلات حول العمل على منظومة ثقافية مطبوعة بقوة بالتصور الديني للعالم ومحددة لمكانة ودور الانسان فيه، حيث يقرن العمل بالرزق (توفير أسباب العيش) لا بالخلق والانتاج من العدم، وهو الدور المناط بالعمل الذي يتطابق والتصور المهين الذي يجعل من المستقبل مجالا من اختصاص الله (القدر، المكتوب، علم الغيب ...).

- مؤشر آخر على –استمرار- هيمنة الثقافة التقليدية على واقع العمل تبرز من خلال الحضور اللافت لعناصر تقليدية لا زالت تهيكل مخيال الشاب الجزائري حول وفي العمل، لا على مستوى الخطاب فقط بل لناحية التمثل والممارسة. تحيل هذه العناصر إلى وضعيات قديمة تاريخية ميزت العمل وعلاقة في المجتمع الجزائري في السابق، ولا زالت إلى اليوم تأثث عالم العمل وتهيكل الادوار والمواقف فيه. تشبيه العمل بعملية الحرث (راه يحرث عليّ) والاستغلال في إطار علاقة العمل ب"الاستنزاف" (يمصلك دمك)، يعكس استمرار اشتغال العناصر الرمزية والثقافية للريف وللعالم القروي الفلاحي ضمن عالم العمل اليوم.

ثالثا. النتيجة العامة للدراسة:

لقد عملت هذه الدراسة عبر محطاتها المختلفة على تأكيد الطابع الكُلّي لمفهوم ولظاهرة العمل، عبر وضعها في كل مرة داخل السياقات العامة، التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، المسؤولة عن إنتاجها وإعادة إنتاجها. والتزاما مع هذا الخط المنهجي وعلى ضوء راهن المجتمع الجزائري وواقع العمل والنشاط الاقتصادي فيه نورد القراءة التالية للنتيجة العامة للدراسة

إن فضاء العمل في المجتمع الجزائري واقع خارج المجتمع، بمعنى أن التشكيلة الاجتماعية التي تعتمد إلى حد كبير في وجودها واستمرارها الاقتصادي والسياسي على الريع مكّنها من إعادة إنتاج نفسها بمعزل عن عملية العمل والانتاج. كما أن اعتمادها في هذا على مخرجات عملية إعادة توزيع الموارد الريعية التي ترعاها الدولة جعلها توجد أساسا من خلال العلاقة العمودية التي تربطها بالمركز السياسي-البيروقراطي، وهي العلاقة التي تكثّفت على حساب عجز في العلاقة الأفقية ما بين الأفراد والجماعات في إطار المجتمع المدني. إن أزمة العمل في المجتمع الجزائري بخلفياتها التاريخية والاقتصادية وبآثارها السياسية والاجتماعية، شكلت أرضية خصبة لتنامي رابط اجتماعي متأزم، يهدد في اعتقادنا مستقبل العيش المشترك في إطاره الوطني ذاته؛ لا تولد المجتمعات ولا تستمر بالأيديولوجيا وبالسرديات الأسطورية للتاريخ بل إن الرحم الذي يحتضنها ويشهد نموها وتطورها هو السوق الذي يجمع داخله أفرادا أحرارا يتبادلون نتاج جهدهم وأعمالهم، وهم بهذا يقومون بتشبيك العلاقات فيما بينهم ويكثفون ويُقوّون من الرابط الذي يجمعهم. إن العمل هو الفضاء المولّد للفرد كما للمجتمع.

وبالعودة إلى حال التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، نقف على واقع مفاده أن فضاء العمل الوطني لم يرتقي بفعل الريع والشعبوية إلى درجة أن يكون مجالا لتوليد الفرد، أي مجالا للفعل، للتغيير ولإثبات حرية الذات واستقلالها الاجتماعي/الاقتصادي والسياسي، ولا هو مجال لإنتاج المجتمع، الذي انبنى تاريخيا على النشاط الاقتصادي المنتج في سياق سوق رأسمالية حرة.

لم يكن بإمكان فضاء العمل في سياق النظام الريعي والايديولوجية الشعبوية إلا أنْ يُفرّخ فردانية منحرفة ومزيفة، تحركها أنانية ضد اجتماعية، تشرعن لسلوكيات النهب والافتراس والتبذير والفساد، وتُعلي من شأن قيم وممارسات الانتهازية والوصولية والمطلبية الحقوقاوية. لقد تعرض العمل بفعل الخنق الذي مارسته عليه المنظومة الشعبوية الريعية، لنزيف أفرغه من مضامينه الأخلاقية الجمالية الابداعية والإنسانية ومن جدواه وغاياته الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، لتُحقن مكانها مضامين وغايات تتماشى وروح ومتطلبات النظام الريعي-الشعبوي؛ لقد أفضى هذا إلى انتصار للريع وللاعمل

على العمل، وعزّز وجود الدولة الريعية التي ليست بحاجة –في الواقع- إلى عمال مُنتجين مستقلين عنها في إعادة الإنتاج المادي للمجتمع بل إلى زبائن تقيم معهم علاقات تخادمية (التنازل عن الحقوق المدنية والسياسية في مقابل الاستفادة من بعض الامتيازات المادية والرمزية)، بحكم توجسها خيفة من العمل المنتج الذي لا تجد مصلحتها فيه لما يفتحه من آفاق تغيير اجتماعي وسياسي حتمي.

لقد صار واضحا من خلال الأدبيات التي تناولت الواقع السياسي والاجتماعي للاقتصاديات الريعية، آليات ومظاهر تحوّل الريع من معطى اقتصادي بحت إلى مفردة سوسيولوجية محدّدة لمُجمل حقول الواقع الاجتماعي، بدءً بالقيم مرورا بالسلوكيات وصولا إلى العلاقة بين المجتمع والدولة. في حالة الجزائر، تمكّن الريع من التسرّب إلى داخل الرابط الاجتماعي منتجاً أخلاقيات اجتماعية اقتصادية وكذا سياسية ريعية الطابع، أدت إلى الحطّ من قيمة العمل ومكانته في المجتمع، وسلبته جدواه الاقتصادية، ليصبح مجرد مرادف لمنصب شغل أو وظيفة في القطاع العام يُستفاد منها بمجموعة من الامتيازات المادية والرمزية التي تمثّل في واقع الأمر حصة الشخص "العامل" من الريع، في تجسيد واضح للفصل الكامل ما بين الجهد المبذول والراتب المقبوض؛ فوحده الحضور إلى مكان العمل كافٍ وكفيلٌ بتلقّي الأجر آخر الشهر. إن مثل هذا الراتب هو في واقع الأمر راتب سياسيّ، بمعنى أن المقابل المادي الذي يتلقاه "العامل" من الدولة (الجهة الموظفة) هو ثمن سكوته وغضّه الطرف عن حقوقه السياسية والمدنية وعن حقّه في المشاركة في اتخاذ القرار واختيار مُمثليه ومحاسبتهم. كل هذا، في إطار عقد اجتماعي ضمني يكرّس لعلاقة مجتمع-دولة، زبونية (Clientéliste) الشكل وتسلطيّة المضمون. هو ليس بالراتب الاقتصادي القائم على اتفاق مصلحي حرّ بين قوة العمل ورأس المال موضوعه إنتاج الثروة ضمن سقف مردودية محدّد والتفاوض على حصة من القيمة المضافة.

UNIVERSITE SETIF2

خاتمة

خاتمة:

لقد مكنت دراسة موضوع تمثلات العمل لدى الشباب في المجتمع الجزائري من النفاذ إلى اشكاليات عدة، شكّل مفهوم العمل الرابط بينها لما يتمتع به من خصوبة مفاهيمية ومعرفية عالية أتاحت تجسيرا صلبا ما بين الفضاء الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي. وعليه جاءت فصول الدراسة متضمنة لعناصر تحليلية هدفت أولا إلى إبراز الثراء المعرفي لمفهوم العمل وارتباطه بسياقات تاريخية متتالية، كان لكل واحدة منها دور بارز في إضافة طبقة جديدة من الدلالات والمضامين على المفهوم ليصل إلى ما هو عليه اليوم من مركزية في سياق التنظيم الاجتماعي الحديث.

انتُقِل بعدها إلى عرض ومناقشة وافيين لعديد النماذج السوسيولوجية والفلسفية التي جسدت فعليا عبر اهتمامها البالغ بموضوع العمل، قوة الثورة التي أحدثها انبثاق الاقتصادي مطلع القرن السابع عشر كشكل جديد ومميز من الواقع الاجتماعي، له قدرة كبيرة على هيكلة كل تفاصيل الحياة الاجتماعية خاصة في بعدها السياسي. فاحتلال العمل الصدارة ضمن طروحات هيجل، ماركس، فيبر ودوركايم لم يكن من قبيل الصدفة، بل انعكاسا للدور التاريخي الذي صار لعالم العمل ولطبقة العمال في سياق التحولات الكبرى التي عاشتها مجتمعات أوربا الغربية في القرنين الاخيرين، التاسع عشر والعشرين.

واستلهاما من هذا التراث السوسيولوجي والفلسفي الكبير، الذي على الرغم من انكبابه على البحث في اشكاليات العمل والعمال الخاصة بمجتمعات الرأسمالية الصناعية الأولى، إلا أن حرصه على التأصيل الانثروبولوجي لمقولاته، مكننا من إسقاط عدته المفاهيمية وأدواته المنهجية على الحالة الاجتماعية الجزائرية، فعملنا على التأريخ الاجتماعي والسياسي لواقع العمل والعمال في الجزائر المعاصرة، انطلاقا من مكانة ودلالات العمل والاقتصادي ضمن التشكيلة الاجتماعية التقليدية ما قبل الاستعمار، وصولا إلى عتبة الألفين.

على عتبة الدراسة الميدانية وتمهيدا لها، ضاق مجال البحث كي يتناول حصرا تاريخ وواقع الشباب والعمل في المجتمع الجزائري، عبر استعراض عناصر السياق التاريخي الأول الذي شهد بروز الشباب كفاعل اجتماعي وسياسي مستجد زمن الاستعمار (ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي)، ثم السياق التاريخي الثاني –بعد الاستقلال تحديدا في ثمانينيات القرن العشرين- أين انبثق الشباب كمحرك للفعل الاحتجاجي والمطلبي في مرحلة بدأت فيها مظاهر الإعياء في البروز على المشروع الوطني.

ختاما، توّلت الدراسة الميدانية مساءلة مجتمع الدراسة مجندة لهذا الغرض أداتي الملاحظة بالمشاركة والمقابلة نصف الموجهة، قصد الوقوف على طبيعة ونوع التمثلات التي يحملها الشباب الجزائري نحو العمل، ولقد تم التوصل في هذا الصدد إلى غلبة البعد المادي الأداتي على معنى العمل الذي لدى الشباب، في حين تلمسنا حضورا محدودا للبعد ما بعد المادي التعبيري بحيث اقتصر على العمالة الشابة المشتغلة في الوظائف والمهن التي تتطلب مستويات تأهيل وتكوين عالية. وقفنا كذلك على الأثر القوي والمهيكل للبنية/المنظومة الريعية والشعبوية على العمل وعالم العمل في الجزائر، وهو الأمر الذي ثبت حضوره حين حلّلنا الخطاب الاجتماعي حول العمل، وبعد عرضنا وتحليلنا لوضعيات الملاحظة ولمضامين المقابلات التي أجرتها الدراسة.

إنّ النتائج التي وصلت إليها الدراسة الحالية، وبغضّ النظر عن قيمتها لذاتها فإنها تفتح الباب واسعا على أفق بحثي لا محدود، ينتظر في الواقع من يتصدى له من المشتغلين والمهتمين بحقل سوسيولوجيا العمل وعلم اجتماع الممارسات الاقتصادية للدولة والمجتمع الجزائريين. التحدي التنموي الذي فشلت الجزائر دولة ومجتمعا في رفعه إلى الآن يزيد من حاجتنا لفهم جذوره التاريخية وتحديد ما لمختلف المستويات والفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين من دور في إنتاج وإعادة إنتاج هذا الفشل. لا يتعلق الأمر بجهد دعائي ايديولوجي يحمّل المسؤولية لطرف على حساب آخر، بل بعمل بحثي امبريقي حثيث ودائم يستند لبراديغم تفسيري صلب ساهم في وضع أسسه أعلام "المدرسة

السوسيولوجية الجزائرية"، أمثال: بيير بورديو، جيلالي اليابس، على الكنز، محمد بوخبزة، لهواري عدي، جمال كريد، كلودين شولي، سعيد شيخي... وآخرين.

قائمة المصادر والمراجع

التنزيل الحكيم:

1. القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 105.

قائمة المراجع بالغة العربية:

2. أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، مكتبة بيروت، بيروت، 1986.
3. آدم سميث، **ثروة الأمم**، معهد الدراسات الاستراتيجية، القاهرة. (ترجمة: حسني زينه).
4. جون إهرنبرغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، المنظمة العربة للترجمة، بيروت، 2008. (ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم).
5. حنة أرانت، **الوضع البشري**، دار الجداول، بيروت، 2015. (ترجمة: هادية العرفي).
6. عبد الناصر جابي، **الجزائر تتحرك: دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية في الجزائر**، دار الحكمة، الجزائر، 1995.
7. عبد الناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري؟**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012.
8. فيليب لابورت تولرا، جان بيير فارنييه، **إثنولوجيا أنثروبولوجيا**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

9. Adam Smith, ***Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations*** (1776), 2 tomes, Ed Flammarion, Paris, 1991. (Trad. G. Garmier).
10. Antoine Léon, ***Colonisation, Enseignement et Education : Etude historique et comparative***, Ed Harmattan, Paris, 1991.
11. Aristote, ***La politique***, Livre 8, Chap 3, 1982.
12. Alain Cotta, ***l'Homme au travail***, Ed Fayard, Paris, 1987.
13. Albert Hirschman, ***Les passions et les intérêts***, Ed Puf, Paris, 1980.
14. Alain Supiot, ***Critique du droit du travail***, Ed Puf, Paris, 2007.
15. Aissa Ouitis, ***Possession, magie et prophétie en Algérie***, Ed Arcantère, Paris, 1984.
16. Benjamin Stora, ***Histoire de l'Algérie coloniale : 1830-1954***, Ed La Découverte, Paris, 1991.
17. Benjamin Stora, ***Du nationalisme Algérien***, Ed Harmattan, Paris, 1989.
18. Charles-Robert Ageron, ***Histoire de l'Algérie contemporaine : de l'insurrection de 1871 au déclanchement de la guerre de libération***, Ed Puf, Paris, 1979.
19. Camille Lacoste Dujardin, ***Des mères contre les femmes***, Ed Cérès, Tunis, 1992.
20. Claude-Henri de Saint-Simon, ***La physiologie sociale : Œuvres choisies,*** Ed Sociales, Paris, 1951.
21. Daniel Mercure (dir.), **Culture et Gestion en Algérie**, Ed ANEP, Alger, 2006.
22. Dominique Meda, ***Le travail : la révolution nécessaire***, Editions de l'Aube, Paris, 2011.
23. Dominique Meda, ***Le travail une valeur en voie de disparition ?***, Ed Flammarion, Paris, 2010.

24. Dominique Meda, ***Le travail***, Ed Puf, Coll Que sais-je?, Paris, 2004.
25. Emile Durkheim, ***Les formes élémentaires de la vie religieuse***, Ed Livre de poche, Paris, 1991.
26. Edgar Morin, ***l'Esprit du temps***, Ed Grasset, Paris, 1983.
27. Francis Bacon, ***Du progrès et de la promotion des savoirs***, Ed Gallimard, Paris, 1991.
28. Friedrich Hegel, ***Principes de la philosophie du droit***, Ed Vrin, Paris, 1982.
29. Friedrich Héritier, ***Masculin/féminin, la pensée de la différence***, Ed Odile Jacob, Paris, 1996.
30. Frantz Fanon, ***Sociologie d'une révolution***, Ed Maspero, Paris, 1982.
31. Georges Balandier, ***Anthropo-logiques***, Ed Puf, Paris, 1974.
32. Georges Balandier, ***Le détour, pouvoir et modernité***, Ed Fayard, Paris, 1985.
33. Georges Friedemann, P. Naville, ***Traité de sociologie du travail***, Ed Armand Colin, Paris, 1961 (tome 1), 1962 (tome 2).
34. Hannah Arendt, ***La condition de l'homme moderne***, Ed Pocket, Paris, 1994. (Trad. Georges Fradier).
35. Jean-Claude Abric, ***Pratiques sociales et représentations***, Ed Puf, Paris, 1994.
36. Jean Locke, ***Traité du gouvernement civil***, Ed Flammarion, Paris, 1992.
37. Jeremy Rifkin, ***la Fin du travail***, Ed La Découverte, Paris, 1996.
38. Jürgen Habermas, ***La crise de l'Etat-providence***, In : ***Ecrits politiques***, Ed Cerf, Paris, 1990.
39. Kamel Rarrbo, ***l'Algérie et sa jeunesse: marginalisations sociales et désarroi culturel***, Ed Harmattan, Paris, 1995.
40. Karl Marx, ***Le capital***, 2 tomes, Ed PUF, Paris, 1993. (Trad. E. Balibar).
41. Lahouari Addi, ***Les mutations de la société algérienne***, Ed La Découverte, Paris,
42. Lahouari Addi, ***De l'Algérie pré-coloniale a l'Algérie coloniale : Economie et Société***, Ed Enal, Alger, 1985.
43. Lahouari Addi, ***l'Impasse du populisme***, Ed Enal, Alger, 1990.
44. Lahouari Addi, ***La question salariale en Algérie: Une bombe à retardement***. In: L. Addi, ***Algérie: Chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation***, Barzakh, Alger, 2012.
45. Lahouari Addi, ***Sociologie de la protestation salariale***. In: L. Addi, Algérie: Chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation, Barzakh, Alger, 2012.
46. Lahouari Addi, ***Sociologie et Anthropologie de Pierre Bourdieu: Le paradigme anthropologique Kabyle et ses conséquences théoriques***, Ed La Découverte, Paris, 2002.
47. Lahouari Addi, ***Les contradictions politiques des réformes économiques en Algérie***. In: L. Addi, Algérie: Chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation, Barzakh, Alger, 2012.
48. Lucette Valensi, ***Le Maghreb avant la prise d'Alger: Questions d'histoire***, Ed Flammarion, Paris, 1969.
49. Malek Chebel, ***l'Esprit du sérail***, Ed Lien Commun, Paris, 1988.
50. Mostapha Boutefnouchet, ***La famille algérienne : Evolution et caractéristiques récentes***, Ed SNED, Alger, 1982.
51. Max Weber, ***L'éthique protestant et l'esprit du capitalisme***, Ed Agora, Paris, 1990. (Trad. De Jaques Chavy).
52. Michel Field, Jean-Marie Brohm, ***Jeunesse et révolution***, Ed Maspero, Paris, 1975.
53. Matthew B. Crawford, ***Eloge du carburateur***, Ed La Découverte, Paris, 2010.
54. Mohamed Madoui, ***Entreprises et entrepreneurs en Algérie: Essai de sociologie économique***, Ed Karthala, Paris, 2012.
55. Marie Jahoda, P. Lazarsfeld, ***Les chômeurs de Marienthal***, Ed de Minuit, Paris, 1981.
56. Neffissa Zerdoumi, ***Enfants d'hier : l'Education de l'enfant en milieu traditionnel Algérien***, Ed Maspero, Paris, 1982.
57. Olivier Galland, ***Les jeunes***, Ed La Découverte, Paris, 2002.
58. Olivier Galland, ***Sociologie de la Jeunesse***, Ed Armand Colin, Paris, 2010.
59. Pierre Mannoni, ***Les représentations sociales***, Ed Puf, Coll Que-sais-je, 6e édition, Paris, .

60. Pierre Bourdieu, ***La distinction***, Ed de Minuit, paris, 1979.
61. Pierre Bourdieu (dir.), ***Travail et travailleurs en Algérie***, Ed Mouton Paris, 1963.
62. Pierre Bourdieu, A. Sayad, ***Le déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie***, Ed Minuit, Paris, 1964.
63. Pierre Bourdieu, ***Questions de sociologie***, Ed Cérès, Tunis, 1993.
64. Pierre Bourdieu, ***La société traditionnelle: Attitude à l'égard du temps et conduite économique***. In ***Esquisses Algériennes***, Ed Seuil, Paris, 1963.
65. Pierre-Joseph Proudhon, ***Œuvres complètes***, Vol 5, Paris, 1959.
66. Rachid Bendib, ***L'Etat rentier en crise : Eléments pour une économie politique de la transition en Algérie***, Ed Opu, Alger, 2006.
67. Robert Castel, ***La montée de l'incertitude***, Ed Seuil, Paris, 2009,.
68. Simone Weil, ***Réflexions sur les causes de la liberté et de l'oppression sociale***, Ed Gallimard, Paris, 2010.
69. Simone Weil, ***L'Enracinement***, Ed Gallimard, Paris, 2010.
70. Simone Weil, ***La condition ouvrière***, Ed Gallimard, Paris, 1998.
71. Simone Weil, ***Attente de Dieu***, Ed du Seuil, Coll « Livre de vie », Paris, 1977.
72. Simone Weil, ***Intuitions préchrétiennes***, Ed Fayard, Paris, 1985.
73. Simone Weil, ***Cahiers: Sept 1941 – Fevr 1942***, Ed Gallimard, Paris, 1997.
74. Simone Moscovici, La psychanalyse, son image et son public, Ed Puf, Paris, 1961.
75. Thomas Malthus, Principes d'économie politique considérés sous le rapport de leur application pratique, Ed Calmann Levy, Paris, 1969.
76. Vincent De Gaulejac, ***La société malade de la gestion : Idéologie gestionnaire, pouvoir managérial et harcèlement social***, Ed Seuil, 2009.
77. Wadi Bouzar, ***La mouvance et la pause, Regards sur la société Algérienne***, 2 tomes, Ed Sned, Alger, 1983.

الأطروحات والرسائل:

78. نوي الجمعي، **المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة منتوري - قسنطينة، 2010.

المقالات والمساهمات في الكتب الجماعية:

79. Alain Le Guyader, Claude-Henri de Saint-Simon: naissance de l'intellectuel organique de la société industrielle. In: Daniel Mercure (Dir.), Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale, Ed Pul, Québec, 2003.
80. Ali El-Kenz, La société algérienne aujourd'hui: Esquisse d'une phénoménologie de la conscience nationale. In: Ali El-Kenz (dir.), L'Algérie et la modernité, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989.
81. Abdelkader Djeghloul, «La formation des intellectuels moderne 1880-1930». In: O. Carlier & F. Colonna (dir.), Lettrés Intellectuels et militants en Algérie 1880-1950, Ed OPU/URASC, Alger/Oran, 1988.
82. Dominique Meda, La place du travail dans les identités, Economie et statistique, n 393-394, 2006.
83. Daniel Mercure, Adam Smith : les assises de la modernité. In: Daniel Mercure (Dir.), Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale, Ed Pul, Québec, 2003.
84. Denise Jodelet (dir.), « Folie et représentations », In : Les représentations sociales, Ed Puf, Paris, 1989.

85. Djillali Liabes, L'Entreprise entre Economie, Politique et Société. In: Ali El-Kenz (dir.), L'Algérie et la modernité, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989.
86. Hans-Peter Muller, Travail, profession et «vocation»: le concept de travail chez Max Weber. In: Daniel Mercure (Dir.), Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale, Ed Pul, Québec, 2003.
87. Hans-Christoph Schmidt am Basch, Extériorisation et économie : La théorie hégélienne du travail et de la société civile. In: Daniel Mercure (Dir.), Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale, Ed Pul, Québec, 2003.
88. Jan Spurk, La notion de travail chez Karl Marx. In: Daniel Mercure (Dir.), Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale, Ed Pul, Québec, 2003.
89. Jean-Marie Vincent, Jürgen Habermas et le travail. In: Daniel Mercure (Dir.), Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale, , Ed Pul, Québec, 2003.
90. La Jeunesse, In: Revue international des sciences sociales, Unesco, Genève, n 106, 1985.
91. Lahouari Addi, Néo-patrimonialisme et économie en Algérie. In M. Camau (dir.), Changements politiques au Maghreb, Ed CNRS, Paris, 1991.
92. Marie Jahoda, l'Homme a-t-il besoin de travail ? 1984. In. Revue : Economie et statistique, n 393-394, 2006.
93. Mohamed Saib Musette, La jeunesse et la violence urbaine en Algérie. In : D. Le Saout (dir.), Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb : Perspective comparée, Ed Karthala, Paris, 1999.
94. Michel Vovelle, Histoire et représentations. In : Sciences Humaines, n 27, Avril 1993.
95. Mohemed Madoui, Ethique islamique du travail : Attitudes temporelles et comportement économique. In : Nicolas Pastel (dir.), Ethiques et formes de mobilisation de l'acteur au travail, Ed Harmattan, Paris, 2005.
96. Omar Carlier, «Espace politique et socialité juvénile: La parole toiliste en ses quartiers, contribution à une étude du "nous"». In : O. Carlier & F. Colonna (dir.), Lettrés Intellectuels et militants en Algérie 1880-1950, Ed OPU/URASC, Alger/Oran, 1988.
97. Pierre Bourdieu, La fabrique de l'habitus économique. In: Revue Actes de la recherche en sciences sociales, n 150, 5/2003.
98. Pierre Bourdieu, Les sous-prolétaires Algériens. In Revue Agone, n26/27, 2002.
99. Pierre Bouvier, Pierre-joseph Proudhon: Contingences et spéculations. In: Daniel Mercure (dir.), Le travail dans l'histoire de la pensée occidentale, Ed Pul, Québec, 2003.
100. Robert Chevanier, Simone Weil: une philosophie du travail et du management? Revue d'éthique et de théologie morale, n° 244, 2007/2.
101. Serge Moscovici, Des représentations collectives aux représentations sociales: Eléments pour une histoire, In D. Jodelet (dir.), Les Représentations sociales, Ed Puf, Paris, 1989.
102. Said Chikhi, L'Ouvrier, la vie et le prince ou la modernité introuvable. In: Ali El-Kenz (dir.), L'Algérie et la modernité, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989.
103. Tayeb Chentouf, Cultures, techniques et sociétés en Algérie (19e-20e siècles): Analyse du changement historique, Revue Tiers-Monde, Tome 21, n° 83, 1980.
104. *Wayne E. Baker, Ronald Inglehart, Modernization, Cultural change, and the persistence of traditional values, In: American Sociological Review, Vol. 65, Ferbruary 2000.*

القواميس والمعاجم:

105. جيل فريول، **مصطلحات علم الاجتماع**، دار مكتبة الهلال للنشر، ط1، بيروت، 2011. (ترجمة: محمد الأسعد).

106. جيرار بن سوسان، جورج لابيكا، **معجم الماركسية النقدي**، دار الفرابي، بيروت، 2003.
(ترجمة: منجي مقدم وآخرون.
107. Gérard Duménil (dir.), ***Les 100 mots du Marxisme***, Ed Puf, Coll Que sais-je ?, Paris, 2012.

وثائق رسمية:

108. La charte nationale, Ed FLN, Alger, 1986.
109. La charte d'Alger, 1er congrès du FLN, 1963.

مقالات وتقارير صحفية:

110. El Watan, du 12/11/2013.
111. El Watan, du 19/06/2015.
112. Liberté, du 28/07/2007.
113. الشروق اليومي، 2013/11/06.

الوسائط الالكترونية:

114. http://kodu.ut.ee/~cect/teoreetiline%20seminar%2023.04.2013/Inglehart%20&%20Baker%202000.pdf
115. http://classiques.uqac.ca/contemporains/rheaume_jacques/fin_du_travail/fin_du_travail.html
116. Diderot, L'Encyclopédie ou Dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers. Web: http://xn--encyclopdie-ibb.eu/index.php/
117. Jean-Jacques Rousseau, Emile ou de l'éducation. Web: http://gallica.bnf.fr/
118. Emile Durkheim, Education et sociologie. Web: http://classiques.uqac.ca/classiques/Durkheim_emile/education_socio/education_socio.html
119. http://doc.sciencespo-lyon.fr/Ressources/Bases/Publi/publi.html?IDIEP=33
120. Lahouari Addi, Néo-patrimonialisme et économie en Algérie. In M. Camau (dir.), Changements politiques au Maghreb, Ed CNRS, Paris, 1991.Web: https://halshs.archives-ouvertes.fr.
121. http://doc.cee-recherche.fr/opac/index.php?lvl=notice_display&id=86377
122. R. Chevanier, Simone Weil: une philosophie du travail et du management? Revue d'éthique et de théologie morale, n° 244, 2007/2. Web : www.cairn.info/revue
123. http://www.elwatan.com//economie/apres-le-change-voila-les-banques-informelles-19-06-2015-297690_111.php
124. http://www.elwatan.com//economie/c-est-un-signe-de-defaillance-bancaire-19-06-2015-297691_111.php
125. Rapport ONS. Web: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Resultats_definitifs_phase_I_RE2011.pdf
126. http://www.liberte-algerie.com/actualite/pourquoi-lalgerie-attire-les-travailleurs-etrangers-42734
127. http://www.leconews.com/fr/emploi/140-000-travailleurs-etrangers-exercent-en-algerie-21-06-2014-170187_343.php
128. http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm
129. Office National des Statistiques (ONS): www.ons.dz

130. http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161127/95343.html
131. http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20161025/91927.html
132. http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2013/1/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

الملاحق

اون لاين الشروق

الإقتصاد

صورة: ح.م

الشرك معنا

لجنة أسواق الجملة للخضر والفواكه:

فلاحون يستنجدون بالنساء.. ومحاصيل في الحقول بسبب نقص اليد العاملة

2015/11/27 4586 27

- مطالب بالعودة إلى"المازوت الأحمر" المُدعم للقطاع الفلاحي

نادية سليماني

اعتبر رئيس لجنة أسواق الجملة للخضر والفواكه محمد مجبر، أن الاضطرابات الجوية قد تتسبّب في بقاء بعض أنواع الخضر والفواكه في الحقول، لعدم وجود يد عاملة تجمعها، خاصة مع تهاطل الأمطار وتكوّن الأوحال والبرك، وهو ما قد يتسبب في تأخر دخول بعض أنواع الخضر والفاكهة لأسواق الجملة.

أكد المتحدث في اتصال مع "الشروق" أن قطاع الفلاحة، يواجه مؤخرا أزمة حقيقية في اليد العاملة، حيث قال "الفلاحون يعانون الأمرّين بحثا عن عمال، والشباب يتهربون من القطاع الفلاحي، وجميعهم يفضل العمل المريح "، مع أن الفلاحة قطاع مربح - حسب قوله- "وسيكون الأمان مستقبلا في ظل أزمة انهيار أسعار النفط".

وتحسّر محدثنا، على الوضعية المزرية لقطاع الفلاحة، وحسب تعبيره"قديما كان العامل في الحقل يجمع ويقشر "القرنون" والثلج يتهاطل فوق ظهره ولم يشتكي".

وحول إمكانية جلب عمالة صينية أو حتى هندية وباكستانية، مثلما طالب به بعض رجال الأعمال وزارة العمل والتشغيل، أوضح مجبر أن الفلاحة ليست بحاجة لعمالة أجنبية "ما تحتاجه الحكومة الآن في ظلّ تحويل اهتمامها نحو الفلاحة، هو إدخال الآلة للحقول والمزارع، لزيادة الإنتاج وسرعة جمعه ونقله".

إبحث

العمال الأجانب "في نجدة" مشاريع الجزائريين!

16-11-2015 21:40

زهيرة مجراب / حكيمة حاج علي/ نادية سليماني/ وهيبة سليماني

ماذا لو قرر العمال الأجانب والمقدر عددهم بـ140 ألف عامل، من 125 جنسية مغادرة السوق الجزائري..؟ سؤال طرحناه على عدد من المختصين فكانت إجابتهم صادمة "شلل تام للمشاريع الكبرى في مقدمتها السكن والأشغال العمومية والمنشآت الفنية الكبرى، والمحروقات، والتي تمثل قاعدة الاقتصاد الجزائري"، هو واقع مر تسبب فيه هروب الجزائريين من الأشغال الشاقة إلى مهن تضمن الربح السريع والمريح، ما جعل سوق العمل في الجزائر يعيش مفارقات غريبة بين العرض والطلب، فرغم ارتفاع نسبة عدد العاطلين عن العمل، إلا أن قطاعات أخرى تعاني من نقص كبير في اليد العاملة المؤهلة، وتلجأ إلى العمالة الأجنبية لسد العجز المسجل لإنجاز مشاريعها.

..المليون سكن، الطريق السيار، المسجد الأعظم، السدود

الأجانب يحتكرون 90 بالمائة من المشاريع الكبرى في الجزائر

اضطرت الحكومة الجزائرية للاستعانة باليد العاملة الأجنبية في معظم المشاريع الكبرى التي رفعت الدولة التحدي بها في تطوير مختلف المرافق الضرورية والمنشآت في البلاد، وهذا في ظل امتناع الكثير من المؤسسات الجزائرية المقاولاتية عن المشاركة في إنجاز هذه المشاريع بسبب محدودية الإمكانيات المادية والبشرية، وكذا الامتيازات المادية ونوعية العمل التي تقدم للعمالة الأجنبية على حساب المحلية.

ويعتبر المسجد الأعظم من أكبر المشاريع التي ينتظر تسليمها العام المقبل والذي منح لوزارة السكن لإنجازه بعد فشل وزارة الشؤون الدينية في ذلك، الذي يتربع على مساحة إجمالية تفوق 20 هكتارا ويتميز بمئذنة يبلغ ارتفاعها 270م، كما يضم قاعة للصلاة ومكتبة وغيرها من مبان للإدارة والحماية المدنية والأمن وكذا فضاءات للإطعام والخدمات الإجتماعية، وتم الاعتماد في انجازه على شركة صينية معروفة في مجال البناء، حيث تتواجد عبر 162 دولة عبر العالم، والتي صادقت على تسليمه في مدة 42 شهرا، وقامت الشركة المعنية بتوظيف 7 آلاف عامل صيني مقابل 10 آلاف جزائري سيستفيدون من برامج تكوينية في المشروع الذي تحول إلى ورشة مفتوحة لتكوين الطلبة الجزائريين في البناء والأشغال العمومية.

أما مشروع القرن أو ما تحول فيما بعد إلى فضيحة القرن "الطريق السيار" الذي يمتد على مسافة 1720 كلم، 1300كلم منها بدون تقطع، وقد نجح المجمعان الصيني "سيتيك سيارسي" والياباني "كوجال" في افتكاك المناقصة بعد تنافس أمريكي، فرنسي، ألماني، إيطالي، وقد تم اعتماد اليد العاملة الصينية في هذا المشروع بما أن الشركة الصينية هي من استطاعت الفوز به، كما تم الاعتماد على اليد العاملة الجزائرية بغية امتصاص البطالة وتلبية طلبات الشباب الحامل للشهادات وذوي الخبرة في مجال بناء الطرقات والهندسة المعمارية.

وظل مشروع عدل "2" الذي رفعت به الدولة الجزائرية التحدي لحل أزمة السكن أو على الأقل التقليل من حدتها حديث العام والخاص، حيث وفرت له الدولة الجزائرية كل الإمكانات بما فيها استقدام اليد العاملة الأجنبية لإنجاز 650 ألف وحدة سكنية قبل حلول 2018 بعد أن تم إطلاقه في 2013، ووجدت وزارة السكن نفسها مجبرة على الاعتماد على العمالة الأجنبية بالأغلبية الساحقة بعد امتناع 90 بالمائة من المؤسسات الوطنية عن المشاركة في انجازها بسبب محدودية الإمكانيات المادية والتقنية.

شلل في المشاريع المقاولاتية ببشار بسبب عزوف الشباب عن العمل

الشروق نيوز

14 أوت 2015

UNIVERSITE SETIF2

الشروق اون لاين

الإقتصاد

صورة: الأرشيف

الشرك معنا

اعترف بالفوضى في الأسواق.. نوري:

الفلاحة تواجه أزمة يد عاملة في الجزائر

2015/04/07 4510 27

عبد الوهاب حيدبي

كشف وزير الفلاحة والتنمية الريفية، عبد الوهاب نوري، خلال لقائه أمس برجال الإعلام على هامش زيارته إلى ولاية بشار، عن وجود مشكل كبير يعيق تطور الفلاحة بلادنا والمتمثل في عزوف الشباب عن خدمة الأرض وهو ما سبب أزمة في اليد العاملة للحقل الفلاحي.

وزير الفلاحة أكد أن كل الولايات التي زارها إلا وطرح فيها هذا المشكل. كما اعترف بوجود فوضى داخل الأسواق التجارية، مؤكدا أنه يسعى رفقة زميله وزير التجارة إلى التنسيق من أجل تنظيم الأسواق التجارية وضمان وصول المنتوج دون الوسائط من المنتج إلى المستهلك مباشرة، كما أوضح الوزير أنه لا يمكن تطوير القطاع الفلاحي دون تطوير الصناعة التحويلية للمنتوج الفلاحي، مضيفا أنه إذا كانت الدولة سترج رهان رفع الإنتاج الفلاحي فإنه بالمقابل يتوجب علينا التفكير في وضع قاعدة صناعية لتطوير الصناعة التحويلية والغذائية على كامل مستوى التراب الوطني.

وبلغة الأرقام، أكد عبد الوهاب نوري أن الوزارة تحصي 39 مستودعا من الحجم الكبير لتخزين الحبوب وأكثرها في المناطق الزراعية المنتجة للحبوب زيادة على أكثر من 52 مركزا للتبريد على المستوى الوطني وهو ما سيرفع من إمكانية التخزين بالتبريد من 350 ألف متر مكعب إلى أكثر من مليون ومائة ألف متر مكعب في غضون السنة المقبلة وكذا الرفع من قدرة تخزين الحبوب بزيادة 8 ملايين و400 ألف قنطار، وهو ما سيعزز نجاح الصناعة التحويلية ويعطي قيمة إضافية للمنتوج الفلاحي ببلادنا.

الاستنجاد بالأفارقة "الحراقة" لجني محاصيل التمور بورقلة

03-11-2015 18:38
يوسف بن حيزية

تعدّ ولاية ورقلة قطبا فلاحيا بامتياز منذ السنوات الأولى للاستقلال وقبلها ، لتتحول إلى منطقة استهلاك لا غير، وهذا نتيجة انخفاض نسبة الإنتاج فيها وتراجع المحاصيل الزراعية بها، على الرغم أنها من أحسن المناطق الزراعية بالوطن من ناحية التربة ووفرة المياه الجوفية، الأمر الذي جعل المختصين في القطاع يدقون ناقوس الخطر.

تقرّبت "الشروق" من بعض أصحاب بساتين النخيل لمعرفة الأسباب الحقيقية لهاته الظاهرة التي أبقت على محاصيلهم للتمور، كما هي معلقة بأشجار النخيل في موسمها للجني، وهذا بمعظم البساتين المتواجدة بالمنطقة، والسبب يعود حسبهم إلى عزوف ونفور كلي للشباب العمل في مجال الفلاحة، مستشهدين حتى بأبنائهم الرافضين العمل ببساتينهم، ذات الوضع أرغم هؤلاء المتضررين من هاته الظاهرة الاستنجاد بالأفارقة الحرّاقة المتواجدين بالمنطقة لجني محاصيل التمور في وقتها، رغم عدم درايتهم بطبيعة العمل الصعب والشاق الخاص بعملية الجني لمحاصيل التمور بمختلف أنواعها، وما قد تسببه من مخاطر على حياتهم خلال تسلّقهم لأشجار النخيل، إلا أنهم يقومون بواجبهم ويحفظون ماء الوجه حسب تصريح أحد أصحاب حقول النخيل بالجهة لـ"الشروق".

أصبحت ظاهرة عزوف الشباب عن العمل في مجال الفلاحة تشكل هاجسا كبيرا بالنسبة لشباب عاصمة الواحات ورقلة، حيث أضحى توجّههم في الفترة الأخيرة منصبا نحو مناصب الشغل في الشركات البترولية،

والمشاريع الاستثمارية أو انتظار العروض على مستوى وكالات التشغيل هو الطموح الأكبر لشباب المنطقة، متناسين أن الثروة الكبيرة التي يمكن اكتسابها من مجال الفلاحة، خصوصا بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة وكذا الاستصلاح الفلاحي، وهذا في ظل التسهيلات الكبيرة المتوفرة لهم، وهو ما جعل السوق المحلية استهلاكية بامتياز، مع الغياب الشبه كلي للإنتاج المحلي الذي كان في سنوات سابقة هو المسيطر على السوق .

وحسب ما صرّح به بعض الشباب لـ"الشروق" أن أهم العراقيل التي تواجههم هي الشهادات التي يقدمونها من أجل الحصول على الدعم في المشاريع الفلاحية، خصوصا بالنسبة لمشاريع أونساج، أين يكونون مطالبين بشهادات تثبت دراستهم لأكثر من 03 أشهر أو حتى سنة كاملة، وهم من أرادوا التوجه للفلاحة حبا فيها وفي الاستثمار وليس بسبب دراستهم لها.

وبما أن أغلب المعاهد المتوفرة توفر دراسة لشهر أو شهرين وبشهادات مشاركة غير معترف بها، أو الدراسة لمدة سنة ونصف في معاهد الدولة أو حتى لسنتين ونصف، وهو الأمر الذي جعلهم يتراجعون عن الدخول لها بسبب طول المدة وكذا التكاليف التي تواجههم إذا كانوا من المحظوظين بالدراسة في معاهد خارج المدينة لمدة 03 أو 04 أشهر بشهادات معترف بها، حيث أن تكاليفها تفوق 100 ألف دينار جزائري للدراسة فقط، الأمر صعب بالنسبة لهم، خاصة الراغبون منهم الدخول في هذا الميدان بدون رأس مال، وعليه أمام هذا وذاك تبقى الفلاحة بالمنطقة مهددة بالزوال إثر عزوف الشباب الاهتمام بعمل الأجداد في خدمة الأرض.

- الوطني
- الإقتصاد
- الدولي
- الرياضة
- الرأي
- أقسام خاصة

اون لاين الشروق

محليات

وكالة تشغيل الشباب صورة: الارشيف

تندوف: عزوف عن وكالة تشغيل الشباب

2013/10/01 2787 1

وسام. أ

رغم الاجراءات الأخيرة التي اتخذتها الدولة والقاضية بإلغاء الفوائد البنكية من صناديق الدعم، إلا أن إقبال الشباب البطال على وكالة دعم وتشغيل الشباب بولاية تندوف يبقى ضعيفا، لاسيما في بعض المشاريع الكبرى، هذا ما ترجمه أعداد الملفات المطروحة لطلب مشروع سيارة ورشة حيث سجلت وكالة دعم وتشغيل الشباب حسب الإحصائيات الأخيرة، في هذا المجال 24 ملفا فقط قبل منها 19 ملفا من قبل اللجنة المشرفة 8 مشاريع مونت من طرف الوكالة و13 مشروعا مودعا لدى البنوك في انتظار إصدار موافقتها الأخيرة، بينما تحصي الوكالة 10 موافقات بنكية أخرى.

الإحصائيات هذه أفرزتها العديد من الأيام الإعلامية التي نظمت على مستوى مركزي التكوين بهدف تحفيز الشباب على أهمية مشروع السيارة ورشة باعتبارها مشروعا يقلل من معاناة البحث عن عقار ويخفف من تكاليف الإيجار، فمنذ ثلاث سنوات من فتح أبواب تموين هذه المشاريع سجلت تندوف نشاط ثلاث سيارات ميدانيا فقط تعود لمشروع كهرباء العمارات، التدفئة والتبريد وورشة متنقلة لميكانيك السيارات عزوف يرجعه الشباب إلى التخوف من عدم نجاح المشاريع وبالتالي التخوف من تكاليف التسديد.

الشرك معنا

الملفات (/press/category/19/الملفات/?;)

"أونساج" وراء عزوف البطالين عن خدمة الأرض

أزمة يد عاملة في الجزائر

elkhabar / 2 يناير 2014 (منذ 3 أعوام)

1376
قراءة

أعجبني مشاركة حاز هذا على إعجاب شخص واحد. كن الأول من بين أصدقائك.

+ع -ع

يواجه قطاعا الفلاحة والبناء، على وجه الخصوص، أزمة حادة في اليد العاملة المؤهلة، حيث لم يعد بإمكان أصحاب الأراضي وورشات البناء إيجاد عمال مؤهلين، بعد أن أصبح هؤلاء يفضّلون تجريب حظهم في مشاريع "أونساج".. وأمام هذا الوضع المزري بدأت اليد العاملة الأجنبية، خاصة الصينية والإفريقية، تمتص كل ما يعرض من فرص عمل، وما أكثرها، خاصة وأنها تملك قابلية للعمل مهما كانت الظروف المناخية والمهنية.

3 ملايين عامل في البناء والأشغال العمومية والفلاحة
الجزائر تعاني من نقص في اليد العاملة المؤهلة

رغم أن تعداد اليد العاملة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والفلاحة من الناحية الكمية معتبرا، حيث يقدر بحوالي ثلاثة ملايين عامل، منهم 1,9 مليون في قطاع البناء والأشغال العمومية و1,2 مليون في قطاع الفلاحة، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني كثيرا النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي تعرفها القطاعات الإستراتيجية.

وتكشف آخر التقديرات الإحصائية أن الجزائر تحصي أكثر من 34 ألف مؤسسة متخصصة في مجال البناء، أقل من 10 آلاف مؤسسة تمتلك قدرات مادية وبشرية معتبرة، ناهيك عن التحكم في التقنيات الجديدة في البناء، يضاف إليها 1200 مركز للتكوين، إلا أن الشركات الأجنبية وحتى الوطنية تعاني في الكثير من الأحيان من نقص الكثير من التخصصات لاسيما في قطاع البناء، فضلا عن ذلك يسجل وجود 5434 مهندس معتمد، و12 ألف مهندس معماري، منهم 7200 معتمد عبر كافة القطر الوطني، ومع ذلك هناك اختلالات على مستوى التوزيع الجغرافي، كما هناك نقص في مناطق عديدة.

على صعيد متصل، تفيد الإحصائيات المتوفرة أن تعداد العمال في المناطق الحضرية في قطاع البناء والأشغال العمومية يقدر بـ1,132 مليون شخص أو ما يمثل 17,8 في المائة من تعداد اليد العاملة النشطة في الجزائر، من بينهم 1,112 مليون رجال و20 ألف من النساء، أما القطاع الفلاحي فيوظف 287 ألف شخص منهم 268 ألف من الرجال و19 ألف من النساء ويمثلون 4,5 في المائة من اليد العاملة الإجمالية.

أما في المناطق الريفية، فإن تعداد العاملين في القطاع الفلاحي يقدرون بـ849 ألف أو ما يمثل 25,1 في المائة من تعداد اليد العاملة النشطة، منهم 773 ألف من الرجال و76 ألف من النساء، بينما يتم إحصاء 754 ألف شخص عامل في قطاع البناء والأشغال العمومية، أو ما نسبته 22,3 في المائة من اليد العاملة النشطة منهم 748 ألف من الرجال و5 آلاف من النساء.

وعموما فإن قطاع البناء والأشغال العمومية يوظف حوالي 1,9 مليون شخص، منهم حوالي 30 ألف من النساء، بينما يوظف القطاع الفلاحي 1,2 مليون شخص منهم قرابة 100 ألف من النساء، ومع ذلك تبقى الجزائر تعاني من نقص كبير في العديد من التخصصات، خاصة وأن ظاهرة هجرة الأراضي الفلاحية من قِبل الشباب ساهم في ظاهرة الشيخوخة في العديد من المناطق، بينما يسجل عزوف عن العديد من المهن في قطاع البناء، ما نتج عنها لجوء كبير لليد العاملة الأجنبية، لاسيما في البناء حيث يتم إحصاء أكثر من 40 ألف عامل أجنبي في الجزائر، خاصة في البناء والأشغال العمومية، نسبة 50 في المائة منهم من الصينيين، إضافة إلى الأفارقة ومن الدول الآسيوية في محاولة لدرء النقص المسجل في السوق.

الجزائر: حفيظ صواليلي

الأفارقة والصينيون في ورشات البناء والقصّر والنساء في المزارع
مشاريع "أونساج" و"لاكناك" تستهوي اليد العاملة المحلية

متعلقات

- "نرفض استغلال وفاة المرحوم لأغراض أخرى" (/press/article/80186/quotنرفض-استغلال-وفاة-المرحوم-لأغراض-أخرىquot/)
- الحكومة تستعد لفتح مجال الاستثمار في الغاز الصخري (/press/article/80114/الحكومة-تستعد-لفتح-مجال-الاستثمار-في-الغاز-الصخري/)
- "المؤتمر القادم إما يخرج الأفالان من الأزمة وإما يدفع به إلى الهاوية" (/press/article/80095/المؤتمر-القادم-إما-يخرج-الأفالان-من-الأزمة-وإما-يدفع-به-إلى-الهاوية/)
- المهاجرون النيجريون: نعيش بلا هوية في الجزائر أفضل من العودة إلى ديارنا (/press/article/80093/المهاجرون-النيجريون-نعيش-بلا-هوية-في-الجزائر-أفضل-من-العودة-إلى-ديارنا/)

Partager 0 J'aime 0 Tweet G+1 0 Partager

Les Algériens boudent-ils le travail dans le BTP ?

Tsa; le Mardi 21 Fevrier 2017

0 (/articles/tsa-les-algeriens-boudent-ils-le-travail-dans-le-btp/like) 0 (/articles/tsa-les-algeriens-boudent-ils-le-travail-dans-le-btp/unlike)

(/media/W1siZiIsImFydGljbGVfaW1hZ2VzL3NpdGVfMy8yMDE3LzAyLzIxL2ltYWdlLzMzZWppbXhqOXNmaWxlLmpwZyJdXQ/file.jpg?sha=7e4f2ebb4d0ee376)

Les Algériens rechignent-ils à travailler dans le BTP ? Selon le directeur général de l'Agence nationale de l'emploi (Anem), Mohamed Tahar Chaâlal, 32 000 demandeurs d'emploi ont décliné les offres de recrutement proposées par son agence notamment dans le bâtiment. Selon M. Chaâlal, qui s'exprimait hier sur les ondes de la chaîne I de la Radio nationale, ces refus s'expliquent par plusieurs facteurs dont « la pénibilité de la tâche à effectuer et le salaire » proposé par les entreprises.

« La seule variable d'ajustement que maîtrisent certains entrepreneurs, notamment du secteur de la construction, est le salaire. Ils ne maîtrisent ni les prix des matériaux de construction, ni les prix des bureaux d'études. C'est pour cela que les salaires sont parfois inférieures à la nature du travail (…) », regrette-t-il. « Naturellement, si le citoyen est amené à faire un choix entre une offre de recrutement en tant que maçon et une autre en tant que gardien pour le même salaire, il optera pour le deuxième choix », justifie-t-il.

Un problème de « spécialisation »

Pour Brahim Hasnaoui, patron du groupe privé de BTP éponyme, la pénurie de la main d'œuvre sur les chantiers algériens est récurrente. Il s'agit avant tout d'un problème de « spécialisation » de la main d'œuvre algérienne « aux nouvelles techniques » de construction utilisées dans le secteur, d'après ses affirmations.

« Le problème n°1 qui se pose, c'est que la main d'œuvre algérienne n'a pas été formée pour travailler avec les nouvelles techniques de construction», pointe M. Hasnaoui.

Face à cette « pénurie » de main d'œuvre, les entreprises algériennes comptent sur le noyau dur des travailleurs fidélisés. « Heureusement qu'on a une main d'œuvre qui est chez nous depuis 35 ans. C'est grâce à cela qu'on arrive à joindre les deux bouts », admet le même patron. Un avis partagé par un autre patron d'une entreprise de BTP de l'Est du pays. « On est obligés d'utiliser les effectifs dont on dispose sur plusieurs chantiers pour faire face à ce manque de main d'œuvre », déclare-t-il.

Mais, la fidélisation des employés ne suffit pas toujours et les jeunes boudent le travail sur les chantiers. Les entreprises sont du coup obligées « souvent » de recourir à la main d'œuvre étrangère pour combler le déficit. « Nous sommes obligés de recruter des ouvriers étrangers », reconnait ce patron.

L'instabilité du secteur

De son côté, le président de l'Association générale des entrepreneurs algériens (AGEA), Mouloud Kheloufi, réfute l'idée selon laquelle les Algériens boudent le travail dans le BTP. Pour lui, le manque de main d'œuvre dans le BTP est dû en premier lieu à « l'instabilité du secteur » en raison de la baisse « de la commande publique ».

« Les Algériens ne boudent pas le travail dans les chantiers. Le problème est lié à l'instabilité du secteur du bâtiment. Aujourd'hui, un entrepreneur peut faire travailler des ouvriers qualifiés sur un chantier. Mais à la fin du chantier, si l'entrepreneur n'entame pas un autre, il sera obligé de libérer les travailleurs et donc ces derniers se disent qu'il n'y a plus d'avenir dans le secteur. Alors, ils l'abandonnent », explique-t-il

Pour lui, le manque de main d'œuvre sur les chantiers algériens n'est pas lié aux salaires « inférieures à la nature du travail », comme l'a dit le directeur général de l'Anem. « Les meilleurs salaires sont dans le BTP. Par exemple, un manœuvre touche presque 1500 DA jour. Donc 45 000 DA net par mois. Il faut y ajouter les charges fiscales et sociales, la restauration et le transport », affirme-t-il.

Selon lui, il s'agit plutôt d'un problème d'organisation du secteur du BTP et plaide pour une meilleure gestion du secteur. « Si les entreprises étaient organisées, on aurait une certaine visibilité, notamment en matière de recensement des ouvriers », avance-t-il.

Pour ce faire, un programme sera mis en place pour « organiser et moraliser » ce secteur. « Il y a tout un programme pour moraliser et organiser le secteur. Durant la prochaine tripartie, prévue le 6 mars, on va aborder cette organisation, mais aussi le problème de la sécurité des ouvriers sur les chantiers », révèle-t-il.

med Ouyahia : « Le peuple doit se retrousser les manches »

29 octobre 2016

Ahmed Ouyahia soutient les mesures contenues dans le projet de Loi de finances 2017 pour faire face à la crise économique. « La chute des prix des hydrocarbures a fait perdre à l'Algérie les trois quart de ses revenus. Le pays se retrouve ainsi face à deux choix : soit recourir à l'endettement extérieur, soit augmenter les impôts », a-t-il expliqué dans un entretien à la *Radio locale Tizi Ouzou*, en marge du Conseil de wilaya tenu à huis clos par son parti dans cette ville.

Code pénal bis

Pour le patron du RND, le gouvernement a fait le bon choix en optant pour la hausse des impôts au lieu de l'endettement extérieur. « Si on recourt à la première solution on va hypothéquer le pays et si par contre on choisit la seconde, il faut savoir que pendant 14 années, avant l'année 2016, les impôts n'ont jamais connu de hausse en Algérie, chose qui ne s'est jamais faite nul part ailleurs », a argumenté Ouyahia. « Si les impôts augmentent, cela ne signifie pas que la loi de finance 2017 est un code pénal bis comme certains le prétendent », a-t-il estimé.

« Le peuple doit se retrousser les manches »

Le chef de cabinet du président Bouteflika enchaîne en estimant qu'il faut dire la vérité aux Algériens. « Pour tenir un langage de vérité, la crise économique va durer longtemps. Même si la rencontre tenue en Algérie sur le pétrole a été une réussite, le baril de pétrole ne remontera plus à 80 dollars. Il oscillera au mieux entre 50 et 55 dollars », prévient-t-il. Mais Ouyahia demeure optimiste. Pour lui, l'Algérie a « toutes les cartes entre ses mains » pour sortir de la crise économique et de la dépendance des hydrocarbures ». À condition de « croire en soi et redonner la valeur au travail », ajoute-t-il. « Nous devons tenir un langage de vérité et le peuple doit se retrousser les manches », a-t-il lancé tout en insistant sur « le maintien de la dimension sociale » de l'Algérie.

Pour le secrétaire général du RND, la crise que traverse l'Algérie a aussi son « côté positif ». « C'est une clef importante, une opportunité non des moindres pour changer les mentalités, pour sortir de l'assistanat et passer à la revalorisation du travail, de la finance locale du développement local », a-t-il plaidé.

« Il ne faut pas entretenir le mensonge »

Ahmed Ouyahia a abordé également le projet de loi relatif à la réforme des retraites, qui fait l'objet de contestations de la part des syndicats autonomes. Pour lui, « il ne faut pas entretenir le mensonge ». « La caisse de retraite se dirigeait vers une catastrophe. La retraite anticipée était un mécanisme adopté dans une conjoncture particulière. Aujourd'hui la situation n'est pas la même, l'État a décidé de mettre fin à la retraite anticipée pour alléger le fardeau sur la Caisse de retraite ».

| LIRE AUSSI : Basé sur un baril à 50 dollars : le Conseil des ministres approuve le projet de Loi de finances 2017

الشعب
ech-chaab
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

باتنة

انعدام اليد العاملة الشبانية ترهن مستقبل عديد الشُعب الفلاحية

اعجبني
حاز هذا على إعجاب شخص واحد. كن الأول من بين أصدقائك.

باتنة: لموشي حمزة

الإثنين 29 أكتوبر 2012

تعتبر الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية التي تعول عليها الدولة لتطوير اقتصادها وحمايته من التبعية الأجنبية، كون الغذاء هو السلاح الجديد الذي تشهره الدول الكبرى للضغط على الدول العاجزة عن توفير غذائها.ولقد شهدت ولاية باتنة على غرار باقي ولايات الوطن في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مختلف الشعب الفلاحية، بل وتمكّنت من إفتكاك الريادة في أغلبها على غرار شعب الحليب الدجاج، البيض وحتى القمح في مناسبات كثيرة، ولكن الرهانات المطروحة حاليا تستدعي تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف المسطرة وإنجاح الإستراتيجيات المبرمجة، والتي تصطدم غالبا بنقص اليد العاملة، أو هروبها من قطاع الفلاحة إلى قطاعات أخرى، وعليه يجد مجموعة كبيرة من الفلاحين مشكلة في البحث عن إلي العاملة بنوعيها الكفتة أو حتى الهاوية لممارسة الأنشطة الفلاحية، رغم التحفيزات الكبيرة والإمكانيات المادية والتكوينية التي توفرها الدولة لتحقيق ثورة حقيقية في القطاع الفلاحي.

وأكّد لجريدة "الشعب" السيد العربي مسعودي، الأمين العام لغرفة الفلاحة لولاية باتنة، أنّ الدولة سخّرت كامل إمكانياتها المادية والبشرية للنهوض بالقطاع الفلاحي، وهو ما تحقق في السنوات الأخيرة، رغم عديد النقائص المسجلة والتي تأتي في صدارتها نقص اليد العاملة في القطاع، خاصة المحترفة.

احصاء 26 ألف فلاح

ويشير المتحدث إلى أنّ نقص اليد العاملة مرتبطة بالمحيط الذي تربّى فيه الشاب أو البطال، فلا يعقل حسبه أن نطلب من شخص عاش في المدينة أن يكون فلاحا أو يقوم بأنشطة فلاحية غالبا لا يقوى عليها إلاّ من تربى مثلا في الريف، ولا يرى محدثنا أنّ ولاية باتنة تعاني بشكل كبير من "ظاهرة نقص اليد العاملة" في القطاع الفلاحي، ويؤكد قوله بإحصاء غرفة الفلاحة لولاية باتنة، أكثر من 26 ألف فلاح يملك بطاقة فلاح، وبالتالي فهو يمارس نشاط فلاحي في مختلف الشعب الفلاحية.

ويذهب أمين عام غرفة الفلاحة لولاية باتنة بعيدا في نفيه لنقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالولاية عندما يقول بأن الـ 26 ألف فلاح المنخرط في الغرفة أغلبهم أرباب أسر، في كل واحدة 5 أفراد على الأقل يقومون بالنشاط الفلاحي، خاصة أولئك المستقرون بشكل نهائي في الريف بعد استتباب الآمن بالولاية، حيث أنّ الولاية ذات المساحة الجغرافية الكبيرة بها مختلف الشعب الفلاحية، ما ساعد على تنوع اليد العاملة فهناك فلاح مختص في شعبة تربية المواشي والبقر، وآخر في تربية النحل، وغيره في زراعة الخضر والفواكه...، ولكن هذا لا يعني عدم وجود مشكلة نقص اليد العاملة في القطاع الفلاحة، خاصة المؤهلة حيث يجد الكثير من الفلاحين صعوبة في إصلاح عتادهم الفلاحي مثلا، ولهذا يتم حاليا التحضير لتكوين يد عاملة مؤهلة بالشراكة مع معهد الغابات بباتنة، إضافة إلى توقيع عقود مع جامعة العقيد الحاج لخضر لتكوين الطلبة في الميدان، حيث وضعنا أكثر من 100 مزرعة تحت تصرف طلبة الجامعة لإجراء بحوثهم لنستفيد منهم في

المزيد في: المحلي

معاناة سكان 1000 مسكن ببلدية زرالدة من غياب النّقل

توقّف نشاط حافلات «إيتوزا» زاد من تعقيد الوضع

28 أفريل 2017

إنتشار فوضوي للمهن الخدماتية والتّجارية بتيارت

الأماكن العامة تتحوّل إلى فضاءات تقلق المواطن

28 أفريل 2017

بجاية جاهزة للامتحانات ماديا وبشريا

ضبط قوائم التّلاميذ مع ضمان المرافقة النّفسية

28 أفريل 2017

اقتصاد

مليون ومائتي منصب شغل شاغر..

نقص اليد العاملة في الجزائر.. قطاع الفلاحة والأشغال العمومية المتضرر الأكبر !

الشروق نيوز

05 ماي 2016
آخر تحديث: 30 ماي 2016

اشترك معنا

الأشغال العمومية | الجزائر | الشغل | اليد العاملة | قنوات الشروق | وزارة الفلاحة

UNIVERSITE SETIF2

قناة الجزائر

نقص السواعد يهدد القطاع الزراعي في الجزائر

2016-10-23 |

الجزائر ـ حمزة كحال

يواجه قطاع الفلاحة في الجزائر، نفور اليد العاملة منه، ما خلق أزمة في ميدانٍ تراهن عليه الحكومة كثيرا لإنعاش اقتصاد البلاد، التي تعاني من أزمات مالية بسبب تراجع إيرادات النفط، جراء استمرار تدني أسعار بيع الخام عالمياً.

وحسب آخر الأرقام الصادرة عن الديوان الجزائري للإحصائيات، فإن قطاع الفلاحة يُشغل حالياً حوالي 1.2 مليون شخص ما يمثل 8.7% من اليد العاملة في البلاد، بعدما كان يُشغل 2.5 مليون عامل سنة 2013، منهم 1.9 مليون دائمون والباقي عمالة موسمية.

ويبلغ العجز الذي سجله قطاع الفلاحة منذ بداية العام، حسب وزارة الفلاحة والصيد البحري حوالي 800 ألف يد عاملة، ما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرات على وجه الخصوص في مواجهة أزمة حادة مع بداية ونهاية كل موسم فلاحي تحديدا عند غرس المحصول وجنيه.
ويؤكد عليوي محمد، رئيس الاتحاد الجزائري للفلاحين في حديث مع "العربي الجديد" أن " العجز يرتفع بحوالي 150 ألفا إضافية في موسم الحصاد وجني الثمار" عن المعدلات الذي أعلنته وزارة الفلاحة والصيد البحري.

بسبب نقص اليد العاملة المؤهلة

النصر نشر في النصر يوم 30 - 09 - 2012

اللجوء إلى المغاربة لتركيب البيوت العلاقة لإنتاج الخضر المحمية في مزيرعة ببسكرة

يعرف القطب الفلاحي ببلدية لمزيرعة بولاية ببسكرة تراجعا ملحوظا في النشاط خلال السنوات الأخيرة .بعد أن كانت هذه المنطقة رائدة في الزراعات المحمية وتزود السوق الوطنية بمختلف أنواع الخضروات . حيث عرفت هذه البلدية خلال بداية التسعينات من القرن الماضي انتشار نظام الزراعة باستخدام البيوت البلاستيكية والتي عرفت رواجا كبيرا خاصة فيما يتعلق بمنتوجي الطماطم والفلفل ، حيث أصبح سوق الجملة للخضر بلمزيرعة واحدا من أكبر الأسواق التي تغطي حاجيات ولايات عديدة من هذا المنتوج ، غير أن هذه الزراعة أصبحت خلال السنوات الأخيرة تعرف تراجعا في كمية المنتوج وعزوفا من قبل الفلاحين عن الاستثمار في البيوت البلاستيكية بالشكل الكبير الذي عرفته في تلك السنوات.

وبحسب العديد من الفلاحين بالمنطقة فإن سبب تراجع الزراعات المحمية يرجع أساسا إلي قلة اليد العاملة التي تتطلبها هذه الزراعة ، حيث أن تحضير البيوت البلاستيكية يتطلب عشرات العمال ، إضافة إلي أعمال المتابعة الفلاحية اليومية للمنتوج داخل البيت ومرافقته بالسقي والمبيدات إلي غاية مرحلة النضج يتطلب كذلك توفر اليد العاملة الفلاحية.غير أن عزوف الشباب من سكان المنطقة وحتى من سكان المناطق المجاورة وسكان باقي بلديات الولاية عن التنقل إلي بلدية لمزيرعة لمزاولة النشاط الفلاحي أزم الوضع أكثر. وهو ما اضطر الفلاحين من أصحاب البيوت البلاستيكية إلي جلب عمال موسميين من خارج الولاية مع توفير عروض عمل مغرية لهم، حيث يتجاوز يوم العمل في الفلاحة بالمنطقة سقف ال1000 دينار ، ومع هذا بقي العديد من الفلاحين يبحثون عن اليد العاملة لكن دون جدوى.

من جانب أخر ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية تقنية جديدة في الفلاحة ، تم تجريبها بحقول لمزيرعة وأثبتت نجاعتها ، فأصبحت تعرف انتشارا متزايدا مع بداية كل موسم فلاحي. ويتعلق الأمر بالزراعة تحت البيوت البلاستيكية العملاقة، وهي البيوت التي تمكن من تغطية مساحات زراعية واسعة وتمكن من توفير الظروف المناخية المناسبة لنمو مختلف المزروعات المحمية،غير أن هذا النوع من الزراعة يتطلب توفر يد عاملة مؤهلة في مجال تركيب هذه البيوت العملاقة ويعتمد كبار الفلاحين الذين يستثمرون أموالا كبيرة في اقتناء البيوت الفلاحية العملاقة علي جلب عمال أجانب من دولة المغرب لتركيبها ، بالنظر لخبرة هؤلاء العمال في تركيبها وصيانتها مع تحمل كافة أعباء سفر هؤلاء العمال من المغرب إلي غاية إنهاء مهامهم وعودتهم إلي بلدهم وهو ما يشكل مصاريف كبيرة يتحملها المستثمرون وكبار الفلاحين كان يمكن تفاديها لو توفرت اليد العاملة المؤهلة محليا. ذباح . ت

انقر هنا لقراءة الخبر من مصدره.

أعجبني حاز هذا على إعجاب 2 من الأشخاص. كن الأول من بين أصدقائك.

مواضيع ذات صلة
بسكرة
بسكرة
خنشلة
نجاح تجارب الزراعة داخل البيوت البلاستيكية
الجزائر-المغرب
بن عيسى وأخنوش يزوران مستثمرات فلاحية ببسكرة

التعليقات: 0 فرز حسب الأقدم
إضافة تعليق...
Facebook Comments Plugin

أبلغ عن إشهار غير لائق

جزايرس
الإعجاب بالصفحة 75 ألف تسجيلات الإعجاب
حاز هذا على إعجاب 26 من الأصدقاء
جزايرس
15 ديسمبر، 2016
حل الرئيس التونسي باجي قايد السبسي اليوم الخميس بالجزائر في زيارة أخوة بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.
وكان في استقبال الرئيس التونسي لدى وصوله إلى مطار هواري بومدين الدولي، رئيس مجلس

UNIVERSITE SETIF2
النسخة المصورة | على هاتفك | فيسبوك | البث الحي | الفيديو

ظاهرة نقص اليد العاملة تعرقل وتيرة تجسيد المشاريع التنموية بولاية الوادي

نشر يوم 2013/08/27 1785 0 أمينة.ل/وكالات

#الجزائر #اخر_الاخبار #ALGERIE

تواجه العديد من ورشات المشاريع التي استفادت منها ولاية الوادي ضمن مختلف البرامج التنموية خلال السنوات الأخيرة نقصا "حادا" في اليد العاملة سيما منها المؤهلة. وقد أثرت هذه الظاهرة بشكل "واضح" في وتيرة تجسيد هذه العمليات التنموية إلى حد تعطل بعضها في بعض بلديات ولاية الوادي. وكان والي ولاية الوادي محمد منيب صنديد قد أبرز في أكثر من لقاء سواء مع فعاليات المجتمع المدني أو مع أعضاء المجلس الشعبي الولائي

طالع أيضا

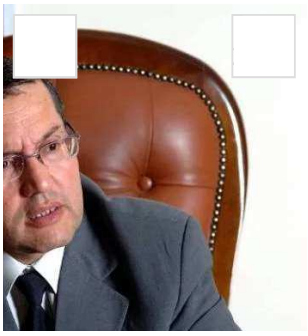

بوطرفة يدشن محطة لـ بالطاقة الشمسية بجاز

الأكثر قراءة

114287 فيديو.. مذيعة مصرية يطلقها زوجها على المباشر

70521 الشاب فضيل.. أصبحت مغربيا ومحمد السادس منحني الشرف

عاجل التحقيقات تكشف مفاجأة صادمة.. خاطف الطفل سليم بتيزي وزو مقاول

التحرير الجزائرية AL-TAHRIR
نحن مع الحق وحيثما مال الحق ملنا معه
يومية جزائرية وطنية إخبارية شاملة

نقص اليد العاملة يؤرق الفلاحين

نشرت بواسطة: محرر 4 27 يناير، 2016 0 61 زيارة

في ما تم اللجوء إلى المهاجرين الأفارقة

نقص اليد العاملة يؤرق الفلاحين

تعرف ولاية الوادي بطابعها الفلاحي،. ومن أهم المحاصيل المنتجة بالمنطقة، الخضر و الفواكه و خاصة الطماطم و البطاطا حيث حققت 34 بالمائة من الإنتاج الوطني .و تشهد تنوعا مختلفا في كل الشُّعب الفلاحية بفضل جدارة الفلاح السوفي و تحديه للطبيعة،

لاحظنا تنوعا فلاحيا مختلفا في كل الشعب على مستوى ، لكن يبقى مشكل غياب اليد العاملة يؤرق الفلاحين، وفي هذا الصدد فقد أثرت اليد العاملة على مردودية الإنتاج، وسط حديث عن غياب الظروف الملائمة لممارسة هذا النشاط.

وفي هذا السياق، قامت التحرير بجولة ميدانية إلى بعض المزارع على مستوى الولاية، التقينا خلالها بمنتجي الخضروات والفواكه الموسمية، و قد قابلونا بشكوى تؤرقهم وهي نقص اليد العاملة، حيث اتفق معظمهم على أن هناك نقصا كبيرا في اليد العاملة، رغم التحفيزات التي يقدمها المنتجون للعمال.

و أعرب منتجو عدة منتوجات فلاحية، ، عن تذمرهم الشديد لأنهم يواجهون مشكل النقص الكبير لليد العاملة والتي يعتمد عليها كليا في عملية الجني، خاصة عندما يتوفر المنتوج ويكون جاهزا للقطف، و قال بعضهم إنهم يلجؤون إلى الولايات المجاورة لجلب اليد العاملة. و الغريب، بحسب هؤلاء أن الأجر المرتفع التحفيزي لم يساهم في حل المشكل.

الاستعانة بالعمالة الأجنبيةلجني المحاصيل و يشتكي فلاحو الوادي ، وبالأخص منتجو الخضروات و الفواكه الموسمية، من عدم توفر اليد العاملة، الأمر الذي أثّر سلبا على عملية الجني ، حيث لم يعد بإمكان أصحاب الأراضي إيجاد عمال مؤهلين لقطف المنتوج،. وأمام هذا الوضع المزري، بدأت اليد العاملة الأجنبية، خاصة والإفريقية، تمتص كل ما يعرض من فرص عمل في القطاع الفلاحي، خاصة وأنها تملك قابلية للعمل مهما كانت الظروف المناخية والمهنية، و هو ما يعد

الاستفتاءات

هل ستشارك في الانتخابات التشريعية 04 ماي 2017 ؟

نعم
لا
لا أعرف

» تصويت

عرض النتائج

أعلانات

حالة الطقس

بور لويس, MU
69°
05:13 ص MUT
مطر

أخبار عاجلة مفصلة

23:59 29 أبريل توقيع اتفاقية شراكة بـ وجامعة جيلالي اليابس المفاولاتية...
23:51 29 أبريل حريق مهول يلتهم جز الجزائر الأعظم
23:06 25 أبريل توقيف رئيسة مصلحـ تبسة بتهمة تزوير ملفا
23:05 25 أبريل 30 قتيلا و1338جريحا خلال أسبوع
23:02 25 أبريل تغييب اسم العلاّمة أ من جامعة الجزائر2!

تعليقات الأخيرة

الوزارة تسارع في إدماج الأساتذة ف أستاذ مكون
25 أغسطس، 2014

زيادات في معاشات المتقاعدين بأثر
10 نوفمبر، 2014

ظاهرة خطف الأطفال مأساة تبحث
28 سبتمبر، 2015

جنود العشرية السوداء يطالبون بتس وضعيتهم و الاستفادة من قانون المـ الوطنية
2 نوفمبر، 2016

39 ولاية معنية بالتقسيم الإداري الـ بالجزائر
24 مايو، 2014

أراء و تحليلات

تحت شعار لنرتقي .....ميلاد نادي الثقافي ببلدية بئر بن عابد بالمدية
محرر

شرطة جامعة تلقي القبض على مـ خطير

وطني | محلي | دولي | رياضة | ثقافة و أدب | صفحات خاصة | ملفات | أعمدة | PDF | فوروم التحرير | التحرير الرياضي

عاجل خنشلة: توقيف شخص بتهـ 02:13 , حادث انحراف سيارة بالطريق الوطني رقم 5 بقرية ثامر بعاصمة الولاية

"داي" للتطوير الفلاحي ستمول مشاريع ملاك الأراضي الزراعية

01 ماي 2017

المستثمر الزراعي "زعيم عبد الباسط": هذه مقترحاتي للنهوض بالقطاع الفلاحي

27 مارس 2017

قروض تشغيل الشباب تقف وراء العزوف عن خدمة الأرض..

أزمة اليد العاملة تتسبب في ضياع 40% من المحصول الفلاحي

17 جويلية 2014 | 1 | 2306

صبيحة سعود

يعاني قطاع الفلاحة خاصة في مناطق الشمال الشرقي للوطن من نقص فادح في اليد العاملة يصعب جدا تقديره نظرا لغياب أرقام دقيقة عن هذا الوضع المزري، ما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرات على وجه الخصوص في مواجهة أزمة حادة مع بداية ونهاية كل موسم فلاحي تحديدا عند غرس المحصول وجنيه، وللوقف عن هذه الأخيرة اخترنا منطقة الطارف الحدودية وجهتنا لنحط الرحال بمستثمرة "الأمراء الثلاثة".

تعاني مستثمرة "الأمراء الثلاثة" على غرار باقي الناشطين في مجالها من مشكل غياب اليد العاملة، التي باتت تأثر سلبا على القطاع الفلاحي والقطاعات المتصلة به خاصة الصناعات

إقرأ أيضا

"داي" للتطوير الفلاحي ستمول مشاريع ملاك الأراضي الزراعية

المستثمر الزراعي "زعيم عبد الباسط": هذه مقترحاتي للنهوض بالقطاع الفلاحي

أليانس للتأمينات: الخبرة عن بعد تسمح بربح الوقت وتسوية الملفات في أقصر وقت ممكن

UNIVERSITE SETIF2

Le chantier de la centrale électrique de Naâma bloqué par des chômeurs

Fayçal Métaoui — 04 Avril 2017 à 19:55

© TSA - F.M

0

Des dizaines de chômeurs de la localité de Mécheria dans la wilaya de Nâama ont bloqué durant toute la journée de ce mardi 4 avril 2017 le chantier de la centrale électrique situé dans la zone de Touifza, non loin de la route reliant Nâama à Tlemcen.

En poursuivant votre navigation sur ce site, vous acceptez l'utilisation de cookies
Accepter

À l'appel de la Cellule de la société civile pour les chômeurs, créée récemment, plus de

550 gardiens de parkings sauvages arrêtés depuis le début de l'année

Posté Par: Racim RC on: avril 03, 2017 In: Accueil Pas de commentaire

Vues: 4 333

Dans un communiqué, la sûreté de la wilaya d'Alger annonce l'arrestation de 551 gardiens de parking durant le premier trimestre de l'année 2017 « Durant le 1er trimestre 201 parkings illégaux ont été recensés et 551 contrevenants arrêtés ».

Par ailleurs, le document précise que la police a procédé à l'arrestation de 1.230 individus pour détention d'armes prohibées, ainsi que 3741 personnes pour trafic de drogue, a communiqué.

Nous utilisons des cookies pour vous garantir la meilleure expérience sur notre site. Si vous continuez à utiliser ce dernier, nous considérerons que vous acceptez l'utilisation des cookies. Ok En savoir plus

UNIVERSITE SETIF2

gérie profonde / Est

Annaba

Les gardiens de parking improvisés et le racket organisé

Armés de gourdins, des «parkingueurs» imposent leur loi.

Le pactole ramassé quotidiennement par les clandestins dépasse de loin celui d'un haut cadre d'une firme pétrochimique.

Annaba est devenue au fil du temps une ville totalement soumise au joug des gardiens illicites de parking, en l'absence d'une main de fer de la force publique. Les habitants de la ville sont confrontés bien malgré eux aux caprices intéressés de ces malfrats qui donnent l'allure d'être plutôt affiliés à des bandes maffieuses organisées. Aujourd'hui, c'est incontestablement l'un des grands maux qui rongent la Coquette.
Le "parkingueur", comme on l'appelle ici, se revendique d'une profession informelle plus que rentable, assure-t-on, et qui a généré déjà bien des heurts sauvages entre les automobilistes et les jeunes des quartiers qui n'ont d'autre visée que de faire main basse sur les rues et les ruelles, notamment celles du centre-ville et du littoral. Dans certains lieux, à l'image de la placette du théâtre ou encore du côté du cours de la Révolution et aux abords des mosquées et autres administrations, le pactole ramassé quotidiennement par les clandestins dépasse de loin celui d'un haut cadre d'une firme pétrochimique. Certains hauts responsables de la wilaya, interrogés à ce sujet, pointent carrément un doigt accusateur en direction des autorités locales, principalement celles de l'APC. "Les élus ont favorisé l'anarchie en tolérant ces dépassements et ils assimilent cela à de l'emploi des jeunes…" Mais là où le bât blesse, c'est le fait que cela se passe dans des endroits où l'on constate la plus grande concentration d'agents de la sûreté nationale. De là à impliquer les fonctionnaires exerçant au sein de ce corps constitué est un pas que d'aucuns n'hésitent pas à franchir, tant la complaisance est évidente à l'égard des contrevenants à l'ordre public. Il est pratiquement impossible de stationner, notamment au centre-ville, sans se faire racketter par ces gardiens clandestins, armés de gourdins, dont on

UNIVERSITE SETIF2

- 4ème Festival universitaire du théâtre féminin de Béjaïa: Une édition en hommage à la militante Nabila Djahnine
- La nouvelle conquête de Kourtney Kardashian, Younès Bendjima, est d'origine algérienne
- Patrimoine: Rabéa Nedjar, gardienne de la culture chenouie

Toute l'actu Culturelle

- High-tech
  - La dernière rumeur sur l'iPhone 8 ne devrait pas plaire aux fans d'Apple
  - Intel, MobilEye et BMW dévoilent leur voiture autonome
  - Les tendances d'usage et de consommation IT en Afrique et en Algérie
  - Facebook essaie-t-il de gagner de l'argent avec des ados en détresse ?
  - HP et Acer annoncent leurs PC portables pour Windows 10 S

  Toute l'actu High-Tech Mobile Web Prix Smartphones

Parkings «sauvages» et parkingueurs encore plus, Le fric ou la casse : à vot'bon coeur, messieurs-dames !

Mots clés :

A La Une Alger Automobile Mobile Presse Société Travail

Laissez un commentaire :

jeudi 6 août 2015 à 9:28
Source de l'article : Lecourrier-dalgerie.com

278 Partages

Facebook Twitter Email Plus d'options...

«Ces gardiens, appelés communément parkingueurs, n'hésitent pas à recourir à la menace, essentiellement envers la gente féminine, qui se voit obligée de payer des tarifs exorbitants, en l'absence totale des agents de l'ordre. Armés de gourdins, ils font tout pour être obéis d'autant qu'ils agissent, le plus souvent, en groupe.

Matraques en main, ils imposent leur diktat. Leur nombre et leurs manières intimidant leur victime, celle-ci est souvent délestée de… cent (100) dinars pour les droits de stationnement. En effet, il faut dire que depuis quelques années, posséder une voiture n'est nullement une sinécure, d'abord vu la cherté de la vie, mais aussi face à l'impossibilité d'utiliser son véhicule en ville, et pouvoir le garer facilement et en toute sécurité. Avec l'incroyable accroissement du Parc automobile algérien, le nombre de parkings et de places est insuffisant dans la Capitale.

C'est ici, où est née la problématique de «pénurie» de places de stationnement à Alger. De ce fait, les moindres espaces sont exploités par de petits débrouillards. Des commerçants mettent des bacs, ou tout autre objet, pour empêcher les automobilistes de se garer devant leurs magasins.

Des habitants posent des piquets équipés de chaînes, tout le long des trottoirs de leurs quartiers, pour le même motif. Ainsi, les quelques places libres restantes sont exploitées par des jeunes chômeurs qui les proclament «Parkings gardés» et forcent les malheureux automobilistes à payer des sommes rondelettes pour des durées bien déterminées, au risque de retrouver un véhicule vandalisé ou pire volés. GOURDINS ET ARMES BLANCHES Ces derniers mois, les scènes de violence se sont multipliées et aggravées dans les lieux-dits «parkings». À Alger- Centre, trouver un endroit où stationner est synonyme d'un vrai miracle.

Et pour cause, de jeunes «parkingueurs» viennent à la rescousse de l'automobiliste, le guidant et le dirigeant contre monnaie sonnante et trébuchante. «Ils sont très agressifs avec les jeunes, de plus, ils exigent des tarifs très élevés, allant de 100 DA jusqu'à 200 DA. Ils portent, même, des armes blanches tels que des bâtons et des couteaux », témoigne Hamza, avant de poursuivre, «je suis contraint de payer, je n'ai pas vraiment le choix».

Notre interlocuteur nous explique, avec ironie, «je vais tenter de faire passer l'argent, donné au gardien du parking, dans les frais de mon déplacement». Mission impossible, puisque le parking se limite à un espace public et que son gardien ne peut nullement justifier son statut ou offrir un reçu à ses «victimes». Un riverain nous dira : «Ce sont généralement les voleurs notoires du quartier qui s'autoproclament gardiens de parkings. Ils mettent, ainsi, les conducteurs devant un choix cornélien, soit ils payent et retrouvent leur véhicule intact, ou font la forte tête et risquent, ainsi, gros».

LA POLICE COMMENCE À BOUGER ?

Selon notre confrère El-Watan, la semaine dernière, les services de la police ont pris l'initiative de sévir dans plusieurs quartiers. L'opération s'est soldée par l'interpellation de 120 «gardiens de parkings sauvages», déférés devant la justice. Seraitelle la fin du diktat des parkingueurs ou, juste, une opération coup-de-poing ? Il

ملخص الأطروحة:

تتناول هذه الدراسة بالبحث، اشكالية تمثلات الشباب الجزائري حول العمل، وإنّ الغرض الأساس منها، هو الوقوف على حقيقة المعنى والمكانة التي يحتلها العمل ضمن المعيش اليومي للشباب وللمجتمع بصفة عامة.

لأجل الوصول بالبحث إلى غاياته، ارتأينا أولا، القيام بمراجعة شاملة للأدبيات السوسيولوجية والفلسفية التي تعكس التنوع والتعدد في المضامين التاريخية لمفهوم العمل. في مرحلة تالية، انكب الجهد البحثي على عرض الاطار العام للدراسة، مع عناية أخص للأبعاد التاريخية السياسية والاقتصادية التي تسهم في تحديد علاقة الشباب الجزائري بالعمل.

يظهر من خلال تحليل النتائج التي وصلت إليها الدراسة أن الظروف الهشة لمسار الادماج المهني للشباب، والتي لا تختص حصرا بهذه الفئة بل تميز سوق العمل الوطني ذاته، بفعل الطبيعة الريعية للاقتصاد وشعبوية الدولة، ترعى بقاء تمثلاتهم نحو العمل ضمن المستوى ابتدائي، بمعنى أنها تقتصر على الجانب الأداتي. يعني هذا أن خصوصيات البيئة السوسيو سياسية التي يوجد ضمنها المجتمع وأثرها على التجربة الحياتية للشباب يعيق فعليا انبثاق علاقة بالعمل تطبعها القيم ما-بعد-المادية.

Résumé de la thèse :

La présente recherche a pour objet les représentations des jeunes algériens sur le travail. Notre objectif étant d'identifier le sens et la place qu'occupe le travail dans leurs vies de tous les jours.

Pour mener à bien cette recherche, nous avons jugé utile, en premier lieu, de passer en revue la littérature sociologique et philosophique qui rend compte de la multitude des significations qu'a connue le concept du travail. Puis dans un deuxième temps, présenter le cadre général du déroulement de la recherche en mettant l'accent sur les facteurs historiques, politique et économique susceptibles d'influer le rapport des jeunes algériens au travail.

L'analyse de nos résultat fait ressortir que les conditions précaires d'insertion professionnelle des jeunes, spécifiques à la fois à cette catégories et au marché du travail en Algérie, du fait de la nature rentière de l'économie et du populisme d'Etat, maintiennent les représentations de ceux-ci concernant le travail, au niveau primaire, c'est-à-dire qu'elles se limitent à une relation instrumentale. Cela revient à dire, que l'environnement sociopolitique dans lequel baignent toute la société et son impact sur leur vécu social des jeunes algériens, entrave nécessairement le développement de valeurs port matérielles du travail.